



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق – كلية الشريعة
قسم التفسير وعلوم القرآن

عناية القاضي وكفاية الراضي
للشهاب الخفاجي

من الآية (40) إلى الآية (73) من سورة الأنعام
(دراسة وتحقيقاً)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن

إعداد الطالبة: ميساء محمد بديع الخياط

إشراف الدكتور: عبد العزيز حاجي

1446هـ / 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق - كلية الشريعة
قسم التفسير وعلوم القرآن

إفادة

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا / 1771 / تاريخ 2025/2/24م القاضي بتشكيل لجنة الحكم على رسالة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن التي تقدمت بها الطالبة: ميساء محمد بديع الخطاط

بعنوان:

عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي
من الآية /40/ إلى الآية /73/ من سورة الأنعام
-دراسة وتحقيقاً-

فقد تمت المناقشة العلنية لرسالة الماجستير في يوم السبت بتاريخ 2025/5/3م، بتقدير: امتياز، وتم إجراء التعديلات وفق ملحوظات السادة أعضاء اللجنة.

توقيع السادة أعضاء لجنة الحكم

الاسم	التوقيع
أ.د. عبد العزيز حاجي الأستاذ المساعد في قسم التفسير وعلوم القرآن (مشرفاً)	
د. زكريا الخولي المدرس في قسم التفسير وعلوم القرآن (عضواً)	
د. حامد المرعي المدرس في قسم التفسير وعلوم القرآن (عضواً)	

عناية القاضي وكفاية الرازي للشهاب الخفاجي
من الآية (40) إلى الآية (73) من سورة الأنعام
دراسة وتحقيقاً

الطالبة: ميساء محمد بديع الخياط

إشراف: أ. د. عبد العزيز حاجي

مستخلص الرسالة:

يهدف البحث إلى إخراج جزء من تفسير سورة الأنعام من «حاشية الشهاب الخفاجي» بتحقيق علمي يساهم في توضيح معانيها وبيان غامضها وحلّ مُشكِلكها؛ بما يسهّل انتفاع طلاب العلم بها، ويوسّع من شريحة المستفيدين ممّا أودعه فيها الشهاب من فرائد لغويّة ونكت نحويّة وفوائد بلاغيّة، مع تفصيلٍ لمنهج الشهاب كشارحٍ ومحشٍّ على تفسير البيضاوي أو كمفسّر مستقلّ في بيان المعاني؛ وذلك تحت إشراف كلّية الشريعة في جامعة دمشق.

وجاءت الرسالة ضمن قسمين:

قسم الدراسة: وفيه فصل تمهيديّ عن الإمام البيضاويّ وتفسيره ومصادره ومنهجه فيه، وفصلان: الأول: يتضمّن التعريف بالشهاب الخفاجي وحاشيته، ومصادره وطريقته العامة فيها، والثاني: يتضمّن منهج الشهاب في تحشّيته على نصّ تفسير البيضاويّ، ومنهجه فيما يتعلّق بمباحث التفسير بالمأثور وبالرأي.

أما قسم التحقيق: فيتضمّن وصف النسخ المعتمدة وبيان منهج التحقيق المتبع مع سرد النصّ المخصّص من الحاشية محقّقاً.

وخلص البحث إلى جملة من **النتائج**، أهمّها: المكانة العلميّة المميّزة التي حظّيت بها حاشية الشهاب الخفاجي مقارنة بغيرها من الحواشي على تفسير البيضاويّ، ولا سيّما اهتمامها البالغ بعلوم العربيّة وخاصّة النحو والبلاغة، مع ما تفرّد به الشهاب من شخصيّة فذة ناقدة في تحرير المسائل وتفنيد الآراء.

الكلمات المفتاحية:

(التفسير - الحاشية - تفسير البيضاويّ - الشهاب الخفاجي - التفسير بالمأثور - التفسير بالرأي - البلاغة).

لله دراء

أهدي هذا البحث متوسّلةً إلى قبوله بأنّ الهدية مشفوعةً بقدر العلم ومتعلّقه لا بقدر مُهديها:

✽ إلى مَنْ صحبته معلّماً ومربيّاً فنفعني الله بعلمه، وأفادني المصابرة في طلب العلم، وعَقَدَ

الأمل على توفيق المولى سبحانه:

سيّدي الشهاب الخفاجي

رحمه الله وأكرم مثواه

✽ إلى مَنْ أتفياً رياض أنظارهم، وأسعى ببركة دعائهم، مَنْ سقى القلوب والأرواح من

وردِّ صَفْوِ المنهل:

سيّدي وسندي

الشيخ أسعد الصاغرجي

رحمه الله وطيب ثراه

✽ إلى مَنْ حباها المولى قلباً سليماً لا يعرف إلا الرضا بالله وحُسن الظنّ به، فأوثقت حبال

حاجاتها بالدعاء، وغرست يقينه في قلوبنا:

والدتي الحبيبة

جادت عليها سحائب الرحمة

✽ إلى مَنْ ينهض معتصماً بمعونة مولاه يُغالبُ بها نفسه وأيامه، ويتزوّد من الصبر والتقوى

ما يهوّن به مشقّات الطريق:

طَلاب العلم

سدّد الله خطاهم

شُكْرُ عِرْفَانٍ

أَتُوِّجُّهُ بِأَسْمَىٰ مَعَانِي الْاِمْتِنَانِ وَصَادِقِ الشُّكْرِ إِلَىٰ ذَاكَ الرُّكْنِ الشَّدِيدِ الَّذِي آوَانِي اللَّهُ إِلَيْهِ:

✽ **والدي الغالي:** مَنْ أَعَزَّه المولى بِحُسْنِ التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَحَدَّه، وَحَفِظَهُ بِحُبِّ الْعِلْمَاءِ وَالصَّالِحِينَ، مَنْ هَدَّبَ مَسِيرَ أَوْلَادِهِ فِي دُرُوبِ الْعِلْمِ بِأَنَّ النِّجَاةَ فِي عِلْمٍ يَصْحَبُهُ خُلُقٌ وَعَمَلٌ.

✽ **أختي الحبيبة:** الصَّدِيقَةُ الْأُولَى وَالْأَحَبُّ، أُنَسَّ الرُّوحَ وَفُطِنَةَ الرَّأْيِ، رَفِيقَةُ كُلِّ دَرْبٍ عِنْدَ مَشَقَّةِ الْبَدَايَةِ حَتَّىٰ سُرُورِ الْغَايَةِ.

✽ **إخوتي الكرام:** مَنْ هُمُ الْعَزَّ وَالسَّنَدُ وَالْأَمَانُ، وَمَنْ بَطِيبَ أَثَرُهُمْ يَشْرَفُ الْاِنْتِمَاءُ، وَلَهُمْ عَلَيَّ يَدُ فَضْلٍ حَانِيَةٍ.

✽ **أسرتي الغالية:** زِينَةُ الْعَائِلَةِ وَأَفْنَانُهَا النَّدِيَّةُ، وَمَنْ أَحَاطَنِي بِالْحُبِّ وَالتَّحْنَانِ، وَأَوْفَىٰ وِدَادِ صَلَهِ الرَّحْمِ، وَغَالِبَتْ بِطِيبِ دَعَوَاتِهِمْ وَصَدَقَ اهْتِمَامُهُمْ كُلَّ مَشَقَّةٍ.

✽ **أخواتي في الله:** نَدَامَىٰ رِيَاضِ الْعِلْمِ وَالذِّكْرِ، مَنْ صَفَّتْ بِمَحَبَّتِهِنَّ أَيَّامِي، وَشُدَّ بِهِنَّ أَزْرِي فِي دُرُوبِ الْعِلْمِ وَالتَّعْلِيمِ، وَلَا سَيِّمًا مَنْ جَمَعَنِي بِهِنَّ رَحِمُ حَاشِيَةِ الشَّهَابِ فَتَقَاسَمْنَا الْأُمَالَ وَالصَّعَابَ.

✽ **المشرف الدكتور عبد العزيز حاجي:** مَنْ وَسَّعَ بَوَافِرَ عِلْمِهِ جَهْلِي، وَبَجَمِيلِ حِلْمِهِ تَقْصِيرِي، وَأَقَامَ بِشَفَقَتِهِ وَسَدَادِ رَأْيِهِ وَهَنَ عَزِيمَتِي حَتَّىٰ بَلَغَ السَّعْيُ بُغْيَتَهُ.

✽ **سادتي من أهل الفضل والعلم:** مَنْ دَأَبَ فِي بَذْلِ النَّصِيحِ وَالْإِرْشَادِ لِلْأُمَّةِ، وَأَفَادَ الطَّلَّابَ زُبْدَةَ الْعِلْمِ وَصَفْوَةَ الْأَدَبِ، وَأَخْصَنَ بِالشُّكْرِ أَسَاتِذَتِي فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَلَا سَيِّمًا أَسَاتِذَةَ عُلُومِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ؛ مَنْ أَرْخَصُوا الْعُمَرَ لِرَفْعِ مَنَارِ الْعِلْمِ فِي الْكُلِّيَّةِ وَحَفِظَ مِنْهَجَهَا الْأَصِيلَ.

جَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا وَنَفَعَ بِكُمْ وَحَبَّاكُم مَزِيدَ عِنَايَتِهِ

بسم الله الرحمن الرحيم

يا معين العاجزين

المقدمة

5 الحمد لله الذي شرف هذه الأمة بأنوار التنزيل، وفضل عباداً منها بفهم أسرار التأويل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد السيد الكامل والفاتح الخاتم، من خصه مولاه بكمال العناية وجعل في شريعته غاية الكفاية، الناهض بأعباء الرسالة والتبليغ الأعظم، والمخصوص بشرف السعاية في الصلاح الأعظم. صلّ اللهم عليه وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، صلاةً تبليغنا بها في الدارين عميم فضلك، وكرامة رضوانك ووصلك.

وبعد:

10 فقد شرف الله تعالى من شاء من عباده فطابت أعمارهم بتلاوة آيات الكتاب المنير، والعمل بأحكامه وهديه، وتوجهت عناية أجلة العلماء والصالحين على مرّ العصور لتدبر ألفاظه ومعانيه، وصرفوا الهمم والأوقات وأوقفوا مداد الأقلام على تصنيف كتبٍ جليّة في تفسير آياته وتجليّة أسرارها بقي ذكرها ودام نفعها، منها التفاسير المطوّلة الجامعة ومنها المختصرة الموجزة، ومنها ما جاء وسطاً بين الإسهاب والاختصار، وكان من أبرز تلك التفاسير:

تفسير «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للقاضي ناصر الدين البيضاوي رحمه الله تعالى، حيث اشتهر قديماً وحديثاً وانتشر بين العلماء درساً وتدریساً، وحظي بالعناية والشرح والتحشية عليه. وبرز من حواشيه المتأخّرة: حاشية الشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى، فقد جمع فيها ما حرّره السابقون من تعليقات وتوجيهات، وأضاف إليه من النكت واللطائف والتحريرات العلميّة ما جعل هذه الحاشية من أنفس ما كُتب على ذاك التفسير، وقد سمّاها: «عناية القاضي وكفاية الراضي».

20 ولأهميّة هذه الحاشية وتفردّها توجهت عناية عدد من أساتذة قسم التفسير وعلوم القرآن في كلّية الشريعة بجامعة دمشق إلى تشجيع الباحثين على إخراج هذا السفر النافع المبارك بتحقيق علمي، وإبراز فرائده وشرح غوامضه، بما يعين على فهم الحاشية وتداولها والإفادة منها.

وكانت هذه الرسالة جزءاً متمماً لجهود الباحثين في تحقيق الحاشية. فأسأل الله تعالى أن يكسو هذا العمل المتواضع حلّة القبول والنفع، وأن يعفو عن التقصير والزّلل، وهو الكريم الغنيّ المنان.

موضوع البحث وحدوده

يتناول هذا البحث دراسة موجزة لحياة الشهاب الخفاجي، ثم تحقيق جزء من حاشيته على تفسير البيضاوي، بدءاً من الآية (40) حتى نهاية الآية (73) من سورة الأنعام، مع تحليل منهجه ضمن هذا النص المحقق.

أسئلة البحث وأهدافه

5 يدور هذا البحث حول الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أثر نشأة الشهاب الخفاجي في تكوينه العلمي؟
2. ما مصادر الشهاب الخفاجي في حاشيته؟
3. كيف تعامل الشهاب الخفاجي مع نص تفسير البيضاوي؟ وما منهجه في شرح متن التفسير؟
4. ما منهج الشهاب الخفاجي فيما يتعلق بقضايا التفسير بالمأثور؟
5. ما منهج الشهاب الخفاجي فيما يتعلق بقضايا التفسير بالرأي؟
6. ما مزايا حاشية الشهاب؟ وما التقييم العلمي للنقد الموجه إليها؟

10

ويهدف البحث إلى:

العمل على إخراج جزء من نص «حاشية الشهاب الخفاجي» بتحقيق علمي رصين، يضع طالب العلم أمام صورة واضحة عن هذه الشخصية ومنهجها، ويقرب عبارة الحاشية من فهمه، ويوضح له مقصد المؤلف من كلامه، وذلك من خلال:

15

■ تقديم تعريف موجز عن شخصية الشهاب، وبيان أهم محطات حياته العلمية وأثرها.

■ تحقيق النص المخصص من الحاشية بما يهيئ:

- الوقوف على مصادر المؤلف في الحاشية، وطريقته في النقل عنها أو الإحالة إليها.
- استنباط منهج الشهاب عند شرحه كلام الإمام البيضاوي.
- تحليل منهجه في تناول مسائل التفسير بالمأثور والرأي، والتمثيل له على ضوء ما تضمنه النص المحقق.
- بيان أهم ما تميزت به الحاشية من مزايا مع مناقشة ما وجه إليها من النقد.

20

أهمية البحث

- تتجلى أهمية البحث أولاً من كونه يرتبط بتحقيق ما يتصل بتفسير القرآن العظيم، وما ينضوي فيه من مباحث ومسائل في اللغة العربية، وشرف العلم من شرف متعلقه.
- يستقي البحث أهميته أيضاً من مكانة تفسير البيضاوي بين التفاسير، ثم من كون هذه الحاشية للشهاب من أهم ما كُتِب على التفسير من حواشٍ، وزبدة لما جاء فيها، مع ما تفرّدت به من مزايا.
- تتأكد أهمية البحث في عدم توفر تحقيق علمي متكامل لهذه الحاشية -وقت تسجيل البحث- رغم مكانتها بين مصادر التفسير.
- يساهم البحث في تيسير وصول طلاب العلم إلى كثير من المسائل العلمية الهامة في الحاشية واستجلائها بوضوح.

5

أسباب اختيار البحث

10

تترابط أسباب عديدة في اختياري العمل على هذا البحث، أهمّها:

1. الإسهام في إحياء جزء من الإرث الإسلامي العلمي وتيسير الوصول إليه والاستفادة منه، خاصة وأنّ حاشية الشهاب تتمتع بهذه الأهمية العلمية، مع ما لي من شعفٍ في التعامل مع المخطوطات وتحقيقها.
2. ضرورة استكمال الجهود المضنية المبذولة من الباحثين السابقين لإبراز حاشية الشهاب الخفاجي في حلة علمية من خلال بذل العناية في إخراجها وتحقيقها، ولا سيما مع توفر المتطلبات الأساسية لذلك.
3. الاستفادة ممّا يتطلبه العمل في تحقيق الحواشي العلمية -كنوع من التأليف- من الاطلاع على المصادر في شتى العلوم ولا سيما علوم الآلة، بما يفرض على الباحث التحلي بالتدقيق، والتروّي في سبر المسائل والأقوال وتقسيمها وتفنيدها، والقدرة على الجمع أو التوفيق بينها، ومعرفة مأخذها.
4. إبراز أهمية تضافر المعارف العلمية المتنوعة في بيان مسألة ما أو الاستدلال لها أو ردّها، ولا سيما فيما يتعلّق من ذلك بخدمة القرآن الكريم، وهو ما تحثّه دراسة الحواشي بشكل عام، وحاشية الشهاب بشكل خاصّ.

15

20

صعوبات البحث

لا يخلو أيّ بحث علميّ من صعوبات تتلقّف الباحث وتعرّضه، ولا سيّما في باب التحقيق؛ إذ يحتاج إلى مزيد عناية وصبر. وقد استعنتُ في تدليل بعضها بما أكرمني به المشرف من متابعةٍ دقيقة وتصحيحٍ وتوضيحٍ فجزاه الله خيراً، وبما تهياً لي من بذل بعض الأساتذة لوقتهم في متابعة استفساراتي المتكرّرة والإجابة عنها أحسن الله إليهم، ثمّ بالاستفادة ممّا سبق من جهود نافعة في رسائل التحقيق.

5

ومن أبرز الصعوبات التي قارنت هذا البحث:

1. صعوبة التعامل أحياناً مع عبارة الشهاب الخفاجيّ رحمه الله لما يعترّيه من تداخلٍ في النقول، أو غموض في التراكيب، أو استطراد معترض بين جزئيات المسألة الواحدة.

2. خوض الشهاب رحمه الله في دقائق مسائل اللغة والنحو وتشعّباتها، ممّا يتطلّب مراجعةً حثيثةً لعدد من الكتب في اللغة والنحو والإعراب، ولا سيّما تلك الكتب الموسّعة التي يندر رجوع الطلاب إليها في مراحل دراستهم.

10

3. مشقّة عزو الأقوال إلى أصحابها وتتّبّعها من مصادرها، لمّا كان الشهاب كثيراً ما يُيهمها عند نقله لها، أو يكتفي بكلمة: (قيل).

4. صعوبة الوصول إلى بعض المصادر لكونها لا تزال مخطوطات، فكان من الصعوبة بمكان تقصّيها والوصول إليها، ناهيك عن التعامل مع جودتها واختلاف نسخها، كما أنّ بعض تلك المصادر لا تزال مفقودة لم تصل إلينا.

15

5. عدم تداول كثيرٍ من الدراسات العلميّة التي تناولت الشهاب ومنهجه سواء في التفسير أو اللغة أو غيره، ممّا حجب فائدةً كبيرةً كان يمكن أن ترفد البحث وتوفّر الجهد.

الدراسات السابقة

أوردت هنا من الدراسات ما قد يجد القارئ أثره في هذا البحث عزوا وإحالة، وذكرت على سبيل التوسّع ما لم يتّله جهدي رغم بذل الوسع؛ إعلاماً بوجودها، ودفعاً بهمة الباحثين في تحصيل أسباب الوصول إليها، وكم يدركُ اللاحق ما عجز عنه الآخرون!

5 أولاً: رسائل تحقيق الحاشية

بادرت كلية الشريعة في جامعة دمشق منذ سنين بتوجيه جهود بعض طلاب قسم التفسير وعلوم القرآن للعمل في تحقيق هذه الحاشية ضمن رسائل الماجستير، وقد نوقش منها حتى الآن (21) رسالة، وبقي بعضها في طيّ الأقدار إلى أن تُهيّا له سبُل التمام والمناقشة بإذن الله تعالى؛ لذلك نجد فجوة بين عناوينها لم تتناول بعض أجزاء الحاشية، وهي على نسق حاشية الشهاب كما يلي:

1. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من أوّل الكتاب إلى [الآية: 2] من سورة (الفاتحة)، دراسة وتحقيق، محمود بكداش، إشراف: د. عبد الإله الحوري، (2012م).
2. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 6] إلى [الآية: 12] من سورة (البقرة)، دراسة وتحقيق، محمّد إدريس، إشراف: د. عبد القادر الحسين، (2013م).
3. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 23] إلى [الآية: 27] من سورة (البقرة)، دراسة وتحقيق، عبد الرحمن المغربي، إشراف: د. عبد القادر الحسين، (2013م).
4. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 28] إلى [الآية: 62] من سورة (البقرة)، دراسة وتحقيق، أحمد جمال، إشراف: د. عبد العزيز حاجي، (2014م).
5. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 211] إلى نهاية سورة (البقرة)، دراسة وتحقيق، روضة منصور، إشراف: د. نصّار نصّار، (2016م).
6. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من بداية سورة (آل عمران) إلى [الآية: 102]، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، إشراف: د. عبد العزيز حاجي، (2017م).
7. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 7] إلى [الآية: 86] من سورة (النساء)، دراسة وتحقيق، صهيب الأطرش، إشراف: د. عبد العزيز حاجي، (2018م).
8. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 27] إلى [الآية: 89] من سورة (المائدة)، دراسة وتحقيق، خالد الحاج عمر، إشراف: د. نصّار نصّار، (2019م).

9. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 12] إلى [الآية: 39] من سورة (الأنعام)، دراسة وتحقيق، أحمد برهان، إشراف: د. حازم محيي الدين، (2019م).
10. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 74] إلى [الآية: 110] من سورة (الأنعام)، دراسة وتحقيق، محمد سعيد طه، إشراف: د. حازم محيي الدين، (2018م).
- 5 11. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من بداية سورة (الأعراف) إلى [الآية: 58] من سورة (الأعراف)، دراسة وتحقيق، إيمان حمدان، إشراف: د. نصار نصار، (2024م).
12. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 59] إلى [الآية: 151] من سورة (الأعراف)، دراسة وتحقيق، محمود السعيد، إشراف: د. نصار نصار، (2020م).
- 10 13. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 152] من سورة (الأعراف) إلى [الآية: 4] من سورة (الأنفال)، دراسة وتحقيق، أسماء مزرك، إشراف: د. عدنان الخضر، (2021م).
14. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 55] من سورة (الأنفال) إلى [الآية: 24] من سورة (التوبة)، دراسة وتحقيق، دانية المالح، إشراف: د. عدنان الخضر، (2020م).
15. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 25] إلى [الآية: 80] من سورة (التوبة)، دراسة وتحقيق، محمد نور السكاف، إشراف: د. حازم محيي الدين، (2021م).
- 15 16. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 81] إلى آخر سورة (التوبة)، دراسة وتحقيق، بتول دعدوش، إشراف: د. عبد العزيز حاجي، (2020م).
17. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من بداية سورة (يونس) إلى [الآية: 25] منها، دراسة وتحقيق، خالد الياسين، إشراف: د. حازم محيي الدين، (2021م).
- 20 18. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 26] إلى [الآية: 56] من سورة (يونس)، دراسة وتحقيق، محمود سليمان، إشراف: د. حازم محيي الدين، (2021م).
19. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 6] إلى [الآية: 49] من سورة (هود)، دراسة وتحقيق، فدوة البتول كوزم، إشراف: د. عجاج برغش، (2021م).
20. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من [الآية: 110] من سورة (هود) إلى [الآية: 35] من سورة (يوسف)، دراسة وتحقيق، يوسف فتیان، إشراف: د. بديع السيد اللحام، (2023م).
- 25

21. عناية القاضي وكفاية الرازي للشهاب الخفاجي: من بداية سورة (الحجر) إلى [الآية: 9] من سورة (النحل)، دراسة وتحقيق، لما البغدادي، إشراف: د. زكريا الخولي، (2024م).

وفي رحم العلم يُحفظ للسابق فضله فقد كانت أغلب هذه الرسائل خير معين لي في تسهيل الوصول إلى مظان الكتب والمصادر في عموم البحث، ولا سيما في مباحث عصر المؤلف وترجمته، واستفدت في بلورة رؤية علمية عنه من خلال الاستعانة خصوصاً برسالة الباحثة: بتول دعدوش، والباحث: محمود بكداش وأحمد برهان. وكذلك استعنت ببعضها في تجلية كثير من معالم طريقة الشهاب ومنهجه في حاشيته من خلال مباحث الرسائل السابقة، كرسالة الباحثة: فداء شلاش، وأسماء مزيتك، وفدوة كوزم، والباحث: محمد إدريس. وقد عزوت إلى بعضها في ثنايا البحث ولا سيما قسم التحقيق عند ورود بعض المسائل المشتركة أو ذات الصلة. فجزاهم الله كل خير ونفع بهم.

10 ثانياً: رسائل وأبحاث حول الشهاب الخفاجي وحاشيته

نالت شخصية الشهاب الخفاجي اهتمام الباحثين، وكثرت الدراسات عن جوانب هذه الشخصية العلمية الفذة، وقد أوردت هنا من الدراسات ما أفدت منه، وميزتها برمز (*) مع بيان وجه استفادتي منها باختصار، وذكرته على سبيل التوسّع غيرها من الدراسات؛ إعلاماً بوجودها، وحفظاً لجهد أصحابها. وأهم هذه الدراسات مرتبة بالأقدم:

1. * البيان عند الشهاب الخفاجي في كتابه (عناية القاضي وكفاية الرازي): د. محمد فريد النكلاوي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر، (1981م)، وقد طبعه في كتاب على عدة أجزاء. رجعت إليها في استجلاء مصادر الشهاب في حاشيته، وعند بيان منهجه في التعامل مع نصّ تفسير البيضاوي، وفي بعض مسائل البلاغة.

2. * الشهاب الخفاجي وأثره في النحو: صلاح عبد العزيز السيد، إشراف: د. إبراهيم البسيوني، دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر، (1984م). أفدت منها في موضوعات مؤلفات الشهاب، وفي استيضاح منهجه فيما يتعلّق بالنحو والصرف.

3. الشهاب الخفاجي وجهوده في البلاغة والنقد: زين العابدين سالم النجار، إشراف: د. يوسف البسيوني، دكتوراه، القاهرة، (1984م).

4. * الشهاب الخفاجي حياته وأدبه: عبد الله إبراهيم الزهراني، إشراف: د. إبراهيم الحارثي، ماجستير، جامعة أمّ القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، (1986م). اعتمدت في ثنايا البحث على بعض ما أفادته في التعريف بمؤلفات الشهاب، خاصّة كتابه «الريحانة»، وما فصّلته حول منهجه وموقفه في الشعر والأدب.

5. الأساليب الإنشائية عند الشهاب الخفاجي في حاشيته: القطب عبد السلام طه الجيار، ماجستير، قسم البلاغة والنقد، (1990م).

6. الشهاب الخفاجي وجهوده في اللغة: عبد الرزاق الحربي، ماجستير، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، قسم اللغة العربية، قسم اللغويات، (1991م).

7. * الشهاب الخفاجي نحويًا: حاتم القضاة، ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، (1997م).
تتبعُ من خلالها ما أثبتته من تدقيق حول مؤلفات الشهاب ونسبتها إليه، ومنهج في عرض مسائل النحو واختلاف النحويين فيها.

8. * الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير: زهير هاشم ريلات، إشراف: د. مصطفى المشني، ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، (1997م).

وهي أهم مرجع بين هذه الدراسات؛ لصلتها الوثيقة بالبحث وإمكان الاطلاع عليها، وقد أفادتني في ثانيا البحث سواء من حيث الكشف عن مظان المعلومات أو من حيث تكوين صورة منهجية في بناء هيكل البحث، أو من حيث القضايا التفصيلية في منهج الشهاب الخفاجي.

9. الخصائص البلاغية للقصر في حاشية الشهاب الخفاجي: حامد أحمد بن مصطفى، إشراف: د. محمد فريد النكلاوي، دكتوراه، جامعة الأزهر، (2004م).

10. الحذف وبلاغته في حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البضاوي: عمران أحمد عبد العال، إشراف: د. محمد فريد النكلاوي، ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، (2005م).

11. مسائل علم المعاني وقيمتها البلاغية في حاشية الشهاب الخفاجي: في الربع الأول من القرآن الكريم (من سورة البقرة إلى آخر سورة الأنعام): عماد مصطفى محمد علام، إشراف: د. صباح عبيد دراز، دكتوراه، جامعة الأزهر، (2005م).

12. منهج القاضي الشهاب الخفاجي في التفسير من خلال حاشيته على تفسير الإمام البضاوي: فداء المجذوب، إشراف: د. محمد السيد راضي جبريل، دكتوراه، كلية أصول الدين، القاهرة، (2007م).

13. آراء سيبويه في حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البضاوي: من الجزء الأول حتى نهاية الجزء الثالث (جمعاً ودراسة): مایسة عبد السيد متولي محمد، ماجستير، جامعة الأزهر، (2009م).

14. من بلاغة التنكير في حاشية الشهاب الخفاجي: د. عبد المعز دسوقي، بحث محكم، مجلة البيان، العدد (13)، (2013م).

5

10

15

20

25

15. من بلاغة الاعتراض في حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي: حماد حسين محمود، قسم البلاغة والنقد، بحث محكم، مجلة حولية كلية اللغة العربية، جرجا، مصر، (2014م).
16. الالتفات في حاشية الشهاب: هاشم محمد هاشم، صدر كتاباً عن المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، طبعة (2016م).
- 5 17. الجهود اللغوية في عناية القاضي وكفاية الرازي: محمد عمر رنة، إشراف: د. سعد الكردي، دكتوراه، جامعة البعث، حمص، (2016م).
18. ردود الشهاب الخفاجي النحوية في حاشيته عناية القاضي وكفاية الرازي على أبي حيان الأندلسي: رعد فيصل غازي، إشراف: د. وائل عبد الأمير خليل، ماجستير، جامعة بابل، (2017م).
- 10 19. ردود الشهاب الخفاجي النحوية على أبي حيان الأندلسي في الأسماء المبنية: رعد الياسري، د. وائل الحربي، بحث محكم، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العدد (4)، المجلد (34)، (2017م).
20. الشهاب الخفاجي ومنهجه في نقد الوجه النحوي: د. محسن الخفاجي، أحمد عباس الجبلاوي، بحث محكم، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (37)، (2018م).
21. مسائل النبوات عند شهاب الدين الخفاجي جمعاً ودراسةً في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة: أسامة صالح الجحدلي، إشراف: د. كمال الصبري، ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، (2019م).
- 15

منهج البحث

سلك في ثنايا هذا البحث ثلاثة مناهج وفق ما تقتضيه طبيعة البحث وخصوصيته، وهي:

- 20 **المنهج الوثائقي:** حيث جمعت معلومات تفصيلية من مظان المراجع والمصادر المتنوعة عند التعريف بالإمام البيضاوي وتفسيره، ودراسة عصر الشهاب الخفاجي وسيرته الذاتية والعلمية، واعتمدته أيضاً عند جمع النسخ المخطوطة وإبراز القيمة العلمية لها، ومقابلتها وبيان الفروق بينها لإثبات النص أقرب ما يكون إلى مراد المؤلف.
- المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمدته في تحليل أثر عصر الشهاب الخفاجي في تكوينه العلمي، وفي استقراء النص المحقق لتتبع الألقاب التي استعملها الشهاب لبعض العلماء، وتحليل مضمون المسائل الواردة في النص لاستنباط منهجه التفصيلي في حاشيته.
- المنهج النقدي:** وذلك عند مناقشة آراء الشهاب وتعقبها، وتفنيد منهجه في بعض القضايا، وعند الكلام عن مكانة الحاشية في الميزان العلمي وتفصيل ما لها من المزايا وما عليها من المآخذ.
- 25

إجراءات كتابة البحث

وأذكر فيها ما يتعلّق بقسم الدراسة، أمّا منهج التحقيق والتعليق فسيُذكر لاحقاً في قسم التحقيق، علماً أنّني اكتفيتُ في قسم الدّراسة بالإحالة إلى قسم التحقيق فيما يَرُدُّ ضمن المطالب والمباحث ممّا قد يحتاج إلى توثيق أو ترجمة من مسائل علميّة وأعلام ومصطلحات وغيرها ممّا هو مفصّل في قسم التحقيق دون تكرار ذلك التوثيق والبيان التفصيليّ إلا بقدر ما يلزم لاستيضاح الفكرة؛ حرصاً على تكامل قسم التحقيق من حيث العمل العلميّ، 5 وتيسيراً على قارئه باستحضار كلّ ما يتعلّق به. وقد اتّبعْتُ هنا الإجراءات الآتية:

1. كتابة الآيات القرآنيّة ضمن قوسين زهراوين بالرّسم العثمانيّ برواية (حفصٍ عن عاصم)، مع العزو في المتن تجنّباً لإطالة الحواشي.
2. توثيق القراءات من مظانّها، وبيان نوعها ووجه حجّيتها بقدر ما تتطلبه حاجة البيان والإيضاح، مع توضيح القراءة المرادة في كلام الإمام البيضاويّ والشهاب. 10
3. حصر الأحاديث والآثار ضمن قوسين «...»، وتخرجها من أحد الصحيحين، وإلا فمن السنن الأربعة، فإن لم أجد فيها بحثاً في مظانّه من الكتب الحديثيّة والمراجع العلميّة الأخرى، مع نقل الحكم عليها.
4. ضبط الألفاظ المُشكلة والغريبة، بالرجوع إلى مظانّ المعاجم وكتب اللغة، مع شرحها عند الحاجة، وكذلك التعريف بالمصطلحات العلميّة المتنوّعة، وبيان الفرق المختلفة.
5. عزو النقول إلى مصادرها، مع تمييز النقل النصّي بعلامتيّ تنصيصٍ: «...» وعزوه مباشرة إلى مصدره، وتوثيق النقل بالمعنى مسبقاً بكلمة (يُنظر). 15
6. اعتماد ترتيب مصادر التوثيق عند العزو بالأقدم وفاة، إلا إن دعت الحاجة لغير هذا، وعند التوثيق من مقدّمات التحقيق للكتب أذكر الكتاب في ختام مراجع التوثيق مع بيان كون النقل من مقدّمة المحقّق.
7. الاكتفاء في بيانات المصادر بورودها كاملة مفصّلة في فهرس المصادر والمراجع، أمّا في ثنايا البحث فاقصرْتُ على ذكر اسم الكتاب ومؤلّفه عند أوّل وروده، وعند خشية الالتباس، مع تمييز الرسائل الأكاديميّة ببيان تصنيفها، وكذلك المخطوطات بحصر رقم الورقة ورمزها بين قوسين معكوفين [...]. 20
8. الاختصار في تراجم أعلام قسم الدراسة على ما له صلة وثيقة بموضوع البحث كالشيوخ والتلاميذ مرتّبةً وفق الأقدم وفاةً، والاكتفاء في غيرهم بذكره مشفوعاً بسنة الوفاة في أوّل ورود له، وتجنّب تكرار ترجمة الأعلام الواردة في قسم التحقيق.
9. التعريف بالمدن والبلدان والأماكن باختصار من المصادر المختصّة القديمة والحديثة ما وجدتُ فيها بُغيّتي. 25

10. تذييل البحث بفهارسٍ علميّةٍ متنوّعة، وهي:

■ **فهرس الآيات القرآنيّة:** تضمّن الآيات الواردة في البحث مرتّبة حسب ورودها في المصحف الشريف ما خلا الآيات التي هي موضع التفسير في حاشية الشهاب فستُذكر في فهرس الموضوعات.

■ **فهرس القراءات:** ذكرْتُ فيه ما ورد في البحث من القراءات مع بيان نوعها، مرتّبة على ترتيب الآيات في المصحف الشريف.

■ **فهرس الأحاديث والآثار:** تضمّن ما ورد في البحث من أحاديث شريفة وآثار مرويّة، بذكر طرفه مرتّباً هجائياً مع بيان مخرّجه.

■ **فهرس الأشعار:** ذكرْتُ فيه ما جاء في البحث من نصوص شعريّة، مع بيان قائلها وبحرها، مرتّباً حسب وروده في البحث؛ إذ يصعب ترتيبه على غير هذا النحو فبعضه إنّما ورد في البحث شطراً أو طرفاً من البيت لا غير.

■ **فهرس الأمثال والحكم:** ذكرْتُ فيه ما ورد في البحث من الأمثال والحكم على الترتيب الهجائيّ.

■ **فهرس شرح المفردات:** جمعتُ فيه المفردات الغريبة التي ورد شرحها في البحث على الترتيب الهجائيّ، وذلك ضمن قسمين: أحدهما: المفردات التي شرحها الشهاب في الحاشية، والثاني: المفردات التي شرحتها الباحثة.

■ **فهرس المصطلحات والمسائل العلميّة:** جاء فيه بيان موضع التعريف بالمصطلحات العلميّة والمسائل المتنوّعة الواردة في البحث مصنّفة ضمن العلوم التي تندرج تحتها ومرتّبة هجائياً.

■ **فهرس الفرق:** ذكرْتُ فيه مواضع التعريف بالفرق المختلفة على الترتيب الهجائيّ.

■ **فهرس تراجم الأعلام:** ضمّنْتُه ما ورد في البحث من أسماء الأعلام المترجم لهم على الترتيب الهجائيّ.

■ **فهرس التعريف بالكتب:** ذكرْتُ فيه الكتب التي عرّفتُ بها ضمن البحث، مرتّبة هجائياً.

■ **فهرس الأماكن والبلدان:** وقد رتّبته على الأحرف الهجائيّة.

■ **فهرس المصادر والمراجع:** قسّمْتُه بين: المصادر المطبوعة، والرسائل العلميّة والأبحاث، ثم المصادر المخطوطة، حسب الترتيب الهجائيّ.

■ **فهرس الموضوعات:** وفيه موضوعات البحث كافّة من فصول ومباحث ومطالب وعناوين.

5

10

15

20

25

خطة البحث:

تم بناء البحث على النحو الآتي:

✽ **المقدمة:** وتتضمن حدود البحث، وأسئلة البحث وأهدافه، وأهمية البحث، وأسباب اختياره، ثم صعوبات البحث، والدراسات السابقة، ثم المنهج في البحث، وخطة البحث.

✽ **القسم الأول: قسم الدراسة:** ويتضمن فصلاً تمهيدياً وفصلين أساسيين:

✽ **الفصل التمهيدي:** التعريف بالإمام البيضاوي وتفسيره، وفيه مبحثان:

■ المبحث الأول: التعريف بالإمام البيضاوي.

■ المبحث الثاني: التعريف بتفسير الإمام البيضاوي.

✽ **الفصل الأول:** التعريف بالشهاب الخفاجي، وحاشيته على تفسير البيضاوي.

وفيه تمهيد ومبحثان:

■ التمهيد: لمحة عامة عن عصر الشهاب الخفاجي وأثره فيه.

■ المبحث الأول: التعريف بالشهاب الخفاجي.

■ المبحث الثاني: التعريف بحاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي.

✽ **الفصل الثاني:** منهج الشهاب الخفاجي في حاشيته، ومكانتها العلمية.

وفيه أربعة مباحث:

■ المبحث الأول: منهج الشهاب الخفاجي في خدمة نص تفسير البيضاوي.

■ المبحث الثاني: منهج الشهاب الخفاجي في التفسير بالمأثور.

■ المبحث الثالث: منهج الشهاب الخفاجي في التفسير بالرأي.

■ المبحث الرابع: المكانة العلمية للحاشية.

✽ **القسم الثاني: قسم التحقيق:** وفيه تمهيد، ثم النص المحقق.

■ التمهيد: ويتضمن:

● وصف النسخ المخطوطة المعتمدة.

● منهج التحقيق والتعليق.

● نماذج مصورة من النسخ المخطوطة المعتمدة.

■ النص المحقق: ويتضمن تحقيق نص الحاشية من الآية (40) إلى الآية (73) من سورة الأنعام.

✽ **الخاتمة:** وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

✽ **الفهارس العلمية:** وتضم عدداً من الفهارس المتنوعة.

القسم الأول: قسم الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل التمهيدي: التعريف بالإمام البيضاوي وتفسيره.
- الفصل الأول: التعريف بالشهاب الخفاجي، وحاشيته على تفسير البيضاوي.
- الفصل الثاني: منهج الشهاب الخفاجي في حاشيته، ومكانتها العلميّة.

الفصل التمهيدي: التعريف بالإمام البيضاوي وتفسيره

وفيه مبحثان:

■ المبحث الأول: التعريف بالإمام البيضاوي.

- المطلب الأول: السيرة الذاتية للإمام البيضاوي.
- المطلب الثاني: السيرة العلمية للإمام البيضاوي.
- المطلب الثالث: آثاره العلمية.
- المطلب الرابع: مكانته وأقوال العلماء فيه.

■ المبحث الثاني: التعريف بتفسير البيضاوي.

- المطلب الأول: مصادر الإمام البيضاوي في تفسيره.
- المطلب الثاني: منهج الإمام البيضاوي في تفسيره.
- المطلب الثالث: مكانة تفسير البيضاوي.

الفصل التمهيدي: التعريف بالإمام البيضاوي وتفسيره

المبحث الأول: التعريف بالإمام البيضاوي

اقتصرت المصادر التي تناولت ترجمة القاضي البيضاوي على موجز من المعلومات العامة عن حياته، ممّا لا يتفق عادةً مع مَنْ هو في علوّ قدره ومكانة آثاره العلميّة، وهي لا تعدو في أغلبها أن تكون نقلاً واقتباساً عن بعضها.

5 ولعلّ هذا يعود إلى سببين رئيسيين، الأول: النكبات السياسيّة والاجتماعيّة والعلميّة التي اكتنفت عصر القاضي البيضاوي؛ من استباحة كثيرٍ من البلاد الإسلاميّة على أيدي التتار والمغول، وخراب المدن وما نتج عنه من آثارٍ مُفجعةٍ على الساحة العلميّة وضياحٍ إرثٍ علميٍّ كبير. والثاني: يرتبط باقتصار القاضي البيضاوي في رحلاته وتنقلاته على جزءٍ من بلاد فارس؛ ممّا جعل دائرة التعارف ضيّقة ومحدودة. وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات العلميّة⁽¹⁾. وفي هذه المطالب بيانٌ مجملٌ مختصر عن الإمام رحمه الله تعالى بما يضيء على أهمّ جوانب حياته العلميّة.

المطلب الأول: السيرة الذاتيّة للإمام البيضاوي

10

أولاً: اسمه وكنيته ونسبه

هو الإمام عبد الله بن عمر بن محمّد، ناصر الدين البيضاوي مولداً، الشيرازي نشأةً، الشافعيّ مذهباً، قاضي القضاة. يكنّى بأبي الخير، وقيل: بأبي سعيد، وقيل غير ذلك⁽²⁾.

- و(البيضاوي): بفتح الباء، نسبةً إلى مدينة البيضاء، من مدّن شيراز، وإليها ينتسب عددٌ من العلماء⁽³⁾.

(1) يُنظر: القاضي البيضاوي، الزحيلي، (ص14-15) - البيضاوي مفسراً، حاجي، (ص33-34) - البيضاوي وجهوده البلاغيّة، ماجستير، (ص9).

(2) اختلف في كنيته، ف قيل: أبو الخير، وأبو سعيد، وأبو محمّد. يُنظر: طبقات الشافعيّة، السبكي، (8/157) - السلوك لمعرفة دول الملوك، المقرئ، (1/733). والحاصل أنّ له أكثر من كُنية وفيه إشارةٌ إلى فضله؛ إذ كثرة الكُنى تدلّ على فضل المُكَنّى. يُنظر: البيضاوي مفسراً، (ص36).

(3) يُنظر: الأنساب، السمعاني، (1/431-432) - البيضاوي مفسراً، (حاشية 6 ص36-37).

- والبيضاء: يُقصد بها هنا مدينة في إيران قريبةً من (شيراز)، وهي اليوم تابعة لمحافظة فارس، والمدينة عامرة ذات خصب، وسمّيت بذلك لقلعتها التي يرى بياضها عن بُعد، وكانت معسكراً للمسلمين في فتح المدن، يُنظر: معجم البلدان، الحموي، (1/529).

- (الشيرازي): نسبة إلى مدينة شيراز⁽¹⁾، التي ولد في إحدى مُدنها، ثم تقلّد منصب القضاء فيها.
- (ناصر الدين): لُقّب به الإمام البيضاوي لما اشتهر من مواقفه الصلبة في نصرته الحق وأهله⁽²⁾.

ثانياً: ولادته ونشأته

ولد القاضي البيضاوي في مدينة (البيضاء) لكنّا لا نعرف جزماً سنة ولادته⁽³⁾، وقد نشأ فيها مع أسرته سليمة العلم والفضل، فوالده وجدّه من العلماء الفقهاء وممن تولّى مناصب القضاء، كما صرّح بذلك القاضي البيضاوي⁽⁴⁾.
ثمّ رحل مع أهله إلى (شيراز) عاصمة بلاد فارس، وملجأ العلماء والأدباء من بطش المغول آنذاك، فكان له فيها كفايةً وغنية عن كثرة الترحال في تحصيل فنون العلم، وقد عاش فيها أكثر حياته ونهل من معين علمائها حتّى صار أستاذاً وعلماً في كثير من الفنون النقلية والعقلية، وتولّى منصب قاضي القضاة فيها، لكن لم يلبث فيه طويلاً فصُرّف عنه لما شاع من شدّته في الحق ومواقفه الصلبة فيه⁽⁵⁾.

ثمّ رحل منها إلى (تبريز)⁽⁶⁾ والتقى علماءها وجالسهم وأفاد واستفاد، وبقي فيها يُصنّف ويدرس إلى أن وافته المنية. كلّ هذا هيأ للإمام بيئةً علميةً يستقي منها مختلف العلوم، كالأصليين والتفسير وفنون العربية والمنطق وعلم الكلام وغيره، وتحصّل له بها الملكة العلمية الفذة التي اعترف له بها أهل زمانه، وأجمعوا على براعته وفضله⁽⁷⁾.

(1) تعدّ (شيراز) من أكبر المدن في إيران قديماً وحديثاً، وهي مركز محافظة فارس اليوم، وتشتهر بجغرافيتها المتنوعة، وقد تخرّج منها علماء وشعراء. يُنظر: معجم البلدان، (221/1) - أطلس دول العالم الإسلامي، شوقي أبو خليل، (ص24) - أطلس تاريخ الإسلام، حسين مؤنس، (ص350).

(2) يُنظر: الفتح المبين في طبقات الأصوليين، المراغي، (88/2).

(3) يُنظر: حاشية الشهاب، (3/1 - 4) - البيضاوي مفسّراً، (ص36 - 37).

(4) يقول الإمام البيضاوي: «أخذتُ الفقه عن والدي مولى الموالى والصدر العالي وليّ الله الوالي قدوة الخلف وبقية السلف إمام الملة والدين أبي القاسم عمر - قدّس الله روحه - وهو عن والده قاضي القضاة السعيد فخر الدين محمّد بن الإمام القاضي صدر الدين أبي الحسن عليّ البيضاوي - قدّس الله أرواحهم -». الغاية القصوى، البيضاوي، (62/1، 184 وما بعدها).

(5) يُنظر: البيضاوي ومنهجه في التفسير، دكتوراه، (ص10 - 12).

(6) (تبريز): بكسر أوله، من أشهر مدن إيران، وكانت تتبع إقليم أذربيجان سابقاً، وهي مدينة خصبة ذات طبيعة خلّابة، واشتهر منها علماء كثيرون. يُنظر: معجم البلدان، (13/2) - أطلس دول العالم الإسلامي، (ص24) - أطلس تاريخ الإسلام، (ص344، 346، 352).

(7) يُنظر: الغاية القصوى، مقدّمة التحقيق، (61/1) - كشف الظنون، حاجي خليفة، (186/1 - 187) - التفسير والمفسّرون، محمّد حسين الذهبي، (211/1) - التفسير ورجاله، الفاضل بن عاشور، (ص86 - 89).

ثالثاً: وفاته

- توفي الإمام البيضاوى رحمه الله تعالى في (تبريز) بالاتفاق، ودفن فيها عند قبر شيخه الكتبتائى، أو في تربة (خزنداب)⁽¹⁾، واختلف في سنة وفاته على أقوال كثيرة، من أبرزها:
- 5 - رجح كثير من العلماء وبعض الدراسات المعاصرة أنها: (685هـ)، إلا أن هذا لم يسلم من النقد عند التبع⁽²⁾.
- اختار بعض العلماء أن وفاته سنة (691هـ)⁽³⁾ أو (692هـ)⁽⁴⁾، ويؤيده ما أورده المؤرخ بهاء الدين الجندى (ت732هـ) عند ترجمة أحد أصحاب القاضي البيضاوى حيث أخبره أن وفاته كانت لثيف وتسعين وستمائة⁽⁵⁾، وهو ما رجحته بعض الدراسات المعاصرة⁽⁶⁾، ولعله الأقرب إلى الصواب.
- وأبعد الشهاب الخفاجى حين رجح أنها سنة (719هـ)، وقد تعقب في اختياره هذا وزد على ترجيحه⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: كشف الظنون، (187/1) - القاضي البيضاوى، (ص65). ولم أقف على تعريف هذه التربة ومكانها.

(2) يُنظر: الوافى بالوفيات، الصفدى (206/17) - طبقات الشافعية، ابن شعبة (221/2) - البيضاوى مفسراً، (ص59-62). واعتمد من رجح هذا القول بأنه قول الأكثرين، وأنه مروي عن الإمام نجم الدين الدهلي الذي وُصف بمعاصرته للقاضي، لكن الكثرة لا تقتضي بالضرورة الصحة، ثم عند تدقيق ترجمة الإمام الدهلي يتضح انتفاء معاصرته فولادته (712هـ). يُنظر: حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فدوة كوزم، ماجستير (ص4). ويُنظر: في ترجمة الإمام الدهلي الوافى بالوفيات، (145/15-146).

(3) يُنظر: البيضاوى مفسراً، (ص60) نقلاً عن الطبقات الوسطى، السبكي (157/8).

(4) يُنظر: مرآة الجنان، اليافعي (165/4).

(5) يُنظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك، (435/2-436) وذلك في ترجمة الإمام الزنجاني.

(6) يُنظر: حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، عبد الرحمن المغربي، ماجستير، (ص63) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فدوة كوزم، ماجستير، (ص5).

(7) يُنظر: حاشية الشهاب، (4/1). وفي تنفيذ قوله يُنظر: حاشية القونوي، (24/1) - البيضاوى مفسراً، (ص61).

المطلب الثاني: السيرة العلمية للإمام البيضاوي

أولاً: عقيدته

الإمام البيضاوي سُنيٌّ أشعريٌّ، بل هو من أشدّ المدافعين عن مذهب أهل السنّة، ويظهر ذلك جلياً في ثنايا تفسيره خاصّة في ردوده على الفرق الضالّة كما سيأتي في منهجه، وقد أوضح الشهاب الخفاجي هذا أيضاً في حاشيته على التفسير⁽¹⁾، ثمّ يظهر هذا في سائر كتب القاضي البيضاوي التي ألّفها في علم الكلام أو في غيره من العلوم⁽²⁾.

5

ثانياً: مذهبه الفقهي

القاضي البيضاوي شافعي المذهب؛ وقد صرّح بسنده إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه في كتابه «الغاية القصوى»⁽³⁾، واتّقت كتُب التراجم والطبقات على هذا، مع دلالة تأليفه في الفقه الشافعي وأصوله على ذلك⁽⁴⁾.

ثالثاً: شيوخه

أغفلت مصادر ترجمة القاضي البيضاوي تفصيل الكلام عن شيوخه إلا عَرَضاً، ولعلّ شهرته وفضله حجب الحاجة إلى تفصيل ذكركم، ومما لا شكّ فيه أنّه لقي وأخذ عن علماء كُثُر، يدلّ على هذا تنوّع علومه وتكاملها، إضافة إلى ما كانت تزخر به تبريز وشيراز - حيث قضى فيهما جلّ حياته - من توافر العلماء وكثرة مجالسهم، وهما من أهمّ المراكز العلميّة آنذاك⁽⁵⁾. ومن أهمّ شيوخه بدءاً بالأقدم وفاة:

10

- والده: عمر بن محمّد البيضاوي (ت 675هـ): إمام الدين أبو القاسم، قاضي القضاة بشيراز، الفقيه الشافعي المتبحّر، درس وحدّث، وهو أوّل شيوخ الإمام البيضاوي؛ حيث نشأ في كنفه وتلقّى الفقه والعلم على يديه⁽⁶⁾ كما صرّح به في كتابه «الغاية القصوى»⁽⁷⁾، ثمّ لا تُسعف المصادر بغير هذا عنه.

15

(1) يُنظر: حاشية الشهاب: (71/4).

(2) يُنظر: بغية الوعاة، السيوطي، (51/2) - التفسير والمفسّرون، (211/1 - 213).

(3) يُنظر: الغاية القصوى، (220/1 - 224).

(4) يُنظر: مرآة الجنان، (165/4) - السلوك لمعرفة دول الملوك، (195/2).

(5) يُنظر: البيضاوي وجهوده في التفسير، دكتوراه، (ص 20).

(6) يُنظر: شدّ الإزار، معين الدين الشيرازي، (ص 294 - 295) - معجم المؤلّفين، كحالة، (314/7 - 315).

(7) يُنظر: (220/1).

- **محمد بن محمد الكتكتائي**: الشيخ الصوفي الزاهد الورع، وكان له حظوة عند سلطان المغول ابن هولاكو الذي حسن إسلامه، وقد صحبه الإمام البيضاوي واقتدى به في الزهد والعبادة، وكان شديد التأثر به، وقيل: إنه صنّف كتابه التفسير بإشارة منه⁽¹⁾. ولم أقف على تفاصيل أوسع حول ترجمته.

- **شرف الدين سعيد الشيرازي**: كان واحداً من أبرز علماء شيراز، وقد أخذ عنه الإمام البيضاوي فنون المعقولات، وذكره صاحب كتاب «السلوك في طبقات العلماء والملوك»⁽²⁾ في ثانياً أحد تراجمه، ولم أقف له على ترجمة مفصلة.

- **عمر بن الزكيّ البوشكاني** (ت680هـ): شرف الدين، علامة وقته العابد الزاهد، جمع وتمكّن في فنون العلم المنقول والمعقول، وتلمذ على دروسه أكابر علماء عصره، وكان الإمام البيضاوي عيّن تلاميذه، أخذ عنه وتأدّب به، وقيل إنّ الإمام البيضاوي رثاه في قصيدة طويلة كانت مكتوبةً على مرقده⁽³⁾.

10 وقد تفرّد صاحب «روضات الجنّات»⁽⁴⁾ بالقول بصحبة الإمام البيضاوي للإمام نصير الدين الطوسي (ت672هـ)، والإمام شهاب الدين السهروردي (ت632هـ). إلا أنّه عند التمهّص لا نجد ما يُثبت هذا الأمر أو يدعمه⁽⁵⁾، والله أعلم.

(1) يُنظر: كشف الظنون، (1/186) - روضات الجنّات، الموسوي، (5/128) وسمّاه: محمد الكبخاني - البيضاوي مفسراً، (ص43) - البيضاوي وجهوده البلاغية، ماجستير، (ص9). وليس في شيء من هذه المصادر ضبطٌ لنسبته.

(2) يُنظر: (2/436).

(3) يُنظر: شدّ الإزار، (ص298-299) - البيضاوي ومنهجه في التفسير، دكتوراه، (ص18).

(4) يُنظر: (5/129).

(5) يُنظر: الغاية القصوى، مقدّمة التحقيق، (ص77-79).

المطلب الثالث: آثاره العلميّة

أولاً: تلاميذه

لا شك أنّ الإمام البيضاويّ عقد مجالس علميّة للدرس والتدريس، وتلقّى عنه العلم خلقٌ كثير فقد عاش بين مدينتين كانتا تعمران بوفود العلماء وطلاب العلم، وبلغ شهرةً واسعة في حياته، إلّا أنّ كتب التراجم لم تحفظ لنا أسماء تلامذته في سياق ترجمته، وإنّما نتبيّن بعضهم عند تتبّع تراجم بعض العلماء في الكتب⁽¹⁾، ومنهم:

5

- كمال الدين المرّافي (بعد 732هـ): عُمر بن إلياس، أبو القاسم الصوفيّ، كان شيخاً صالحاً مشغولاً بالعلوم، وسمع على القاضي البيضاويّ: «المنهاج»، و«الغاية القصوى»، و«الطوالع»، وكانت له رحلاتٌ إلى القدس، ومصر، ودمشق⁽²⁾. ولم أقف على ترجمة موسّعة له.

- فخر الدين الجاربردي (746هـ): أحمد بن الحسن، أبو المكارم، كان فاضلاً متفنّناً مواظباً على العلم والإفادة، أخذ عن الإمام البيضاويّ، وشرح كتابه «المنهاج»، ومن مصنّفاته: «شرح الشافية لابن الحاجب»، و«شرح الكشاف»⁽³⁾.

10

- زين الدين الهنكيّ: لم أقف على ترجمته في مظانّ التراجم، سوى أنّه يُعرف بكونه تلميذ الإمام البيضاويّ وذلك عند ترجمة الإمام عضد الدين الإيجيّ (756هـ) فهو من شيوخه⁽⁴⁾.

- عبد الرحمن الأصفهانيّ: عبد الرحمن بن أحمد، وقد ورد أنّه قرأ على الإمام البيضاويّ «الغاية القصوى»⁽⁵⁾، وهو والد الإمام شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهانيّ (ت749هـ) له شرح على «المنهاج»⁽⁶⁾. ولم أعرّ للإمام عبد الرحمن على ترجمة في مظانّ المصادر.

15

(1) يُنظر: البيضاويّ مُفسِّراً، (ص43-44).

(2) يُنظر: الدرر الكامنة، العسقلانيّ، (3/156) - روضات الجنّات، (5/130) - القاضي البيضاويّ، (ص46).

(3) يُنظر: طبقات الشافعيّة، السبكيّ (9/8-9) - الدرر الكامنة، (1/123-124) - بغية الوعاة، (1/303) - البيضاويّ ومنهجه في التفسير، دكتوراه، (ص18).

(4) يُنظر: طبقات الشافعيّة، السبكيّ (10/46) - الدرر الكامنة، (2/322). وليس فيهما ضبط نسبته، وقد ذكره في مفتاح السعادة: (الهبكيّ) بالباء الموحّدة. يُنظر: (1/195).

(5) يُنظر: الدرر الكامنة، (5/95).

(6) يُنظر ترجمته: الدرر الكامنة، (4/327-328) - الأعلام، الزركليّ (7/176).

ثانياً: مؤلفاته

برع الإمام البيضاوى رحمه الله في كل فن تعاطاه وتناوله، وترك تراثاً علمياً استفاد منه من جاء بعده، وتنوّعت آثاره بين المؤلفات والشروح، وقد اعتُبرت بعضها متوناً أصيلة في فنونها، واشتغل العلماء بتدريسها وشرحها وخدمتها⁽¹⁾.

5 وسأكتفي هنا بذكر مؤلف واحد مشهور في كل فن، وأحيل إلى المصادر لمزيد الاستزادة⁽²⁾، علماً أنّ جُلَّ مؤلفاته مطبوع. وأهمّها:

1. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: في التفسير، واشتهر بنسبته إليه فيقال: (تفسير البيضاوى)، كما أُطلق عليه (مختصر الكشف)⁽³⁾. وهو ممّا رزق فيه حسن القبول عند جمهور العلماء فعكفوا عليه بالدرس والتحشية، ووُضعت عليه حواشٍ كثيرةٌ وتعليقاتٌ ورسائل، وسيأتي ذكر أهمّها عند بيان مكانة تفسير البيضاوى.

10 2. «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنّة»: في الحديث، شرح فيه كتاب الإمام البغويّ (ت516هـ)⁽⁴⁾.

3. «منهاج الوصول إلى علم الأصول»: في أصول الفقه، وهو كتاب مختصر صغير الحجم كثير النفع، تناوله العلماء بالشرح والتعليق والدرس، ولالإمام البيضاوى أيضاً شرحٌ عليه إلاّ أنّه مفقود⁽⁵⁾.

4. «الغاية القصوى في دراية الفتوى»: في الفقه الشافعيّ، وقد اختصر فيه كتاب «الوسيط» للإمام الغزاليّ (ت505هـ)، وقد نال الكتاب عند العلماء شهرةً واسعة، ولهم عليه عدّة شروح⁽⁶⁾.

15 5. «طوالع الأنوار»: في علم الكلام، وهو مختصرٌ في غاية الجودة والإتقان، اعتنى العلماء بشأنه وصنّفوا عليه الشروح⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: الوافي بالوفيات، (206/17) - الفتح المبين، (88/2) - البيضاوى مفسراً، (ص64 - 67).

(2) يُنظر: مرآة الجنان، (165/4) - بغية الوعاة، (50/2) - الفتح المبين، (88/2).

(3) يُنظر: بغية الوعاة، (50/2) - طبقات المفسرين، الداوديّ (248/1) - كشف الظنون، (1475/2).

(4) يُنظر: مرآة الجنان، (165/4) - طبقات المفسرين، الداوديّ (247/1) - كشف الظنون، (1698/2).

(5) يُنظر: مرآة الجنان، (165/4) - طبقات المفسرين، الداوديّ، (248/1) - البيضاوى مفسراً: (ص81 - 87).

(6) يُنظر: مرآة الجنان، (165/4) - بغية الوعاة، (50/2) - حاشية الشهاب، (4/1) - البيضاوى مفسراً، (ص75 - 77).

(7) يُنظر: طبقات الشافعية، ابن شعبة (221/2) - كشف الظنون، (1116/2) - البيضاوى مفسراً، (ص88 - 90).

6. «لُبُّ الأَلْبَابِ فِي عِلْمِ الإِعْرَابِ»: في النحو، وهو مختصر كتاب «الكافية» لابن الحاجب (ت646هـ)، وللعلماء عليه عدّة شروح⁽¹⁾.
7. «شرح مطالع الأنوار»: في علم المنطق، شرح فيه كتاب الأزموي (ت682هـ)، وقد أثنى عليه العلماء وتناولوه بالشرح إلا أنّه مفقود لم يصل إلينا⁽²⁾.
8. «تهذيب الأخلاق»: في تصوّف⁽³⁾.
9. «نظام التواريخ»: في علم التاريخ، وهو بالفارسيّة⁽⁴⁾.
10. «شرح الفصول»: وهو كتابٌ في علوم الفلك والهيئة، شرح فيه كتاب الإمام نصير الدين الطوسي⁽⁵⁾.
11. رسالة في موضوعات العلوم وتعريفها: وهي في المعارف العامّة⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: كشف الظنون، (2/1546) - هديّة العارفين، الباباني (1/463) - البيضاويّ مفسّراً، (ص92).

(2) يُنظر: مرآة الجنان، (4/165) - طبقات المفسّرين، الداوديّ (1/248) - البيضاويّ مفسّراً، (ص94).

(3) يُنظر: طبقات الشافعيّة، ابن شهبه (2/222).

(4) يُنظر: روضات الجنّات، (5/129) - هديّة العارفين، (1/463) - الفتح المبين، (2/91).

(5) يُنظر: روضات الجنّات، (5/129) - هديّة العارفين، (1/463).

(6) يُنظر: الأعلام، (4/110) - هديّة العارفين، (1/463) - الفتح المبين، (2/91).

المطلب الرابع: مكانته وأقوال العلماء فيه

شهد بفضل الإمام البيضاوى ووزارة علمه القاصي والداني، وشاع اسمه في البلدان، وسار بذكر تصانيفه الركبان، ومع هذا الشرف فقد أثر عنه الزهد في الدنيا، وعلو الهمة في طلب العلم وبذله. ولا يزال في كل عصر من ينقل القول في مدحه والثناء عليه، ويقف على مصداق ذلك عند دراسة أحد تصانيفه، أو تحليل ترجيحاته واختياراته في مختلف المسائل. ومن ثناء العلماء عليه:

5

قول الإمام الصفدي: «الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق المدقق... صاحب التصانيف البديعة المشهورة»⁽¹⁾. ويصفه الحافظ السيوطي بقوله: «كان إماماً عالماً، عارفاً بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق، نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً»⁽²⁾.

وسطر حاجي خليفة وصفه بالتبحر والسبق فقال: «... ولكونه متبحراً في ميدان فرسان الكلام، فأظهر مهارته في العلوم حسبنا يليق بالمقام... لأنه مالك زمام العلوم الدينية، والفنون اليقينية على مذهب أهل السنة والجماعة، وقد اعترفوا له قاطبةً بالفضل المطلق، وسلموا إليه قصب السبق...»⁽³⁾.

10

(1) الوافي بالوفيات، (206/17).

(2) بغية الوعاة، (50/2).

(3) كشف الظنون، (187/1).

المبحث الثاني: التعريف بتفسير البيضاوي

يعدُّ تفسير البيضاويّ من أشهر كتب التفسير التي ذاع ذكرها في سائر الأمصار، وتلقّاه العلماء بالقبول واشتغلوا به درساً وتدرّساً، وأفرغوا وسعهم وفكرهم شرحاً له وتحشية عليه، حتّى صار مرجعاً أساسياً بين كتب التفسير الجامعة والمختصرة، فهو كتابٌ عظيم الشأن غنيٌّ عن البيان، وإن كان لابدّ من تعريف موجز عنه؛ إذ هو عماد هذه الحاشية وممتنها، وباستيضاح مكنونه ومكانته تبرز قيمة الحاشية.

5

المطلب الأوّل: مصادر الإمام البيضاويّ في تفسيره

تنوّعت مصادر تفسير البيضاويّ في مختلف الفنون والعلوم بقدر ما يُعيّن على تكامل فهم الآيات، وبما يحقّق الاستفادة من قواعد تلك العلوم وتطبيقاتها في استنباط فرائد هذا النظم المعجز، وهو وإن لم يصرّح بها في ثنايا كتابه، لكنّها تستبين من تتبّع نصوصه ومطالّ الأقوال التي يذكرها في كتب السابقين.

أمّا مصادره من كتب التفسير: فاتفقت كلمة كلّ من تناول الحديث عن هذا التفسير قديماً وحديثاً أنّه اعتمد فيه على ثلاثة كتب رئيسة⁽¹⁾؛ هي: تفسير الراغب الأصفهانيّ (ت502هـ)، وتفسير «الكشاف» للإمام الزمخشريّ (ت538هـ)، وتفسير «مفاتيح الغيب» للإمام الرازيّ (ت606هـ)، وكان رجوعه إليها على النحو الآتي:

10

1- «جامع التفاسير» وكتاب «المفردات» كلاهما للراغب الأصفهانيّ: استفاد منهما في الاشتقاقات اللغويّة لألفاظ القرآن وتصريفها، وبعض اللطائف والإشارات⁽²⁾.

2- «الكشاف»: كان هذا الكتاب لبّ مادّة تفسير البيضاويّ، ومرجع غالب تراكيبه وعباراته، ومصدر كثير من اختياراته في المعاني والوجوه البلاغيّة والتفسيرية؛ وذلك لما ناله الكشاف من شهرة واسعة، وأهميّة فريدة خصوصاً فيما اعتنى به من استنباط الوجوه المعجزة للقرآن بلاغة وإعراباً وتركيباً، حتّى سميّ تفسير البيضاويّ بـ«مختصر الكشاف»، وهو في الحقيقة تهذيبٌ له مع تنقيح، «فما وجد من خلل في الألفاظ أصلحه، أو من خلل في المعاني صحّحه، أو من تطويل في العبارة لحّصه وخلصه»⁽³⁾.

15

(1) يُنظر مثلاً: كشف الظنون، (187/1) - التفسير والمفسرون، (214/1) - البيضاويّ مفسراً، (ص166 وما بعدها) - البيضاويّ ومنهجه في التفسير، دكتوراه، (ص65، 70، 72).

(2) يُنظر: كشف الظنون، (187/1) - التفسير ورجاله، (ص93) - البيضاويّ مفسراً، (ص215 وما بعدها، ص206 وما بعدها) - البيضاويّ ومنهجه في التفسير، دكتوراه، (ص72).

(3) روضات الجنّات، (ص454-455). ويُنظر: البيضاويّ ومنهجه في التفسير، دكتوراه، (ص65 وما بعدها).

وقد حرص الإمام البيضاوى في ذلك كله على طرح ما في الكشاف من نزعة اعتزالية، وتعقب الاختيارات المبنية على ذلك بالرد والتفنيد مع بيان مذهب أهل السنة، والانتصار له بالحجة والبرهان، وإن فاته بعض المواضع أو تأولها، كما بينه أصحاب الحواشي على التفسير⁽¹⁾.

3- «مفاتيح الغيب» للفخر الرازى: استفاد منه الإمام البيضاوى في المباحث المتعلقة بالفلسفة والمنطق، وعلم الكلام والعقيدة، وكذلك في أصول الدين وأصول الفقه⁽²⁾.

5

ومما لا ريب فيه أن الإمام البيضاوى لم يقتصر على تلك الكتب، وإنما أولى عنايته واهتمامه غيرها؛ ليخرج تفسيره بهذا التفرد والتميز العلمى، جامعاً مباحث التفسير المختلفة مما يحتاج معه إلى الاستفادة من الكتب الأصيلة المختصة في كل علم، آخذاً من كل محاسنه وفوائده، مؤلفاً بينها بأسلوبه وعبارته. ولم يكن الإمام البيضاوى يصرح بأسماء تلك الكتب إلا على ندره، ولا يمكن القطع بكون رجوعه إليها مباشرة، أو بالنقل عما ورد عند الإمام الزمخشري والرازي والراغب من الأقوال والمسائل⁽³⁾.

10

وأذكر أهم هذه المصادر على نهج التمثيل والاختصار:

4- كتب التفسير: كـ «مجاز القرآن» للإمام أبي عبيدة (ت210هـ)، و«تفسير الطبري» (ت310هـ)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (ت327هـ)، و«التفسير الكبير» للإمام الرمانى (ت384هـ)، و«تفسير الثعلبي» (ت427هـ).
5- كتب القراءات: ككتاب «الشواذ» لابن خالويه (ت370هـ)، و«الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، و«المحتسب» لابن جني (ت392هـ).

15

6- كتب معاني القرآن: ككتاب الإمام: الفراء (ت207هـ)، والأخفش (ت215هـ)، والزجاج (ت311هـ).
7- كتب إعراب القرآن الكريم: ككتاب «إعراب القرآن» للنحاس (ت388هـ)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي بن أبي طالب (ت437هـ)، و«التبيان في إعراب القرآن» للإمام العكبري (ت616هـ).
8- كتب النحو: كـ «الكتاب» لسيبويه (ت180هـ)، و«المقتضب» و«الكامل» للمبرد (ت286هـ)، و«الأصول» لابن السراج (ت316هـ).

20

(1) يُنظر: التفسير ورجاله، (ص92 وما بعدها) - القاضي البيضاوى، (ص129-132) - البيضاوى مفسراً، (ص167 وما بعدها) - حاشية السيوطي، دراسة وتحقيق، أحمد عثمان، دكتوراه (ص69-70).

(2) يُنظر: كشف الظنون، (1/187) - التفسير ورجاله، (ص94) - التفسير والمفسرون، (1/214) - البيضاوى مفسراً، (ص188 وما بعدها).

(3) يُنظر: التفسير ورجاله، (ص92 وما بعدها) - القاضي البيضاوى، (ص129-132) - البيضاوى مفسراً، (ص211-214) - حاشية السيوطي، دراسة وتحقيق، أحمد عثمان، دكتوراه (ص69-70).

المطلب الثاني: منهج الإمام البيضاوي في تفسيره

سيكون الكلام في هذا المطلب مجملًا ومختصرًا؛ إذ المقصود من هذا المبحث تكوين لمحة عامة عن منهج هذا التفسير بما يمهد لفهم حاشية الشهاب ومنهج مؤلفها بشكل أوضح، ولذلك اقتصر على ما تضمنه النص موضوع هذه الدراسة من مسائل ومباحث. علماً أنّ الكلام حول منهج الإمام البيضاوي في تفسيره قد أُعدّ فيه رسائل أكاديمية مستقلة، ودراسات بحثية كثيرة⁽¹⁾.

5

أولاً: منهجه في التفسير بالمأثور

سار الإمام البيضاوي في تفسيره وفق القواعد العامة المقررة في تفسير القرآن الكريم، ومن أهمها العناية بالوقوف على معاني القرآن الكريم اعتماداً على ما ورد في القرآن أولاً، ثم بما جاءت به السنة النبوية والآثار المروية⁽²⁾. وقد أشار إلى هذا في مقدمة تفسيره، فقال: «ولطالما أحدث نفسي بأن أصنف في هذا الفن كتاباً يحتوي على صفوة ما بلغني من عظماء الصحابة، وعلماء التابعين، ومن دونهم من السلف الصالحين...»⁽³⁾.

10

ويمكن تلخيص معالم منهجه في مباحث التفسير بالمأثور بما يلي:

- تفسير القرآن بالقرآن: يتجلى هذا المسلك في تفسير البيضاوي من خلال:

- الاستعانة في بيان معنى الآية بذكر نظائرها في القرآن، مثاله: عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِن بَيِّنَاتٍ﴾ [الأنعام: 53] حيث فسرها بإنكار المشركين لاختصاص المؤمنين بإصابة الحق والسبق إلى الخير، ثم ذكر آية أخرى تفيد هذا المعنى، وهي قولهم في آية أخرى: ﴿...لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ...﴾ [الأحقاف: 11]⁽⁴⁾.

15

(1) منها على سبيل المثال: البيضاوي ومنهجه في التفسير، يوسف أحمد علي، دكتوراه، جامعة أمّ القرى، السعودية- البيضاوي وجهوده البلاغية في ضوء تفسيره، علاء أبو عنزة، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، سنة (2015م)- موقف الإمام البيضاوي في تفسيره من النحوين البصري والكوفي ومصطلحاتهما، إيهاب سيد إبراهيم، بحث محكم، مجلة جامعة تشوكوروا، تركيا، العدد2، المجلد16، سنة (2016م)- ترجيحات الإمام البيضاوي في تفسيره، نعيم خان و جانباز دراني، بحث محكم، مجلة الوفاق، باكستان، العدد1، المجلد4، سنة (2021م)

(2) يُنظر: البيضاوي مفسراً، (ص223 وما بعدها)- حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص12-14).

(3) تفسير البيضاوي، (23/1).

(4) يُنظر: تفسير البيضاوي، (164/2).

■ الاستدلال على ما ذهب إليه في تفسير الآية بما ورد في آيات أخرى تؤيد ذلك المعنى، مثاله: ما جاء في الاستدلال على معنى تخصيص الدعاء الذي أفاده قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ إِلَيْهِ دَعْوَةَ الْبَاقِيَةِ فَكَيْفَ تَكُونُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 41] أي: تخصّص الله تعالى وحده بالدعاء، بما ورد عن المشركين في آيات أخرى⁽¹⁾.

■ الإشارة إلى ارتباط معاني آيات القرآن ببعضها، مثاله: ما جاء في تفسير الإمام البيضاوى لقوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: 48]، حيث أشار إلى ارتباط هذه الآية بآية سابقة وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأنعام: 37]. وذلك في بيان أنّ إرسال الرسل لم يكن ليقتصر عليهم ويُنلّهي بهم⁽²⁾.

5

– تفسير القرآن بالسنة والآثار: يعتمد الإمام البيضاوى على ما ورد من أحاديث نبوية في بيان معاني الآيات أو ترجيح أحدها، وكذلك ما روي من أقوال الصحابة والتابعين، كما يستدل بها على بعض القضايا التفسيرية أو البلاغية، ويؤكد بما ورد فيها على بعض الأحكام الشرعية.

10

غير أنّنا لا نلتصّب كثيراً تلك الصنعة الحديثية في تفسيره، من تخريج للأحاديث أو حُكمٍ عليها، أو تعليق على الآثار الواردة، بل قد يتبع ما وقع فيه الزمخشري من خلط بين الأحاديث، أو رواية لأحاديث ضعيفة أو موضوعة⁽³⁾. ومن أمثلته:

■ الاستشهاد بالسنة تقويةً لوجه من وجوه المعاني، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دُسُوا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 44] حيث ذكر من وجوه تفسير الآية: كون هذه المراوحة للكافرين بين السراء والضراء على سبيل الاستدراج والمكر بهم، وعقّب تأييداً للمعنى بحديث مرفوع⁽⁴⁾. لكن عند التتبّع والتخريج لهذا الحديث لا نقف عليه حديثاً نبوياً، وإنّما هو قول بعض التابعين، وإن كانت له شواهد مرفوعة تشهد بمعناه⁽⁵⁾.

15

(1) يُنظر: تفسير البيضاوى، (161/2). ومثال الآيات الواردة في ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ دَعَا إِلَّا إِلَاهَهُ﴾ [الإسراء: 67].

(2) يُنظر: تفسير البيضاوى، (162/2).

(3) يُنظر: البيضاوى مفسراً، (ص 233 وما بعدها) – حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 13-14).

(4) يُنظر: تفسير البيضاوى، (162/1).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 150).

■ الاستعانة في تفسير الآية بمعاني الأحاديث، دون الإشارة إلى كونه حديثاً أو أثراً، وإثماً يأتي به مضمناً بتعبيره، كما فسّر قوله تعالى: ﴿وَيَذِيقُ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: 65] بقوله: «يقاتل بعضكم بعضاً»⁽¹⁾.

وهذا تفسيرٌ مأثور روي فيه حديثٌ نبويّ يدلّ أنّ معنى البأس هو القتال، فذكر الإمام البيضاويّ مضمون الحديث دون الإشارة إليه. وقد ساق في حاشية الشهاب لفظ الحديث وتخريجه وشواهد⁽²⁾.

■ الاستعانة في تفسير الآية بما ورد عن السلف، لكن دون إشارة إلى روايتها، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: 70] حيث قال: «مخافة أن تُسلم إلى الهلاك وتُرهَنَ بسوء عملها»⁽³⁾.

وقد بيّن الشهاب أنّ الإمام البيضاويّ جمع بين معنى (الإسلام إلى الهلاك) ومعنى (الرهن والحبس) لأنّ كلاً منهما مروى عن بعض السلف⁽⁴⁾.

10 - أسباب النزول: يستعين الإمام البيضاويّ بأسباب النزول في فهم معاني الآيات، فهي من أهم طرق التفسير. وتتجلّى عنايته بهذا الجانب بسلوكه طرقاً متنوّعة، فقد يورد أسباب النزول بألفاظ صريحة، وقد يدرجها في سياق كلامه، كما أنّه قد يلخّص مضمونها دون ذكر نصّ الرواية⁽⁵⁾.

وقد ورد في نصّ التفسير بين أيدينا أربعة مواضع ذكر فيها القاضي سبب النزول بصيغة المبني للمفعول (روي، قيل) من غير ذكر الراوي، وقد ساقها لبيان معنى الآيات. ومن أمثلة ذلك:

■ ما رواه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْظُرُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: 52] حيث قال:

15 «رُوي أنّهم قالوا: لو طردت هؤلاء الأعداء... جلسنا إليك وحادثناك، فقال: «ما أنا بطارد المؤمنين»، قالوا: فأقمهم عنّا إذا جئناك. قال: «نعم». ورُوي أنّ عمر رضي الله عنه قال له: (لو فعلت حتّى ننظر إلى ماذا يصيرون)، فدعا بالصحيفة وبعليّ رضي الله تعالى عنه ليكتب، فنزلت»⁽⁶⁾.

غير أنّنا نجد القاضي هنا لم يمحّص هذه الرواية، فتبع ما في الكشف من خلط بين حديثين جمع بينهما دون تفريق أو توضيح. وهو ما تبّه عليه الشهاب في حاشيته⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: تفسير البيضاويّ، (1/166).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص254).

(3) يُنظر: تفسير البيضاويّ، (1/167).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص272).

(5) يُنظر: البيضاويّ مفسّراً، (ص250 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص15).

(6) يُنظر: تفسير البيضاويّ، (1/163).

(7) يُنظر: قسم التحقيق، (ص184). وكذلك ما أورده من سبب نزول الآية (72) حيث أغفل الكلام حول ما أثاره العلماء من

نقد لهذه الرواية ومعارضتها لأحاديث أخرى. يُنظر: قسم التحقيق، (ص288).

ثانياً: منهجه في التفسير بالرأى

يظهر للقارئ المتمعن في تفسير البيضاوي مدى عنايته البالغة بعلوم اللغة وفنونها من صرف ونحو وبلاغة وغير ذلك، سواء على مستوى الألفاظ أو التراكيب، ويتبين بوضوح ما حازه الإمام من اطلاع واسع وتمكن علمي في ذلك الجانب من علوم اللغة، وقدرته الفائقة في توظيف تلك المباحث في بيان أسرار الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، والوقوف على نكته وفرائده البلاغية⁽¹⁾. ومما نجده من أمثلة في ثنايا النص التفسيري في هذا البحث:

5

– **المفردات:** تتنوع مظاهر عناية القاضي البيضاوي بالمباحث اللغوية، من شرح للألفاظ والمفردات، إلى التوسع أحياناً ببيان الأصل اللغوي للكلمة وما ورد فيها من لغات، وقد يعقب بذكر جمع الكلمة أو مفرداتها، ويهتم بمباحث الصرف ووزن الكلمة، كما يعتني بإيضاح الضمائر واختلاف المعنى باختلاف التقدير فيها بما يعين على فهم الآيات. ومن أمثلة ذلك:

■ **شرح المفردة:** وغالب منهجه الإيجاز، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [الأنعام: 57] فقد اقتصر على شرح معنى (البينة) بأنها الدلالة الواضحة⁽²⁾، دون مزيد توسع في بيان أصلها اللغوي أو معانيها.

10

وقد يتوسع في شرح المعنى واستعمالاته، كما فعل عند تفسير الآية ﴿أَن تَبْسَلَ نَقْلٌ مِّمَّا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: 70]، فبين معنى: (الإبسال) و(البسل) بأنه: المنع، وذكر استعماله في قولهم: (أسدٌ باسل) لأنه يمنع فريسته أن تفلت منه، وكذلك في قولهم للرجل: (باسل) لشجاعته وامتناعه عن أقرانه، كما عقب بذكر معنى: (هذا بسلٌ عليك) أي: حرام⁽³⁾.

15

■ **بيان أصل الكلمة:** كما ذكر أن: (دابر القوم): أي: آخرهم، أصله من: (دبره، دبراً، ودبوراً) إذا تبعه⁽⁴⁾، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَطَّعَ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنعام: 45].

(1) يُنظر: البيضاوي مفسراً، (ص 263 وما بعدها) – حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 18-19).

(2) يُنظر: تفسير البيضاوي، (165/2).

(3) يُنظر: تفسير البيضاوي، (167/2).

(4) يُنظر: تفسير البيضاوي، (162/2).

■ التفريق بين المعاني: كما بين الفرق بين معنى (مفتاح) جمع (مفتاح) بفتح الميم: ومعناه المخزن، و(المفتاح) جمع (مفتاح) بكسر الميم على معنى (مفتاح)⁽¹⁾، وأنه جرت الاستعارة بينهما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: 59].

■ بيان اللغات في الكلمة: كما أشار إلى ما ورد من تذكير وتأنيث: (السبيل)، وذلك في سياق بيان وجه القراءات في الآية⁽²⁾ عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 55].

■ بيان عود الضمائر: ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ ذَكَرْنَاهُمْ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 69] أنّ الضمير في (لعلهم) يعود على الخائضين، فيكون المعنى: (لعلهم يجتنبون ذلك الخوض حياءً أو كراهة مساءتهم)، وقد يعود على (المتقين) فيكون معنى الآية: (لعلهم يثبتون على تقواهم ولا تتلثم بمجالستهم)⁽³⁾.

■ الصرف: أشار إلى أنّ كلمة (البأساء) و(الضرءاء) هما صيغتا تأنيث لا مذكر لهما، وأنّ كلمة (استهوته) على وزن (استفعال)⁽⁴⁾.

- النحو والإعراب: يهتم الإمام البيضاوى ببيان المسائل النحوية المتعلقة بالآيات، ويذكر أحياناً أقوال النحاة فيها، كما يولي جانب الإعراب للكلمات والجمل اهتماماً بالغاً، غير أنّه لم يُعرب جميع الآيات، لكن قلماً تخلو آية منه. وقد يورد الوجوه الإعرابية المختلفة، ويقدم بالذكر ما يراه منها أولى من غيره. وهو في ذلك كله يسلك سبيل الاختصار بما يفي بالغرض ودون توسّع، مع الربط بين الإعراب والمعنى⁽⁵⁾. ومن أمثلته:

■ ما بسطه في بيان أنّ (أرايتكم) بمعنى (أخبرني)، مع اختياره مذهب البصريين في إعرابه، والرؤية عنده علمية فيتعدّى لمفعولين، والكاف فيه حرف لا محلّ له، ثم ذكر فساد قول الكوفيّين في إعرابه⁽⁶⁾، وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 40].

(1) يُنظر: تفسير البيضاوى، (165/2).

(2) يُنظر: تفسير البيضاوى، (164/2).

(3) يُنظر: تفسير البيضاوى، (167/2).

(4) يُنظر: تفسير البيضاوى، (162/2) - (168/2).

(5) يُنظر: البيضاوى مفسراً، (ص 282 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 19-20).

(6) يُنظر: تفسير البيضاوى، (161/2).

■ قد يأتي الإمام البيضاويّ بعبارة موجزة محتملة لعدّة وجوه، فينشط أصحاب الحواشي لتوضيح تلك الوجوه الإعرابيّة وتفنيدها، كما في إعراب الآية: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ [الأنعام: 50] حيث قال: «وهو من جملة المقول»⁽¹⁾، وفي الآية ورد قولان: (قل) و(لا أقول)، فلم يحدّد أيّهما أراد.

يقول الشهاب الخفاجي: «فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَقُولِ (قُلْ)... وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَقُولُ (أَقُولُ) لَا (قُلْ)... وَلِلَّهِ دَرَجَةُ الْمُصَنَّفِ حَيْثُ أَتَى بِمَا يَشْمُلُهُمَا عَلَى أَخْصَرِّ وَجْهِ»⁽²⁾ وقد استفاض في بيان كلّ وجهٍ منهما.

5

■ ربّما أشار القاضي البيضاويّ إلى قاعدة نحويّة باختصار ودون تفصيل، كما فعل عند تفسير قوله تعالى: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لِّئِنْ أَجَبْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: 63] حيث أشار إلى أنّ الكلام هنا على إرادة القول، أي: (تقولون لئن أنجبتنا). وهذا مذهب البصريّين في تقدير القول فيما جاء من الأفعال في معناه: كالدعاء، والنداء، والوصيّة، والقراءة، وغيرها⁽³⁾.

■ قد بيّن الإمام البيضاويّ ضعف وجه إعرابيّ ما على وجه الإجمال وبتعبير موجز جدّاً، كما في اكتفائه عند بيان جواز عطف (فتكون من الظالمين) على (فتطردهم) بقوله: «وفيه نظر»⁽⁴⁾.

10

وقد يردّ وجهاً إعرابياً لعدم اتّساقه مع المعنى أو مخالفته لبعض قواعد النحو، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 69] حيث منع جواز إعراب (ولكن ذكرى) بالرفع عطفاً على محلّ (من شيء)؛ لأنّه يرى أنّ سياق الآية يأباه، ولا بالعطف على (شيء)؛ لأنّ (من) عنده لا تُزاد في الإثبات⁽⁵⁾. وقد استفاض الشهاب الخفاجيّ في مناقشة رأيه هذا⁽⁶⁾.

15

(1) تفسير البيضاويّ، (163/2).

(2) حاشية الشهاب، (65/4).

(3) يُنظر: تفسير البيضاويّ، (167/2) - قسم التحقيق، (ص248).

(4) تفسير البيضاويّ، (163/2).

(5) يُنظر: تفسير البيضاويّ، (167/2).

(6) يُنظر: قسم التحقيق، (ص265).

- **البلاغة:** يزخر تفسير البيضاوي بالنكت البلاغية، وتحليل وجوها الفريدة، بما يكشف عن سحر الإعجاز القرآني وبراعة بيانه، وهو في هذا متأثر بما تضمنه الكشف قبله، مع تفرده عنه ببعض الإضافات في هذا الباب.

ويسلك الإمام البيضاوي في هذا البيان البلاغي - كما في غيره من المباحث - مسلك الاختصار والإيجاز غالباً، وهو لا يهتم بتسمية أنواع البلاغة وأقسامها من البيان والمعاني والبديع عند ذكر الوجه البلاغي في الآية⁽¹⁾. ومن أمثلة هذا:

■ بيانه وجه البلاغة الواردة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا يَمْسُهمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأنعام: 49]، حيث ذكر أنّ البيان الإلهي جعل العذاب ماساً لهم، وكأنّه طالب لهم يسعى في الوصول إليهم⁽²⁾. ولم يتطرق لتوضيح أنّها استعارة مكنية تخيلية.

10 ■ ما ذكره بعبارة موجزة من الوجوه البلاغية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: 60] حيث بين وجه استعارة التوفي للنوم في الليل بجامع زوال الإحساس والتميز، ثم أوضح استعمال (البعث) في الإيقاظ ترشيحاً للتوفي. وذلك دون بيان نوع الاستعارة حيث تسمى: الاستعارة الترشيحية أو ترشيح المجاز⁽³⁾.

15 - **الأشعار:** ضمّ تفسير البيضاوي كثيراً من أشعار العرب، ذكرها الإمام البيضاوي لأغراض مختلفة، كبيان معنى لغوي، أو الاستدلال على مسألة نحوية أو قاعدة لغوية أو تقوية وجه بلاغي⁽⁴⁾.

والنصّ بين أيدينا لا يُسعفنا إلا بيت شعري واحد أورده الإمام البيضاوي في سياق الدلالة على معنى مفردة قرآنية، مكتفياً بإيراد البيت دون بيان قائله أو موضع الشاهد فيه.

وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ كُنتُمْ شِعَابًا﴾ [الأنعام: 65] حيث ساق بيتاً من شعر الفرار السلمي للدلالة على استعمال (يلبسكم) في الآية بمعنى: (يخلطكم) بحيث يوقع الناس في القتال، وهو قوله:

وَكَيْبَةٍ لَبَسْتُهَا بِكَيْبَةٍ حَتَّى إِذَا التَّبَسَّتْ نَفَضَتْ لَهَا يَدِي

20

حيث جاء فيه استعمال (لَبَسْتُهَا) بمعنى: خَلَطْتُهَا خلط شقاق واختلاف ليهيج بينهم الفتنة والحرب⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: البيضاوي مفسراً، (ص 296 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 21).

(2) يُنظر: تفسير البيضاوي، (163/2).

(3) يُنظر: تفسير البيضاوي، (165/2) - البيضاوي مفسراً، (ص 306).

(4) يُنظر: البيضاوي مفسراً، (ص 282 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 21).

(5) يُنظر: تفسير البيضاوي، (166/2).

ثالثاً: بعض المسائل المتفرقة

- **القراءات:** تتجلى أهميّة العناية بالقراءات سواءً في ذلك المتواترة منها أو الشاذّة فيما توفّر من تنويع للمعاني؛ إذ يقوم تعدّد القراءات مقام تعدّد الكلمات، وقد تؤكد القراءة على صحّة معنى ما وترجّحه، مع ما فيها من حفظ للغات العرب.

5 وقد أولى الإمام البيضاوي في تفسيره عنايةً فائقة بإيراد القراءات وتوجيهها، وهو في ذلك لا يتقيّد بالمتواتر منها، بل يذكر مشهورها وشاذّها، مع اقتصاره على ما ورد عن القراء الثمانية⁽¹⁾. يقول القاضي البيضاوي في مقدّمة تفسيره:

«ولطالما أحدثت نفسي بأن أصنّف في هذا الفنّ كتاباً... يُعرب عن وجوه القراءات المشهورة المعزّوة إلى الأئمة الثمانية المشهورين، والشواذّ المروية عن القراء المعتمدين...»⁽²⁾.

10 ومن مظاهر عنايته بالقراءات:

■ إيراد الوجوه المختلفة في القراءات: وقد يعزو هذه الوجوه إلى أصحابها صريحاً ويغلب أن يكون هذا في القراءات المتواترة والمشهورة، وقد يعزوها بإجمال دون تفصيل، وقد يُبهم العزو أحياناً أخرى وغالباً ما يكون ذلك في القراءات الشاذّة. مثاله:

ما أورده تفصيلاً من وجوه القراءات مع عزوها في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾⁽³⁾. وقد أبهم عزو قراءة: ﴿بَعَثَهُ أَوْ جَهَرَهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَدَابُ اللَّهِ بَعَثَ أَوْ جَهَرَهُ﴾ [الأنعام: 47]⁽⁴⁾.

15

■ توجيه القراءة: وهو فنّ جليل يحتاج إلى مكنة لغويّة واطّلاع واسع في الوجوه الإعرابيّة، ولا يخفى في هذا مكانة الإمام البيضاوي. ومن أمثلته:

(1) يُنظر: البيضاوي مفسراً، (ص321-338).

والمقصود بالقراء الثمانية: هم أصحاب القراءات السبعة، وهم: نافع المدني، أبو عمرو البصري، ابن كثير المكي، ابن عامر الدمشقي، عاصم بن أبي النجود الكوفي، حمزة الزيات الكوفي، الكسائي، ويضيف إليهم قراءة: يعقوب الحضرمي. يُنظر: البيضاوي ومنهجه في التفسير، (ص120-122).

(2) تفسير البيضاوي (23/1).

(3) يُنظر: تفسير البيضاوي، (161/2).

(4) يُنظر: تفسير البيضاوي، (162/2).

ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَلَسْتَ بِمَنْ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: 55] حيث أورد ما جاء فيها من قراءات مع عزوها إلى أصحابها، وبيّن وجه كون (السبيل) بالرفع أو النصب، ومجيء (يستبين) بالتذكير أو التأنيث، مع توضيح معنى الآية على كلّ⁽¹⁾.

■ بيان وجوه الاتفاق والاختلاف في القراءة في مواضعها المتفرقة في القرآن: وذلك منه على الغالب، وليس على أطّراد. **مثاله:** ما أورده من وجوه القراءة في قوله تعالى: ﴿فَتَحْنَاهُمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 44] مع بيان اختلاف القراء في كلمة (فتحنا) بين سور القرآن⁽²⁾.

■ تأييد الوجه التفسيري في الآية بقراءة واردة فيها: **مثاله:** ما ذكره عند بيان معنى ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: 59] فقال: «خَزَائِنُهُ، جمع (مَفْتَح) بفتح الميم، وهو المخزّن أو ما يُتوصّل به إلى المغيّبات. مستعار من (المفاتيح) الذي هو جمع (مَفْتَح) بكسر الميم، وهو المفتاح، ويؤيده أنّه قُرئ {مفاتيح}»⁽³⁾.

10 وخير مثال جامع يوضح بعض معالم منهج الإمام البيضاوى في القراءات ما أورده في تفسير الآيتين (62، 63) من سورة الأنعام، حيث جاء فيه عزو القراءة وتوجيهها وبيان معنى الآية بناءً على اختلاف القراءات فيها، وجاء أيضاً ذكر قراءة أخرى دون عزو أو توجيه أو تفصيل⁽⁴⁾.

15 - **المناسبات:** تنضوي المناسبات على فائدة عظيمة وأهميّة بالغة؛ إذ بها تتألف أجزاء الكلام ويأخذ بعضه بأعناق بعض، ويقوى الارتباط بينها كالبناء المحكم المتلائم؛ لذلك نجد القاضي البيضاوى يعتني في تفسيره بتقرير المناسبات بين الآيات أو بين أجزاء الآية الواحدة، أو بين السورة والآية، وقد يقرّر مناسبة مقطع قرآنيّ آخر، لكنّه في ذلك كلّ لا يُسهب، ولا يتطرّق إليها عند كلّ موضع⁽⁵⁾. ومن أمثلة عنايته بالمناسبة بين الآيات: ما ذكره باختصار حول مناسبة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾ [الأنعام: 57] للآية قبلها، فقال: «تنبيه على ما يجب اتّباعه بعد ما بيّن ما لا يجوز اتّباعه»⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: تفسير البيضاوى، (164/2).

(2) يُنظر: تفسير البيضاوى، (162/2).

(3) يُنظر: تفسير البيضاوى، (165/2).

(4) يُنظر: تفسير البيضاوى، (166/2).

(5) يُنظر: البيضاوى مفسراً، (ص419 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص16-17).

(6) يُنظر: تفسير البيضاوى، (165/2). وكذلك (163/2) عند بيان وجه مناسبة الآية (52) لما قبلها في سورة الأنعام.

- **القصص القرآني:** من منهج الإمام البيضاوي الوقوف عند القصّة القرآنيّة بإيجاز، وتحليلها، وبيان أغراضها⁽¹⁾. وقد يؤكّد بما ورد من قصص في القرآن على المعنى المراد من الآية، كما ورد عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: 65] حيث وضح معنى العذاب الوارد هنا بالتمثيل بما فُعلَ بَقَوْمِ نُوحٍ وَلُوطٍ وَأَصْحَابِ الْفِيلِ⁽²⁾.

5 - **الأمثال:** تضمّن القسم المتناول هنا ذكر بعض الأمثال في سياق توضيح معنى جملة قرآنيّة أو مفردة في الآية. مثاله: ما أورده من قولهم لليوم الشديد: (يَوْمٌ مُّظْلِمٌ وَيَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ) في سياق بيان أنّ الظلمة استُعيرت لمعنى الشدّة⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: 63].

وهناك جانب آخر اهتم به الإمام البيضاوي وهو التنبيه على بعض التراكيب التي اتخذها البيان الإلهيّ مثلاً في الدلالة على بعض المعاني، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: 50] حيث جاء مثلاً للضلال والمهتدي، أو الجاهل والعالم⁽⁴⁾. 10

- **تحرير المسائل العلميّة:** يعتني تفسير البيضاوي بتفصيل الآراء ومناقشتها في المسائل العلميّة المتنوّعة، فيتعرّض للأحكام الفقهيّة على تفاوت بين الإيجاز والتوسّع، وقد يذكر المذاهب وأدلّتها في المسألة أو يكتفي ببيان الحكم الفقهيّ فيها، ورغم كونه شافعيّ المذهب لكنّه قد يقتصر في مسألة ما على بيان الحكم في مذهب آخر⁽⁵⁾.

15 كذلك نجد اهتمامه واضحاً بالقضايا العقديّة، فتفسيره من مراجع تفاسير أهل السنة والجماعة الأشاعرة، وقد عني فيه بالوقوف عند كلّ آية لها صلة بموضوع العقائد وعلم الكلام لبيان العقيدة الصحيحة والردّ على الآراء الشاذّة والفرق الضالّة سواء كان ذلك بإسهاب أو إيجاز⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: البيضاويّ مفسّراً، (ص 393 وما بعدها).

(2) يُنظر: تفسير البيضاويّ، (166/2).

(3) يُنظر: تفسير البيضاويّ، (166/2).

(4) يُنظر: تفسير البيضاويّ، (163/2).

(5) يُنظر: البيضاويّ مفسّراً، (ص 423 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 23).

(6) يُنظر: البيضاويّ مفسّراً، (ص 353 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 22).

وموضوع الآيات بين أيدينا في هذا البحث لا يتضمّن صريحاً مسائل من هذا القبيل، إنّما أشار الإمام البيضاوى إلى أربع مسائل في العقيدة وعلم الكلام⁽¹⁾، واحدة منها لها صلة بأصول الفقه وذلك من خلال صياغة الكلام في عباراته دون أدنى تفصيل أو تحرير، وإنّما نتبّن موضوع المسألة من خلال تعليق الشهاب الخفاجي أو غيره من الشراح والمحشّين على عبارة التفسير.

5 **مثاله:** عند تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ﴾ [الأنعام: 41] يبيّن الإمام البيضاوى معنى الآية بأنّ الله تعالى علّق كشف العذاب وأحوال القيامة عند الدعاء بالمشيئة والتفضّل، مقررّاً مذهب أهل السنّة والجماعة بعبارة موجزة فقال: «أي: يتفضّل عليكم، ولا يشاء في الآخرة»⁽²⁾. فالعقاب عدلٌ منه تعالى، له أن يُنفذه على ما أخبر به، كما له أن يتفضّل بالعفو فيه، والآية هنا تشهد بظاهرها لمذهب أهل السنّة، كما تشهد له آياتٌ وأحاديث أخرى.

10 لكن لما أخبر سبحانه أنّه لا يكشفه يوم القيامة عن الكافرين، وإخباره تعالى لا يتخلّف، قلنا أنّ العذاب يوم القيامة لا ينكشف عنهم. فليس هذا على سبيل وجوب رعاية الأصلاح ولا على ما قرّره المعتزلة في باب الوعد والوعيد من أنّ العقاب إذا وجب واستحقّ فهو دائم لا ينقطع، ومستحقّه لا تناله شفاعَةٌ ولا يجوز عليه تفضّل⁽³⁾.

وهكذا اكتفى الإمام البيضاوى ببضع كلمات على غاية الإيجاز والبلاغة ليشير إلى مسألة من مسائل العقيدة وعلم الكلام وهي (كشف العذاب في الآخرة) وما يتّصل منها بمسألة إنجاز الوعد والوعيد ومسألة الشفاعّة، فحسم الرأي فيها دون توسّع في التفاصيل، ليأتي أصحاب الحواشي كالشهاب الخفاجي فيستفيض في البيان موضّحاً رأي الإمام الزمخشريّ المبنيّ على الاعتزال وتعقّبات العلماء عليه.

(1) وهي مسألة كشف العذاب، ومسألة التقليد، ومسألة علم الله تعالى بالجزئيات، وكذلك علم الله تعالى واختصاصه بالمغيّبات. يُنظر: تفسير البيضاوى، (161/2، 164، 165).

(2) تفسير البيضاوى، (161/2) - قسم التحقيق، (ص 134، 135).

(3) يُنظر تفصيل المسألة: قسم التحقيق، (ص 134، 135).

المطلب الثالث: مكانة تفسير البيضاوى

يعدّ تفسير البيضاوى ثمرةً مباركة لما حازه القاضي من تمكّن في العلوم وطول مراسٍ لفنونها، وقد ألفه في أواخر عمره بعد أن استقرّ في تبريز، فغدا أشهر مصنّفاته، وتبوّأ منزلة عليا من القبول بين كتب التفسير منذ تأليفه حتّى يومنا هذا، وقد أجمع كلّ من ترجم للإمام أنّ تفسيره من أمّهات مصادر التفسير، خاصّة عند علماء السنّة، وعكف عليه أجلة العلماء في كلّ عصر قراءة وتقريراً، وتديساً وتأليفاً⁽¹⁾.

5

يقول الشيخ محمد الفاضل بن عاشور: «فأحلّه الناس منذ بروزه واشتهاره... محلّ الاعتماد والإقبال، وعكفوا عليه عكوفهم على المرجع الأصليّ للتفسير... فأصبح تدريسه ميداناً للملكات الراسخة، ومجالاً لقوّة العوارض ونفوذ الأنظار، وسموّ البيان، وتتابع العناية به لذلك، وتديساً وتخرّجاً وتأليفاً... فإنّه ما من مفسّر للقرآن في القرن السابع وما بعده إلّا وتفسير البيضاوى في طليعة مراجعه»⁽²⁾.

ومما هيّأ له هذه الشهرة العريضة:

10

- مكانة الإمام البيضاوى وفضله بين العلماء، مع تبحّره في مختلف العلوم، وحياسة السبق فيها.
- ما امتاز به تفسيره من براعة الاختصار وبلاغة الإيجاز، فقد سبك فيه كثيراً من التحريات العلميّة سبكاً دقيقاً دون اختصار مخلّ أو تطويل مملّ، مع غاية من الضبط والتهذيب.
- ما أودعه فيه مؤلفه من فرائد علميّة حلّاه بها، مع اعتماده على التفسير بالرأى والتفسير بالمأثور، فكانت له بذلك اليد البيضاء على كلّ طالب علم، فقد أوضح الغامض، وحلّ المُشكّل، وبيّن الغريب، وجمع ما تفرّق في غيره، مع زيادة ضبط وتحريم.

15

يقول الإمام القنوّي في مقدّمة حاشيته على هذا التفسير:

«... فإنّه كتابٌ احتوى على معانٍ كثيرة الشعوب، متدانية الجنوب... واحتوى أيضاً من قواعد البلاغة وأصول الفصاحة أهمّها، ومن شُعَب البلاغة والبراعة وفنون البدائع أدقّها وأسناها، ومن قوانين العلوم الأدبيّة أقواها وأعلاها؛ فكان من بين التفاسير كالغرة الغراء، والفريدة البيضاء... مع عبارة لطيفة أنيقة، وإشارات دقيقة رشيقة... فصار في الاشتهار كالشمس في الهاجرة ونصف النهار، واعتمد عليه أولو الأبصار من الفحول العظماء في جميع الأقطار والأمصّار»⁽³⁾.

20

(1) يُنظَر: كشف الظنون، (198/1 - 202) - التفسير والمفسّرون، (212/1) - البيضاوى مفسّراً، (ص 469 وما بعدها).

(2) التفسير ورجاله، (ص 94 - 95).

(3) يُنظَر: حاشية القنوّي، (23/1).

غير أنّ الكمال لا يكون في جهد بشريّ مهما بلغ غايةً من الإتقان والتفرد، وقد بذل العلماء رأيهم بعد الاعتراف بمكانته في بيان ما فاتّه من هناتٍ، أو ما جانب فيه تمام العناية والتدقيق⁽¹⁾:

- كالأحاديث الضعيفة أو الواهية التي ضمّنها تفسيره، متابعاً فيها غيره من المفسرين خاصّة ما ورد في فضائل بعض السور.

5 - وكذلك ما فنّده بعض أصحاب الحواشي والشروح على التفسير من مواضع تابع فيها ما ورد في الكشف من تعبير أو رأي ينزع فيه منزع الاعتزال أو يشوبه الفساد.

- ومن المآخذ أيضاً: ما وقع في مواضع من تفسيره من التخالف في بعض اختياراته حول مسألة ما.

10 كلّ ذلك وغيره ممّا لا يثلم من رفعة المكانة التي تبوّأها هذا التفسير الجليل، بل هو ممّا يشجّد الهمم لتنقيح تلك الصحائف التي بُيِّضَت على نور العلم وبمداد الرجاء فيما عند الله. وهو ما انبرى له أهل العلم والحصافة، فجادت قرائحهم بالشروح والحواشي، وتناولوا عباراته بمزيد الشرح والتعليق، وآراءه إيضاحاً وتأييداً أو نقداً وتفنيداً.

وقد أحصاها بعض العلماء حتّى بلغ بها ما يزيد على (ثلاثمائة) مصنّف، ما بين تعليق على بعض السور من التفسير، أو حاشية تامّة عليه، أو شرح أو تلخيص له، أو كتاب في تخريج أحاديثه أو شواهد⁽²⁾.

ومن أهمّ هذه الحواشي:

15 حاشية الشهاب الخفاجي كما ستتناوله تفصيلاً المباحث الآتية.

(1) يُنظر: البيضاويّ مفسراً، (ص 472 وما بعدها).

(2) يُنظر: كشف الظنون، (1/186-193) - إيضاح المكنون، الباباني، (1/138-142) - الفهرس الشامل للتراث، (2/320-343).

الفصل الأول:

التعريف بالشهاب الخفاجي وحاشيته على تفسير البيضاوي

وفيه تمهيد ومبحثان:

■ التمهيد: لمحة عامة عن عصر الشهاب الخفاجي وأثره فيه.

■ المبحث الأول: التعريف بالشهاب الخفاجي.

- المطلب الأول: السيرة الذاتية للشهاب الخفاجي.
- المطلب الثاني: السيرة العلمية للشهاب الخفاجي.
- المطلب الثالث: الآثار العلمية للشهاب الخفاجي.

■ المبحث الثاني: التعريف بحاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي.

- المطلب الأول: التعريف العام بالحاشية.
- المطلب الثاني: الجهود العلمية المبذولة في الحاشية.
- المطلب الثالث: مصادر الشهاب في حاشيته.
- المطلب الرابع: الطريقة العامة للشهاب الخفاجي في حاشيته وأسلوبه فيها.

التمهيد

لمحة عامة عن عصر الشهاب الخفاجي وأثره فيه

لا بدّ من بيان الأحوال العامة التي نشأ في أكنافها الشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى قبل الخوض في ترجمته؛ لاستيضاح ما لهذه البيئة من أثرٍ على التكوين العلمي، ثمّ النتاج الفكريّ الذي أورثه هذا العلم التحرير، فالإنسان ابن بيئته، وهو مرآة لعصره يعكس من حقيقة المجتمع وجوهره بقدر ما يتحصّل لهذه المرأة من جلاء وصفاء.

5

وسُجّل الباحثة هنا بما يفي بالغرض العام من الكلام؛ نظراً لوفرة مفرداته في أغلب الجهود السابقة في رسائل تحقيق الحاشية، مع اختلاف بيانهم بين بسط⁽¹⁾ وإيجاز بما يمكن التعويل عليه عند طلب الاستزادة، وسأحيل إلى بعض هذه الرسائل حيث دعت الحاجة لزيادة البيان أو توثيقه.

أولاً: الحالة السياسيّة

عاصر الشهاب الخفاجي في رحلة حياته - ما بين أواخر القرن العاشر الهجريّ (ولد 977هـ)، وما بعد منتصف القرن الحادي عشر الهجريّ (توفي 1069هـ) - حكم عددٍ من سلاطين الخلافة العثمانية⁽²⁾، وكانت مصر -مولده ومستقرّه معظم حياته- تحت حكم العثمانيين. وقد بدأت بوادر الضعف تظهر تدريجياً في مختلف جوانب الحكم.

10

ويمكن إجمال الحالة السياسيّة آنذاك في النقاط الآتية:

(1) ممّن توسّع في هذا الجانب الباحث: (محمود بكداش) حيث بسط لمحةً عن كلّ سلطانٍ عثمانيّ حكم في هذه الفترة، مع شرح لمنظومة الهيئات السياسيّة والمراتب في الخلافة العثمانية، والمؤسّسات العلميّة، وعدد جملته من التأليف في التفسير وعلوم القرآن في تلك الحقبة، وأثار بعض الإشكالات الفكرية عند بعض المفكرين حول هذا العصر وذكر الجواب عنها. يُنظر: حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، محمود بكداش، ماجستير، (ص32-50).

كذلك الباحثة: (بتول دعدوش) فقد صنّفت أبرز السمات السياسيّة لهذا العصر في نقاطٍ أساسية، وتطرّقت لبعض المظاهر الاجتماعيّة السائدة آنذاك، مع تفنيد الحالة العلميّة والأدبيّة في ذلك العصر، وذكرت أبرز الشخصيات العلميّة والأدبيّة ونتائجهم فيه، بما فيه فائدةً وغنية. يُنظر: حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، بتول دعدوش، ماجستير، (ص27-37).

(2) بدءاً بالسلطان (سليم الثاني بن سليمان): حكم بين (974هـ - 982هـ). يُنظر: سمط النجوم، العصامي، (4/107-109). وانتهاءً بالسلطان (محمّد الرابع بن إبراهيم): حكم بين (1058هـ - 1099هـ). يُنظر: سمط النجوم، (4/120-122). -وللاستزادة يُنظر: حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، محمود بكداش، ماجستير، (ص32-37).

1. دأبت دول أوروبا ودولة فارس على منازعة دولة الخلافة العثمانية على بعض الأقاليم، فهي كل حين تنشئ صُلحاً ثم تنقضه باستغلال فترات الضعف والتنازع التي كانت تعترى الحكم، والحرب بينهم سجلاً⁽¹⁾.
2. بقيت معظم الأراضي الإسلامية موحدة تحت حكم الخلافة العثمانية رغم ظهور بعض الثورات هنا وهناك، وحافظت الدولة على بعض مظاهر هيبتها وقوتها بما أسس فيها الأوائل من نظام محكم تضاعف تدريجياً بتعاقب السلاطين، وباختلاف سلطتهم قوة وضعفاً⁽²⁾.
3. نشأت بعض حركات التمرد داخل الجيش الانكشاري، وتدخلوا في شؤون الحكم؛ مما أثار بلبلة في صفوف الدولة ومفاصل السياسة فيها، وساهم في إضعافها، خاصة على مناطق الحدود مع الدول الأخرى⁽³⁾.
4. كانت مصر في تلك الفترة متقلبة الأحوال؛ لكثرة تداول الولاة عليها، ومحاولة بعضهم الخروج عن نفوذ العثمانيين، مما كان له أثر في تزعزع الأحوال العامة في البلد بين حين وآخر، وإن كانت لم تخل من فترات استقرار بسط فيها الإصلاح ظل الرخاء على الناس⁽⁴⁾.
5. فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين:

5

10

-
- (1) يُنظر: تاريخ الدولة العثمانية، فريد بك، (ص 189 - 234) - تاريخ الدولة العلية، فريد بك، (ص 253 - 304).
 - (2) يُنظر: التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)، محمود شاكر، (ص 121 - 141) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، أحمد برهان، ماجستير، (ص 43).
 - (3) يُنظر: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ياغي، (ص 101، 107، 110) - تاريخ الدولة العثمانية، شبيب أرسلان، (ص 203، 216 - 219).
 - والجيش الانكشاري: هو عماد الدولة في الفتوحات، ويشكل قوة ضخمة فيها، وكان يخضع لتربية روحية وجسدية خاصة، ويُناط به مهام حفظ الأمن، ثم أصبح له امتيازات وإقطاعات وسلطة يتدخل بها في شؤون الحكم؛ مما أدى إلى زعزعة الاستقرار.
 - (4) يُنظر: تاريخ الدولة العثمانية، (ص 58 - 59) - التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)، (ص 112 - 113) - تاريخ القضاء في مصر العثمانية، عبد الرزاق عيسى، (ص 325).
 - (4) من الولاة الذين اتسم عهدهم في مصر بالاستقرار وكان لهم إصلاحات إدارية وعمرانية: سنان باشا (ولايته: 975هـ)، ومسيح باشا (ولايته: 982هـ) يُنظر: تاريخ مصر، عمر الاسكندري وسليم حسن، (ص 77 - 82) - شهاب الدين الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص 14 - 15).

- لم يسلم أساس العدل الذي شُيِّدَت قواعده على يد السلاطين الأوائل، فاعتراه الضعف وتسلب الأهواء على النفوس في هرم السلطة وامتداداتها⁽¹⁾.
- كان للنظم والقوانين التشريعية التي وضعتها دولة الخلافة العثمانية في عهود ازدهارها دور في تخفيف آثار النزاعات السياسية، وفي تنظيم العلاقات بين الأقاليم تنظيمًا فريداً، وإن اختل في فترات الضعف⁽²⁾.
- قامت دولة الخلافة العثمانية على الشريعة الإسلامية مرجعاً في التشريع والأحكام، وكان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي فيها، ويتولى أئمة المناصب القضائية والدينية⁽³⁾.

5

✻ إن استحضار هذه الأحوال عند مطالعة حياة الشهاب الخفاجي يُظهر لنا أثرها في مجريات حياته:

- فاضطراب الاستقرار كان أحد الأسباب التي دفعته للتغرب عن مصر؛ طلباً لظلّ عيشٍ عزيز، حيث يقول: «لمّا كانت مصر القاهرة، ربوعها بالفضلاء والأدباء عامرة... إلّا أنّها أبدت العقوق... وأذاقتني الأذى... وأخرجتني من مضيقٍ لمضيق... فنقرت من ظلي... ولمّا ارتحلتُ حِمدتُ السرى»⁽⁴⁾.
- ولعلنا نلمس أثر اعتماد الدولة للمذهب الحنفي في توجه الشهاب رحمه الله إليه رغم نشأته في بيت شافعي المذهب، وقد درس كلا المذهبين في بداية طلبه العلم.

10

- كان الشهاب حاضراً في مجتمعه كشخصية ناقدة، تلحظ مواطن الخلل وتنقده، وكان قلمه يرتوي من مداد بلاغته ويسطر ذلك في كتاباته، كما نجده مثلاً في «المقامة الرومية»⁽⁵⁾، وكان لبعض مواقفه الجريئة في مكاتبة بعض الوزراء بنقد سياستهم أثر في عزله ونفيه⁽⁶⁾، غير أنّ قلمه لم يقتصر على النقد وإنّما نال بعضهم فيه حظاً من المدح والثناء⁽⁷⁾.

15

(1) يُنظر: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الشناوي، (ص396، 421)- التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)، (ص119).
 (2) يُنظر: تاريخ الدولة العلية، (ص108 وما بعدها)- الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (ص187-190، ص359).
 (3) يُنظر: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (ص184-186)- شهاب الدين الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص29).

(4) ربحانة الألبا، الخفاجي، (2/6-7).

(5) يُنظر: ربحانة الألبا، (2/341 وما بعدها).

(6) يُنظر: ربحانة الألبا، (2/330-333).

(7) يُنظر مثلاً: ربحانة الألبا: (1/200، 289 وما بعدها، 309 وما بعدها).

ومن شواهد وصفه سوء الأحوال قوله: «وقد أدى تصدّر هذا وأمثاله إلى اختلال في الملك وفتن... وصارت كلمة الفحش والشح مطاعة... وعمر ربوع المعالي ذوو العقول الخراب... وعلت الجند المنابر والكراسي»⁽¹⁾.
ومن شعره في بعض ولاية مصر⁽²⁾:

(البحر السريع)

في مصر جبار علينا اعتدى حكم فينا بخلاف الصواب
إن كان فرعون فما بأله لم يحكه إذ كان سهل الحجاب

5 - واستطاعت بلاغته أحياناً تقويم عوج الأمور، فقد سجّل الشهاب موقفه مع أحد القضاة الفاسدين حيث تلاعب في إثبات غرة شهر رمضان، وكان الناس يخشونه ويهابون سلطة أبيه، رفع الشهاب رقعة إلى السلطان بلغة أدبية يفصح القاضي وشين فعله؛ فكانت كلماته سبباً في تقويض سلطة القاضي وأبيه⁽³⁾.

- ولم أجد في الكتب التي تناولت ترجمته كلاماً عن فترة تولّيه القضاء، وهل كان له مواقف مؤثرة فيها؟! إلا ما ذكر عرضاً من أنّ جرأة الشهاب رحمه الله حين كان قاضياً أورثته جفوة بعض أصحاب المناصب⁽⁴⁾.

ثانياً: الحالة الاجتماعية

10 إنّ المتمعّن في أحداث النزاعات السياسية يدرك أنّ أيّاً منها كان كفيلاً بانهيار أسس الدولة، لكنّها استطاعت الصمود لفترة أطول بقدر ما استطاعت النظم التي أرساها الأوائل التماسك على أرض الواقع بالتطبيق، ولو في فترات متفرقة. ويمكن تصوير الأحوال الاجتماعية بإجمال بما يلي:

1. استطاعت الدولة في أغلب أزمنة الحكم جمع القوميات المختلفة في بوتقة واحدة من الانتماء إلى (الدولة العلية) دولة الخلافة والإسلام، وكانت المناصب غالباً تتركز على الكفاءة والأهلية⁽⁵⁾.

15 لكن في فترات الضعف كان أثر ذلك ينعكس أولاً على هذا الانتماء الجامع، وقد شهدت الدولة في تلك الفترة تنصيب عدد من أصحاب المناصب وعزلهم بما تُلميه الأهواء على بعض أصحاب الرأي، وتجلّت على حياة عامة الناس آثار الطبقة التي تقوم على المكانة الدنيوية أو الاعتبارية⁽⁶⁾.

(1) ربحانة الألبا، (283/2).

(2) يُنظر: ربحانة الألبا، (87/2).

(3) يُنظر: ربحانة الألبا، (290/2 - 293).

(4) يُنظر: خلاصة الأثر، المحبّي، (334/1).

(5) يُنظر: تاريخ الدولة العلية، (ص 177) - الدولة العثمانية، عوامل النهضة وأسباب السقوط، الصلابي، (ص 49 - 51).

(6) يُنظر: تاريخ الدولة العلية، (ص 263، 274، 277) - فصول من تاريخ مصر، عبد الرحيم، (ص 285، 286، 299).

2. من أبرز المظاهر الاجتماعية التي أثارت جدلاً واسعاً في ذلك العصر:

- انتشار بعض أنواع المخدرات، وظهور آثارها المدمرة على فئات المجتمع المختلفة، حتى ابتلي باستعمالها بعض العلماء والأدباء، وعُرف أثرها فيهم بالعلل والأمراض⁽¹⁾.
- انتشار التبغ والتدخين، وقد دار حوله خلاف بين العلماء وألف كل فريق في بيان حكمه إباحة أو تحريماً، ودأب الشعراء في بيان موقفهم تأييداً أو تشنيعاً، وقد مُنِعَ بقرارات سلطانية في بعض الفترات⁽²⁾.
- انتشار شرب القهوة، وكذلك ثار جدل فقهي واسع حولها، وفرض منعها بعض السلاطين⁽³⁾.

5

✽ وكان للشهاب الخفاجي بصفته عالماً وشاعراً دور في توثيق هذه الأحوال، وله موقف من كل منها:

- فقد نبّه في كتاباته عن أثر توسيد الأمر إلى غير أهله، وأن ذلك مؤذنٌ بخراب الدولة، كما في قوله: "لمّا انهدم من الفضل بُنيانه، وانقضت عمّده وأركانه... ظهرت أشرار القيامة، ولُبِسَ لباس الجهل من النعل إلى العمامة، وولّي الإمارة الفجّار الأشرار، فصاروا أقسى من الحجارة... وقد قال أفلاطون: إذا تسامح في القضاة والأطباء دولة فقد أدبرت، وقرب انحلالها. قلتُ: وكذا كثرة العزل والنصب..."⁽⁴⁾.

10

- وعرض رحمه الله في كتاباته بآثار المخدرات وضررها على الناس، وإن لم يتناول موضوعها صريحاً، لكنّه ذكر من أشعار غيره ما يفتح تعاطيها⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: خلاصة الأثر، (54/2، 258/3، 6/4).

(2) يُنظر: خلاصة الأثر، (80/2، 179/4) - تاريخ الدولة العلية، (ص275) - الدولة العثمانية، عوامل النهضة وأسباب السقوط، (ص298). ومن المؤلفات في حكم التدخين: رسالة «إعلام الإخوان بتحريم الدخان» للشيخ: محمد علي بن محمد علّان الشافعي (ت1057هـ)، ورسالتان للشيخ: علي بن محمد الأجهوري المالكي (ت1066هـ) أثبت فيهما حلّ شربه ما لم يضّر. يُنظر: خلاصة الأثر: (6/1 - 7، 187/4).

(3) يُنظر: خلاصة الأثر، (197/2، 99/3، 339/4) - شهاب الدين الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص20).

(4) ريحانة الألباء: (283/2).

(5) يُنظر: ريحانة الألباء، (181/1، 129/2).

- أمّا الدخان والتبغ فكان ممّن لا يرى حرمة، وله تأثّر بشربه حيث لم يمتنع عن التدخين رغم صدور منعه من بعض السلاطين⁽¹⁾، وله شعر فيه، منه قوله⁽²⁾:

(البحر الخفيف)

ما شربْتُ الدُّخَانَ إِذْ سِرْتُ عَنْكُمْ لَتَلِّ بِهِ عَنِ الْأَحْزَانِ
أَحْرَقْتَنِي الْأَشْوَاقُ فَالْقَلْبُ مِنْهَا صَارَ بِالْوَجْدِ مَخْزَنَ النَّيرانِ
فَخَشِيتُ الْأَنْفَاسَ تَفْضَحُ حَالِي فَلِهَذَا سَتَرْتُهَا بِالْدُّخَانِ

- وكذلك القهوة فهو من المتذوّقين لها، والمزيّنين لها الأشعار⁽³⁾، كقوله فيها⁽⁴⁾:

(بحر الرجز)

لِلَّهِ مَا أَحْسَنَهَا مِنْ مُجَمَّرِهِ أَنْفَاسُهَا طَيِّبَةٌ مُعَطَّرِهِ
كَأَنَّهَا وَرِيحُهَا طَيِّابٌ نَرَجَسَتْهُ مِنْ فَوْقِهَا ضَبَابٌ

ثالثاً: الحالة الاقتصادية

يرتبط ازدهار الحياة المعيشية للناس ارتباطاً مطّرداً مع الاستقرار والأمن، فالرخاء الذي عاشته البلاد في سنواتٍ من حكم العثمانيين بعد معاناة الحروب الصليبية والحملات المغولية والتتارية، لم يلبث أن خفّت شمسها وأفل ظلّها، وساءت معاش الناس بسبب المتغيّرات المختلفة، والتي منها:

- تغيير طريق التجارة العالمية بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح⁽⁵⁾ (1498م) حيث أثر سلباً على الحركة التجارية البحرية في الولايات العثمانية، وفي مصر خاصة⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: ربحانة الألبا، (280/2) - خلاصة الأثر: (179/4).

(2) ربحانة الألبا، (283/1).

(3) يُنظر: ربحانة الألبا، (122/1، 417-419).

(4) يُنظر: ربحانة الألبا، (418/1).

(5) رأس الرجاء الصالح: رأس صخريّ يقع على الساحل الأطلسي جنوب غرب دولة جنوب أفريقيا، ويربط بين قارتي آسيا وأفريقيا، اكتشفه البرتغاليون عام (1498م)، حيث بدأت تمرّ منه السفن التجارية المتوجهة من وإلى آسيا، وكان لاكتشافه آثار سياسية دولية، وتحولات اقتصادية عالمية. يُنظر: الموسوعة العربية العالمية، (61/11) - أثر تحوّل التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح، فاروق أباطة، (ص46-47).

(6) يُنظر: الدولة العثمانية، عوامل النهضة وأسباب السقوط، (ص190 وما بعدها) - شهاب الدين الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص19).

- نقل أمهر الصناعيين والحرفيين إلى استانبول، ممّا أفقر الولايات من اليد الخبيرة الأصيلة، وأدّى إلى تراجع بعض الصناعات⁽¹⁾.
- توسّع نظام (الالتزام) الذي يقضي بامتلاك الأراضي، وجباية الضرائب؛ ممّا أثقل كاهل الناس، وحدّ بالكثيرين إلى الإعراض عن الزراعة⁽²⁾.
- انتشار الغلاء والأوبئة، وكثرة الجوائح العامّة في مناطق واسعة، حيث أودّت بحياة الكثيرين⁽³⁾.

5

ولا يُنكر رغم هذا كلّ مظاهر القوّة الاقتصاديّة في دولة الخلافة العثمانيّة من امتلاك الموانئ البحريّة الاستراتيجية، مع تيسّر طرق التجارة الداخليّة، وعدم خضوعها لضرائب وإجراءات معقّدة، خاصّة مع ما كان لبعض الولاة من جهود إصلاحية، وما كان لنظام الوقف الذي تمسّك به الولاة والسلاطين من أثر إيجابي في رفد الناس ومساندتهم في معيشتهم، وعمارة المساجد والمدارس وغيرها؛ ممّا بسط ظلّ الازدهار على الوضع العامّ في فترات متفرّقة⁽⁴⁾.

- ❖ وقد كان لعدم الاستقرار المعيشي أثره على حياة الشهاب الخفاجي باضطرابه لمفارقة موطنه والعودة إليه مراراً؛ تبعاً لتعسّر معاشه وأحواله، خاصّة بعد عزله من منصبه القضائي ونفيه. يقول الشهاب:
- «وكنْتُ لَمَّا ذُبُلَ بالنوى عَيْشي النَّضِير... طَوْرًا أَشَقُّقُ قَلْبَ الشَّرْق... وَتَارَةً أُمَرِّقُ كَيْسَ الْعَرَب... وَلَمْ يَكْفِ الدَّهْرُ مَا وَرَثْتِيهِ مِنَ الْحِرْمَانِ، حَتَّى ابْتَلَانِي بَعْدَ الْإِثْبَاتِ بِالنَّفْيِ...»⁽⁵⁾.

10

(1) يُنظر: الدولة العثمانيّة، عوامل النهضة وأسباب السقوط، (ص139) - شهاب الدين الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص18).

- واستنبول: كانت عاصمة دولة الخلافة العثمانيّة، وهي من أعظم المدن التاريخيّة والتجاريّة في تركيّا اليوم، وتتميّز بموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، وتقع على مضيق البوسفور، وكانت قبل الفتح الإسلاميّ تعرف ب(القسطنطينيّة) عاصمة الدولة الرومانيّة. يُنظر: موسوعة المدن العربيّة والإسلاميّة، شامي، (ص305) - الموسوعة العربيّة العالميّة، (767/1-768).

(2) يُنظر: الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفتريّ عليها، (ص145 وما بعدها) - موسوعة التاريخ الإسلاميّ، شلبي، (5/ 297).

(3) يُنظر: فصول من تاريخ مصر، (ص307-313) - تاريخ مصر، (ص79-80).

(4) يُنظر: فصول من تاريخ مصر، (ص194) - تاريخ مصر، (ص65 وما بعدها) - الدولة العثمانيّة، عوامل النهضة وأسباب السقوط، (ص46، 143).

(5) ريحانة الألباء، (7/1-9).

رابعاً: الحالة العلمية

نال العلم اهتماماً عظيماً منذ تأسيس دولة الخلافة العثمانية، وكثرت المساجد والمدارس ودور التعليم، وحُفِظَ للعلماء مكانتهم وتأثيرهم في المجتمع مع تباين ذلك وفق ما يعتري الزمان والمكان من متغيرات شتى. ويمكن تلخيص أبرز السمات العلمية لهذا العصر بما يلي:

- 5 1. بقيت الكفاءة والعلم والتقوى هي الضابط في تولّي المناصب العلمية رغم تسرّب الفساد وقلة الأهلية إلى بعضها في فترات من الزمن⁽¹⁾.
- 10 2. انتشرت المدارس العلمية التي تدرّس مختلف العلوم الشرعية واللغوية والعقلية في معظم الولايات العثمانية، مع اختصاص بعضها بتدريس بعض العلوم أو بعض المذاهب الفقهية، وبرز علماء ثقات لهم ريادتهم في العلم والتأليف، منهم: الفقيه الحنفي أحمد بن محمد الشوّبيري (ت1066هـ)، والفقيه الشافعي شمس الدين الرملي (ت1004هـ)، والمحدث الصوفي عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، والعلامة اللغوي عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، ونبغ في الطب الشيخ الرئيس ابن الصائغ (ت1036هـ) وابنته التي خلفته على رئاسة مدرسة الطب بالقاهرة، وغيرهم كثير⁽²⁾.
- 15 3. حمل الأزهر الشريف لواء الحركة العلمية والفكرية في مصر، واتّسعت رحابه لاستقبال العلماء وطلاب العلم من كلّ مكان، وكانت حلقات العلم فيه منتظمة لا تكاد تنقطع طوال اليوم، وقد ضمّ نفائس المؤلفات والكتب، وعمرت أرجاء حلقات العلم⁽³⁾.
4. ساد مذهب أهل السنة الأشاعرة والماتريدية في عموم دولة الخلافة العثمانية، وانبرى العلماء في مؤلفاتهم ومناظراتهم لترسيخ أسسه والمحااجة عنه، مع انتشار واسع لعلوم التركية والسلوك، وقد عُرف من أئمة الصوفية في ذلك العصر: الإمام الشعراني (ت973هـ)، والإمام محمد البكري (ت1078هـ)⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترة عليها، (ص24-26) - الأدب المصري، كيلاني، (ص40-43).

(2) يُنظر: تاريخ الدولة العثمانية، (ص193-199، 203-208) - الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترة عليها، (ص55-56) - الأدب المصري في ظلّ الحكم العثماني، (ص39-46).

(3) يُنظر: فصول من تاريخ مصر، (ص299-301) - التصوّف في مصر، الطويل، (ص23-26) - الأدب المصري في ظلّ الحكم العثماني، (ص51-54) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، بتول دعدوش، ماجستير، (ص33-36).

(4) يُنظر: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترة عليها، (ص24-26، 59) - الأدب المصري في ظلّ الحكم العثماني، (ص47-51) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، بتول دعدوش، ماجستير، (ص36).

5. كان لاعتماد المذهب الحنفي في المناصب الدينية والقضائية أثرٌ في سعة انتشاره، وتأليف الكتب في أصوله وفروعه، وتمذهب العلماء به⁽¹⁾.

6. أدى سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية إلى الحد من أثر الحركة العلمية على طبقة العامة في المجتمع، فتفشى الجهل والخرافات⁽²⁾. وكيف يؤمل ممن ديدنه تحصيل أدنى ضروريات عيشه أن يلتفت للعلم والدرس!!.

5

7. نشطت الحركة الأدبية بمختلف فنونه الشعرية والنثرية في هذه الفترة⁽³⁾، ومما يدل على ذلك كتب التراجم التي جمعت سيرة الأدباء والشعراء في ذلك العصر، ككتاب: «خلاصة الأثر» للإمام المحبّي (ت 1111 هـ)، وكتاب: «سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر» للإمام ابن معصوم (ت 1119 هـ).

8. كان من أبرز سمات التأليف في هذا العصر التحشية على المتون والكتب العلمية، خاصة ما يُداول منها في المدارس العلمية درساً وتدریساً، علماً أنّ التأليف المستقل لم ينقطع أو يتوقف⁽⁴⁾.

10

✽ ونجد أثر هذه الحالة العلمية جليّة في حياة الشهاب الخفاجي من خلال:

- تتلمذه على أجلة العلماء والشيخوخ، ومدارستهم العلوم المتنوعة خلال رحلاته، كما يأتي في سيرته العلمية. وهو القائل: «لما رأيت الدنيا ميداناً... ونبت بي الأوطان... قمْتُ لعنان العزم ثانياً والأملُ حادي، وارتحلتُ للروم... فرأيتُ فيها من العلماء والأشراف ما تنقطعُ دون بيانه النعوت والأوصاف، فتأفنتهم في مدارس العلوم، واستفدتُ منهم ما تسهر لمسامرته عيونُ النجوم»⁽⁵⁾.

15

(1) يُنظر: خلاصة الأثر، (76/4) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، أحمد برهان، ماجستير، (ص 46-47).

(2) يُنظر: ريحانة الألباء، (330/2، 392) - خلاصة الأثر، (4/1) - الأدب المصري في ظلّ الحكم العثماني، (ص 41) - الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير، زهير ريلات، ماجستير، (ص 24).

(3) يُنظر: الأدب المصري في ظلّ الحكم العثماني، (ص 57-58، 63، 69، 249، 252 وما بعدها) - الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير، زهير ريلات، ماجستير، (ص 27) - نفحة الريحانة، مقدّمة التحقيق، (31/1).

(4) يُنظر: المناهج والأطر التأليفية في تراثنا، الصبّاغ، (ص 52، 60-62) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، محمود بكداش، ماجستير، (ص 5-7، 46-50) وقد عدّد جملةً من المؤلفات في التفسير وعلوم القرآن في ذلك العصر - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، محمد إدريس، ماجستير، (ص 22، 26-28).

(5) ريحانة الألباء، (247/2-248). و(تأفنتهم): أي: جالس ولازم. يُنظر: القاموس المحيط، مادة (ثفن)، (ص 1067).

- غزارة مصادره وكثرة نقولاته التي نجدها في حاشيته مثلاً، مما يدل على توفر المخطوطات والكتب العلمية المتنوعة بين يديه.

- ما نجده في مؤلفات الشهاب من اهتمامه بمسألة الإيمان حيث بحثها في رسالتين، وكذلك ما يظهر في حاشيته من اهتمامه بمناقشة آراء الفرق الأخرى، والردّ عليهم، مع بيان مذهب أهل السنة. فكان ذلك بوجه ما نتيجة توجّه اهتمام البيئة العلمية نحو هذه القضايا، إضافةً إلى انسجامه مع طبيعة تفسير البيضاوي.

5

- عنايته بتراجم الأدباء والشعراء الذين لقيهم وعاصروهم، بما يعدّ مساهمةً منه في توثيق ملامح النهضة الأدبية في عصره، وذلك من خلال كتابيه: «خبايا الزوايا»، و«ريحانة الألبا».

- توجّه عنايته في التأليف إلى ما كان سمةً غالبيةً في عصره، فكانت أغلب مؤلفاته حواشي وشروحاً، كما سيتوضّح تفصيلاً عند الكلام عن مؤلفاته.

ومن أهمّ مؤلفاته وأشهرها حاشيته على تفسير البيضاوي الذي اشتهر واعتمد للتدريس في كبرى المراكز العلمية آنذاك؛ ممّا هيأ لكثرة الحواشي عليه، وكان من أجمعها وأهمّها حاشية الشهاب الخفاجي التي نحن بصدد الكلام عن مؤلفها رحمه الله تعالى.

10

المبحث الأول: التعريف بالشهاب الخفاجي

من لطائف مصادر ترجمة الشهاب رحمه الله أنه ترجم لنفسه في خاتمة التراجم لأدباء عصره في كتابه «الريحانة»⁽¹⁾، وهي ترجمة مجمّلة في كثير من تفاصيلها وتكسوها اللغة الأدبية، لكنها مصدر أساسي في توثيق تفاصيل حياته بلسان من عاش مجرياتها، خاصة أنه لسان حاز من الفصاحة والبيان شأواً. ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب:

5

المطلب الأول: السيرة الذاتية للشهاب الخفاجي

أولاً: اسمه ونسبه

هو الإمام أحمد بن محمد بن عمر، أبو العباس، شهاب الدين الخفاجي المصري⁽²⁾.

وعائلته ذات أصالة وعلم، فوالده: هو الإمام المفتي المحقق، محمد بن عمر الخفاجي المصري الشافعي (ت 1011هـ)، تصدّر للتدريس، وانتفع به كبار علماء عصره⁽³⁾، وسيأتي أنّ الشهاب فخر بالأخذ عن والده.

10

و خاله: وهو من أوائل من انتسب إليه الشهاب في دوحة العلم: الإمام اللغوي النحوي، أبو بكر بن إسماعيل الشنواني (ت 1019هـ)، وله صلة قرابة في جدّه الأعلى إلى الإمام العارف: علي وفا الشاذلي (ت 807هـ)⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ريحانة الألباء: (327/2 - 369).

(2) يُنظر: طبقات المفسرين، الأدنه وي، (ص 415 - 416) - خلاصة الأثر، (331/1 وما بعدها) - فهرس الفهارس والأثبت، الكتّاني، (377/1) - الأعلام، (238/1).

واضطرب عند الدكتور: (عبد المنعم خفاجي) ذكر اسمه؛ فقد وقع عنده تسميته باسم (أحمد) ثم بعد أسطر باسم: (محمود). يُنظر: الخفاجيون في التاريخ، (ص 93، 94). بينما في كتابه: «الأزهر في ألف عام» ذكره باسم (محمود) فقط. يُنظر: (137/1). فلا أدري هل هي زلة قلم أو ثبت عنده شيء آخر؟!.

(3) يُنظر: خلاصة الأثر، (76/4).

(4) يُنظر: ريحانة الألباء، (301/1 - 302) - خلاصة الأثر، (79/1).

- وفي ترجمة العارف: (علي وفا). يُنظر: إنباء الغمر، ابن حجر، (308/2 وما بعدها) - الطبقات الكبرى، الشنعاني، (45/2 وما بعدها) - ريحانة الألباء: (208/2 - 209).

و(الخَفَاجِي): بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الفاء، نسبةً إلى قبيلة (خَفَاجَة) التي ينتهي نسبه إليها، وهم: بنو خَفَاجَة بن عمرو بن عُقَيْل بن كَعْب، من قَيْس عِيلَان، ويمتدّ نسبهم إلى مَعْد بن عَدْنَان. كانوا يقطنون أطرافَ المدينة المنورة، ولهم فيها بساتين وقُرى، ثم تفرّقوا في الشام ومصر، وكان لبعضهم في العراق دولةً وصولةً⁽¹⁾. وقد صرّح الشهاب رحمه الله فخراً بانتسابه إلى (خَفَاجَة) فقال: «... وأشتفّ منه ما أسأرتُهُ الجُدودُ من دُؤَابَة خَفَاجَة، صُبابَة مَجْدٍ لم يُكدّرْها في جَامِ المشارِبِ وردَ الخطوب...»⁽²⁾. وكذلك ورد في نسخةٍ خطيّةٍ من ديوان شعره⁽³⁾.

5

فغريبٌ ما وردَ في «خلاصة الأثر» من أنّ انتسابه إلى أبيه (خفاجي)، وأنّه لا يدري معناه⁽⁴⁾.

ثانياً: مولده ونشأته

اختلفت التراجم في تعيين سنة ولادة الشهاب ما بين سنة (977هـ) و(979هـ)، وأصله من قرية (سِرْيَافُوس) من قرى مصر⁽⁵⁾.

10

(1) يُنظَر: اللباب في تهذيب الأنساب، علي الجزري، (1/454-455) - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، القلقشندي، (ص246-247) - معجم قبائل العرب، كحّالة، (1/351-352).

(2) ريحانة الألباء، (1/4).

- و(أشتفّ): من (شفّ) الماء و(اشتقّه): إذا تقصّى شُرْبَ جميعه. و(دُؤَابَة): أصلها الناصية أو منبت الشعر فيها، ثم استعير للعرّ والشرف والمرتبة. و(جام): هو الإناء من فضّة. يُنظَر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (شفف)، (4/2290) - مادة (ذأب)، (3/1480) - مادة (جوم)، (1/731).

(3) أثبت الأستاذ: (عبد المنعم خفاجي) عند اطلاعه على هذه النسخة قول الشهاب في مقدّمته: «إني فرغُ بسقٍ من جرثومة خَفَاجَة». يُنظَر: الخفاجيون في التاريخ، (ص97).

(4) يُنظَر: (1/343).

(5) يُنظَر: خلاصة الأثر، (1/342) دون التصريح بسنة ولادته، وإنّما ذكر أنّه أناف على التسعين وكانت وفاته (1069هـ) - الأعلام، (1/238) - الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير، زهير ريلات، ماجستير، (ص31). بينما ذكرت بعض المصادر أنّ ولادته (979هـ) يُنظَر: معجم المؤلفين، (1/286).

- و(سِرْيَافُوس): قرية قديمة، شمال القاهرة، لا تزال تُعرف باسمها، وكانت تعرف أيضاً: (خانقاه الصوفيّة) كانت متنزه الولاة والسلاطين في الخلافة العثمانية؛ لما فيها من بساتين عامرة، وهي آهلةٌ بالسكّان إلى اليوم، وتنتع إلى مديرية القليوبية. يُنظَر: معجم البلدان، (3/218) - خطط المقرئ، (4/293-295) - القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، محمّد رمزي، (2/32، 33، 35).

ونشأ في كنف والده المعروف بالعلم والشرف، وكان حريصاً على تلقينه أصول العلوم والمعارف، مع عنايته به تزيكاً وحُلُقاً. يقول الشهاب: «فقد كنتُ بعد سنّ التمييز... في حجر والدي... مُربّيّ بغذاء علمي الظاهر والباطن»⁽¹⁾.

ثمّ درج إلى رياض العلم تحت رعاية خاله نابغة زمانه في العربيّة والعلوم العقليّة، ثمّ أخذ العلم عن أجلة علماء عصره في مصر وغيرها، كما سيأتي بيانه عند الكلام عن شيوخه.

5

فكان لهذه النشأة في بيت علم وفضل، مع وفرة العلماء حولَه بالغ الأثر في مُكنته العلميّة لاحقاً.

إضافةً إلى أنّ أسرته كانت ميسورة الحال، يشير إليه قول الشهاب رحمه الله:

«... فقد كنتُ بعد سنّ التمييز في مغرس طيب النبات عزيز... في النعيم المقيم بأرفع المساكن»⁽²⁾. وهذا ممّا يُعين المرء على تفرّغه للطلب، ويجمع عليه فكره وقلبه.

ولا تُسعفنا مصادر التراجم بمعلومة موسّعة عن باقي أسرته من والده وإخوة، أو زوج وأولاد⁽³⁾، إلّا ما كان من إشارة الشهاب رحمه الله إلى وجود الأهل في مصر عند حديثه عن داعية رجوعه إليها: «رأيتُ أهناً العيش ما كان في الوطن، والنعيم المقيم إنّما يكون في الأهل والسكن...»⁽⁴⁾.

10

كذلك ما صرّح به من وجود ابنةٍ له في نهاية إحدى النسخ المخطوطة لحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، إذ ورد فيها: «... وقد نقلتها من نسخة المصنّف رحمه الله التي استكتبها هو لنفسه من خطّه، وهي الآن باقية في منزله عند ابنته أطال الله بقاءها، وعفى عنها»⁽⁵⁾.

15

وقد ورد في كتاب: «البدر الطالع» ذكر حفيد للشهاب الخفاجي، وذلك في ثنايا ترجمة أحد الشعراء، وأنّه كان في مجلسٍ ضمّ عدداً من الأدباء والشعراء في مكّة المكرّمة، وكان يجمع ذيّلاً على كتاب الريحانة لجده⁽⁶⁾.

(1) ريحانة الألباء، (327/2).

(2) ريحانة الألباء، (327/2).

(3) نصّ على ذلك أيضاً بعض الدراسات العلميّة حول الشهاب. يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص36) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، محمّد نور السكاف، ماجستير، (ص40).

(4) ريحانة الألباء، (5/2).

(5) نسخة (ف)، [408/ب].

(6) يُنظر: (36/1 - 37).

إضافةً إلى ما أثبتته بعض الباحثين من أنَّ للشهاب ذرِّيَّةً وحفدةً تمتدَّ إلى اليوم⁽¹⁾.

ثالثاً: وفاته

استقرَّ رحمه الله تعالى أواخر حياته في بلده مصر، يؤلّف ويصنّف ويُقرئ إلى أن توفي يوم الثلاثاء في (12) رمضان، سنة (1069هـ) على الراجح⁽²⁾، وقد أناف على التسعين.

5 ورثاه بعض العلماء بقوله⁽³⁾:

(البحر البسيط)

مضى الإمامان في فقه وفي أدب الشّوَبِريّ والخفّاجيّ زينة العَرَبِ
وكنْتُ أبكي لفقْد الفقه مُنفرداً فصرتُ أبكي لفقْد الفقه والأدبِ

وقال فيه الإمام المحبّي بعد مدحٍ وثناءٍ طويل: "... وهو الذي سار ذكره في العالم وانتشر... وقد طال عمره، وما خمدَ جمره... وقد جمَعَ منَ الكُتُب ما لا يدخل في ديوان حاسبٍ، مع الاستعدادِ الذاتي الذي يأبى أن يكونَ باكتسابٍ كاسبٍ... وأسألُ الله أن يجعله ممّن فاز بالنجاة، ويهيئَ له من خزائن فيوضاته رحمته المرتجاة"⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الخفاجيون في التاريخ، (ص100).

(2) يُنظر: خلاصة الأثر، (1/343) - فهرس الفهارس والأبواب، (1/377) - الأعلام، (1/238).

وتفرّد في «طبقات المفسّرين» للأدنه وي فجعل وفاته بعد السبعين وألّف (بعد 1070هـ)، ولعلّه قدّر ولادته (979هـ) مع النظر إلى عمره. يُنظر: (ص416).

(3) هو من شعر الأديب: (أحمد بن محمّد الحموي المصري)، وكان ممّن قرأ على الشهاب الخفاجيّ، والمقصود به (الشوَبِري): الفقيه (محمّد بن أحمد الشوَبِري) الملقّب بالشافعي الصغير، وكان توفي قبل الشهاب بثلاثة أشهر. يُنظر: خلاصة الأثر، (1/343).

(4) نفحة الريحانة، (4/395، 399).

المطلب الثاني: السيرة العلمية للشهاب الخفاجي

أولاً: نشأته العلمية

وُلد الشهاب الخفاجي وترعرع في بيئة علمية تُعنى بالعلوم الشرعية والعربية وآدابها؛ ممّا هيأ له منذ صغره شغف التوجّه إلى تحصيل تلك العلوم المتنوّعة، مع ما وُهب من حدّة الذهن وصفاء العقل مع علوّ الهمة والدأب.

5 تجلّت هذه البيئة بدءاً من خاصّة عائلته حيث تلقّى أصول العلوم مع التربية والتزكية⁽¹⁾ على يد والده الإمام المحقّق وقد أدركه وهو يتصدّر للإفادة والتدريس، مع حرص والده على لقاء الشهاب للعلماء، ثمّ تدرّج بعد ذلك في مختلف العلوم على خاله علامة عصره. فكانت نشأته في بيت علم وفضل يقصده طّلاب العلم من كلّ مكان.

مروراً بالقرية التي نشأ فيها، حيث كانت تزخر بخلوات الصوفيّة بما يعرف بـ(خانقاه سرياقوس)، وتضمّ مسجداً يُعقد فيه حلقات العلم ويعمر بمجالس الذكر، وكان الولاة والسلاطين يغدقون العطايا على المقيمين هناك ويكرمونه⁽²⁾. وقد ذكر الشهاب أنّه كان موطن بعض العلماء ينقطعون فيه للعلم والعبادة⁽³⁾.

10

ثمّ تجلّى بعد ذلك دأبه وصبره على تحصيل العلوم والمعارف في كلّ بلد يمرّ بها أثناء رحلاته، وحرصه على لقاء أجلة العلماء والأدباء في كلّ مدينة يمكث فيها، ومدارستهم فنون العلم خاصّة في حواضر العالم في ذلك العصر، مؤسساً تحصيله ذلك على الأصلين: أصول الفقه وأصول الدين، وقد قرأ في كتب الفقه على المذهبين: الحنفي والشافعي، وبرز في علوم اللغة والأدب، إضافة إلى تحصيل العلوم الطبيعّية والمنطقية، مع نظره في العلوم الفلكية والهندسيّة⁽⁴⁾.

15

كلّ ذلك كان سبباً في تكوين مُكنّته العلميّة، وسعة اطلاعه وبراعته في مختلف العلوم؛ الشرعية والعربية والعقليّة، وكان له أثر في توجّهه للدرس والتدريس والتأليف، إضافةً إلى تنوّع مجالسه العلميّة التي عقدها وأقرأ فيها، من ذلك مجلسه في شرح تفسير البضاوي، وآخر في شرح صحيح مسلم، كما يتّضح عند ترجمة تلاميذه.

(1) يُنظر: ربحانة الألباء، (327/2).

(2) يُنظر: النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، (66/9 وما بعدها).

(3) يُنظر: ربحانة الألباء، (82-80/2).

(4) يُنظر: ربحانة الألباء، (152/1). حيث ذكر قراءته لبعض الرسائل الفلكيّة والتحريرات الهندسيّة وآث استدلّ منها على علوّ

كعب مؤلّفها في هذه العلوم؛ ممّا يؤكّد لنا اهتمام الشهاب وتعمّقه بهذه المعارف.

يقول الشهاب رحمه الله: «فقد كنتُ بعد سنّ التمييز... في حجر والدي، ممّعاً بذخائر طريقي وتالدي، مرّياً بغذاء علمي الظاهر والباطن... فلما درجتُ من عُشّي قرأتُ على خالي -سيبويه زمانه- علومَ العربيّة، فجثوثُ بين يديه على الركب، ونافستُ إخواني في الجدِّ والطلب، ثمّ ترقّيتُ فقرأتُ المعاني والمنطق وبقية علوم الأدب الاثني عشر، ونظرتُ كتب المذهبيين: مذهب أبي حنيفة والشافعي، مؤسساً على الأصلين من مشايخ العصر، متنزّهاً في حقائق السحر، موشحاً لآدائي بحلّ النظم والنثر»⁽¹⁾.

5

وقد شهد له من لقيه وعاصره بحياسة السبق في العلوم وتفوّقه على أقرانه، فقد نقل الإمام المحبّي عن والده قوله في الشهاب: «... جناب المولى الشهاب: إنسان عين الموالي وزبدة الأحقاب... قد اتّفقت كلمة الكلمة أنّه واحد عصره بلا خلاف، وأقرّت له علماء دهره في حيازة السبق بالاعتراف»⁽²⁾.

ثانياً: مذهبه وعقيدته

كان الشهاب الخفاجي رحمه الله حنفي المذهب⁽³⁾، وهو الذي تميّز بأخذه الفقه عن أئمة علماء المذهب في عصره كما سيأتي في شيوخه. ويتّضح مذهبه الفقهي من تتبّع كلامه في بعض المسائل الفقهية في مواضع من حاشيته على تفسير البيضاوي⁽⁴⁾.

10

وأما في مسائل العقيدة فقد كان على عقيدة أهل السنّة والجماعة ماتريدياً، ويصرّح بذلك في قوله: «... وهو الراجح عندنا معاصر الحنفية الماتريديّة»⁽⁵⁾.

ويتجلّى ذلك بوضوح في مواضع متفرقة في حاشيته على تفسير البيضاوي ومن خلال عرضه آراء الأشاعرة والماتريديّة والاستدلال لها، ومناقشته وردّه على المعتزلة والفرق الأخرى.

15

(1) ربحانة الألباء، (327/2).

(2) خلاصة الأثر، (334/1).

(3) يُنظر: اقتفاء الأثر، العياشي، (ص126) - خلاصة الأثر، (331/1).

(4) يُنظر: حاشية الشهاب، (106/3).

(5) حاشية الشهاب، ([البقرة: 3]، 214/1).

ثالثاً: رحلاته ومناصبه

دأب كثير من العلماء والصالحين على مرّ العصور على الاهتمام بالرحلة والسياحة، خاصة لطلب العلم ولقاء العلماء؛ لما لهذه الرحلات من أثر في تحصيل فنون العلوم وسعة الاطلاع على طرائقها ومذاهبها. وكان للشهاب رحمه الله عددٌ من الرحلات ذكرها في ثنايا ريحانته، أوجزها بما يلي:

5 أولاً: رحلته إلى الحرمين الشريفين:

توجّه الشهاب رحمه الله في أوائل شبابه صحبة والده إلى بلاد الحرمين، ومكث في مكة المكرمة والمدينة المنورة زمناً يتزوّد العلم عن أجلة العلماء ويقرأ على فضلائهم - كما سيأتي ذكره في شيوخه-، كما اتصل هناك ببعض وجهاء مكة وأعيانها، لكنّه لم يصرّح بمدّة مكثه هناك، ثم عاد منها إلى مصر⁽¹⁾. وقد تغنى الشهاب بذكر هذه الرحلة وما تركته تلك الرياض القدسيّة من أثر في نفسه⁽²⁾.

10 ثانياً: رحلته إلى بلاد الروم: كان للشهاب رحمه الله رحلتان إلى بلاد الروم⁽³⁾:

الأولى: في مستقبل حياته بعد أن حصل طرفاً من العلوم في بلده، حيث ضاقت مصر أن تتسع لآماله وسموّ همّته فخرج يقصد استانبول؛ لما أن كانت مجمع العلم والعلماء، ومركز المناصب العلميّة والقضائيّة والإداريّة⁽⁴⁾. وكانت آنذاك موفورة بنخبة من العلماء والفضلاء؛ فجَدَّ في الأخذ عنهم والإفادة منهم - كما سيأتي تفصيله-، حتّى انتشر اسمه وعلا كعبه، وظهر تقدّمه في صنوف العلم والمعارف. يقول الشهاب رحمه الله: «وارتحلتُ للروم... فرأيتُ فيها من العلماء والأشراف ما تنقطعُ دون بيانه النعوت والأوصاف، فثافتُهم في مدارس العلوم، واستفدتُ منهم ما تسهر لمسامرته عيون النجوم، لا سيّما العلوم الطبيعيّة والرياضيّة، ومقاطع الأنظار المنطقيّة والكلاميّة...»⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: خلاصة الأثر، (132/1 - 133، 332) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص38-39). وللشهاب مدح وثناء في بعض أمراء مكة وأشرفها: يُنظر: ريحانة الألباء، (1/391، 397، 399).
(2) يُنظر: ريحانة الألباء، (1/379 - 382، 329/2).

(3) يُقصد بـ(بلاد الروم) غالباً المنطقة التي تضمّ مدينة (الأستانة = استانبول) وما حولها؛ وكانت قبل الفتح الإسلاميّ العثمانيّ تعرف بـ(القسطنطينيّة) عاصمة الدولة الرومانيّة، وكانت في دولة الخلافة العثمانيّة مركزاً حيويّاً، وهي المدينة الوحيدة الكبيرة الواقعة على قارّتين: (آسية، وأوروبّا). يُنظر: الموسوعة العربيّة العالميّة، (1/767 - 768، 18/180 - 181).

(4) يُنظر: ريحانة الألباء، (2/329) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص40).

(5) ريحانة الألباء، (2/247 - 248).

وفيها تولّى قضاء (روم إيلي) وكان يُمنح لكبار العلماء آنذاك، ومن وظيفته: تعيين صغار قضاة الولايات العثمانية⁽¹⁾؛ ولعلّه لهذا لقب (قاضي القضاة)، ثمّ تدرّج إلى أن تولّى أعلى مناصبها وهو قضاء (أسكوب)⁽²⁾، ثمّ اشتهر فضله عند السلطان مراد (ت1049هـ)⁽³⁾ وذاع صيته فولّاه قضاء (سلانيك)⁽⁴⁾.

فكان الشهاب رحمه الله تعالى في هذه الفترة من عمره حسن الحال طيّب العيش وقد حصّل مالاً وفيراً، واجتمع له من الخلان والندماء من أهل العلم والوداد من يتخفّف بهم في غربته⁽⁵⁾.

ولا نعلم على وجه التحديد كم لبث الشهاب الخفاجي في هذه المناصب، أو مدّة مكثه هناك في هذه الرحلة، وقد عاد رحمه الله تعالى منها إلى مصر برتبة (قاضي عسكر)، فلم يلبث قليلاً حتّى عُزل، وذلك حين زار بلاد الروم مرّة أخرى في رحلته التالية.

الثانية: عاد الشهاب رحمه الله تعالى لزيارة بلاد الروم بعدما تولّى قضاء العسكر بمصر، ولعلّ ذلك كان لبعض مقتضيات عمله؛ إذ لم يصرّح الشهاب بسبب قيامه بهذه الرحلة سوى أنّه قال:

«ولمّا عدتُ إليها ثانياً بعدما تولّيت قضاء العسكر بمصر رأيتُ تفاقم الأمر، وغلبة الجهل، فذكرتُ ذلك للوزير ظناً بأنّ النصح يفيد... فكان ذلك سبباً لعزلي وأمرني بالخروج من تلك المدينة، وإظهار العدواة ممّن هو في زيّ العلماء...»⁽⁶⁾.

(1) (الروم إيلي): معناه: جهة الروم، وهو القسم الأوروبي من ولايات الدولة العثمانية. يُنظر: تاريخ الدولة العثمانية، (2/478) - الألقاب والوظائف العثمانية، مصطفى بركات، (ص137).

(2) (أسكوب): مدينة تقع في القسم الأوروبي من ولايات الدولة العثمانية، وهي اليوم تعرف باسم (سكوبية) عاصمة لجمهورية (مقدونية). وكان الاسم يطلق على الولاية واللواء. يُنظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، موستراس، شحادات، (ص67) - أطلس دول العالم الإسلامي، (ص128 - 129).

(3) السلطان مراد الرابع بن السلطان أحمد الأول، ولقب بالغازي وبفاتح بغداد، تولّى سلطة الخلافة عام (1032هـ). يُنظر: سمط النجوم، (4/118 - 120) - سلاطين الدولة العثمانية: كولن، (ص164).

(4) (سلانيك): مدينة في القسم الأوروبي من ولايات الدولة العثمانية، وهي مركز تجاريّ مزدهر في (مقدونية) اليوم، وكان الاسم يطلق على الولاية واللواء. يُنظر: سمير الليالي، السكري، (1/30) - المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، (ص301).

(5) يُنظر: خلاصة الأثر، (1/333) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص42 - 44). وعند استعراض تراجم «ريحانة الألبا» يقف القارئ على ملامح صلته هذه مع إخوانه. يُنظر مثلاً: (2/249، 277، 279).

(6) ريحانة الألبا، (2/330).

فقد أدرك الشهاب في رحلته هذه اختلاف الأحوال العامة، بما في ذلك اختلال أحوال أهل العلم وأصحاب المناصب، حتى آل الأمر إلى اجتراء السلاطين والوزراء بقتل العلماء وإهانتهم، فلم يستطع إلا أن يجهر بكلمة الحق عند أهل الحل والعقد آملاً أن يكون لكلمته أثر في تصحيح الحال، لكن غلبة الفساد أذهب بنصحه مهبط الرياح، بل عاد بالعداوة عليه والمكر به حتى بالكاد نجى من ذلك بنفسه، ثم لما خرج من تلك المدينة كتب رسالة بليغة شديدة في وصف الأحوال وأرسلها إلى بعض ولايتها⁽¹⁾، جاء في ختامها قوله:

5

«... وما كنت أظنّ الشمس تخفى، وأنّ مثلي يُنقى ويُهان ويُجفَى حتى تجاوز الدهر الحدّ، وتَمّ تعريفني بالعكس والطرد. فبعداً لدارٍ لا أجِدُ فيها للمعالي طُرقاً...»⁽²⁾.

فكانت أحواله في هذه الرحلة على نقيض رحلته الأولى، وعاد الشهاب رحمه الله تعالى أدراجه إلى مصر، وأعطى فيها قضاءً على وجه المعيشة، فمكث فيها يصنّف ويدرس حتى وافته المنية⁽³⁾.

10

ثالثاً: مروره بدمشق وبيت المقدس وحلب:

مرّ الشهاب الخفاجي رحمه الله بمدينة حلب الشهباء في طريق عودته إلى مصر بعد ما لقيّه من العداوة والنفي في رحلته الثانية إلى بلاد الروم، حيث عطف رحله إلى حلب وبقي فيها أَيْاماً يجالس فضلاءها الأعيان⁽⁴⁾.

أمّا دمشق الفيحاء فقد أناف راحلته فيها مرّتين: في طريق توجّهه من مصر إلى بلاد الروم في رحلته الثانية، ثمّ عند عودته منها إلى مصر بعد عزله عن القضاء ومضايقته، فمرّ على بيت المقدس ثمّ توجّه إلى الشام؛ حيث أقام فيها أَيْاماً محفوفاً بالفضل والحفاوة من علمائها وأدبائها، وجرى مداد أقلامهم بمدحه والثناء عليه، وجالسهم في مجالس أنس ومناظرات أدبية⁽⁵⁾.

15

يقول الشهاب واصفاً رحلته:

(1) يُنظر: ربحانة الألباء، (330/2 - 339).

(2) ربحانة الألباء، (339/2).

(3) يُنظر: خلاصة الأثر، (333/1).

(4) يُنظر: ربحانة الألباء، (267/1) - خلاصة الأثر، (333/1) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص 57، 60).

(5) يُنظر: ربحانة الألباء، (1/131، 220) - خلاصة الأثر، (333/1) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص 46، 52).

«فرحلتُ إلى الوادي المقدس طوى... حتى نزلتُ تربّةً عُجنت بماء الوحي... ومسحتُ بها المُحيّا، وحيثُ أكرمَ مَحْيَا، بين الصخرة والطور، والبيت المتألّئ فيه سَبَحاتُ النور... وانتشيتُ للشام شامةً وجه البلدان، وجنّة الله في أرضه المحفوفة بالحدود والولدان... فقالت لي: أهلاً وسهلاً، ومدّت كرمًا ونُزلاً، وتلقّنتني بصدرٍ رحيب، فبتُ فيها بين تكريمٍ وترحيب... ولقيتُ بها من فضلاء الأعيان، وأدبائها النقيّة الأذهان والأردان، كلّ كريمٍ تُحسد عليه العيون والأذان...»⁽¹⁾.

5

ثالثاً: شيوخه

حرص الشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى على لقاء أجلة علماء عصره في مختلف الفنون والعلوم، وكان يجالسهم ويأخذ عنهم حيثما حلّ أو ارتحل، بل كان هذا أهم أسباب رحلاته، كما ذكرناه. وفيما يلي عرضٌ لأبرز شيوخ الشهاب رحمهم الله بالأقدم وفاةً، مع ترجمة موجزة لكلٍ منهم:

10 1. إبراهيم العلقمي (ت: 994هـ):

إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي، القاهري الشافعي، المحدث النحوي، أخذ عن أخيه شمس الدين محمد بن عبد الرحمن العلقمي وعن شهاب الدين البلقيني، وسمع الحديث والسنن والسير عن أجلة علماء عصره. لازمه الشهاب رحمه الله وقرأ عليه في أوائل طلبه العلم، وسمع منه كتابه «تهذيب الروضة للنووي» في الفقه، و«الشفاء» للقاضي عياض وأجازه به وبغيره⁽²⁾.

15 2. الشمس الرملي (ت: 1004هـ):

محمد بن أحمد، شمس الدين بن شهاب الدين الرملي، المصري الأنصاري، كان فقيه الشافعية بمصر ومرجعاً لأهلها في تحرير الفتاوى حتى لقب بالشافعي الصغير، شهد له أهل العلم بالتوفيق وحسن السيرة منذ صغره مع براعته في العلوم النقلية والعقلية. تلقى عن أبيه فنون العلم وجلس بعده للتدريس، وأخذ عن جمع من العلماء. وأخذ عنه خلق كثير، وله تأليف كثيرة منها: «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» في الفقه، و«شرح الأجرومية» في النحو⁽³⁾. وكان الشهاب حضر دروسه وقرأ عليه شيئاً من «صحيح مسلم»، وأجازه بجميع مؤلفاته ومروياته⁽⁴⁾.

20

(1) يُنظر: ربحانة الألباء، (220/1).

(2) يُنظر: ربحانة الألباء، (78/2) - الكواكب السائرة، الغزي، (80/3 - 81).

(3) يُنظر: خلاصة الأثر، (3/ 342 وما بعدها).

(4) يُنظر: ربحانة الألباء، (328/2).

3. ابن غانم المقدسي (ت: 1004هـ):

علي بن محمد المقدسي الحنفي، كان رأس الحنفية في وقته، عالم بالقراءات والفقه متفنن في العلم، وكان في منصب الإفتاء زمناً، وتسلم مشيخة عدد من المدارس العلمية المشهورة. أخذ عن: شهاب الدين المقدسي الحنبلي، وابن الشبلي. له مؤلفات منها: «شرح الكنز»، و «الأشباه والنظائر»⁽¹⁾.

أخذ عنه الشهاب في زمن الصبا، وقرأ عليه الحديث وأجازه إجازةً خطية كتبها له بخطه⁽²⁾. 5

4. حفيد العصام الإسفراييني (ت: 1007هـ):

علي بن إسماعيل الإسفراييني، الفقيه الشافعي المكي، يعرف بالعصامي وبالحفيد، تولى قضاء الشافعية بمكة، وله «حاشية على شرح الاستعارات» لجده عصام الدين، و«حاشية على شرح السمرقندية» لجده أيضاً⁽³⁾. أخذ عنه الشهاب في بلاد الحرمين واستفاد به، وكان بينهما مكاتبات ومراسلات⁽⁴⁾.

5. داود البصير (ت: 1008هـ): 10

الطبيب داود بن عمر الأنطاكي، كان رئيس الأطباء في عصره، وشيخ العلوم الرياضية والفلسفية، له كتاب في الطب. لقيه الشهاب الخفاجي وأخذ عنه علوم الطب⁽⁵⁾.

6. سعد الملة والدين (ت: 1008هـ):

محمد بن حسن جان، القسطنطيني المولد والنشأة والوفاة، لزم درس شيخ الإسلام أبي السعود العمادي (ت982هـ) وأخذ عنه، وكان معلّم السلطان مراد بن سليم (ت1003هـ) وولده السلطان محمد (ت1012هـ)، ولي الإفتاء واشتغل بالتدريس، ووقع الاتفاق في عصره على جلالته وتفننه في العلوم، وزرقت السعادة في أبنائه فبلغوا المراتب العالية مع النجابة والعلم والمروءة، له من المؤلفات: «تاج التواريخ» في تاريخ آل عثمان، و«سليم نامة» منظوم في وقائع السلطان سليم، وله تقریظات شعرية على بعض الكتب والرسائل. وقد لقيه الشهاب في بلاد الروم، وعده من أجلة أساتذته⁽⁶⁾.

15

(1) يُنظر: ریحانة الألباء، (54/2، 328) - خلاصة الأثر، (182/3 - 185).

(2) يُنظر: ریحانة الألباء، (328/2).

(3) يُنظر: خلاصة الأثر، (147/3 - 148) - الأعلام، (264/4) - معجم المؤلفين، (405/2).

(4) يُنظر: ریحانة الألباء، (425/1 - 426).

(5) يُنظر: ریحانة الألباء، (118/2) - البدر الطالع، الشوكاني، (169/1).

(6) يُنظر: ریحانة الألباء، (273/2) - خلاصة الأثر، (418/3 - 420) - هدية العارفين، (86/2).

7. علي بن جار الله (ت: 1010هـ):

علي بن جار الله المخزومي الحنفي، الخطيب ومفتي مكة في زمانه، تلقى عنه العلم كثيرون منهم: الشيخ عبد الرحمن المرشدي، من تصانيفه: «حاشية على شرح التوضيح». لقيه الشهاب وأخذ عنه في بلاد الحرمين⁽¹⁾.

8. محمد الخفاجي (ت: 1011هـ):

5 محمد بن عمر الخفاجي المصري الشافعي، وأصله من قرية (سرياقوس) بضواحي القاهرة، وهو والد الشهاب وأول من سقاه من معين العلم والأدب والتزكية، المحقق المدقق المتفتن في العلوم، من أجلاء العلماء في عصره، تصدّر للإفادة والتدريس، وانتفع به خلق كثير، من أشهرهم: ابنه الشهاب، والعلامة النحوي أبو بكر الشنواني: خال الشهاب وشيخه بعد والده⁽²⁾.

9. محمد الصالحي (ت: 1012هـ):

10 محمد الصالحي الدمشقي، إمام الأدب والبلاغة في عصره، كان يميل إلى اعتزال الناس والانقطاع للعلم، له ديوان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم سماه: «صدع الحكماء في مدح خير الأنام» وذكر فيه طرفاً من أخباره ونشأته⁽³⁾. أخذ عنه الشهاب الأدب في مصر حين قدم إلى القاهرة، وكان يعدّه أستاذه وملاذه. قال عنه الشهاب: «همام بعيد الهمة... ومن سنّته الاعتزال عن الناس... منقطعاً لاقتطاف زهرات العلوم... في زهد متخلّ بخلاله، تدقّ صفات المدح عن معاني جلاله، بعزم هو أبو العجب...»⁽⁴⁾.

10. أحمد العنایاتي (ت: 1014هـ): 15

أحمد بن أحمد النابلسي، أخذ عنه الشهاب الخفاجي علم الأدب والشعر، وكان يبالغ في مدحه⁽⁵⁾.

11. أبو بكر الشنواني (ت: 1019هـ):

20 أبو بكر بن إسماعيل الشنواني الوفاي، العلامة النحوي الشافعي، المصري مولداً وداراً، يتصل نسبه في جدّه الأعلى مع سيدي (علي وفا)، كان إمام النحاة في عصره. أخذ عن: العلامة ابن قاسم العبادي، ومحمد الخفاجي والد الشهاب، والشمس الرملي.

(1) يُنظر: ربحانة الألباء، (440/1، 329/2) - خلاصة الأثر، (150/3 - 151).

(2) يُنظر: خلاصة الأثر، (4/ 76).

(3) يُنظر: سلّم الوصول، حاجي خليفة، (302/3) - ربحانة الألباء، (27/1 وما بعدها).

(4) يُنظر: ربحانة الألباء، (27/1).

(5) يُنظر: ربحانة الألباء، (17/1).

وكان أجلة العلماء تشدّد إليه الرحال للأخذ عنه والتلقّي منه، وقد حضر عنده جلّ تلاميذ شيخه ابن قاسم بعد وفاته، وله مؤلّفات كثيرة هي حواشٍ وشرح في النحو والعربيّة، منها: «حاشية على أوضح المسالك»، و «الدرّة الشنوائيّة على شرح الأجروميّة»⁽¹⁾.

وهو خال الشهاب الخفاجي وأستاذه منذ إقباله على العلم، قرأ عليه فنون العلم، وكان بينهما مراسلات رائقة بعد خروج الشهاب من مصر، لقّبه الشهاب بسبويه زمانه، وقد جاد في الثناء عليه حين ترجمه، ونظم في رثائه⁽²⁾.

5

12. صفّي الدين العزّي (ت: 1019هـ):

محمّد بن يحيى العزّي المصري الشافعيّ، المحدث الأديب، روى عنه الشهاب الخفاجي السنن⁽³⁾.

13. نور الدين الزيّادي (ت: 1024هـ):

عليّ بن يحيى الزيّادي الشافعيّ، انتهت إليه رئاسة الشافعيّة بمصر، وتصدّر للتدريس في الأزهر الشريف، أخذ العلم عن: الإمام البلقينيّ والشهاب الرمليّ، وتلمذ عليه كثيرون يعظّمونه ويجلّونه منهم: البرهان اللقاني، ومن مؤلّفاته النافعة المشهورة: «حاشية على شرح المنهاج لزكريّا الأنصاريّ» في الفقه، و «شرح المحرّر للقزويني» في الفقه أيضاً⁽⁴⁾. وحضر الشهاب دروسه في مصر زمناً طويلاً⁽⁵⁾.

10

14. عزمي زاده (ت: 1040هـ):

مصطفى بن محمّد الروميّ المعروف بـ(عزمي زاده)، من أشهر متأخري الحنفيّة في بلاد الروم، وتولّى رئاسة عدد من المدارس العلميّة، و وليّ قضاء مصر والشام والقسطنطينيّة وغيرها، وله عدّة تصانيف مشهورة منها: «حاشية على الدرر والغرر» في الفقه الحنفيّ، و «تعليقة على حاشية المفتاح» في البلاغة، وله أشعار كثيرة بالعربيّة والتركيّة⁽⁶⁾. وهو ممّن لقيه الخفاجي ببلاد الروم وأفاد منه⁽⁷⁾.

15

(1) يُنظر: سلم الوصول، (1/ 81) - ربحانة الألبا، (1/ 297، 300 وما بعدها) - خلاصة الأثر، (1/ 79) - معجم المؤلفين، (3/ 59).

- والشّنّواني: نسبة إلى (شّنّوان): بلدة بمصر قرب المنوفيّة. يُنظر: سلم الوصول، (5/ 70).

(2) يُنظر: ربحانة الألبا، (1/ 300 وما بعدها).

(3) يُنظر: ربحانة الألبا، (2/ 98) - خلاصة الأثر، (4/ 263).

(4) يُنظر: خلاصة الأثر، (3/ 195 - 196) - إيضاح المكنون، (4/ 443).

(5) يُنظر: ربحانة الألبا، (2/ 328).

(6) يُنظر: خلاصة الأثر، (4/ 390 - 392).

(7) يُنظر: ربحانة الألبا، (2/ 329 - 330).

15. أحمد العلقمي:

أحمد بن علي، شهاب الدين العلقمي، له سعة حفظ قلّ نظيره، وعُرف بالزهد والصلاح، وقد سكن الخانقاه في سرياقوس مدّة، ثمّ انتقل إلى مصر وتفرّغ فيها للإفادة والتدريس، ثمّ اختار المجاورة في مكّة وتوفي فيها⁽¹⁾. لقيه الشهاب في مكّة وأخذ عنه الشعر والأدب⁽²⁾.

16. محمّد ذكروك المغربي:

5

محمّد المغربي، المعروف بـ(ركروك)⁽³⁾، عابدٌ زاهد صاحب سيرة حسنة وذكر طيّب، برع في الأدب والعروض والبيان، وجاور في المدينة المنورة آخر حياته وبها توفي، وله أشعارٌ كثيرة. وهو من شيوخ الشهاب في مصر أخذ عنه إثنان الشهاب الأدب وعلم العروض والقوافي، وكان بينهما مراسلات⁽⁴⁾.

17. داود الحبر:

10

لقيه الشهاب في سلانيك وأخذ عنه الرياضيات والفلك، ولازمه سنّةً كاملة لقراءة «إقليدس» وحلّ غموضه ومشكلاته⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: سلّم الوصول، (185/1) وفيه أنّه: (أحمد بن عمر). ولم أقف على سنة وفاته.

(2) يُنظر: ربحانة الألبا، (79/2 - 80، 329).

(3) سمّاه الخفاجي مرّة بالراء ومرّة بالبدال يُنظر: ربحانة الألبا، (357/1، 329/2).

(4) يُنظر: ربحانة الألبا، (357/1 - 359، 329/2). ولم أقف على سنة وفاته.

(5) يُنظر: خبايا الزوايا، الخفاجي، (ص191) - ربحانة الألبا، (330/2). ولم أقف على سنة وفاته.

المطلب الثالث: الآثار العلمية للشهاب الخفاجي

أولاً: تلاميذ الشهاب الخفاجي

اجتمع للشهاب رحمه الله في مسيرته العلمية الطويلة وتنقلاته بين البلدان عددٌ من التلاميذ النجباء الذين تحمّلوا عنه أمانة العلم في مختلف فنونه، وذاع صيتهم واشتهر فضلهم. من أشهرهم بدءاً بالأقدم وفاة:

5 1. عبد البر الفيومي (ت1071هـ):

عبد البر بن عبد القادر الفيومي الحنفي، من أدباء عصره المتفوقين، أخذ عن أجلة علماء عصره، وولي إفتاء الشافعية بالقدس، من مؤلفاته: «منتزه العيون والألباب» في تراجم الأدباء، و«حسن الصنيع في علم البديع». وقد لزم الشهاب الخفاجي وقرأ عليه شيئاً من «شرح المفتاح» للتفتازاني، ومن شرح الشهاب على «الشفاء»، واستصحبه الخفاجي معه حين ولي قضاء مصر، وجعله معيداً في درسه في «حاشيته على تفسير البيضاوي» ودرسه في «شرح مسلم للنووي»⁽¹⁾.

10

2. فضل الله بن محبّ الله الحمويّ الدمشقيّ (ت1082هـ):

الأديب المتفنّن، كان عارفاً باللغتين الفارسيّة والتركيّة، من أشهر مؤلفاته: «شرح الآجرومية». وقد لقي الشهاب في رحلته إلى مصر وكتب عنه أصل الريحانة: «خبايا الزوايا»، وكان يجلّ الشهاب ويبالغ في الثناء على فضله، وهو والد الإمام المعروف محمّد أمين المٌجَبّي صاحب «خلاصة الأثر»⁽²⁾.

15 3. أحمد العجمي (ت1086هـ):

أحمد بن أحمد الشافعيّ الوفاييّ المصريّ، إمامٌ متفنّن في العلوم العقلية والنقلية، كان من أجلاء علماء مصر في زمانه، واسع الاطلاع وعارف بالتاريخ وأيام العرب وأنسابهم، من مؤلفاته: «شرح ثلاثيات البخاري»، ورسالة في الآثار النبوية، لقي الشهاب وأخذ عنه⁽³⁾.

(1) يُنظر: خلاصة الأثر، (291/2 - 298) - الأعلام، (273/3).

(2) يُنظر: خلاصة الأثر، (277/3 - 286) - الأعلام، (153/5).

(3) يُنظر: خلاصة الأثر، (176/1 - 177) - الأعلام، (92/1).

4. أبو سالم العياشي (ت1090هـ):

عبد الله بن محمد العياشي، الأديب المسند صاحب الرحلة، المتفنن في العلوم، أخذ عن جملة من أجلّاء عصره، ومن مصنفاته: «اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر»، و«تحفة الأخلاء بأسانيد الأجلّاء»⁽¹⁾.

وقد سمع من الشهاب في رحلته إلى مصر بعض مروياته في الحديث، وحضر عليه شيئاً من كتاب «التسهيل» لابن مالك، وخطبة «حاشية تفسير البيضاوي»، وكتب له الإجازة بخطه في سائر مروياته عن شيوخه وفي مؤلفاته⁽²⁾.

5. عبد القادر البغدادي (ت1093هـ):

عبد القادر بن عمر البغدادي، أجلّ المتأخرين معرفةً باللغة والأدب والشعر وأيام العرب، أخذ العلوم الشرعية والعربية والعقلية عن جمع من علماء الأزهر في عصره، من أشهر مؤلفاته: «شرح شواهد شرح الشافية»، و«خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب» شرح فيه شواهد شرح الكافية للاسترابادي.

لازم الشهاب وقرأ عليه في التفسير والحديث والأدب، وأجازه بمؤلفاته، وكان يحفظ مكانة شيخه الخفاجي ويحله، وقد تملك أكثر كتب الشهاب بعد وفاته⁽³⁾.

6. شمس الدين العناني (ت1098هـ):

هو الشيخ محمد بن داود العناني، العلامة المتقن، من مصنفاته: «فتح الكريم الوهاب على شرح تنقيح اللباب»، و«الدرة الفريدة شرح البردة»، أخذ عن أئمة علماء عصره كالشهاب الخفاجي⁽⁴⁾.

7. برهان الدين الكوراني (ت1101هـ):

هو الشيخ إبراهيم بن حسن الكوراني المدني الشافعي، العالم المحقق المسند النسابة، نزل المدينة المنورة ودرس في المسجد النبوي، وكان يجيد الفارسية والتركية، ومؤلفاته كثيرة منها: «شرح العوامل الجرجانية»، و«مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار». أخذ عن جماعة من صدور العلماء، ولقي الشهاب الخفاجي وأجازه⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: صفوة من انتشار، الإفرائي، (ص325-330) - الأعلام، (129/4).

(2) يُنظر: اقتفاء الأثر، (ص126-127).

(3) يُنظر: خلاصة الأثر، (451/3-454) - الأعلام، (41/4) - خزانة الأدب، مقدّمة التحقيق، (23/1-27).

(4) يُنظر: تاريخ عجائب الآثار، الجبرتي، (114/1) - الأعلام، (120/6-121) - معجم المؤلفين، (297/9).

(5) يُنظر: سلك الدرر، المرادي، (5/1-6) - تاريخ عجائب الآثار، (117/1) - الأعلام، (35/1).

ثانياً: مؤلفات الشهاب الخفاجي.

ترك الشهاب رحمه الله إراثاً علمياً قيماً، وتنوّعت مصنفاته في شتى العلوم ما بين كتب ورسائل، وقد حظيت مؤلفاته بالشهرة قديماً وحديثاً، وتوفّر لبعضها العناية اللائقة طباعة وتحقيقاً، وإن كان بعضها لا يزال في طيّ المخطوطات وأخرى مفقودة. وقد عدّد الشهاب رحمه الله بعض مؤلفاته عند ترجمته لنفسه، واستوفى بقيّة ما فاتّه مجموع المصادر والدراسات التي كتبت عنه. وأختصر هنا التعريف بما ثبت له ما بين مطبوع أو مخطوط على الترتيب الهجائي.

5

- مؤلفاته المطبوعة:

1. **خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا:** من أهمّ مؤلفات الشهاب رحمه الله في الأدب والتراجم⁽¹⁾، وهو مجلّد ترجم فيه لمشاهير علماء عصره وشعرائهم وضمّنه شيوخه وشيوخ والده. ورُتب التراجم فيه حسب البلدان على غرار كتابه «ريحانة الألبا»، وذكر خلاله كثيراً من نتاجه الشعري والنثري، وألحق بالتراجم بعض مقاماته ورسائله⁽²⁾.
- وينقل في «كشف الظنون» عن هذا الكتاب عند بيان أهميّة بعض المصنّفات أو مكانة بعض العلماء، وقد وصفه بقوله: «وهو تأليف لطيف يدلّ على مهارة مؤلّفه في الأدب»⁽³⁾. والكتاب محقّق مطبوع⁽⁴⁾.
2. **ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب:** تناول فيه الشهاب رحمه الله مشاهير الشعراء من العرب العرباء والمولّدين، وبدأه بنماذج من إعجاز القرآن الكريم وبلاغة السنّة النبويّة، ثمّ عقد فصلاً عن أنواع الشعراء وطبقاتهم مع إيراد أمثلة من محاسن أشعارهم ونثرهم، غير أنّه لم يتّبع في ذكرهم ترتيباً معيّناً⁽⁵⁾.

10

15

(1) يُنظر: ريحانة الألبا، (11/1-12) - خلاصة الأثر، (334/1).

(2) يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص121 وما بعدها) - خبايا الزوايا، مقدّمة التحقيق، (ص25).

(3) (966/1-970). ويُنظر نقله عنه مثلاً: (65/1، 234، 680)

(4) من مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، بتحقيق: د. محمد مسعود أركين، سنة (2015م).

(5) يُنظر: ريحانة الألبا، (49/1) - خلاصة الأثر، (333/1) - إيضاح المكنون، (488/1) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص128 وما بعدها).

وقد ورد في بعض المصادر باسم: «ريحانة الألباء في طبقات الأدباء»⁽¹⁾ أو باسم: «ديوان الأدب في محاسن بلغاء العرب»⁽²⁾.

والكتاب مطبوعٌ عدّة طبعات، كما حَقَّق جزءٌ منه في أطروحة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة⁽³⁾.

3. ذات الأمثال: وهي أرجوزة منظومة في الحِكم والأمثال، يشير كل بيت منها إلى مثل من الأمثال، وقد سمّاها بعضهم: «ريحانة التَّدَمَان»⁽⁴⁾، و«ريحانة التَّد»⁽⁵⁾.

وهي مطبوعة في آخر كتاب «خبايا الزوايا»⁽⁶⁾ حيث جاءت في (31) صحيفة، وحُقِّقت في رسالة أكاديمية في جامعة القدس الشريف⁽⁷⁾.

4. رسالة في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ يَتَكَلَّمُ﴾: وهي رسالة تناول هذا التركيب العجيب من حيث اللغة والإعراب، وقد جمع فيها الشهاب أقوال النحاة والعلماء واختلافهم في معناه وإعرابه مع مناقشتها والتعليق عليها⁽⁸⁾. وهي مطبوعة محققة في (18) صحيفة ضمن مجموع فيه أربع رسائل متنوعة في النحو⁽⁹⁾.

(1) يُنظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، فنديك، (ص106).

(2) يُنظر: خزانة التراث، رقم (73725).

(3) يُنظر: اكتفاء القنوع، (ص106) - ريحانة الألباء، مقدّمة التحقيق، (1/15). ولم أقف عليه مطبوعاً.

وحَقَّق في أطروحة بعنوان: ديوان الأدب في محاسن بلغاء العرب، حشر الدين عبد الشهيد، دكتوراه، سنة (1433هـ/2012م)، تناولت من بداية الكتاب حتى نهاية ترجمة (ابن دراج القسطلي).

(4) يُنظر: نفحة الريحانة، المحبّي، (4/236) - الأعلام، (1/238).

(5) يُنظر: الشهاب الخفاجي نحوياً، حاتم القضاة، ماجستير، (ص18-19) - ريحانة الألباء، مقدّمة التحقيق، (1/18).

(6) يُنظر: (ص761-792).

(7) حُقِّقت في رسالة بعنوان: أرجوزة ريحانة التَّدَمَان بذوات الأمثال لشهاب الدين الخفاجي، دراسة وتحقيق، هدى شمس الدين البيطار، ماجستير، سنة (1428هـ/2007م).

(8) يُنظر: أربع رسائل في النحو، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، (ص133-134).

(9) يُنظر: أربع رسائل في النحو، (ص136-153).

5. ربحانة الألبا ونزهة الحياة الدنيا: ومادته مأخوذة عن كتابه «خبايا الزوايا» مع توسع وزيادة ترتيب وتهذيب، ويعد كأصله من مفاخر مؤلفات الشهاب رحمه الله في الأدب والتراجم⁽¹⁾.

ويتميز عن أصله بتوسعه في ذكر الشعراء وعنايته بذكر الأمثلة ومناقشتها، مع ما ينثره بين ثناياه من قضايا بلاغية ونحوية أو مسائل كلامية وأصولية أو لطائف تفسيرية، بما يكشف عن سعة اطلاعه وتمكنه العلمي.

5

وقد قسمه أبواباً حسب البلدان والأقاليم، وعقد باباً في بيان أحوال بلاد الروم ومآل العلماء فيها، وختم الكتاب بترجمة موجزة عن نفسه، ثم ألحق بالكتاب بعض مقاماته ورسائله وفصولاً علمية وأدبية متفرقة⁽²⁾. والكتاب مطبوع ومحقق⁽³⁾.

6. شرح درة الغواص في أوهام الخواص: وهو شرح على كتاب «درة الغواص» للإمام أبي محمد الحريري (ت516هـ)⁽⁴⁾، وأحال إليه الشهاب كثيراً في حاشيته على تفسير البيضاوي⁽⁵⁾.

10

وهو شرح لطيف ممزوج، فتح فيه مُقَلَّ عبارات الكتاب وكشف عن أسرار مُشكِله، وقد تعقب الشهاب بعض آراء الحريري بالنقد والتفنيد، وأضاف إليه فوائد لغوية ونحوية وأخباراً تاريخية بما لا تجده في غيره. والكتاب مطبوع عدة طبعات، وحقق في رسالة أكاديمية في كلية الآداب في جامعة دمشق⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: ربحانة الألبا، (11/1-12)- خلاصة الأثر، (333/1)- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، ابن معصوم، (ص8).

(2) يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص147، 161، 164، 167)- ربحانة الألبا، مقدمة التحقيق، (32/1-34).

(3) يُنظر: اكتفاء القنوع، (123/1)- معجم المطبوعات، سركيس، (831/1). وهو مطبوع أيضاً بتحقيق: عبد الفتاح الحلو.

(4) يُنظر: ربحانة الألبا، (340/2)- خلاصة الأثر، (333/1).

ويُنظر: ترجمة الإمام الحريري: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (63/4 وما بعدها)- طبقات الشافعية، ابن شعبة، (289/1).

(5) يُنظر مثلاً: ([البقرة: 208]، [295/2]- ([المائدة: 114]، [300/3]- ([المائدة: 157]، [225/4]).

(6) يُنظر: الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير، (ص40-41)- الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص115). وطبع في هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث بتحقيق: ميسون نجيب، وأصله رسالة لها لنيل الماجستير سنة (1997م).

7. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: وهو مما اشتهر من مؤلفاته في اللغة، وأحال إليه الشهاب في حاشيته في أكثر من موضع⁽¹⁾. وهو مطبوع عدّة طبعات⁽²⁾.

والكتاب متفرّع المضمون متعدّد الفائدة؛ حيث يذكر فيه الألفاظ الدخيلة على لغة العرب مع بيان أصلها وسبب دخولها فيها وتطوّر استعمالها، ويشير إلى لغات البلدان ولهجاتهم، وهو يزخر باللطائف في ذكر خصائص البلدان وعاداتهم⁽³⁾.

5

وقد ذكر في مقدّمته فصلاً يبيّن فيها ما حدّه العلماء في تمييز الدخيل والمولّد عن غيره، واختلافهم فيما يمكن أن يجري عليه من قواعد العربيّة مع الأمثلة والشواهد، ثمّ بدأ كتابه مرتّباً على حروف المعجم، لكنّي لم أقف على ضابط محدّد في ذكر الألفاظ ضمن كلّ حرف.

8. طراز المجالس: وهو كتاب في اللغة والأدب، ضمّنه لطائف علميّة ومسائل متنوّعة في اللغة والنحو

10

والتفسير والعقيدة نقلها عن أئمة العلماء وناقشها، فحفظ بهذا نصوصاً وآراءً من مصنّفات علميّة هي اليوم في حكم المفقود، وقد ربّته على خمسين مجلساً على نسق كتب الأمالي التي تتنوّع موضوعاتها⁽⁴⁾. وقد سمّاه في «خزانة الأدب» باسم: «أمالي الشهاب الخفاجي»⁽⁵⁾، ولعلّه أخذ هذا من كلام الشهاب رحمه الله تعالى في مقدّمته: «فهذه بنات أفكار زفّتها إليك، وأمالي مجالس أمليتها عليك»⁽⁶⁾. والكتاب مطبوع عدّة طبعات، وحُقّق في رسالة أكاديميّة في كليّة الآداب في جامعة دمشق⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: خلاصة الأثر، (333/1). ويُنظر مثلاً: حاشية الشهاب، ([البقرة:43]، 153/2) - ([هود:10]، 78/5) - ([المطففين:12]، 336/8).

(2) يُنظر: اكتفاء القنوع، (ص324) - معجم المطبوعات، (831/1) وفيه أنّه: «شفاء الغليل» بالعين المهملة، ولعلّه سهوٌ أو خطأ؛ إذ عزا إليه الشهاب بالمعجمة، وهو كذلك في أغلب المصادر الأخرى.

(3) يُنظر: شفاء الغليل، مقدّمة التحقيق، (ص3-6).

(4) يُنظر: ربحانة الألباء، (340/2) - خلاصة الأثر، (333/1) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص102-105).

(5) يُنظر: (23/1).

(6) طراز المجالس: (ص2).

(7) يُنظر: اكتفاء القنوع، (ص352) - ربحانة الألباء، مقدّمة التحقيق، (21/1).

وحُقّق في رسالة بعنوان: طراز المجالس لقاضي القضاة أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي، دراسة وتحقيق، محمّد فرحان الطرابلسي، ماجستير، سنة (1997م).

9. **عناية القاضي وكفاية الراضي:** وهي حاشية على تفسير البيضاوي، مطبوعة عدّة طبعات قديمة وحديثة، ولا يزال تحقيقها جارٍ ضمن رسائل أكاديمية في كليّة الشريعة في جامعة دمشق⁽¹⁾. وتحقيق جزء منها هو موضوع الرسالة التي بين أيدينا، وسيأتي تفصيل الكلام عليها لاحقاً.

10. **نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض:** ذاع به صيت الشهاب حتّى صار علماً عليه⁽²⁾. وهو من أفضل شروح كتاب: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض (ت544هـ) في السيرة والشمائل النبويّة⁽³⁾. بدأ الشهاب شرحه بذكر سنده في هذا الكتاب إلى مؤلفه، وحرص على تخريج أحاديثه وبيان الضعيف منها والموضوع، وتعرّض لكثير من المسائل النحويّة والبلاغيّة والمباحث اللغويّة والفقهية والعقدية⁽⁴⁾.

والكتاب مطبوعٌ ومحقّق في عدّة طبعات، وفي آخره عدّة نصوص نثرية وشعرية في تقرّظه والثناء على مؤلفه الشهاب⁽⁵⁾.

11. **نكت على مغني اللبيب:** من آخر مؤلّفات الشهاب رحمه الله، فقد توفّي ولم يُكمله، وهو سفر جليل مشحون بالمناقشات العلميّة والاعتراضات النقدية اعتنى فيه الشهاب بتوضيح الآراء وبيانها⁽⁶⁾. وقد حُقّق في رسالة أكاديمية في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: قسم الدراسة، (هـ - ز).

(2) من ذلك قول الإفرائي عند تعداد شيوخ العياشي: «والشهاب الأندليّ شارح الشفا». صفوة من انتشر، (ص325).

(3) يُنظر: ربحانة الألبا، (2/340) - خلاصة الأثر، (1/333).

(4) يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص97-98).

(5) يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص99) - ربحانة الألبا، مقدّمة التحقيق، (1/28).

(6) يُنظر: مآخذ الشهاب الخفاجي في نكته على مغني اللبيب على ابن هشام الأنصاري، بحث محكم، (ص103-104).

(7) حقّق في رسالة بعنوان: نكت على مغني اللبيب للشهاب الخفاجي، دراسة وتحقيق، عبد الواحد الحربي، دكتوراه، (1428هـ/2007م).

- مؤلفاته المخطوطة -

وهي كتبٌ ورسائلٌ متنوّعة، أذكر أهمّها مع بيان مختصرٍ قدر ما يتوفّر عنها من تفاصيل.

1. كتاب البوارح والسوانح: من مؤلفاته التي صرّح بها في «الريحانة»⁽¹⁾، وهو كما يوحي عنوانه مجموعةٌ خواطر عامّة قيّدها الشهاب الخفاجي ممّا التقطته ذاقتُهُ في قراءاته الواسعة ورحلاته المتنوّعة من الفوائد والقصص والأشعار وغيرها مع التعليق عليها⁽²⁾. والكتاب له عدّة نسخ مخطوطة، ومنها نسخة يُظنّ أنّها مسوّدة الشهاب وبخطّه⁽³⁾.

5

2. التّمامة في صفة العِمامة: ذكرها الشهاب رحمه الله تعالى في شرحه على الشفا⁽⁴⁾. وهي في وصف العمامة النبويّة⁽⁵⁾.

3. حاشية شرح الفرائض: وهي من مؤلفاته التي صرّح بها في «الريحانة»⁽⁶⁾، وأحال إليها في حاشيته على تفسير البيضاوي⁽⁷⁾. ولم أهد إلى أماكن مخطوطاتها.

10

4. حاشية على شرح الجرجاني القسم الثاني من المفتاح: لها نسخٌ خطيّة⁽⁸⁾، وذكرت بعض المصادر أنّها مطبوعة، لكن لا يوجد أيّ دليل على طباعتها⁽⁹⁾، فلعلّها طبعت قديماً ولم تتجدّد.

(1) يُنظر: ريحانة الألباء، (340/2) - خلاصة الأثر، (333/1).

(2) يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص 106 - 108).

(3) يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص 106) - فهرس مكتبة أسعد أفندي، (ص 159) برقم (2738) - فهرس المكتبة الأزهرية، رقم (3472 أباطة/7240) - فهرس دار الكتب الوطنية بتونس، رقم (4055).

(4) يُنظر: نسيم الرياض، (203/2).

(5) يُنظر: فهرس الفهارس والأثبات، (378/1) - الشهاب الخفاجي نحوياً، حاتم القضاة، ماجستير، (ص 29).

(6) ريحانة الألباء، (340/2). ويُنظر: خلاصة الأثر، (333/1) - سلافة العصر، (ص 422) وقد تصحّف الاسم فيه فسّمّاها: (حاشية شرح الوامض).

(7) سمّاها: حواشي شرح السراجيّة. يُنظر: (108/7). والسراجيّة: متنٌ في الفرائض للإمام محمّد بن محمّد السجاونديّ الغزنويّ الحنفيّ (ت: نحو 600 هـ).

(8) يُنظر: الخفاجيون في التاريخ، (ص 153) - الأدب المصريّ في ظلّ الحكم العثمانيّ، (ص 279).

(9) يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص 100).

5. حديقة السحر: ذكرته المصادر ضمن مؤلفاته⁽¹⁾، وصرّح به الشهاب رحمه الله وأحال إليه في ثنايا كتابه «الريحانة» بما يُنبئ أنّ موضوعه في قرض الشعر وأساليب الفصاحة ووجوه البلاغة⁽²⁾. ولم أقف على مخطوطاته رغم البحث الطويل، فلعله لا يزال مفقوداً.

6. حواشٍ على التسهيل لابن مالك: في النحو، صرّح بها في مؤلفاته⁽³⁾. ولم أقف على مخطوطاتها.

7. حواشٍ على شرح الكافية للجامي: في النحو، صرّح بها في مؤلفاته⁽⁴⁾. ولم أقف على مخطوطاتها.

8. حواشٍ على شرح الكافية للرضي: في النحو، صرّح بها في مؤلفاته⁽⁵⁾، وأحال إليها في حاشيته على تفسير البيضاوي⁽⁶⁾. ولم أقف على مخطوطاتها.

9. حواشٍ على المطول للتفتازاني: في علوم البلاغة، وقد ذكرها وأحال إليها الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي⁽⁷⁾. ولم أعر على ما يشير إلى مخطوطاتها.

10. ديوان شعره: صرّح به في مؤلفاته⁽⁸⁾، وكثيرٌ من أشعاره مبثوثة في كُتبه ولا سيما «الريحانة»، وله عدّة نسخ مخطوطة⁽⁹⁾.

11. الرسائل الأربعون: دُكرت ضمن مؤلفاته⁽¹⁰⁾. ولم أعر على نسخة لها رغم البحث في الدراسات السابقة، وفي مظانّ المخطوطات المبثوثة من فهارس ومواقع إلكترونية.

(1) يُنظر: إيضاح المكنون، (646/2) - هديّة العارفين، (160/1).

(2) يُنظر: ريحانة الألباء: (47/1، 88، 176) - تراسل الحواسّ في الشعر العربيّ القديم، عبد الرحمن الوصفّي، (ص38).

(3) يُنظر: ريحانة الألباء، (340/2).

(4) يُنظر: ريحانة الألباء، (340/2) - خلاصة الأثر، (333/1) - سلافة العصر، (ص422).

(5) يُنظر: ريحانة الألباء، (340/2) - خلاصة الأثر، (333/1) - سلافة العصر، (ص422).

(6) يُنظر مثلاً: حاشية الشهاب، (70/1، 353 - 68/2 - 58/4).

(7) يُنظر مثلاً: (93/1 - 93/2 - 138/4).

(8) يُنظر: ريحانة الألباء، (340/2) - خلاصة الأثر، (333/1).

(9) يُنظر: الخفاجيون في التاريخ، (ص148) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص231 - 233) - فهرس المكتبة التيمورية، رقم (393) ضمن (95) ورقة.

(10) يُنظر: ريحانة الألباء، (340/2) - خلاصة الأثر، (333/1) - إيضاح المكنون، (571/1).

12. الرحلة: ذكرها الشهاب في حديثه عن مؤلفاته، وكذلك معظم مصادر ترجمته⁽¹⁾، ولم تتوصل الدراسات السابقة إلى أماكن وجودها⁽²⁾، وكذلك لم أعثر بعد البحث على ما يشير إلى أماكن مخطوطاتها.

13. رسالة في (إنما) وأحوالها: لها أكثر من نسخة مخطوطة⁽³⁾، منها نسخة بخط تلميذ الشهاب: العلامة عبد القادر البغدادي ضمن مجموع من رسائل أخرى كتبها بخطه⁽⁴⁾، وقد حققت ضمن بحث محكم في مجلة كلية التربية للبنات في العراق⁽⁵⁾.

5

14. رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ...﴾ [الحشر: ٩]: كتبها الشهاب رحمه الله بالمدينة المنورة، وهي تتضمن مقدمة وثلاثة مقاصد وخاتمة، وعليها تقریظ بعض علماء عصره⁽⁶⁾.

15. رسالة تكلم فيها عن المشاكلة والاستعارة: أشار إليها في حاشيته على تفسير البيضاوي⁽⁷⁾، كما ذكرها بعض الباحثين دون بيان أماكن وجودها⁽⁸⁾، ولم أعتد إلى مخطوطاتها.

16. قصائد متنوعة: وهي مجموعة من أشعاره وقصائده، لها عدة نسخ خطية⁽⁹⁾.

10

17. الكشف على الكشاف: وهو شرح على الكشاف للإمام الزمخشري⁽¹⁰⁾.

(1) يُنظر: ربحانة الألبا، (340/2) - خلاصة الأثر، (333/1) - إيضاح المكنون، (550/1).

(2) يُنظر: الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص101) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فدوة كوزم، ماجستير، (ص31).

(3) يُنظر: فهرس مكتبة أسعد أفندي، رقم (3516) - فهرس مكتبة مراد ملا، رقم (1836).

(4) يُنظر: فهرس مكتبة راغب باشا، رقم (1467).

(5) يُنظر: رسالة في (إنما) وأحوالها، دراسة وتحقيق، د. عمر هاشم الكبيسي، مجلة كلية التربية للبنات، العراق، العدد (25)، أيلول (2024م)، (662-625/2).

(6) يُنظر: كشف الظنون، (855/1).

(7) يُنظر: (87/2).

(8) يُنظر: الالتفات في حاشية الشهاب، هاشم هاشم، (ص11) - البيان عند الشهاب، النكلاوي، (ص14).

(9) يُنظر: ربحانة الألبا، مقدمة التحقيق، (ص24-27).

(10) يُنظر: الفهرس الشامل للتراث، (712/2).

18. النفحة القدسيّة في بيان حقيقة الصلاة على خير البريّة: وهي تفسير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...﴾ [الأحزاب: ٥٦]، أشار إليها الشهاب في ثنايا شرحه على الشفا⁽¹⁾، وتفرد الكيلاني بالإشارة إلى طباعتها، لكن لم يثبت ذلك رغم عناء البحث⁽²⁾ ولعلّها طُبعت قديماً ولم تتجدد.

19. رسائل إخوان الصفا وهدايا أخدان الوفا: وهي مجموع ثمانية رسائل في مواضيع متفرقة⁽³⁾، وتتضمن:

- 5 ■ رسالة تتعلّق بالبسملة.
- رسالة في القراءات الشواذّ وحكمها⁽⁴⁾.
- كشف المعنى في مسألة الاسم والمسمى.
- بيان وضع العَلَمِيَّة للفظ الجلالة: وقد أشار إليها الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي⁽⁵⁾، وذكرها بعض الباحثين باسم: «رسالة في التشخيص»⁽⁶⁾.
- 10 ■ إطلاق الذات والنفس على الله تعالى⁽⁷⁾.
- رسالة في (أحد).
- رسالة في حروف الدلافة.
- بيان ما أشكل على بعض الطلاب وخفي على مَنْ عنده علم الكتاب في آيتين من أول (سورة الأنعام).

(1) يُنظر: نسيم الرياض، (222/1).

(2) يُنظر: الأدب المصري في ظلّ الحكم العثماني، (ص279) - الشهاب الخفاجي، حياته وأدبه، عبد الله الزهراني، ماجستير، (ص100) - الفهرس الشامل للتراث، (712/2).

(3) يُنظر: فهرس مكتبة راشد أفندي، رقم (610). ويُنظر: بعض هذه الرسائل المتفرقة: ريحانة الألبا، مقدّمة التحقيق، (16/1) - الفهرس الشامل للتراث، (702/2).

(4) لها نسخة مستقلة في المكتبة التيمورية. يُنظر: فهرس المكتبة، (ص36)، رقم (331).

(5) قال الشهاب: «وقد بيّنا علَمِيَّة الاسم الشريف في رسالة مستقلة حقّقنا فيها معنى التشخيص، فمن أراد تحقيق هذا المقام فليُنظر ما كتبناه فيها». (61/1).

(6) يُنظر: الشهاب الخفاجي نحوياً، حاتم القضاة، ماجستير، (ص30) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، عبد الرحمن المغربي، ماجستير، (ص19).

(7) لها نسخة مستقلة أيضاً في مكتبة راغب باشا. يُنظر: فهرس المكتبة، رقم (1467) ضمن مجموع.

- مصنّفات جمعها الشهاب الخفاجي.

- حاشية ابن قاسم العبادي على حاشية ناصر الدين اللقاني على شرح السعد التفتازاني على تصريف العزي للإمام الزنجاني: جمعها وجردها الشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى⁽¹⁾.

- ديوان البشتكي: هو جمع لأشعار محمد بن إبراهيم، أبو البقاء المصري، المعروف بالبدر البشتكي (ت830هـ) جمعه الشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى⁽²⁾.

5

- مؤلفات نُسبت للشهاب الخفاجي، ولم تثبت له.

- قلائد النحور من جواهر البحور: وهو كتاب في علم العروض. وهو مطبوع، وحقّق في بحث محكم في مجلّة كليّة الآداب في جامعة طنطا، بتحقيق: عهدي إبراهيم السيسي⁽³⁾.

- رسالة جنّة الولدان في الحسان من الغلمان: وهي رسالة مطبوعة⁽⁴⁾.

- رسالة كنس الجوّاري في الحسان من الجوّاري: وهو مطبوع محقق⁽⁵⁾.

10

وقد تفرّد بنسبتها إلى الشهاب الخفاجي في «الأعلام»⁽⁶⁾، ولم يذكرها أحد غيره، بل أثبتّها الزركلي ذاته في موضع آخر للشهاب الحجازي: أحمد بن محمد بن علي (ت875هـ)، وكذلك معظم المصادر التي ترجمت للحجازي رحمه الله⁽⁷⁾. وقد تتبّعها بعض الباحثين بالتدقيق والتحري وأثبتوا عدم نسبتها للإمام الخفاجي⁽⁸⁾.

(1) يوجد لها نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنيّة بدمشق، (396/6) رقم (3077) وهي في (61) ورقة.

(2) يُنظر: إيضاح المكنون، (493/1). ونسب جمعه إلى الشهاب الحجازي (ت875هـ) في البدر الطالع. يُنظر: (93/2-94).

(3) نشر في المجلّة، العدد (30)، (ج1)، (ص528-593).

(4) طُبعت قديماً في: مطبعة السعادة بمصر، ط1: (1326هـ/1908م) ضمن مجموع رسائل للشهاب الحجازي، ثم طُبعت عدّة طبعات أخرى مستقلة.

(5) طبع بتحقيق: رحاب خضر عكاوي، دار الحرف العربي.

(6) يُنظر: (238/1).

(7) يُنظر: حسن المحاضرة، السيوطي، (573/1-574)- شذرات الذهب، ابن العماد، (475/9)- كشف الظنون، (1355/2، 1520)- الأعلام، (230/1).

(8) يُنظر: الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير، (ص43)- حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فدوة كوزم، ماجستير، (ص32-33).

ثالثاً: المكانة العلمية للشهاب الخفاجي.

بعد هذا التطواف في سيرة الشهاب رحمه الله تعالى، يتبين جلياً تلك المكانة الرفيعة التي حظي بها الشهاب الخفاجي، والشهرة الواسعة التي أصابها في عصره وما يليه، وقد رُزق القبول بين أهل زمانه، وشهدوا بأنه صاحب ملكة قوية، وتفنن في التدقيق في العلوم الشرعية والعربية والعقلية، ويشهد له بذلك:

- 5 ■ تتلمذه على أجلة العلماء في عصره، وحرصه على ملازمتهم والأخذ عنهم، فأكثر شيوخه ممن انتهت إليه الرئاسة في فنه، فضلاً عن تولي المناصب العلمية كمشيخة الأزهر، كما رأينا عند الحديث عنهم.
- شهرته التي طارت في الآفاق، وقد شهد له بتقدمه شيوخه وإخوانه وتلاميذه، ونال منهم كل ثناء وإجلال فضلاً عن غيرهم⁽¹⁾.

- 10 ينقل الإمام المحبي عن والده وهو ممن لقي الشهاب وأخذ عنه قوله فيه: "... إنسان عين الموالي وزبدة الأحقاب... قد اتفقت كلمة الكملة أنه واحد عصره بلا خلاف، وأقرت له علماء دهره في حيازة السبق بالاعتراف، فانتتهت إليه اليوم بلاغة البلغاء... وأما فنون الأدب فهو ابن بجدتها وأخو جملتها وأبو عُذرتها ومالك أزمته"⁽²⁾.
- وتميز تلاميذه بالبراعة العلمية والتمكن في علوم شتى، كما سبق بيانه.

- ومصنفاته المتنوعة من حيث الموضوع والمضمون، وتفردها في بابها، مع شهرتها في زمانه وما بعده.

15 يصف الإمام المحبي الشهاب الخفاجي فيقول:

"... واحد أفراد الدنيا المجمع على تفوقه وبراعته... وكل من رأيناه أو سمعنا به ممن أدرك وقته معترفون له بالتفرد في التقرير والتحرير وحسن الإنشاء... وتآليفه كثيرة ممتعة مقبولة، وانتشرت في البلاد، ورزق فيها سعادة عظيمة فإن الناس اشتغلوا بها... والحاصل: أنه فاق كل من تقدمه في كل فضيلة، وأتعب من يجيء بعده، مع ما خوله الله تعالى من السعة وكثرة الكتب، ولطف الطبع والنكتة النادرة"⁽³⁾.

(1) يُنظر: كشف الظنون، (699/1، 741) - اقتفاء الأثر، (ص126 - 127).

(2) خلاصة الأثر، (334/1).

(3) خلاصة الأثر، (331/1 - 332).

وكما عرف فضله أهل الفضل والعلم فقد تحامل عليه وهجاه آخرون وعابوا شعره ونسبه وكتبته⁽¹⁾.
قال بعض شعراء عصره يهجو⁽²⁾:

(البحر الوافر)

إذا نظّم المدائح والأهاجي شهاب الدين أحمد الخفاجي
فلا تعباً بذلك واطرحه ومن يعبأ بفوقاة الدجاج

5 ومنهم من أنصف سيرته فذكره بما له وما عليه، يقول عنه الإمام ابن معصوم (ت1119هـ):

«أحد الشُّهُب السَّيَّارة، المقتحِم من بحر الفضل لُجَّةً وتيّاره، فرغ تهذّل من ذؤابة خفاجة، وفرد سلك سبل البيان ومهد فجاجة... إلّا أنّه كان كثير الإعجاب بنفسه، ساحباً ذيل الفخر والكبرياء على أبناء جنسه، وما لابن آدم والفخار! وهو مخلوق من صلصال كالفخار! وشعره يجمع الغثّ والسمين. ويشتمل على الرخيص والثمين...»⁽³⁾.

يقول الأستاذ الباحث (عبد الله الزهراني) بعد دراسة تحليليّة موسّعة لشعر الشهاب وأغراضه: «وبذلك يتبيّن لنا مكانة الشهاب، وأنّه أظهر براعةً في بعض الأغراض، وتوسّط حيناً، ولم يُبدع أحياناً... وهو يدلّنا على ما للرجل من ملكة شعريّة وثقافة أدبيّة واسعة وثروة لغويّة، جعلته يصل إلى ذلك المستوى الرفيع»⁽⁴⁾.

والشهاب الخفاجي طيّب الله ثراه على ما بلغه من الفضل والعلم، لا عصمة له عن النقد فيما فيه من النقص البشري، وحسبُه أن تعدّ معايه!

(1) يُنظر: سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، (ص427).

(2) يُنظر: سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، (ص427). و(فوقاة الدجاج): صوت الدجاجة وصياحها عند البيض.
يُنظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة (قوي)، (367/39).

(3) سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، (ص420-421).

(4) شهاب الدين الخفاجي، حياته وأدبه، ماجستير، (ص313، 341).

المبحث الثاني:

التعريف بحاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي

ويتضمن الكلام في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول:

التعريف العام بالحاشية

5

أولاً: توثيق نسبتها إلى الشهاب

من المسلم به بين أهل العلم قديماً وحديثاً نسبة هذه الحاشية للشهاب، وأنه ألفها على تفسير البيضاوي، وتزدهم فهارس المخطوطات حول العالم بإحالاتٍ لنسخ هذه (الحاشية) بما يؤكد نسبتها القاطعة للشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى⁽¹⁾، ومن أبرز دلائل ذلك أيضاً:

10

1- تصريح الشهاب بها ضمن مؤلفاته عند ترجمته لنفسه في كتابه: «ريحانة الألباء»⁽²⁾.

2- ذكر الشهاب لبعض مصنفاته في ثنایا الحاشية، ككتاب «طراز المجالس» وحواشي الرضي⁽³⁾.

3- تصريح عددٍ من مصادر ترجمة الشهاب بذلك، كالمحبي في «خلاصة الأثر»⁽⁴⁾، وابن معصوم في «سلافة العصر»⁽⁵⁾، وكذلك تلميذ الشهاب عبد القادر البغدادي في: «خزانة الأدب»⁽⁶⁾.

15

(1) يُنظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، التفسير وعلومه، (712-703/1).

(2) يُنظر: ریحانة الألباء، (340/2).

(3) يُنظر مثلاً: حاشية الشهاب، (212/1)، (59/4)، (260/6).

(4) يُنظر: خلاصة الأثر، (333/1).

(5) يُنظر: سلافة العصر، (ص/422).

(6) يُنظر: خزانة الأدب، البغدادي، (265/9).

ثانياً: تسمية الحاشية

صرّح الشهاب رحمه الله باسم الحاشية في مقدّمته فيها، فقال:

«ولمّا وقّعتْ دُهم الأعلام على ساحل التّمام، سمّيتها: «عناية القاضي وكفاية الرّاضي»⁽¹⁾.

وجاءت هذه التسمية على نهج غالب أهل عصره بالتزام العناوين المسجوعة في مؤلّفاتهم، وقد يُلتمس لمعنى هذه التسمية بعضُ التفسيرات⁽²⁾، وهي لا تعدو أن تكون اجتهداً تفكّر وتدبّر من الباحثين؛ إذ لم يُلحِ الشهابُ إلى ما يفيد بسبب التسمية.

ولعلّ أقربها أن يكون المقصود بالقاضي هو الشهاب نفسه، فما تضمّنته هذه الحاشية هو خلاصة عنايته بجمع وتنقيح ما ورد في الحواشي السابقة لتفسير البيضاويّ والزمخشريّ والتفاسير الأخرى، وتهذيب الآراء ومناقشتها، بما يكون فيه كفاية وغنية عن غيرها من الكتب للراضي الذي لا يبتغي ما وراءها من مكنون تلك التفاسير المتفرقة، أو لا يتشوّف إلى الاستقصاء حول كلّ قول ورأي؛ فيجد في هذه الحاشية ما يكفيه مؤنة ذلك كلّ.

ثالثاً: سبب تأليفها، وزمن الفراغ منها

ذكر الشهاب رحمه الله في مقدّمة الحاشية باعثه على تأليفها بعد ذكر فضل تفسير البيضاويّ ومكانته، فقال: «... وتفسيرُ البيضاويّ له من بينها اليدُ البيضاء... وكنتُ ممّن اجتنّى باكورةً أبكاره، وتمشّيت في حدائقه أحداقُ أفكاره، وقد كثرت حواشيه... ولكّني رأيتُ البُغاث ربّما تفكّهت بأعذب الثمار، ووَرَدَت قَبْلَ الضواري غيرَ الأنهار؛ فحدّاني ذلك إلى موارده ومصادره، وحتّني على العَوصِ على فرائدِ جواهره، وأن أكتبَ عليه حواشي تكون سياجاً لثماره، ومقدّماتٍ لنتائج أفكاره... نظمْتُها في سِلْكِ التحرير عقوداً، واجتهدتُ في أن أُقِلِّدَ بها جيدَ هذا العصر العاقل تقليداً، فجاءت موارِدُها صافيةً من الكدر، ورياضُها محروسةٌ بعين القضاء والقدر...»⁽³⁾.

(1) حاشية الشهاب، (2/1).

(2) يُنظر: حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، عبد الرحمن المغربي، ماجستير، (ص33) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، أسماء مزيتك، ماجستير، (ص43).

(3) حاشية الشهاب، (3/1). و(البُغاث): شرار الطيور التي ليست من الجوارح فلا تصيد - و(العاقل): الخالي من الرينة. يُنظر: لسان العرب، مادة (بغث)، (317/1) - مادة (عطل)، (2999/4).

وقد أفادت المصادر أنَّ فراغه من كتابتها كان سنة (1025هـ)⁽¹⁾، فكانت الحاشية من أواخر نتاجه العلمي، وثمره عمره النضرة، قد بذل لها علمه وعمره.

يقول الشهاب في خاتمة الحاشية: «اللهم إنَّك تعلم أنَّي مَخَضْتُ أَيَّامِي عن بِذَرَتِهَا، وَأَعَمَلْتُ مَطَايَا الْجِدِّ وَجِيَادَ النَّظَرِ فِي مِيَادِينَ حَلَبَتِهَا حَتَّى بَيَّضَ نَسْخَةُ عَمْرِي الْمَشِيبُ، وَأَبْلَى بَلْبَسَهُ بُرْدِي الْقَشِيبُ، وَنَشَرَ خَرِيقُهُ خُضَرَ أَوْرَاقِي، وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَاسْتَنَارَتْ بِهِ آفَاقِي»⁽²⁾.

5

المطلب الثاني: الجهود العلمية المبذولة في الحاشية

نالت الحاشية اهتماماً علمياً واسعاً منذ كتابتها، لكنَّها لم تحظَ بحظٍّ وافرٍ في ميدان الطباعة، ولعلَّ ذلك يعود إلى ندرة تداولها درساً أو تدريساً، وسأكتفي هنا ببيان طبعاتها مع ذكر بعض الحواشي عليها⁽³⁾، وقد سبق في مقدِّمة البحث بيان أهمِّ الدراسات العلمية المعاصرة على الحاشية.

أولاً: طبعات الحاشية

10

طُبِعَت حاشية الشهاب الخفاجي ثلاث طبعات قديمة هي:

- طبعة المكتبة الإسلامية في (استنبول)، في ثمانية مجلِّدات سنة (1854م).

- طبعة بولاق في (القاهرة)، في ثمانية مجلِّدات سنة (1866م)، بتصحيح الشيخ (محمد الصَّبَّاح).

- طبعة دار صادر في (بيروت)، في ثمانية مجلِّدات سنة (1974م)، وهي تصوير عن طبعة بولاق.

وهي طبعاتُ رُصِّفَتْ فيها الحاشية تباعاً دون أيِّ علامات ترقيم أو تنسيق، وتخلو من التحقيق إلَّا ما في طبعة بولاق من تعليقات قليلة للشيخ الصَّبَّاح على هامش الحاشية ويذيلها بقوله: (مصحَّحه)⁽⁴⁾، وهي أصحَّ هذه الطبعات وأكثرها ضبطاً وعنايةً بنصِّ الشهاب.

15

(1) يُنظَر: طبقات المفسرين، الأدنه وي (ص416).

(2) حاشية الشهاب، (418/8-419).

(3) يُنظَر: حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، بتول دعدوش، ماجستير، (ص65-66) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، أسماء مزرك، ماجستير، (المقدمة: و).

(4) يُنظَر مثلاً: حاشية الشهاب، (8/4، 38-30/8، 31، 33).

وطبعات الحاشية حديثاً هي:

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، في تسعة أجزاء سنة (1997م)، بتحقيق: عبد الرزاق مهدي.
- وهذه الطبعة اعتنت بوضع متن تفسير البيضاوي في أعلى الصحيفة مع ضبط قليل لنص الحاشية وإضافة بعض علامات الترقيم، لكن كثُر فيها التصحيف والتحريف، وهي تخلو من أيّ تحقيق علمي سوى عزو الآيات وتخريج الأحاديث.

5

- طبعة دار النوادر في (دمشق)، في ثمانية مجلدات سنة (2013م)، وهي إعادة نشر لطبعة بولاق.
- وتستصدر قريباً طبعة عن دار الباب في (استانبول)، في (27) مجلداً، بتحقيق: محمد خلوف العبدالله- محمد عبد الحليم بجاج.

ثانياً: الحواشي على الحاشية

- حاشية سري الدين، محمد بن إبراهيم الدروري المصري، المعروف بابن الصائغ (ت1066هـ)⁽¹⁾.
- حاشية «تحفة الإخوان وهداية الصبيان»: مصطفى بن علي الأسكداري (بعد 1107هـ)⁽²⁾.

10

(1) لها نسخة مخطوطة في مكتبة فيض الله أفندي، برقم (1/2127) ضمن مجموع. يُنظر: الفهرس الشامل للتراث، (697/2).

(2) لها نسختان مخطوطة بخط المؤلف في أوقاف بغداد، برقم (276) من سورة يس إلى آخرها، وبرقم (500) من أولها إلى أول سورة الأعراف. يُنظر: الفهرس الشامل للتراث، (742/2).

المطلب الثالث: مصادر الشهاب في حاشيته

تعددت موارد الشهاب رحمه الله تعالى في حاشيته وتنوعت مصادره في شتى العلوم؛ تبعاً للتنوع الواسع في المسائل العلمية التي تطرّق إليها، وحرّر الكلام فيها.

ورجوعه إلى تلك المصادر لم يكن على درجة واحدة، بل بعض تلك الكتب كانت هي مادّة حاشيته ومعوّله في رصف مباني تأليفه ومعانيه، كحواشي تفسير البيضاوي وتفسير الكشاف، وبعضها الآخر كان كثير الرجوع إليه والاعتماد عليه في تحرير المسائل ونقل الأقوال، ومنها ما لم يعتمد عليه الشهاب إلا نادراً.

ثم إنّ الشهاب رحمه الله قد لا يُسمّى الكتاب باسمه بل يكفي بذكر النوع العام الذي يندرج تحته هذا المصدر، فيقول مثلاً: «كما في شروح الكشاف»⁽¹⁾ أو يقول: «وفي بعض التفاسير»⁽²⁾، أو يعمّم الإحالة فيقول: «كما حُقّق في محلّه» أو «والكلام عليه مبسوطاً في المطوّلات»⁽³⁾.

وسأقتصر في هذا المطلب على بيان المصادر الواردة في قسم التحقيق، مصنّفةً ضمن العلوم التي تندرج تحتها، مع إفراد الكلام عن مصادره من حواشي تفسير البيضاوي والكشاف، وتفصيل البيان حول طريقة الشهاب في النقل عنها والإحالة إليها؛ لأهمّيتها في تكوين لبّ هذه الحاشية.

أولاً: مصادره من حواشي الكشاف وتفسير البيضاوي

- مصادره من حواشي الكشاف:

اعتنى الشهاب رحمه الله بالرجوع إلى تفسير «الكشاف»، وتحليل عبارته لتوضيح مراد الإمام البيضاوي، أو عند المقارنة بين عبارتيهما، أو عند مناقشة سبب عدول الإمام البيضاوي عن لفظ «الكشاف» أو عن اختياراته في تفسير الآية، وهو في ذلك كلّه يصريح باسم الكتاب أو باسم مؤلّفه.

واعتمد كذلك على عددٍ من حواشي الكشاف⁽⁴⁾، ويغلب أن يكون رجوعه إليها لبيان مراد الإمام الزمخشري، فيسوق اختيارات أصحاب الحواشي في شرح كلامه، ويعرض مناقشاتهم لآراء بعضهم البعض، وقد يفنّد أقوالهم تلك ويرجّح بينها.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص161، 220).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص162).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص129، 227).

(4) اعتمد الشهاب على عدد من حواشي الكشاف غير التي ذكرت هنا. يُنظر مثلاً: حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، محمّد إدريس، ماجستير، (ص119) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، أسماء مزّيّك، ماجستير، (ص58-59) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، لما البغدادي، ماجستير، (ص72-73).

وأحصى في هذا القسم المحقق (7) مصادر من مختصرات أو حواشٍ على «الكشاف» نقل عنها الشهاب، هي:

1. الانتصاف من الكشاف: للإمام ابن المنير، وينقل عنه الشهاب الخفاجي رحمه الله فيما يتعلق خصوصاً بالرد على مسائل الاعتزال ومناقشتها؛ إذ هو موضوع الكتاب الأبرز، ولا يكتفي الشهاب بمجرد النقل بل يناقش قوله ويرد مأخذه على كلام الإمام الزمخشري أحياناً. 5
وقد ذكره الشهاب باسمه (5) مرّات ضمن هذا القسم المحقق، ناقلاً لرأيه، أو مناقشاً له⁽¹⁾.

2. تقريب التفسير للسيرافي: وهو تلخيص للكشاف، نقل الشهاب عنه هنا مرّة واحدة مصرّحاً باسمه⁽²⁾.

3. فتوح الغيب (حاشية الطيبي): يكثر الشهاب رحمه الله النقل عن هذه الحاشية في مسائل البلاغة ووجوهها خاصّة، وقد يعقد مناقشة بينه وبين حاشية التفتازاني في مسألة بلاغية. وهو يصرح غالباً عند النقل منها. 10

وباستقراء ما في قسم التحقيق: فقد نصّ (6) مرّات على اسم مؤلفها (الطيبي)⁽³⁾، وجاء النقل نصّاً حرفياً في موضعين، وفي الأخرى نقلاً بالمعنى أو إشارة إلى رأيه في المسألة دون نقل كلامه. وكذلك قد يحيل إليها إحالة عامّة بقوله: «كما في شروح الكشاف»، أو إحالة مبهمة بلفظ: (قيل) أو (رد) كما ورد في أربعة مواضع⁽⁴⁾، وربما نقل منها دون أي إشارة⁽⁵⁾.

4. الكشف على الكشاف: للإمام القزويني، وقد ورد ذكر اسم الكتاب في خمسة مواضع⁽⁶⁾، ونقل الشهاب قوله من غير تصريح مرّة فقط⁽⁷⁾. 15

(1) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 144، 227، 284).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 135).

(3) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 135، 166، 194، 289).

(4) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 174، 251).

(5) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 165، 217).

(6) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 199، 238، 294).

(7) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 230).

5. حاشية القطب الرازي: نقل عنها الشهاب بذكر لقب مؤلفها في ثلاثة مواضع⁽¹⁾، وبإحالة عامة بقوله: «كما في شروح الكشاف» مرة، وأخرى مبهمه بلفظ (قيل)⁽²⁾ مفنداً لقوله هذا.

6. حاشية النفطازاني: اعتنى الشهاب ببيان اختيارات مؤلفها في تفسير معاني الآيات، وفهم كلام الكشاف، وإيضاح وجوه البلاغة مع مقارنة بينه وبين حاشية الطيبي. وصرح الشهاب بالنقل عنها بذكر لقب مؤلفها (النحرير) في مواضع⁽³⁾، وبإحالة مبهمه في مواضع أخرى⁽⁴⁾، ونقل كلاماً طويلاً عنه دون إشارة إليه⁽⁵⁾.

7. فرائد التفسير: للإمام فصيح الدين المابرنابازي، وهو ممّا عُدَّ في مختصرات الكشاف. ونقل الشهاب كلامه في موضع واحد عند تقدير معنى الجملة على أحد وجوه الإعراب فيها⁽⁶⁾.
علماً أنّ الشهاب قد يستخدم هذا الاسم (الفرائد) في العزو إلى كتاب آخر هو (الرسالة السمرقندية) في الاستعارات، ممّا يوقع في الوهم، ويتطلّب من الباحث أو المتتبّع مزيدَ يقظة.

وبهذا نجد أنّ الشهاب رحمه الله غلب على منهجه عند النقل عن هذه الكتب أن يذكرها تصريحاً، وقد استفاد ممّا تميّز به كلّ مصدر منها من حيث موضوع التأليف، فنراه مثلاً يحرص على الرجوع إلى كتاب الانتصاف فيما اختصّ به من تتبّع عبارة الكشاف والتنبيه على ما فيها من دسيّة الاعتزال، خاصّة عند مقارنة الشهاب بين عبارة الإمام البيضاوي وعبارة الإمام الزمخشري، وبيان متابعتة أو مخالفته لها.

كذلك نجده يهتمّ بما أورده في حاشية الطيبي من الوجوه البلاغية والبيانية، مع عنايته بذكر مناقشة الإمام النفطازاني لاختيارات الإمام الطيبي وإيراداته على آرائه، وهو الجانب الذي اعتنت به تلك الحواشي أكثر من غيره.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص136، 191، 238).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص158).

(3) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص149).

(4) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص136، 172).

(5) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص213، 267-269).

(6) يُنظر: قسم التحقيق، (ص280).

- مصادره من حواشي تفسير البيضاوي:

ممّا تميّزت به حاشية الشهاب رحمه الله عنايته الفائقة بجمع لبّ حواشي تفسير البيضاوي السابقة سواءً ما كان منها تعليقاً على مواضع منه أو حواشٍ تامّة، بل نراه يحدّد في طلب ما تناولته بعض التآليف من شرح سورة منه أو التعليق على بضع آيات فقط؛ لذلك فمن الطبيعي أن تشغل مادّة هذه الحواشي حيناً كبيراً في الحاشية.

وتضمّن القسم المحقّق (13) حاشيةً من تلك الحواشي، هي:

5

1. حاشية الكرّماني (ت786هـ): نقل منه الشهاب في موضع واحد ما يتعلّق بوجوه البلاغة في استعمال (أرايتكم) بمعنى (أخبرني)⁽¹⁾. علماً أنّي لم أستطع الوصول إلى هذه الحاشية، وقد وثّقت كلامه من كتاب آخر له ورد فيه النصّ ذاته هو «الكواكب الدراريّ شرح صحيح البخاريّ».

2. حاشية ابن التمجيد (ت880هـ): لم ينقل عنه الشهاب إلّا نادراً، وهو نقلٌ بالمعنى لمضمون كلامه توسّعاً في بيان مراد الإمام البيضاويّ، غير مرّة واحدة ذكر قوله في وجه إعرابيّ، ثمّ أورد بعض المناقشات حوله⁽²⁾.

10

3. حاشية ملاّ خسرو (ت885هـ): لم ينقل عنه الشهاب في هذا القسم المحقّق سوى موضعين، أولهما: نقل عنه نصّ عبارته في الاستدلال بالآية على مسألة نحويّة حول مجيء (لما) ظرفاً بمعنى (حين)، وعزاه بلفظ (قيل)، ثمّ توسّع الشهاب وناقش آراء النحاة في هذه المسألة⁽³⁾. والموضع الثاني: نقل عنه مضمون إيراده فيما يتعلّق بقاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والاستدلال بها في الآية⁽⁴⁾.

15 علماً أنّي وثّقت هذه النقولات من مخطوطة للإمام ملاّ خسرو في التعليق على بعض آيات من سورة الأنعام، ولعلّها وردت أيضاً في حاشيته على تفسير البيضاويّ، إلّا أنّي لم أصل إليها بعد كثير بحث.

4. حاشية الشيخ زكريّا الأنصاريّ (ت910هـ): كان الشهاب رحمه الله تعالى مقلاً جداً في النقل عنه؛ نظراً لكونها حاشيةً مختصرة لا توسّع فيها. وغالب رجوعه إليها فيما يتعلّق بقضايا الإعراب واختلاف التقدير في الآية بناء على وجوه إعرابها، وقد نقل عنه هنا في ثلاثة مواضع، منها موضعٌ نقل فيه مضمون قوله في تفسير كلام الإمام البيضاويّ عند شرح مفردة قرآنيّة⁽⁵⁾.

20

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص125).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص263).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص147).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص211).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص252).

5. حاشية السيوطي (ت911هـ): يعتني الشهاب رحمه الله بتتبع ما ورد في هذه الحاشية فيما يتعلق بتخريج الأحاديث، فمؤلفها أحد أعلام أهل الحديث.

وقد نقل عنه مصرحاً باسمه تخريجه لحديث أورده الإمام البيضاوي، مع بيان كونه قول تابعي وليس حديثاً⁽¹⁾. كذلك نقل الشهاب عنه بلفظ: (قيل) مناقشاً لرأيه⁽²⁾.

6. حاشية ابن كمال باشا (ت940هـ): ينقل الشهاب رحمه الله إيرادات الإمام ابن كمال على تفسير البيضاوي، ويجيب عن رأيه الاعتزالي متبّعاً كلامه بالنقد والتحليل على سبيل الإجمال أو التفصيل، وأحياناً ينقل اختياره في معنى مفردة قرآنية، أو تعليقه لنكتة بلاغية.

وغالب ما نقله عنه هنا جاء بلفظ (قيل، فسره بعضهم)⁽³⁾. وقد صرح باسمه في موضع واحد حين نقل عنه نكتة بلاغية في مقابلة (بغته) مع (جهره) في الآية، ثم ساق نقد بعض العلماء لما ذكره⁽⁴⁾.

وقد وثقت ما ورد من أقوال في هذا البحث للإمام ابن كمال من مخطوطة تفسيره؛ حيث وجدتها تطابق النقول التي ساقها الشهاب، مع عدم وقوفي على مخطوطة حاشيته على البيضاوي⁽⁵⁾.

7. حاشية العصام الإسفراييني (ت943هـ): أكثر الشهاب رحمه الله من النقل عن هذه الحاشية بلفظ (قيل)⁽⁶⁾، وتنوع مضمون هذه النقول، فقد ينقل نقده لصياغة عبارة في تفسير البيضاوي ثم يجيب عليه، وقد ينقل عنه توجيهه لكلام الإمام البيضاوي ثم يستبعده، وأحياناً ينقل مضمون قوله في تفسير الآيات دون إشارة إليه.

كذلك يهتم بمناقشة العصام الإسفراييني لحاشية التفتازاني ولا يغفل عن بيان موافقته أو نقده له⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص150).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص245).

(3) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 227، 244، 255).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص162).

(5) تتبعت المخطوطات التي ذكرتها بعض الدراسات السابقة على أنها حاشية ابن كمال باشا على البيضاوي، فاتضح لي أنها مخطوطات لتفسيره، كما صرح بذلك في بداية تلك المخطوطات، وكما هو واضح من مضمون المخطوط، ولا أدري على وجه اليقين هل عدوا تفسيره هذا كحاشية على تفسير البيضاوي لكثرة تعليقه عليه وإيراداته ونقده له؟! علماً أنّ التوثيق من هذا التفسير لا إشكال فيه لتضمنه تلك النصوص التي ينقلها الشهاب عنه.

(6) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص127، 194، 171).

(7) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص233).

8. حاشية الكازروني (ت945هـ): ينقل الشهاب عن هذه الحاشية بلفظ (قيل)، ويهتم ببيان إيرادات مؤلفها على كلام الإمام البيضاوي، ومناقشته الوجوه البلاغية، أو تعليقاته لاختيارات الإمام البيضاوي خاصة فيما يتعلق بصياغة كلامه، والشهاب مناقش لنقولته تلك وناقذ لها على الغالب. وقد بلغت مواضع النقل عنه في هذا النص المحقق ما يقارب (10) مواضع⁽¹⁾.

9. حاشية سعدي أفندي (ت945هـ): يعتني الشهاب رحمه الله بنقل شرح الحاشية لكلام الإمام البيضاوي، وبيان تقدير الكلام بناءً على الوجوه الإعرابية المختلفة، وقد ينقل عنه ما أورده المؤلف على اختيارات الإمام البيضاوي في بعض الوجوه البلاغية، وتنوعت طريقتة في النقل عنه بين نقل دون إشارة أو بلفظ (قيل)⁽²⁾.

10. حاشية شيخ زاده (ت951هـ): لم يُكثر الشهاب من نقله عن هذه الحاشية فيما تناوله النص المحقق، وقد أفاد منها الشهاب في توضيح الوجوه الإعرابية والبلاغية، وفي بيان عود الضمائر⁽³⁾.

وقد عقب الشهاب في موضع واحد على ما وهم فيه المؤلف من اختلاف اختيار الإمام البيضاوي في تفسيره لمعنى (كن فيكون) بين موضع وآخر من تفسيره، ويبيّن أنّ كلام الإمام البيضاوي جارٍ على نسق واحد فيها وفق مذهبه الأشعري⁽⁴⁾.

11. حاشية بستان أفندي (ت977هـ): وهي حاشية على تفسير سورة الأنعام فقط، استطرد فيها المؤلف في مباحث النحو والإعراب، وأجاب عن كثير من الإيرادات على كلام الإمام البيضاوي، كما اهتم ببيان اختلاف نسخ التفسير وتوجيه ذلك، وناقش بعض ترجيحات الإمام التفتازاني أو نقده لكلام الكشاف. وقد أفاد الشهاب منها كثيراً في التعقيب على ما في حاشية سنان أفندي من اختيارات أو إيرادات على تفسير البيضاوي⁽⁵⁾.

(1) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص128، 180، 294).

(2) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص138، 195، 246).

(3) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص234، 258).

(4) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص291).

(5) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص221، 244).

12. حاشية سنان أفندي (ت986هـ): إِنَّ حاشية الشهاب رحمه الله مشحونةً بالنقول عن هذه الحاشية، حيث تتبّع الشهاب أقوال مؤلفها واختياراته، ونقده عبارة تفسير البيضاوي أو ترجيحاته فيها، بل تكاد أن تكون مضمّنة كلّها في حاشية الشهاب بما فيها فوائد وتعليقات لمؤلفها على هامش حاشيته. وقد ورد في هذا النصّ وحده أكثر من (38) موضعاً نقل فيه الشهاب عنها بلفظ (قيل)، ناهيك عمّا نقله من غير إشارة، وعند تتبّع هذه المواضع يتّضح أنّ الشهاب كثيراً ما يناقش ما ينقله ويعقب عليه إجمالاً كأن يقول: (وفيه نظرٌ) أو (وما قيل... ليس بسديد) إلى غير ذلك من العبارات، أو ينقل عن غيرها من الحواشي كحاشية بستان أفندي ما يفند كلامها⁽¹⁾.

5

13. حاشية الشيرازي (ت1063هـ): لا يتضمّن القسم المحقّق بين أيدينا في هذا البحث ما يعطينا صورة واضحة عن استفادة الشهاب من هذه الحاشية؛ إذ لم ينقل عنها إلّا موضعاً واحداً في التعليق على كلمة (مفتاح) من حيث اللغة⁽²⁾.

10

وبعد هذا التفصيل والتتبّع نجد اعتماد الشهاب رحمه الله منهج النقل عن هذه الحواشي من غير تصريح باسمها، سواء كان ذلك النقل نصّاً أو بالمعنى، بل قد ينقل مضمون عبارتهم مدرجاً في كلامه من غير إشارة تدلّ عليه. ويعقد أحياناً مقارنة بين أقوالهم، ويعرض مناقشتهم وإيراداتهم، وربّما ذكر رأيه ترجيحاً أو استحساناً لبعضها.

(1) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص137، 174، 192، 233).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص226).

ثانياً: مصادره الأخرى

اعتمد الشهاب الخفاجي في حاشيته على جملة من المصادر المتنوعة من أمّهات التفاسير، والمعاجم اللغوية، وكتب النحو والبلاغة، وغيرها من المصادر العلمية في العقيدة وعلم الكلام، وكتب تخريج الأحاديث. وسأورد هنا ما صرح فيه الشهاب باسم الكتاب أو باسم مؤلفه مما تضمنه النصّ المحقق هنا.

كتب التفاسير

5

1. البحر الكبير: للإمام ابن المنير، وقد صرح باسم الكتاب في عدة مواضع دون ذكر مؤلفه⁽¹⁾.
2. البحر المحيط: للإمام أبي حيان الأندلسي، ولم يذكره الشهاب إلا باسم مؤلفه⁽²⁾.
3. تفسير ابن أبي حاتم: ذكره باسم مؤلفه في سياق نقل عن كتاب آخر في تخريج بعض الآثار المروية⁽³⁾.
4. التفسير البسيط: للإمام الواحدي، ويعزو إليه باسم مؤلفه فقط⁽⁴⁾.
5. مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): للإمام فخر الدين الرازي، ويعزو إليه الشهاب بلقب مؤلفه (الإمام)⁽⁵⁾.
6. الدرّ المصون: للسمين الحلبي، ويصرّح الشهاب باسم الكتاب فقط عند نقله عنه دون ذكر مؤلفه⁽⁶⁾.
7. الكشاف: للإمام الزمخشري، وقد يصرّح الشهاب باسم الكتاب أو يكتفي باسم مؤلفه⁽⁷⁾.
8. لطائف الإشارات: للإمام الماتريدي، ذكره باسم الكتاب مرّة واحدة فقط في هذا النصّ المحقق⁽⁸⁾.
9. مجاز القرآن: للإمام أبي عبيدة معمر بن المثنى، وقد صرح الشهاب بكنية المؤلف فقط⁽⁹⁾.
10. المجيد في إعراب القرآن المجيد: للإمام السفاقي، ويذكر الشهاب اسم مؤلفه أو لقبه (المُعرب)⁽¹⁰⁾.

10

15

(1) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص134، 167).

(2) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص124، 271).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص150).

(4) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص226).

(5) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص224).

(6) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص193، 201).

(7) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص215، 229).

(8) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص189).

(9) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص154).

(10) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص172، 193).

11. المحرّر الوجيز: للإمام ابن عطية، ولم يذكره إلا باسم مؤلفه⁽¹⁾.
12. معاني القرآن: للإمام أبي البقاء، ويذكره باسم مؤلفه⁽²⁾.
13. معاني القرآن: للإمام الزجاج، وصرّح الشهاب باسم مؤلفه عند الإحالة⁽³⁾.
14. معاني القرآن: للإمام الفراء، كثيراً ما يذكره باسم مؤلفه⁽⁴⁾.
15. المفردات: للراغب الأصفهاني، وقد يصرّح الشهاب بالكتاب ومؤلفه، أو يكتفي بذكر المؤلف فقط⁽⁵⁾.

5

كتب القراءات

1. إبراز المعاني من حرز الأمان: للإمام أبي شامة، نقل عنه الشهاب في موضع واحد مصرّحاً باسم المؤلف⁽⁶⁾.
2. المحتسب: للإمام ابن جنّي، صرّح الشهاب باسمه واسم مؤلفه في موضع واحد فقط⁽⁷⁾.

كتب اللغة والنحو والأدب

10

1. التسهيل: للإمام ابن مالك، صرّح الشهاب بذكر الكتاب مرّة واحدة، دون المؤلف⁽⁸⁾.
2. تهذيب اللغة: للإمام الأزهري، ذكره الشهاب في موضع واحد باسم الكتاب مع مؤلفه⁽⁹⁾.
3. الحماسة: للشاعر أبي تمام، ذكره صريحاً في موضع فقط⁽¹⁰⁾.
4. الخصائص: للإمام ابن جنّي، صرّح باسم الكتاب ومؤلفه مرّة واحدة⁽¹¹⁾.

(1) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 259).

(2) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 229).

(3) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 231).

(4) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 284).

(5) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 143، 219).

(6) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 212).

(7) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 163).

(8) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 275).

(9) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 152).

(10) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 197).

(11) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 218).

5. شرح التسهيل: للإمام ابن مالك، يعزو الشهاب كثيراً باسم المؤلف فقط، وصرح بالكتاب مرة واحدة⁽¹⁾.
6. شرح التسهيل: للإمام الدماميني، صرح الشهاب باسم الكتاب والمؤلف معاً⁽²⁾.
7. شرح الرضي على الكافية: للرضي الإستراباذي، يذكره باسم الكتاب تارةً، وباسم المؤلف أخرى⁽³⁾.
8. شرح ديوان المتنبي: للإمام الواحدي، ذكره الشهاب في موضع واحد باسم المؤلف فقط⁽⁴⁾.
9. الكتاب: للإمام سيوييه، صرح الشهاب باسم مؤلفه كثيراً، وقد يذكره مشفوعاً بكتابه⁽⁵⁾.
10. مجالس العلماء: للإمام أبي القاسم الزجاجي، نقل الشهاب عنه مرة واحدة مع التصريح باسم الكتاب، لكنه سمّاه: (مجالس النحاة)⁽⁶⁾.
11. مغني اللبيب: للإمام ابن هشام، صرح الشهاب مرتين باسم الكتاب دون المؤلف⁽⁷⁾.
12. المقتضب: للإمام المبرد، وإنما نقل عنه الشهاب مذهب مؤلفه في مسائل النحو، دون تصريح باسم الكتاب⁽⁸⁾.
13. المقرّب: للإمام ابن عصفور، ولم يذكر الشهاب سوى اسم المؤلف⁽⁹⁾.

علماً أنّ الشهاب رحمه الله تعالى قد يذكر أقوال بعض النحاة مصرحاً بأسمائهم، كالإمام الأخفش والأصمعي وابن خروف والرياشي، لكن لا يُسَعَفُنَا ما بين أيدينا من مصنفاتهم في توثيق أقوالهم، فلا ندري على وجه اليقين مصادر الشهاب منها، بل لعلّه نقل آراءهم من كتب النحو الأخرى التي تعتنى بإيرادها، كمؤلفات الإمام ابن مالك وابن هشام. والله تعالى أعلم!

(1) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 147، 265).

(2) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 132).

(3) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 126، 127).

(4) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 296).

(5) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 284).

(6) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 158).

(7) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 141، 284).

(8) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 187).

(9) يُنظَر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 126).

كتب البلاغة

1. الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، صرح عند النقل عنه باسم مؤلفه في موضع فقط⁽¹⁾.
2. التلخيص شرح المفتاح: للخطيب القزويني، صرح الشهاب الخفاجي باسم الكتاب⁽²⁾.
3. شرح المفتاح: هكذا أورده الشهاب دون تعيين مؤلفه، ولم أتوصل إليه؛ إذ لم أجد النص عند الإمام التفتازاني والجرجاني⁽³⁾.
4. الفرائد (الرسالة السمرقندية في الاستعارات): للإمام أبي القاسم السمرقندي، ذكرها الشهاب باسم (الفرائد) ونقل عنها في موضع واحد⁽⁴⁾.
5. المختصر: للإمام التفتازاني، ذكره الشهاب باسم (شرح التلخيص) مع لقب مؤلفه: (النحير)⁽⁵⁾.
6. المطول: للإمام التفتازاني، صرح باسم الكتاب مرتين، دون اسم المؤلف⁽⁶⁾.

5

كتب أخرى

1. الإحكام في أصول الأحكام: للإمام الآمدي، وعزا إليه الشهاب في تحرير مسألة كلامية بالتصريح باسم الكتاب دون مؤلفه⁽⁷⁾.
2. الاستيعاب: للإمام ابن عبد البر، ذكره صريحاً دون اسم المؤلف في موضع ترجمة الصحابة رضي الله عنهم⁽⁸⁾.
3. تخریج أحاديث الكشاف: للإمام الزيلعي، وقد صرح باسم الكتاب في موضع واحد عند الكلام عن الخلط في رواية حديث تابع فيه الإمام البيضاوي نص الكشاف⁽⁹⁾.

10

15

(1) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص200).

(2) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص232).

(3) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص264).

(4) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص235).

(5) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص128).

(6) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص234، 235).

(7) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص260).

(8) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص183).

(9) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص184).

4. الدرر والغُرر: للشريف المرتضى، نقل عنه الشهاب مصرحاً باسم الكتاب واسم مؤلفه، وذلك في موضع واحد فقط⁽¹⁾.

5. رسالة الإمام الطوسي: صرح بالعزو إليها في موضع واحد⁽²⁾.

6. شرح المقاصد: للإمام التفتازاني، ولم يصرح الشهاب باسم الكتاب إلا مرة واحدة دون نسبته إلى مؤلفه⁽³⁾.

7. شعب الإيمان: للإمام البيهقي، ذكره في سياق نقل لتخريج حديث في تفسير البيضاوي، مصرحاً باسم الكتاب ومؤلفه⁽⁴⁾.

وبإحصاء هذه المصادر وحدها نجد أنها تتجاوز (الأربعين) كتاباً، في نص من حاشيته لا يتجاوز ثلاثين ورقة، ناهيك عن المصادر الكثيرة الأخرى التي ينقل عنها الشهاب دون تصريح أو إشارة؛ مما يضعنا أمام جهدٍ عظيم بذله الشهاب الخفاجي في تأليف حاشيته، وجدّ منقطع النظر في تحصيل هذه الكتب والمراجع، والاطلاع على ما حرّره من فنون العلم، مع عقلٍ رصين وقدرة لغوية فائقة مكّنته من الاستفادة من مادة هذه المصادر، وتأليفها في نصٍّ بديع سلس مشحون بالفوائد العلمية.

(1) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص236).

(2) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص229).

(3) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص202).

(4) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص150).

المطلب الرابع: الطريقة العامة للشهاب الخفاجي في حاشيته، وأسلوبه فيها.

لم يُفصح الشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى عن أسلوبه أو منهجه في تأليف الحاشية؛ لذا يصعب تحديد ذلك على وجه التفصيل والدقة. وإنما نستجليه -قدر الوسع- بالاستقراء والتتبع التحليلي لطريقته في عرض القضايا، وتناوله لمتن تفسير البيضاوي بالشرح والتعليق، مع ملاحظة استفادته من الحواشي التفسيرية والمصادر المتنوعة، وأسلوبه في تأليفها مع كلامه.

وهذا المطلب يعرض باختصار السمات العامة للطريقة التي سار عليها الشهاب الخفاجي في حاشيته، مع الاستعانة ببعض الأمثلة من عموم الحاشية دون الاقتصار على قسم التحقيق⁽¹⁾؛ بما يحقق وضوح تلك السمات.

أولاً: طريقته فيما يتعلق بالسور القرآنية:

1. يعلق في بداية كل سورة على ما ذكره الإمام البيضاوي في شأنها، ويُفصل ما أجمله من أقوال في أسمائها وعدد آياتها، وفي كونها مكية أو مدنية، إلى غير ذلك مما يتعلق بالسورة. وربما فاته هذا في سور قليلة جداً. مثاله:

- ما أورده في بداية (سورة الأنعام) عن موضوعات السورة، وعن تفصيل ما هو مكّي ومدنيّ فيها⁽²⁾.
- ما ذكره في بداية (سورة الأعراف) عن عدد كلماتها وحروفها⁽³⁾.
- ما فصله في سبب تسمية (سورة براءة) وباقي أسمائها⁽⁴⁾.
- ومما فاته من السور فلم يتكلم عما يتعلق بها: (سورة آل عمران) - (سورة الصف)⁽⁵⁾.

2. يدأب رحمه الله تعالى في تتبع ما أورده القاضي البيضاوي في ختام كل سورة في فضائل السور من أحاديث وآثار، وتخريجها والتعقيب عليها، ثم هو بعد ذلك يهتم بها شرحاً وإعراباً. مثاله:

(1) تناولت معظم الدراسات السابقة هذا المطلب وأفردته بالعمولة، وإن تنوع مضمونها واختلف بين الإجمال والتفصيل. يُنظر مثلاً: الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير، زهير ريلات، ماجستير، (ص 61 وما بعدها) - حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 48 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، أحمد برهان، ماجستير، (ص 96 وما بعدها) - حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، بتول دعدوش، ماجستير، (ص 67 وما بعدها).

(2) يُنظر: حاشية الشهاب، (2/4).

(3) يُنظر: حاشية الشهاب، (145/4).

(4) يُنظر: حاشية الشهاب، (295/4 - 296).

(5) يُنظر: حاشية الشهاب، (2/2) - (191/8).

- ما ورد في نزول (سورة الأنعام) جملةً واحدة، وما روي في فضل قراءتها، فعقّب الشهاب بأقوال العلماء، مع بيان أنّ ما ورد في فضل قراءتها حديثٌ موضوع⁽¹⁾.
- التفريق بين الروايات الصحيحة والضعيفة فيما ورد في فضائل (سورة يس، والسجدة، والواقعة)⁽²⁾.
- تخريج الرواية التي ذكرها القاضي البيضاوي في فضل (سورة الزلزلة) والاستشهاد لها بما يقوّيها⁽³⁾.

- 5 3. يصرّح رحمه الله في ختام كلّ سورة بانتهائه من التعليق عليها، ويشفع ذلك بالحمد والصلاة على النبيّ صلى الله عليه وسلّم، مع دعاءٍ فيه من فذلّة البيان ما يناسب المقام. مثاله:
- دعاؤه في ختام (سورة الأنعام) بقوله: «اللهم كما يسّرت لنا إتمام التشرف بسورة الأنعام يسّر لنا الإتمام، وأجر ما عودتنا من بدائع الإنعام، في مطلع كلّ ابتداءٍ ومقطع كلّ اختتام...»⁽⁴⁾.
 - قوله في نهاية (سورة الأنبياء): «تمّت السورة. اللهم إني أتوسّلُ بسيد الأنبياء والمرسلين وبمن ذكّر فيها من سائر النبيين أن تيسّر لنا أمور الدنيا والآخرة بمتكّ وكرمك وألطافك المتواترة»⁽⁵⁾.
- 10

4. قد يذكر موضوعات السورة ومناسبتها للسور قبلها أو بعدها على وجه الإجمال، إمّا في ابتداء كلامه عنها أو في ختام السورة. مثاله:

- ما ذكره في بداية (سورة الأنعام) عن موضوعها العام في إثبات الصانع ودلائل التوحيد⁽⁶⁾.
 - ما نقله في ختام كلامه عن (سورة الرعد) حول ما اشتملت عليه من موضوعات⁽⁷⁾.
 - ما ذكره في بداية (سورة الإسراء) على سبيل الإجمال من مناسبة أوّل السورة لخاتمة السورة قبلها⁽⁸⁾.
- 15

(1) يُنظر: حاشية الشهاب، (145/4).

(2) يُنظر: حاشية الشهاب، (156/7) - (256/7) - (152/8).

(3) يُنظر: حاشية الشهاب، (390/8).

(4) يُنظر: حاشية الشهاب، (145/4).

(5) يُنظر: حاشية الشهاب، (280/6).

(6) يُنظر: حاشية الشهاب، (2/4).

(7) يُنظر: حاشية الشهاب، (249/5).

(8) يُنظر: حاشية الشهاب، (2/6).

ثانياً: طريقته فيما يتعلق بتناوله لكلام الإمام البيضاوي:

1. يتناول الشهاب الخفاجي في حاشيته تفسير البيضاوي بتمامه، لكنه لا يستوعب بالشرح والتعليق كل كلامه، وإن تناول أغلبه. فقد يُغفل جملةً من كلام الإمام البيضاوي دون التعليق عليها أياً كان موضوعها، قراءةً أو تفسيراً أو غير ذلك.

5 ومع محاولة الباحثة لتقصي ما يمكن أن يكون سبباً في ذلك إلا أنني لم أقف على ما يبلّ الغليل؛ فليس وضوح العبارة سبباً مطّرداً، علماً أنّ كثيراً من العبارات الواضحة في تفسير البيضاوي يقف عليها الشهاب رحمه الله تعالى بمزيد التحليل والتوسع، وليس هو في هذا الترك للتعليق تابعاً لغيره من أرباب الحواشي. غير أنّه يمكن القول أنّ كثيراً ممّا أغفله الشهاب رحمه الله تعالى يتعلّق بالقراءات على وجه التحديد، لكن لا يقتصر عليها. ويقف القارئ على أمثلة هذا الإغفال في عموم الحاشية. ومنها:

- 10 - ترك التعليق على الأثر الوارد في معنى (فاطر)، وتوجيه القراءات فيها في الآية (14) من (سورة الأنعام)⁽¹⁾.
- ترك البيان حول سبب النزول الذي ذكره القاضي البيضاوي في الآية (19) من (سورة الأنعام)⁽²⁾.
- إغفال التعليق على القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾⁽³⁾ [الأنعام: 40].

2. يتناول الشهاب الخفاجي كلام الإمام البيضاوي مجزئاً على فقرات، ويورد كل جزء منه مبتدئاً بكلمة (قوله)، وقد يورده تاماً بنصّه، أو يميّز نهايته باختصار (إلخ)، ثم يشرع في التعليق شرحاً وإيضاحاً وتعقيباً. وهذا ممّا التزمه الشهاب رحمه الله في كل الحاشية ممّا لا يُحتاج معه إلى المثال.

3. يسلك الشهاب الخفاجي ترتيب كلام الإمام البيضاوي في الغالب الأعم، وإن كان يخرج عنه أحياناً، فنراه يؤخّر التعليق على مسألة معيّنة عن موضعها، وقد يقدّم شرح جزء من كلام الإمام البيضاوي عن مكانه، أو يؤخّره عنه؛ ممّا يسبّب تشويشاً للقارئ وتفرّقاً للفكر. مثاله:

- تقديمه الكلام عن الأصل اللغوي لكلمة (يحيى) في الآية (39) من (سورة آل عمران)، وتأخيره بيان توجيه القراءة الواردة في الآية، على عكس السياق في كلام الإمام البيضاوي⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، أحمد برهان، ماجستير، (ص208).

(2) يُنظر: حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، أحمد برهان، ماجستير، (ص231).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص135).

(4) يُنظر: حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص51، 353-354).

- تقديمه التعليق على جزء من كلام القاضي البيضاوي في الآية (42) من (سورة الأنعام) ضمن كلامه عن الآية (41) وقبل انتهائه منها⁽¹⁾.

- تأخيره شرح جملة من كلام الإمام البيضاوي عن سياقها في الآية (50) من سورة الأنعام⁽²⁾.

ثالثاً: طريقته فيما يتعلق بالنقول:

- 5 1. يُكثر رحمه الله تعالى من النقول عن الحواشي والكتب، دون عزو أو تصريح، بل كثيراً ما يسبك العبارة مع كلامه في تأليف سلس لا يُدرَك معه أنه نقل عن مصادر أخرى، وقد يكتفي في بعضها بالعزو المبهم كقوله: (أورد بعضهم)، أو باستعمال صيغة المبني للمفعول: (قيل، أورد، واعتُرض..) إلى غيرها من الألفاظ التي يقف عليها القارئ بعرض سريع لأي جزء من الحاشية. ومن أمثلته في هذه الدراسة:
- 10 - ما ذكره عند الكلام على حرف الكاف في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: 40] وهو من كلام الإمام الإسفراييني في حاشيته على تفسير البيضاوي، دون تصريح بما يدل على النقل⁽³⁾.
- ما أثبتّه في الكلام عن الأوجه البلاغية في الآية (71) من (سورة الأنعام)، بما يُوهم أنه من كلامه، وإنّما هو من عبارة الإمام الطيبي في حاشيته على الكشاف⁽⁴⁾.
- بلغت النقول التي استعمل فيها صيغة (قيل) في الآية (50) من (سورة الأنعام): اثنتي عشرة مرة⁽⁵⁾.
- 15 2. يغلب على نقولاته رحمه الله تعالى أن تكون نقلاً بالمعنى، يتصرّف فيها اختصاراً أو بياناً لما يُشكل فيها، أو تعقيباً يتداخل مع نصّها بحيث يعسر التفريق بينهما. ومن أمثلة ذلك:
- ما نقله بتصرّف من كلام طويل للإمام القزويني في «الكشف على الكشاف» في بيان أوجه التقدير في الآية (73) من (سورة آل عمران)⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 137).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 178، 211).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 129).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 280).

(5) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 174، 175، 176).

(6) يُنظر: حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير، (ص 49، 437 وما بعدها).

- ما نقله عن الإمام أبي حيان في معنى ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: 40]، متصرفاً فيه بالاختصار والتقديم والتأخير⁽¹⁾.
- تضمين كلامه ضمن نقل لكلام الإمام السفاسقي والتفتازاني في إعراب قوله تعالى: ﴿وَدَرِ الْأَيْتَ أَخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوَاً﴾⁽²⁾ [الأنعام: 70].
- أحصيتُ ما نقله الشهاب الخفاجي نصّاً في قسم التحقيق، فكان لا يتجاوز عشرة نصوصٍ من مجموع نقولاته الكثيرة. ومن أمثلته: ما نقله من كلام الإمام الطيبي عن وجه بلاغة تأويل الإمام الزمخشري للتركيب اللغوي (كذلك) عند تعليقه على الآية (53) من (سورة الأنعام)⁽³⁾.

5

- 3. قد يختم النقولات بكلمة (انتهى) تمييزاً لها عن غيرها من الكلام، سواءً كانت نقلاً حرفياً أو بالمعنى، ويغلب أن يكون ذلك فيما كان النقل فيه طويلاً، على أنّ هذا ليس على الأطراد. مثاله في قسم التحقيق:
 - تذييله بها لنقله عن تفسير ابن كمال باشا في إعراب الآية (50) من (سورة الأنعام)⁽⁴⁾.
 - تذييله بها لما نقله عن (البحر الكبير) للإمام ابن المنير في إعراب الآية (52) من (سورة الأنعام)⁽⁵⁾.
- 4. استعمل الشهاب الخفاجي بعض الألقاب بدلاً من ذكر المؤلف أو القائل، وهي في قسم التحقيق كما يلي:
 - (التحرير): هو الإمام التفتازاني (ت793هـ)، وقد ورد في (9) مواضع؛ نقلاً لقوله، أو إشارة إلى رأيه.
 - (العلامة): وأطلقه لقباً على ثلاثة علماء:

10

- الإمام الزمخشري (ت538هـ): ورد في (4) مواضع، ويغلب أن يكون ضمن نقلٍ عن أحد شروح الكشاف⁽⁶⁾، إلا في موضع واحد أطلقه عليه ابتداءً مُشيداً باختياره البلاغي في مسألة⁽⁷⁾.
- الإمام قطب الدين الرازي (ت766هـ): ورد في (4) مواضع⁽⁸⁾، نقلاً لقوله، أو إشارة إلى رأيه، وغالباً ما يضيفه إلى حاشيته تمييزاً له عن غيره، فيقول: "... العلامة في «شرح الكشاف»".

15

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص124).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص267).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص199).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص170).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص196).

(6) يُنظر: قسم التحقيق، (ص167، 199، 270).

(7) يُنظر: قسم التحقيق، (ص221).

(8) يُنظر: قسم التحقيق، (ص136، 191، 197، 238).

- الإمام التفتازاني (ت793هـ): ورد في موضع واحد⁽¹⁾، إشارة إلى رأيه في مسألة.
- (المصنف): ويقصد به الإمام البيضاوي (ت691هـ)، وقد ورد في (51) موضعاً⁽²⁾، إلا في موضع واحد أراد به الإمام الزمخشري حيث جاء اللفظ ضمن نقل عن بعض شروح الكشاف⁽³⁾.
- (الإمام): يقصد به الفخر الرازي (ت606هـ)، وورد في موضع واحد فقط⁽⁴⁾.

5 رابعاً: طريقته في التحشية:

1. يميل الشهاب رحمه الله تعالى إلى الاستطراد في كثير من المسائل، على ما هو شائع ومعروف في تأليف الحواشي، وهو سمة عامة في الحاشية تُنبئ عن وفور علمه وسعة اطلاعه، خاصة فيما يتعلّق باللغة وعلومها، فنراه يُمعن في التقصّي والاستيعاب للأقوال والاعتراضات والردود حول مسألة ما، مع التنبيه على اللطائف والنكت العلمية المتحصّلة منها. بما قد لا يجده الباحث مجموعاً ومفصّلاً في غير هذه الحاشية. مثاله:
 - ما ذكره في تنقيح ونقد ما نسب من شعرٍ إلى سيّدنا عليّ رضي الله عنه عند الآية (31) من (سورة الأنعام) وبيان أنّه لا يثبت له رواية ولا دراية⁽⁵⁾.
 - ما أورده في التعليق على معنى (زَيْن)، والتفريق بين معانيها فيما وردت فيه من الآيات عند الكلام عنها في الآية (43) من (سورة الأنعام)⁽⁶⁾.
 - استطراده في بيان معنى (الخلط) في الآية (102) من (سورة التوبة)⁽⁷⁾.
2. يميّز كلامه المستقلّ في مسألة ما عن غيره من الأقوال بعبارة: (قلتُ، أقول)، مع ضرورة التنبّه ألا تكون هذه العبارة جزءاً من نقلٍ مقتبسٍ عن غيره. وممّا استقصيّه في هذه الدراسة (13) موضعاً ميّز رأيه بهذه الألفاظ.
3. يحيل الشهاب الخفاجي إلى مواضع سابقة أو لاحقة من حاشيته، وذلك إمّا على وجه العموم دون تحديد الموضع المراد، وإمّا بذكر موضعه في السورة المعنيّة أو الآية. وأمثلة هذا وافرة، منها:

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص136).

(2) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص136، 148، 180، 217، 251، 282).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص238).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص224).

(5) يُنظر: حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، أحمد برهان، ماجستير، (ص322-325).

(6) يُنظر: قسم التحقيق، (ص142-146).

(7) يُنظر: حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، بتول دعدوش، ماجستير، (ص68، 239-241).

- الإحالة من غير بيان الموضوع:

- قوله بعد ما قرّره من بيان أوجه البلاغة التي ذكرها الإمام الزمخشري في الآية (27) من (سورة البقرة): «... ولعلّك يردُّ عليك ما يشفي الغليل فيه»⁽¹⁾.
- قوله في كثير من المواطن: (قد سبق بيانه، كما مرّ، وسيأتي الكلام عليه قريباً)⁽²⁾.

- الإحالة إلى موضع محدّد:

- قوله عند بيانه في الآية (59) من (سورة الأنعام): «... وسيأتي له تفصيل في سورة يونس»⁽³⁾.
- قوله عند تعليقه على الآية (75) من (سورة ص): «... كما سيأتي في سورة الحديد»⁽⁴⁾.

خامساً: فيما يتعلّق بأسلوبه:

يعتمد الشهاب رحمه الله تعالى أسلوب الخطاب مع القارئ في ثنايا الكلام، بما يحفّز ذهن لبق حاضراً متيقّظاً، ويضفي على الحاشية روحاً من الحياة تجعلها أقرب ما تكون إلى مجلس علم يتّصل فيه القارئ مع المؤلف في مناقشة المسائل وتقليب النظر في وجوهها، بل نجده أحياناً يترك تقرير بعض النكت والتعقيبات؛ شحذاً لذهن المتلقّي وتعويلاً على همّته في طلبها والتنقيب عنها. ومن أمثلته:

1. استعمال أسلوب الفنقلة في إيراد التساؤلات والاعتراضات: وهو أسلوب ينمي الملكة النقدية عند المتلقّي، ويدرّبه على سبر الإشكالات وتمييزها والإجابة عنها، ويهيئ له رؤية واضحة لتمازج العلوم مع بعضها للوصول إلى فهم صحيح. ومن أمثلته في هذه الدراسة:

- استعمل هذا الأسلوب في آية واحدة ثلاث مرّات، وذلك عند كلامه في الآية (60) من (سورة الأنعام)⁽⁵⁾. فالأول والثاني: في الجواب عن إشكال قد يطرأ في فهم كلام الإمام البيضاوي، والثالث: في سؤال فقهي يتفرّع عن أحد الأقوال في معنى الآية.

(1) يُنظر: حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، عبد الرحمن المغربي، ماجستير، (ص488).

(2) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص130، 203).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص230).

(4) يُنظر: حاشية الشهاب، (322/7).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص238 - 239).

2. مخاطبة القارئ وتحفيزه عند ترك التفصيل في الردّ أو الاعتراض مكتفياً بقوله: (فليُتأمل، وفيه نظر، فانظره)⁽¹⁾.

3. حثّ المتلقّي على مزيد البحث في المسألة:

- قوله في الآية (12) من (سورة النساء): "... وهذا ممّا لم نره في الفروع، فانظره!"⁽²⁾.

- قوله في الآية (72) من (سورة الأنعام): "... وفيه كلامٌ طويلٌ، فانظره!"⁽³⁾.

4. تنبيه القارئ على بعض النكت والفوائد في المسائل المهمّة لتثبيتها في الأذهان:

- قوله عند بيانه وجه البلاغة في الآية (19) من (سورة الأنعام): "... وها هنا نكتةٌ ينبغي التنبيه

عليها... وهذا من خفيّ الفصاحة"⁽⁴⁾.

- قوله عند بيان أوجه البلاغة في استعمال التركيب اللغوي (كذلك) في الآية (53) من (سورة

الأنعام): "... وهذا ممّا منّ الله به علينا فاحفظه، فإنّك لا تجدّه في غير كتابنا هذا"⁽⁵⁾.

- قوله عند كلامه عن لام العاقبة في الآية (53) من (سورة الأنعام): "... وهذا ممّا منّ الله به،

وينبغي للطالب حفظه"⁽⁶⁾.

- قوله بعد عرضه لوجوه الإعراب المتعدّدة في الآية (71) من (سورة الأنعام): "... فاختَر لنفسك

ما يحلو!"⁽⁷⁾.

كانت هذه أبرز السمات العامّة التي درج عليها الشهاب الخفاجي في عامّة حاشيته، ويقف عليها الباحثُ

والقارئ المتمعّن عند تقليب النظر فيها، وهي لم تخرج عن الطريقة السائدة في منهج التأليف في الحواشي⁽⁸⁾.

وسياّتي في الفصل الآتي تفصيلٌ أوسع عن منهجه التفصيلي الذي سلكه في تحشّيته على تفسير البيضاوي.

(1) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص205، 280) - حاشية الشهاب، (33/1).

(2) يُنظر: حاشية الشهاب، (115/3).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص288).

(4) يُنظر: حاشية الشهاب دراسة وتحقيق، أحمد برهان، ماجستير، (ص99).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص199).

(6) يُنظر: قسم التحقيق، (ص203).

(7) يُنظر: قسم التحقيق، (ص285).

(8) يُنظر: المناهج والأطر التأليفية، (ص53-54).

الفصل الثاني :

منهج الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ومكانتها

وفيه أربعة مباحث :

- **المبحث الأول:** منهج الشهاب الخفاجي في خدمة نصّ تفسير البيضاوي.
- **المبحث الثاني:** منهج الشهاب الخفاجي في التفسير بالمأثور.
- **المبحث الثالث:** منهج الشهاب الخفاجي في التفسير بالرأي.
- **المبحث الرابع:** المكانة العلميّة للحاشية.

الفصل الثاني: منهج الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ومكانتها

نهج الباحثون في رسائل التحقيق السابقة طرقاً مختلفة في تقسيم هذا المبحث بما رأوه أوفى بالمطلوب، وأوفق لمعطيات نصوص التحقيق الموكلة إليهم، واعتمدت فيه التقسيم الآتي؛ لظني أنه يعطي رؤية شاملة ومفصلة عن منهج الشهاب الخفاجي في مختلف الجوانب التي تضمنها النص المحقق بين يدينا ههنا. والله الموفق وهو الهادي إلى الصواب.

5

المبحث الأول: منهج الشهاب الخفاجي في خدمة نص تفسير البيضاوي

والمقصد في هذا المبحث تجلية منهج الشهاب الخفاجي فيما يتصل بتوضيح كلام الإمام البيضاوي، بضبط للألفاظ، أو شرح للمعنى، أو إعراب، أو مقارنة مع عبارة الكشاف، إلى غير ذلك مما يعين في فهم كلامه فهماً صحيحاً، والوقوف على مراده، وذلك وفق الآتي:

المطلب الأول: ضبط المفردات وشرحها وإعرابها

10

اهتم الشهاب الخفاجي بضبط المفردات المشككة في كلام الإمام البيضاوي، سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وهي لا تتجاوز (16) مفردة في القسم المحقق، وذلك بالنص على ضبطها، أو ببيان وزنها الصرفي.

■ **ضبط الكلمة نصاً:** وقد يتوسّع بيان اختلاف المعنى بما يقتضيه البيان وسياق الكلام. ومن أمثله:

- بيان ضبط لفظ (مُراوَحَة) بأنها بالراء والحاء المهملتين⁽¹⁾. وكذلك في كلمة (يتجرجر) ببيان أنها من (الجرجرة): بجيمين وراءين مهملتين⁽²⁾.

15

- بيان أنّ كلمة (خَدَم) بفتحتين⁽³⁾.

- بيان اختلاف معنى (مفتاح) باختلاف ضبط مفرداتها، فإذا كانت من (مفتح) بفتح الميم فهي بمعنى (المخزن)، وإذا كانت من (مفتح) بكسر الميم فهي كـ(مفتاح) آلة للفتح⁽⁴⁾.

- بيان اختلاف معنى الفعل (هوى) باختلاف ضبط هاء المصدر (هوىاً) بفتح أو بضم⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 149).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 276).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 241).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 224).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 278).

■ ضبط الكلمة ببيان الوزن الصرفي: وبما يقتضيه سياق الكلام من وجوه محتملة. ومن أمثلته:

- بيان أنّ كلمة (المُسْتَهْوَى)، وكلمة (مَغْلِيّ): بصيغة المفعول⁽¹⁾.
- ما أورده من وجهي كون الفعل (أعجبوا) مبنياً للفاعل أو للمفعول، والنصّ محتمل لهما⁽²⁾.

■ شرح المفردات: بلغ مجموع المفردات التي شرحها الشهاب الخفاجي من كلام الإمام البيضاوي في

القسم المحقق ما يتجاوز (40) مفردةً، وربما نجده يقتصر على بيان المعنى اللغويّ دون توسّع، وقد يستفيض ببيان اختلاف المعاني باختلاف أصل الكلمة؛ تبعاً لما ينبي على ذلك من أثر في المعنى المراد، وقد يزيد ببيان المعنى الشرعيّ، أو التنويه على لغة القرآن فيها. وأمثلته كثيرة، منها:

- الاختصار على بيان معنى الكلمة: مثل كلمة: (يَحْتَشِم)، (الْقِرْن)، (مَهَامِه)⁽³⁾.
- تفصيله في بيان أنّ (البَيِّنَة) أصلها من (بَانَ، يَبِينُ) بمعنى: (ظَهَرَ) أو من (البَيِّنونة) بمعنى: (الانفصال)، ثمّ تقريره أنّ هذا المعنى ملاحظٌ فيها عند استعمالها بمعنى (الدليل)⁽⁴⁾.
- تقرير معاني (نَشَبَ)، وبيان ما يناسب السياق منها⁽⁵⁾.
- بيان معنى (الخزائن)، والتنبيه على أنّها لغة القرآن الفصيحة، فلم يرد مرادفها: (المخازن)⁽⁶⁾.
- شرح معنى (الفسق) لغةً، ثمّ بيان معناه الشرعيّ⁽⁷⁾.

■ بيان عود الضمائر: وهذا أمرٌ مهمٌّ في فهم الكلام واستيضاحه، وقد حرص الشهاب على بيان تقدير

الضمير في كلام الإمام البيضاويّ، والإشارة إلى ما يرجع إليه، سواءً كان ضميراً ظاهراً أو مستتراً، بما يقتضيه وضوح المعنى، وزوال لبسه. مثاله:

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص276، 279).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص152).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص241، 273، 278).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص219).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص253).

(6) يُنظر: قسم التحقيق، (ص224).

(7) يُنظر: قسم التحقيق: (ص168).

- تقدير الضمير المجرور في قول الإمام البيضاوي: «ويدلّ عليه» بقوله: «أي: على تقدير الهول». وذلك عند الاستدلال على أنّ المقصود من إتيان الساعة: أهوالها⁽¹⁾.

- بيان احتمال عود الضمير إلى (السيد) أو (العبد) في ضمير (خدمه) عند قول الإمام البيضاوي: «وأنّ العبد إذا وثق بلطف سيده... لم يحتشم منه احتشامه من خدمه المطلقين عليه». وقد ترك الشهاب بيان تقدير الضمائر الأخرى في هذه الجملة؛ لظهورها⁽²⁾.

5

- بيان أنّ ضمير الفاعل المستتر في (يدفع) يعود على (الولي) و(الشفيع) بتأويل: (ذلك)، أو يعود إلى كلّ واحد على البذل، وذلك عند قول الإمام البيضاوي: «﴿لَيْسَ هَآ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَئِنْ سَفِيعٌ﴾ يدفع عنها العذاب»⁽³⁾.

■ إعراب كلام الإمام البيضاوي: لم تتجاوز المواضع التي أعربها الشهاب من كلام البيضاوي في القسم المحقّق (15) موضعاً، ولعلّه اقتصر على ما رآه موضع اهتمام، أو ما فيه وجوه متعدّدة تحتاج لبيان ارتباطها بالسياق.

10

ويعين تنبُّه القارئ لسياق كلام الشهاب في التمييز بين إعرابه لكلام الإمام البيضاوي وهو المراد، وبين إعرابه لنصّ الآية، فقد يختلط الأمر فلا يتّضح إلاّ بمزيد فكر. ومن أمثلته:

- إعرابه (ما) بأنّها بدلٌ من (الغيب)، أو عطف بيان عليه، في قول الإمام البيضاوي: «﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ ما لم يُوحَ إليّ»⁽⁴⁾.

15

- بيان كون الأفعال المضارعة منصوبةً جواباً للاستفهام في عبارته: «﴿أَفَلَا تَنفَكُّوْنَ﴾ فتهتّدوا، أو فتميّزوا بين ادّعاء الحقّ والباطل، أو فتعلّموا أنّ اتّباع الوحي ممّا لا محيص عنه»⁽⁵⁾.

ومن المواضع التي قد تشبّه على القارئ:

- إعراب (كلّ) عند قول الإمام البيضاوي: «﴿وَإِنْ تَعَدَّلْ كُلُّ عَدْلٍ﴾ وإنّ تفد كلّ فداء». حيث قال الشهاب: «قوله: (وإنّ تفد كلّ فداء) الفداء: بالكسر والمدّ... (كُلّ) منصوبٌ على المصدرية؛ لأنّه بحسب ما يضاف إليه، لا مفعولٌ به»⁽⁶⁾.

20

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص131).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص241).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص274).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص169).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص178).

(6) يُنظر: قسم التحقيق، (ص274).

فإنّ (كلّ) وردت في الآية، وفي كلام الإمام البيضاوي أيضاً، على أنّه ليس في حمل كلامه على أيّهما فرق كبير هنا؛ فإعرابها واحدٌ فيهما.

- تقريره أنّ الكلام ليس فيه (ما) الموصولة لا ملفوظة ولا مقدّرة عند تعليقه على كلام الإمام البيضاوي: «مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ» أي: بذلك، أو بما أُخِذَ وَحُتِمَ عليه⁽¹⁾.

5 فإدراك أنّ هذا التقرير هو للآية، وليس لكلام الإمام البيضاوي ممّا يحتاج إلى مزيد تأمّل وفكر، مع ملاحظة سياق الكلام والنقول التي أوردتها معقّباً عليها.

المطلب الثاني: شرح كلام الإمام البيضاوي ومناقشة ألفاظه

■ شرح كلامه: وهو من أولى المقاصد التي تقع على عاتق أيّ حاشية، وقد عني الشهاب رحمه الله تعالى ببيان مراد الإمام البيضاوي من خلال: شرح معناه، وتفصيل مجمله، أو تعليل كلامه، أو مناقشة الاعتراضات الواردة عليه، وتمييز ما فيها من وهم أو بُعدٍ عن مراد البيضاوي، وقد ينصّ على رأيه واختياره عند تعدّد وجوه المعنى أو الإعراب، وقد يناقش عبارته وصياغة الألفاظ فيها؛ بما يضع القارئ أمام فهم واضح لنصّ الإمام البيضاوي بعيداً عن أيّ لبسٍ أو وهم، ومن أمثلة ذلك:

- بيان الشهاب معنى كلام الإمام البيضاوي عند تفسير: ﴿قُلْ مَنْ يُجِيبُكَ مِنَ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: 63]، فشرح وجه تفسير الظلمة بـ(الشدائد)، وساق الشواهد على استعمالها فيه، ثم بيّن تغاير الوجه الثاني في تفسير (الظلمات) على معنى (الخسف والغرق) عن الأوّل، مع ما يتعلّق به من كونه على الاستعارة أو الحقيقة، وشرح مراد البيضاوي من تفسير (التضرّع والخفية) بالإعلان والإسرار⁽²⁾.

- تصريح الشهاب رحمه الله تعالى عند تعدّد المعاني أو وجوه الإعراب باختيار الإمام البيضاوي، مثاله:

1. تقريره مذهب الإمام البيضاوي في (أرايتكم) بأنّها علميّة عنده⁽³⁾.
2. تنبيهه إلى أنّ الإمام البيضاوي لم يرتضِ في تفسيره حمل (لعلّ) على معنى (كي)، وما ورد فيه ممّا قد يُفهم منه هذا فإنّما هو محمولٌ على بيان محصل المعنى⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص159).

(2) يُنظر: قسم التحقيق: (ص247).

(3) يُنظر: قسم التحقيق: (ص126).

(4) يُنظر: قسم التحقيق: (ص180).

- استطراد الشهاب فيما يقارب صحيفتين في بيان معنى (الترزين) وما يترتب على اختلاف إضافته؛ ليبين مراد الإمام البيضاوي، ويدفع ما وقع فيه بعضهم من الوهم في فهمه⁽¹⁾.

- يبين الشهاب الخفاجي وجه اختيار الإمام البيضاوي لوجه من وجوه التفسير، أو تخصيصه عموم كلمة بمعنى معين، ويعلل إعرابه للنص القرآني على وجه ما دون غيره من الوجوه الإعرابية؛ ليتضح للقارئ مبنى كلامه ويتسق في ذهنه سياقه. ومن أمثلته:

5

1. بيانه وجه تخصيص الإمام البيضاوي للبشارة بالجنة وللإنذار بالنار في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: 48] بأنه المتبادر عند الإطلاق، وهما أعظم ما يُشِيرُ به أو يُنذِرُ، وترجيحه هذا على التعميم فيهما⁽²⁾.

2. توسع الشهاب الخفاجي بذكر وجوه إعراب (فتطردهم) و(فتكون) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَطْرُدْهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 52] ليتضح للقارئ وجه عطف (فتكون) على (فتطردهم) على وجه التسبب، ويتبين علّة النظر الذي عقّب به الإمام البيضاوي على هذا الوجه الإعرابي⁽³⁾.

10

■ مناقشة ألفاظه وتعبيراته: يعقب الشهاب الخفاجي رحمه الله أحياناً على اختيار الإمام البيضاوي لبعض الألفاظ في عباراته، وقد يقترح ما يراه أنسب لمراده أو أوفق بسياق الكلام، وقد يُندي مرّاتٍ آخرٍ إعجابه بانتقائه للألفاظ وطريقة تعبيره. مثاله:

- تعقيب الشهاب الخفاجي على عبارة الإمام البيضاوي: «والكافُ حرفُ خطابٍ أكّد به الضمير للتأكيد، لا محلّ له من الإعراب». بأن فيها تسمّحاً في التعبير، وتكثير ألفاظ دون حاجة⁽⁴⁾.

15

- اقتراحه تقييد عبارة الإمام البيضاوي في قوله: «معناه: نفى تضرّعهم في ذلك الوقت، مع قيام ما يدعوهم». حيث قال الشهاب ناقلاً: «قيل: ولو قال: (وعدم المانع) لكان أولى؛ لأنّ مجرد وجود الداعي بدون عدم المانع غير كافٍ لاستحقاق التوبيخ»⁽⁵⁾. فالشهاب رحمه الله نقل هذا الاقتراح رضى به.

(1) يُنظر: قسم التحقيق: (ص145-146).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص165).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص193-196).

(4) يُنظر: قسم التحقيق: (ص128).

(5) يُنظر: قسم التحقيق: (ص141).

- ثناؤه على عبارة الإمام البيضاوي بما فيها من الاختصار مع تضمن دلالتها على أكثر من وجهٍ إعرابيٍّ عند قوله تعالى: ﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾. [الأنعام: 50] قال الشهاب بعد تفصيل أوجه الإعراب: «ولله درّ المصنّف حيث أتى بما يشتملُهما على أخصر وجهٍ»⁽¹⁾.

المطلب الثالث: المقارنة بين عبارة الكشاف وتفسير البيضاوي

- 5 تتبّع الشهاب الخفاجي بعين ناقدٍ بصيرٍ مواضعَ مخالفة الإمام البيضاوي للإمام الزمخشري، مع حرصه على تعليل صنيع الإمام البيضاوي، أو التعقيب عليه، وقد ينبّه على موافقة الإمام البيضاوي ومتابعته للكشاف؛ لتوضيح إشكالٍ ما قد يَرُدُّ على هذه الموافقة، وقد يرجّح مسلك أحدهما في التفسير. ومن أمثلة هذا:
- ما عقّده الشهاب رحمه الله تعالى من كلام طويل في تقرير قول الإمام الزمخشري في تفسير: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 40]، وارتباط هذا بمعنى المشيئة في كشف قوارج الساعة، وما ورد على كلام الإمام الزمخشري من إيراداتٍ وردود وأجوبة، مقارنةً بما اختاره الإمام البيضاوي مخالفاً للكشاف في تقرير المعنى. كلّ هذا لما قد ينبني عليه من خلاف مع المعتزلة في ارتباط هذه المعاني بمسألة رعاية الأصلح⁽²⁾.
- 10 ■ تنبيه الشهاب الخفاجي إلى ما يطويه الإمام البيضاوي من كلامٍ للزمخشري مبنّيٍّ على مذهبه الاعتزالي، ومن أمثلته: ما نبّه إليه عند تقرير كون ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: 51] حالاً من ﴿يُحْشَرُونَ﴾ حيث بين أنّه لم يتابع ما في الكشاف من جعلها حالاً لازمة، بل طوى كلام الإمام الزمخشري فيها؛ لابتناؤه على الاعتزال في مسألة الشفاعة⁽³⁾.
- 15 ■ تعقيقه باختصار على متابعة الإمام البيضاوي للزمخشري في الخلط بين حديثين، وإيرادهما بما يوهم أنّهما واحدٌ، وذلك فيما ورد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: 52]⁽⁴⁾.
- 20 ■ ترجيحه مسلك الإمام الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿... إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُضِ الْحَقُّ...﴾ [الأنعام: 57]، حيث خصّ الحكم بتأخير العذاب فقط، ثم عمّم معنى القضاء بشموله تأخير العذاب وتقديمه، فكان نظم الآية عنده من قبيل تكميل الخاصّ بإردافه بأمرٍ عامٍّ، ويشهد له بهذا موارد الاستعمال في آياتٍ أخرى من القرآن، خلافاً لما سلكه الإمام البيضاوي من التعميم في الكل⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق: (ص171).

(2) يُنظر: قسم التحقيق: (ص131 - 136).

(3) يُنظر: قسم التحقيق: (ص180 - 181).

(4) يُنظر: قسم التحقيق: (ص184).

(5) يُنظر: قسم التحقيق: (ص221).

المطلب الرابع: إثبات اختلاف نسخ تفسير البيضاوي

يتتبع الخفاجي أوجه الاختلاف مع بيان وجه كل منها، أو الترجيح بينها. والشهاب رحمه الله مقلد في هذا الجانب مقارنة مع غيره من حواشي التفسير، كحاشية بستان أفندي مثلاً. وقد تضمن هذا القسم من التحقيق (ثلاثة) مواضع صريحة⁽¹⁾، وموضعاً آخر ذكر فيه وجهين في وزن الكلمة دون التصريح بأنه مبني على اختلاف نسخ التفسير، حيث ذكر أنّ (تسلم) من (الإفعال)، ويجوز أن تكون من (التفعيل) في قول الإمام البيضاوي: «مخافة أن تسلم إلى الهلاك وتُرهَن بسوء عملها»⁽²⁾.

5

المطلب الخامس: عنايته بمباحث التفسير بالمأثور في تفسير البيضاوي

اهتم الشهاب الخفاجي رحمه الله اهتماماً جلياً ببيان ما يتعلق بهذه المباحث مما ورد في نص تفسير البيضاوي⁽³⁾ فيصرح بما أشار إليه إجمالاً، أو يستدل لما ذكره من وجوه التفسير. وذلك وفق ما يلي:

■ النص على ما ورد في كلام الإمام البيضاوي من التفسير بالمأثور: فالإمام البيضاوي كما بينا سابقاً قد يذكر معنى الآية بناءً على ما ورد فيها من تفسير مأثور، لكنه لا يصرح بذلك، فيوضح الشهاب أنّ هذا التفسير الذي ساقه ورد مأثوراً، وقد يفصل بذكر أمثلة على ما أجمله الإمام البيضاوي أو أشار إليه مثاله:

10

- عند تفسير قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ إِلَيْهِ دَعْوَةَ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: 41] قال الإمام البيضاوي: «بل تخصّونه بالدعاء، كما حُكي عنهم في مواضع». مشيراً إلى تفسير الآية بآيات أخرى، فصرح الشهاب الخفاجي بمثال يحكي هذا المعنى عنهم، وذكر قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ دَعَا إِلَّا إِلَهَهُ﴾ [الإسراء: 67]⁽⁴⁾.

15

- وضح الشهاب الخفاجي أنّ الإمام البيضاوي اقتصر على وجه من التفسير في قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ﴾ [الأنعام: 70] أي: بالقرآن؛ لأنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً، وقد ورد مفسراً في آيات أخرى صريحاً بقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: 45]⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص174، 179).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص272). وقد صرح باختلاف النسخ في هذا الموضع في حاشية بستان أفندي. يُنظر: [85/أ-ب].

(3) يُنظر: الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير، زهير ريلات، ماجستير، (ص129) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، أسماء مزيك، ماجستير، (ص62).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص34).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص271).

- صرح الشهاب الخفاجي بأن ما ذهب إليه الإمام البيضاوي عند تفسير: ﴿وَيَذِيقَنَّ بَعْضُهُمْ أَسْوَءَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: 65] بأنه قتال بعضهم بعضاً قد روي معناه مأثوراً في السنة النبوية، وساق الحديث الوارد في ذلك⁽¹⁾.

- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: 70] قال الإمام البيضاوي: «مخافة أن تُسلم إلى الهلاك وتُرهَنَ بسوء عملها». فبين الشهاب الخفاجي أن حمل (الإبسال) على معنى (الإسلام إلى الهلاك) ومعنى (الرهن: الحبس في الهلاك) قد ورد كلاهما عن السلف من الصحابة والتابعين، ولذلك جمع بينهما القاضي في تفسير الآية مشيراً أنهما يؤيدان المعنى ذاته⁽²⁾.

5

■ **عنايته بما ورد من القراءات:** اعتنى الشهاب الخفاجي بما أورده الإمام البيضاوي من قراءات في تفسيره، لكنه لم يتتبع كل قراءة ذكرها، وإنما أغفل بعضها، كما سبق الإشارة إليه عند الكلام على طريقة الشهاب. وقد تتبعت مواضع ورود القراءات في القسم المحقق فبلغت (20) موضعاً، أغفل الشهاب التعليق على (9) مواضع منها، وحاولت استجلاء سبب توجه عنايته إلى بعض القراءات دون أخرى فلم أقف على سبب يضبط صنيعة هذا، فلا تؤثر القراءة أو شذوذها، ولا ظهور وجهها أو خفاؤه، ولا تناول الحواشي السابقة لمواضعها، لم يكن أي من ذلك ضابطاً لكلامه عن القراءة أو إعراضه عن ذلك!

10

وتجلت عناية الشهاب في هذا الجانب: بضبط القراءة، وعزوها إلى قارئها إذا لم يُصرح به، وتوجيهها، وبيان حجتها من حيث اللغة، ولم يلتزم ببيان كونها من المتواتر أو غيره. ومن أمثلته:

- ضبط القراءات الواردة في (فتحنا) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 44]، مع تفصيل ما أجمله الإمام البيضاوي بذكر مواضعها في القرآن، وما وافق فيه الجمهور الإمام ابن عامر، وما خالفوه فيه، وتوجيه معناها⁽³⁾.

15

- التوسع في عزو قراءة (بالغدوة) فيما ذكره الإمام البيضاوي عند تفسير الآية: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ﴾ [الأنعام: 52]، مع بيان حجتها في اللغة، ورد الإشكال الوارد حولها، ثم التصريح بكونها متواترة⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص254).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص272).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص151).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص186-187).

- توجيه القراءات الواردة عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَن عَمَلَ مِنكُمْ سُوءًا يَجْهَلَنَّ ثُرَاتَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54] بفتح همزة (أَنْ) في الموضعين أو كسرهما، والتوسع بذكر وجوه أخرى جائزة في قراءتها، مع حلّ بعض الإشكالات الواردة عليها⁽¹⁾.

■ عنايته بالأحاديث الواردة في تفسير البيضاوي: ورد في نصّ تفسير البيضاوي في القسم المحقق (5)

5 أحاديث، اكتفى الشهاب الخفاجي بالتعليق على (3) منها معتمداً على كتب التخرّيج، أو كتب أسباب النزول، وأغفل الكلام عن حديثين وردا في سياق بيان سبب النزول⁽²⁾. وكانت عنايته بالأحاديث كما يلي:

- تحقيق أنّ قوله: (مُكْرٍ بِالْقَوْمِ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ) ليس حديثاً مرفوعاً، وإنّما أثر من قول التابعي، مع إيراد أقرب حديث نبويّ في معناه⁽³⁾.

- التنبيه على ما وقع من الخلط بين حديثين فيما أورده في سبب نزول الآية (52)، مع عزو تخريجه إلى كتاب «تخرّيج أحاديث الكشاف»، ثمّ الردّ على شبهة من أنكر ورودّه⁽⁴⁾.

10 - بيان أنّ ما ورد في سبب نزول الآية (54) هو حديث مرسل، وبيان تخريجه باختصار نقلاً عن كتاب الإمام السيوطي: «لباب النقول في أسباب النزول»⁽⁵⁾.

المطلب السادس: عنايته بما ورد من أبيات الشعر

تضمّن نصّ تفسير البيضاوي في القسم المحقق بيتاً شعرياً واحداً، وسبق بيان أنّه سيق للاستدلال على معنى مفردة قرآنية وهي: (يَلْبَسُكُمْ)⁽⁶⁾.

15

وقد عزاه الشهاب إلى قائله: (الْفَرَارُ السُّلَمِيّ)، وأورد تمام الأبيات التالية له، ثمّ اقتصر على شرح بعض مفردات البيت المراد، وبيّن معناه ووجه الشاهد فيه، والذي يتّسق مع ما ذهب إليه الإمام البيضاوي في معنى الآية⁽⁷⁾.

أمّا باقي الأبيات الشعرية فمما ساقه الشهاب الخفاجي لغرض معيّن، وستكلّم عنها في مبحث منهجه في التفسير بالرأي، إن شاء الله تعالى.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص209، 211-212).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص265، 288).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص149).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص184).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص208).

(6) يُنظر: قسم الدراسة، (ص252).

(7) يُنظر: قسم التحقيق، (ص253-254).

المبحث الثاني: منهج الشهاب الخفاجي في التفسير بالمأثور

إنَّ أوَّل السُّبُل التي يسلكها المفسِّر لاستخلاص معاني القرآن الكريم هو الوقوف على ما جاء في التفسير بالمأثور، والذي يقصد به: ما جاء في القرآن الكريم من البيان والتفصيل، وما نُقِل في السَّنة النبويَّة، وما ورد عن الصحابة والتابعين؛ بياناً لمعاني النصوص القرآنيَّة⁽¹⁾.

5 وقد اهتمَّ الشهاب الخفاجي رحمه الله بهذا النوع من التفسير اهتماماً جليّاً⁽²⁾ من خلال ما أضافه الشهاب ونقله في سياق شرحه لكلام الإمام البيضاوي.

وسأذكر ملامح منهجه فيه من خلال الأمثلة ضمن ما جاء في القسم المحقِّق في هذا البحث، وذلك وفق الآتي:

المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن

10 وهو أجلُّ طرق التفسير وأشرفها، فما أجمل في موضع من كتاب الله تعالى يفصِّل في موضع آخر، وما اختُصر في سورة يُبسِّط في أخرى. ولا يُعدَّل عن بيان القرآن مع وجوده⁽³⁾. و«القرآن كلُّه كالسورة الواحدة، وكالآية الواحدة يُصدِّق بعضه بعضاً، ويبين بعضها معنى بعض»⁽⁴⁾.

وقد اهتمَّ الشهاب بهذا النوع من التفسير، فنجده يصرِّح في ثنايا كلامه بقوله: «والقرآن يفسِّر بعضه بعضاً»⁽⁵⁾، وبقوله: «كما يشهد به موارد استعماله»⁽⁶⁾، أو يشير أنَّ معنى هذه الآية كقوله تعالى في الآية الأخرى.

15 واستشهاد بالقرآن في تفسير معاني الآيات يعدُّ من منهجه وإن جاء ضمن نقولاته عن الحواشي الأخرى أو كتب التفسير؛ إذ نقله لها في هذا السياق اعتباراً منه لهذا الاستدلال، إلا أن يعقبه نقدٌ أو نظرٌ أو استبعادٌ منه. ويتلخَّص منهجه في تفسير القرآن بالقرآن في الآتي:

(1) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، (171/2 - 172، 175) - التفسير والمفسِّرون، (112/1).

(2) يُنظر: الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير، زهير ريلات، ماجستير، (ص129) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، أسماء مزيك، ماجستير، (ص62).

(3) يُنظر: مقدِّمة في أصول التفسير، ابن تيمية، (ص39) - البرهان في علوم القرآن، (175/2).

(4) تفسير الرازي، (98/32).

(5) قسم التحقيق، (ص271).

(6) قسم التحقيق، (ص221).

■ الاستدلال على معنى مفردة قرآنية: يعتني الشهاب الخفاجي ببيان معنى من المعاني المحتملة للمفردة القرآنية استناداً على آيات أخرى تدلّ على ذلك. ومن أمثلته:

5 - في تفسير قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُكُمْ بِذَاتِ الْغُدُوِّ وَأَنَا وَجْهٌ مِّنَ السَّمَاءِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾ [الكهف: 63] جاعلاً من دخول الفاء على هذه الجملة دليلاً على ذلك المعنى، ويكون تقدير معنى الآية: (أما/تنبّه) إذ أوتينا فإني نسيت الحوت)، وكذلك في الآية الأولى: (قل أما إن أتاكم عذابُهُ...) (1).

10 - الاستدلال بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: 88] في أنّ المراد من (الوجه) الذات كذلك يراد هذا المعنى في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَنْظُرُوا الَّذِينَ يُدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدُوِّ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: 52] (2).

- نقل الشهاب رحمه الله الاستدلال على أنّ (وكيل) تأتي بمعنى (موكل) على صيغة المفعول في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِكِيلٍ﴾ [الأنعام: 66] بمجيئها على هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

■ الاستدلال على المعنى المراد من الآية بآية أخرى: ومن أمثلته:

15 - نقل استدلال الإمام الزمخشريّ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ على أنّ الجملتين في قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 52] معناهما واحدٌ وهما يؤدّيان معاً معنى الآية الأولى (3).

- في تفسير معنى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِأَنبِلٍ﴾ [الأنعام: 60] بأنّه قبضُ الأرواح عن التصرف بالنوم ذكر الاستدلال بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: 42] فدلالتها على المعنى المراد أوضح (4).

20 ■ الربط بين معاني آيات القرآن الكريم ذات الموضوع الواحد: وذلك ببيان أنّ ما ورد في آية قد تضمّن جواباً عمّا جاء في آية أخرى، أو أنّ سياق الآية يرتبط بوجه ما بمعنى آية أخرى جاءت في نفس السياق. ومثاله:

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص124).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص189).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص191).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص238).

- صرح الشهاب بارتباط قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: 48] بآية سابقة في نفس السورة، وهي قوله عز وجل: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأنعام: 37] حيث تضمنت كلاهما بيان مهمة المرسلين في التبليغ، وأنهم لم يرسلوا ليقترح عليهم ويئلهي بهم⁽¹⁾.

- الربط بين قوله تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ بأن نفي الملكية تضمن الجواب عما جاء في سورة الفرقان من قوله عز وجل: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: 7] فنفي دعوى الملكية عن النبي صلى الله عليه وسلم يجيب عن استنكار الكافرين في الآية الأخرى حول كونه بشراً مثلهم يقوم بأعمال البشر المعتادة⁽²⁾.

■ الاستدلال على وجه إعرابي: حيث يستدل على جواز وجه إعرابي في الآية بآية أخرى جاز فيها هذا الإعراب بشكل أوضح، ومن أمثلته:

- الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: 116] على جواز إعراب (لما) ظرفاً بمعنى (حين) في قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا دُسُوا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 44]. حيث جاز في آية المائدة عند جمهور النحاة مجيء (إن) الشرطية مع الماضي بتأويل تعلقه بفعل مستقبل حذف اختصاراً أو استغناءً على معنى: (إن يتبين أنني كنت قلته)، كذلك جاز عندهم جعل (لما) ظرفاً بمعنى (حين) وكونها على معنى الشرط أيضاً⁽³⁾.

- الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4] حيث أجازوا في جملة: (إلا ولها كتاب معلوم) أن تكون نعتاً لـ (قرية)، فكذلك جاز إعراب الجملة: (إلا يعلمها) على أنها نعت لـ (ورقة) في قوله عز وجل: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: 59]⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص165).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص170).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص148).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص228).

■ الاستدلال على مسألة نحوية تضمنتها الآية: ومن أمثلته:

- نقل الشهاب رحمه الله الاستدلال على أنه لا يلزم من العطف على مقيدٍ بقيدٍ اعتبار ذلك القيد في المعطوف، فقد أجازوا عطف (ولا يستقدمون) على (لا يستأخرون) دون مشاركته في قيد الأجل في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: 49]، وعليه جاز عند بعض العلماء عطف (ولكن ذكرى) على محلّ (من شيء) دون مشاركته في قيد الحساب، ويكون المعنى صحيحاً في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَئِنْ ذُكِّرُوا لَهُمْ يَتَّقُوا﴾ [الأنعام: 69] (1).

5

- نقل رحمه الله الاستدلال على جواز عطف المعرب على المبني بقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، حيث جاز عند النحاة العطف بين (يقدم) و(أوردهم)، كذلك صحّ عطف (وأن أقيموا) على (لنسلم) في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ (2).

■ الاستدلال على وجه بلاغي في الآية: ومن أمثلته:

10

- صرح الشهاب رحمه الله بأنّ قوله عزّ وجلّ: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا مَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ في تضمنه بلاغة التعريض بأنّ المشركين على الضلال هو كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لِحَبْطَنَ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 65] (3).

- مناقشة الوجه البلاغي في كون البعث ترشيحاً للتوفي في آية: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّنَكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِقَاضَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ بما تقرّر في قوله عزّ وجلّ: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدِنَا﴾ [يس: 52] (4).

● ومن أمثلة ما استبعده الشهاب الخفاجي ممّا نقله في سياق تفسير القرآن بالقرآن:

15

- تقريره بعد ما ذهب إليه بعضهم من الاستدلال بقوله عزّ وجلّ: ﴿يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 27] في تقرير أنّ (مفتاح) بمعنى (العلم) في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ وأنه قرينه الاستعارة المكنية (5).

- استبعاده الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الحج: 31] على تقرير معنى (هوى) بأنّه (سقط)، وأنه على تشبيه حال الضالّ في قوله عزّ وجلّ: ﴿كَأَنَّمَا أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ

حَيْرَانَ﴾؛ لأنّ سياق الآية يأباه (6).

20

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص264).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص286).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص218).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص235).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص225).

(6) يُنظر: قسم التحقيق، (ص278).

المطلب الثاني: تفسير القرآن بالسنة وأقوال الصحابة والتابعين

لا بدّ لمن يروم تفسير معاني القرآن الكريم أن يتبيّن ما ورد في السنة المطهّرة ومرويات السلف من الصحابة والتابعين من معاني تفسيره؛ فالسنة مبيّنة للقرآن وموضّحة له، وهي أحد الوحيين، كما أنّ فهم السلف لمعاني القرآن أوفى وأكمل، فهم أقرب الناس إلى أحوال تنزيله، مع ما وهبوا من الفهم السديد والعلم الصحيح⁽¹⁾.

5

وقد اعتنى الشهاب الخفاجي بهذا الجانب، غير أنّنا نجده فيما بين أيدينا من نصّ الحاشية متابعاً لما يورده الإمام البيضاوي، ولم يستقلّ الشهاب في هذا الجانب إلا في مواضع قليلة نحاول أن نستجلي منها لمحةً عن منهجه:

■ الاستدلال بالحديث والآثار على ترجيح وجه من وجوه التفسير في الآية، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَحَنَّنَ عَلَيْهِمْ أَبُوبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 44] حيث أيد القول بأنّ المراد من إقبال الدنيا عليهم إرادة المكر بهم والاستدراج بما روي من حديث مرفوع، وبما أثر عن الصحابة وكبار التابعين، مع نقل تخريجها⁽²⁾.

10

■ الاستدلال على صحّة وجه بلاغيّ في الآية بوروده في الحديث النبويّ، كما استدللّ على صحّة المقابلة بين (البغّة) و(الجهرة) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْكُمُ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾ [الأنعام: 47] بما ورد من مقابلة في حديث: «بشّروا ولا تنفّروا» بين كلمتي (التبشير) و(التنفير) وهو قريب في المعنى ممّا هو ضدّ له وهو (الإنذار)، وكذلك في الآية صحّ مقابلة (البغّة) التي هي قريبة المعنى من (الخفية) مع (الجهرة)⁽³⁾.

15

والشهاب قد يشير إلى ما ورد من الأحاديث في موضوع تفسيريّ دون ذكر شاهد معيّن، كما فعل عند الكلام عن (الصُّور) وحقيقته، فقال: «(وَالصُّورُ): قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ... وَأَحْوَالُهُ مَفْصَلَةٌ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ»⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: مقدّمة في أصول التفسير، (ص39، 40، 44) - البرهان في علوم القرآن، (156/2 - 158).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص150).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص161).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص297).

ولا يعطينا النصّ المحقق جرأة كافيةً في إطلاق الحكم على منهج الشهاب في هذا الجانب⁽¹⁾، لكننا نستطيع بما ورد فيه تلمّس اعتماده على الكتب الوسيطة ككتب تخريج الأحاديث، وكتب التفسير بالمأثور دون رجوع مباشر إلى متون الحديث، وهو يتابع بعض الحواشي في ذكر بعض الآثار عن الصحابة دون مزيد تعليق⁽²⁾، ويتسامح في استعمال بعض المصطلحات الحديثية كما في إطلاقه (الحديث) على الأثر.

المبحث الثالث: منهج الشهاب الخفاجي في التفسير بالرأي

5

تتميّز حاشية الشهاب الخفاجي في هذا الجانب تميّزاً واضحاً، ويظهر اهتمام الشهاب بدراسة المسائل اللغوية، وتحرير المذاهب النحوية، وتمحيص أقوال العلماء واستدلالاتهم بالآيات، ويتوسّع في ذلك بما يُنبئ عن غلْو كعبه، ورسوخ قدمه، ويتعرّض في حاشيته لما قد يتعلّق من قريب أو بعيد بمسألة في الفقه، أو العقيدة أو غيرها،

ويمكن تلخيص منهجه فيما يتعلّق بهذه المباحث وفق الآتي:

10

المطلب الأول: منهجه في قضايا النحو والإعراب:

1. يتوسّع الشهاب في بعض المسائل النحوية التي لا تتردّد كثيراً، وربّما لا نجد لها مبسوطاً بتوسّع وترتيب في غير الحاشية، كما استفاض في بيان (أرايتكم) وعرض أقوال النحاة فيها، ومذاهبهم في إعرابها وتعليقها واختلافهم في تعيين مفعولها عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَدَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 40]⁽³⁾.

2. يعرض مذاهب النحاة على نحو الاختصار والإيجاز، ويبيّن تقدير الإعراب في الآية بناء على مذاهبهم تلك، كما أورد اختلاف العلماء في (إذا) الفجائية على ثلاثة مذاهب، ثم بيّن وجه إعرابها في الآية بناء على تلك المذاهب، عند قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: 44]⁽⁴⁾.

3. قد ينقل الاستدلال بالآية موضع التفسير على صحّة مذهب نحويّ في مسألة ما، كما فعل عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَوَوْا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 44] حيث نقل الاستدلال بهذه الآية على صحّة قول مَنْ ذهب إلى أنّ (لما) تأتي ظرفاً بمعنى (حين)⁽⁵⁾.

20

(1) ذكرت بعض الدراسات السابقة أمثلة أوسع حول عناية الشهاب الجليلة بهذا الجانب. يُنظر مثلاً: حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، بتول دعدوش، (ص 95 وما بعدها) - حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، أسماء مزيتك، (ص 64-66).

(2) يُنظر مثلاً: قسم التحقيق، (ص 209).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 123).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 152-153).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 147).

4. قد يذكر الوجوه الإعرابية في الآية، ويستفيض في مناقشتها والتمثيل لها مع ترجيح ما هو أنسب للسياق، كما توسّع عند الكلام على وجوه إعراب (فَتَطْرُدْهُمْ) و(فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ) في تفسير الآية (52) من سورة الأنعام⁽¹⁾.

5. قد يذكر قاعدة نحوية ويشير إلى اختلاف العلماء فيها بإيجاز؛ توجيهاً لإعراب الإمام البيضاوي، كما فعل عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الأنعام: 42] فذكر في توجيه القول بكون (من) هنا زائدة بأن ذلك جارٍ على مذهب من أجاز زيادتها في الإثبات⁽²⁾.

6. قد يذكر وجوه الإعراب منسوبةً لقائلها، من ذلك ما صرح به عند إعراب اللام في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا لِلنَّبِيِّ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 71] حيث نسب كل قولٍ لقائله⁽³⁾.

وقد يذكرها دون نسبة؛ كما فعل عند كلامه عن وجوه الإعراب في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِّن شَيْءٍ﴾⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: منهجه في إيراد الأبيات الشعرية

تذخر الحاشية بأشعار العرب، وقد تضمن النصّ المحقق من الحاشية (19) موضعاً شعرياً، منها (6) مواضع اقتصر فيها على شطر من البيت، وموضعين ذكر فيهما موضع الشاهد في سياق كلامه أو نقولاته دون الإشارة إلى كونه شعراً، ويغلب أن يغفل الشهاب ذكر الشاعر، إلا في مواضع قليلة صرح فيها باسمه. ويمكن التمثيل لمنهجه بما يلي:

■ التمثيل لمسألة بلاغية بما ورد شعراً، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: 52] تعليقاً على ما قيل أنّ اللام في (غدوة) دخلت عليها لمشاكلة (العشي)، وهو وإن ردّ حمل ما في الآية على هذا الوجه، إلا أنه ساق قول الشاعر تمثيلاً على ورود مثل هذه المشاكلة⁽⁵⁾.

■ الاستشهاد بالشعر تصحيحاً لاستعمال ورد في كلام الإمام البيضاوي، حيث أورد من شعر المتنبي ما يدلّ على صحة مقابلة (المحال) و(المستقيم) وهو قوله:

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص193-196).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص137).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص283-284).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص190).

(5) يُنظر: قسم التحقيق، (ص187-188).

..... كَأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي مُحَالٍ

مستشهداً به على صحة استعمال الإمام البيضاوي لكلمة (المستقيم) في مقابلة (المستحيل)، وبيان أنه جارٍ على استعمال العرب. وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ حيث جعله القاضي مثلاً على مُدَّعي المستحيل كاللوهية والملكية، ومُدَّعي المُستقيم كالنبوة⁽¹⁾.

■ الاستدلال على معنى لغويٍّ للمفردة، بما ورد في الشعر من استعمالٍ لها، كما استدلَّ بقول أبي ذؤيب الهذلي على استعمال (قضى) بمعنى (صنع)⁽²⁾ في قوله:

5

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ

■ الاستشهاد على ترجيح وجهٍ إعرابيٍّ في الآية بوروده في الشعر العربي، كما فعل عند تفسير قوله تعالى:

﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 52]

ففي ترجيح نصب (فتطردهم) جواباً للنفي الأول: (ما عليك)، دون الثاني: (ما من حسابك)؛ ليستقيم المعنى في الآية استدلالاً بما ورد في شعر امرئ القيس في قوله:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ.

حيث رُفِعَ (قليل) على أنه فاعل (كفاني) وأُعْمِلَ فيه دون العامل الثاني (أطلب)؛ طلباً لاستقامة المعنى⁽³⁾.

10

■ قد يورد الأبيات الشعرية على سبيل التوسّع في إيضاح استعمال مجازيٍّ ورد فيها، كما ساق بعض الأبيات

استشهاداً على تشبيه نوم الليل بالموت لما فيه من ترك العبادّة، وكذلك ما ذكره من تلطّف بعض الشعراء في تشبيه الشيب بطلوع النجوم في وضوح النهار بما يدلّ على شدّة الهول⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص179).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص222).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص196).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص238، 247).

المطلب الثالث: علوم البلاغة:

ضمّن الشهاب الخفاجي (حاشيته) عدداً كبيراً من اللطائف البلاغية، وعمل على استخراج النكت البديعة الموجودة في الآيات، وقد كان لشخصيته الأدبية دورٌ بارزٌ في استجلاء بلاغة القرآن في ألوان المعاني والبيان والبدیع، وعرض أقوال أرباب البلاغة فيها، ومن أمثلة ذلك:

- 5 1. عنايته بتسمية التشبيه وشرحه في الآيات المتضمنة لذلك؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَأَنِّي أَتَّهَوْتُهُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأنعام: 71] حيث بين أنه تشبيه تمثيلي جاء وجه الشبه فيه منتزعا من أمور متعدّدة⁽¹⁾.
2. يذكر أنواع الاستعارات، واختلاف المفسرين في توجيهها، كما فصل في نوع الاستعارة الواردة في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: 59]، وذكر اختلاف العلماء في تقرير كونها مكنية تخيلية أو تمثيلية أو تصريحية⁽²⁾.
- 10 3. يبين ما ورد في الآية من وجوه البلاغة، كما صرح ببلاغة التذييل ووجه اللف والنشر عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 73] تذييل لقوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾، أما موضع اللف والنشر فهو في دلالة (الحكيم) على مضمون أول الآية من خلق السماوات والأرض بالحق، ودلالة (الخبير) على علم الغيب والشهادة، فكانت كالفدلكة للآية⁽³⁾.
- 15 4. اهتمامه بتفصيل البيان فيما ورد للعلماء من اختيارات في تقرير وجه بلاغة الترشيح في الاستعارة الواردة عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ﴾ [الأنعام: 60]، مع مناقشة ذلك، وعقد المقارنة مع آيات أخرى تؤيد ما ذهب إليه⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص278-279).

(2) يُنظر: قسم التحقيق، (ص224-225).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص289، 295).

(4) يُنظر: قسم التحقيق، (ص232 وما بعدها).

المطلب الرابع: بسط الشهاب للمسائل العلمية.

اهتمّ الشهاب الخفاجي باستنباط المسائل العلمية المتنوّعة عند أدنى إشارة إليها في الآية، وقد أخذت مسائل علم الكلام حيّزاً أوسع فيما بين أيدينا من النصّ المحقّق، مع اختصارٍ في عرضها. فنراه وهو يخصّص لمسائل الاعتزال نظره الحادّ لا يترك شاردة ولا واردة يمكن أن تكون مستنداً لهم إلا ويجيب عنها ويردها.

5 كما تناول بعض القضايا الفقهيّة مقررّاً فيها المذهب الحنفيّ، دون مناقشة أو عرض لأقوال المذاهب الأخرى، وقد وردت بعض المسائل الأصوليّة على قلة ضمن كلامه. ومن أمثلة ما سبق:

- ما ذكره الشهاب باختصار حول مسألة وقوع النسيان والسهو من الأنبياء، حيث نقل مقتصرّاً على تقرير مذهب جمهور أهل السنّة، دون تفصيل ما يجوز وقوع النسيان فيه وما لا يجوز، وأشار إلى قول الرافضة في عصمة الأنبياء عن ذلك، ثمّ رجّح قولاً توفيقياً يجمع بين الآراء⁽¹⁾. وذلك استنباطاً من سياق الآية عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 68]، علماً أنّها من المسائل المشتركة بين علم العقيدة والكلام وعلم أصول الفقه.

- تقريره لمذهب أهل السنّة في مسألة تماثل الجواهر، وأنّه يجوز عندهم أن يقوم بكلّها ما يقوم بجزئها ردّاً على استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: 50]. على ردّ القول بالتماثل حيث أفادت الآية عندهم نفي أن يصير النبيّ ملكاً، فبيّن الشهاب أنّ معنى الآية له توجية آخر⁽²⁾.

15 - يعتني الشهاب الخفاجي بنقل أقوال المذهب الحنفيّ، ويعتمد على مشهور كتبه ككتاب «الهداية»، ومن ذلك ما قرّره في مسألة خطاب الكافرين بفروع الشريعة، ومسألة تكليف النائم ومؤاخذته بتقصيره بسبب النوم⁽³⁾.

- يشير إلى الاستدلال ببعض القواعد الأصولية، مبيناً خلاف العلماء فيها، وإن كان الغالب في ذلك الاختصار، كما في مسألة جواز اجتهد الأنبياء عليهم السلام⁽⁴⁾.

20 - يبيّن تأسيس فهم الآية واختيار وجه من وجوه إعرابها على ما استقرّ من قواعد الأصولي، كما في مسألة العطف للتشريك في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرِي﴾⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 260).

(2) يُنظر: قسم التحقيق (ص 177).

(3) يُنظر: قسم التحقيق، (ص 168، 239).

(4) يُنظر: قسم التحقيق (ص 246).

(5) يُنظر: قسم التحقيق (ص 262 - 264).

المبحث الرابع: المكانة العلمية للحاشية

تبوّأت حاشية الشهاب الخفاجي رحمه الله مكانةً علميّة متفردة بين كتب التفاسير، وكان لها صدى واسع بين العلماء منذ تأليفها، كما تركت أثراً جلياً في كتب التفاسير التي جاءت بعدها. وسنوجز فيما يلي بيان أهم ميّزاتها، وبعض المآخذ حولها، ومدى استفادة بعض أصحاب التفاسير من مادّتها.

المطلب الأول: مزايا الحاشية

5

دارت عبارة كلّ من تكلم عن هذه الحاشية من العلماء حول معاني الثناء والتقدير، وأشادوا بتمييزها بين حواشي تفسير البيضاوي، وجعلوها أفضل حواشيه، ومن ذلك:

- يعبر عنها كثيراً الإمام الألوسي بلفظ الجمع فيقول: «وفي الحواشي الشهابية»⁽¹⁾، بما يُشعر أنّها كتبٌ في كتاب؛ لما حوته بين دفتيها من فنون العلوم والفوائد.

10

- ويقول الشيخ الفاضل بن عاشور: «وهي تامة... وواسعة كثيرة المباحث والفوائد، وسعت دائرة تفسير البيضاوي علماً أكثر ممّا وسعتها نقداً وبحثاً»⁽²⁾.

- ويصفها الشيخ أبو شعبة بقوله: «وأجل حواشيه: حاشية الشهاب الخفاجي، وهي ديوان علم وأدب، وفيها غاية التحقيقات والتدقيقات»⁽³⁾.

ويمكن إجمال أهم ميّزات الحاشية بما يلي:

15

1. تنخر الحاشية بذكر الوجوه البلاغية، ويعقد المؤلف فيها مناقشات علميّة توضيحاً ونقداً وترجيحاً.

2. تنوع المصادر العلميّة التي تكوّنت منها مادة الحاشية، وتضمّنها معظم ما كُتب على تفسير البيضاوي والكشاف، ممّا جعلها حقاً كفايةً للراضي؛ فكان لها من اسمها أوفر نصيب.

3. العناية التامة بمادّة تفسير البيضاوي، وبذل الفكر في تنقيحها وتهذيبها، بالبيان والشرح والتعليل تارة، وبالنقد والتفنيد تارة أخرى.

20

4. حسن اختيارات الشهاب رحمه الله في أغلب نقولاته، وإدراجها في موضعها اللائق في سياق الكلام ووضوح دلالتها فيما سيقّت لأجله؛ بما يدلّ على حصافة الشهاب وفطنة عقله وحنكته في التأليف.

(1) يُنظر مثلاً: تفسير الألوسي، (152/7).

(2) التفسير ورجاله، (ص100).

(3) الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، (ص135).

5. براعة التحليل والنقد الذي بذله الشهاب في حاشيته، ومهارته في الغوص في دقائق المسائل، ومآخذ الأقوال، وذلك نتيجة تضلُّع الشهاب في العلوم وتمكُّنه من علوم الآلة خاصّة، وهذا ما تبرزه الدراسات الكثيرة والمتنوّعة حول الحاشية.

المطلب الثاني: المآخذ على الحاشية

5 مهما بلغ العمل من الإتقان والتمييز، غير أنّه لا يُكتب الكمال لجهد بشريّ بحيث يرتفع عن النقد والمؤاخذة، وقد ورد على حاشية الشهاب بعض المآخذ، ممّا لمسّته عملياً أثناء البحث، وأهمّها:

1. وجود صعوبة في أسلوبه اللغويّ أحياناً، بحيث يحتاج إلى مزيد تدبّر لفهم عبارته ودلالاتها.
2. مخالفته أحياناً لنسق ترتيب كلام الإمام البيضاويّ عند التعليق عليه، ممّا يشوّش ذهن القارئ ويربك تسلسل مطالعته لمعاني الكلام.

3. استعمال الشهاب الضمائر بكثرة، ممّا يُربك القارئ في تبيين عود الضمائر وفهم سياق الكلام.

4. منهجه الغالب في عدم توثيق النقول، وإيهام عزوها أحياناً أخرى، فيصعُبُ تتبّعها ويعسر تعقبها.

5. تداخل نقولات الشهاب مع كلامه، بحيث يتعدّر تمييزها، ويوقع في الخلط بين رأي صاحب النقل وبين رأيه.

6. اختصار الشهاب للنقول أو نقلها بالمعنى يوقع أحياناً في اللبس، ويغيّب وجه دلالتها في السياق.

15 وممّا ذُكر في المآخذ: الاستطراد الواسع في دقائق علوم اللغة ومسائل النحو وجزئيات الإعراب، بحيث طغت على غيرها من المباحث التفسيرية أو العلمية من فقه وعقيدة وغيرها.

إلا أنّ هذا النقد للاستطراد على وجه العموم ليس من السداد بكثير؛ لأنّ خصوصيّة الحواشي من حيث نمط التأليف ممّا يتّسع لمثله، بل ربّما هو ما تفرضه شخصيّة الشهاب الموسوعيّة بحيث يقف على البديهيّة العلميّة عند الأقوال والمسائل بمزيد تمحيص وتدقيق، ويمزج بين تلك العلوم في توظيفٍ بديعٍ لخدمة التفسير والمعنى على وجه الإجمال، مع النظر إلى هدفه من تأليف حاشيته في جمع لبّ الحواشي والتفاسير.

20 وقد كان هذا الاستطراد مادّة علميّة دسمة لكثير من الأبحاث اللغويّة والنحويّة والبلاغيّة، ممّا أثرى المجال العلميّ عبر سنين طويلة، ولا تزال الدراسات الأكاديميّة تتناول مفردات العلوم في الحاشية بالبحث إلى يومنا هذا.

القسم الثاني : قسم التحقيق

ويشتمل على :

تمهيد : ويتضمّن :

أولاً: وصف النسخ المخطوطة المعتمدة.

ثانياً: منهج التحقيق والتعليق.

ثالثاً: نماذج مصوّرة من النسخ المخطوطة المعتمدة.

النصّ المحقّق :

من الآية: (40) إلى الآية: (73) من سورة الأنعام

تمهيد

تتوفر نُسخ عديدة لحاشية الشَّهاب الحفاجي رحمه الله في مختلف مكاتب البلدان، وقد وقفتُ على (15) نسخة مخطوطة؛ وهي: (3) نُسخ في مكتبة (كُوبريلي) في تركيا، و(3) نسخ في مكتبة (فيض الله) في تركيا، و(نسختين) في مكتبة (ولي الدين) في تركيا، وجزء من نسخة في مكتبة (راغب باشا) في تركيا، و(نسخة) من محفوظات (مكتبة الحرم النبوي)، و (5) نسخ من محفوظات (المكتبة الوطنية) بدمشق.

واخترتُ ثلاث نُسخ بعد المقارنة بينها جهد الاستطاعة مراعيةً في ذلك القيمة العلميّة للمخطوط من حيث: قربه من تاريخ وفاة المؤلّف، ومقابلته على نسخته الخطيّة، مع قلة الخطأ ووضوح الخط. معتمدةً في عملي منهج النص المختار بين النسخ؛ لتقاربها في الجودة العلميّة، فيثبت النصّ من مجموعها أقرب ما يكون إلى الصواب، وأبعد عن التشويش وتفريق الذهن للقارئ. وتفصيل معلومات هذه النسخ كما يلي:

أولاً: وصف النسخ المخطوطة المعتمدة

✻ النسخة الأولى:

رمزتُ لها بـ (ك1)، من محفوظات مكتبة (كُوبريلي)، تركيا.

وهي نسخة كاملة تتضمّن (5) أجزاء برقم: (162 - 163 - 164 - 165 - 166).

جاء القسم المخصّص للتحقيق في (ج2): برقم (163) يبدأ من سورة (آل عمران) وينتهي بآخر سورة (الأعراف).

المعلومات العامّة⁽¹⁾:

- النَّاسخ: مُحمَّد بن عمار المالكيّ الأزهرّي.
- نوع الخط: نسخ.
- سنة النسخ: (1069هـ) على الأرجح؛ حيث لم يُثبت الناسخ قيد الفراغ من هذا الجزء، إنما رجّحته بعد دراسة ومراجعة اعتماداً على:
- ما ورد في فهرس مخطوطات مكتبة (كوبريلي) من أنّ ناسخ هذا الجزء هو ذاته ناسخ (ج1) وبمواصفاته، وذاك نُسخ (1069هـ)⁽²⁾.

(1) يُنظر: فهرس مخطوطات كوبريلي، (93/1).

(2) ينظر: (93/1).

- ما يظهر من المقارنة بين أجزاء النسخة السابقة واللاحقة: (ج1) = (1069هـ) للناسخ نفسه، (ج4) = (1069هـ)، (ج5) = (1070هـ) لناسخ آخر؛ بما يرجح أنّ (ج3) هذا تاريخُ نسخه.
- يؤيد ذلك كلّ ما ورد في نهاية (ج5): «كُتبت هذه النسخة من خطّ مؤلفها، وكان الفراغ من ذلك الجزء الأخير ثاني رجب الخير الذي من شهور سنة: سبعين بعد الألف (1070هـ)»⁽³⁾.
- وما أثبت على طرف الصحيفة: «بلغ مقابلة من أوله إلى آخره بأصل مؤلفه على حسب الطاقة وغاية التثبت...»⁽⁴⁾ مما يوحي أنّ النسخ تتابعوا على كتابة أجزاء هذه النسخة ضمن هذين العامين نقلاً عن نسخة بخطّ الشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى.

- جاءت النسخة في جلدٍ نفيس، و(ج2) = (375) ورقة، في كل صحيفة (31) سطراً.
- عليها ختم وقفٍ للوزير: أبي العباس، أحمد بن الوزير أبي عبد الله محمد المعروف بـ (كوبريلي).

الملاحظات التفصيلية:

- أثبت في أولها فهرسٌ للسور، وكُتبت أسماء السور وأوائل الأقوال باللون الأحمر.
- خالية الهوامش من أيّ عزوٍ أو شرح، إلا من سقط مصحّح فقط.
- خطّها واضح، مع صعوبة في القراءة؛ لرخاوة رسم حروفها (لرخاوة خطّ ناسخها).
- ضبط الحروف مُزاح عن أماكنها، وهذا أمر متعب ومشوّش جداً.
- الأبيات الشعرية مميّزة بالتنسيق (مميّزة بموضعها وبنقط حمراء على طرفيها).
- فيها تكرارٌ للكلمات أو الجمل في مواضع قليلة.
- السّقط نادرٌ والأخطاء قليلة.
- رُسمت بعض الحروف بطريقتين مختلفتين في الجملة نفسها⁽⁵⁾؛ ممّا يربك القارئ.
- استعمل الناسخ بعض الاختصارات، مثل: (المص = المصنّف)، (حي = حينئذ)، (س = سيبويه)⁽⁶⁾.
- رُسمت بعض الكلمات بشكل خطأ، مثل: (الأمر = الأمور)⁽⁷⁾.

(3) يُنظر: (ك1)، [أ/453].

(4) يُنظر: (ك1)، [أ/453].

(5) مثل: «الجزاين: جمع جزينة أو خزانة...» (ك1)، [أ/249].

(6) يُنظر: (ك1)، [أ/249]، [أ/250].

(7) يُنظر: [أ/250].

القيمة العلمية للنسخة:

1. كُتبت هذه النسخة في حياة الشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى، ويدلّ على ذلك:
 - تاريخ النسخ لبعض الأجزاء.
 - صيغة الدّعاء في الصحيفة الأخيرة من (ج1-2-3-4) بخطّ موحد: «بلغ مقابلةً على خطّ مؤلفه لطف الله به»⁽⁸⁾.
 - وأوضح منها ما ورد في الصحيفة البيضاء بعد الغلاف من (ج3) و(ج5) قوله: «هذا الجزء الثالث من حاشية الشيخ العلامة شيخ الإسلام شهاب الدين أفندي على البيضاوي فسح الله في مدّته. آمين».
2. كُتبت من نسخة بخطّ مؤلفها الشّهاب رحمه الله تعالى، ثمّ قوبلت عليها، وقد أثبت هذا في بداية ونهاية الأجزاء المختلفة بخطّ موحد⁽⁹⁾.
3. واضحة الخطّ، قليلة الأخطاء والسّقط.

النسخة الثانية:

- رمزت لها ب (ف)، من محفوظات مكتبة (فيض الله)، تركياً.
- وهي نسخة تتضمّن (4) أجزاء، عثرت على الأجزاء الثلاثة الأولى منها فقط، برقم: (129 - 130 - 127).
- جاء القسم المخصّص للتحقيق في (ج2): برقم (130)، يبدأ من الآية (203) من سورة البقرة إلى آخر سورة التوبة.
- المعلومات العامة⁽¹⁰⁾:

- الناسخ: محمّد الشاذليّ بن الشيخ جاد الكريم البهنسي.
- نوع الخط: نسخ.
- سنة النسخ: (1082هـ).
- جاءت النسخة في جلدٍ مُزخرف، و(ج2) = (408) ورقة، في كلّ صحيفة (35) سطراً.
- عليها ختم وقفٍ لشيخ الإسلام: فيض الله أفندي على مدرسته التي أنشأها في القسطنطينيّة (1112هـ).

(8) (ك1)، ج1: [526/ب]، ج2: [375/ب]، ج3: [440/ب]، ج4: [404/ب].

(9) أثبتت في صحيفة البداية من (ج2-4-5) جملة بخطّ موحد: (نسخة مؤلفه) مقابلة، وعلى طرف الصحيفة الأخيرة من (ج5): (بلغ مقابلةً من أوله إلى آخره بأصل مؤلفه على حسب الطاقة وغاية التّثبت..).

(10) ينظر: المخطوطات العربيّة في المكتبة الوطنيّة باستانبول، خزانة فيض الله أفندي، (ص316)، رقم (111).

الملاحظات التفصيلية:

- صحيفة العنوان مزخرفة وملونة، ذكر فيها اسم المؤلف واسم الكتاب، والجزء وتاريخ بداية النسخ.
- أثبت في أولها فهرس للسور، وكتبت أسماء السور وأوائل الأقوال باللون الأحمر.
- على هامشها عزو لكثير من الأقوال⁽¹¹⁾، وتنبيه على بعض المطالب، وفي بعض المواضع كتبت الآيات عند بداية شرحها.
- بعض التعليقات على الهامش مذيّلة بقوله: (منه)، وهي ما تُسمّى: (المنهوات)⁽¹²⁾.
- الأبيات الشعرية مميّزة بالتنسيق (مميّزة بموضعها وبُنقَطٍ حمراء على طرفيها).
- قسم الناسخ كلّ جزء إلى أعشار، وجاء هذا الجزء في (41) عُشرًا تقريبًا.
- تكرّر فيها الورقة (232) مرّتين.
- الخطّ واضح ومريح.
- السقط نادر والأخطاء قليلة.

القيمة العلمية للنسخة:

1. قُرب تاريخ نسخها من عصر المؤلّف رحمه الله تعالى.
2. كتبت هذه النسخة من نسخة الشَّهاب الخفاجي رحمه الله تعالى، والتي كانت محفوظة في منزل ابنته، وكان استكتبها هو لنفسه من خطّه⁽¹³⁾.
3. واضحة الخطّ، قليلة الأخطاء والسّقط.

(11) يلاحظ أنّ بعض العزو باللون الأحمر، وبعضه باللون الأسود، ويكأنّ البعض منقول عن نسخة المؤلّف وبعضه مضاف إليها.

(12) المنهوات: هي تعليقات المؤلّف على كتابه -يكتبها بنفسه أو تُنقل عنه-، وتُختَم بقوله: (منه) تمييزاً لها عن تعليقات غيره. يُنظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، مقدّمة التحقيق، (ص4).

(13) جاء في نهاية الجزء الثاني: «قال كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى: (محمّد الشاذلي بن الشيخ جاد الكريم) عفى الله عنه: نجَزَ هذا الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه... وقد نقلتها من نسخة المصنّف رحمه الله تعالى التي استكتبها هو لنفسه من خطّه، وهي الآن باقية في منزله عند ابنته أطلال الله بقاءها وعفى عنها آمين...» (ف)، [408/ب].

النسخة الثالثة:

رمزت لها بـ (ك2)، وهي من محفوظات مكتبة كوبريلي، تركيا.
وهي نسخة كاملة تتضمن (4) أجزاء برقم: (158-159-160-161).
جاء القسم المخصّص للتحقيق في (ج2): رقم (159) يبدأ من سورة (آل عمران) وينتهي بآخر سورة (يونس).
المعلومات العامة⁽¹⁴⁾:

- الناسخ: علي الحسيني اللطفي القدسي.
- نوع الخط: نسخ.
- سنة النسخ: (1083هـ).
- جاءت النسخة في مجلدٍ مزخرفٍ بالذهب، و(ج2) = (563) ورقة، في كل صحيفة (29) سطراً.
- عليها ختمٌ وقفٍ للوزير: أبي العباس، أحمد بن الوزير أبي عبد الله محمد المعروف بـ (كوبريلي)، (1088هـ).

الملاحظات التفصيلية:

- أثبت في أولها فهرس للسور، وكتبت أسماء السور وأوائل الأقوال باللون الأحمر، وأُحيط الكلام بإطار مذهب.
- على هامشها عزو لبعض الأقوال، وتنبيه على بعض المطالب، وبعض السقط المصحح.
- الأبيات الشعرية مميّزة بالتنسيق (متميّزة بموضعها وبنقط حمراء على طرفيها).
- الخط واضحٌ ومريحٌ.
- السقط نادر والأخطاء قليلة.
- استعمل الناسخ بعض الاختصارات، مثل: (تع = تعالى)⁽¹⁵⁾.

القيمة العلمية للنسخة:

1. قُرب تاريخها من عصر المؤلف رحمه الله تعالى.
2. واضحة الخط.
3. قليلة الأخطاء والسقط.

(14) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي، (92/1).

(15) يُنظر: (ك2)، [280/ب].

ثانياً: منهج التحقيق والتعليق

✧ منهج التحقيق ✧

حاولتُ جهدي التزام المنهج المتعارف عليه في تحقيق المخطوطات؛ بما يحقق إخراج النصّ على الوجه الأمثل، وتقريب معانيه وتوضيحها وفق ما يلي:

1. كتابة الآيات القرآنيّة ضمن إطار محدّد في أعلى الصحيفة بالرسم العثمانيّ على رواية حفص رحمه الله، وذلك عند بداية تفسير كلّ آية؛ لتكون النصوص التفسيرية مرتبطة في ذهن القارئ مع الآيات.
2. كتابة النصّ كتابة إملائيّة حديثة، مع ضبط ما يُحتاج إلى ضبطه، وإثبات علامات الترقيم المناسبة المتعارف عليها، إضافةً إلى استخدام نقطتين متتاليتين (..) بين ركني الكلام إذا طال الركن الأول بحيث يُخشى الالتباس.
3. إثبات نصّ الإمام البيضاويّ رحمه الله في أعلى الصحيفة اعتماداً على طبعة (دار إحياء التراث العربيّ)، مع تمييزه عن كلام الشهاب الخفاجي رحمه الله خطأً وحجماً، وفصله عنه بخطّ أفقي، محاولةً تقسيم كلامه بما يتناسب مع تعليق الشهاب عليه قدر الإمكان.
4. إثبات نصّ حاشية الشهاب بالاعتماد على ثلاث نُسخ جيّدة من مجموع ما وقفْتُ عليه من نسخٍ مخطوطة للحاشية بعد المقارنة بينها جهد الاستطاعة، مراعيةً في ذلك القيمة العلميّة للمخطوط من حيث: قربه من تاريخ وفاة المؤلّف، ومقابلته على نسخة المؤلّف، مع قلّة الخطأ والسقط فيه، ووضوح الخطّ.
5. اعتماد منهج النصّ المختار بين النسخ؛ إذ الجودة العلميّة للنسخ متقاربة، لكن لا تخلو نسخة منها من خطأ أو سقط -ولو نادراً- فيعضد بعضها بعضاً لئُثبت النصّ من مجموعها أقرب ما يكون إلى الصواب، وأبعد عن التشويش وتفريق الذهن للقارئ.
6. تمييز كلام الإمام البيضاويّ المدرّج في حاشية الشهاب بوضعه بين قوسين مع تنسيق الخط الغامق والتسطير. والتنبيه في الهامش عند اختلاف نصّ الإمام البيضاويّ عند الشهاب عنه في المطبوع المعتمد.
7. إثبات موضع بداية كلّ وجه من ورقة المخطوط في النسخة (ف)، وتمييز الموضع بين الكلام بوضع خطّ مائل (/)، واقتصرْتُ عليها؛ لجودة ترتيبها وتناسق تقسيم أوراقها.
8. إثبات الأقرب إلى الصواب والأليق بالمعنى والسياق في المتن عند الاختلاف، مع ذكر الفروق الجوهرية بين النسخ في الحاشية، والتنبيه على ما يقع من سقط أو تصحيف، مع بذل الجهد في بيان سبب اختيار ما يُثبت في المتن.

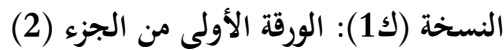
9. التنبيه على ما ورد في نسخة (صادر) المطبوعة عند الحاجة؛ استئناساً بها وإظهاراً للجهد العلمي المبذول في ضبط متنها وتنبيهاً على ما ورد فيها من خطأ.
10. كتابة صيغ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وصيغ الترضي والترحم في متن الحاشية اعتماداً على ما ورد في النسخة (ف)؛ حيث أثبتت فيها هذه الصيغ أكثر من النسخ الأخرى.
11. مراعاة كتابة الآيات القرآنية في المتن وفق القراءة المراد ذكرها، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية، والتنبيه على ما يقع من خطأ أو سبق قلم في الآيات فأثبتها صحيحة في المتن وأنبه في الحاشية.
12. تمييز الأحاديث النبوية بوضعها بين قوسين « »، وضبط ما كان مُشكِلاً من مفرداتها.
13. وضع النقول النصية في المتن ضمن علامتي تنصيص « »؛ لتمييزها عن النقل بالمعنى، أو عن غيرها من كلام الشهاب الخفاجي، والإحالة للمصادر في الحاشية بكلمة (يُنظر) عند النقل بالمعنى.
14. ضبط المفردات المشكّلة والغريبة بالاعتماد على المراجع المختصة.
15. ضبط أبيات الشعر الواردة مع ذكر البحر الذي صيغت عليه في المتن.
16. تمييز أسماء الكتب الواردة في المتن بوضعها بين قوسين صغيرين « ».

❖ منهج التعليق ❖

1. توثيق القراءات القرآنية من مصادرها من كتب القراءات، فإن لم أجدها فمن كتب التفسير التي ذكرتها، مع بيان نوعها، وتوجيهها، ووجه الشاهد فيها.
2. تخريج الأحاديث الواردة من مظانها من كتب الحديث النبوي، فما ورد في الصحيحين أو أحدهما اكتفي به، وإلا رجعت إلى مظانها في كتب السنة أو الأجزاء الحديثية.
3. تخريج الآثار الواردة من مظانها من كتب الآثار حيث وجدت، أو بعزوها إلى كتب التفسير بالمأثور.
4. توثيق أبيات الشعر الواردة من مظانها في الدواوين الشعرية أو كتب الأدب واللغة، وعزوها إلى قائلها، مع بيان غريبها عند الحاجة، وتوضيح وجه الشاهد فيها.
5. توثيق الأمثال الواردة في البحث من مظانها من كتب الأمثال أو كتب الأدب، مع شرح غريبها وبيان سياقها في كلام الشهاب إن لم يكن ظاهراً.
6. عزو الأقوال والنقول إلى أصحابها أو إلى مصادرها من الكتب مهما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وإلا فلاكتفاء بالإحالة إلى ما ورد على هامش بعض النسخ المخطوطة للحاشية من عزو للأقوال أو إحالة إلى المصادر عند تعدد التوثيق من ذلك المصدر المذكور.

7. شرح المفردات الغريبة بالرجوع إلى المعاجم اللغوية، أو كتب المعاني والمفردات، أو الشروح المختصة.
8. التعريف بالمصطلحات العلمية المتنوعة عند أول ورود لها في قسم التحقيق بالرجوع إلى مظانها في كل فنّ، فإن لم أجد فبالاعتماد على الكتب التي تعتني بهذا الجانب.
9. التعليق على المسائل اللغوية والنحوية والعقدية والفقهية وغيرها، بشرحها وتفصيلها بقدر ما تقتضيه الحاجة، ثمّ توثيقها بالرجوع إلى مصادرها المعتمدة في كل فنّ.
10. شرح كلام الشهاب بما يوضحه ويُيسّطه حيث اقتضت الحاجة، بقدر ما سمح به فهمي القاصر.
11. ترجمة الأعلام الواردة في قسم التحقيق عند ورودها أول مرة باستثناء الأنبياء عليهم السلام، ومن كان واسع الشهرة كالخلفاء الراشدين والأئمة الأربعة. واقتصرت في الترجمة على ذكر الاسم منسوباً لأبيه مع الكنية، وبيان العلوم التي برع فيها، وأهمّ مصنّفاته، مع مكان وتاريخ وفاته، وذلك بالرجوع إلى المصادر المختصة بالتراجم في كل فنّ، ما وُجد ذلك ولم تدعُ الحاجة إلى غيره.
12. التعريف بالكتب الواردة في قسم التحقيق ببيان تسميتها ومؤلفها وأهمّ موضوعاتها وحالتها من الطباعة.
13. التعريف الموجز بالفرق والمدارس والقبائل والأماكن بما يتطلبه إزالة اللبس والغموض عنها.
14. الاختصار على ذكر اسم الكتاب عند التوثيق، إلا خشية الالتباس فأذكر معه المؤلّف، وتأخير باقي بيانات المصادر والمراجع إلى الفهرس؛ اختصاراً للحواشي ووضعاً للجهد موضعه. وذلك مع ملاحظة ما يأتي:
 - عند العزو إلى كتب الحديث والآثار أضيف ذكر الكتاب والباب مع رقم الحديث إلى الجزء والصفحة.
 - عند العزو إلى كتب التفسير أذكر السورة ورقم الآية مع الجزء والصفحة، في غير الآية موضع البحث؛ تسهيلاً لمراجعتها وتتبعها.
 - عند العزو إلى حاشية الشهاب خلال البحث فإنّ التوثيق يكون بالاعتماد على طبعة (دار صادر).
 - عند العزو إلى كتب المعاجم أذكر المادة اللغوية مع الجزء والصفحة أو المجلد والصفحة.
 - تمييز المصادر المخطوطة بوضع أقواس معكوفة []، فيها رقم الورقة ورمز الصحيفة.
 - ترتيب المصادر والمراجع في الحواشي وفق تاريخ وفاة المؤلّف بدءاً بالأقدم، إلا إن دعت الحاجة لعزو الكلام إلى كتاب معيّن فأقدمه ثمّ أعود إلى الترتيب المذكور.

النسخة (ك1): ورقة الغلاف من الجزء (2)



النسخة (ك1): الورقة الأولى من القسم المطلوب



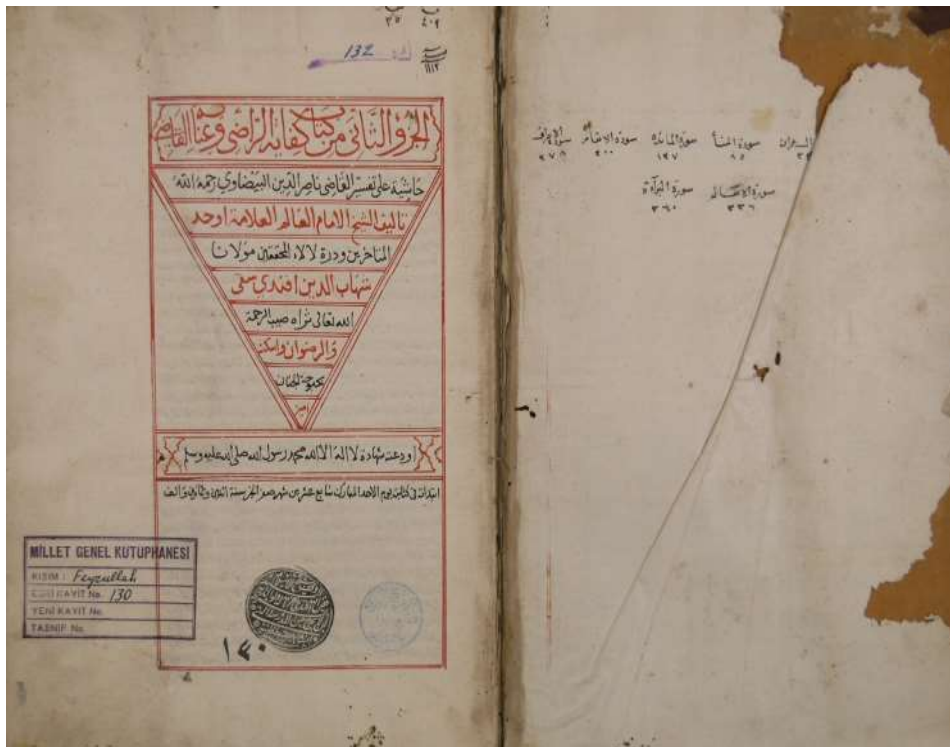
النسخة (ك1): الورقة الأخيرة من القسم المطلوب



النسخة (ك1): الورقة الأخيرة من الجزء (2)



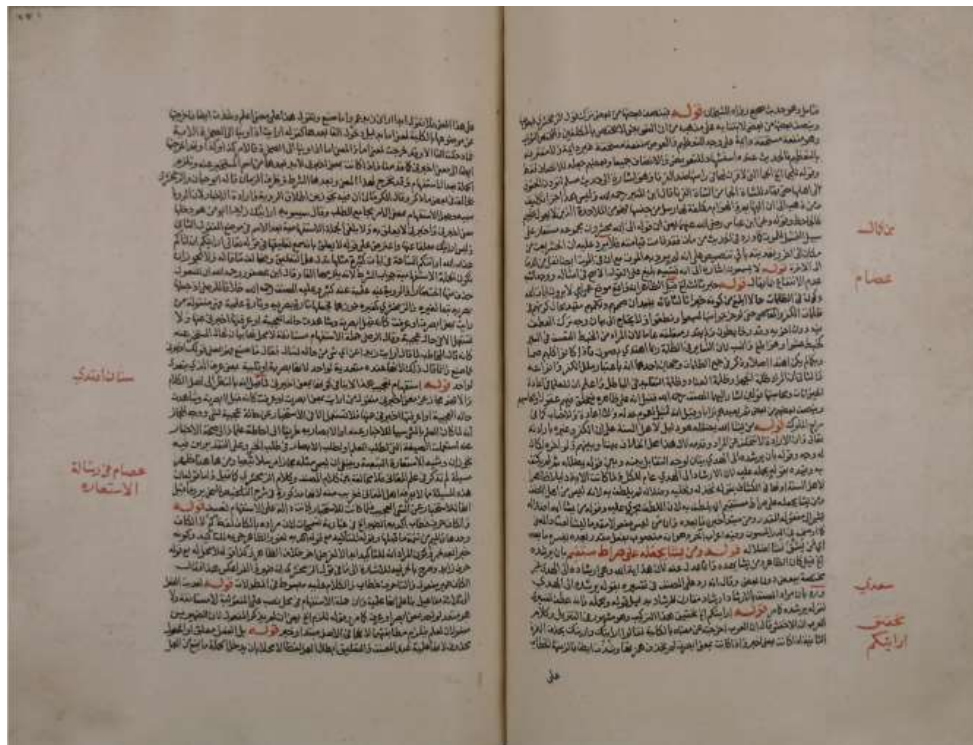
النسخة (ف): ورقة الغلاف من الجزء (2)



النسخة (ف): الورقة الأولى من الجزء (2)



النسخة (ف): الورقة الأولى من القسم المطلوب



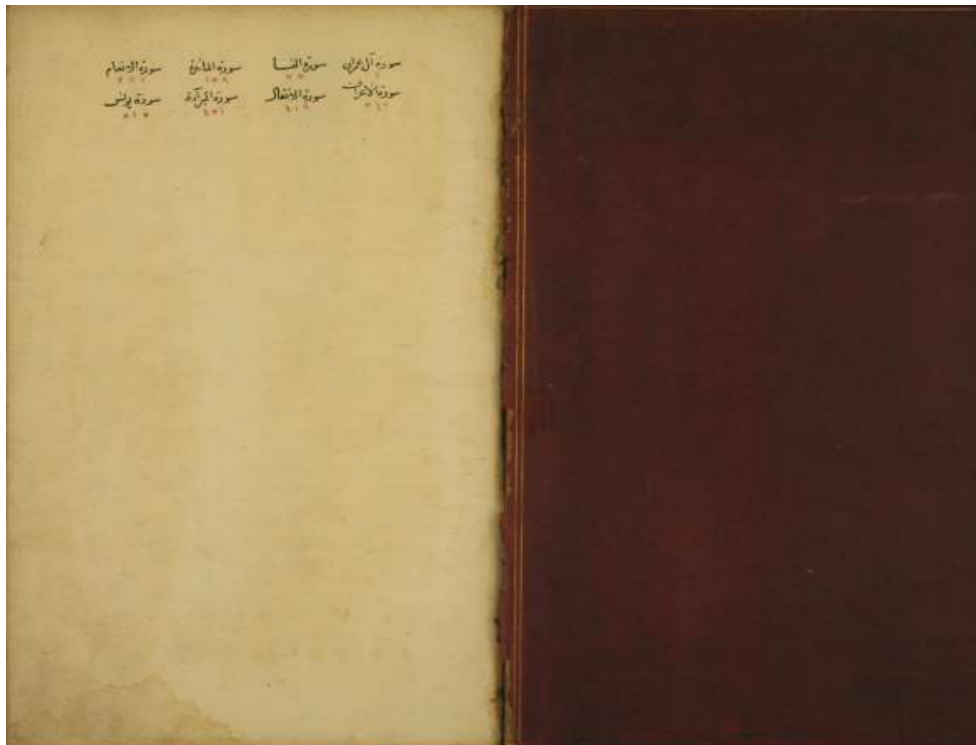
النسخة (ف): الورقة الأخيرة من القسم المطلوب



النسخة (ف): الورقة الأخيرة من الجزء (2)



النسخة (ك2): ورقة الغلاف من الجزء (2)



النسخة (ك2): الورقة الأولى من الجزء (2)



النسخة (ك2): الورقة الأولى من القسم المطلوب



النسخة (ك2): الورقة الأخيرة من القسم المطلوب



النسخة (ك2): الورقة الأخيرة من الجزء (2)



النصّ المحقّق :

من الآية: (40) إلى الآية: (73)
من سورة الأنعام



﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: 40]

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ استفهام تعجيب،

قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ (... إلخ تحقيق هذا التركيب⁽¹⁾ -وهو مشهور في التنزيل وكلام العرب-⁽²⁾:
أنَّ الأَخْفَش⁽³⁾ قال⁽⁴⁾: إِنَّ الْعَرَبَ أَخْرَجَتْهُ عَنْ مَعْنَاهُ⁽⁵⁾ بِالْكَلْبَةِ فَقَالُوا: (أَرَأَيْتَكَ) و(أَرَيْتَكَ) بحذف الهمزة الثانية إذا كانت بمعنى (أَخْبِر)، وإذا كانت بمعنى (أَبْصَرْتَ) لم تَحْذِفْ هَمْزَهَا⁽⁶⁾. وَشَدَّتْ⁽⁷⁾ أَيْضاً فَالْزَمَتْهَا الْخَطَابُ / عَلَى هَذَا الْمَعْنَى⁽⁸⁾، فلا تقول أبداً⁽⁹⁾: (أراني زيدٌ عمراً ما صنع؟)، وتقول هذا على معنى (أَعْلِمَ). [231/]

(1) قال الإمام أبو القاسم الكرماني (ت505هـ): "... وليس لهذه الجملة في العربية نظير؛ لأنه جمع بين علامتي خطاب، وهما التاء والكاف... والجمع بينهما يدل على أنَّ ذلك تنبيه على شيء ما عليه من مزيد...". البرهان في توجيه متشابه القرآن، (ص50). يُنظر: التحرير والتنوير، (221/7).

(2) ورد هذا التركيب بصيغته المختلفة (34) مرة في القرآن الكريم، وبلغت (أَرَأَيْتُمْ) مرتين في سورة الأنعام فقط، الآية: (40، 47). يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، (ص281-282).

- وورد في كلام العرب شعراً ونثراً، وجاء على لسان أفصح العرب صلى الله عليه وسلم، فقال الإمام ابن الأثير: "وفي الحديث: (أَرَأَيْتَكَ، وَأَرَأَيْتَكُمَا، وَأَرَأَيْتَكُمْ) وهي كلمة تقولها العرب عند الاستخبار... وتأوها مفتوحة أبداً". النهاية في غريب الحديث والأثر، (2/178).
وورد في الشعر: قول ابن أبي ربيعة (93هـ):
أَرَيْتَكَ إِذْ هُنَا عَلَيْكَ أَلَمْ تَخَفْ رَقِيباً وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُضْرُ
يُنظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، (ص103)- الكامل، (2/183)- المخصص، (4/121).

(3) هو سعيد بن مسعدة المَجَاشِعِيّ، أبو الحسن، الأَخْفَش الأَوْسَط، من أئمة النحويين البصريين، عالمٌ باللغة والأدب، زاد في العروض بحر (الخبب)، يُلقَّب بالراوية؛ إذ ليس لكتاب سيبويه طريق رواية إلا من جهته، صَنَّفَ كتباً منها: (تفسير معاني القرآن)، (الاشتقاق)، (المقاييس) في النحو واللغة، واختلَف في وفاته رحمه الله والأغلب أنها (215هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (1/950-951)- طبقات المفسرين، الداودي، (1/191 وما بعدها).

(4) نقل الشهاب هذا القول عن البحر المحيط كما صرح بعد. ولم أجده في مظان كتب الإمام الأَخْفَش المتاحة. وعزاه إليه عدد من المفسرين. يُنظر: البحر المحيط، (4/130)- تفسير الألوسي، (7/148)- التحرير والتنوير، (7/222).

(5) يأتي (رأى) وله معاني خمسة: بمعنى أصاب الرئة، وبمعنى اعتقد، والحلمية، والبصرية، والعلمية، وكلها معاني حقيقية. يُنظر: لسان العرب، مادة (رأى)، (17/1537)- رسالة في إعراب (أَرَأَيْتُمْ)، الشهاب الخفاجي، (ص136-137).

وعلى هذا يكون استعمالها بمعنى (أَخْبِر) مجازاً، من باب إيقاع السبب على المسبب؛ لأنَّ الإخبار إنما يكون بعد المشاهدة أو العرفان، ثمَّ شاع هذا الاستعمال حتى صار حقيقةً عُرفِيَّةً. يُنظر: غرائب القرآن، (3/78)- حاشية القونوي، (8/88).

(6) إذا جاءت (أَرَأَيْتَ) بمعنى (أَبْصَرْتَ) لا تُحْذَفْ هَمْزُهَا التي هي عين الفعل، والتاء تُثَنَّى وتُجَمَّع، وإذا جاءت بمعنى (أَخْبِرني) فللمتكلم حذف الهمزة أو إثباتها فيقول: (أَرَيْتَ)، و(أَرَأَيْتَ)، والحذف هو أكثر كلام العرب كأنها تُؤمى بترك الهمز إلى الفرق بين المعنيين، وتُترك التاء هنا موحدة مفتوحة في كلِّ أحوال الخطاب. يُنظر: معاني القرآن، الفراء، (1/333)- ارتشاف الضرب، (4/2120).

(7) أي: شَدَّتْ العرب. وفي النحو يسمَّى ما انفردَ عمّا عليه بقيَّةُ بابه إلى غيره شاذّاً. يُنظر: لسان العرب، مادة (شذذ)، (24/2119).

(8) أي: على معنى (أَخْبِرني). يُنظر: الدرّ المصون، (4/615 وما بعدها).

(9) قوله (أبداً) سقط من (ك1).

.....

وشدّت أيضاً فأخرجتها عن موضوعها⁽¹⁾ بالكليّة لمعنى (أما) بدليل دخول الفاء بعدها، كقوله: ﴿... أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ...﴾ [الكهف: 63] الآية⁽²⁾، فما دخلتِ الفاءُ إلّا وقد خرجت لمعنى (أما)⁽³⁾، والمعنى: (أما إذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فالأمرُ كذا وكذا). وقد أخرجتها أيضاً إلى معنى (أخبرني) كما قدّمنا⁽⁴⁾، وإذا كانت بمعنى (أخبرني) لا بدّ بعدها من اسم المستخبر عنه، وتلزمُ الجملةُ بعدُ الاستفهام، وقد تخرُجُ لهذا المعنى⁽⁵⁾ وبعدها الشرط وظرفُ الزمان. قاله⁽⁶⁾ أبو حيّان⁽⁷⁾.

والزمخشري⁽⁸⁾ يخالف في بعض ما ذكر⁽⁹⁾.

(1) في (ك1): (موضعها) والمعنى قريب، والمثبت أوضح. والمراد: أنّها أخرجتها عن بابها المعبود. يُنظر: البحر المحيط، (130/4).

(2) قوله: (الآية) سقط من (ك1). وتامم الآية: ﴿... قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: 63].

(3) ذلك أنّ (إذْ) لا تكون شرطية إلا إذا اقترنت بـ(ما)، وهي في الآية لم تقترن، فتكون الفاء في (فإني نسيته...) متعلّقة بـ(أرأيت) الذي بمعنى (تنبّه) واقعةً في جوابه. والتقدير: (أما إذْ أَوَيْنَا فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ)، أو (تنبّه إذْ أَوَيْنَا). يُنظر: البحر المحيط، (138/6) - واستحسنه في الدرّ المصون، (521/7).

(4) قال في البحر المحيط: «وكون (أرأيت) و(أرأيتك) بمعنى (أخبرني) نصّ عليه سيبويه والأخفش والفرّاء والفارسيّ وابن كيسان وغيرهم». (129/4).

(5) أي: معنى (أما)، كما يتّضح ذلك جلياً من نقل البحر المحيط لكلام الأخفش. يُنظر: (138/6). وعبارة الشهاب بهذا السياق الذي أورده موهمة.

(6) يُنظر: البحر المحيط، (130/4). والكلام نقله الشهاب ملخصاً؛ و(قاله) بمعنى (نقله)؛ لأنّ الإمام أبا حيّان رجّح في هذه الآية أنّ الفعل بمعنى (أخبرني)، متعلّق إلى مفعولين: أولهما محذوفٌ والمسألة من باب التنازع مع الشرط، والثاني هو الجملة الاستفهامية (أغَيّرَ الله تدعون). ورد اختيار الإمام الأخفش لتأويل الآية هنا بمعنى (أما - تنبّه)، بتقدير: (أما إن أتاكم عذابُهُ...) بأنّه لا حاجة إليه.

(7) هو محمّد بن يوسف النَّفْزِيّ الأندلسي، أبو حيّان، إمامٌ في النحو واللغة والتفسير، محدّث ومقرئ وأديب، تصانيفه كثيرة متنوعة، منها: (البحر المحيط) ومختصره (النهر) في التفسير، (التذيل والتكميل في شرح التسهيل)، و(ارتشاف الضرب) في النحو، وله ديوان شعر مطبوع، توفي رحمه الله بالقاهرة (745هـ)، ودُفِنَ بمقابر الصوفيّة. يُنظر: البلغة، (ص250 وما بعدها) - طبقات المفسّرين، الداودي، (287/2 وما بعدها).

(8) هو محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، جار الله، المعتزلي الحنفي، إمامٌ في التفسير والحديث والنحو والبلاغة، تفنّن في مختلف العلوم، وله فيها تصانيف كثيرة منها: (الكشاف) في التفسير، (الأنموذج)، (المفصل) في النحو، وله ديوان شعر مطبوع. توفي رحمه الله بخوارزم (538هـ). يُنظر: إنباه الرواة، (265/3 وما بعدها) - طبقات المفسّرين، السيوطي، (ص120-121).

(9) ممّا خالف به الإمام الزمخشري: اختياره تأويل آية الكهف بـ(أخبرني). يُنظر: الكشاف، (491/2). خلافاً للأخفش حيث أولها بـ(أما - تنبّه). وعقّب الإمام أبو حيّان على ما في الكشاف بأنّ تأويلها بـ(أخبرني) لا يتّسق مع ما اشترط من وجود اسم المستخبر عنه ولزوم الجملة بعده للاستفهام؛ إذ ليس في آية الكهف ذلك كلّ. يُنظر: البحر المحيط، (138/6).

... ..

وقال الكرمانى⁽¹⁾: إن فيه تجويزين⁽²⁾: إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار؛ لأنّ الرؤية⁽³⁾ سببه، وجعل الاستفهام بمعنى الأمر بجامع الطلب⁽⁴⁾.

وقال سيبويه⁽⁵⁾: (أرأيتك زيداً أبو من هو؟) دخلها معنى (أخبرني)، و(أخبرني) لا يعلّق به ولا يلغى⁽⁶⁾، والجملة الاستفهامية بعد الاسم في موضع المفعول الثاني، وليس (أرأيتك) معلقاً عنها⁽⁷⁾.

واعترض⁽⁸⁾ على قوله: (لا يعلّق) بأنّه سُمع تعليقها في قوله تعالى⁽⁹⁾: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْنَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَيْنَاكُمْ سَاعَةً ...﴾ [الأنعام: 40] في آيات كثيرة مثلها⁽¹⁰⁾ تدلّ على التعليق ويخالف ما قاله.

(1) هو محمد بن يوسف الكرمانى البغدادى، أبو عبد الله، إمام في التفسير والحديث والعربية. صنف في علوم شتى منها: (الكواكب الدراري) شرح صحيح البخاري، (السبعة السيارة) شرح لمختصر ابن الحاجب، (حاشية على تفسير البيضاوي) إلى سورة يوسف، توفي رحمه الله ببغداد (786هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (1/279-280) - طبقات المفسرين، الداودي، (2/285 وما بعدها).

(2) في (ك2): (تجويزين). والمعنى واضح في كلّ، والمثبت موافق لما في نص الإمام الكرمانى.

(3) في (ف) و(ك2): (الرؤيا) بألف ممدودة، وهو خطأ؛ لأنّه مصدر من الحلمية بينما المراد هنا البصريّة أو العلمية.

(4) يُنظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرمانى، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، رقم (227)، (78/3). ولعلّ أصل النقل في حاشية الكرمانى على تفسير البيضاوي لكنتي لم أصل إليها، فعزوت حيث وجدت كلامه.

ووجه الجواز: استعمال الفعل (رأى) بمعنى (أخبر) لأنّ الرؤية سبب للإخبار فذكر السبب وأراد المسبّب، والثاني: استعمال صيغة الاستفهام (أرأيت) بمعنى الأمر (أخبرني) إذ كلّ من الاستفهام والأمر يُراد به طلب الشيء.

- قال في حاشية القنوي تعقيباً: "... وفيه مسامحة؛ إذ ما يكون بمعنى الأمر الاستفهام مع مدخوله، لا الاستفهام وحده". (88/8).

(5) هو عمرو بن عثمان، أبو بشر، المعروف بسيبويه، فارسي الأصل، بصري المنشأ، عالم كبير في النحو، وكان يُقال: إن قلمه أبلغ من لسانه، صنف كتابه في النحو، وللعلماء شروح كثيرة وحواشي عليه، توفي رحمه الله بشيراز (180هـ) على الأرجح. يُنظر: إنباه الرواة، (2/346 وما بعدها) - بغية الوعاة، (2/229-230).

(6) قوله: (ولا يلغى) سقط من (ك1).

(7) يُنظر: الكتاب، سيبويه، (1/239).

- والتعليق: إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب. بخلاف الإلغاء فهو: إبطاله لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز، ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف أو ما في معناه، وتعلّق أيضاً مع الاستفهام: (نظر) بالعين أو القلب، و(أبصر)، و(تفكّر)، و(سأل). ومن أسباب التعليق: كون المعمول بعد استفهام. يُنظر: المقرّب، (1/119) - شرح التسهيل، ابن مالك، (2/88-89).

- وعليه: فإنّ الأصل في (أخبرني) أنّه لا يعلّق ولا يلغى.

- ورأي سيبويه أنّ (أرأيت) لمّا دخل عليه معنى (أخبرني) شابه فلا يعلّق ولا يلغى، غير أنّه يبقى محتاجاً إلى مفعوليه كما كان قبل. فجمع (أرأيتك) معنى (أخبرني) في ترك الإلغاء والتعليق، ومعنى الرؤية القلبية في التعدي إلى مفعولين. والمفعولان في المثال: (زيداً) والجملة الاستفهامية (أبو من هو؟). يُنظر: الكتاب، سيبويه، (1/239-240) - شرح الكتاب، السيرافي، (2/140).

(8) ذكر الاعتراض الإمام أبو حيان. يُنظر: البحر المحيط، (4/129) - ارتشاف الضرب، (4/2119-2120). وعزاه لكثير من النحاة.

(9) من قوله: (أرأيتك معلقاً عنها...) إلى قوله: (... سُمع تعليقها في قوله تعالى:) سقط من (ك1). وإثباتها ضروري.

(10) يُنظر مثلاً: الدرّ المصون، (يونس: 50)، [50/213 وما بعدها] - [فصلت: 52]، (535/9) - ([العلق: 13]، 59/11).

... ..

ولا يجوز أن تكون الجملة الاستفهامية جواب الشرط؛ لأنه يلزمها الفاء⁽¹⁾. وقال ابن عصفور⁽²⁾ رحمه الله: إنَّ المفعول حُذف فيها اختصاراً⁽³⁾.

والرؤية فيه علمية عند كثير⁽⁴⁾، وعليه المصنف⁽⁵⁾ رحمه الله، خلافاً للرضي⁽⁶⁾؛ إذ جعلها بصريّة تبعاً لغيره⁽⁷⁾، والزمخشريّ كغيره جوّزهما، فجعلها تارةً بصريّة وتارةً علميّة⁽⁸⁾.

(1) أجازته في الكشاف، (22/2). وردّه في البحر المحيط، (130/4).

- والأصل أنّ جملة جواب شرط (إنّ) إذا جاءت طلبية يجب أن تقترب بالفاء، يُنظر: شرح قطر الندى، ابن هشام، (ص92). ولما لم تقترب ﴿أَعَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ بالفاء لم يصحّ جعلها جواب شرط، وهي إما في محل نصب المفعول الثاني ل(أرأيت) أو استئنافية. يُنظر: حاشية السيوطي، (352/3).

(2) هو عليّ بن مؤمن الإشبيليّ، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، من مصنفاته: (المقرب) في النحو، (المتع) في الصرف، توفي رحمه الله بتونس (663هـ) وقيل: (669هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (210/2).

(3) يُنظر: المقرب، (122/1).

- والمقصود بحذف المفعول اختصاراً: أن يريد المحذوف معنىً ويحذفه لفظاً، يُنظر: المقرب، (114/1).

- وعليه: يسلم قول الإمام سيويه من الاعتراض فليس ثمة تعليق في الآية، بل حذف اختصار، والتقدير: (قل أرأيتم عذابهم). يُنظر: همع الهوامع، (498/1)- تعليق الفرائد (179/4).

(4) (رأى) إذا كانت علمية تتعدى إلى مفعولين، وإذا كانت بصريّة أو بمعنى (عرف) تتعدى إل مفعول واحد.

- وقال بالعلمية في هذه الآية عددٌ من المفسرين: يُنظر: المحرر الوجيز، (360/3) - البحر المحيط، (129/4-130) - الدرّ المصون، (615/4) - التحرير والتنوير، (221/7).

- وللوقوف على أقوال النحويّين تفصيلاً يُنظر: التذييل والتكميل، (202/2-205) فقد توسّع في المسألة مع نسبة الأقوال إلى أصحابها - شرح شذور الذهب، ابن هشام، (ص465، 468، 480).

(5) كما في الآية هنا. ويُنظر أيضاً: تفسير البيضاويّ، ([يونس: 50]، 115/3)- حاشية الشهاب، ([يونس: 50]، 36/5).

(6) هو محمّد بن الحسن الإستراباذي، رضيّ الدين، إمامٌ مشهور في العربيّة، من أشهر كتبه: (شرح على الكافية لابن الحاجب) في النحو، وقد تداولها واعتمدها العلماء منذ عصره، وله (شرح على الشافية لابن الحاجب) في الصرف. توفي رحمه الله (686هـ) على الأغلب. يُنظر: بغية الوعاة، (567/1)- الأعلام، (86/6).

(7) يُنظر: شرح الكافية، الرضيّ، (999/2-1001). وسينقل الشهاب كلامه.

(8) يُنظر مثلاً: الكشاف، ([مريم: 77]، 522/2)- ([العلق: 9]، 271/4).

- قال في حاشية التفتازانيّ على الكشاف: "... وكلامه في بعض المواضع يُشعر بأنّ (أرأيتمك) بمعنى (أخبرني) من رؤية القلب، وفي البعض بأنّه من رؤية البصر؛ وذلك أنّه قال: وإِنَّمَا وُضِعَ الاستفهام عن العلم موضع الاستخبار؛ لأنّه لا يُخبر عن الشيء إلا العالم به، فوضع السبب موضع المسبّب. وقال أيضاً: لما كانت مشاهدة الأشياء ورؤيتها طريقاً إلى الإحاطة بها علماً، وإلى صحّة الخبر استعملوا (أرأيتم) في معنى الخبر". [234/ب-235/أ]. ويُنظر: الكشف على الكشاف، [174/ب-175/أ].

... ..

فهي منقولة من (رأيتَ) بمعنى (أبصرتَ) أو (عرفتَ)، كأنَّه قيل: (أبصرتَه وشاهدتَ حاله العجيبة؟ أو عرفتَها؟ أخبرني عنها!). ولا تُستعمل إلَّا في حالٍ عجيبة⁽¹⁾.

وقال الرضي: جملة الاستفهام مستأنفة لا محلَّ لها، بيانٌ لحال المستخبر عنه، كأنَّه قال المخاطب -لما قال (أرأيتَ زيداً!) -: (عن أيِّ شيءٍ من حاله تسأل؟)، فقال: (ما صنع؟) فهو بمعنى قولك: (أخبرني عمَّا صنع!)⁽²⁾.

وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّها عنده متعدية لواحد؛ لأنَّها بصريَّة أو قلبية بمعنى (عرَف) الذي يتعدى لواحد.

قوله: (استفهامٌ تعجيب⁽³⁾) هذا لا ينافي كونها بمعنى (أخبرني)؛ لمَّا قيل: إنَّه بالنظر إلى أصل الكلام، وإلَّا فهو مجازٌ عن معنى (أخبرني) منقولٌ من (أرأيتَ) بمعنى (أبصرتَ) أو (عرفتَ)، كأنَّه قيل: (أأبصرتَه وشاهدتَ حاله العجيبة؟ أو عرفتَها؟ أخبرني عنها!)، فلا تُستعمل إلَّا في الاستخبار عن حالةٍ عجيبةٍ لشيء.

ووجه المجاز: أنَّه لمَّا كان العلمُ بالشيء سبباً للإخبار عنه، أو الإبصارُ به طريقاً إلى إحاطته علماً، وإلى صحَّة الإخبارِ عنه.. استعملتِ الصيغةُ التي لطلب العلمِ أو لطلب الإبصارِ في طلبِ الخبر.

وعلى التقديرين فيه تجوَّزان وشبَّه الاستعارة التبعيَّة⁽⁴⁾، وينبغي أن يُسمَّى مثله: (مجازاً مرسلأً تبعيًّا)، ومن ههنا ظهر مسألةٌ لم تُذكر في علم البيان⁽⁵⁾، فلا مخالفةً بين كلام المصنِّف وكلام الزمخشريِّ كما قيل⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: شرح الكافية، الرضي، (999/2).

(2) يُنظر: شرح الكافية، الرضي، (1000/2).

(3) يخرج الاستفهام عن حقيقته لأغراض، منها: التعجب. يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (32/3) - الإيضاح في علوم البلاغة، (68/3). - قال في «البلاغة العربية»: «ويُسمَّى استفهاماً تعجيباً حين يكون صادراً من متعجِّبٍ فعلاً، ويُسمَّى استفهاماً تعجيبياً حين يكون الغرض من إيراد العَجَب عند من يُخاطَب له أو يتلقَّاه». (278/1).

(4) قاله في حاشية سنان أفندي، يُنظر: [23/أ - ب]. مصرحاً في منهوات حاشيته بنقله عن الرضي.
- والمراد بقوله (أصل الكلام): الاستفهام في: (أرأيتكم). وبه صرح في حاشية سنان أفندي، لكن طواه الشهاب عند اختصاره النقل.
- والاستعارة التبعيَّة: هي التي تقع في الأفعال، والصفات المشتقة منها، والحروف. يُنظر: مفتاح العلوم، (489/1).
- وشبَّه الاستعارة التبعيَّة هنا جرى في استعمال الفعل (أرأيتَ) بمعنى (أخبرني)، ودخول معنى التعجُّب على حرف الاستفهام. والله أعلم!

(5) في (ف): (علم المعاني). والمثبت أولى؛ لأنَّ المجاز والاستعارة من أبواب علم البيان في البلاغة.

- والكلام قاله سنان أفندي في منهوات حاشيته، يُنظر: [23/ب].

(6) قاله في حاشية الإسفراييني، يُنظر: [281/أ].

والكافُ حرفُ خطابٍ أكّد به الضميرُ للتأكيد، لا محلّ له من الإعراب؛ لأنّك تقول: (أرأيتك زيداً ما شأنه؟)،

وأما قوله: إنّ هذه المسألة ممّا لا يعرفه أهل المعاني فغريبٌ منه⁽¹⁾؛ لأنّها مذكورة في «شرح التلخيص» للنحرير⁽²⁾.

وما قيل: إنّها للاستخبار عن الشيء العجيب، فلمّا كانت للاستخبار كانت دالّة على الاستفهام⁽³⁾.. تعسّف⁽⁴⁾.

قوله: (والكافُ حرفُ خطابٍ أكّد به الضميرُ⁽⁵⁾...) إلخ في عبارته تسمّحات؛ لأنّ مراده بالكاف لفظ (كُم) لا الكاف وحدها والميم من تتمّة ما قبلها⁽⁶⁾.

(1) الضمير في (قوله - فغريبٌ منه) عائدٌ إلى الإمام سنان أفندي، فهو تعقيبٌ من الشهاب عليه.

(2) النحرير: هو لقب الإمام التفتازانيّ (793هـ)، درج الشهاب على تسميته به في حاشيته.

- ملخص ما ذكره الإمام التفتازانيّ: أنّ اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون مجازاً مُرسلاً، وقد يكون استعارةً أيضاً باعتبارين، بحيث يكون بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة، مثل قولهم: (نطقَ الحال) فتشبيهه دلالة الحال بنطق الناطق استعارةً تبعيّة في الفعل، وإطلاق النطق على الدلالة مجازٌ مرسل؛ لأنّها لازمةٌ له. وقد نبّه في موضع آخر أنّ الاستفهام كثيراً ما يخرج إلى غير معناه ممّا يُناسب المقام، كالتعجّب والتنبيه وغيره، على سبيل المجاز؛ لقريّة تدلّ على ذلك، وصرّح أنّ تحقيق كَيْفِيّة هذا المجاز وبيان نوعه، ممّا لم يبيّنه العلماء من قبل. يُنظر: المطول، (ص 419، 598)- المختصر، (ص 368، 572، 604).

- وعليه: فالمسألة مذكورة، كما نبّه الشهاب رحمه الله، لكن تسمية هذا المجاز: (بمجاز مرسل تبعي) قد يكون ممّا سبق إليه الإمام سنان أفندي. والله أعلم!

- أمّا «شرح التلخيص»: فقد شرح الإمام التفتازانيّ كتاب (تلخيص المفتاح) للخطيب القزوينيّ (ت 739هـ) في كتابين: الأوّل: المعروف بـ(المطول)، وهو شرحٌ ممزوّجٌ ألف فيه بين متن الكتاب وشرحه، وضمّ فيه خلاصة ما سبقه من شروح التلخيص، مع تفنيد الآراء وتوضيحها، وقد اشتهر الكتاب وتلقاه العلماء قراءة وتدرّساً وشرحاً وتحشية، وهو مطبوعٌ ومحقّق. والثاني: المعروف بـ(المختصر)، وهو أيضاً شرحٌ ممزوّجٌ، اختصره من (المطول)، مكتفياً في المناقشات والردود بما له شديد صلة بفهم عبارة (التلخيص)، مع زيادة فوائد وتنبيهات استدركها على (المطول)، فجاء أحسن صياغةً وأقرب تناولاً، وكثرت الحواشي والتعليقات عليه، والكتاب مطبوعٌ ومحقّق.

يُنظر: كشف الظنون: (1/473-477)- اكتفاء القنوع: (ص 357-359)- المختصر، التفتازانيّ، مقدّمة التحقيق، (ص 32، 43-50).

(3) قاله في حاشية الكازرونيّ: يُنظر: (187/2).

(4) لعلّ وجه التعسّف أنّ القائل عكس حقيقة الواقع؛ إذ أصل تركيب الصيغة هو الاستفهام ثمّ ضامّه معنى آخر هو التعجّب أو التعجيب، واستعمل هذا التركيب لمعنى الاستخبار.

(5) المراد بالضمير هنا: التاء، وهي في محلّ رفع فاعل، والكاف حرف جيء به لتأكيد ما وبيان أنّ معناها الجمع. يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، (1/299)- حاشية الشيخ زكريّا الأنصاريّ، [121/ب]- حاشية الكازرونيّ، (187/2).

(6) عوّب في حاشية القنونيّ بأنّه لا تسمّح في عبارة الإمام البيضاويّ هنا؛ إذ الكاف وحدها حرف خطابٍ، والميم علامة الجمع في المخاطب. يُنظر: (88/8).

.....

وقوله: (للتأكيد) مع قوله: (أكّد به) لغو، والظاهر: جيء به للتأكيد⁽¹⁾. وكونه خبراً بعد خبر، وكون المراد أنّه للتأكيد أبداً لا لغرض آخر⁽²⁾ خلاف الظاهر⁽³⁾. وكذا قوله: (لا محلّ له) مع قوله: (حرف) زائد⁽⁴⁾.

وصحّ بالحرفيّة للإشارة إلى ما في قول الزمخشريّ إنّ ضمير⁽⁵⁾، والفراء⁽⁶⁾ عكس هذا فقال: الكاف ضميرٌ مفعول، والتاء حرفٌ خطاب⁽⁷⁾. والكلام عليه مبسوط في المطوّلات⁽⁸⁾.

(1) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [23/ب].

- وليس المراد هنا المعنى الاصطلاحيّ للتأكيد لما تقرّر من أنّ الكاف لا محلّ لها من الإعراب، والتأكيد يُعرب تبعاً للمؤكّد، وإنّما المراد أنّه تقرّر به معنى الضمير. يُنظر: منهوات حاشية سنان أفندي، [23/ب]- حاشية القونوي، (89/8).

- ولعلّ هذا أنسب ممّا ذهب إليه في حاشية ابن التمجيد بقوله: «إذا كان الكاف لتأكيد الضمير في (أرأيت) يكون لا محالة له محلّ من الإعراب؛ لأنّ إعراب المؤكّد كإعراب المؤكّد؛ لأنّ التأكيد من التوابع وإعراب التابع مثل إعراب المتبوع». (88/8).

(2) قاله في حاشية الاسفرايينيّ، يُنظر: [281/ب].

(3) قوله: (خلاف الظاهر) سقط من (ك1). وإثباتها ضروريّ لتمام المعنى.

(4) نبّه إليه في حاشية الإسفرايينيّ، يُنظر: [281/ب]. ثمّ وجّه كلام الإمام البيضاويّ فقال: «إلا أن يُقال ذكر دليلاً على كونه حرف خطاب لا اسماً...». ونبّه الشهاب إلى ذلك عند نقل قول الإمام الزمخشريّ والفراء الآتي.

(5) عبارة الكشف: «والضمير الثاني لا محلّ له من الإعراب». (18/2).

وفيه تسمّح، ومراده: «ما هو على صورة الضمير وصيغته». حاشية التفتازانيّ على الكشف، [234/ب]. فبيّن الشهاب عدول الإمام البيضاويّ إلى تعبير أضبط: «والكاف حرف خطاب».

(6) هو يحيى بن زياد الديلميّ الكوفيّ، أبو زكريّا، إمام الكوفيّين في النحو، وأعلمهم باللغة وفنون الأدب، وكان متكلماً، عارفاً بالنجوم والطبّ، وهو مؤدّب أبي الخليفة المأمون، ومؤلفاته في اللغة كثيرة، منها: (معاني القرآن)، (اللغات)، (المقصود والممدود). توفي رحمه الله في طريق مكة (207هـ). ينظر: بغية الوعاة، (333/2)- طبقات المفسرين، الأدنه وي، (ص28-29).

- والفراء: بفتح الفاء وتشديد الراء وبعدها ألف ممدودة، قيل: سمي بهذا لأنّه كان يفرّي الكلام. يُنظر: وفيات الأعيان، (181/6).

(7) قال في كتابه معاني القرآن: «... تقول: (أرأيتك)، وأنت تريد: (أخبرني)... وموضع الكاف نصبٌ وتأويله رفع». (333/1).

- وممّا احتجّ له: أنّ التاء فتحت في خطاب الجمع ووقعت علامته على الكاف فدلّ على أنّها ليست للتوكيد؛ إذ لو كانت لوقعت التثنية والجمع على التاء، فثبت انصراف الفعل إلى الكاف، وأنّها واجبة لازمة مفتقر إليها.

ويردّه صحّة الاستغناء عن الكاف، وأنّها لا تقع قطّ مرفوعة، وقد وقعت علامة الجمع على كاف (ذلك) وأولئك مع أنّها حرف خطاب. وللتوسّع في المسألة يُنظر: في التفسير: التفسير البسيط، (128/8-129)- معاني القرآن، الزجاج، (246/2)- تفسير الرازي، (12/222)- حاشية الشيرازيّ، [155/أ]. وفي النحو: مغني اللبيب، (1/205)- تعليق الفرائد، (23/2-24)- حاشية الدسوقيّ على المغني، (1/265).

(8) المسألة من الخلافات بين البصريّين والكوفيّين، وبين أعلام كلّ مدرسة اختلاف أيضاً في بعض التفاصيل. ولم أجدها في الكتب التي غنيت بجمع مسائل الخلاف بين المدرستين. وقد قال في حاشية القونويّ بعد بيان المسألة: «فانظر إلى هذه الاختلافات فإنّها تُسكّب فيها العبارات». (91/8).

وللتوسّع في المسألة يُنظر: في التفسير: تفسير الطبريّ، (239/9-240)- الحجّة للقراء السبعة، (308/3-310) وفيهما تفصيل واسع. وفي النحو: مغني اللبيب، (1/116، 181)- همع الهوامع، (1/251-252)- رسالة في إعراب (أرأيتكم)، الخفاجيّ، (ص147-153)- حاشية الصبّان، (1/230).

فلو جعلت الكاف مفعولاً - كما قاله الكوفيون - لعدّيت الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، ولزِمَ في الآية أن يقال: (أرأيتكم)، بل الفعل معلقٌ، أو المفعول محذوفٌ، تقديره: (أرأيتكم آلهتكم تنفعكم إذ تدعونها).
وقرأ نافع ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و﴿أَرَأَيْتَ﴾ و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و﴿أَرَأَيْتَ﴾ وشبهها إذا كان قبل الراء همزةً بتسهيل الهمزة التي بعد الراء، والكسائي يحذفها أصلاً، والباقون يحققونها، وحمزة إذا وقف وافق نافعاً.

قوله: (لعدّيت الفعل إلى ثلاثة مفاعيل) بناءً على أنّها علميّة، وأنّ جملة الاستفهام في محلّ نصبٍ على المفعوليّة لا مستأنفة⁽¹⁾، ولا هو متعدّ لواحد بمعنى (أبصر) أو (عرف) كما مرّ⁽²⁾.

وقوله: (لزم... إلخ) يعني: إن لم يُذكر المفعول⁽³⁾؛ لأنّ الضميرين مفعولان لـ (علم) فيلزم مطابقتهما؛ لأنّهما في الأصل مبتدأ وخبر.

قوله: (بل الفعل معلقٌ أو المفعول محذوفٌ) لأنّها علميّة عند المصنّف⁽⁴⁾.

ولمّا كان⁽⁵⁾ التعليقُ إبطالَ العمل لفظاً لا محلاً، بأن يدخل الجملة ما يمنع من العمل / في لفظها، وليس محلاً [231/ب] يحلّ فيه جملةٌ، كما بيّن في النحو، والمفعول الثاني في باب (علم) يكون جملةً؛ لأنّه خبرٌ في الأصل.. فإذا قدّر المفعول الأوّل لم يكن تعليقاً، وإذا لم يُقدّر كان تعليقاً؛ لأنّ الجملة الاستفهاميّة سادّة مسدّ مفعوليّه، كما مرّ نقله عن ابن عصفور؛ فمن قال: ليس هذا تعليقاً نحوياً⁽⁶⁾.. فقد وهم.

وقوله: (ينفعكم... إلخ) تقديره: (أينفعكم) فقدّر أداة الاستفهام؛ لأنّ كثرت بعدّها قرينةٌ عليه⁽⁸⁾.

(1) صورة المسألة - على اختيار الإمام البيضاويّ فيها: أن قولنا (أرأيتك زيداً ما شأنه؟) الرؤية هنا علميّة، (وزيداً) مفعوله الأوّل، وجملة الاستفهام (ما شأنه؟) في محلّ مفعوله الثاني. فلو قلنا أنّ الكاف مفعولٌ به - كما قاله الكوفيون - لتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل وهو باطل؛ فثبت أنّ الكاف ليست مفعولاً وإنّما حرف خطاب.

وتلطّف الشهاب في الإلماح إلى عدم لزوم هذا المحذور على مذهب الكوفيين، فمنهم من جعل الرؤية بصريّة أو بمعنى (عرف)، وجملة الاستفهام استئنافية. فلا محذور عندهم حينئذٍ. يُنظر: حاشية الطيّبيّ على الكشاف، (81/6، 83، 84) - حاشية القونويّ، (89/8).

(2) مرّ ذلك عند الكلام عن مذهب الإمام الرضيّ في المسألة.

(3) في (ك2): زيادة: (لم يُذكر المفعول بقوله: (يرشده إلى الهدى)..). وهي زيادة لا سياق لها في الكلام. والله أعلم!

(4) إذا كان الفعل (أرأيتكم) معلقاً فبالنظر إلى أصل كون (رأى) من أفعال القلوب التي تتعدّى إلى مفعولين، وجملة (أغیر الله تدعون؟) متعلّقة به. أمّا على تقدير حذف المفعول فلدخول معنى (أخبرني) الذي لا يُعلّق، وجملة (أغیر الله تدعون؟) الاستفهاميّة دالّة على مفعوله الثاني المحذوف، والتقدير: (أرأيتكم آلهتكم أتفعلكم إذ تدعونها؟ أو اتخاذاكم غير الله آلهة هل يكشف ضرركم؟) (فآلهتكم - اتخاذاكم) مفعول أوّل و(تنفعكم - يكشف) مفعول ثانٍ خذفاً للعلم بهما. يُنظر: حاشية الإسفراييني، [281/ب] - حاشية شيخ زاده، (42/4).

(5) قوله: (ولمّا كان) سقط من (ك2) و(ف).

(6) قاله في حاشية الكازرونيّ، يُنظر: (187/2).

(7) هكذا وردت في كلّ النسخ بالياء، وفي (صادر): بالتاء موافقةً لما في المطبوع المعتمد من تفسير البيضاويّ.

(8) أي: حذف الإمام البيضاويّ أداة الاستفهام مستغنياً عن إظهارها بما تقرّر في الأذهان أنّه لا بدّ بعد (أرأيت) بمعنى (أخبرني) من جملة متضمّنة معنى الاستفهام، كما سبق بيانه. والتقدير: (أينفعكم؟)، هل ينفعكم؟. يُنظر: حاشية القونويّ، (90/8).

﴿إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ كما أتى من قبلكم. ﴿أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ﴾ وهو لها، ويدلّ عليه ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ وهو تبيكيت لهم. ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أَنَّ الأصنام آلهة، وجوابه محذوف، أي: (فادعوه).

قوله: (ويدلّ عليه) أي: على تقدير الهول؛ لأنّ الدعاء لا يكون من نفس الساعة التي لا يمكن دفعها، بل من أهوالها.

وقال أبو البقاء⁽¹⁾: مفعول (أرايتكم) محذوف تقديره: (أرايتكم عبادتكم الأصنام...) بدليل قوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾⁽²⁾.

قوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ في «الكشاف»: «تخصّون آلهتكم بالدعوة فيما هو عادتكم إذا أصابكم ضرر أم تدعون الله دونها؟»⁽³⁾.

والمصنّف رحمه الله ترك بيان التخصيص هنا، فقليل: لأنّه لإنكار دعوة غير الله، لا لإنكار تخصيص الدعوة بغيره تعالى؛ فتقديمه لأنّ الإنكار متعلّق به⁽⁴⁾. وفيه نظرٌ يُعلم ممّا ستسمعه⁽⁵⁾.

وقوله: (أَنَّ الأصنام) بفتح الهمزة، أي: (في أن...) إلخ.

(1) هو عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيُّ البغداديّ، أبو البقاء، النحويّ الحنبليّ، برع في المذهب والخلاف والأصول، وفي الفرائض والحساب، من تصانيفه: (إعراب القرآن) ويسمّى: (إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) ويسمّى أيضاً: (التبيان في إعراب القرآن)، (إعراب الحديث)، (إيضاح المفصل) في النحو، (البُلغة) في الفرائض، توفي رحمه الله ببغداد (616هـ). ينظر: بغية الوعاة، (38/2-40)- طبقات المفسّرين، الأدنه وي، (ص219-220)- الأعلام، (80/4).

(2) نصّ كلامه: «فأما مفعول (أرايتكم) في هذه الآية فقال قومٌ: هو محذوف دلّ الكلام عليه؛ تقديره: (أرايتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم عند مجيء الساعة؟! ودلّ عليه قوله: (أغیر الله تدعون؟)». إملاء ما منّ به الرحمن: (242/1).

- وموضع هذا النقل يناسب أن يكون عند قوله: (ينفعكم). والشهاب نقله عن حاشية سنان أفندي حيث جاء فيها: «... و(ينفعكم) على الاستفهام بحذف أداته، يدلّ عليه قول أبي البقاء في التقدير: (هل ينفعكم)، وأيضاً لا بدّ من جملة بعد (أرايت) متضمّنة معنى الاستفهام...» [23/ب].

فالكلام ورد توضيحاً واستدلالاً على تقدير أداة الاستفهام، لكنّ موضع الاستدلال طوي عند اختصار الشهاب للنقل.

(3) الكشاف، (18/2).

(4) قاله في حاشية الإسفرايينيّ، يُنظر: [281/ب].

- قال في البحر المحيط: «وتقديم المفعول هنا [أي: أغیر] بعد الهمزة يدلّ على الإنكار عليهم دعاء الأصنام؛ إذ لا ينكر الدعاء إنّما ينكر أنّ الأصنام تُدعى... وقدّره [أي: الزمخشريّ] بمعنى (أتخصّون)؛ لأنّ عنده تقديم المفعول مؤدّن بالتخصيص والحصر...» (131/4).

(5) سيأتي كلامٌ للشهاب عن التخصيص في الآية التالية.

... ..

وقوله: (جوابه محذوف) وأما جواب الشرط الأول⁽¹⁾ فقال الرضي: إنه الجملة المتضمنة للاستفهام⁽²⁾.

ورده الدماميني⁽³⁾ في «شرح التسهيل»⁽⁴⁾ بأن الجملة الاستفهامية لا تقع جواباً للشرط بدون فاءٍ، بل الاستفهامية مستأنفة، وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بـ(أرأيت)⁽⁵⁾. وفيه بحث ذكرناه في حواشي الرضي⁽⁶⁾.

(1) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ وجوابه عند بعضهم محذوف، والتقدير: (إن أتاكم عذاب الله من تدعون؟!). يُنظر: حاشية الشيخ زكريّا الأنصاري، [122/أ].

(2) نصّ كلام الإمام الرضي: «...ومعنى (أرأيت): أخير، وهو منقول من (أرأيت) بمعنى (أبصرت) أو (عرفت)... وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به لـ(أرأيت)... وقد يُحذف نحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ...﴾ الآية ... وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط، كقوله تعالى: ﴿...أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ...﴾ الآية ... ولا محلّ للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها ... وليست الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لـ(أرأيت)، كما ظنّ بعضهم». شرح الكافية، (999/2-1000).

(3) هو محمّد بن أبي بكر الدماميني الإسكندري، بدر الدين، القاضي المالكي، الأديب النحوي اللغوي، من مصنفاته: (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) في النحو- (مصاييح الجامع) شرح لصحيح البخاري- (جواهر البحور) في العروض، وله نظم (الفواكه البديرة)، توفي رحمه الله بالهند (827هـ). ينظر: بغية الوعاة، (66/1-67) وفيه أن وفاته (837هـ)- البدر الطالع، (150/2-151)- الأعلام، (57/6).

(4) اسم الكتاب: «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» وهو شرحٌ ممزوج متداول، شرح فيه كتاب «التسهيل» للإمام ابن مالك، وذكر أنّه ألفه بعد التماس الطلبة منه شرح التسهيل إذ لم يكن الكتاب معروفاً في الهند حين قدم إليها، وهو على طريقة الفتنلة، وهو مطبوع ومحقق. يُنظر: كشف الظنون، (406/1)- معجم المطبوعات، (880/1).

(5) يُنظر: (338/2-339). ورده هذا وإن كان مقرراً على مقتضى جمهور النحاة، لكنّه لا يلزم الإمام الرضي: لأنّ جواب الشرط عنده إذا كان مصدراً بالاستفهام لم تدخل الفاء عليه. يُنظر: شرح الكافية، الرضي، (938/2).

(6) ذكر الشهاب في مصنفاته: حواشي الرضي، وكذلك ذكرتها كتب التراجم. يُنظر: ربحانة الألباء، (340/2)- خلاصة الأثر، (333/1). لكن لم أقف عليه مخطوطاً أو مطبوعاً، ولعلّه من كتبه المفقودة. والله الموفق!

﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُتْرَكُونَ﴾ [الأنعام: 41]

﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ بل تخصّونه بالدعاء، كما حُكي عنهم في مواضع، وتقديم المفعول لإفادة التخصيص.
﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ أي: ما تدعونّه إلى كشفه. ﴿إِنْ شَاءَ﴾ أي: يتفضّل عليكم، ولا يشاء في الآخرة.

قوله: (بخصّونه بالدعاء...) ⁽¹⁾ **إلخ** هذا وإن أغنى عن **قوله: (وتقديم المفعول...)** **إلخ** لكنّه صرح به؛ لأنّه يحتمل أنّ التقديم لرعاية الفواصل، والتخصيص يستفاد من قوله: ﴿وَتَنْسَوْنَ مَا تُتْرَكُونَ﴾ ⁽²⁾.

وقوله: (إلى كشفه) ⁽³⁾ بيان لمحصّل المعنى؛ لأنّه إنّما يدعى لكشفه، أو إلى تقدير مضاف، والعائد إلى (ما) محذوف ⁽⁴⁾.

وقوله: (كما حُكي...) ⁽⁵⁾ **إلخ** إشارة لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ...﴾ [الإسراء: 67] فليس قوله: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ على الفرض كما يُتوهّم ⁽⁶⁾.

قوله: (إن شاء أن يتفضّل...) ⁽⁷⁾ **إلخ** أعلم! أنّ الزمخشريّ جوز في متعلّق الاستخبار أن يكون تقديره: (مَن تَدْعُونَ)، وأن يتعلّق بقوله: ﴿أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ ⁽⁸⁾.

(1) هكذا في كلّ النسخ، وفي (صادر): (بل تخصّونه بالدعاء) كما هو في المطبوع من تفسير البيضاوي. ولعلّه من اختلاف نسخ التفسير، ولم أقف عليه فيما بين يديّ من نسخ تفسير البيضاوي. والله أعلم!

(2) فيه جواب على ما أورده في حاشية سنان أفندي من تعقيب على كلام الإمام البيضاوي بأنّه لا حاجة للتصريح بإفادة التخصيص. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [23/ب].

- **ورعاية الفواصل:** من مسائل علوم القرآن، ويقصد بالفواصل: "حروف متشاكلّة في المقاطع، يقع بها إفهام المعاني". إعجاز القرآن الكريم، الباقلائي (ص370). وهو التعريف الموافق لسياق كلام الشهاب، وقد عرّفها العلماء بتعريفات أخرى. وقد تكون الفاصلة رأس آية وقد لا تكون. وقد توسّع العلماء في بيان الوجوه البلاغيّة والفوائد اللفظيّة والمناسبات المعنويّة التي ترتبت على مراعاة البيان الإلهي للفواصل القرآنيّة، وقد تتبّعوا الأحكام التي وقعت في آخر الآية مراعاةً للمناسبة فزادت عن الأربعين، منها كما ذكر هنا: تقديم المعمول على العامل. يُنظر: الإتقان، (2/940 وما بعدها)- البيان في عدّ آي القرآن، (ص126)- البرهان في علوم القرآن، (53/1)- قواعد التدبّر البلاغيّة، (ص456-464).

(3) ههنا موضعها في كلّ النسخ، والأولى أن تأتي بعد الجملة التالية لها، كما هو سياقها في كلام الإمام البيضاوي.

(4) أي: لبيان أنّ مفعول (يدعون) مقدّر وهو ضمير الله تعالى، أو لبيان أنّ المجرور (إليه) عائد إلى (ما) على حذف المضاف. والمعنى: (فيكشف الضّر الذي تدعون الله إلى كشفه). يُنظر: حاشية سنان أفندي، [55/ب]- حاشية سنان أفندي، [23/أ-24/ب].

(5) وردت مؤخّرة هنا في كلّ النسخ، والأليق بسياق الكلام أن تكون قبل سابقتها.

(6) صاحب التوهّم هو الإمام سنان أفندي في حاشيته. يُنظر: [23/ب].

(7) هكذا في كلّ النسخ وفي (صادر) أيضاً، والذي في المطبوع المعتمد من تفسير البيضاوي: (أي: يتفضّل). والله أعلم!

(8) المراد: الاستخبار في: ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾. يُنظر: الكشاف، (2/18).

.....

وأورد عليه أن قوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ﴾ مع قوله ﴿أَوْ أَتَنُكُمُ السَّاعَةَ﴾ يَأْبَاهُ؛ فَإِنَّ قَوَارِعَ السَّاعَةِ لَا تَنُكْشِفُ⁽¹⁾ عن المشركين. وأجيب بأنه قد اشترط في الكشف المشيئة بقوله: ﴿إِنْ شَاءَ﴾؛ إِيذَانًا بِأَنَّهُ إِنْ فَعَلَ كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْحِكْمَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ لَوَجْهِ أَرْجَحَ مِنَ الْحِكْمَةِ⁽²⁾. وهو مبنيٌّ على أصول المعتزلة⁽³⁾.

وفي «البحر الكبير»⁽⁴⁾: الأحسنُ عندي أنَّ هَوْلَ الْقِيَامَةِ يُكْشِفُ⁽⁵⁾ أَيْضاً كُكْرَبَ الْمَوْقِفِ إِذَا طَالَ مَوْقِفُهُ، كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الْعُظْمَى فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْخَلَائِقِ⁽⁶⁾.

(1) في (ك1): (لا يُكْشِفُ). والمثبت أصح في السياق. والله أعلم.

(2) أورد السؤال والجواب الإمام الزمخشري نفسه بأسلوب الفنقلة. يُنظر: الكشف، (18/2).

- ومبني الإيراد: أن تعليق الاستخبار بقوله: ﴿أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ يلزم عنه أن يتعلق الشرطان: ﴿إِنْ أَتَنُكُمُ عَذَابَ اللَّهِ﴾ و﴿أَوْ أَتَنُكُمُ السَّاعَةَ﴾ به وبما عُطِفَ عليه على وجه الإضراب: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾، وما ترتب على ذلك من: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ﴾. وكل ذلك يفيد أن شدة يوم القيامة وقوارع الساعة تنكشف عن الكافرين بدعائهم. وهذا لا يكون، فإنها لا تنكشف عنهم. يُنظر: حاشية التفتازاني على الكشف، [235/أ].

(3) أي: وجوب الإمام الزمخشري مبني على مذهبه الاعتزالي في وجوب رعاية الأصلاح وهو مما يندرج عندهم تحت أصل العدل. وهو من مسائل علم الكلام الخلافيّة، ومذهب أهل السنة أن الله تعالى قد يجيب الدعاء وقد لا يجيبه وكل ذلك بمحض المشيئة.

- وكذلك مسألة كشف العذاب مما يندرج عندهم تحت أصل الوعد والوعيد. وهي من مسائل علم الكلام الخلافيّة، فالمعتزلة يزون أن العقاب إذا وجب واستحق فهو دائم لا ينقطع، ومستحقه لا تناله شفاعته ولا يجوز عليه تفضل. خلافاً لأهل السنة والجماعة فالعقاب عدل منه تعالى، له أن يُنفِذه على ما أخبر به، كما له أن يتفضل بالعفو فيه، والآية هنا تشهد بظاهرها لمذهب أهل السنة، كما تشهد له آيات وأحاديث أخرى. وبين الفريقين كلام طويل في الاستدلال العقلي والاحتجاج بالأدلة النقلية يُطلب في مظانه.

يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (ص13-134، ص666 وما بعدها)- متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، (ص187 وما بعدها)- المواقف، (ص376 وما بعدها).

(4) المقصود هو تفسير الإمام ابن المنير (ت683هـ) المسمى (البحر الكبير في نخب التفسير) وسمّاه بعضهم: (البحر الكبير في بحث التفسير)، وهو تفسير نفيس؛ قيل: إنه لم يؤلف في التفسير مثله، وهو من تأليفه الحسنة المفيدة. يُنظر: الديباج المذهب، (1/245)- إيضاح المكنون، (1/166)- معجم المؤلفين، (1/299).

والكتاب لا يزال مخطوطاً. يُنظر: خزانة التراث: رقم (33028). ولم أقف على النص المذكور؛ إذ لم أجد منه سوى نسختين مخطوطتين تتضمن كل واحدة جزءاً من التفسير فقط: الأولى: من محفوظات دار الكتب المصرية، برقم (60)، تبدأ من الآية (253) من سورة البقرة وتنتهي بآخر سورة آل عمران، في (166) ورقة تقريباً. والثانية: من محفوظات مكتبة غوتا، ألمانيا، برقم (534)، تبدأ من الآية (38) إلى الآية (100) من سورة المائدة، في (128) ورقة تقريباً.

وقد صرح الشهاب في حاشيته في أكثر من موضع باسم الكتاب تارةً وباسمه مع مؤلفه أخرى. يُنظر مثلاً: حاشية الشهاب، ([الأنعام: 38]، 4/56) - ([الأعراف: 172]، 4/234) - حاشية الشهاب (دراسة وتحقيق)، محمد سعيد طه، ([الأنعام: 97]، ص360).

(5) في (ك1): (تعسّف أيضاً). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام.

(6) وهو حديث طويل متفق عليه. يُنظر: صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم (7510)، (ص1293)- صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (326)، (1/108).

... ..

إلا أن الزمخشري لم يذكره؛ لأن المعتزلة قائلون بنفي الشفاعة⁽¹⁾. وقد غفل عن هذا من اتبعه.

وخصَّ السؤال بالثاني؛ لأنه غير وارد على الأول، على ما ذكره الطيبي⁽²⁾ وصاحب «التقريب»⁽³⁾؛ لأنه إن علّق ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ بـ (من تدعون) المقدّر على أنّه مفعولٌ فالمعنى: (أخبروني من تدعون إن أتاكم العذاب أو أتتكم الساعة) فيتّم الكلام عنده، ثمّ إنّه استأنف مُقرّراً لذلك المعنى، سائلاً عن الدافع⁽⁴⁾ في الدنيا، وما شوهده منهم في الشدائد من دعائه؛ تبكيتاً لهم بقوله: ﴿أَعَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ أي: (أتخصّصون ألهتكم بالدعوة؟! لا⁽⁵⁾)، بل أنتم عادتكم أن تخصّصون⁽⁶⁾ الله بالدعاء عند الكرب والشدائد، فيكشف ما تدعون إليه⁽⁷⁾.

وإن علّقه بالاستفهام في قوله: ﴿أَعَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ يكون هو الدالّ على الجزاء، والمعنى: (أخبروني إن أتتكم الساعة أَدْعُوْتُمْ غير الله أم دَعَوْتُمُوهُ؛ فيكشف ما تدعون إليه؟!).

(1) مسألة الشفاعة من مسائل علم الكلام الخلافية بين أهل السنة وبين المعتزلة، وإن اتّفق الجميع على ثبوت أصلها، لكن أهل السنة والجماعة يثبتونها للعصاة وأهل الكبائر، ولهم أدلة صريحة من القرآن والسنة، أما المعتزلة فأقروها لزيادة الثواب لا لدرء العقاب، فهي للتائبين من المؤمنين، مستدلين بعموم الآيات الواردة في نفي الشفاعة. ومناقشة أدلّتهم مبسّطة في مظانّها. يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (ص 688 وما بعدها)- المواقف، (ص 380).

(2) يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (6/83-84). وقد نقل الشهاب عبارته بتصريف يسير.

- والطيبي: هو الحسن بن محمد، شرف الدين العلامة المدقّق في المعقول والعربية، والتفسير، والحديث، كان متواضعاً ومعيناً لطلبة العلم، شديد الردّ على الفلاسفة والمبتدعة، ومؤلفاته كثيرة، من أهمّها: (شرح مشكاة المصابيح) في الحديث، و(فتوح الغيب) حاشية على تفسير الزمخشري، توفي رحمه الله سنة (743هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (1/522-523)- طبقات المفسّرين، الداودي (1/146-147).

(3) يُنظر: تقريب التفسير، [92/ب].

- و«تقريب التفسير»: لقطب الدين، أبي الفتح، محمد بن مسعود السيراقي الفالي (ت بعد 712 هـ)، كتاب صغير الحجم وجيز النظم، لخص فيه مؤلفه تفسير الكشاف، فأزال ما فيه من الاعتزاليات، وهذب ونقّح، وحلّ بعض غموضه وأوضح مشكلاته، وزاد فيه زيادات نافعة جليّة، وقد حُقّق ضمن رسائل ماجستير أكاديمية في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وطبع بمطابع الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة بتحقيق: د. أحمد غريب. وعلى الكتاب حاشية لطيفة لعليّ بن عمر الأرنؤجاني (ت 954هـ) سمّاها: (توضيح مشكلات التقريب)، لعلّها لا تزال مخطوطة. يُنظر: كشف الظنون، (2/1481)- طبقات المفسّرين، الأدنه وي: (ص 303-304)- هدية العارفين، (2/142). ولم أتوصّل إلى الكتاب مطبوعاً فوثّقت منه مخطوطاً.

(4) هكذا وردت الكلمة في كلّ النسخ وفي (صادر) أيضاً، لكن الذي في حاشية الطيبي: «سائلاً عن الواقع في الدنيا». (6/83). وهو الصحيح في سياق الكلام.

(5) سقط حرف النفي من (ك1). والمعنى صحيح واضح على كلّ، ونصّ حاشية الطيبي بإثباتها.

(6) هكذا وردت في كلّ النسخ وفي (صادر) أيضاً بثبوت النون في الفعل، والذي في حاشية الطيبي: «... بل أنتم قومٌ عادتكم أنكم تخصّصون الله بالدعاء..». (6/84). فيمكن حمل ما هنا على ما هنالك.

(7) أي: فلا يتوهّم على هذا الوجه من التقدير تقيّد الكشف بالشرطين، ولا يردّ عليه السؤال. يُنظر: حاشية الطيبي، (6/83).

... ..

ودخلت الهمزة لمزيد التقرير⁽¹⁾. وحينئذٍ يلزم كشف قواري الساعة، وهي لا تُكشَفُ عن الكفار⁽²⁾. بخلاف الوجه الأول؛ لأنَّ قوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ منقطعٌ عنه، كما سبق، فلا يتعلَّقُ كشفُ الضَّرِّ بالقيامة. وقد ذكر العلامة⁽³⁾ وصاحب «الكشف»⁽⁴⁾ نحواً من هذا.

وأوردَ عليه أنَّ فيه نظراً؛ لظهور أنَّ المعنى على هذا التقدير أيضاً: (أَتَدْعُونَ غيرَ الله عندَ إتيانِ العذابِ أو الساعةِ؟!); ويتوجَّه السؤالُ، غايةُ الأمرِ أنَّه على الأولِ أظهرُ⁽⁵⁾.

وليس كذلك؛ / لأنَّه إذا كان كلاماً مُنقطعاً لا يلزم أن يُقدَّرَ ما ذَكَرَ، بل ما يمكنُ كَشْفُه بقريئةِ قوله: ﴿فَيَكْشِفُ﴾ [232/أ] فلا يَرُدُّ ما ذَكَرَه. ثم إنَّ المصنِّفَ رحمه الله جرى على احتمالِ عدَمِ التقديرِ، وأنَّه يتعلَّقُ بالآخرة، وأشارَ إلى جوابه⁽⁶⁾.

قال العلامة⁽⁷⁾ في «شرح الكشف»: وفي هذا الجوابِ ضعفٌ؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...﴾ [النساء: 48] ليس معناه أنَّه لا يغفرُ إنَّ لم يشأْ حتَّى إنَّ شاءَ غَفَرَ، وإلَّا لم يكن بينَ الشركِ وغيرِه فرقٌ. ويُمكنُ أن يُفَرَّقَ بأنَّ المغفرةَ في غيرِ الشركِ مشروطةٌ بمشيئةٍ مُحَقَّقةٍ؛ لأنَّها صِلَةٌ في قوله: ﴿لَمَنْ يَشَاءُ...﴾⁽⁸⁾ [النساء: 48]. انتهى.

أي: وهذا مشروطٌ بمشيئةٍ، بخلاف ذلك؛ لاقتضاءِ الحكمةِ له، ولقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...﴾ [النساء: 48]. وبه يتمُّ الجواب. فتأمَّل!

(1) أي: همزة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾.

(2) أي: فيتوجَّه السؤال على هذا الاحتمال. وهنا انتهى ما نقله الشهاب عن حاشية الطيبي.

(3) المقصود به هنا: الإمام التفتازاني في حاشيته على الكشف. يُنظر: [235/أ].

(4) أي: الإمام القزويني في الكشف على الكشف. يُنظر: [174/أ].

(5) أورده الإمام التفتازاني في حاشيته على الكشف. يُنظر: [235/أ].

(6) أي: في قول الإمام البيضاوي: «ولا يشاء في الآخرة».

(7) المقصود به هنا: الإمام القطب الرازي في حاشيته على الكشف.

- وشرح الكشف: للقطب الرازي، محمود بن محمد (ت766هـ)، ويُعرف بالقطب التحتاني، وهي حاشية على الكشف غير تامة وصل فيها إلى سورة (طه)، قيل: هي تنقيح واختصار لحاشية الطيبي، وقد كتب الإمام جمال الدين الأقسرائي اعتراضات عليها، ثم جاء من كتب أجوبة على هذه الاعتراضات. يُنظر: طبقات الشافعية، ابن شهبة (183/3-184)- بغية الوعاة، (281/2)- كشف الظنون، (1478/2)- هدية العارفين، (163/2). والحاشية حققت في رسائل أكاديمية في جامعة الأزهر، لكن لم يتيسر لي الاطلاع عليها.

(8) يُنظر: حاشية القطب الرازي على الكشف، [196/أ]. والجواب الموصوف بالضعف هو جواب الإمام الزمخشري بأنَّ اشتراط المشيئة في الكشف لبيان وجه الحكمة، حيث بنى جوابه على رعاية وجه الحكمة الأرجح.

- ووجه إيراد الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ...﴾ [النساء: 48] بيان أنَّ الشرك خارجٌ عن مشيئة المغفرة في الآخرة؛ بإخبار الله تعالى في هذه الآية وفي غيرها.

﴿وَتَنْسَوْنَ مَا تُنْشِرُونَ﴾ وتتركون آلهتكم في ذلك الوقت؛ لما ركّز في العقول على أنه القادر على كشف الضّر دون غيره، أو وتنسونه من شدّة الأمر وهوله.

قيل: ولو جعلَ مفعولَ المشيئة نفسَ الكشف كما هو المعروف في أمثاله، ثم قيده بالفضل⁽¹⁾ كان أولى⁽²⁾. وفيه نظر⁽³⁾.

قوله: ﴿وَتَنْسَوْنَ...﴾ إلخ بين أولاً أنه مجاز عن الترك⁽⁴⁾، وثانياً أنه لشدة الهول ينسونهم فيكون حقيقة⁽⁵⁾. ولا يلزم أن ينسى الله؛ لأن المعتاد فيها أن يلجّ بذكره وينسى ما سواه⁽⁶⁾.

و(من) في ﴿مَنْ قَبْلَكَ﴾ (زائدة)⁽⁷⁾ بناءً على جواز زيادتها في الإثبات⁽⁸⁾، والمصنّف لم يرتضه في غير هذا الموضع⁽⁹⁾. وقيل: بمعنى (في)⁽¹⁰⁾، وقيل: ابتدائية⁽¹¹⁾، ورجّحه بعض النحاة⁽¹²⁾.

(1) في (ك2): (بالفضل). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام. والله أعلم.

(2) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [أ/24].

(3) قال في حاشية بستان أفندي تعقيباً على قول الإمام سنان أفندي: "... ولو ذكر الكشف ثم قيده بالفضل لكان ممّا لا طائل تحته، فضلاً عن الأولوية...". [أ/56].

(4) لأن الترك لازم للنسيان، وهو مجاز مرسل والغرض منه: المبالغة في الترك كأنه عين النسيان. يُنظر: حاشية القنوي، (92/8).

(5) لم يرتضه في حاشية سنان أفندي؛ لأنه يرى أنّ شدة الأهوال إذا كانت سبباً للنسيان فهي تستلزم نسيانه تعالى أيضاً. يُنظر: [أ/24].

(6) هذا جواب منه على ما أورده الإمام سنان أفندي في حاشيته.

(7) ههنا موضعها في كلّ النسخ، وفي (صادر) أيضاً، ومكانها في سياق تفسير البيضاوي في أول الآية التالية.

(8) ههنا مسألتان: 1- شروط زيادة (من): يشترط الجمهور لجواز زيادتها شروطاً منها: ألا تكون في المثبت، بأن يتقدّمها نفي أو نهي أو استفهام (هل)، وأجاز الإمام الأخفش زيادتها في الإثبات. 2- معنى (من) الداخلة على (قبل-بعد): اختلف النحاة، فالجمهور أنّها لا ابتداء الغاية، والإمام ابن مالك أنّها زائدة. يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (460، 461/4). مغني اللبيب، (326-323/1).

(9) هكذا جزم الإمام الشهاب في عبارته، والأضبط ما قاله في حاشية سعدي أفندي: "ولم يرتضه القاضي في مواضع من هذا الكتاب".

[أ/20]. وأشار في حاشية القنوي بتنوع اختيار الإمام البيضاوي للوجهين للتنوع في ذكر الوجوه تنسيقاً وترغيباً. يُنظر: (94/8).

و يُنظر مثلاً: تفسير البيضاوي، [آل عمران: 183]، [52/2] - [المائدة: 75]، [138/2]. ويمكن حمل كلام الشهاب على أنّه لم يُصرّح بهذا الوجه في غير هذا الموضع. والله أعلم!

(10) قوله: (وقيل: بمعنى (في)) سقط من (ك2).

- تأتي (من) على عدّة معانٍ منها: أنّها مرادفة لـ(في). يُنظر: مغني اللبيب، (321/1).

والتقدير: (ولقد أرسلنا إلى أمم كثيرة كائنة في زمانٍ قبل زمانك). يُنظر: تفسير الألوسي، (150/7).

(11) أي: لا ابتداء الغاية، وهو الأصل في استعمالها. يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (459/4).

والتقدير: (ولقد أرسلنا إلى أمم كثيرة كائنة من زمانٍ قبل زمانك). يُنظر: تفسير الألوسي، (150/7). فالغاية هنا زمانية.

(12) أي: رجّح بعض النحاة مجيء (من) لا ابتداء الغاية الزمانية كما في الآية، ونصّ على تصحيحه الإمام ابن مالك، والجمهور لمّا جعلوها ابتدائية إذا دخلت على (قبل-بعد) افترقوا في جواز كونها للغاية الزمانية، فالبصريون: على أنّها لا ابتداء الغاية المكانية، و(قبل وبعد) ليسا متأصلين في الظرفيّة فيتساهل فيهما، والكوفيون والأخفش: هي لا ابتداء الغاية مطلقاً. يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (796/2-797)- مغني اللبيب، (319-318/1).

.....

قوله: (لَمَّا رُكِّزَ فِي الْعُقُولِ...) إلخ أي: لأجلِ ذِكْرِ الله أو دُعَائِهِ المَرْكُوزِ فِي الْعُقُولِ، أو لِمَرْكُوزِيَّةِ الله تعالى فِي الْعُقُولِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، أو لِمَرْكُوزِيَّةِ ذِكْرِهِ بِنَاءً عَلَى هَذَا. وَعَلَى هَذَيْنِ فَ(مَا) مُصَدِّرِيَّةٌ⁽¹⁾.

وقوله: (عَلَى أَنَّهُ الْقَادِرُ) «الظاهر: (مَنْ أَنَّهُ الْقَادِرُ)»⁽²⁾.

(1) يُنظَر: حاشية سعدي أفندي، [أ/20].

– والمراد بـ (ما) المصَدِّرِيَّةُ هِيَ الَّتِي فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الْبِيضَاوِيِّ: «لَمَّا رُكِّزَ فِي الْعُقُولِ...».

– واختار من هذه الوجوه فِي حَاشِيَةِ الْقَوْنَوِيِّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (لَأَجْلِ مَرْكُوزِيَّتِهِ تَعَالَى) لِأَنَّهُ أَعْدَبَ لَفْظًا وَأَجْزَلَ مَعْنَى. يُنظَر: (93/8).

(2) حاشية سعدي أفندي، [أ/20].

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأنعام: 42]

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ أي: قَبْلَكَ، و(من) زائدة. ﴿فَآخَذْنَاهُمْ﴾ أي: فكفروا وكذبوا المرسلين فأخذناهم. ﴿بِالْبَأْسَاءِ﴾ بالشدة والفقر. ﴿وَالضَّرَّاءِ﴾ والضر والآفات. وهما صيغتا تأنيث لا مذكر لهما. ﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ يتدللون لنا، ويتوبون عن ذنوبهم.

قوله: (فكفروا وكذبوا) فالفاء فصيحة⁽¹⁾، والزمخشريُّ قدر (كذبوا) فقط⁽²⁾، وهو أولى⁽³⁾.

قوله: (صيغتان⁽⁴⁾ لا مذكر لهما) أي: لا مذكر لهما⁽⁵⁾ على (أفعل) كأحمر وحمراء كما هو القياس، فإنه لم يقل: (أضر) و(أبأس) صفةً، بل للتفضيل. وقيل: لا مذكر لهما مطلقاً⁽⁶⁾، فإنَّ البأس والضر مصدران⁽⁷⁾.

وقوله (يتدللون) تفسير له⁽⁸⁾؛ لأنه من الضراعة، وهي التدلل⁽⁹⁾. وعند المصائب يخشع المرء ويلين قلبه.

(1) **الفاء الفصيحة:** هي الفاء العاطفة على محذوف مقدّر يكون سبباً للمعطوف المتّصل بها، وسمّيت بذلك لأنها تُفصح وتُظهر أن في الكلام محذوفاً. يُنظر: شرح التصريح، الأزهري، (2/186) - الكلّيات: (1/676).

- وهي في الآية كذلك؛ لأنَّ المعنى يقتضي تقدير محذوف: (ولقد أرسلنا... فكذبوا/ فكفروا... فأخذناهم)؛ إذ الأخذ لم يكن سبباً للإرسال إلى الأمم وإنّما تكذيبهم، والحذف هنا للإيجاز. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [24/أ] - حاشية القونوي، (8/94).

(2) يُنظر: الكشف، (2/18).

(3) رجّحه في حاشية سنان أفندي، [24/أ]. ولعلَّ السبب أنَّ التكذيب يناسب ذكر الرسل، ثمَّ إنّه ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن، كما يقرّره النّحاة. يُنظر: مغني اللبيب، (2/615). ورجّح في حاشية القونوي تقدير الإمام البيضاوي. يُنظر: (8/94).

(4) هكذا في كلّ النسخ. ولعلّه من اختلاف نسخ تفسير البيضاوي، ولم أقف عليه فيما بين يدي منها.

(5) قوله: (أي: لا مذكر لهما) سقط من (ك1).

(6) قوله: (وقيل: لا مذكر لهما مطلقاً) سقط من (ك2) و(ف).

(7) **حاصل المسألة:** البأساء والضراء: اسم مؤنث على وزن (فَعْلَاء) ليس له مذكر على وزن (أفعل)، وقيل: ليس لهما مذكر مطلقاً؛ لأنّهما اسمان بمعنى المصدر (الضرّ/البؤس) فلا فرق فيه بين مؤنث ومذكر، وقد يأتي (أفعل) في الأسماء وليس له مؤنث على (فَعْلَاء) مثل: (أحمد). وإنّما القياس الصرفي جارٍ في الصفات، فأصل القياس في مثل هذا الوزن إذا كان صفةً: أن يأتي له لفظ مذكر على وزن (أفعل) كما جاء في (حمراء/أحمر-بيضاء/أبيض). يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (3/389-390) - شرح الكافية، الرضي، (2/619) - لسان العرب، مادة (بأس)، (1/200)، مادة (شأم)، (4/2177).

(8) أي: تفسير لمعنى (يتضرعون).

(9) يقال: (ضرّع)، (يضرّع)، (ضرعاً) و(ضراعةً): خضع وذلّ، و(تضرّع): تدلّل وتخشع. يُنظر: لسان العرب، مادة (ضرع)، (4/2580).

﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: 43]

﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ معناه: نفى تضرعهم في ذلك الوقت، مع قيام ما يدعوهم، أي: لم يتضرعوا. ﴿ وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ استدراك على المعنى، وبيان للصارف لهم عن التضرع، وأنه لا مانع لهم إلا قساوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم.

قوله: (معناه: نفى تضرعهم) ذهب الهروي⁽¹⁾ إلى أنّ (لولا) تكون نافية حقيقة بمنزلة (لم)، وجعل منه: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ ... ﴾⁽²⁾ [يونس: 98].

والجمهور حملوه⁽³⁾ على التوبيخ والتنديد⁽⁴⁾، وهو يفيد⁽⁵⁾ الترك وعدم الوقوع، ولذا ظهر الاستدراك والعطف بـ(لكن) فيفيد أنهم لا عذر لهم فيه⁽⁶⁾، وإليه أشار المصنف بقوله: (مع قيام ما يدعوهم).

(1) هو علي بن محمد الهروي، أبو الحسن، إمام في النحو والأدب، هذب كتاب «الصّحاح» للجوهري، من تصانيفه: (الذخائر) و(المرشد) في النحو، و(الأزهيّة) في معاني الحروف، توفي رحمه الله سنة (415هـ). يُنظر: معجم الأدباء، (1923/5) - إنباه الرواة، (311/2) - الأعلام، (327/4).

- والهروي: بفتح الهاء والراء، نسبة إلى مدينة (هراة). يُنظر: لسان العرب، مادة (هرا) (4659/6).

(2) فالتقدير على معنى (لم): (لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يوسّوْنَ). يُنظر: الأزهيّة، (ص 169).

(3) أي: حملوا معنى (لولا) في آية يونس على معنى التوبيخ والتنديد، والتقدير: (فهل كانت قرية واحدة من القرى المهلكة ثابتة عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك).

- ورجّحه في «مغني اللبيب» وذكر أنه قول جمهور النحاة كالأخفش والكسائي والفرّاء، ومثلها آية الأنعام هنا، ويلزم من التوبيخ النفي. يُنظر: مغني اللبيب، (275/1). ويُنظر: معاني القرآن، الفرّاء، (1/479) - إعراب القرآن، النحاس، (ص 407).

- فالنفي عندهم ليس أصيلاً في (لولا) وإنما لازم عن بعض معانيها خلافاً للإمام الهروي.

(4) تأتي (لولا) على معاني منها: التوبيخ والتنديد، وتختص حينئذٍ بالماضي، وقد يفصل بينها وبين الفعل بـ(إذ- إذا). يُنظر: مغني اللبيب، (274/1-275). وهي كذلك في هذه الآية.

(5) في (ف): (وهو بعيد الترك). والمثبت أصح وأوفق بالسياق؛ والمراد أنّ التوبيخ يقع بعد الترك مترتباً عليه، فيفيد النفي.

(6) أي: عبّر عن نفي التضرع بـ(لولا) وليس بحرف نفي؛ لأنّ ترك التضرع قد يكون بعذرٍ ومانعٍ، وقد يكون بغير عذرٍ بل عناداً، فجيء بـ(لولا) ليدلّ على أنّ تركهم التضرع لعنادهم؛ وذلك أنّ (لولا) إذا دخلت على الماضي أفادت الإنكار والتوبيخ، وإنما يصحّ التوبيخ عند تمكّنهم من التضرع، ثم تركهم له للعناد لا لمانع. يُنظر: حاشية القطب الرازي على الكشاف، [195/أ].

... ..

وليس (لولا) هنا تحضيضية كما تُوهم⁽¹⁾؛ لأنها تختصّ بالمضارع، وهو معنى آخر غير التوبيخ، كما في «المغني»⁽²⁾.

قيل: ولو قال: (وعدم المانع) لكان أولى؛ لأنّ مجرد وجود الداعي بدون عدم المانع غير كافٍ لاستحقاق التوبيخ⁽³⁾.

قوله: (استدراك على المعنى)⁽⁴⁾ أي: (لم يتضرّعوا ولكن).

قيل: «لأنّه لما كان التضرّع ناشئاً من لين القلب كان نفياً فيه»⁽⁵⁾.

وقيل: كان الظاهر أن يقال: (لكن يجب عليهم التضرّع) فعدل إلى ما ذكر؛ لأنّ قساوة القلب -التي هي المانع- يُشعر بأنّ عليهم ما ذكر، فكأنه قيل: (لكن يجب التضرّع)⁽⁶⁾.

وقيل: «إنما حمّله⁽⁷⁾ على قصد النفي دون التنديم؛ ليحسن الاستدراك، وهذا معنى قوله: (استدراك على المعنى)⁽⁸⁾».

(1) في (ك1): (تخصيصية) بصاد مهملة، ولعله سبق قلم، فليسياق في الكلام عن التحضيض الذي هو من معاني (لولا).

- وهذا تعقيب على ما في «البحر المحيط» من أنّها للتحضيض. حيث يدلّ على أنّه لم يقع تضرّعهم حين جاء البأس، فمعناه: إظهار معاتبة مذنب غائب، وإظهار سوء فعله؛ ليتحسّر عليه المخاطب. يُنظر: (133/4).

- **والتحضيض:** المبالغة في الحضّ على الشيء، وطلبه طلباً حثيثاً. يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (113/4).

(2) يُنظر: مغني اللبيب: (274/1). حيث جعل معنى التوبيخ قسيماً لمعنى التحضيض في (لولا)، وإذا جاءت (لولا) على معنى التحضيض والعرض فإنها تختصّ بالمضارع أو ما في تأويله.

- و(لولا) في الآية هنا دخلت على الماضي (تضرّعوا) فلا تكون للتحضيض.

- **وكتاب: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»:** من مبسوطات كتب النحو وقواعده للإمام جمال الدين الشهير: بابن هشام الأنصاري، وقد سلك في تأليفه وتنظيمه نهجاً مميّزاً، واشتهر في حياته وأقبل الناس عليه، والكتاب غزير في شواهد القرآنية والشعرية، وتضمّن في ثناياه آراء الكثيرين من النحاة مع ترجيحات المؤلف واختياراته، وعلى الكتاب حواشي وشروح ومختصرات قديماً وحديثاً، وهو مطبوعٌ ومحقّق في عدّة طبعات. يُنظر: كشف الظنون، (1747/2) - اكتفاء القنوع، (ص109) - الدليل إلى المتون العلمية، (271/1 - 276).

(3) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [أ/24].

(4) في (ك2) و(ف): (جعل قوله: (أي لم يتضرّعوا ولكن) من قول الإمام البيضاوي، وقوله: (استدراك على المعنى) سقط منهما. والأمر محتمل؛ إذ نصّ الإمام البيضاوي مشتملٌ على الكلمات لكن ليس بهذا الترتيب، والمثبت من (ك1) أصحُّ؛ لأنّ عبارة الإمام الشهاب: (أي: لم يتضرّعوا ولكن) بيانٌ لمعنى قوله: (استدراك على المعنى)، وهو نقله عن حاشية سنان أفندي. يُنظر: [أ/24].

(5) قاله في حاشية سنان أفندي، [أ/24]. **ومعناه:** أنّ نفي لين القلب -بذكر قساوة قلوبهم- هو نفي لما ينشأ عنه من التضرّع، وتكون (لكن) وقعت بين ضدين: اللين والفسوة؛ فحسن الاستدراك. يُنظر: البحر المحيط، (133/4) - الدرّ المصون، يُنظر: (633/4).

(6) قاله في حاشية الكازروني. يُنظر: (188/2).

(7) في (ك2) و(ف): (حمل) من غير هاء الضمير، والهاء عائدة على الإمام البيضاوي.

(8) قاله في حاشية الإسفراييني، [281/ب].

... ..

﴿... وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: 43]

فإن قلت: قد أسند الله هنا التزيين إلى الشيطان، وأسندَه إلى نفسه في قوله: ﴿...كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ آمَةٍ عَلَيْهِمْ...﴾ (1) [الأنعام: 108]، فهل هو حقيقةٌ فيهما، أو في أحدهما؟ قلت: وقع التزيين في النظم في مواضع كثيرة (2):

- فتارةً أسنده إلى الشيطان: كالآية الأولى، وتارةً إلى نفسه: كالثانية، وتارةً إلى البشر: كقوله: ﴿...وَكَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ آمَةٍ عَلَيْهِمْ...﴾ [الأنعام: 137] في قراءة (3)، وتارةً مجهولاً غير مذكورٍ فاعله: كقوله: ﴿...كَذَلِكَ زَيْنًا لِلْمُسْرِفِينَ...﴾ [يونس: 12]؛ لأن التزيين له معان يشهد بها الاستعمال واللغة:

أحدها: إيجاد الشيء حسناً مُزَيَّنًا في نفس الأمر، كقوله: ﴿...زَيْنًا أَلَمَاءَ الدُّنْيَا...﴾ [الصفات: 6].

والثاني: جعله مُزَيَّنًا من غير إيجاد، كتزيين الماشطة العروس.

والثالث: جعله محبوباً للنفس مشتهياً للطبع - وإن لم يكن في نفسه كذلك -، فهذا:

- إن كان بمعنى خلق الميل في النفس والطبع لا يُسند إلا إلى الله كقوله: ﴿...إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيْنًا لِّمَا أَعْمَلُهُمْ...﴾ [النمل: 4]. قال المصنّف في تفسيرها: زَيْنًا لهم أعمالهم القبيحة بأن جعلناها مُشْتَهَاءً بالطبع، محبوباً للنفس (4).

يعني: والله هو الفاعل لهذا حقيقةً لإيجاده له، ولغةً ونحواً لا تصافه بخلقه (5).

(1) وردت في (ك1) بلفظ: [وكذلك زيناً لهم عملهم]. وليس في القرآن آية هكذا.

(2) ورد (زَيْن) في القرآن الكريم بصيغته المختلفة (26) مرةً. يُنظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، (335-336).

(3) وردت الآية في كل النسخ وفي (صادر) بلفظ: [زَيْنَ لهم قتل أولادهم شركاؤهم]. وإنما الآية كما أثبتت في المتن، ولم أجد قراءة بهذا النص: (زَيْنَ لهم)، وإنما القراءات محصورةٌ في ضبط الكلمات وليس في تغييرها.

- فمن القراءات المتواترة فيها: قراءة الجمهور المثبتة في المتن، فـ(زَيْنَ) مبنيٌ للمعلوم، (قتلَ): مفعول به منصوب، (شركاؤهم): فاعل مرفوع، والتقدير: (وكذلك زينَ شركاؤهم أن قتلَ كثيرٌ من المشركين أولادهم). يُنظر: حجة القراءات، (ص273، 274) - تحبير التيسير، (ص365) - إتحاف فضلاء البشر، (2/32، 34). فهي المرادة في كلام الشهاب الخفاجي: إذ فيها نسبة التزيين إلى الشركاء.

- وفيما ورد فيها من قراءات شاذة يُنظر: المحتسب، (1/229-230) - مشكل إعراب القرآن، (1/309).

(4) في (ك1): (بأن جعلناها في مُشْتَهَاءً بالطبع). والمعنى واضح في كلِّ، والمثبت أقرب لنص الإمام البيضاوي. يُنظر: تفسير البيضاوي، (154/4).

(5) أي: إنَّ الفاعلَ من حيث حقيقةُ الإيجاد والخلق هو الله تعالى، والفاعلُ من حيث التركيبُ اللغويُّ في الآية والإعرابُ هو الله تعالى أيضاً؛ إذ أُسند الفعل إليه بضمير التعظيم (زيناً).

.....

- وإن كان بمجرد تزويقه وترويجه بالقول وما يُشبهه - كالوسوسة والإغواء - كما أفصح عنه تعالى: ﴿... لَا زَيْنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا غَوْنَهُمْ...﴾ [الحجر: 39] فهذا لا يُسند إلى الله حقيقةً، وإنما يُسند إلى الشيطان أو البشر، كما مرّ⁽¹⁾. وقد أشار إليه المصنّف في تفسير قوله: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ...﴾ [الأنفال: 48] فقال: بأنّ وسوس لهم⁽²⁾.

- وإذا لم يُذكر فاعله يُقدّر في كلّ مكانٍ ما يليق به.

والذي تُسكب فيه العبراتُ تحقيقُ تلك المقامات⁽³⁾.

قال الراغب في «مفرداته»⁽⁴⁾: زَيَّنَه: إذا أظهر حُسْنَه إمّا بالفعل أو بالقول، وقد نسبَ الله تعالى تزيينَ الأشياءِ في مواضعٍ إلى نفسه، وفي مواضعٍ إلى الشَّيْطَانِ، وفي مواضعٍ ذكره غيرَ مسعًّى فاعله، وتزيينُ الله الأشياءَ قد يكون بإبداعها مزيّنةً وإيجادها كذلك، وتزيينُ غيره للشيء: تزويقه⁽⁵⁾ بفعلهم أو بقولهم، وهو أن يمدّحوه ويذكّروه بما يُعرف منه⁽⁶⁾. انتهى

(1) أي: كما مرّ في الصحيفة السابقة، أو كما مرّ تفصيله في سورة البقرة. يُنظر: حاشية الشهاب، ([البقرة: 212]، [298/2]).

(2) يُنظر: تفسير البيضاوي، ([الأنفال: 48]، [62/3]).

(3) وكان الشهاب رحمه الله يريد بهذا التعبير بيان ضرورة التمعّن والتفكّر عند تأويل الآيات وتفسير معانيها، مع التضرّع بسكب العبرات طلباً للتوفيق في فهم المعاني.

(4) هو الحسين بن محمّد، أبو القاسم، المعروف بالراغب الأصفهاني، الأديب اللغويّ المفسّر، قيل: إنّه معتزليّ وشيعي، وتحفّي الشيعة بترجمته، لكنّ الفخر الرازيّ ذكره في أئمة علماء أهل السنّة، وقرّنه بذكر الإمام الغزاليّ، ممّا ينفي كل شبهةٍ، له مؤلّفات عدّة، منها: (جامع التفاسير) أو (التفسير الكبير) طُبعت مقدّمته مع بعض السور، و(المفردات في غريب القرآن)، و(الذريعة إلى مكارم الشريعة): في الأخلاق، و(تفصيل النشأتين) في الحكمة وعلم النفس. توفي رحمه الله تعالى سنة (502هـ) على الأغلب. يُنظر: البلغة، (ص122) - بغية الوعاة، (297/2) وذكره باسم (المفضّل بن محمّد) وتبعه الداوديّ في الطبقات: (329/2) - روضات الجنات، (186/3) وما بعدها.

ويُنظر أيضاً: تأسيس التقديس، (ص17).

- وكتاب (المفردات في غريب القرآن): كتابٌ في اللغة يذكر فيه معاني المفردات العربيّة المتعلّقة بالقرآن، اعتنى فيه بتحقيق الألفاظ المفردة، ورتّبه على حروف الهجاء باعتبار الحروف الأصليّة، واهتمّ بالإشارة إلى المناسبات بين الألفاظ المستعارة والمشتقة. وله عدّة طبعا. يُنظر: كشف الظنون، (1773/2) - معجم المطبوعات، (923/1).

(5) في (ك2): (تزيقه). ولعلّه سبق قلم، والمثبت هو الصحيح الموافق للنصّ.

(6) يُنظر: المفردات، (288-289/1). وفي نصّه: «أن يمدّحوه ويذكّروه بما يرفع منه».

- قال الشهاب الخفاجي: «وظاهر كلام الراغب أنّه حقيقةٌ في هذين المعنيين». حاشية الشهاب، ([البقرة: 212]، [298/2]).

... ..

وقال صاحب «الانتصاف»⁽¹⁾ في سورة (آل عمران): التزيين للشهوات يُطلق ويُراد به: خلق حبها في القلوب، وهو بهذا المعنى مضاف إلى الله تعالى حقيقة؛ لأنه لا خالق إلا هو، خالق كل شيء من جواهر ومن عرض⁽²⁾ قائم به كالحب وغيره، محمود في الشرع المتصف به أو لا. ويُطلق التزيين ويراد به: الحض على تعاطي الشهوات⁽³⁾ والأمر به، وهو بهذا الاعتبار لا يُضاف إلى الله تعالى منه إلا الحض على بعض الشهوات المحضوض عليها شرعاً، كالنكاح الموافق للسنة وما يجري مجراه، وأما الشهوات المحظورة فتزيينها بهذا المعنى الثاني مضاف إلى الشيطان؛ تنزيلاً لوسوسته وتحسينه منزلة الأمر به والحض على تعاطيه⁽⁴⁾. انتهى.

إذا عرفت هذا فاعلم أن المصنف قال في تفسير قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا...﴾ [البقرة: 212]: حسنها في أعينهم، وأشربت محبتها في قلوبهم حتى تهلكوا عليها وأعرضوا عن غيرها، والمزينة على الحقيقة هو الله؛ إذ ما من شيء إلا وهو فاعله، ويدل عليه قراءة: {زَيْن} على البناء للفاعل⁽⁵⁾، وكل من الشيطان والقوة الحيوانية وما خلق الله فيها من الأمور البهية والأشياء الشهية مزين بالعرض⁽⁶⁾.

(1) هو أحمد بن محمد، أبو العباس، ناصر الدين، المعروف بابن المنير، الإسكندراني المالكي، القاضي الخطيب النظار، أحد الأئمة المتبحرين في علوم اللغة والفقه والتفسير، له عدة تأليف، منها: (البحر الكبير في نخب التفسير)، و(الانتصاف من الكشاف)، (مختصر التهذيب) في الفقه، وله ديوان خطب وشعر لطيف، توفي رحمه الله تعالى بالإسكندرية سنة (683هـ)، يُنظر: بغية الوعاة، (1/384)-طبقات المفسرين، الداودي، (1/89-91).

- والمنير: بضم الميم وفتح النون وياء مثناة تحتية مشددة مكسورة. يُنظر: الديباج المذهب، (1/245).

- وكتاب «الانتصاف من الكشاف»: كتبه على تفسير الكشاف للإمام الزمخشري، نبه فيه على ما تضمنه من اعتراضات، وتعقبه وناقشه في بعض المسائل اللغوية والنحوية، ويصدر عبارته فيه بقوله: (قال أحمد)، ألفه في شبابه وكتب له بالثناء عليه عدد من العلماء، منهم الإمام العز بن عبد السلام، طبع عدة طباعات على حاشية تفسير الكشاف. يُنظر: كشف الظنون، (2/1477)-معجم المطبوعات، (1/258).

(2) الجوهر: يُطلق ويُراد به معاني منها: كل موجود متحيز قائم بنفسه كالجسم. والعرض: يُطلق ويُراد به معاني منها: كل موجود يحتاج إلى محل يقوم به كاللون. يُنظر: معيار العلم، (ص291-292)-الحدود الأنقية، (ص71).

(3) الشهوة: نزوع النفس إلى ما تريده، وهي في الدنيا ضربان: صادقة وكاذبة، فالصادقة: ما يختل البدن دونها، والكاذبة: ما لا يختل بدونها، يُنظر: المفردات، (1/355).

(4) يُنظر: الانتصاف، (1/416).

(5) هي قراءة شاذة، قرأ بها عدد من الأئمة، منهم: مجاهد، وأبو حيوة، والحسن البصري، وابن محيصن: (زين) مبنياً للفاعل، و(الحياة) بالنصب مفعول، والفاعل هو الله تعالى. يُنظر: الكامل في القراءات، (ص503)-إتحاف فضلاء البشر، (1/435).

(6) يُنظر: تفسير البيضاوي، ([البقرة: 212]، 1/135).

.....

يعني: إنه إذا كان بمعنى الإيجاد أُسْنِدَ إلى الله حقيقةً، وإلى غيره مجازاً، كما مرّ تحقيقه روايةً ودرايةً⁽¹⁾.

فما قيل عليه من: أنّ التزيين هو التحسين المدرك بالحسّ دون المدرك بالعقل؛ ولهذا جاء في أوصاف الدنيا وأوصاف الآخرة؛ والمزَيْن في الحقيقة هو الشيطان، فإنّه حسنّ الدنيا في أعينهم وحبّها إليهم. وقراءة [زَيْن] على البناء للفاعل على الإسناد المجازي⁽²⁾، فإنّه تعالى أمهل المزَيْن فجعل إمهاله تزييناً، أو زينها حتى استحسَنوها وأحبّوها. ومَنْ قال: (المزَيْن...) إلخ⁽³⁾ أخطأ في المدعى، وما أصاب في الدليل؛ أمّا الأول: فلأنّ التزيين صفةٌ تقوم بالشيطان، والفاعل الحقيقي لصفةٍ ما تقوم به تلك الصفة، وليت شعري ما يقول هذا القائل في الكفر والضلال؟! وأمّا الثاني: فلأنّ مبناه عدم الفرق بين الفاعل النحوي الذي كلاًماً فيه، والفاعل الكلامي الذي هو⁽⁴⁾ بمعزلٍ عن هذا المقام⁽⁵⁾. قلتُ: المخطئ يخطئ من وجوه:

أحدها: أنّ قوله: (المدرك بالحسّ) ليس بصواب؛ لأنّ تزيين الأعمال ليس ممّا يُدرك بالحسّ، فلا وجه لتخصيصه به.

الثاني: أنّ قوله: (والمزَيْن في الحقيقة الشيطان) إنّ أراد بالتزيين جَعَلَهُ مشتمياً بالطبع وخلق ذلك فيه فباطل⁽⁶⁾، وإنّ أراد بالوسوسة ونحوها فالقاضي لا يُنكره، ألا تراه قال في قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾ [الفتح: 12]: الفاعل هو الله أو الشيطان⁽⁷⁾.

وكذلك قوله: (التزيين صفةٌ تقوم بالشيطان) فإنّه يُقال له: أيّ معانيه أردتَ؟!

(1) أي: كما مرّ بيانه في سورة (البقرة) روايةً: بنقل نصوص العلماء في ذلك، ودرايةً: بالشرح والتفصيل والبيان. يُنظر: حاشية الشهاب، ([البقرة: 212]، 2/298).

(2) ذهب إليه الإمام ابن كمال تبعاً للإمام الزمخشري، وبيانه: أنّ خذلان الله تعالى إياهم صار سبباً لاستحسانهم الحياة الدنيا وتزيينها في أعينهم، فيكون الإسناد مجازاً، أو بأن يكون التزيين عبارةً عن إمهال المزَيْن الحقيقي الذي هو الشيطان، فيكون المسند مجازاً. يُنظر: حاشية الشهاب، ([البقرة: 212]، 2/298).

– والإسناد المجازي: «هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له غير ما هو بتأول». الإيضاح في علوم البلاغة، (ص32). وهو من فنون علم المعاني، وسبب ذلك لأنّ المتكلم جاوز بالإسناد حقيقته وأصله إلى غير ذلك لملاحظة علاقة أو ملابسةٍ ما تسمح بهذا الإسناد وتصرّفه عن حقيقته. يُنظر: البلاغة العربية، (1/194-195) - النظم البلاغي، (ص143-144).

(3) يقصد الإمام البيضاوي في قوله: «والمزَيْن في الحقيقة هو الله تعالى؛ إذ ما من شيءٍ إلّا وهو فاعله». تفسير البيضاوي، (1/135).

(4) في (ك2): (والفاعل الكلامي الذي ليس بمعزلٍ عن هذا المقام). وهو خطأ لا يستقيم به المراد. والله أعلم!

– والفاعل الكلامي: أي الفاعل الحقيقي الذي يُقصد في استعمال علماء الكلام، وهو الله تعالى.

(5) يُنظر: تفسير ابن كمال، [71/ب]. وردت هذه المسألة في سورة آل عمران، وتناولتها الباحثة فداء شلاش بالبيان، لكن وقع لها وهم في توضيح العبارة وعودة الضمائر. والله أعلم! يُنظر: حاشية الشهاب، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، ماجستير (ص250-252).

(6) أي: لأنّه بهذا المعنى لا يكون إلا لله تعالى.

(7) يُنظر: تفسير البيضاوي، (5/128).

... ..

الثالث: أن ما ذكره من عدم الفرق من بعض الظن، وكيف يخفى على مثله وهو مقرر في الأصلين!⁽¹⁾.

وإنما قصده⁽²⁾ الرد على الزمخشري، حيث فسره⁽³⁾ بما زعمه هذا القائل⁽⁴⁾؛ بناءً على مذهبه⁽⁵⁾ في خلق العباد أفعالهم، لا كما توهمه⁽⁶⁾. فقد فر من المطر ووقف تحت الميزاب⁽⁷⁾! والحمد لله ملهم الصواب.

(1) أراد بالأصلين: علم اللغة وعلم الكلام، وقد صرح بهذا في موضع سابق. يُنظر: حاشية الشهاب، ([البقرة: 212]، 298/2). فمثل هذا الفرق بين الفاعلين لا يخفى على الإمام البيضاوي.

(2) أي: الإمام البيضاوي.

(3) أي: الإمام الزمخشري، حيث قال: «المزتين هو الشيطان؛ زين لهم الدنيا، وحسنها في أعينهم بوساوسه، وحبها إليهم فلا يريدون غيرها. ويجوز أن يكون الله قد زينها لهم؛ بأن خذلهم حتى استحسوها وأحبوها، أو جعل إمهال المزتين له تزييناً...». الكشف، ([البقرة: 212]، 354/1).

(4) أي: الإمام ابن كمال باشا.

(5) أي: مذهب الإمام الزمخشري، وهو مذهب المعتزلة، وبه قال الإمام ابن كمال باشا.

– ومسألة (خلق الأفعال) من مسائل علم الكلام المشهورة بين أهل السنة وبين المعتزلة: فمذهب أهل السنة أن أفعال العباد الاختيارية مخلوقة لله تعالى واقعةً بقدرته وحده. ومذهب المعتزلة أن أفعالهم واقعةٌ بقدرتهم حادثَةٌ من جهتهم بإقدار الله لهم. يُنظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، (3/8) - المواقف، (ص 311).

(6) فصل الشهاب الخفاجي في موضع آخر في بيان منزع اختيار كلٍّ من الإمام الزمخشري والبيضاوي في إسناد التزيين بأنه راجع إلى معنى (التزيين) الذي اختاره وفسره به فقال: «... فحيث فسره الزمخشري بالمعنى الثاني – أي: التحسين بالقول ونحوه كالوسوسة – تعين أن يكون مجازاً إذا أُسند إليه تعالى، وحقيقةً إذا أُسند إلى الشيطان. وحيث فسره المصنف رحمه الله بإيجادها حسنةً، وجعلها محبوبةً في قلوبهم لزم العكس. وليس هذا مبنياً على الاعتزال، كما زعمه صاحب «الانتصاف»، ولا من عدم الفرق بين الفاعل الحقيقي عند أهل العربية وعند المتكلمين، فإن الفرق بينهما مشهور وتفصيله في حواشي العُضد للأبهري، ولكن يبقى النظر في عدول المصنف رحمه الله عن المعنى الذي فسره به الزمخشري، فإن كان بناءً على ما توهمه صاحب «الانتصاف» وهو المتبادر من كلامه فغير وارد، وإن كان لمعنى آخر فليُنظر!». حاشية الشهاب، ([البقرة: 212]، 298/2).

– لكن كلام الشهاب هذا غير مسلم، فقد صرح غيره أن هذا العدول مبني على شميعة الاعتزال في كلام الإمام الزمخشري. يُنظر: حاشية الكازروني، (221/1).

ثم إن اختيار معنى من معاني (التزيين) مع إمكان غيره وانتظامه في السياق راجع إلى مذهب كلٍّ منهما في المسألة. والله أعلم!

(7) يُضرب هذا مثلاً فيمن أراد تحاشي أمرٍ فوقع فيما هو أسوأ منه. يُنظر: مجمع الأمثال، (90/2).

﴿فَلَمَّا دُسُوا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: 44]

﴿فَلَمَّا دُسُوا مَا دُكِّرُوا بِهِ﴾ من البأساء والضراء، ولم يتعظوا به.

وقوله: (ولم يتعظوا) بيان للمراد من النسيان هنا⁽¹⁾.

قوله: ﴿فَلَمَّا دُسُوا مَا دُكِّرُوا...﴾ إلخ قيل: "هذه الآية الكريمة / تؤيد مذهب⁽²⁾ من ذهب إلى أن (لَمَّا) ظرف بمعنى [233/أ] (حين) وليس فيه معنى الشرط؛ إذ لا يظهر وجه سببية النسيان لفتح أبواب الخير، وحديث الاستدراج لا يدفعه؛ لأنه يفيد صحة اجتماع الفتح مع النسيان، لا سببته له، فلا بُدَّ من قبل الجمهور من الجواب⁽³⁾. انتهى قلت: للنحويين في (لَمَّا) مذهبان: الأول: أنها حرف وجود لوجود، أو وجوب لوجوب⁽⁴⁾. والثاني: أنها ظرف بمعنى (حين)⁽⁵⁾، وقال ابن مالك⁽⁶⁾: بمعنى (إذ)⁽⁷⁾ وهو حسن؛ لاختصاصها بالماضي والإضافة إلى الجمل⁽⁸⁾.

(1) أي: هو عطف بيان، والنسيان في الآية مجاز عن عدم الاتعاظ بعلاقة اللزوم؛ للمبالغة بعدم اتعاظهم. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [24/أ] - وحاشية القونوي، (97/8).

(2) قوله: (مذهب) سقط من (ف). وإثباتها أوضح للسباق.

(3) عزاه في هامش (ف) إلى الإمام ملا خسرو، ووجدته في رسالة له مخطوطة في تفسير سورة الأنعام. يُنظر: [19/ب]. - وحديث الاستدراج: هو حديث سيدنا عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً، وسيأتي ذكره وتخرجه.

(4) وهو مذهب الإمام سيبويه، وصححه الإمام ابن مالك في بعض كتبه. يُنظر: الكتاب، (234/4) - شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (1643/3-1644) - الجني الداني، (ص 594-595).

(5) وهو مذهب كثير من أئمة النحو، كالإمام أبي عليّ الفارسي وابن جني. يُنظر: الجني الداني، (ص 594) - مغني اللبيب، (280/1). - وتُسَمَّى (لَمَّا) الحينية، وذهب بعضهم إلى أن الظاهر أنها غير مضمّنة معنى الشرط؛ لمشابهتها (حين)، وعليه يتوجه الاستدلال المذكور، وقيل: لا يلزم مماثلتها له في كل الأمور. يُنظر: حاشية الدسوقي على المغني، (284/1).

(6) هو محمد بن عبد الله، جمال الدين، أبو عبد الله الطائفي الشافعي، أحد الأئمة الأعلام في النحو، وكان متفناً في علوم اللغة، إماماً في القراءات وعلماً، من أشهر مؤلفاته: (الألفية) في النحو وعلماً شروح كثيرة، و(تسهيل الفوائد) في النحو، و(إيجاز التعريف) في الصرف، توفي رحمه الله سنة (672هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (130/1 وما بعدها) - غاية النهاية في طبقات القراء، (159/2-160) - طبقات الشافعية، ابن شعبة، (189-192).

(7) هي عنده بمعنى (إذ) الظرفية، متضمّنة معنى الشرط. يُنظر: تسهيل الفوائد، ابن مالك، (ص 241) - مغني اللبيب، (280/1). - ويجدر التنبيه: أنه جاء في «شرح التسهيل» عزو هذا القول لأبي عليّ الفارسي. يُنظر: (102/4).

وهو وهم من ابن المؤلف ابن مالك الذي يرجح أنه أتم شرح هذا الكتاب؛ لأن مذهب الإمام أبي عليّ أنها ظرف زمان بمعنى (حين) وقد صرح الإمام ابن مالك في شرح الكافية بهذا، وكذا نص الإمام ابن هشام في «مغني اللبيب» صريحاً في بيان الأقوال. يُنظر: الإيضاح، (ص 250) - شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (1643/3-1644) - مغني اللبيب، (280/1).

(8) يُنظر: مغني اللبيب، (280/1).

وجه استحسان القول: أنها تُشابه (إذ) فهي تختصّ مثلها بالماضي، فيكون فعلها وجوابه ماضياً لفظاً ومعنى بالاتفاق، وتختصّ مثلها بالإضافة إلى الجمل، فالجملة الواقعة بعدها في محلّ جرّ بالإضافة، وليس كذلك (حين). يُنظر: حاشية جامع الفوائد، ملا حسن، (ص 57، 58، 143).

.....

ورَدَّ ابن خروفٍ⁽¹⁾ الظرفية بنحو: (لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ اليومَ)؛ لأنها لو قُدِّرَتْ ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقعُ في اليوم لا يكون في الأَمْسِ⁽²⁾، وأَوَّلُه القائلون به بنحو: (لَمَّا ثَبَتَ إِكْرَامُكَ) كما أَوَّلَ: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: 116] غير المبرِّد⁽³⁾.

وعلى كلا القولين ففيها معنى الشرطية، وإنَّما الخلافُ في حرفيتها واسميتها⁽⁴⁾.

فلا بدَّ من تأويل الآية بأنَّ النسيانَ سببٌ للاستدراج المتوقَّف على فتح أبواب الخير، وسببٌ شيءٍ لآخر يستلزم سببِيته لما يتوقَّف عليه، فاندفع الاعتراض⁽⁵⁾.

أو الجواب: ما ذُكِرَ باعتبار مآله ومحصله وهو: (أَلَزَمْنَاهُمُ الْحِجَّةَ) ونحوه، كما أشار إليه المصنِّف. وتسبُّبه عنه ظاهر⁽⁶⁾، وأنَّه مسبَّب عنه باعتبار غايته وهو: (أَخَذْهُمْ بَغْتَةً)⁽⁷⁾.

(1) هو علي بن محمَّد، أبو الحسن، من كبار علماء النحو بالأندلس، من مؤلفاته: (شرح كتاب سيبويه)، (شرح الجمل للزجاج)، وله كتاب في الفرائض، توفي رحمه الله سنة (609هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (2/203) - البلغة، (ص214).

(2) ذكره في مغني اللبيب: يُنظر: (280/1).

- وجه ردِّ الظرفية: أنَّ المعنى يكون: (أَكْرَمْتُكَ اليوم حين/وقت أَكْرَمْتَنِي أَمْسِ) وهو غير مستقيم؛ فالיום والأَمْسِ مفترقان زماناً، والواقع في أحدهما لا يكون واقعاً في الآخر. يُنظر: حاشية الدسوقي على المغني، (1/284).

(3) وجه المسألة: من المعلوم أنَّ (إنَّ) الشرطية وأخواتها لا يكون فعلها وجوابه إلَّا مستقبل المعنى، وما جاء منه بلفظ الماضي فهو مؤوَّل عند الجمهور، فيُحمل على أنَّه متعلِّق بفعل مستقبل، ولكنَّه حُذِفَ اختصاراً أو استغناءً بسياق المعنى، واستثنى الإمام المبرِّد (كان) فأجاز كونَ الشرط ماضي المعنى من غير تأويل إذا جاء بلفظ (كان) دون غيرها.

وبناءً عليه: يؤوَّل الجمهور الآية المذكورة على معنى: (إِنْ أَكُنْتُ كُنْتُ قُلْتُهُ)، أو (إِنْ يَتَبَيَّنَ أَنِّي كُنْتُ قُلْتُهُ)، ولا حاجةً للتقدير على قول الإمام المبرِّد. يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (4/93) - شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص449).

- وحينئذٍ يكون تقديرُ قوله: (لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ اليوم) عند مَنْ قال بالظرفية على معنى: (لَمَّا/حين) إذْ ثَبَتَ اليومَ إِكْرَامُكَ لي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ اليوم). يُنظر: مغني اللبيب، (1/280) - حاشية الدسوقي على شرح التلخيص، (1/96-98).

- والمبرِّد: هو محمَّد بن يزيد، أبو العباس، إمام العربية في زمانه، من أهمِّ مؤلفاته: (الكامل)، و(المقتضب) في النحو، و(طبقات النحاة البصريين)، توفي رحمه الله سنة (285هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (1/269-270) - إنباه الرواة، (2/287 وما بعدها).

(4) قوله: (وعلى كلا القولين) سقط من (ك1). وإثباتها ضروري في بيان سياق الكلام.

- وظاهر كلام الشهاب الخفاجي هذا يفيد نفي تجرُّدها عن معنى الشرط عند الكلِّ، فلا وجهَ عنده للاستدلال المذكور، فخلافاً ليس في تضمينها معنى الشرط، وإنَّما في كونها حرفاً أو اسماً ظرفاً، والتأويل نحتاجه على كلِّ حال لفهم معنى الشرط.

(5) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [24/ب].

(6) أي: إنَّ النسيانَ سببٌ لفتح أبواب الخيرات باعتبار مآل هذا الفتح يوم القيامة، وهو إلزام الحجة على الكفار، فصار نسيانهم سبباً لإلزامهم الحجة، وإلزام الحجة يستلزم تعدُّد أسباب الاتِّعاض بين الشدَّة والرخاء. والله أعلم!

(7) أي: إنَّ الفتح مسبَّب عن النسيان باعتبار غاية الاستدراج بالفتح، وهو الأخذ والانتقام، فكان نسيانُ ما ذُكِّروا به سبباً للأخذ الذي هو منتهى مدَّة الفتح وغايته، وبه يظهر وجه السببية. يُنظر: البحر المحيط، (4/134) - حاشية القونوي، (8/99).

﴿فَتَحَنَّا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من أنواع النِّعَمِ مُرَاحَةً عَلَيْهِمْ بَيْنَ نَوْبَتِي الضَّرَاءِ وَالسَّرَّاءِ، وامتحاناً لهم بالثَّيِّدَةِ وَالرَّخَاءِ؛ إلزاماً لِلْحُجَّةِ وَإِزَاحَةً لِلْعِلَّةِ، أو مكرراً بهم؛ لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مُكْرَرٌ بِالْقَوْمِ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ».

وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ المراد به التَّكثِيرُ، لا التَّعْمِيمُ وَالْإِحَاطَةُ⁽¹⁾. وهو مُسْتَعْمَلٌ بِهَذَا الْمَعْنَى، كَمَا مَرَّ.

وقوله: (وَلَمْ يَتَّعِظُوا) إشارةٌ إِلَى أَنَّ النِّسْيَانَ مَجَازٌ عَنِ التَّرْكِ وَعَدَمِ الْعَمَلِ وَالْإِتِّعَاضِ، كَمَا مَرَّ نَحْوَهُ⁽²⁾.

قوله: (مُرَاحَةً عَلَيْهِمْ) بِالرَّاءِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، أَي: مُنَاقِبَةً، مِنْ قَوْلِهِمْ: (رَاحَ بَيْنَ الْعَمَلَيْنِ): إِذَا عَمِلَ هَذَا مَرَّةً وَذَاكَ أُخْرَى، كَأَنَّهُ يَرُوحُ إِلَى أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآخَرِ، أَوْ يَسْتَرِيحُ إِلَيْهِ⁽³⁾، كَمَا يَفْعَلُ الْأَبُ الْمَشْفِقُ بِابْنِهِ فِي الْمَلَائِنَةِ وَالْمَخَاشِنَةِ لِيُصْلِحَ حَالَهُ، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: هَذَا لِلتَّأْدِيبِ، وَعَلَى الثَّانِي: لِلْإِسْتِدْرَاجِ⁽⁴⁾.

قال التَّحْرِيرُ⁽⁵⁾: وَالْوَجْهُ هُوَ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِعْتِزَالِ⁽⁶⁾. فَتَأَمَّلْ!⁽⁷⁾.

(1) تَأْتِي (كُلٌّ) لِلتَّعْمِيمِ وَالْإِحَاطَةِ، وَقَدْ تَأْتِي لِمَعَانٍ أُخْرَى كَالتَّكثِيرِ. يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ، (194/1) - أَحْكَامُ كُلِّ وَمَا عَلَيْهِ تَدَلُّ، (ص 40-42) - الْكَلِّيَّاتُ: (ص 742، 744).

- وَتَعَقَّبَ فِي حَاشِيَةِ الْقَوْنَوِيِّ بَأَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ التَّعْمِيمَ، فَيَكُونُ عَامَّةً مُخْصِوَصاً بِالسِّيَاقِ، أَي: (كُلٌّ نَوْعٌ مِنَ النِّعَمِ) كَمَا فَسَّرَهُ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ. يُنْظَرُ: (98/8). وَجَعَلَهُ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» لِلتَّهْوِيلِ وَالتَّعْظِيمِ. يُنْظَرُ: (134/4). وَفِي التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ: أَجَازَ وَجَبِي التَّعْمِيمِ وَالتَّكثِيرِ فِي الْآيَةِ. يُنْظَرُ: (230/7).

(2) أَي: عِنْدَ التَّعْلِيقِ عَلَى أَوَّلِ الْآيَةِ.

(3) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (رُوحَ)، (1770/3).

(4) الْمَقْصُودُ بِالْأَوَّلِ: (مُرَاحَةً عَلَيْهِمْ)، وَبِالثَّانِي: (مُكْرَرًا بِهِمْ) الْآتِي بَيَانُهُ.

(5) الْمَقْصُودُ بِهَذَا اللَّقْبِ: هُوَ الْإِمَامُ التَّفْتَازَانِيُّ، وَقَدْ خَصَّهُ الشَّهَابُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا اللَّقْبِ فِي كُلِّ الْحَاشِيَةِ.

(6) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الْكَشَافِ، [أ/235]. وَفِيهِ: «هَذَا تَمَحُّلٌ لِلْإِعْتِزَالِ، وَتَنَكُّبٌ عَنِ ظَاهِرِ الْمَقَالِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّ هَذَا اسْتِدْرَاجٌ وَاسْتِهْلَاكٌ عِنْدَ غَايَةِ الْفَرَحِ وَالسَّرُورِ، وَانْفِتَاحُ أَبْوَابِ الْأَمَالِ وَالْأَمَانِي وَالْمَطَالِبِ جَمِيعاً؛ لِيَكُونَ الْأَخْذُ وَالْهَلَاكُ أَشَدَّ عَلَيْهِ وَأَقْطَعُ، وَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ التَّثْقِيفِ وَالتَّأْدِيبِ، وَالبَلَاءِ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ».

(7) بَيَّنَّ الْإِمَامُ الْقَزْوِينِيُّ فِي «الْكَشَفِ عَلَى الْكَشَافِ» أَنَّ بَابَ التَّأْدِيبِ غَيْرُ بَعِيدٍ الْمَعْنَى، وَغَيْرُ مَنْكَرٍ فِي حَقِّ الْمَوْلَى عَزَّ وَجَلَّ مَعَ عِبَادِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَلَّوْنَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: 168]، وَسَيَأْتِي الْآيَةُ لَا يَنَافِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَلَاطِفَةَ بِالْمُرَاحَةِ تَصِيرُ بَعِينَهَا اسْتِدْرَاجاً فِيمَا بَعْدَ. يُنْظَرُ: [أ/175].

وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ مَعْنَى التَّأْدِيبِ كَوَجْهِ تَفْسِيرِ الْآيَةِ، فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ مَبْنِيّاً عَلَى الْإِعْتِزَالِ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْاسْتِدْرَاجِ هُوَ الْأَظْهَرُ فِي الْآيَةِ. يُنْظَرُ: تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ، (226/12) - حَاشِيَةُ الطَّيْبِيِّ عَلَى الْكَشَافِ، (86/6) - اللَّبَابُ، (149/8) - حَاشِيَةُ الْإِسْفَرَايِينِيِّ، [ب/281] - حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ، (266/2).

... ..

وقوله: (أو مكرراً بهم) أي: استدراجاً. قال الراغب: مكرُّ الله إمهالُ العبد وتمكينه من أعراض⁽¹⁾ الدنيا، ولذلك قال أمير المؤمنين: (من وسَّع عليه في دنياه ولم يعلم أنه مُكرَّ به فهو مخدوعٌ عن عقله)⁽²⁾.

قوله: (لما روي ... إلخ) قال السيوطي⁽³⁾: لم أقِفْ عليه مرفوعاً، إنما هو من قول الحسن، أخرجه ابنُ أبي حاتم بزيادة: (أعطوا حاجاتهم ثم أُخذوا)، لكن روى أحمدُ والطبراني والبيهقي في «شعب الإيمان» من حديث عقبة بن عامر⁽⁴⁾ رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا رأيتَ الله يُعطي العبدَ في الدنيا ما يُحبُّ، وهو مقيمٌ على معاصيه، فإنما هو استدراجٌ»، ثم تلا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية والتي بعدها⁽⁵⁾.

وقوله: (وربَّ الكعبة) قَسَمُ، يعني أنه لما سمع قوله تعالى: ﴿...فَتَحَنَّنَ عَلَيْهِمْ...﴾ [الأنعام: 44] أقسم أنه إنما هو للمكر والاستدراج بهم؛ فيؤيد التفسير الثاني⁽⁶⁾.

(1) في (ك2) و(ف): (أغراض) بغير معجمة، والمؤدَّى واحد؛ إذ المرادُ متاعُ الحياة الدنيا، والمثبتُ موافق لنصِّ الإمام الراغب.

(2) يُنظر: المفردات، (609/2). والأثر مرويٌّ عن سيدنا علي كرم الله وجهه. يُنظر: ربيع الأبرار، (29/1).

(3) هو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل، المسند المحقق، الفقيه الشافعي، المحدث المؤرخ الأديب، كان عالماً متفنناً في مختلف العلوم، وله مؤلفات كثيرة في فنون العلم، منها: (الدر المنثور في التفسير بالمأثور)، و(حاشية على تفسير البيضاوي)، و(تدريب الراوي) في علوم الحديث، و(همع الهوامع) في النحو، توفي رحمه الله سنة (911هـ). يُنظر: حسن المحاضرة، (335/1 وما بعدها) - الأعلام، (301/3).

(4) هو سيدنا عقبة بن عامر الجبِّي الصحابي، واختلف في كنيته، ولي مصر في خلافة سيدنا معاوية، كان عالماً مقرئاً، وفقهاً فرضياً، توفي بمصر رضي الله عنه سنة (58هـ)، ممَّن روى عنه: ابن عباس، وأبو أمامة رضي الله عنهم، وابن المسيب، وغيرهم كثير. يُنظر: أسد الغابة، (51/3-52) - الاستيعاب، (ص561).

(5) يُنظر: حاشية السيوطي، (353/3).

- وقول الإمام الحسن البصري يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم، (4/1291) برقم (7293).

- وحديث سيدنا عقبة رضي الله عنه يُنظر: مسند الإمام أحمد، مسند الشاميين، رقم (17311)، (547/28) - المعجم الكبير، الطبراني، (162/7) - شعب الإيمان، البيهقي، (4/128). وليس هذا اللفظ بلفظ واحدٍ ممَّن ذكرهم من الأئمة، بل هو مجموع ما في الروايات، وإنما ذكره بهذا اللفظ في الدر المنثور. يُنظر: (245/3).

(6) قال في حاشية سنان أفندي: «وهذا - أي: الحديث - أدلُّ دليل على أنَّ هذا استدراجٌ واستهلاكٌ عند انفتاح أبواب المطالب والمباغي... وهو المتبادر الظاهر من الآية، كما لا يخفى على من له سلامة الذوق». [24/ب].

وقرأ ابنُ عامرٍ: {فَتَّحْنَا} بالتشديد في جميع القرآن، ووافقه يعقوبُ فيما عدا هذا والذي في (الأعراف).

قوله: (وقرأ ابنُ عامرٍ ... إلخ) قرأها الجمهورُ هنا مخففةً، وابنُ عامرٍ⁽¹⁾ مثقلةً للتكثير⁽²⁾، وقرأ ابنُ عامرٍ أيضاً في (الأعراف): { ... لَفَتَّحْنَا ... } [الأعراف: 96]، وفي (القمر): { ... فَفَتَّحْنَا ... } [القمر: 11] بالتشديد، وكذا قرأ: { ... فُتِّحَتْ يَأْجُوجُ ... }⁽³⁾ [الأنبياء: 96].

والخلاف أيضاً في: { ... فُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا ... } [الزمر: 71-73] في (الزمر) في الموضعين، و{ ... وَفُتِّحَتْ السَّمَاءُ ... } [النبا: 19] في (النبا)، فإن الجماعة وافقوا ابنَ عامرٍ على تشديدها، ولم يخففها إلا الكوفيون⁽⁴⁾.

فقد جرى على نمطٍ واحدٍ في هذا الفعل، والباقون شددوا في المواضع الثلاثة المشار إليها، وخففوا في الباقي؛ جمعاً بين اللغتين⁽⁵⁾.

هذا تحقيق النقل فيه، وفي كلام المصنّف إجمالٌ تفصيله هذا.

(1) هو عبد الله بن عامر اليحصبي، اختلف في كنيته وأشهرها أبو عمران، تابعي ثقة، وأحد القراء السبعة، كان عالماً حافظاً متقناً، ولي القضاء وإمامة مسجد دمشق، وإليه انتهت مشيخة الإقراء فيها، قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه، توفي رحمه الله بدمشق سنة (118هـ). يُنظر: طبقات القراء السبعة، (ص74) - غاية النهاية في طبقات القراء، (1/380-381).

(2) يُنظر: حجة القراءات، (ص250-251) - تحبير التيسير، (ص355) - إتحاف فضلاء البشر، (2/11، 12).
- ووجه التخفيف: أنه الأصل وهو يصلح للكثير والقليل، ثم إن الفعل واحد وإن تعدد، ووجه التشديد: أن سياق المعنى للكثرة، وأنَّ الفتح حصل مرةً بعد مرة، وناسب ذكر (الأبواب) في الآية. يُنظر: حجة القراءات، (ص250-251).

(3) يُنظر: حجة القراءات، (ص250، 251، 288، 470، 689) - تحبير التيسير، (ص355) - إتحاف فضلاء البشر، (2/11، 12، 55، 267، 506).

(4) الكوفيون من القراء: الإمام عاصم وحمزة والكسائي، حيث قرؤوها بالتخفيف في آيتي (الزمر) وآية (النبا)، وقرأها الباقي على التشديد ففهم. يُنظر: حجة القراءات، (ص625، 626، 745) - تحبير التيسير، (ص536) - إتحاف فضلاء البشر، (2/432-538).

(5) يُنظر: الدرّ المصون، (4/634).

﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا﴾ أعجبوا ﴿بِمَا أُوتُوا﴾ من النعم، ولم يزيدوا غير البطر والاشتغال بالنعم عن المنعم والقيام بحقه سبحانه وتعالى. ﴿أَخَذْنَهُمْ بَغْتَةً فَيَاذَاهُمْ مُلْسُونَ﴾ مُتَحَسِّرُونَ آيسُونَ.

قوله: (أعجبوا) مبني للفاعل، من قولهم: «أعجبني هذا الشيء، وأعجبت به، وهو شيء معجب: إذا كان حسناً جداً». كذا في تهذيب الأزهري⁽¹⁾، أو مبني للمفعول من قولهم: (أعجب) إذا زُهي وتكبر⁽²⁾.

وقوله: (والقيام بحقه) أي: بحق المنعم، وهو الشكر⁽³⁾.

وقوله: (ولم يزيدوا على البطر)⁽⁴⁾ أي: غاية الفرح والنشاط المفرطين، وزاد (الواو) على عبارة «الكشاف»⁽⁵⁾؛ لما فيه من إيهام أنه جواب.

قوله: (فَإِذَا هُمْ مُلْسُونَ... إلخ) «(إذا) هي الفجائية، وفيها ثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه: أنها ظرف مكان⁽⁶⁾.

(1) تهذيب اللغة، (247/1). والمقصود أنهم أعجبهم حالهم، وفرحوا بتوارد النعم عليهم فرح بطر.

- **وكتاب (تهذيب اللغة):** لمحمد بن أحمد الأزهري، من معاجم اللغة، رتبته مؤلفه ترتيباً خاصاً باعتبار مخارج الحروف، فبدأ بحروف الحلق، وأولها العين، ثم بحروف اللسان ثم الشفة، وذكر أوله باباً في تراجم الأئمة الذين اعتمد عليهم في كتابه، وقد قرأه على مصنفه عدد من علماء عصره، ونال قبولا عند العلماء، وهو مطبوع. يُنظر: كشف الظنون، (515/1) - اكتفاء القنوع، (ص319).

- **والأزهري:** هو محمد بن أحمد الهروي الشافعي، أبو منصور، الإمام المشهور في اللغة والفقه، ثم غلبت عليه شهرته في اللغة، واتفقوا على فضله وثقته، ودرأته بعلم الحديث، وورعه، له مؤلفات عدة في مختلف الفنون، منها: (تهذيب اللغة)، و(الألفاظ الفقهية) في غريب الألفاظ التي يستعملها الفقهاء، و(التقريب) في التفسير، و(شرح ديوان أبي تمام)، توفي رحمه الله تعالى في هرة سنة (370هـ). يُنظر: إنباه الرواة، (4/177-178) - طبقات المفسرين، الداودي، (2/65-67).

والأزهري: يفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح الهاء وبعدها راء، نسبة إلى جدّه (أزهر). يُنظر: وفيات الأعيان، (4/335).

(2) **العجب:** بالضم، الزهو، ورجلٌ مُعجَبٌ: مزهوٌ بما يكون منه حسناً أو قبيحاً. يُنظر: لسان العرب، مادة (عجب)، (4/2812).

- واستبعده في حاشية القنوي بأنه لا يلائم تفسير: (فرحوا). يُنظر: (99/8). لكن قد يقال بأن شدة الفرح المصاحبة لعدم الاعتراض قد تقود إلى الزهو والتكبر فينسق المعنى، والله أعلم!

(3) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [24/ب].

(4) **قوله: (على البطر)** هكذا في كل النسخ وفي (صادر) أيضاً، وفي المطبوع المعتمد في تفسير البيضاوي (غير البطر).

(5) قال في الكشاف: «﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا﴾ من الخير والنعم، لم يزيدوا على الفرح والبطر...» (2/19).

فعبارته توهم أنها جواب شرط، وليس هذا مراده، إنما هو تقريرٌ لمعنى (فرحوا). يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (6/86).

فأزالت الواو التي في عبارة الإمام البيضاوي هذا الإيهام. ولم يستحسن هذا التوجيه في حاشية القنوي. يُنظر: (99/8).

(6) **قوله: (ظرف مكان)** سقط من (ك2) و(ف). وإثباتها ضروري لفهم المعنى.

- اختلفت كتب النحو في تحرير قول الإمام سيبويه في (إذا) الفجائية، فنُسب إليه القول بظرفية المكان، ونسب الإمام ابن مالك إليه القول بظرفية الزمان، ثم هي ظرف مكان عند كثيرين كالإمام المبرد وابن عصفور وابن جني وغيرهم. يُنظر: الكتاب، (4/232) - شرح التسهيل، ابن مالك، (2/214) - الجني الداني، (ص374).

... ..

ومذهب جماعةٍ منهم الرياشي⁽¹⁾: أنَّها ظرفُ زمان⁽²⁾، ومذهب الكوفيَّين: أنَّها حرف⁽³⁾.

فعلى تقدير كونها ظرفَ زمانٍ أو مكانٍ: الناصبُ لها خبرُ المبتدأ، أي: (أَبْلَسُوا في مكانٍ إقامتهم أو في زمانها)⁽⁴⁾.
و(الإِبلاس) له ثلاثة / معانٍ في اللغة: جاء بمعنى: الحزن، والحسرة، واليأس، وهي معانٍ متغايرة⁽⁵⁾.
[233/ب]

وقال الراغب: (الإِبلاسُ): الحُزْنُ المُعْتَرِضُ من شدَّةِ البأس⁽⁶⁾، ولَمَّا كان المُبْلِسُ كثيراً ما يلزم السكوت⁽⁷⁾ وَيَنْسَى ما يعنيه؛ قيل: (أَبْلَسَ فلان): إذا سَكَتَ، وإذا انقَطَعَتْ حُجَّتُهُ⁽⁸⁾.

و(أَيْسَ) و(يَيْسَ)⁽⁹⁾ بمعنى، و(اليأسُ) معروف⁽¹⁰⁾.

(1) هو العباس بن الفرَج، أبو الفضل الرياشي، النحوي اللغوي البصري، كان راويةً ثبَتاً عالمياً بأيام العرب، وله تصانيف منها: (كتاب الخيل)، و(كتاب الإبل)، توفي رحمه الله بالبصرة سنة (257هـ). يُنظَر: بغية الوعاة، (27/2) - إنباه الرواة، (367/2) وما بعدها).
والرياشي: بكسر الراء وفتح الياء المثناة من تحت وبعد الألف شين معجمة، نسبة إلى (رياش)، وهو اسم رجل كان والده عبداً له فنسب إليه وبقي عليه. يُنظَر: وفيات الأعيان، (28/3).

(2) هو مذهب الإمام الزَّجَّاج، والرياشي، وابن خُروف، ونُسِبَ إلى المبرِّد، وجعله الإمام ابن مالك ظاهر كلام سيبويه، واختار هذا الإمام الزمخشري. يُنظَر: شرح التسهيل، ابن مالك، (412/2) - الجنى الداني، (ص 347).

(3) ذهب الكوفيون إلى أنَّها حرفٌ دالٌّ على المفاجأة، وروي عن الإمام الأخفش وأبي عليّ الشلوبين، واختاره الإمام ابن مالك ورَجَّحه. يُنظَر: شرح التسهيل، ابن مالك، (214/2) - الجنى الداني، (ص 375).

- والكوفيون: يُراد بها المدرسة النحوية المعروفة ولها قواعدُها وأُسُسُها وأعلامُها، وقد نشأت بعد مدرسة البصرة، وكان بينهما مناظرات ومباحثات، من أبرز أعلامها: الإمام الكسائي والفرَّاء، واعتمادهما على السماع والنقل والتفعيد على المثال أكثر، مع توسُّعها في القياس، ولم يصل إلينا من كتبهم الكثير. ينظر: مدرسة الكوفة، (ص 74، 94، 389 وما بعدها) - المدارس النحوية، (ص 154 وما بعدها).

(4) الدرّ المصون، (634/4، 635).

- فالجمهور القائلون بالظرفية جعلوا العاملَ الناصب في (إذا) الفجائية هو خبر المبتدأ الواقع بعدها. يُنظَر: حاشية الطيبي: (87/6).
وتفرَّد الإمام الزمخشري فجَوَّز أن يأتي عاملُها فعلاً مقدَّراً مشتقاً من لفظ المفاجأة، وتابعه في حاشية القونوي، وردَّه في البحر المحيط. يُنظَر: الكشف، (543/2 - 544) - البحر المحيط، (20/8) - حاشية القونوي، (100/8).

(5) قال في لسان العرب: «و(أَبْلَسَ من رحمة الله) أي: يَيْسَ وَنَدِمَ... و(المُبْلِس): اليأس... و(الإِبلاس): الحيرة... و(الإِبلاس): الانكسارُ والحُزْن. مادة: (بَلَسَ)، (29/6 - 30).

(6) في (ك 2) و(ف): (من شدة اليأس) بياء مثناة تحتية، والمثبَّت موافق لنصّ المفردات.

(7) في (ك 1): (السكون) بالنون. والمثبَّت موافق لنصّ المفردات.

(8) يُنظَر: المفردات، (76/1).

(9) قوله: (ويُس) سقط من (ك 1). وإثباتها أوضح للسياق.

- و(أَيْسَ): قيل: لغةٌ في (يَيْسَ)، وقيل: بل هو مقلوبها، ومصدرهما واحدٌ. يُنظَر: لسان العرب، مادة (أَيْسَ)، (190/1).

(10) (اليأس): القنوط وانقطاع الرجاء. يُنظَر: لسان العرب، مادة (يَأَسَ)، (4945/6، 4946).

﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 45]

﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أي: آخِرُهُمْ بحيث لم يبق منهم أحد، من: (دَبَّرَهُ، دَبَّرًا، ودُبُّورًا) إذا تَبَعَهُ. ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ على إهلاكهم، فإنَّ هلاك الكفار والعصاة - من حيث إنَّه تَخْلِيصٌ لأهل الأرض من شُوم عقائدهم وأعمالهم - نعمةٌ جليلةٌ يَحِقُّ أَنْ يُحْمَدَ عليها.

قوله: (بحيث لم يبق...) إلخ إشارةٌ إلى أنَّه كنايةٌ عن الاستئصال؛ لأنَّ ذهاب آخر الشيء يستلزم ذهاب ما قبله⁽¹⁾، وهو من (دَبَّرَهُ): إذا تَبَعَهُ فكان في دُبْرِهِ، أي: خَلْفَهُ⁽²⁾، فالدَّابِرُ: ما يكون بعد الآخر، ويُطْلَقُ عليه تجوُّزًا⁽³⁾. وقال أبو عبيد⁽⁴⁾: (دَابِرُ الْقَوْمِ): آخِرُهُمْ⁽⁵⁾، وقال الأصمعي⁽⁶⁾: (الدَّابِرُ): الْأَصْلُ، ومنه: (قَطَعَ اللَّهُ دَابِرَهُ) أي: أَصْلَهُ⁽⁷⁾. **قوله: (نعمةٌ جليلةٌ يَحِقُّ أَنْ يُحْمَدَ عليها)** قال في «الكشاف»: فيه: «إيدانٌ بوجوب الحمد عند إهلاك الظَّلمة»⁽⁸⁾. فهو عنده إخبارٌ بمعنى الأمر؛ تعليمًا للعباد⁽⁹⁾. قيل: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَعَالَى حَمِدَ نَفْسَهُ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ الْجَلِيلَةِ⁽¹⁰⁾.

(1) في (ك1): (مستلزم من ذهاب...) والمعنى واحد.

- والمراد: أَنَّ التعبير بالقطع في الآية كنايةٌ عن الاستئصال؛ إذ قُطِعَ دَابِرُهُمْ - أي آخِرُهُمْ - يستلزم فناء الجميع قبله. وهو ممَّا جرى مجرى المثل. يُنْظَرُ: حاشية القونوي، (100/8) - التحرير والتنوير، (231/7).

(2) قال في لسان العرب: «(دَبَّرَهُ)، (يَدُبُّرُهُ)، (دُبُّورًا): تَبَعَهُ مِنْ وَرَائِهِ». مادة (دبر)، (1318/2).

(3) أي: لَمَّا كَانَ الدَّابِرُ هُوَ التَّابِعُ لِلْآخِرِ، أَطْلُقَ عَلَى الْآخِرِ مَجَازًا.

(4) هكذا ورد في كلِّ النسخ، وفي (صادر) أيضًا، وهو كذلك في الدرِّ المصون، (635/4).

والمراد أبو عبيدة، مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى؛ إذ القول له، وقد نسبته إليه المفسِّرون. يُنْظَرُ: البحر المحيط، (135/4) - حاشية شيخ زاده، (266/2) - حاشية الشيرازي، [156/أ].

- وهو: معمر بن المثنى التيمي ولأء، البصري النحوي، من أعلم الناس باللغة وأخبار العرب وأنسابها والشعر والغريب، وله مؤلفات كثيرة، منها: (مجاز القرآن)، و(غريب القرآن)، و(غريب الحديث)، و(الحدود)، توفي رحمه الله بالبصرة سنة (209هـ) على الأرجح. يُنْظَرُ: بغية الوعاة، (294/2-296) - طبقات المفسِّرين، الأدنه وي، (ص30-31).

(5) يُنْظَرُ: مجاز القرآن، أبو عبيدة، (192/1).

(6) هو عبد الملك بن قُزَيْبٍ، أبو سعيد الأصمعي البصري، إمام اللغة في زمانه، وصاحب الأخبار والنوادر، وكان شديد الاحتراز في تفسير الكتاب والسنة، من مصنفاته: (غريب القرآن)، و(معاني الشعر)، و(المقصود والممدود)، واختلف في سنة وفاته رحمه الله ما بين (210هـ) و(216هـ). يُنْظَرُ: بغية الوعاة، (112/2-113) - البلغة، (ص188).

(7) يُنْظَرُ: الدرِّ المصون، (635/4). وعزاه إليه معظم المفسِّرين، يُنْظَرُ: تفسير الرازي، (226/12) - البحر المحيط، (135/4) - حاشية الشيرازي، [156/أ].

(8) الكشاف، (19/2).

(9) أي: فقوله تعالى: ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ جملةٌ خبريةٌ لفظاً، إنشائيةٌ بمعنى الأمر.

(10) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنْظَرُ: [24/ب]. فهي على هذا جملةٌ خبريةٌ لفظاً ومعنى.

.....

وجعل المصنّف الحمد على هلاك الظلمة، وبين أنّه نعمة باعتبار ما ذكره⁽¹⁾.

وفي «الانتصاف»: ونظير الأول⁽²⁾ قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ﴾ ﴿٥٨﴾ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴿النمل: 58-59﴾ فيمن وقف ههنا⁽³⁾ وجعل الحمد على إهلاك المتقديم ذكرهم من الطاغين، ومنهم من وقف على ﴿الْمُنْذَرِينَ﴾ وجعل الحمد متصلاً بما بعده من إقامة البراهين على وحدانيته تعالى وأنه جلّ جلاله خير مما يُشركون. فعلى الأول: يكون الحمد ختماً، وعلى الثاني: فاتحةً، وهو مُستعمل فيهما شرعاً، ولكنه في آية (النمل) أظهر في كونه مفتتحاً لما بعده، وفي آية (الأنعام) ختم لما تقدمه ختماً؛ إذ لا يقتضي السياق غيره⁽⁴⁾. انتهى.

(1) أي: في قوله: «فإنّ هلاك الكفار والعصاة - من حيث إنّهُ تخلص لأهل الأرض من شؤم عقائدهم وأعمالهم - نعمة جليّة». قال في حاشية القونوي: «ولم يُقل: (على هلاكهم)؛ إذ الحمد على الإنعام بالذات، وعلى النعمة بالعرض...» (نعمة جليّة)؛ إذ الإخلال بالشرائع والإعراض عنها ممّا يوجب الهزج والمرج، ويُخلّ بنظام العالم، فظهر وجه كونه نعمة جليّة». (101/8).

(2) أي: الأمر بوجود الحمد عند إهلاك الظلمة.

(3) أي: عند قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

(4) يُنظر: (19/2).

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾^ط
 أَنْظَرُ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴿[الأنعام: 46]

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ﴾ أصمكم وأعماكم ﴿وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ بأن يُعْطِيَ عليها ما يزول به عقلكم وفهمكم ﴿مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾ أي: بذلك، أو بما أخذ وختم عليه، أو بأحد هذه المذكورات.

وقوله: (أصمكم⁽¹⁾ وأعماكم) يعني: أخذهما مجازاً عما ذكر؛ لأنه لازم له⁽²⁾.

وفيه دليل على بقاء العرض زمانين⁽³⁾؛ لأنَّ الأخذ لا يكون إلا للموجود، وهو كلام حسن⁽⁴⁾.

(1) في (ك2) و(ف): (أصماكم). والمثبت موافق للمطبوع المعتمد من تفسير البيضاوي.

(2) أي: عبرت الآية بالأخذ للسمع والأبصار عن الصَّمَم والعمى، بسلب سمع الأذن ونور البصر فيكون الأخذ معنوياً، وذلك على سبيل المجاز المرسل لعلاقة اللزوم؛ لأنَّ السلب من لوازم الأخذ.

وجعله الإمام القنوي من باب الاستعارة التبعية لا المجاز، بأنَّ يحدث فيهما هيئة تمنعهم عن استماع الحق وعين النظر والاعتبار بالآيات. وذهب الإمام أبو حيان وغيره إلى أنَّ المراد الأخذ حقيقةً بذهاب العين والأذن، واستبعده في حاشية القنوي. يُنظر: البحر المحيط، (4/135) - حاشية القنوي، (8/101) - التحرير والتنوير، (7/233).

(3) **تحرير المسألة:** وهي من مسائل علم الكلام ذهب جمهور أهل السنة والجماعة وبعض قدماء المعتزلة إلى أنَّ الأعراض غير باقية، بل تنقضي وتتجدد أمثالها زماناً بعد زمان، وذهب جمهور المعتزلة إلى بقاء بعض الأعراض دون بعضٍ واختلفوا في تعيينها، يُنظر: التذكرة، (ص41) - أبعاد الأفكار، (3/164) - وأصول الدين، (ص25).

- قال الإمام الغزالي: «فإنَّ العَرَض عندنا لا يبقى... والموجود عندنا في كلِّ ساعة عَرَض آخر... فإنَّ كلَّ عَرَض يتجدد هو غير الآخر». الاقتصاد في الاعتقاد، (ص96).

(4) في (ك1): (لأنَّ الأخذ لا يكون إلا للوجود) والمثبت أصحَّ سياقاً.

- قال الإمام ابن عرفة في تفسيره: «وعادتهم يقولون: في هذه الآية دليل لمن يقول: إنَّ العَرَض يبقى زمانين». (2/155، 156).

- ولعلَّ استحسان الشهاب رحمه الله إنَّما هو لوجه الاستدلال، لا للقول ذاته. والله أعلم!

ثمَّ هذا الاستحسان جعله الإمام القنوي محلَّ نظر؛ لأنَّه قد يُراد بالسمع والبصر الجوهر العضو لا العَرَض الحاسة، فلا استدلال حينئذٍ، ولأنَّه من ذهب إلى تجدد الأعراض فهو يحكم بتجدد أمثاله فيكون موجوداً أيضاً، فلا يختص الاستدلال بالقول الأول. ثمَّ قال: «ولا دليل في الآية الكريمة على بقاءه وعدمه». حاشية القنوي، (8/101).

.....

قوله: (أي بذلك) ⁽¹⁾ إشارة إلى ما مرّ تحقيقه في سورة (البقرة) في قوله تعالى: ﴿عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾ ⁽²⁾ [البقرة: 68] من أنّ اسم الإشارة المفرد يعبر به عن أشياء عدّة، وأنّ الضمير قد يجري مجراه، لكنّه في اسم الإشارة أشهر وأكثر في الاستعمال، فلذا تأوّل الضمير به ⁽³⁾. ولذا قال رؤية ⁽⁴⁾ في تفسير قوله: (البحر الرجز) فيها خطوط من سوادٍ وبلقٍ كأنّه في الجلد توليعُ البهق ⁽⁵⁾ أردتُ (كأنّ ذلك). ففسّر الضمير الراجع إلى ما تقدّم باسم الإشارة ⁽⁶⁾.

(1) قوله: (ذاك) هكذا في كلّ النسخ وفي (صادر) أيضاً، والذي في المطبوع المعتمد من تفسير البيضاوي (ذلك).

(2) الآية هي: ﴿قَالُوا أَذُنُ لَنَا رَبِّكَ بَيْنَ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾

- وجه الشاهد في الآية: (عوانٌ بين ذلك) فاسم الإشارة (ذلك) لفظٌ مفردٌ أُشير به لمتعدد، هما الوصفان: (الفارض، والبكر) فيؤول به (عوانٌ بين المذكور). يُنظر: حاشية الشهاب، (178/2).

وقد فصل الشهاب سابقاً عند تفسير ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: 61] تفصيلاً أوسع يجعل الإحالة إليه أولى، والله أعلم! يُنظر: حاشية الشهاب، (171/2).

(3) أي: يئن الإمام البيضاويّ وجه إفراد ضمير الهاء في (به) مع تعدّد المرجوع إليه وهو (السمع والأبصار والقلوب) بتأويل الضمير باسم الإشارة المفرد (ذلك) المؤوّل به (المذكور) ونحوه، ولم يؤوّل الضمير مباشرةً به (المذكور) -رغم أنّ الضمير قد يأخذ حكم اسم الإشارة ويجري مجراه في التأويل-؛ لأنّ هذا الأسلوب مشهورٌ ومستعملٌ في اسم الإشارة أكثر، فأثره عن التأويل المباشر.

- قال في حاشية التفنازاني: "...وقد يقع مثله في الضمير إلّا أنّه في اسم الإشارة أكثر وأشهر، فجعل الضمير متفرعاً عليه، لا مستقلاًّ بذلك". [77/ب]. ويُنظر: حاشية ابن التمجيد، (102/8) -حاشية الشيخ زكريا الأنصاري، [122/أ].

- وبيان المسألة: أنّ العرب توسّعت في اسم الإشارة المفرد فاستعملته في المثنى والجمع نيابةً دون تأويل، وقد ساع ذلك لأنّ ثنائية اسم الإشارة وجمعه ليس حقيقياً، أو بتأويل المثنى والمجموع المشار إليه به (المذكور) فيعود على مفردٍ حكماً. يُنظر: شرح الكافية، الرضي، (196/2) -التذييل والتكميل، (209-208/3) -العدة في إعراب العمد، (187/1).

- وتأويل اسم الإشارة به (المذكور) -إذا خالف المشار إليه- جعله علماء التفسير والعربية قانوناً يرجع إليه عند الاحتياج، وخزّجوا عليه عدّة آياتٍ قرآنية. يُنظر: خزّانة الأدب، (89/1).

(4) هو رؤية بن عبد الله العجاج التميمي، أبو الجحّاف أو أبو محمّد، و(العجاج) لقب أبيه، وهما من شعراء الرّجَز المشهورين، وقد أدرك الخلافة الأموية والعباسية، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وشهدوا له بالإمامة فيها، واحتجّوا بشعره، مات رحمه الله في البادية سنة (145هـ). يُنظر: الشعر والشعراء، (594/2) وما بعدها -وفيات الأعيان، (303/2) وما بعدها.

(5) البيت من الشواهد النحوية وهو من قصيدة طويلة مشهورة لرؤية بن العجاج في وصف المفازة، مطلعها:

وقائم الأعماق خاوي المخترق
مُشتبه الأعلام لماع الحفق

وورد البيت المذكور في الديوان برواية: (كأنّها) بدل (كأنّه). يُنظر: ديوان رؤية، (ص104).

و(البلق): سواد وبياض، و(التوليع): استطالة البلق، و(فرس مولع): هو الذي في بياض بلقه استطالة وتفرّق، و(البهق): بياض يعتري الجسد بخلاف لونه، وليس من البرص. يُنظر: لسان العرب، مادة (بلق)، (347/1) -مادة (ولع)، (4917/6) -مادة (بهق): (374/1).

- قيل: البيت في وصف بقرة وحشية، أو فرس أو أتان، وجزم بعضهم أنّه تشبيه للناقاة التي يركبها بالأتان أو الحمار الوحشي المتّصف بهذه الأوصاف لكونهما أجلد الوحوش وأسرعها. يُنظر: خزّانة الأدب، (86/1)، (88).

(6) أي: قصد الشاعر عَوْدَ الضمير (الهاء) في قوله: (كأنّه) على معنى ما تقدّم ذكره من (الخطوط) و(السواد والبلق) لا على اللفظ؛ فأوّله باسم الإشارة (ذاك). يُنظر: مجاز القرآن، (123/2).

... ..

قال الزمخشري: «والذي حُسِّنَ منه أنَّ أسماء الإشارة تثنيها وجمعها وتأنيتها ليس على الحقيقة، وكذلك الموصولات؛ ولذلك جاء (الذي) بمعنى الجمع»⁽¹⁾.

وَمَنْ غَفَلَ عَنْ هَذَا قَالَ: إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ يَجْرِي فِي الضَّمِيرِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَأْوِيلٍ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ⁽²⁾.

وفي «مجالس النحاة»⁽³⁾: أَنَّهُ قِيلَ لِرُؤْيَا: "أَلَا تَقُولُ: (كَأَنَّهَا) فَتَحْمِلُهُ عَلَى الْخُطُوطِ، أَوْ (كَأَنَّهَا) فَتَحْمِلُهُ عَلَى السَّوَادِ وَالْبَلَقِ؟ فَغَضِبَ وَقَالَ: (كَأَنَّ ذَلِكَ بِهَا تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ) فَذَهَبَ إِلَى الْمَعْنَى وَالْمَوْضِعِ"⁽⁴⁾. انتهى.

ويحتمل أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ أَفْرَدَ مِرَاعَةً لِلْخَبَرِ؛ لِأَنَّ التَّوَلِيْعَ اجْتِمَاعُ لَوْنَيْنِ، وَلَفْظُهُ مَفْرَدٌ، وَمَعْنَاهُ مَثْنٍ. فَتَأَمَّلْ!⁽⁵⁾.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: "فَإِنْ قِيلَ: مَا وَجَّهَ اعْتِبَارَ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَإِقَامَةَ الضَّمِيرِ مُقَامَهُ؟ قُلْتُ: لِلإِشْعَارِ بِأَنَّ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ أُمُورٌ ظَاهِرَةٌ فَيَكُونُ الْاجْتِمَاعُ بِهَا أَكْدًا"⁽⁶⁾ فَنَاشَى مِنْ قَلَّةِ التَّدَبُّرِ.

(1) الكشف، (1/287). وَيُنْتَظَرُ: التذييل والتكميل، (3/28-29)- العدة في إعراب العمدة، (1/187).

- قال الشهاب الخفاجي: "يعني أنَّ تثنية أسماء الإشارة والموصولات والضمائر وجمعها وتأنيتها ليس على قانون أسماء الأجناس، ... بل هي بوضع صبيغ أخرى، فجوزوا فيها ما لم يجوزوا في غيرها، ولهذا جاء التعبير بـ(الذي) عن الجمع من غير تأويل عند بعض النحاة، وبعضهم يؤوله بنحو ما هنا". حاشية الشهاب، (2/172).

(2) قاله في حاشية القطب الرازي على الكشف، [196/أ]، وتابعه في حاشية سنان أفندي، [25/أ].

(3) في (ك2) و(ف): (مجالس النحاس) ولعلَّ المَثْبُت هو الصحيح؛ إذ المقصود هو كتاب (مجالس العلماء) للإمام أبي القاسم الزجاجي. ولم أقف على من ذكره في مصنفاته سوى في الأعلام للزركلي. يُنْتَظَرُ: (3/299).

وهو كتاب مطبوع بتحقيق الشيخ: عبد السلام هارون، وساق في مقدمته ما يعضد نسبته إلى الإمام الزجاجي، ثم بيَّن سبب تسميته وما اعتمد عليه من نُسَخٍ مخطوطة. يُنْتَظَرُ: مجالس العلماء، مقدمة التحقيق: (6-13).

وبالنظر إلى موضوعاته يتبيَّن أَنَّهُ يتناول المجالس التي جمعت بين أئمة العربية وما تداولوا فيها من غرائب مسائل اللغة والنحو والشعر، مما يُعَوَّلُ عليه في تخريج كثيرٍ من مشكلات المسائل في النحو وغيره، وهو يضم (156) مجلساً.

(4) مجالس العلماء، الزجاجي: (ص212). والقائل لرؤية هو الإمام أبو عبيدة. يُنْتَظَرُ: مجاز القرآن، (1/44).

(5) كلام رؤية يحتمل هذا الوجه، فيكون معناه: (كَأَنَّ التَّوَلِيْعَ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ)، قال في أسرار البلاغة: "ليس القصد فيه أن يُرِيكَ كَلَّ لَوْنٍ عَلَى انفرادٍ، وإنما القصد أن يُرَى الشَّيْءُ مِنْ اجْتِمَاعِ اللَّوْنَيْنِ". (ص195).

لكن الوجه الأول أظهر؛ إذ الضمير المؤول باسم الإشارة يرجع إلى مذكور سابق، فكان وجه مراعاته أولى من الخبر اللاحق. والله أعلم!

(6) قاله في حاشية الكازروني، ثم أضاف: "ومع ذلك فيه تكلفٌ، والأولى الاقتصار على الوجهين الآخرين". (2/188).

- وجَّه جواب الإمام الكازروني: أَنَّ الضمير أُوِّلَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ أُمُورٌ ظَاهِرَةٌ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ أَنْ يُشَارَ بِهِ إِلَى مَعْنَى ظَاهِرٍ. ولعلَّ الشهاب الخفاجي نسبته إلى قلة التدبر؛ لَأَنَّهُ تَعْلِيلٌ مُتَكَلِّفٌ يُغْنِي عَنْهُ مَا بَيَّنَّه الشَّهَابُ سَابِقاً. والله أعلم!

... ..

قوله: (أو بما أخذ وخُتم) يعني ضمير (به) راجع إلى المأخوذ والمختوم عليه الذي في ضمن ما مر؛ لأنه بمعنى المسلوب منكم، كما نُقِلَ عن الزجاج⁽¹⁾.

وليس في الكلام (ما) الموصولة لا ملفوظة ولا مقدرة حتى يُقال في تفسيره: إنَّ الضمير على ظاهره؛ لأنَّ (ما) - وإن كان متعدداً المعنى - مفرد اللفظ⁽²⁾، كما تُوهَم.

وأما الوجه الثالث⁽³⁾ فظاهر، وأما جعله راجعاً إلى السمع وجعل ما بعده داخلاً معه في القصد فبعيد⁽⁴⁾.

(1) لم أجده في «معاني القرآن» للزجاج، وعزاه إليه عدد من المفسرين. يُنظر: التفسير البسيط، (146/8) - زاد المسير، ابن الجوزي، (41/1) - حاشية الطيبي على الكشاف، (90/6).

- والـزجاج: هو إبراهيم بن السري، أبو إسحاق، النحوي اللغوي، كان من أهل الفضل والدين، من أهم مصنفاته: (معاني القرآن)، (الأمال)، و(الاشتقاق)، توفي رحمه الله ببغداد سنة (311هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (411/1) وما بعدها - إنباه الرواة، (194/1) وما بعدها.

(2) قاله في حاشية سنان أفندي، يُنظر: [أ/25].

ورجحه في حاشية القنوي فقال: «أي: الضمير راجع إلى (ما) الموصولة المنفهمة من فحوى الكلام... لأنه وإن لم تكن ملفوظة لكنها مقدرة مفهومة من الفحوى وباعتبار أخرى». (102/8).

- ولعلَّ بيان الوهم أن المراد من عبارة الإمام البيضاوي: كون الضمير يعود إلى معنى الفعل، أي المسلوب منكم، والعرب توحد إذا كنَّت عن الأفعال مهما كثرت. وليس مراده تقدير (ما) الموصولة. يُنظر: معاني القرآن، الفراء، (235/1) - تفسير الرازي، (227/12) - حاشية الإسفراييني، [281/ب] - حاشية الشيرازي، [156/أ].

- على أنه قد سبق الإمام الطبري بالتصريح بتقدير (ما) في الكلام، فقال في تفسيره: «وجائز أن تكون معنياً بها: (مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِمَا أُخِذَ مِنْكُمْ مِنَ السَّمْعِ وَالْأَبْصَارِ وَالْأَفْئِدَةِ)، فتكون موحدة؛ لتوحيد (ما)». (367/11).

(3) أي: أن يعود الكلام على أحد هذه المذكورات، لكن لا على التعيين، فيعم الكل. يُنظر: حاشية القنوي، (102/8).

(4) في (ك1) و(ك2): (وجعل ما بعده داخل) بغير ألف تنوين النصب. وهو خطأ؛ لأنه مفعول منصوب بالمصدر (جعل).

- وهو قول الإمام الزجاج، و توجيهه: أن باقي المذكورات معطوفة على السمع؛ فحسن رجوع الضمير عليه بالأصالة وعلى الباقي دخولاً في حكمه. يُنظر: معاني القرآن، الزجاج: (249/2) - زاد المسير، (41/3).

- ولعلَّ وجه بُعده: أن السمع ليس بأولى من باقي المذكورات ليختص بالرجوع إليه، خاصة أنه الأبعد ذكراً. والله أعلم!

﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْأَبْصَارَ﴾ نكَّرَها تارةً من جهةِ المقَدِّماتِ العقليةِ، وتارةً من جهةِ الترغيبِ والترهيبِ، وتارةً بالتنبيهِ والتذكيرِ بأحوالِ المتقدِّمينَ. ﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ يُعْرِضُونَ عنها، و(ثم) لاستبعادِ الإعراضِ بعدِ تصرُّفِ الآياتِ وظهورِها.

قوله: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْأَبْصَارَ﴾ (إلخ) (انظر) يفيد التعجُّبَ أيضاً مثل: (أرأيت) (1)، و(تصرف الآيات): تكريرُها على أنحاءٍ مختلفةٍ، كتصرفِ الرياحِ (2).

ثم إنَّ المرادَ إمَّا مطلقُ الدلائلِ، أو الدلائلُ القرآنيَّةُ مطلقاً، أو ما ذُكر من أوَّلِ السورةِ إلى هنا، أو ما ذُكر قبلَ هذا، ذهب إلى كلِّ بعضٍ من أبوابِ الحواشي (3).

فلذا قيل: هي المقَدِّماتِ العقليةِ الدالَّةُ على وجودِ الصانعِ وتوحيدهِ المشارُ إليها بقوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ عَدَابُ اللَّهِ...﴾ [الأنعام: 40] الآية، وأمَّا الترغيبُ فبقوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ...﴾ [الأنعام: 41]، وأمَّا / الترهبُ فبقوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ...﴾ [الأنعام: 46] إلى آخره، ويمكن أن يُؤخَذَ في ضمنِ قوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ عَدَابُ اللَّهِ...﴾ [الأنعام: 40] فيكونان مذكورين في ضمنِ المقَدِّماتِ العقليةِ، وأمَّا التنبيهِ والتذكيرِ فبقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِ أُمُومًا...﴾ [الأنعام: 42] إلى آخره (4). وقيل غير ذلك (5).

وقوله: (بعدِ تصرُّفِ الآياتِ وظهورِها) تقريرٌ لكونِ (ثم) للاستبعادِ (6) كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ، ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: 22]، وأنَّ تعريفِ (الآياتِ) للعهدِ (7)، كما مرَّ.

(1) في (ك2): (إن رأيت). وهو خطأ.

(2) قال في حاشية شيخ زاده: "... أنَّ المراد من تصرف الآيات... بيائها وإبرادها على الوجوه المختلفة المتكاثرة، بحيث يكون كلُّ واحدٍ منها يقوِّي ما قبله في الإيصالِ إلى المطلوب". (45/4).

- وتشبيهاً بتصرفِ الرياحِ؛ لأنها تهبُّ من جهاتٍ مختلفةٍ، تارةً من الشمالِ وتارةً من الجنوبِ وغيره. يُنظر: حاشية القونوي، (102/8).

(3) يُنظر: المحرَّرُ الوجيز: (293/2) - حاشية الكازروني، (188/2) - حاشية سنان أفندي، [أ/25].

(4) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [أ/25].

(5) ذكر المفسِّرون وأصحابِ الحواشي أقوالاً أخرى سواء في معنى تصرفِ الآياتِ، أو في أمثلة ما يدلُّ على (المقدمات العقلية، والترغيب، والتنبيه) من الآيات. يُنظر: معاني القرآن، الزجاج: (249/2) - البحر المحيط، (135/4) - حاشية ابن التمجيد، (102/8).

(6) قال في شرح الكافية للرضي: "وقد تعي - أي: تُم - في الجُمْلِ خاصَّةً، لاستبعادِ مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدمِ مناسبتها له... وهذا المعنى فرغ التراخي ومجازه". (1315/2).

- فكانت عبارة الإمام البيضاوي المذكورة تقريراً لوجه الاستبعاد، والمراد: استبعادُ إعراضِ المشركين عن التأملِ في الآياتِ رغمَ هذهِ المبالغةِ في تقريرِها وتفهيمِها وإيضاحِها. يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (90/6) - حاشية شيخ زاده، (266/2).

(7) (أل) العهدية: هي التي عُهِدَ مصحُّوها بتقديم ذكره. وهي ثلاثة أقسام: أن يكون مصحُّوها معهوداً ذكرياً سبق ذكره لفظاً، أو ذهنياً حاضراً في الذهن، أو معهوداً حضورياً. يُنظر: الجني الداني، (ص194) - مغني اللبيب، (50/1).

- ويصحَّ حمل العهد هنا على كلِّ أقسامه باعتبار اختلاف الأقوال في المراد من الآياتِ، فهو معهود ذكري إن كان المراد ما ذُكر قبل هذه الآية، وهو معهود ذهني إن كان المراد الدلائل القرآنيَّةُ مطلقاً، وهو معهود حضوريّ إن كان المراد مطلق الدلائل. والله أعلم!

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ ﴾ [الأنعام: 47]

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً ﴾ من غير مقدّمة. ﴿ أَوْ جَهْرَةً ﴾ بتقدّمة أمانة تؤذن بحلولة. وقيل: ليلاً أو نهاراً.

قوله: (من غير مقدّمة) أي: أمانة متقدّمة، يعني (بغته) من حيث الظاهر لا يقابل (جهرة)؛ لأنّ مقابل (الجهرة): (الخفية)⁽¹⁾، لكنّ لما كان معنى (بغته) وقوع الأمر⁽²⁾ من غير شعور - فكأنّها في معنى (خفية) - حسن أن يقابل بها، كما في شروح الكشاف⁽³⁾.

وليس المراد أنّه مجاز أو استعارة، بل إنّ له لما قرب أحدهما من الآخر صحّ مقابلته به⁽⁴⁾، ومثله كثير كما وقع في الحديث: «بشّروا ولا تنفّروا»⁽⁵⁾، ومقابل (التبشير): (الإنذار) لا (التنفير)⁽⁶⁾.

فمن قال: إنّ (البغته) استعارة للخفية بقرينة مقابلة (الجهرة)، وأنّها مكنية من غير تخيلية، بل بقرينة المقابلة المذكورة، وهذه الاستعارة لم يذكرها أهل المعاني⁽⁷⁾ تعسف بما لا حاجة إليه.

(1) (البغته): الفجأة، وهو أن يفجأك الشيء. و(الجهرة): ما ظهر، و(جهر الشيء): إذا علن وبدأ. و(الخفية): بكسر الخاء وضمة، من (خفي) الشيء (خفاءً) أي: لم يظهر، و(خفاءه) و(أخفاه): إذا ستره وكتّمه. يُنظر: لسان العرب، مادة (بغت)، (317/1) - مادة (جهر)، (710/1) - مادة (خفا)، (1216/2).

- فيظهر من أصل معانيها أنّ مقابل (الجهرة) هو (الخفية) لا (البغته). يُنظر: المفردات، (203/1).

(2) في (ك) 1 و(ف): (الأمرين) وما أثبت هو الصحيح؛ إذ لا موضع للمثنى في الكلام.

(3) يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (91/6) - حاشية القطب الرازي على الكشاف، [196/أ].

(4) أي: لما كان معنى (البغته) وقوع الأمر فجأة دون أمانة تسبقه وتُشعر بحدوثه قارب - بهذا الاعتبار - معنى (الخفية)، فكان حصوله خفياً لعدم الشعور به، فحسنت المقابلة مع المراد من (الجهرة) وهو ما يُعلن ظهوره بسبق مقدّماته. فهو تقابل معنوي لا لفظي. يُنظر: حاشية شيخ زاده، (46/4).

- والمراد بالتقابل هنا التضاد: أي: الجمع بين المتضادّين في الجملة، وهو من المحسنات البديعية. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص 255).

(5) هذا جزء من حديث متفق عليه. يُنظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخوّلهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، رقم (69)، (ص 17) - صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيشير وترك التنفير، رقم (1732)، (1358/3).

(6) قال في «شرح المشكاة»: «قوله: «بشّروا ولا تنفّروا» من باب المقابلة المعنوية؛ إذ الحقيقة أن يُقال: (بشّروا ولا تُندروا)، و(استأنسوا ولا تُنفّروا)، فجمع بينهما ليعمّ البشارة والندارة والاستئناس والتنفير». (2590/8).

(7) قاله في منهوات حاشية سنان أفندي. يُنظر: [25/أ].

- والاستعارة المكنية: هي تشبيه ذكر فيه المشبه فقط وخُذِف المشبه به مع إبقاء شيء من لوازمه، وهذا اللازم المذكور يُسمّى (تخيلاً).

- والاستعارة التخيلية: هي إثبات لازم المشبه به للمشبه. فالمكنية لا تنفك عن التخيلية، بل هما متلازمان عند جمهور البيانيّين؛ لأنّه لا دليل على الاستعارة المكنية إلا ذكر لازم المشبه به المسمّى (التخيّل)، وإثباته للمشبه هو أساس الاستعارة. يُنظر: مفتاح العلوم، (ص 378-379) - الإيضاح في علوم البلاغة، (ص 234، 240) - جواهر البلاغة، (ص 260-261).

... ..

ولا يخفى ما فيه، وأنه يلزمه أن يصحّ بل يحسن: (النور خيرٌ من الجهل) على أن (الجهل) استعارَةٌ للظُّلْمَة بقرينة مقابلته بالنور، ومثله يمجّه الذوق السليم⁽¹⁾.

وفي بعض التفاسير: لما كانت (البغته) هجومَ الأمر⁽²⁾ من غير ظهورِ أمارَةٍ وشُعورٍ به تضمّنت معنى (الخفية) فصَحَّ مقابلتها بالجهرة، وبدأ بها لأنها أَرْدُع من (الجهرة)، وإنّما لم يقل (خفية)؛ لأنّ الإخفاء لا يناسبُ شأنه تعالى⁽³⁾. وهو بيانٌ لنكتة ترك المقابلة⁽⁴⁾.

وليس المرادُ بقوله: (تضمّنت معنى الخفية) إلّا أنّها مثلها في عدم الشعور، أي: تضمّنت ما في الخفية من ذلك المعنى، ولو لم يُرده لتناقضَ أولُ كلامه وآخره⁽⁵⁾.

فمَنِ اعترضَ عليه بأنّ (البغته) ليست هنا من قبيل الخفية حقيقةً؛ لأنّ الإتيان - وإن كان بغته - على سبيل الجهر، لا على سبيل الخفية، كما توهمه ابنُ كمال⁽⁶⁾ لم يقفْ على مراده⁽⁷⁾.

(1) تابع الشهاب في استنكار هذا القول في حاشية القونوي. يُنظر: (103/8)

- فلا حاجة إذاً لتكلف إيجاد نوعٍ جديدٍ في البيان، وتركيبه هذا التركيب المعقّد، في حين أنّ التقابل بين الألفاظ القريبة كثيرٌ ومستعمل. قال في تفسير الألوسي: "فإن المقابلة بين الشيء والقريب من مقابلته كثيرةٌ في الفصح". (153/7).

(2) في (ك1): (الأمرين) والمثبت هو الصحيح؛ إذ لا موضع للمثني في الكلام.

(3) قاله في تفسير ابن كمال باشا. يُنظر: [171/أ].

(4) أي: هو بيان سبب ترك المقابلة بين (الجهر) و(الخفية) التي هي الأصل من حيث الظاهر.

(5) وجه التناقض أننا لو جعلنا مراده تضمّن (البغته) لمعنى (الخفية) من كلّ وجه لن يتسق هذا مع كلامه في أنّ الإخفاء لا يناسب شأن المولى سبحانه.

(6) قاله في مئذونات حاشية سنان أفندي. يُنظر: [25/أ].

- وابن كمال: هو أحمد بن سليمان، شمس الدين، المعروف بابن كمال باشا، الرومي الحنفي القاضي، برع في فنون العلم، وله حواشٍ وتعليقات على كتب كثيرة في مختلف العلوم، من مصنفاته: كتاب في التفسير لم يكمل، و(حاشية على شرح المواقف) في علم الكلام، وحاشية على تفسير البيضاوي والكشاف، و(طبقات الفقهاء)، توفي رحمه الله سنة (940هـ). يُنظر: شذرات الذهب، (10/335-336) - طبقات المفسرين، الأذنه وي (ص373-374) - هدية العارفين، (1/141-142).

(7) أي: ليس مقصود الإمام ابن كمال (التضمين) بمعناه النحوي، ليردّ عليه هذا الاعتراض، وإنّما أراد أنّ معنى (البغته) شابة معنى (الخفية) باعتبار وقوع الأمر من غير شعورٍ سابقٍ عليه، فحسّنَ مقابلتها حينئذٍ بالجهرة.

- والتضمين اصطلاحاً: أن يُشرب لفظٌ معنى لفظٍ آخر ويُعطى حكمه. يُنظر: مغني اللبيب، (2/685).

وَقُرِئَ: {بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً}.

قوله: (وَقُرِئَ: {بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً}) يعني: بفتح الغين والهاء؛ «على أنَّهما مصدران كالغلبة»⁽¹⁾.

وقال ابن جني في «المحتسب»⁽²⁾: قرأ سهل بن شُعيب السهمي⁽³⁾ (جهرة) و(زهرة) في كل موضع محرّكاً. ومذهب أصحابنا في كل حرفٍ حلقٍ ساكنٍ بعد فتحٍ لا يُحرّك إلا على أنه لغةٌ فيه: ك(التهر والتهر)، و(الشعر والشعر)، و(الحلب والحلب)⁽⁴⁾، و(الطرد والطرد). ومذهب الكوفيّين أنه يجوز تحريك الثاني؛ لكونه حرفاً حلقياً قياساً مطّرداً ك(البحر والبحر). وما أرى الحق إلا معهم، وكذا سمعتُ من عامة (عُقيل)، وسمعتُ الشَّجَرِيَّ⁽⁵⁾ يقول: أنا (محموم): بفتح الحاء، وليس في كلام العرب (مفعول) بفتح الفاء، وسمعتُهُ يقول: (تغذوا) بمعنى (تغذوا)، وليس في الكلام (تفعل) بفتح الفاء، وقالوا (اللحم) يريدون (اللحم)⁽⁶⁾، وقالوا: (سار نحوه): بفتح الحاء، ولو كانت الحركة أصليّة ما صحّت اللام أصلاً⁽⁷⁾. انتهى.

وهذه فائدةٌ ينبغي حفظها، ومنه تعلم حال (بغته). وقُرِئَ بالواو العاطفة⁽⁸⁾.

(1) حاشية سعدي أفندي، [20/ب]. والمراد أنَّهما مصدران على وزن (الغلبة).

– وقراءة الفتح فهما قراءة شاذّة، وهي قراءة الحسن البصريّ في (بغته) فقط حيث جاءت. يُنظر: الكامل في القراءات، (ص540) – إتحاف فضلاء البشر، (9/2).

(2) ابن جني: هو عثمان بن جني، بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء، أبو الفتح الموصليّ، الإمام الحاذق في الأدب والنحو والصرف، وله أشعارٌ حسنة، وقرأ على المتنبّي ديوانه وألّف عليه شرحاً سمّاه (الفسر)، وله تصانيف مشهورة منها: (المحتسب) في شواذّ القراءات، و(الخصائص) في اللغة، و(اللّمع) في النحو، وإعراب الحماسة، توفي رحمه الله تعالى سنة (392هـ). يُنظر: إنباه الرواة، (335/2) وما بعدها وفيه وفاته (اثنتين وسبعين و ثلاثمائة) ولعلّه تصحيف بين التسعين والسبعين – وفيات الأعيان، (246/3) وما بعدها.

– وكتاب «المحتسب»: هو: «المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها» ألفه الإمام ابن جني في آخر حياته، اعتنى فيه ببيان القراءات الشاذّة، وتعليقها، وإعرابها، فيعرض القراءة ويذكر مَنْ قرأها، ثم يبيّن مأخذها في اللغة، ويذكر لها شاهداً أو نظيراً مع التوجيه. والكتاب يزخر بالمسائل النحويّة والصرفيّة والبلاغيّة واللّهجات العربيّة، وهو كتابٌ مطبوع. يُنظر: كشف الظنون، (1612/2) وسمّاه: (المحتسب في إعراب الشواذّ) – المعجم الشامل في التراث العربي المطبوع، (81/2) – المحتسب، مقدّمة التحقيق: (ص12 وما بعدها).

(3) في (ك2) و(ف): (سهيل بن شعيب) والمثبت هو الصحيح.

– وهو (سهيل بن شعيب) الكوفيّ، عرّض على الإمام عاصم بن أبي النّجود، وأبي بكر بن عيّاش، وروى القراءة عنه: الإمام عبد الله بن حرّملة بن عمرو. يُنظر: طبقات القراء، (289/1).

(4) في (ك1): (الجلب) بجيم معجمة في الكلمتين.

(5) لم أقف بتنبّه على اسمه وترجمته في مظانّه، إنّما جهدتُ في تتبّع وروده في كتاب «الخصائص» و«المحتسب» للإمام ابن جني مع الإفادة من تعليق المحقّقين؛ إذ يكثر ذكره فيهما، ويكتّبه بأبي عبد الله، وهو من الأعراب الذين لقّبهم الإمام وأخذ عنهم اللغة وروى له من أشعاره، ولعلّه هو نفسه: محمّد بن العسّاف العقيليّ الشجريّ التميمي: الشاعر وأحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة. يُنظر: الخصائص، (76/1، 250 حاشية 2) – المحتسب، (167/1) – ابن جني وجهوده اللغويّة في الخصائص، (ص155).

(6) في (ك1) بجيم معجمة في الكلمتين. وفي (ك2) و(ف): تقديم وتأخير في الكلام. والمثبت موافق لنصّ المحتسب.

(7) يُنظر: المحتسب، (84-85).

(8) أي: قُرِئَ (بغتهً وجهراً) بواو الجمع بدل (أو). يُنظر: تفسير ابن كمال، [171/أ]. ولم أجدها في مظانّ كتب القراءات.

﴿هَلْ يُهْلَكُ﴾ أي: ما يُهْلَكُ به هلاكٌ سُخِطَ وتعذيبٌ. ﴿إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾ ولذلك صحَّ الاستثناءُ المفرغ منه، وقرئ: {يُهْلَكُ} بفتح الياء.

قوله: (ما يُهْلَكُ... إلخ) يشير إلى أنَّ الاستفهام في معنى النفي⁽¹⁾، ولذا صحَّ وقوعُ الاستثناء المفرغ⁽²⁾ بعده؛ لأنَّ الأصل فيه النفي، وليس المراد أنَّ (هل) نافيةٌ حقيقةً؛ لأنَّ (أرأيت) بعده الاستفهام في الجملة⁽³⁾.

وقوله: (هَلَاكَ سُخِطَ وتعذيبٌ) توجيةٌ للحصر⁽⁴⁾ بتقييد الهلاك بما يُتبادر منه، وإلا فقد يُهلك غيرهم لكنَّه رحمةٌ منه؛ ليجازيهم على ما ابتلاهم به بالثواب الجزيل⁽⁵⁾.

فقوله: (ولذلك... إلخ أي: لكون المراد بالاستفهام النفي، أو لأنَّ المراد هلاكٌ سُخِطَ وتعذيبٌ صحَّ الاستثناء المفيد للحصر؛ لأنَّ غير الظالمين يُهلك، كما مرَّ.

قيل: والمسألة نحوية؛ لأنَّه في الاستثناء المفرغ يُقدَّر العمومُ فيما تعذَّر⁽⁶⁾ في الإثبات بالنفي، وفيما لم يتعذَّر يجوز بالإثبات، نحو: (قرأتُ إلا يومَ الجمعة) إذ يصحَّ قراءةُ كلِّ يومٍ إلا يومَ الجمعة، وههنا يصحَّ هلاك ما عدا⁽⁷⁾ الظالمين، إلا أنَّ المعنى ههنا على النفي، لا أنَّه لولاه لم يصحَّ الاستثناء المفرغ⁽⁸⁾. وهذا منه بناءً على تعيين الاحتمال الثاني عنده.

(1) توسَّعت العرب في باب الاستفهام فأخرجته عن حقيقته لمعانٍ أخرى مجازية منها: الإنكار، وحينئذٍ يجري مجرى النفي، ويكون ما بعده منفياً، وتصحبه (إلا). يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (110/4) - الإتيان، (884/2).

(2) **الاستثناء المفرغ:** هو ما حُذِفَ منه المستثنى منه، وكان في كلام غير موجب. وسبب ذلك لأنَّ ما قبل (إلا) تفرَّغ للعمل فيما بعدها، أو لأنَّه مفرغٌ من المستثنى منه. وتُعَرَّب (إلا) فيه أداة حصرٍ، وما بعدها بحسب موقعه في الكلام. ويُشترط فيه عند الجمهور أن تشتمل الجملة على نهي أو نفي صريح أو مؤوَّل، ويدخل في النفي المؤوَّل: الاستفهام. يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (270/2) - شرح الكافية، الرضي، (747/1) - شرح ابن عقيل، (218-219/2).

(3) سبق بيانه مفصلاً. يُنظر: قسم التحقيق: (الآية 40).

(4) **الحصر:** ويُسمَّى (القصر) أيضاً، وهو تخصيص أمرٍ بآخر بطريق مخصوصٍ، ويفيد إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه. يُنظر: عروس الأفراح، (393/1) - الإتيان، (796/2).

(5) أي: وجَّه الإمام البيضاوي حصرَ الهلاك في الآية بالظالمين ببيان أنَّ الهلاك وإنَّ أمكن وقوعه على عموم العباد - الصالحين والظالمين - إلا أنَّه هلاكٌ سُخِطَ وعذاب للظالمين وحدهم، على ما يُتبادر من معنى (الهلاك) عند الإطلاق، أمَّا الأبرار فوقع الهلاك بهم إنَّما يكون لهم رحمةً، زيادةً مثوبةً ورفَعَ درجةٍ. يُنظر: حاشية ابن التمجيد، (104/8) - حاشية شيخ زاده، (46/4).

(6) في (ف): (بما يقدر) (وفيما لم يقدر). والمثبت موافقٌ لنصِّ حاشية سعدى أفندي.

(7) قوله: (ما عدا) سقط في (ف).

(8) قاله في حاشية سعدى أفندي. يُنظر: [20/ب].

﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ۖ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأنعام: 48]

﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾ المؤمنين بالجنة. ﴿وَمُنْذِرِينَ﴾ الكافرين بالنار، ولم نرسلهم ليقترح عليهم ويثقلهم بهم. ﴿فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ﴾ ما يجب إصلاحه على ما شرع لهم. ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ من العذاب. ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بفوات الثواب.

قوله: ﴿إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾... الخ التخصيص لأن الجنة أعظم ما يبشر به، فلذا يتبادر من الإطلاق، كما في العشرة المبشرة، والنار أعظم ما يُنذر به⁽¹⁾. فلا يُقال: الأولى التعميم⁽²⁾.

[234/ب]

وهما حالان مُفيدان للتعليل⁽³⁾، أي: لأجل التبشير والإنذار، وأشار إليه المصنف⁽⁴⁾ **يقوله: ﴿لِيُقْتَرَحَ﴾** (والاقتراح): طلبهم الآيات⁽⁵⁾، و(التلميح): السخرية، يقال: (تلمى به) إذا سخر وتلعب⁽⁶⁾.

وهذا إشارة إلى ارتباط هذه الآية بقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾⁽⁷⁾ [الأنعام: 37].

وقوله: ﴿مَا يَجِبُ إِصْلَاحُهُ﴾ أي: الإتيان به على وفق الشريعة، أي: إصلاحه على الوجه المشروع في إخلص العبادة وعدم الشراكة (على) متعلقة ب(إصلاح).

(1) أي: تخصيص الإمام البيضاوي للمراد من التبشير بالجنة. ومن الإنذار بالنار دون غيرهما من أنواع الثواب أو العقاب؛ لأنهما أعظم ما تكون البشارة أو النذارة بهما، ثم هو ما يتبادر عند الإطلاق، كما يتبادر عند قولنا: (العشرة المبشرة) أي: المبشرين بالجنة.

(2) قاله في حاشية الإسفراييني. واستدل على ترجيح التعميم بوقوع الإنذار للكافرين بأنواع العذاب في الدنيا في آيات كثيرة، وكذلك التبشير بأنواع النعيم والخيرات للمؤمنين في الدنيا، فلا يلزم التخصيص بنعيم الآخرة أو عذابها، ويؤيده سياق الآية مع ما قبلها. يُنظر: حاشية الإسفراييني، [281/ب].

- وهو اختيار بعض المفسرين. يُنظر: البحر المحيط، (4/136)- تفسير أبي السعود، (3/135). حاشية الشيرازي، [156/ب].

- وتابع في حاشية القونوي الشهاب الخفاجي في ترجيح التخصيص، واستدل عليه بأن تخصيص الجنة والنار بالتبشير والإنذار مع كونه أهم وأتم فهو مذكور صراحة في القرآن الكريم في مواضع عديدة. يُنظر: حاشية القونوي، (8/105).

- وكلا القولين وجهان، ولعل التعميم أليق بمقصد الآية في بيان مهمة الرسل عليهم السلام، فما بشر به الرسل أو أُنذروا أعم من الجنة والنار. فالآية كلامٌ مسوق لبيان وظائف منصب الرسالة على الإطلاق. يُنظر: تفسير أبي السعود، (3/135).

(3) **الحوال اصطلاحاً:** الوصفُ الفُضلة المنتصب للدلالة على هيئة. يُنظر: شرح ابن عقيل، (2/242).

- فقوله: (مبشرين ومنذرين) حالٌ من (المرسلين) من حيث الإعراب اللفظي، أمّا من حيث المعنى فقد انضوت على التعليل، كما يدل عليه مقصد الآية الكريمة. يُنظر: تفسير أبي السعود، (3/135).

(4) أشار الإمام البيضاوي إلى إفادة الحالين للعلية بتعبيره بلام التعليل في قوله: (ليُقترَح)، والتقدير: (وما نرسل المرسلين إلا للتبشير والإنذار لا للاقتراح عليهم). يُنظر: حاشية شيخ زاده، (4/47)- حاشية سنان أفندي، [25/أ]- حاشية القونوي، (8/105).

(5) (الاقتراح): ابتداء الشيء بتدعئه وتقترحه من ذات نفسك من غير أن تسمعه، و(اقتراح عليه بكذا): تحكّم وسأل من غير روية. يُنظر: تهذيب اللغة: (26/4)- لسان العرب، مادة (قرح)، (5/3572).

(6) يُنظر: حاشية الطيبي على الكشف: (6/92)- حاشية الشيخ زكريا الأنصاري، [122/أ]- حاشية شيخ زاده، (4/46).

- وأصله في اللغة من: (لها)، (يلهو)، و(لهوت بالشيء) و(تلهيت): إذا لعبت به، ويقال لما ليس فيه غرض صحيح. يُنظر: الصحاح، مادة (لها)، (6/2487)- تاج العروس، مادة (لهو)، (39/497).

(7) يُنظر: حاشية الطيبي على الكشف، (6/92). وقد وردت الآية في جميع النسخ بلفظ (أنزل) ولعلّه سبق قلم؛ لأن المقصود هي آية (الأنعام) المتقدمة حيث أثبتنا كذلك في حاشية الطيبي، ولم أجد فيها قراءة بلفظ (أنزل).

﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأنعام: 49]

﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ﴾ جعل العذاب ماساً لهم كأنه الطالب للوصول إليهم، واستغنى بتعريفه عن التوصيف.

قوله: (جعل العذاب ماساً) يعني: نسبة المس إلى، وجعله فاعلاً له يُشعر بقصد الملاقاة من جانبه وفعله⁽¹⁾، وإن لم يتعين ذلك. فما أُورد عليه من أن المس ليس من خواص الأحياء حتى يلزم ما ذكر، وإنما هو تلاقي الجسمين من غير حائل بينهما⁽²⁾، يمكن دفعه بالعناية⁽³⁾.

فعلى ما ذكره المصنف فيه استعارة مكنية، أو شبه العذاب بطالب لهم وأثبت المس له تخيلاً، وليس المراد استعارة تبعية⁽⁴⁾، وجوزها الطيبي⁽⁵⁾.

وفي «الكشاف» جعل العذاب ماساً كأنه حي يفعل ما يريد⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: حاشية الكازروني، (189/2)

(2) عزي هذا الإيراد في هامش (ك2) و(ف) إلى (سعد)، أي: الإمام التفتازاني، لكَي لم أجده في حاشيته على الكشاف عند هذه الآية. يُنظر: [235/أ]، ولا في أكثر مظان وروده في حاشيته رغم عناء البحث. يُنظر مثلاً: [البقرة: 80]، [81/ب] - [البقرة: 275]، [134/أ] - [آل عمران: 24]، [145/أ] - [الزمر: 61]، [302/أ]. والله ولي التوفيق! وعزاه إليه صريحاً في: حاشية الكازروني، (189/2) - وصرح في حاشية القنوي أن في الحواشي السعدية تفصيل يرجع إليه. يُنظر: حاشية القنوي، (106/8).

(3) في (ك1): (بالقيامة). ولم أفق على معناها. ولعل ما أثبت أقرب للفهم؛ على معنى توجه القصد والإرادة في المس، ويكون قريباً من الجواب المذكور في حاشية القنوي، بأن اقتضاء المس الحقيقي للقصد والإرادة من البدهيات، ولا يشاهد إلا من الأحياء، والتقاء الجسمين في غير الأحياء لا يكون بفعلهما. يُنظر: حاشية القنوي، (106/8). والله أعلم!

(4) قوله: (استعارة مكنية)، أو شبه العذاب بطالب لهم وأثبت المس له تخيلاً، وليس المراد سقط من (ك2) و(ف) و(صادر). فعبارتهم مُشكلة؛ إذ تقول: «فعل ما ذكره المصنف فيه استعارة تبعية». وما أثبت هو الصحيح؛ لأن المراد إثبات المكنية لا التبعية. وبه صرح في حاشية سنان أفندي، [25/أ].

- وجه الاستعارة المكنية: تشبيه العذاب بشخص يطلب تعذيبهم. فحذف المشبه به، وأبقى شيئاً من صفاته وهو المس.

- وجه التخييلية: إسناد لازم المشبه به (المس) إلى العذاب.

- أما التبعية ففيها تكلف؛ بأن يجعل الفعل (يمس) على معنى (يصيب). ولا يساعده سياق الكلام. أما المكنية التخيلية فهي أظهر وأعظم في التهويل. يُنظر: حاشية بستان أفندي: [60/أ] - حاشية سنان أفندي، [25/أ] - حاشية القنوي، (106/8).

(5) أجازها لكن مع ترجيح المكنية مستدلاً بسياق كلام الإمام الزمخشري. يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (92/6).

(6) قوله: (ماساً) سقط من (ف)، وفي (ك1): (جعل العذاب حياً يفعل). وما أثبت أقرب لنص الكشاف. يُنظر: الكشاف، (20/2).

- ورجح في حاشية بستان أفندي عبارة الإمام البيضاوي في جعل الطلب وجه الشبه، لا الحياة كما نص الإمام الزمخشري؛ لأن الطلب يلزم المس لزوماً عقلياً، أما الحياة فتلزمه بحسب الوجود، وما هو لازم بحسب المفهوم أقرب وأسرع إلى الفهم. يُنظر: [60/أ].

﴿يَمَّا كَانُوا يَقْسُقُونَ﴾ بسبب خروجهم عن التصديق والطاعة.

وفي «البحر»⁽¹⁾: إنَّ المماسَّة تُشعر بالاختيار، والعَرَضُ لا اختيارَ له، ومرادُ العلامة⁽²⁾ أنَّه وصفَ العذابَ فيه بوصفِ المُعَذَّبِ مبالغَةً، كـ(شِعْرٍ شاعرٍ)⁽³⁾. وهو مبنيٌّ على قاعدة الاعتزال، وعند أهل السنة لا مانع من أن يخلق الله فيها حياةً وإحساساً⁽⁴⁾.

وقوله: (استغنى) يعني: حيث لم يقل: (العذابُ الأليمُ) أو (العظيمُ) ونحوه؛ لأنَّ تعريف العهد يفيد ما ذُكر⁽⁵⁾.
قوله: (بسبب خروجهم...) إلخ إشارةً إلى أنَّ (ما) مصدريةٌ⁽⁶⁾.

(1) المقصود (البحر الكبير في نَحْبِ التفسير) للإمام ابن المنير، ولم أقف على النص المذكور ضمن ما يتوفّر من مخطوطاته.

(2) أي: الإمام الزمخشري.

(3) في (ك2): (بوصف العذاب) وما أثبت هو الصواب.

- وقولهم (شِعْرٍ شاعرٍ): مجازٌ عقليّ علاقته المصدرية، أُسند ما في معنى الفعل (شاعرٍ) إلى المصدر (شِعْر)، والأصل أن يُسند للفاعل الحقيقي وهو (الشخص)، فيقال: (شِعْرٌ شاعرٌ صاحبه). يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص32)- المطول، التفتازاني، (ص198).

(4) خلاصة المسألة، وهي من مسائل علم الكلام: هل يشترط في ثبوت الحياة والأعراض كالإدراك والإرادة وجودُ بُنيةٍ مخصوصة؟ إفيه خلافٌ بين المعتزلة وأهل السنة، فالمعتزلة على أنَّه شرطٌ في ذلك؛ بدليل المشاهدة حيث تزول هذه الأعراض بانتقاض البنية أو اختلالها، وبناءً عليه فرّقوا في ثبوتها بين الحي والجماد. بينما ذهب جمهور المتكلمين من أهل السنة والجماعة إلى أنَّ ذلك ليس بشرط؛ للقطع بإمكان أن يخلقها الله تعالى في البسائط وفي الأجزاء. وتفصيل المسألة مبسوطٌ في مظانّه. يُنظر: المواقف، (ص140)- شرح المقاصد، التفتازاني، (294/2-296). ولم أقف على مظانّها فيما بين يدي من كتب المعتزلة.

(5) أي: أفاد تعريفُ العهد في (العذاب) ما يفيدُه الوصف، والعهد معلومٌ من المواضع الأخرى التي يكثرُ ارتباطُ وصفِ العذاب فيها بالشدة والعظم. يُنظر: حاشية الكازروني، (2/189)- حاشية القنوي، (8/106).

(6) يُنظر: حاشية سعدي جلي، [20/ب].

وأصلُ معنى (الفِسْق) لغةً: الخروج. يقال: (فَسَقَ الرُّطْبُ) إذا خَرَجَ عن قِشْرِهِ⁽¹⁾.

ويقال لَمَنْ خَرَجَ عن حظيرة الشرع مطلقاً -بكُفْرٍ أو غيره-، وأكثرُ ما يقال لَمَنْ خَرَجَ عن التزام بعض الأحكام، لكنّه غيرُ مناسبٍ هنا⁽²⁾؛ ولذا فسّره⁽³⁾ بمعنى يَشْمَلُ الكُفْرَ؛ لأنَّ تعذيبَ الكافرِ بغيرِ الكُفْرِ من دُنُوهِه وإنَّ صَحَّ⁽⁴⁾، لكن لا ينبغي أن يقال: عَذَّبَ الله الكافرَ بتركِ الصلاة مثلاً.

(1) يُنظر: مقاييس اللغة، (502/4) - لسان العرب، مادة (فسق)، (3414/5).

(2) وجه عدم مناسيته أن سياق الآية في شأن الكافرين. يُنظر: حاشية شيخ زاده، (47/4).

والكلام فيه إشارة إلى الفرق بين عموم الإطلاق اللغوي لكلمة (الفسق) بحيث تشمل الكفر وغيره، وبين الاستعمال الشرعي الفقهي الخاص؛ إذ تطلق على مَنْ أقرّ بالشرع ثمّ خرج عن التزام بعض أحكامه. وقد أفاد الشهاب في ذكر اشتقاق الكلمة ومعانيها في سورة البقرة، يُنظر: [البقرة: 26]، 101/2 وما بعدها.

(3) أي: الإمام البيضاوي.

(4) أي: بناءً على مذهب الإمام البيضاوي -وهو قول الجمهور- بأنّ الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ومعدّون بتركها.

وهي مسألة أصوليّة مشهورة، اختلف فيها العلماء على ثلاثة أقوال: قول الجمهور من المالكيّة والشافعيّة والحنابليّة بأنّ الكفار مخاطبون بفروع الدين، وقول الحنفيّة وبعض الشافعيّة أنّهم غيرُ مخاطبين بها، وفرّق قومٌ فقالوا: هم مخاطبون بالنواهي دون الأوامر، وهو مذهبٌ ضعيف.

وثمرة الخلاف إنّما تظهر في حقّ أحكام الآخرة، فعلى القول الأوّل يُعاقبون بترك العبادات زيادةً على عقوبة ترك الاعتقاد وعقوبة الكفر، وعلى الثاني: لا يُعاقبون. وأمّا في أحكام الدنيا فالإجماع منعقدٌ على أنّها لا تصحّ منهم حال كفرهم، ولا يجب عليهم فيها شيءٌ بعد إسلامهم. وتحقيق المسألة وبيان أدلّة كلّ فريق مبسوطٌ في مظانّه. يُنظر: المحصول، (237/2 وما بعدها) - روضة الناظر، (229/1 وما بعدها) - الفروق للقرافي: (366/1) - منهاج الوصول، (ص28) - كشف الأسرار، (342/4 وما بعدها).

﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنَّا أَتَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾
 ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 50]

﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ مقدوراته، أو خزائن رزقه. ﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ ما لم يُوحَ إِلَيَّ، ولم يُنصَب عليه دليل، وهو من جملة المقول.

قوله: (مقدوراته...) إلخ يعني: الخزائن: جمع خَزِينَةٍ أو خِزَانَةٍ، وهي ما يُحَفَظُ فِيهِ الْأَشْيَاءُ النَّفِيسَةُ⁽¹⁾.
 إمَّا مَجَازٌ عَنِ الْمَقْدُورَاتِ⁽²⁾، أو هو بتقديرٍ مضافٍ، أي: خزائن رزقه⁽³⁾.
 وظاهرُ قول الزمخشري: خزائنُ الله هي قَسْمُهُ بَيْنَ الْخَلْقِ وَأَرْزَاقُهُ⁽⁴⁾ أَنَّ الْخَزَائِنَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُضَافٌ لِمَقْدَرٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَجَازٌ عَنِ الْمَرْزُوقَاتِ، مِنْ إِطْلَاقِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ، أَوِ الْإِجْرَامِ عَلَى الْمَلْزُومِ. وكلامُ المصنّف يحتمله.
 وقيل: إِنَّ التَّجَوُّزَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ عَلَى التَّقْدِيرِ مِنَ التَّجَوُّزِ أَيْضاً⁽⁵⁾. فتأمل!
قوله: (ما لم يُوحَ إِلَيَّ، ولم يُنصَب عليه دليل) (مَا) إمَّا بَدَلٌ مِنَ الْغَيْبِ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ مَفْسِّرٌ لَهُ⁽⁶⁾؛ فَإِنَّهُ الَّذِي لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ. وفي قوله: (لم يُنصَب...) إلخ إشارةٌ إِلَى جَوَازِ اجْتِهَادِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ⁽⁷⁾.

(1) يُنظَر: لسان العرب، مادة (خزن)، (1154/13) - تاج العروس، مادة (خزن)، (486/34).

(2) أي: مجازٌ مرسلٌ، تشبيهاً لمقدوراته تعالى بما يُخَزَنُ بِجَامِعِ الْحِفْظِ أَوْ صِيَانَتِهِ وَتَعَدُّرِ الْوَصُولِ إِلَيْهِ، مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ. يُنظَر: حاشية سنان أفندي، [25/ب] - حاشية القونوي، (107/8).

(3) قال في حاشية القونوي: "وهو الظاهر؛ بخلوه عن التكلف الذي في الوجه الأول". (107/8).

(4) يُنظَر: الكشف، (20/2).

(5) في (ك1) و(ك2): (على التقديرين) بالثنائية. والمثبت أوضح؛ إذ المراد أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ سَيُحْتَاجُ إِلَى الْمَجَازِ أَيْضاً. والله أعلم! ولم أهدِ لِقائله.

(6) **البدل**: "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة". **وعطف البيان**: "هو تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضح متبوعه أو يخصّصه". "وكلّ شيءٍ جاز إعرابه عطفَ بيانٍ جاز إعرابه بدلاً... إلّا إذا كان ذكره واجباً". شرح شذور الذهب: ابن هشام (ص563، 565، 569).

(7) ولم يَرْتَضِ فِي حَاشِيَةِ الْقُونَوِيِّ حَمْلَ كَلَامِ الْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ هُنَا عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. يُنظَر: (107/8).

والمسألة أصولية مشهورة وقد اتفق العلماء على جواز اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم -ومثله الأنبياء- في تدابير الحروب والأقضية، وغيرها من المصالح الدينية. **واختلفوا** في الاجتهاد في الشرائع والأحكام الدينية فيما لا نص فيه على أقوال، ومدار اختلافهم في الجواز العقلي، ثم في وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم فعلاً.

(1) **قول الجمهور** وهو جواز ذلك عقلاً؛ إذ لا يلزم منه محالٌّ، وثبوت وقوعه منه عليه الصلاة والسلام بالأحاديث والآثار. وهو القول المختار، ولهم فيه أدلة كثيرة مبثوثة في مظانها.

(2) **قول بعض الشافعية وبعض الحنفية وبعض المعتزلة** حيث أنكروا جواز ذلك؛ لاكتفائه صلى الله عليه وسلم بالوحي، وتأولوا ما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم. وهو مذهبٌ لا يثبت عند المناقشة.

وتفصيل المسألة ومناقشة الأدلة في مظانها. يُنظَر: الفصول في الأصول، (239/3 وما بعدها) - روضة الناظر، (969/3 وما بعدها) - البحر المحيط في أصول الفقه، (214/6 وما بعدها).

.....

و(ما) في كلام المصنّف رحمه الله موصولةً، وجوّز جعلها مصدريةً زمانيةً؛ فالغيب عامٌ مقيّدٌ بمدةٍ عدم الإحياء ونصب الدليل⁽¹⁾.

قوله: (وهو من جملة المقول) هنا قولان ومقولان، أي: (قُل) و(أقول)⁽²⁾. وكلام المصنّف مُحتمِلٌ⁽³⁾.
- فيحتمِلُ أنه أراد أنه من جملة مقول (قُل)⁽⁴⁾، كما قيل: إنه من مقول (قُل لا أقول)؛ ولذا احتيج إلى إعادة (أقول) في قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾. فإنه على تقدير العطف على ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ لا حاجة إلى إعادته. وإنما لم يكتفَ⁽⁵⁾ فيه بنفي القول؛ للفرق بينه وبين قرينه⁽⁶⁾، وهو أن مفهومي ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ و﴿إِنِّي مَلَكٌ﴾ معلومان عند الناس، فلا حاجة إلى نفيمهما، إنما الحاجة إلى نفي ادّعاءهما؛ تبرئاً عن دعوى الباطل.
بخلاف مفهوم⁽⁷⁾ ﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ فإنه كان مجهولاً عندهم⁽⁸⁾، بل كان الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم الاطلاع عندهم⁽⁹⁾ على الغيب، ولذا نسبوه إلى الكهانة؛ فالحاجة هنا إلى نفيه.
ثم إن هذا النفي تضمّن الجواب عن قولهم: (إن كنت رسولاً فأخبرنا بما يقع في المستقبل لنستعدّ له). ونفي دعوى الملكية تضمّن جواب: ﴿... مَا لِي هَذَا الرَّسُولُ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ...﴾ [الفرقان: 7] انتهى⁽¹⁰⁾.

(1) أي: في قوله: (ما لم يوح...) فهي موصولة على أنها بدلٌ من الغيب أو عطفٌ بيان، أو مصدرية زمانية بمعنى (المُدّة). وأجازهما معاً في حاشية بستان أفندي، [60/ب- 61/أ] - وحاشية سنان أفندي، [25/ب]. ويُفهم من كلام الشهاب الخفاجي ترجيح الأول منهما.
- و(ما) تأتي على أوجهٍ، منها: أن تكون اسمية موصولةً، أو حرفية مصدرية، زمانية أو غير زمانية. كما هو مقررٌ في كتب النحو. يُنظر: مغني اللبيب، (1/296، 303-304).

(2) عبّر أكثر أرباب الحواشي عن القولين بعبارة: (القول المثبت) أي: (قُل)، و(القول المنفي) أي: (لا أقول)، وهذا أوضح من عبارة الشهاب حيث اقتصر على لفظ الفعل دون حرف النفي في (لا أقول). والله أعلم!

(3) في (ك1): (مجمّل) وكلاهما صحيح المعنى، والمثبت أليق بسياق الكلام. والله أعلم!

(4) رجّحه في حاشية بستان أفندي، يُنظر: [61/أ]. وهو الذي رجّحه في البحر المحيط، يُنظر: (4/137).

(5) هكذا في كلّ النسخ وفي (صادر) أيضاً: (لم يكتف فيه بنفي القول)، والذي في تفسير ابن كمال (لم يأت فيه بنفي القول) وهو الصحيح؛ لأنّ المراد أنه لم يأت في جملة (ولا أعلم الغيب) بذكر نفي القول (لا أقول) للفرق الذي ذكره.

(6) في (ك1): (قرينه). والمثبت هو الصحيح وهو الموافق لنصّ تفسير ابن كمال.

(7) قوله: (مفهوم) سقط من (ك1). والمثبت موافقٌ لنصّ تفسير ابن كمال.

(8) في (ف): (كان مجهولاً لا عندهم). فإما هو سبق قلم من الناسخ، أو سبق فهم؛ لأنّ العبارة لا تستقيم بها على المعنى المراد. والمثبت موافقٌ لنصّ تفسير ابن كمال.

(9) في (ف) و(صادر): (عدم الاطلاع عندهم). وهو مخلٌ بسياق المعنى المراد. والمثبت موافقٌ لنصّ تفسير ابن كمال.

(10) قاله في تفسير ابن كمال. يُنظر: [171/ب].

.....

- ويحتمل أنه مَقُولُ (أَقُولُ) لا (قُلُ)⁽¹⁾، ولذا قيل: لو قال المصنّف رحمه الله (من جملة ما لا يقولُ) كان أوضح. وكلمةُ (لا) حينئذٍ في (لا أعلمُ) مذكّرةٌ للنفي، لا نافيةٌ. ولم يُجعل من مَقُول (قل)؛ لأنَّ المقصودَ نفيَ دعوى علمِ الغيب ودعوى مالكيّةِ خزائنِ الله؛ ليكونا شاهدين على نفيِ دعوى الألوهيّة⁽²⁾.

وبهذا اندفع ما قيل على هذا الوجه من أنه يؤدّي إلى أنه يصيرُ التقديرُ: / (ولا أقولُ لكم لا أعلمُ الغيب) وهو [235/أ] غيرُ صحيح⁽³⁾، فإنّه لا وجهَ لعدمِ صحّته⁽⁴⁾.

ولله درّ المصنّف حيثُ أتى بما يشملُهما على أخصر وجه⁽⁵⁾. ولا يخلو من مخالفةٍ للظاهر في الجملة، وعند التأمل لكلِّ وجه⁽⁶⁾.

(1) رجّحه أكثر حواشي تفسير البيضاوي. يُنظر: حاشية الإسفراييني، [282/أ] - حاشية سنان أفندي، [25/ب] - حاشية القونوي، (107/8). وهو الذي ذهب إليه في الكشف ورجّحه في تفسير الألوسي. يُنظر: الكشف، (21/2) - تفسير الألوسي، (155/7).

(2) قاله في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [282/أ].

ومعناه أن (لا) في: (ولا أعلمُ الغيب) مؤكّدة ومذكّرة بالنفي السابق في (لا أقول)، فالغالب عند عطف المنفيات بعضها على بعض أن يُعاد معها حرف النفي؛ لإفادة أنّ جميع المتعاطفات مقصودةٌ بالنفي بأحاديها، ويكون القول مُضمراً بين (لا) و(أعلم) على تقدير: (ولا أقول لكم أعلمُ الغيب)؛ فينتظم المعنى بهذا، وليس مُضمراً بين الواو و(لا). يُنظر: حاشية السيوطي، (354/3) - حاشية القونوي، (107/8-108) - التحرير والتنوير، (241/7).

(3) قاله في الدرّ المصون. يُنظر: (638/4).

(4) قوله: (فإنّه لا وجهَ لعدمِ صحّته) مؤخّرة في (ك1) إلى ما بعد قوله: (في الجملة). ولا يصحّ به سياق المعنى.

(5) في (ك2) و(ف): (على الحصر). والمثبت أوضح في سياق الكلام.

(6) في (ك1): (وجهه). وكلاهما صحيح المعنى.

.....

ولذا قال النحرير: إنه من جملة القول في الواقع⁽¹⁾، ومحمولٌ على هذا المعنى البتّة؛ لأنّه لا فائدة في الإخبار بأنّي لا أعلم الغيب، وإنّما الفائدة في الإخبار بأنّي لا أقول ذلك؛ ليكون نفيّاً⁽²⁾ لادّعاء الأمرين اللّذين هما من خواصّ الإلهيّة⁽³⁾، ليكون المعنى: (إنّي لا أدعي الإلهيّة، ولا الملكيّة)، ويكون تكريرُ (لا أقول) إشارةً إلى هذا المعنى⁽⁴⁾.
وكأنّ المصنّف رحمه الله أجملَ في قوله: (المقول) لجوازهما عنده. وزعم السّفاقيّ أنّ كلامَ الزمخشريّ محتملٌ لهما أيضاً⁽⁵⁾. فتأمّل!⁽⁶⁾.

(1) في (ك1): (المقول الواقع). والمثبت موافقٌ لنصّ الإمام التفتازانيّ.

(2) في (ك1) و(ف): (نصّاً). ولعلّه سبق نظر، والمثبت هو الصحيح الموافق لنصّ الإمام التفتازانيّ.

(3) في (ك2): (الألوهيّة). وكلاهما بمعنى. يُنظر: تاج العروس، مادة (أله)، (320/36). والمثبت موافقٌ لنصّ الإمام التفتازانيّ.

(4) يُنظر: حاشية التفتازانيّ على الكشاف، [235/ب]. وهو تعقيبٌ على مَنْ ذهب إلى أنّه من مقول (قُل).

وقد فنّد في حاشية بستان أفندي هذا التعقيب وأجاب عنه بأنّه لا حاجة لضمّ نفي أحد الادّعاءين إلى الآخر ليتحصّل بهما نفيّ دعوى الإلهيّة، بل كلّ واحد من مُلكيّة الخزائن وعلم الغيب لوحده هو من خصائص الألوهيّة، فيتضمّن نفيّه نفيه، من غير حاجةٍ إلى اعتبار شيءٍ آخر. يُنظر: [61/أ-ب].

(5) يُنظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد، للسفاقيّ، [162/أ].

- والسفاقيّ: هو إبراهيم بن محمّد القيسيّ، أبو إسحاق، الفقيه المالكيّ النحويّ، وكان صاحب همة في الفضائل والعلوم، من مصنّفاته: (المُجيد في إعراب القرآن المُجيد)، و (شرح ابن الحاجب) في أصول الفقه، توفي رحمه الله سنة (742هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (425/1)- طبقات المفسّرين، الأدنه وي (ص276-277)- الأعلام، (63/1).

(6) قوله: (فتأمّل) مقدّمة في (ك1) قبل قول الإمام السفاقيّ. ولعلّ موضعها هنا أليقّ!.

وحيث عبّر الشهاب رحمه الله بقوله (زعم) فهو إشارةٌ إلى ضعف هذا النظر، كيف لا؟! وقد صرح الإمام الزمخشريّ بأنّ جملة (أعلم الغيب) في محل نصبٍ عطفاً على (عندي خزائن الله)؛ لأنّها من جملة المقول بتقدير: (لا أقول لكم هذا القول، ولا هذا القول)، فجعل المقولين معطوفين لفعل واحد هو (لا أقول). يُنظر: الكشاف، (21/2).

﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ أي: من جنس الملائكة، أو أقدرُ على ما يقدرُونَ عليه.

قوله: (من جنس الملائكة) قيل: هو إشارة إلى ما ذكره أبو علي الجبائي من أن هذه الآية تدل على أفضلية الملائكة؛ لأنَّ المعنى: (لا أدعي منزلة أقوى من منزلي). وقال القاضي عبد الجبار: (إن كان الغرض من النفي التواضع فالأقرب لزوم الأفضلية، وإن كان نفي القدرة على أفعال لا يقوى عليها إلا الملائكة فلا). وهو الأليق بالمقام، ولو سلّم فيكفي⁽¹⁾ الأفضلية بزعم المخاطبين⁽²⁾.

وعليه يتنزل كلام المصنّف، ويخرجُ عمّا في «الكشاف» من النزعة الاعتزالية⁽³⁾.

- (1) في (ك 1) و(ف): (لا تقوى عليها) بالمثلثة فوقية. وفي (ف): (فتكفي) بالمثلثة فوقية. والمثبت موافق لنص الإمام التفتازاني.
- (2) قاله في حاشية التفتازاني على الكشاف. يُنظر: [235/ب]. ونقل استدلال المعتزلة بالآية عددٌ من التفاسير. يُنظر: تفسير الجبائي، (ص 209) - تفسير الرازي، (231/12) - البحر المحيط، (136/4) - تفسير الألوسي، (155/7).
- وأبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب البصريّ المعتزليّ الجبائيّ، نسبةً إلى قرية (جبّ) بالبصرة، من أئمة المعتزلة، وله تفردات ومقالات مشهورة، وكان على بدعته واسع العلم ورعاً زاهداً، وأخذ عنه الشيخ أبو الحسن الأشعريّ علمَ الكلام في أوّل أمره، ثم كان له معه مناظرات. له كتب كثيرة مفقودة منها: (الأصول)، و(التعديل والتجوين)، و(التفسير الكبير). توفي رحمه الله بالبصرة سنة (303هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء، (183/14-184) - طبقات المعتزلة، (ص 80) - طبقات المفسرين، السيوطي، (ص 102-103).
- والقاضي عبد الجبار: هو عبد الجبار بن أحمد الهمدانيّ الأسديّ، أبو الحسن، المعتزليّ الشافعيّ، قاضي القضاة وإمام المعتزلة في عصره، عُمر طويلاً وذاع صيته، ورحلت إليه الطلبة. له تصانيف كثيرة مشهورة، منها: (المغني في أبواب التوحيد والعدل)، و(شرح الأصول الخمسة)، و(دلائل النبوة)، وتفسيره (تنزيه القرآن عن المطاعن). توفي رحمه الله بالريّ سنة (415هـ). يُنظر: طبقات الشافعية، السبكي: (97/5) - طبقات المعتزلة، (ص 112-113) - طبقات المفسرين، السيوطي، (ص 59-60).
- (3) أي إن كلام الإمام البيضاويّ يُمكن حمله على أحد الاحتمالين الأخيرين، وهو كون الآية في نفي القدرة على أفعال الملائكة الخارقة، أو كون الأفضلية إنّما هي بزعم المشركين المخاطبين بالآيات.
- ومسألة التفضيل بين الملائكة والأنبياء خاصة أو البشر عامة، مسألة خلافية بين المعتزلة وأهل السنة، وهي من مسائل علم الكلام. غير أنّ أفضليته صلى الله عليه وسلّم على جميع المخلوقات محلّ إجماع المسلمين حتى المعتزلة، وشدّ في ذلك الإمام الزمخشريّ حيث زعم تفضيل جبريل عليه السلام على نبيّنا صلى الله عليه وسلّم.
- ثم اختلفوا فيما وراء هذا: فالأشاعرة على تفضيل الأنبياء على الملائكة، وتفضيل الملائكة على بقيّة البشر من غير تفصيل في ذلك. والماتريدية فصلوا في التفاضل بينهم، فالأنبياء أفضل من رؤساء الملائكة كجبريل عليه السلام، ورؤساء الملائكة أفضل من عوالم البشر وهم الصالحون منهم كأبي بكر رضي الله عنه، وعوالم البشر أفضل من عوالم الملائكة. أمّا المعتزلة وابن حزم فذهبوا إلى أنّ الملائكة أفضل من الأنبياء فضلاً عن بقيّة البشر.
- وتفنيد الأدلة ومناقشتها ممّا يطول به المقال فيُطلب من مظانّه. يُنظر: متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، ([النساء: 172]، ص 214) - الفصل في الملل، (15/5) - شرح الباجوريّ على جوهره التوحيد، (ص 129-132). ويُنظر أيضاً: الكشاف، ([التكوير: 19-22]، 711/4-712) مع ردّ الإمام ابن المنير عليه.
- وظاهر لفظ الآية قد يشهد للمعتزلة على مذهبه. غير أنّ النظر في مورد الآية حيث كان في الردّ على الكفار فيما يقترحونه على النبيّ صلى الله عليه وسلّم، يخرج بها عن كونها موضع استدلال في المسألة البتّة. والمعنى: (لا أقول إنّ ملك يقدر على ما تريدون). وهو ما رجّحه كثيرٌ من المفسرين. يُنظر: تفسير أبي السعود، (211/2) - تفسير الألوسي، (155/7-156) - التحرير والتنوير، (242/7).

﴿إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكُمْ﴾ تبرأ عن دعوى الألوهية والملكية، وادّعى النبوة التي هي من كمالات البشر ردّاً لاستبعادهم دعواه، وجزمهم على فساد مدّعاؤه.

قيل: وهو على الأول حقيقة، وعلى الثاني مجاز مرسل عن القادر على أفعالهم، أو تشبيهه بليغ⁽¹⁾. وفيه نظر؛ لأن المقصود نفي الملكية⁽²⁾، لا نفي شمهها. فتأمل!

قوله: (تبرأ⁽³⁾ عن دعوى الإلهية والملكية) وفي نسخة: (الألوهية)⁽⁴⁾.

جعل مجموع قوله: ﴿...عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ عبارة عن معنى الألوهية؛ لأنّ قسمة الأرزاق بين العباد ومعرفة علم الغيب مخصوصان به تعالى، ولذا كرّر في الملكية لفظاً (ولا أقول)⁽⁵⁾.

وقيل على الزمخشريّ إذ ذكر هذا بعينه أنّه يهدم قاعدة استدلاله في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ...﴾ [النساء: 172]، على تفضيل الملك على البشر؛ لأنّ الترقّي لا يكون من الأعلى إلى الأدنى، يعني: من الألوهية إلى الملكية⁽⁶⁾.

ولا هدم لها مع إعادة (لا أقول) الذي جعله أمراً مستقلاً كالإضراب⁽⁷⁾، إذ المعنى: (لا أدعي الألوهية، بل ولا الملكية)، ولذا كرّر (لا أقول).

(1) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [25/ب].

- والتشبيهه بليغ: "هو ما حُذِفَتْ فيه أداة التشبيه، ووجه الشبه". جواهر البلاغة: (ص 237). وهو من فنون علم البيان، ويُعدّ أعلى أساليب التشبيه وأدعاها تأثيراً في النفس. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص 202)

- والمراد بالأول: أي من تفسيري الإمام البيضاوي وهو قوله: "من جنس الملائكة". فيحمل لفظ (ملك) في الآية على حقيقته. وبالثاني: هو قول الإمام البيضاوي: "أقبر على ما يقدرون عليه". فيكون التعبير بـ (ملك) مجازاً مرسل عن القادر على الأفعال العجيبة، أو تشبيهاً بليغاً بالقدرة على مثل هذه الأفعال.

(2) في (ك2): (الملائكة) والمثبت هو الصحيح الأليق بالسياق.

(3) في (ف): (ليبرأ). والمثبت موافق لنص تفسير البيضاوي، وأليق بالسياق.

(4) هي كذلك في المطبوع المعتمد هنا، ووقفت عليها في نسختين من مخطوطات تفسير البيضاوي. يُنظر: نسخة مكتبة بشير آغا، [194/أ] - نسخة مكتبة محمود أفندي، (ص 380).

(5) في (ك2) و(ف): (عبارة عن نفي الألوهية). وفي (ك2): (كرّر في الملائكة). والمثبت موافق لنص الإمام الطيبي، وعنه نقل الشهاب. يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (93/6).

والمراد: أنّ تكرار الفعل دلّ على الفصل بين معنى العبارتين، بحيث يكون مجموع قسمة الأرزاق ومعرفة علم الغيب دالاً على أمر واحد، وهو الألوهية. وحين أراد نفي ادّعاء الملكية كرّر ذكر الفعل. يُنظر: حاشية القطب الرازي على الكشاف، [196/ب].

(6) قاله في حاشية الطيبي على الكشاف. يُنظر: (93/6) - وفي حاشية التفاتاني على الكشاف، [235/ب].

(7) من معاني الإضراب الانتقال من غرض لآخر، دون الحكم على الأول بالطلان. وهو كثير في القرآن والشعر. يُنظر: مغني اللبيب، (112/1) - شرح المفصل، ابن يعيش، (27/5).

والمراد هنا: إذا حمل المعنى في الآية على هذا النظر من أنّهما كالجملتين المستقلّتين فقد خرجت عن موضع النزاع، ولا يُستعان بها في هدم قاعدة استدلال الإمام الزمخشريّ على مدّعاؤه، ومناقشته تنبني على أدلة أخرى. والله أعلم!

.....

وقيل: مقام نفي الاستنكاف ينبغي فيه أن يكون المتأخر أعلى؛ لئلا يلغَوْ ذِكْرُهُ، وفي مقام نفي الادّعاء بالعكس، فإنَّ مَنْ لا يتجاسرُ على دعوى المَلَكِيَّةِ أَوْلَى أن لا يتجاسرَ على دعوى الإِلَهِيَّةِ⁽¹⁾ الأَشَدَّ استبعاداً⁽²⁾.

وأورد على هذا: أنَّ المراد (لا أملكُ أن أفعلَ ما أريدُ ممَّا يقترحونه) وليس المرادُ التبرِّي عن دعوى الألوهية⁽³⁾، وإلا لقليل: (لا أقولُ لكم إنِّي إلهٌ) كما قيل: (ولا أقولُ لكم إنِّي ملكٌ). وأيضاً: في الكناية عن الألوهية بـ(عندي خزائنُ الله) ما لا يخفى من البشاعة، بل هو جوابٌ عن اقتراحهم عليه صَلَّى الله عليه وسلَّم أن يوسَّعَ عليهم خيراتِ الدنيا⁽⁴⁾.

وقيل في دفعه وجه التبرِّي: أنَّ قوله تعالى (لا أقولُ) في قوَّة قول الرسول: (لا أقولُ)؛ لعدم توقُّفه⁽⁵⁾ في الامتثال، وليس إضافةُ الخزائن إلى الله تعالى منافياً لهذه الكناية؛ لأنَّ دعوى الإلهية ليس دعوى أن يكونَ هو الله، بل شريكاً له في الإلهية⁽⁶⁾.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ إضافةَ الخزائن إليه تعالى اختصاصية⁽⁷⁾ فتنافي الشركة، إلا أن يكون المعنى⁽⁸⁾: خزائنُ مثلُ خزائنِ الله، أو تُنسَب إلى الله⁽⁹⁾، فتأمل!

(1) في (ك1): (الألوهية). والمثبت موافق لنص الإمام التفتازاني.

(2) قاله في حاشية التفتازاني على الكشف، [235/ب].

(3) في (ف): (الإلهية). والمثبت موافق لنص الإمام ابن كمال.

(4) أورد هذا الإمام ابن كمال في تفسيره. يُنظر: [171/ب]. وتابعه في حاشية الكازروني، (189/2).

(5) في (ك1): (دفعه). والمثبت هو الصحيح الموافق لنص حاشية سنان أفندي.

(6) في (ك1): (الألوهية). والمثبت هو الموافق لنص حاشية سنان أفندي.

وقاله في حاشية سنان أفندي ردّاً على نفي الإمام ابن كمال حمل الآية على إرادة التبرِّي. يُنظر: [25/ب].

(7) في (ك1): (اختصاصه). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام.

والمراد: أنَّ الإضافة في (خزائنُ الله) معنوية محضة، بمعنى اللام، أي: (خزائنُ لله). والإضافة المحضة تفيد التعريف أو الاختصاص. يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص432-433).

(8) قوله: (المعنى) سقط من (ك2).

(9) في (ك2) و(ف): (إليه). والمثبت أوضح.

.....

قوله: (رداً لاستبعادهم...) الخ يعني أنه بعد نفي الألوهية والملكية ألزمهم بالحجة العقلية على ما ادعاه؛ لأنَّ حاصله أنّي عبدٌ يمثل أمرَ مولاهُ، ويتَّبِعُ ما أوحاهُ، وأيُّ عقلٍ يُنكر مثله! كما يشير إليه قوله: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ أي: في أنّ اتِّباعَ ذلك لا محيصَ عنه، ولذا قال: (أتَّبِعُ ما يوحى إليّ)، ولم يقل: (إني نبيّ أو رسولٌ) تواضعاً منه صلى الله عليه وسلّم، وإجمالاً لهم بالحجة.

وليس في كلامه نفيٌ لتفضيل المَلَك بوجهٍ من الوجوه كما قيل⁽¹⁾، ودفعُهُ ما قدّمناه⁽²⁾.

وحاصلُ الردّ: أنّ هذه دعوائٍ وليست ممّا يُستبعد، إنّما المُستبعدُ ادّعاءُ الألوهية أو الملكية، وليست أدعِيهما. على أنّ مجردَ نفي هاتين لا يستلزمُ نفي الاستبعاد؛ لجواز أن يدّعي أمراً آخر مُستبعداً⁽³⁾.

(1) قاله في حاشية سنان أفندي. ونصّه: "... ثمّ إنّه أشار المصنّف بهذا التعليل إلى الردّ على من استدلّ بالآية على فضل الملائكة على الأنبياء، بناءً على أنّ مقصوده صلى الله عليه وسلّم بهذا القول هو التواضع، والمعنى: (لا أدعي منزلةً أقوى من منزلي)...". [26/أ].

(2) أي: ودفعُ الاستدلال بالآية على الأفضلية ليس مستفاداً من كلام المصنّف ههنا، وإنّما يكون بما تقدّم من بيان أنّ مورد الآية كان في الردّ على مقترحات الكفار، أو من كون مدلول الآية جرى على ما هو في زعم المخاطبين، لا على ما في حقيقة الأمر.

(3) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [26/أ].

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ مثلًا للضالِّ والمهتدي، أو الجاهل والعالم، أو مُدَّعي المستحيل كاللوهية والملكية، ومُدَّعي المُستقيم كالنبوة.

﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ فَتَهْتَدُوا، أو فَتُمَيِّزُوا بين ادِّعاءِ الحقِّ والباطل، أو فَتَعْلَمُوا أَنَّ اتِّبَاعَ الوحيِّ ممَّا لا محيصَ عنه.

قوله: (كاللوهية والملكية) فإن قيل: دعوى الملكية من الممكنات، أي: من دعوى الأمور الممكنة؛ لأنَّ الجواهر متماثلةة⁽¹⁾ يجوز أن يقوم بأكملها ما يقوم ببعضها، ولهذا لما قيل لآدم صلى الله عليه وسلم: ﴿... مَا نَهَكَكَ رَبُّكَ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ / إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَلَكًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: 20] أقدم على الأكل طمعاً في الملكية، [235/ب] مع أن النبي لا يطمع في المحال⁽²⁾.

قلت: أجاب عنه شراح الكشاف بأنَّ المقدمات على تقدير تمامها إنما تفيد إمكان أن يصير البشر ملكاً، وأمَّا أن يكون ملكاً فلا؛ لتمايزهما بالعوارض المتنافية بلا خلاف. وهذا كما قالوا: إنَّ كلاً من العناصر يجوز أن يصير الآخر، لا أن يكون. وعلى هذا ينبغي أن يُحمَلَ طمعُ آدم عليه الصلاة والسلام لو سلَّم كونه نبياً عند الأكل⁽³⁾. أو أنه لم يطمع في الملكية، بل في الخلود⁽⁴⁾.

(1) في (ك2): (مماثلة). والمثبت أصح، وهو الموافق لنص الانتصاف.

ومسألة تماثل الجواهر من مسائل علم الكلام. وقد ذهب الأشاعرة وأكثر المعتزلة إلى أنَّ الجواهر كلّها متماثلةة في نفسها، فجوهر النار والهواء مثلاً متماثلان متساويان في صفتي نفسيهما، من حيث وجوب التحيز وقبول الأعراض على الجملة، ثمَّ يجوز تقدير قيام أوصاف كلّ منهما في الآخر. فلا يبعد عقلاً أن يُبدع الله تعالى في الهواء لونَ النار أو لهيها وحرارتها. وخالف بعض المعتزلة في ذلك فجعلوا تماثل الجواهر واختلافها تابعاً لتركبها من أعراض متماثلةة أو مختلفة؛ لما أنَّ حقيقة الجوهر عندهم ليست إلا أعراضه مجتمعة. يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (ص92) - الشامل في أصول الدين، (ص43-44) - شرح المواقف، الجرجاني، (ص199-201، 308).

(2) أورد هذا الإشكال الإمام ابن المنير في الانتصاف: (21/2) - وذكره بأسلوب الفنقلة في حاشية التفتازاني على الكشاف. يُنظر: [235/ب] والعبارة منقولة عنه - وذكره أيضاً في الكشف على الكشاف. يُنظر: [175/ب].

ومبنى الإيراد: النظر إلى القدرة الإلهية المطلقة، وتماثل الجواهر كلّها، فيجوز عقلاً أن يجعل الله البشر ملكاً والبشر ملكاً بشراً؛ ويجوز أن يخلق الله تعالى المعاني التي كان بها الملك ملكاً في البشر، والعكس صحيح، وعدم وقوعه لا يأبى استقامته وإمكانه. يُنظر: الانتصاف، (21/2).

(3) قاله في حاشية التفتازاني على الكشاف. يُنظر: [235/ب] والعبارة منقولة عنه - وفي الكشف على الكشاف. يُنظر: [175/ب].

والمعنى: أنه على التسليم بكلِّ ما قيل في بناء هذا الإيراد فإنه إنما يفيد إمكان أن يصير البشر ملكاً بطريق نزع صورة بشريته وتلبسه بأخرى، كما تتحوّل بعض العناصر إلى عناصر أخرى، والممتنع هو أن يكون ملكاً مع بقاء تشخصه البشري، وهو الذي أفادته الآية؛ لأنَّ النفي وقع على كونه ملكاً، لا على أن يصير ملكاً. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [62/ب] - حاشية سنان أفندي، [26/أ].

(4) ذكر هذا الوجه في حاشية الإسفراييني، [282/أ] - وحاشية سنان أفندي، [26/ب].

وقوله: (وحزمهم على فساد مُدَّعاه) ضَمَّنَه معنى (الحرص)، فلذا عدَّاه بـ(على)⁽¹⁾.

فإن قلت: لم قال (خزائن الله) ولم يقل: (لا أقدرُ على ما يقدرُ عليه الله)؟ قلت: لأنَّه أبلغ؛ لدلالته على أنَّه لقوَّة قدرته كَأَنَّ مَقْدوراتِه مخزونةٌ حاضرةٌ عنده⁽²⁾.

قوله: (مثلٌ للضالِّ)⁽³⁾.. إلخ ذكر فيه ثلاثة وجوه، مبناها على أنَّه تذييلٌ لما مضى⁽⁴⁾ من أوَّل السورة إلى هنا، أو لقوله: ﴿إِنَّ أَتَّبِعُ...﴾ إلخ، أو لقوله: ﴿لَا أَقُولُ...﴾ إلخ⁽⁵⁾. والأوَّل هو الوجه عندهم، ثمَّ الثاني⁽⁶⁾.

وقوله في تفسير قوله: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ (فتبتدوا...) إلخ لفٌّ ونشرٌ ناظرٌ إلى هذه التفاسير على الترتيب، فقوله: (تهتدوا) راجعٌ إلى الأوَّل، وقوله: (أو فتميزوا) إلى الثاني، وقوله: (أو فتعلموا) إلى الثالث. والأفعالُ في عبارته منصوبةٌ في جواب الاستفهام. وقيل: إنَّه غيرُ مرتَّب⁽⁷⁾، وهو تكلفٌ.

(1) وردت هذه الجملة مؤخَّرة هنا في كلِّ النسخ، والأليق بسياق الكلام أن تكون بعد قوله: (ردًّا لاستبعادهم..).

(2) في (ك1): (مخزونةٌ عنده خاصَّة). والمعنى قريب.

(3) قوله (مثلٌ) سقط من (ف). والمثبت موافقٌ لنصِّ الإمام البيضاوي.

(4) قوله: (مضى) سقط من (ك1).

والتذييل: "تعقيبُ الجملة بجملةٍ تشتمل على معناها للتوكيد". الإيضاح في علوم البلاغة: (205/3). وهو من باب الإطناب في علم المعاني. وفي بيان أقسامه وأغراضه يُنظر: الطراز لأسرار البلاغة، (3/111-114، 321-322). الإِتقان، (ص869) - جواهر البلاغة، (ص204-205).

(5) يُنظر: حاشية الطيبي على الكشَّاف، (95/6-96).

وفيهما بيان أنَّه تذييلٌ جرى مجرى المثل، وأنَّ التشبيه التمثيليَّ فيه على الوجه الأوَّل: بأن يكون الأعلى مثلاً للضالِّ الذي لم يقبل ما دُعيَ إليه من الحقِّ وأبى إلا الباطل، والبصير مثلاً للمهتدي الذي قَبِل دعوة الإسلام. وعلى الثاني: يكون الأعلى مثلاً للجاهل حيث لم يتَّبع الوحي، والبصيرُ للعالم المتَّبِع له. وعلى الثالث: فالأعلى الذي يدَّعي ما لا يليق بالبشر ممَّا هو من خصوصيات الألوهية والملكية، والبصير مَنْ لا يتجاسر على ذلك، بل يتَّبع الوحي ويدعو إلى ما يؤمِّر به على مقتضى النبوة، وهو النبي صلي عليه وسلَّم.

(6) هكذا رَجَّحه في الكشف على الكشَّاف. يُنظر: [175/ب]. واستبعد هذا الترجيح في تفسير الألوسي معتبراً أنَّ معنى الآية واردٌ في الضالِّ والمهتدي على الإطلاق. يُنظر: (157/7).

(7) هو قول عدد من أصحاب الحواشي. يُنظر: الكشف على الكشَّاف، [175/ب] - حاشية التفتازاني على الكشَّاف، [235/ب] - حاشية سنان أفندي، [26/ب].

.....

وقابل (المستحيل) بـ (المستقيم)، كما قابله سيبويه بـ (المُحال)⁽¹⁾، وكذا قال المتنبي⁽²⁾: (البحر الوافر)

كأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي مُحَالٍ⁽³⁾

وهو استعمال العرب؛ لأنَّ أصل (المُحال) من: أحالَه عن وجهه وصرفه. وهو في المحسوسات عينُ الاعوجاج⁽⁴⁾. ومن لم يعرفه اعترض عليه بأنَّ الظاهر أن يقول: (كأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي اعْوِجَاجٍ)⁽⁵⁾. فالمستقيم هنا بمعنى (الممكن)⁽⁶⁾.

وفي بعض النسخ (فتميزوا)⁽⁷⁾ على أنَّه من تتمة (تهتدوا). وقوله: (أو فتعلموا) ناظرٌ إلى الأخيرين⁽⁸⁾. وفي نسخة: (فتعلمون)⁽⁹⁾ والأولى أولى⁽¹⁰⁾.

(1) قاله في كتابه. ونصّه: "وهذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسنٌ، ومُحالٌ...". (25/1).
فأراد بالمستقيم كلَّ كلامٍ لم يكن في لفظه خللٌ لغةً أو نحواً، وكان جائزاً في لغة العرب، مثل: (سأتيك غداً). وبالمُحال: الكلام الذي أُحيلَ عن وجهه الذي يفهم به معناه فصار فاسداً، مثل: (أتيتك غداً). يُنظر: شرح الكتاب، السيرافي، (185/1 - 186).
(2) المتنبي: هو أبو الطيّب، أحمد بن الحسين الكوفي، الشاعر المشهور، اشتغل بفنون اللغة والأدب ومهر فيها، وانتشر شعره وذاع صيته، وكان مزهواً بنفسه. لقّب بالمتنبي؛ لادّعائه النبوة، ثم تاب ورجع. وفي شعره من البلاغة والحكمة ما أنهض العلماء قديماً وحديثاً لشرحه والعناية به. قُتل في طريقه إلى الكوفة سنة (354هـ). يُنظر: وفيات الأعيان، (120/1 وما بعدها) - معاهد التنصيص، (33 - 27/1) - الأعلام، (115/1).

(3) هذا شطرٌ بيتٍ من قصيدة طويلة يرثي بها والدّة سيف الدولة، مطلعها:
نُعِدُّ المَشْرِفِيَّةَ والعَوَالِي وَتَقْتُلُنَا المَنُونُ بلا قِتَالٍ
والبيت بتمامه:

رَأَيْتُكَ فِي الذِّينِ أَرَى مُلُوكاً كَأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي مُحَالٍ

ووجه الشاهد فيه: استعمال كلمة (مُحال) بمعنى (الاعوجاج)؛ فلذا صحّت مقابلته بالمستقيم. قال الإمام العُكْبَرِيُّ في شرحه: "والمعنى: أنتَ تفضّلهم، كفضل المستقيم على المعوجّ". يُنظر: شرح ديوان المتنبي، العُكْبَرِيُّ، (8/3، 20).

(4) قال في تاج العروس: "والمُستحيلة من القسي: المُعْوجَّة... وكلّ ما تحوّل أو تغيّر من الاستواء إلى العوج فقد (حال) و(استحال)... والمُحال من الكلام، بالضمّ: ما عُدِلَ به عن وجهه... يقال: كلامٌ مستحيلٌ، أي: مُحالٌ". مادة (حول)، (367/28، 368، 370).
- فاستعمال (المستقيم) و(المحال) على حقيقة معناهما اللغويّ في نصّ الإمام سيبويه وفي بيت المتنبي.

(5) قاله معترضاً الشاعر المغربي، أبو الحسن، محمّد بن أحمد (ت400هـ) في مجلس سيف الدولة، وبحضور المتنبي. يُنظر: شرح ديوان المتنبي، الواحدي، (1115/3).

(6) أي: في كلام الإمام البيضاوي. واستعمال (المستقيم) بمعنى (الممكن)، استعمالٌ مجازيٌّ. يُنظر: حاشية القونوي، (109/8).

(7) في (ك1): (فيمزوا) ولعلّه سيق قلم. والمثبت هو الصحيح. وفي نسخة مكتبة (مراد البخاري) وردت بالفاء: (فتميزوا) يُنظر: [130/ب].

(8) أي: على احتمال كون (وتميزوا) من تتمة (تهتدوا) وليس وجهاً مستقلاً، فيكون (أو فتعلموا) راجعٌ إلى الوجهين الأخيرين في تفسير الأعمى والبصير، وهما (العالم والجاهل) و(مُدّعي المستحيل والمستقيم). والله أعلم!

(9) لم أقف عليها فيما بين يدي من نسخ مخطوطة كثيرة لتفسير البيضاوي.

(10). أي: بالنصب عطفاً على (فتهتدوا) جواباً للاستفهام. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [26/ب].

﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 51]

﴿وَأَنْذِرْ بِهِ﴾ الضمير لـ (ما يوحى إلي). ﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ هم المؤمنون المفرطون في العمل، أو المجوزون للحشر، مؤمناً كان أو كافراً، مُقَرَّراً به أو متردداً فيه؛ فَإِنَّ الْإِنْذَارَ يَنْجَعُ فِيهِمْ دُونَ الْفَارِغِينَ الْجَازِمِينَ باستحالته. ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ في موضع الحال من (يُحْشَرُوا)، فَإِنَّ الْمُخَوْفَ هُوَ الْحَشْرُ عَلَىٰ هَذِهِ الْحَالَةِ. ﴿لَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ لكي يتقوا.

قوله: (المفرطون) بتشديد الراء⁽¹⁾، قيده به؛ لأنه المناسب للإنذار، ولقوله: ﴿لَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾. فخص بالذكر هؤلاء؛ لأنهم الذين ينفعهم الإنذار، ويقودهم إلى التقوى⁽²⁾. وليس المراد الحصر حتى يرد أن إنذاره لغيرهم لازم أيضاً⁽³⁾.

وقوله: (أو متردداً) عطف على (مُقَرَّراً)⁽⁴⁾؛ لأنه كافراً أيضاً.

وقوله: (فإن الإنذار...) الخ بيان لوجه التخصيص. و(يَنْجَعُ): مضارع (نَجَعَ) ك(نَفَعَ) لفظاً ومعنى. وأصله من: نَجَعَ الدواء في المريض: إذا أثر في برئه⁽⁵⁾. والمراد بالفارغين: مُنْكَرِي الْحَشْرِ؛ لأن أذهانهم خلت عن اعتقاده، أو لأنهم فرغوا عن تداركه. **وقوله: (لكي يتقوا)** بيان لمُحْصَلِ المعنى، لا أَنَّ (لعل) بمعنى (كي)⁽⁶⁾، فَإِنَّ الْمَصِيفَ لَمْ يَرْتَضِهِ فِي كِتَابِهِ هَذَا⁽⁷⁾. وقد مر تفصيله وتحقيقه⁽⁸⁾.

(1) أي: من (فرط) في الشيء: ضيعه وقدّم العجز فيه. يُنْظَرُ: لسان العرب، مادة (فرط)، (3392/5).

(2) وذلك أنه لا يتصور الاتقاء من المتقين؛ فقيده بالتفريط في العمل. يُنْظَرُ: حاشية ابن التمجيد، (110/8) - حاشية سنان أفندي، [26/ب].

(3) أورد هذا في حاشية الإسفراييني والكاظمي. يُنْظَرُ: حاشية الإسفراييني، [282/أ] - حاشية الكازروني، (189/2).

(4) في (ك1): (مُقَرَّ). والمثبت أصح على سبيل الحكاية للنص.

(5) قال في لسان العرب: «و(نَجَعَ) فيه الدواء و(أَنْجَعَ): إذا عَمِلَ، ويقال: (أَنْجَعَ): إذا نَفَعَ... و(نَجَعَ) فيه الدواء (يَنْجَعُ)، و(يَنْجَعُ)، و(نَجَّعُ): بمعنى واحد». مادة (نَجَعَ)، (4354/6).

(6) قال في حاشية سنان أفندي: «(لعل) ههنا للترجي من جهة النبي... فَإِنَّ إِنْذَارَهُ إِيَّاهُمْ رَاجِعاً تَقَوَاهُمْ فِي مَعْنَى إِنْذَارِهِ لِأَجَلِهِ، فَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ: (لَئِنْ تَتَّقُوا) عَدَمَ قَبُولِهِ كَوْنِ (لعل) للتعليل في سورة البقرة». [26/ب].

(7) صرح الإمام البيضاوي بضعفه في سورة البقرة؛ بأنه لم يثبت في اللغة مثله. يُنْظَرُ: تفسير البيضاوي، ([البقرة: 22]، 55/1).

(8) بسط الشهاب رحمه الله القول في المسألة في سورة البقرة. يُنْظَرُ: حاشية الشهاب، ([البقرة: 22]، 14/2).

وقوله: (في موضع الحال)⁽¹⁾ لأنَّ مجرَّد الحشر لا يُخافُ ما لم يكن على هذه الحال. وفي «الكشاف» هنا كلامٌ طَوَاهُ⁽²⁾ المصنِّف؛ لابتنائِهِ على الاعتزال⁽³⁾.

(1) وردت مؤخّرة هنا في كلّ النسخ، والأليق بسياق الكلام أن تكون بعد قوله: (فإنَّ الإنذار...).

(2) في (ك): (كلامٌ طويل). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام.

- ونصّه في الكشاف: "وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ في موضع الحال من (يُحْشَرُوا)، بمعنى: يخافون أن يُحْشَرُوا غير منصّورين ولا مشفوعاً لهم، ولا بُدَّ من هذه الحال: لأنَّ كلاً محشورٌ، فالخوف إنّما هو الحشرُ على هذه الحال". (21/2).

- فقولُه بأنَّ الحالَ لازمةٌ مبنيٌّ على قاعدته في إنكار الشفاعة، إذ لا يخاف إلا أصحابُ الكبائر غيرُ التائبين، أو الكفار، وهؤلاء لا شفاعة لهم عنده. والشفاعة عنده إنّما هي في زيادة الثواب لمن استوجبه - بزعمه - بعمله الصالح. وهذا لا يخاف من البعث؛ لأنّه يستوجبُ الجنة على مذهبه. فغيرُ الخائف لا تتناوله الآية، والخائف مستوجبٌ للعقاب فلا شفاعة له؛ فجعل الحال لازمةً. يُنظر: الانتصاف، (22-21/2).

(3) أي: مبنيٌّ على مسألة الشفاعة، وهي من المسائل الخلافية، ذلك أنّ المعتزلة، ومنهم الإمام الزمخشري يُنكرون الشفاعة لأهل الكبائر، وهو فرعٌ عن بدعتهم في وجوب الثواب أو العقاب. أمّا أهل السنة فالشفاعة عندهم ثابتةٌ للعصاة والمذنبين من المؤمنين، أهل الكبائر أو الصغائر؛ إذ لا تمتنع عقلاً، مع ثبوتها في الأحاديث والأثار المستفيضة. وهي من مسائل علم الكلام المشهورة. وفي تحقيقها وبسط أدلتها يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (ص 687 وما بعدها) - تبصرة الأدلة، (2/1066 وما بعدها) - شرح العقائد النسفية، التفتازاني، (ص 108) - ويُنظر: الكشاف، ([البقرة: 48]، 279/1) مثلاً.

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 52]

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ بعد ما أمره بإنذار غير المتقين؛ ليتقوا، أمره بإكرام المتقين وتقريبهم، وأن لا يطردهم ترضيةً لقريش.

رُوي أنهم قالوا: لو طردت هؤلاء الأعداء -يعنون فقراء المسلمين، كعمارٍ وصُهيبيٍّ وخَبَّابٍ وسَلَمَانَ- جلّسنا إليك وحادثناك، فقال: «ما أنا بطارد المؤمنين»، قالوا: فأقيمهم عنا إذا جئناك. قال: «نعم».

ورُوي أنّ عمر رضي الله عنه قال له: (لو فعلت حتى ننظر إلى ماذا يصيرون)، فدعا بالصحيفة وبعلي رضي الله تعالى عنه ليكتب، فنزلت.

قوله: (أمره بإكرام المتقين... إلخ لأنّ النهي عن الشيء أمرٌ بضده؛ فالنهي عن طردهم كالأمر بتقريبهم)⁽¹⁾

وقوله: (ترضية)⁽²⁾ يقال: رضاه، بالتشديد، كما يقال: أرضاه⁽³⁾.

وقوله: (هؤلاء الأعداء) جمع (عبد)⁽⁴⁾. وقالوه تحقيراً لهم⁽⁵⁾؛ لأنهم موالٍ⁽⁶⁾ مسّهم الولاء والرق. وليس تشبيهاً⁽⁷⁾ بالعبيد في الخرقّة والجرقة كما قيل⁽⁸⁾.

(1) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [26/ب].

وأشار في حاشية بستان أفندي إلى ملمح دقيق، بأن الإكرام المستفاد هنا ليس من عموم هذه القاعدة فقط: (النهي عن الشيء أمرٌ بضده)، بل أصل مبناه هو خصوصية صحبة النبي صلى الله عليه وسلم التي هي عين الإكرام، فعدم الطرد من هذه الصحبة هو إكرام وتقريب. يُنظر: [63/ب].

(2) في (ف): (ترضية). والمثبت هو اللائق بسياق الكلام والموافق لنص تفسير البيضاوي.

(3) يُنظر: لسان العرب، مادة (رضى)، (1664/3).

(4) العبد: هو المملوك، خلاف الحرّ، وجمعه: (أعبد) و(عبيد) وهو جمعٌ عزيزٌ، وجمع على: (عباد) و(عُبد). يُنظر: لسان العرب، مادة (عبد)، (2776/4).

(5) أي: باستخدام هذه الصيغة؛ لأنها جمع قلّة. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [64/أ] - منهوات حاشية سنان أفندي، [26/ب].

(6) في (ك2): (لأنّه) بالإفراد. والمثبت هو الصحيح؛ لأنّه يعود على جمع.

- (الموالي): جمع (مولى) ويُطلق في اللغة على معانٍ منها: الولي الذي يلي أمر الشخص، وعصبة الرجل، والحليف الناصر، والمعنى السيّد، والمعنى وهو العبد الذي خرج من الرّق. يُنظر: لسان العرب، مادة (ولي)، (4921/6). والأخير هو المراد هنا.

(7) في (ك1): (تشبيهاً). والمثبت أليق بسياق الكلام.

(8) قاله في حاشية بستان أفندي. يُنظر: [64/أ] - وحاشية سنان أفندي. يُنظر: [26/ب].

.....

أَمَّا عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ الْمَذْحِجِيُّ⁽¹⁾ رضي الله عنه فولَّاهُ مشهوراً.
وأَمَّا صُهَيْبُ بْنُ سِنَانٍ⁽²⁾ رضي الله عنه ويُعرفُ بالروميِّ فهو نَمِرِيٌّ من العَرَبِ، لكن⁽³⁾ أسره الروم وهو صغيرٌ،
فنشأ عندهم ثم قَدِمَتْ به مَكَّةُ؛ فاشتراه عبدُ الله بنُ جُدْعَانَ⁽⁴⁾ وأعتقه.
وَحَبَّابُ⁽⁵⁾ عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، منهم مَنْ مَسَّه الرُّقُّ. وَرَقُّ سَلْمَانَ⁽⁶⁾ رضي الله عنه مشهورٌ.
وتفصيله في «الاستيعاب»⁽⁷⁾.

(1) هو: سَيِّدُنَا عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، أَبُو الْيَقْظَانَ، الْمَذْحِجِيُّ الْمَهَاجِرِيُّ، حَلِيفُ بَنِي مَخْزُومٍ، وَأُمُّهُ السَّيِّدَةُ سَمِيَّةٌ مَوْلَاةٌ لَهُمْ. مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَمَمَّنْ عَذَّبُوا فِي اللَّهِ شَدِيداً، وَأُمُّهُ أَوَّلُ شَهِيدَةٍ فِي الْإِسْلَامِ، شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِيمَانِ وَالْجَنَّةِ، شَهِدَ بَدَراً وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَقَتَلَ مَعَ سَيِّدُنَا عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَوْمَ صَفِّينَ سَنَةَ (37هـ)، وَدُفِنَ هُنَاكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يُنْظَرُ: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، (ص 2070 وما بعدها) - الْإِصَابَةُ، (291/7 وما بعدها).

(2) هو: سَيِّدُنَا صُهَيْبُ بْنُ سِنَانٍ، أَبُو يَحْيَى، النَّمِرِيُّ الْعَرَبِيُّ الْمَهَاجِرِيُّ، وَأَبُوهُ مِنْ أَشْرَافِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْمَوْصِلِ، سَعَى بِالرُّومِيِّ؛ لِأَنَّ الرُّومَ سَبَتَهُ صَغِيرًا، فَنَشَأَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ ابْتَاعَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ وَقَدِمَ بِهِ مَكَّةَ، فَاشْتَرَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُدْعَانَ وَأَعْتَقَهُ، وَهُوَ مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَمِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِينَ عَذَّبُوا فِي اللَّهِ، شَهِدَ بَدَراً وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ (38هـ)، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يُنْظَرُ: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، (ص 1496) - الْإِصَابَةُ، (254/3 - 255).

(3) قوله: (لكن) سقط من (ك2). وفي (ف): (لكنه). والمعنى على كلِّ واضحٍ.

(4) هو عبد الله بن جُدْعَانَ بن عمرو القرشيّ التيميّ، من سادة قريش الأجواد في الجاهليّة، وفي داره عُقد حلف الفضول، مات قبل البعثة. يُنْظَرُ: نَسَبُ قُرَيْشٍ: (ص 291) - جَمْعُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ، (ص 136) - الْأَعْلَامُ، (76/4).

(5) هو: سَيِّدُنَا حَبَّابُ بْنُ الْأَرْثِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، التَّمِيمِيُّ الْمَهَاجِرِيُّ، عَرَبِيٌّ لَحَقَهُ سَيٌّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَبِيعَ بِمَكَّةَ ثُمَّ حَالَفَ بَنِي زَهْرَةَ، كَانَ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ فِي الْإِسْلَامِ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِينَ عَذَّبُوا فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَشَهِدَ بَدَراً وَأَخْذاً وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَكَنَ الْكُوفَةَ وَتَوَفَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهَا سَنَةَ (73هـ). يُنْظَرُ: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، (ص 906 وما بعدها) - الْإِصَابَةُ، (101/2).

(6) هو: سَيِّدُنَا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ لَهُ: (سَلْمَانُ الْإِسْلَامِ) وَ(سَلْمَانُ الْخَيْرِ)، وَأَصْلُهُ مِنْ مَجُوسِ بِلَادِ فَارَسٍ، عَمَّرَ طَوِيلاً جَدّاً وَقَضَى شَطِراً مِنْ عَمْرِهِ يَبْحَثُ عَنِ الدِّينِ الْحَقِّ مُرْتَحِلاً بَيْنَ الْبِلَادِ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ مَشْهُورَةٍ، ثُمَّ أُسْرِ وَبِيعَ لِبَعْضِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمَ، وَكَاتَبَ عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى أُعْتِقَ، فَكَانَ أَوَّلَ مَشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ بِحُفْرِهِ، ثُمَّ شَهِدَ بَعْدَهَا الْمَشَاهِدَ وَالْفَتْوحَاتِ، وَكَانَ عَالِماً بِالشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ وَاسِعَ الْعِلْمِ، تَوَفَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ (36هـ). يُنْظَرُ: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، (ص 1327 وما بعدها) - الْإِصَابَةُ، (113/3 وما بعدها).

(7) يُنْظَرُ: تَرْجُمَةُ سَيِّدُنَا عَمَّارٍ (ص 481) - تَرْجُمَةُ سَيِّدُنَا صُهَيْبٍ (ص 339) - تَرْجُمَةُ سَيِّدُنَا حَبَّابٍ (ص 206) وَذَكَرَ أَرْبَعَةً، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مَوَالٍ - تَرْجُمَةُ سَيِّدُنَا سَلْمَانَ (ص 291). رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

- وَكِتَابُ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عُمَرَ، يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيِّ، الْمَعْرُوفُ: بِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ت 463هـ)، كِتَابٌ حَافِلٌ جَلِيلٌ الْقَدْرِ، قِيلَ: سَمَّاهُ هَذَا؛ لِظَنِّهِ أَنَّهُ اسْتَوْعَبَ الْأَصْحَابَ، لَكِنْ فَاتَهُ شَيْءٌ كَثِيرٌ. بَدَأَ بِخِلَاصَةٍ عَنْ سِيرَةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ثُمَّ رَتَّبَ الْأَصْحَابَ عَلَى تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ. وَحَظِيَ الْكِتَابُ بِذِيُولَاتٍ وَمَخْتَصِرَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَطُبِعَ عِدَّةُ طَبْعَاتٍ. يُنْظَرُ: كَشَفُ الظُّنُونِ، (81/1) - الرِّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ، (ص 128، 203 - 204).

.....

وفي كلام المصنّف رحمه الله خَلَطُ بين حديثين⁽¹⁾، وقد وقع مثله في «الكشاف»⁽²⁾. وهذا الحديث يُروى من طُرُقٍ عدّة، كما في «تخريج أحاديث الكشاف»⁽³⁾. وليس هو قولُ عُمَرَ في بعض طُرُقِهِ. فلا معنى لإنكاره بناءً على أنّه لا يليق بمقام النبوة طردُ المؤمنين لأجل غيرهم، ظناً أنّه ينافي عصمته⁽⁴⁾؛ لأنّ الطردَ لم يقع منه، والذي همّ به أن يجعل لهم وقتاً خاصّاً، ولهؤلاء وقتاً خاصّاً؛ ليتألّف أولئك فيقودهم إلى الإيمان، والصحابة رضي الله عنهم يعلمون ما قصّد فلا يحصل لهم إهانة وانكسار قلبٍ منه صلّى الله عليه وسلّم.

(1) يتبيّن الخلط بالرجوع إلى الروايات المتعدّدة التي ذكرها أصحاب السنن والآثار، وذلك أنّ الروايات التي فيها المطالبة بالطرد تذكر طلبَ الصحيفة وكتابتها سيّدنا عليّ كرم الله وجهه، لكن تخلو من مقولة سيّدنا عمر رضي الله عنه المذكورة. أمّا الروايات التي تضمنت قوله رضي الله عنه فليس فيها ذكرُ الكتابة. فما ذكره المصنّف رحمه الله دمج للروايات دون تمييز بينها.

- وعليه يُفهم قوله في حاشية السيوطي: «الحديث أخرجه هكذا -وفيه قولُ عُمَرَ- ابنُ جرير وابن المنذر عن عكرمة مرسلاً، وأخرجه بنحوه ابنُ أبي شَيْبَةَ وأبو يَعْلَى والبيهقي في الذيل من حديث خَبَابٍ، وليس فيه ذكرُ قولِ عُمَرَ». (356/3).

وَيُنظر: تفسير الطبري، (258/9-263) حيث ذكر عدّة رواياتٍ متقاربة المعنى عن عددٍ من الصحابة، ليس في شيء منها قولُ سيّدنا عمر رضي الله عنه إلا رواية الإمام عكرمة مرسلة: (262/9) - الدر المنثور، (54/7-59).

(2) يُنظر: (21/2-22).

(3) يُنظر: (437/1-439) وقد ذكر تخريجه بروايتين: 1- عن سيّدنا خَبَاب بن الأرت رضي الله عنه من طريق: سنن ابن ماجه، ومصنّف ابن أبي شَيْبَةَ، ومعجم الطبراني، وغيرهم. 2- وعن سيّدنا سلمان رضي الله عنه من طريق: شعب الإيمان للبيهقي، وأسباب النزول للواحدي.

وَيُنظر: مصنّف ابن أبي شَيْبَةَ، كتاب الفضائل، باب: 73- ما جاء في بلال وصهيب وخبّاب، رقم (33185)، (357/17) - سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب مجالسة الفقهاء، رقم (4127)، (1382/2-1383) - المعجم الكبير للطبراني، باب الخاء، رقم (3693)، (75/4-76) - شعب الإيمان، باب الزهد وقصر الأمل، رقم (10009)، (96/13) - أسباب النزول، الواحدي، (ص216-218).

- وسند الحديث في سنن ابن ماجه صحيحٌ، وللحديث رواياتٌ كثيرة متقاربة، بين مختصر ومستفيض، أصحّها ما في صحيح مسلم من حديث سيّدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. يُنظر: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، رقم (2413)، (1133/2-1134) - زوائد ابن ماجه، (ص536).

- وكتاب (تخريج أحاديث الكشاف): للإمام المحدث جمال الدين الزيلعي (ت762هـ)، خرّج فيه ما ورد في الكشاف من الأحاديث والآثار؛ ببيان طرقها وشواهدا وتسمية مخرّجها مع نقل كلام العلماء عنها وإيضاح ما يستوجبها المقام من تصحيح أو نقد، لكن فاتته بعض الأحاديث والآثار الموقوفة، فاستدرك عليه الحافظ ابن حجر ما فاتته مع تلخيصه. والكتاب محقّق ومطبوع. يُنظر: كشف الظنون، (1481/2) - معجم المطبوعات، (987/1) - تخريج أحاديث الكشاف، مقدّمة التحقيق، (8/1 وما بعدها).

(4) أنكره الإمام الماتريدي في تفسيره وشنّع على من قال بحصول الطرد أو الهمّ به، والآية على تأويله إنّما هي تأديبٌ من الله تعالى ابتداءً، وتعليمٌ لنبيّه صلّى الله عليه وسلّم في صحبة أصحابه رضي الله عنهم، وإخبارٌ عن قدرهم عند مولاهم عزّ وجل. يُنظر: تفسير الماتريدي، (91/4-92) - وتابعه في تفسير ابن كمال، [172/ب].

والمرادُ بذكرِ الغداة والعشيّ: الدوامُ، وقيل: صلاتاُ الصبح والعصر.

قوله: (والمرادُ بذكرِ الغداة والعشيّ: الدوامُ... إلخ) كما يقال: (فعلَه صباحاً ومساءً) لِمَا يداومُ عليه⁽¹⁾.

وقيل: الغداة والعشيّ عبارةٌ عن صلاتي الصبح والعصر⁽²⁾؛ لأنَّ الزمانَ كثيراً ما يُذكر ويُرادُّ به ما يقع فيه، كما يقال: (صلى الصبح) ويُرادُّ بالصبح صلاته /، وكذا المغربُ.

[أ/236]

كما يُعكسُ فيُرادُّ بالصلاة زماؤها، نحو: (قُرِيت الصلاة) أي: وقتها. وقد يُرادُّ بها مكائنها، نحو: ﴿... لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى⁽³⁾...﴾ [النساء: 43] أي: المساجد.

والدعاءُ على هذا مرادُّ به حقيقته⁽⁴⁾، أو المرادُّ الدعاءُ الواقعُ في الصلاة⁽⁵⁾.

فلا حاجةٌ إلى ما قيل: إنّه مسامحةٌ⁽⁶⁾. أو⁽⁷⁾ المرادُّ الصبحُ والعصرُ، وذكر الصلاة لبيان الدعاء.

وقد فسّر الدعاءُ هنا بالصلوات الخمس، وبالدّكر، وقراءة القرآن⁽⁸⁾.

(1) قال في حاشية بستان أفندي: «وأصله أنّ الغداة والعشيّ لِمَا كانا طرفين محيطين للزمان، كما دُكر في كتب اللغة استعملوهما معاً في الزمان الدائم؛ لتلك المناسبة الظاهرة». [أ/64]. ورّجحه في البحر المحيط. يُنظر: (139/4).

(2) أي: على سبيل المجاز المرسل، من باب ذكر المحل وإرادة الحال. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [أ/64].

(3) في (ك1): (وأنتم جُنُبٌ). ولعلّه سبق قلم من الناسخ. والله أعلم!

(4) أي: على أنّ المراد بالغداة والعشيّ الدوامُ.

(5) أي: على تفسير الغداة والعشيّ بصلاتي الصبح والعصر.

(6) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [ب/26].

(7) في (ك1) و (ك2): (و المراد). والتفريع بـ (أو) أولى. والله أعلم!

(8) يُنظر: تفسير الطبري، (9/263، 267، 268) - البحر المحيط، (4/139) - الدر المنثور، (59).

وقرأ ابنُ عامرٍ: (بالْغُدُوَّة) هنا وفي الكهف.

قوله: (وقرأ ابنُ عامرٍ: الْغُدُوَّة⁽¹⁾) وكذا قرأه في سورة الكهف أيضاً⁽²⁾، وهي قراءةُ الحسن ومالكِ بن دينار وأبي رجاء العطاردي وغيرهم⁽³⁾.

و(غُدُوَّة) وإن كانَ المعروف فيها أنَّها عَلِمُ جنسٍ ممنوعٌ من الصرف، ولا تدخله الألف واللام، ولا تصحَّ إضافته فلا تقول: (غدوةٌ يومِ الخميس) كما قاله الفراء⁽⁴⁾، لكنَّه سُمِعَ اسمَ جنسٍ أيضاً منكراً مصروفاً؛ فتدخله اللام، وقد نقله سيبويه في «كتابه» عن الخليل⁽⁵⁾، وذكره جَمُّ غفيرٌ من أهل اللغة والنحو⁽⁶⁾.

(1) هكذا في كلِّ النسخ: (الْغُدُوَّة) بغير باء الجرّ، والذي في (صادر) بإثباتها، وهو نصّ تفسير البيضاوي هنا.

(2) أي: في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ...﴾ [الكهف: 28]. يُنظَر: إبراز المعاني من حرز الأمانى، أبو شامة، (ص442-443)- شرح طيبة النشر، ابن الجزري، (ص223).

(3) وهي قراءة متواترة. يُنظَر: الدرّ المصون، (4/639)- إتحاف فضلاء البشر، (2/12-13).
- **والحسن:** هو الحسن بن يسار، أبو سعيد البصريّ، من سادات التابعين، مولى الأنصار، اشتهر علماً وعملاً، وكان ناسكاً زاهداً، صاحب موعظة وحكمة، توفي رحمه الله سنة (110هـ). يُنظَر: وفيات الأعيان، (2/69 وما بعدها)- تهذيب التهذيب، (1/388).
- **ومالك بن دينار:** هو الإمام أبو يحيى، مالك بن دينار البصريّ، العابد الزاهد، من ثقات التابعين، قليل الحديث، وكان يكتب المصاحف، وردت الروايةُ عنه في حروف القرآن وسمع سيّدنا أنس بن مالك رضي الله عنه وعدداً من الصحابة وكبار التابعين، توفي رحمه الله تعالى بالبصرة سنة (130هـ) على الأغلب. يُنظَر: وفيات الأعيان، (4/139)- غاية النهاية في طبقات القراء، (2/35)- تقريب التهذيب، (ص517).

- **وأبو رجاء العطاردي:** هو التابعي عمران بن تيمم البصريّ، ثقةٌ من كبار التابعين، ولد قبل الهجرة وأسلم في عهد النبوة لكن لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، أخذ القراءة عرضاً عن سيّدنا ابن عباس رضي الله عنهما، ولقي عدداً من كبار الصحابة وحديث عنهم، توفي رحمه الله تعالى سنة (105هـ). يُنظَر: معرفة القراء الكبار، (1/153)- غاية النهاية في طبقات القراء، (1/533)- تقريب التهذيب، (ص430).

(4) يُنظَر: معاني القرآن: ([الكهف: 28]، 2/139).

- **و(غُدُوَّة):** ظرفُ زمان، وهو عَلِمُ جنسٍ على وقتٍ معيّن من اليوم، وهو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، يُنظَر: تاج العروس، مادة (غدو)، (39/143-145)- حاشية الصبّان، (2/194).

(5) ونصّه: «وزعم الخليل أنّه يجوز أن تقول: (أتيتك اليوم غُدوةً وبُكرَةً)، تجعلهما بمنزلة (ضَحوةٍ)». الكتاب، سيبويه، (3/294). و(ضَحوة) في كلام العرب لا تكون إلا نكرةً على كلِّ حال. يُنظَر: شرح الكتاب، السيرافي، (4/60).

- قال في تفسير الألوسي: «وتصديره [أي: كلام سيبويه] بالزعم لا يدلّ على ضعفه... وذكره جَمُّ غفيرٌ من أهل اللغة». (7/159).

- **والخليل:** هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ، أبو عبد الرحمن البصريّ، مستنبط علم العروض، كان إماماً في النحو واللغة، وله معرفة بالإيقاع والنغم، من أشهر تصنيفه: كتاب (العين) في اللغة، وكتاب (العروض)، توفي رحمه الله سنة (170هـ) أو (175هـ). يُنظَر: بغية الوعاة، (1/559-560)- البلغة، (ص133-134).

(6) يُنظَر مثلاً: شرح الكافية، الرضي، (1/596-597)- ارتشاف الضرب، (3/1393-1394)- همع الهوامع، (2/103-104).

فلا عبرة بقول أبي عبيد: إنَّ من قرأ بالواو أخطأ، وأنَّه اتَّبَعَ رسم الخطِّ؛ لأنَّ (الغداة) تكتب بالواو كالصلاة والزكاة⁽¹⁾، وهو علَّم جنس لا تدخله الألف واللام⁽²⁾. والمخطئ مخطئ لما مرَّ⁽³⁾.
وقد ذكر المبرِّد عن العرب تنكير (غدوة) وصرِّفه، وإدخال الألف واللام عليه إذا لم يردَّ غدوة يوم بعينه⁽⁴⁾.
ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ، وكفى بوقوعه في القراءة المتواترة حجةً.
فلا حاجة إلى ما قيل: إنَّه علَّم لكنَّه نُكِّر⁽⁵⁾؛ لأنَّ تنكير علَّم الجنس لم يُعْهَد. ولا إنَّه معرفةً ودخلته اللام لمشاكلَة العشي⁽⁶⁾، كما في قوله⁽⁷⁾:

(1) في (ك2): (الغدوة... كالصلوة والزكاة) كلَّها بالواو. وكلاهما صحيح.

(2) أي: الإمام أبو عبيد، القاسم بن سلام الخزاعي، تفنَّن في مختلف العلوم كالقراءات والحديث والفقه والعربية، له كتب كثيرة في فنون شتى، منها: (كتاب القراءات)، و(تفسير غريب الحديث) و(الناسخ والمنسوخ)، توفي رحمه الله سنة (223هـ). يُنظر: بغية الوعاة، (253/2-254)- البلغة، (ص233).

- ولم أجد هذا النصَّ في مظانَّ كتبه المطبوعة ذات الصلة، كفضائل القرآن وغريب الحديث، ولعلَّه ورد في كتابه (القراءات) وهو مفقود لما يصل إلينا، وقد جُمعت بعض آرائه وأقواله الماثورة في الكتب وطُبعت في كتاب بهذا الاسم. يُنظر: القراءات، أبو عبيد، (ص47 وما بعدها). علماً أنَّني لم أجد هذا النصَّ فيه أيضاً، فلعلَّه مما فات المؤلف من أقواله.
وقد صرح بعض العلماء بنسبة هذا القول إليه. يُنظر: البحر المحيط، (4/139)- الدرر المصون، (4/640)- حاشية بستان أفندي، [64/ب]. والنصَّ بفحواه دون عزو في كتاب الحجة في القراءات السبع، يُنظر: (ص140).

(3) أي: ما مرَّ من النقل عن أئمة اللغة من سماع تنكيرها وصرِّفها.

- وذكر العلماء أنَّ هذا الطعن في القراءة ممَّا لا يلتفت إليه؛ لأنَّ القراءة سنة متَّبعة ومن قرأ بها عرب لا يُعرف عنهم اللحن، بل منهم من يُستشهد بكلامه في اللغة فضلاً عن قراءته. ونقلوا جملةً من النصوص في إثبات وجه سلامة هذه القراءة والاحتجاج لها.
- وممَّا اعتُذر به عن الإمام أبي عبيد بأنَّه لم يحفظها لغةً ثانيةً وثابتةً عن العرب.

يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، (ص265)- الحجة للقراء السبعة، (3/319-320)- مشكل إعراب القرآن، (1/290)- التفسير البسيط، (8/163 وما بعدها)- البحر المحيط، (4/139).

(4) يُنظر: المقتضب، المبرِّد، (3/379-354).

(5) قاله الإمام النحاس في إعراب القرآن. يُنظر: (ص265).

(6) ذكره الإمام ابن زنجلة توجيهاً للقراءة، وأورده وجهاً من وجوه توجيهاها في حاشية سنان أفندي. يُنظر: حجة القراءات، (ص251)- حاشية سنان أفندي، [27/أ]. وتابع الشهاب في تضعيف هذا التوجيه في حاشية القنوي. يُنظر: (8/112).

(7) البيت للشاعر ابن ميادة، الرماح بن أبرد الغطفاني (ت149هـ)، مشهورٌ بنسبته إلى أمه ميادة، وهو شاعرٌ مجيدٌ، وديوانه مطبوع. يُنظر: طبقات الشعراء، ابن المعتز، (ص105 وما بعدها)- معجم الأدباء، (3/1309-1311).

.....

(البحر الطويل)

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا⁽¹⁾

إِذْ قَالَ (اليزيد)⁽²⁾ لمجاورة (الوليد)، ومنه تعلم أَنَّ المشاكلة قد تكون حقيقتية⁽³⁾.

(1) هو صدر بيت من قصيدة يمدح بها الخليفة الوليد بن يزيد بن عبد الملك، مطلعها:

أَلَا تَسْأَلُ الرَّبْعَ الَّذِي لَيْسَ نَاطِقًا وَإِنِّي عَلَى أَنْ لَا يُبَيِّنَ لَسَانُهُ

والبيت بتمامه:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخَلَافَةِ كَاهِلُهُ

يُنْظَرُ: شعر ابن ميادة، (ص 192).

- وقد توسع الشهاب في الكلام عن هذا البيت في موضع آخر من حاشيته. يُنْظَرُ: حاشية الشهاب، (دراسة وتحقيق)، محمد سعيد طه، ([الأنعام: 84]، ص 179 وما بعدها).

- وجه الشاهد: قوله: (اليزيد) حيث أدخل (أل) في اسم العلم (يزيد)؛ للإتباع لمجاورتها (الوليد). على أحد الأقوال في توجيه البيت. يُنْظَرُ: شرح قطر الندى، ابن هشام، (ص 53-54) - شرح شواهد المغني، السيوطي، (1/164) - خزانة الأدب، (2/226) - حاشية الصبان، (1/292-293).

(2) قوله: (اليزيد) سقط من (ك1). ولا يتضح الكلام إلا بها.

(3) في (ك2): (حقيقة).

- والمشاكلة: "هي ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديرًا". الإيضاح في علوم البلاغة، (ص 263). وهي من المحسنات المعنوية في علم البديع. يُنْظَرُ: مفتاح العلوم، (ص 424) - المختصر للتفتازاني، (ص 685).

﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ حال من (يدعون)، أي: يدعون ربهم مخلصين فيه. قيد الدعاء بالإخلاص؛ تنبيهاً على أنه ملاك الأمر. ورتب النهي عليه؛ إشعاراً بأنه يقتضي إكرامهم وينافي إبعادهم.

قوله: (يدعون ربهم مخلصين...) الخ إشارة⁽¹⁾ إلى أن المراد بالوجه الذات⁽²⁾، كما في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...﴾ [القصص: 88] على أحد التفاسير فيه⁽³⁾، وأن معنى إرادة الذات الإخلاص لها⁽⁴⁾؛ لأنه ذكر في «الإشارات»⁽⁵⁾ أن من الناس من أحال كون الله مُراداً لذاته، وقال: إن الإرادة صفة لا تتعلق إلا بالممكنات؛ لأنها تقتضي ترجيح أحد طرقي المراد على الآخر، وذلك لا يُعقل إلا في الممكنات⁽⁶⁾.

وقوله: (عليه) أي: الدعاء بالإخلاص⁽⁷⁾.

(1) قوله: (قد تكون حقيقة). قوله: (يدعون ربهم مخلصين...) الخ إشارة) سقط من (ك1). ولا يتم الكلام إلا به.

(2) حقيقة الوجه أنه الجزء المعروف من الرأس، ويطلق على الذات كلها على سبيل المجاز المرسل، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل. يُنظر: التحرير والتنوير، (247/7).

(3) ذكر المفسرون في معنى (الوجه) في آية القصص عدة أقوال، منها: أن المراد به الذات، وقيل: إلا ما قصد به وجهه من العمل أو العلم على سبيل الإخلاص، وقيل: ملكه. يُنظر: تفسير الطبري، (353/18-354)- تفسير السمرقندي، (529/2)- البحر المحيط، (133/7).

(4) يُنظر: تفسير ابن كمال، [172/ب]- الإتيان، (653/1).

(5) يغلب أن يكون المقصود به كتاب «لطائف الإشارات» للإمام القشيري رحمه الله (ت465هـ)، وهو تفسير إشاري ذكر فيه طرفاً من المعاني واللطائف على طريقة أهل التصوف، مع ما ضمنه من مسائل اللغة والنحو وغيرها، فجاء تفسيراً جليلاً القدر عظيم الشأن، ولا سيما أن مؤلفه إمام أهل التصوف في عصره، مع ما حازه من مكانة في شتى العلوم. والكتاب مطبوع عدة طبعات. يُنظر: كشف الظنون، (1551/2)- الأعلام، (57/4)- لطائف الإشارات، مقدمة التحقيق، (22/1) وما بعدها.

(6) ونصه في تفسير القشيري: «يقال: إذا كانت الإرادة لا تتعلق -في التحقيق- إلا بالحدوث، وحقيقة الصمدية متقدسة عن الاتصاف بالحدوثان، فمن المعلوم أن هذه الإرادة ليست بمعنى المشيئة، ولا كاشتقاق أهل اللغة لها. فيقال: تكلم الناس في الإرادة، وأكثر تحقيقها: أنها احتياج يحصل في القلوب يسلب القرار من العبد حتى يصل إلى الله، فصاحب الإرادة لا يهدأ ليلاً ولا نهاراً، ولا يجد من دون وصوله إليه سبباً سكوناً ولا قراراً». (475/1-476).

(7) أي: قول الإمام البيضاوي: (ورتب النهي عليه).

يُنظر: حاشية سنان أفندي، [27/أ]. ورجح في حاشية بستان أفندي عود الضمير إلى (الإخلاص) لا (الدعاء)، على معنى: (ولا تطرد المخلصين في الدعاء)؛ لأنه أقرب لفظاً وأقوى معنى. يُنظر: [65/أ].

﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ أي: ليس عليك حساب إيمانهم، فلعل إيمانهم عند الله أعظم من إيمان من تطرّد بهم بسؤالهم؛ طمعاً في إيمانهم لو آمنوا.

قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ...﴾ الخ جُوز في (مَا) هذه أن تكون تميميةً وحجازيةً⁽¹⁾، وفي (شيء) أن يكون فاعل الظرف المعتمد على النفي، أعني: (عليك)⁽²⁾، و(من حسابهم) وصف له⁽³⁾ قُدّم فصار حالاً، و(من) مزيدة للاستغراق⁽⁴⁾.

لكن تشبيهه الزمخشري بقوله: ﴿إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَأْيِي...﴾⁽⁵⁾ [الشعراء: 113] الدال على الحصر بصريح النفي والإثبات يُشعر بكون (شيء) مبتدأ، والظرف خبرٌ قُدّم للحصر⁽⁶⁾.

وقوله: (ليس عليك حساب إيمانهم) يشير إلى تقدير مضاف⁽⁷⁾، أو إلى أنه المراد من التّظّم⁽⁸⁾، أو أنّ الإضافة إليهم للملابسة المذكورة، وأنّ حساب الإيمان إمّا بحسب المقدار أو بحسب الإخلاص. والضمير على هذا للمؤمنين⁽⁹⁾، كما يُعلم من مُقَابله.

(1) تأتي (ما) حرف نفي وتعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة أهل الحجاز، فتسعى (ما) الحجازية، ويُشترط لعملها شروطاً مبسوطّة في كتب النحو. أمّا في لغة بني تميم فلا تعمل، وتسعى (تميمية). يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (1/268-269)- شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص255، 259).

(2) والتقدير: (ما استقرّ عليك شيء من حسابهم). يُنظر: الدرّ المصون، (4/642).

(3) الضمير يعود إلى (شيء).

(4) في (ك1): (مزيدة فيه للاستغراق) بزيادة الجار والمجرور.

- والمراد (من) في قوله: (من شيء) فهي زائدة للتوكيد والتنصيص على الشمول في سياق النفي. يُنظر: التحرير والتنوير، (7/249).

- وأجاز هذه الوجوه من الإعراب كثير من المفسرين. يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (7/101-102)- البحر المحيط، (4/140-141)- حاشية القطب الرازي على الكشاف، [196/ب]- حاشية شيخ زاده، (4/50)- حاشية بستان أفندي، [65/ب]- حاشية سنان أفندي، [27/أ].

(5) يُنظر: الكشاف، (2/22).

- والحصر في هذه الآية مستفاد من النفي والاستثناء، وهو المقصود بقوله: (بصريح النفي والإثبات). وهو من طرق القصر المشهورة. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص100)- الإتيقان، (2/797).

(6) أي: على اعتبار (ما) تميمية غير عاملة. وإليه ذهب في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [282/ب].

(7) جاز حذف المضاف؛ لظهوره بالقرائن الحالية، على ما روي من سبب نزول الآية بأنّ المشركين طعنوا في إيمانهم وإخلاصهم. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [65/ب].

(8) قال في حاشية بستان أفندي: «أو هو تفسيرٌ معنوي لقوله: (حسابهم) أي: حسابهم بإيمانهم، فيؤول المعنى إلى: (حساب الإيمان) فيفسّر به، كما يقال: (يحاسب المرء بعمله)»... [65/أ].

(9) يُنظر: حاشية شيخ زاده، (4/50)- حاشية بستان أفندي، [65/ب]- حاشية سنان أفندي، [27/أ].

أو ليس عليك اعتبارُ بواطنهم وإخلاصهم لما اتَّسموا بسيرة المتقين، وإن كان لهم باطنٌ غيرُ مرَّضيٍّ، كما ذكره المشركون وطعنوا في دينهم، فحسابُهم عليهم لا يتعداهم إليك، كما أنَّ حسابك عليك لا يتعداك إليهم.

ويجوز أن يكون الضمير للمشركين⁽¹⁾، وضمير (تطردهم) للمؤمنين، وضمير (سؤالهم) و(إيمانهم) راجع إلى (مَن)⁽²⁾ و(لَمَّا) مشددة حينئذٍ، أو مخففة و(مَا) مصدرية⁽³⁾.

قوله: (فحسابهم... إلخ) هذا بعينه ما ارتضاه الزمخشري، وأنَّ الجملتين في معنى جملة واحدة تؤدي مؤدًى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى...﴾⁽⁴⁾، وأنَّه لا بُدَّ منهما، وإلا فالأولى تكفي للجواب⁽⁵⁾.

وفي **قوله: (كما أنَّ)** إشارة إلى أنَّ الثانية مُسلَّمة ظاهرة حتَّى إنَّها تدلُّ على الأولى لجعلها مقيساً عليها، ولم يجعل المعنى (إنَّ حسابهم ليس عليك)⁽⁶⁾، بل علينا) ليكون كقوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَافِيٍّ﴾ [الشعراء: 113]؛ لأنَّ المقصود دفعُ قدح المشركين في فقراء المؤمنين وهو بمجرد (إنَّ حسابهم إلَّا على الله لا عليك)، ولا دخل للثانية فيه، وجعلها للتأكيد ينافي العطف، كما ذكره العلامة في شرح الكشاف⁽⁷⁾.

وأما وجهُ أخذِ (أنَّ حسابهم عليهم) من النظم فهو أنَّه كان أصله: (عليك حسابهم) على أنَّه قصرُ قلبٍ، فإذا نفى ذلك لزم ثبوت عكسه⁽⁸⁾.

(1) أي: (هم) في قوله تعالى: (من حسابهم)، ويكون التقدير: (لا تُؤاخذ بحساب المشركين، ولا هم بحسابك، حتَّى يهتك إيمانهم). كما بيَّنه الإمام البيضاوي، ويُنظر: تفسير ابن كمال، [172/ب]- حاشية شيخ زاده، (50/4).

(2) أي: في كلام الإمام البيضاوي في قوله: (... أعظم من إيمان من تطردهم بسؤالهم؛ طمعاً في إيمانهم لو آمنوا). و(مَن) تعود على المشركين. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [27/أ]- حاشية القونوي، (113/8).

(3) أي: في قوله: (لما اتَّسموا بسيرة المتقين). فإنَّها هي مُشددة، وتدلُّ على مجرد الوقت بمعنى (حين)، أو مخففة، واللام فيها للتعليل و(ما) مصدرية، والتقدير: (لا تسمهم). وقيل: زائدة مجوزة لدخول الجارِّ على الفعل. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [65/ب]- حاشية سنان أفندي، [27/أ].

(4) هذا الشطر من الآية ورد في (5) مواضع في القرآن: [الأنعام: 164] - [الإسراء: 15] - [فاطر: 18] - [الزمر: 7] - [النجم: 38]. يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، (ص750).

(5) يُنظر: الكشاف، (22/2). واستبعده في تفسير أبي السعود واختار كون الجملة الثانية سيقَّت للمبالغة. يُنظر: (216/2).

(6) في (ك2) و(ف): (ليس كذلك). والمثبت أوضح في سياق الكلام. والله أعلم!

(7) المراد بلقب (العلامة) هنا هو القطب الرازي (ت766هـ)، والكلام في حاشيته على الكشاف. يُنظر: [197/أ].

(8) أي: أصل تركيب الكلام: (ليس شيء من حسابهم مقصورٌ عليك)، فيكون لازمُ نفي هذا الحصر: (حسابهم عليهم لا يتعداهم إلى غيرهم). يُنظر: حاشية القونوي، (114/8).

- وقصر القلب: من أنواع القصر الإضافي، وهو من فنون علم المعاني، وسَمِّي بذلك لأنَّه يقلب حكم السامع؛ إذ المخاطب فيه يعتقد عكس الحكم الذي تُثبت له في الكلام. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص99)- المختصر للتفتازاني، (ص328).

وقيل: ما عليك من حساب رزقهم، أي: من فقرهم. وقيل: الضمير للمشركين، والمعنى: لا تؤاخذ بحسابهم، ولا هم بحسابك، حتى يَهْمَكَ إيمانهم بحيث تطرُد المؤمنين طمعاً فيه.

ولا حاجة إلى اعتبار النفي أولاً، ثم اعتبار الحصر ليفيد حصر انتفاء حسابهم على النبي صلى الله عليه وسلم، فيلزم كون حسابهم على أنفسهم، لا على النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

وتفسير حساب الرزق بالفقر؛ لأنه الذي يتوهم مضرتّه. وقد روي أنهم قالوا له: (يتبعونك)⁽²⁾ لأنهم لا يجدون ما يُنفقون⁽³⁾.

وقوله: (ولا هم بحسابك) أي: ولا يؤاخذون، أو هو معطوف على الضمير المستتر للفصل.

واعلم! أنه قدّم خطابَه صلى الله عليه وسلم في الموضوعين؛ تشريفاً له، وإلا كان الظاهر: (وما عليهم من حسابك من شيء) بتقديم (على) / ومجرورها، كما في الأول⁽⁴⁾.

[ب/236]

وفي النظم ردّ العجز على الصدر، كما في قوله: (عادات السادات، سادات العادات)⁽⁵⁾.

(1) ذكره في منهوات حاشية سنان أفندي. يُنظر: [أ/27].

(2) في (ك1): (إنما يتبعونك) بزيادة (إنما).

(3) أي: «فالمعنى: ليس حساب رزقهم عليك، فإن ما قُدّر لهم يصيبهم أينما كانوا». حاشية سنان أفندي، [أ/27].

- واختار تفسير الحساب بالرزق في تفسير الطبري. يُنظر: (270/9).

- والآخر المروي لم أجده في مظان كتب التخرّيج، وذكره بعض أرباب الحواشي. يُنظر: حاشية القطب الرازي على الكشاف، [ب/196]- حاشية شيخ زاده، (50/4)- حاشية بستان أفندي، [أ/66]- حاشية سنان أفندي، [أ/27].

(4) يُنظر: حاشية شيخ زاده، (50/4) - حاشية بستان أفندي، [ب/65].

(5) يُنظر: البحر المحيط، (141/4)- الدرّ المصون، (643/4)- حاشية بستان أفندي، [ب/65].

- و ردّ العجز على الصدر: من المحسنات اللفظية في علم البديع، ويُسمّى (التصدير) أيضاً. ويأتي في الشعر والنثر.

أما في الشعر فهو: «أن يكون إحدى الكلمتين المتكررتين، أو المتجانستين، أو الملحقتين بالتجانس في آخر البيت، والأخرى قبلها في أحد المواضع الخمسة من البيت». مفتاح العلوم، (ص430-431).

وفي النثر: أن تكون إحدى الكلمتين في أول الكلام، ثم تعاد في آخره. يُنظر: الطراز لأسرار البلاغة، (391/2 وما بعدها، 356/3)- الإتيان، (960/2)- جواهر البلاغة، (ص333).

- وقوله: (عادات السادات سادات العادات): من الأمثال السائرة من كلام أبي الفتح البستي (ت400هـ) الشاعر المشهور. وهو من الأمثلة البلاغية في (باب العكس والتبديل) من فنون علم البديع أيضاً. يُنظر: سحر البلاغة، (ص199)- الطراز لأسرار البلاغة، (369/2)- زهر الأكم في الأمثال والحكم، (171/2).

﴿فَطَرَدَهُمْ﴾: فُتِّعَهُمْ، وهو جوابُ النَّفْيِ. ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ جوابُ النهي، ويجوز عطْفُهُ على (فَطَرَدَهُمْ) على وجه التسبُّب. وفيه نظرٌ.

قوله: (وإن كان لهم باطنٌ غيرُ مرضيٍّ... إلخ) ⁽¹⁾ قال أبو حيان: كيف يفرض هذا وقد أخبر الله بإخلاصهم في قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ وإخباره هو الصدق الذي لا شك فيه ⁽²⁾. وليس بشيء مع قوله: (كما ذكره المشركون) ⁽³⁾.

قوله: (على وجه التسبُّب وفيه نظرٌ) في قوله ﴿فَطَرَدَهُمْ﴾ وجهان:

- أحدهما: أنه منصوب على جواب النفي بأحد معنيين فقط، وهو انتفاء الطرد لانتفاء كون حسابهم عليه وحسابه عليهم؛ لأنه ينتفي المسبَّب بانتفاء سببه.

وتوضيحه: أن قولك: (ما تأتينا فتحدِّثنا) بنصب (فتحدِّثنا) يحتمل معنيين:

- انتفاء الإتيان وانتفاء الحديث ⁽⁴⁾ كأنه قيل: (ما يكون منك إتيانٌ فكيف يقع منك حديثٌ؟! وهذا المعنى

هو المقصود هنا، أي: (ما يكون منك مؤاخذهٌ كلّ واحدٍ بحساب صاحبه فكيف يقع منك طردٌ؟!).

- وانتفاء الحديث وثبوت الإتيان، كأنه قيل: (ما تأتينا محدِّثاً، بل غير محدِّث)، وهو لا يصح هنا.

وهم وإن أطلقوا قولهم ⁽⁵⁾: (منصوبٌ على الجواب) فمُرَّأُهم هذا ⁽⁶⁾.

- وجوّز في «الدرّ المصون» أن يكون منصوباً جواباً للنهي ⁽⁷⁾.

وأما قوله ﴿فَتَكُونُ﴾ ففي نصبه وجهان: أن يكون منصوباً في جواب النهي، أعني: (لا تطرد)، وأن يكون معطوفاً على (فَطَرَدَهُمْ). وجعله المُعَرَّبُ أظهر من الأوّل ⁽⁸⁾.

(1) وردت مؤخرة هنا في كلّ النسخ، والأليق بسياق الكلام أن تكون قبل قوله: (فحسابهم...).

(2) يُنظَر: البحر المحيط، (140/4). ونقله عنه الإمام السيوطي في حاشيته دون تعقيب. يُنظَر: (357/3).

(3) أي: لا وجه لاستشكاله؛ لأنّ هذا الفرض مبنيٌّ على ما يدّعيه المشركون فيهم. يُنظَر: حاشية القونوي، (114/8).

(4) في (ك2) و(ف): (التحديث). وكلاهما صحيح. لكن المثبت أوفق بسياق الكلام، وهو الموافق لنصّ الدرّ المصون.

(5) في (ك2): (قوله). ولعلّه سبق قلم. والمثبت هو الصحيح؛ إذ ضمير الجمع يعود على (العلماء) كما صرح به في الدرّ المصون.

(6) يُنظَر: الدرّ المصون، (645/4) والعبارة منقولة عنه بتصريف.

(7) في (ك1): (منصوباً في جواب النهي). والمعنى واحد.

ويُنظَر: الدرّ المصون، (645/4). واستبعده في حاشية القونوي. يُنظَر: (115/8).

(8) المقصود بلقب (المُعَرَّب) هو الإمام السفاقي؛ إذ درج الشهاب على تسميته به في الحاشية. وقد نصّ على ترجيح عطفه في تفسيره. يُنظَر: المجيد في إعراب القرآن المجيد، [163/أ]. وتابعه عليه في الدرّ المصون، يُنظَر: (646/4).

.....

ولمَّا لم يصلح⁽¹⁾ في المعنى جواباً للنفي إلَّا إذا قُصِدَ تسبُّبه على الطرد⁽²⁾ قال الطيبيُّ: وجه النظر الذي ذكره المصنّف رحمه الله أنّ قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ...﴾ إلخ حينئذٍ مُؤدِّنٌ بأنّ عدم الظلم لعدم تفويض الحساب إليه، فيُفهم منه أنّه لو كان حسابهم عليه وطردهم لكانَ ظالماً⁽³⁾. وليس كذلك؛ لأنّ الظلم وضع الشيء في غير مَوْضِعِهِ.

وأجاب عنه: بأنّ المراد به المبالغة في منع⁽⁴⁾ الطرد، يعني: (لو قُدِّرَ تفويضُ الحساب إليك ليصحّ منك طردهم لم يصحّ⁽⁵⁾ أيضاً، فكيف والحساب ليس إليك؟!). فهو كقول عمر رضي الله عنه: (نعم العبدُ صهيّب، لو لم يَخَفِ الله لم يَعَصِهِ)⁽⁶⁾.

(1) في (ك1): (يصح). وكلاهما صحيح.

(2) قال في حاشية الشيخ زكريّا الأنصاري: «وهذا دفعه المجوّز لعطفه على (فطردهم) بقوله: (على وجه التسبُّب) أي: تسبُّب كونه ظالماً عن طردهم، والعطف على (فطردهم) من حيث أنّه سبب لا من حيث أنّه جواب النفي؛ فسقطَ النظر». [122/أ].

(3) في (ك2): (ظلماً). والمعنى واحدٌ. والمثبت هو الموافق لنصّ حاشية الطيبي.

(4) في (ك2) و(ف): (في معنى الطرد). والمثبت هو الصحيح في سياق المعنى. والموافق لنصّ حاشية الطيبي.

(5) قوله: (لم يصحّ) سقط من (ك1). ولا يتمّ المعنى إلا به.

(6) يُنظر: حاشية الطيبي على الكشف، (6/104).

ووافقه في الجواب بعض أرباب الحواشي. يُنظر: حاشية شيخ زاده، (4/51) - حاشية سنان أفندي، [27/ب].

واستبعده في حاشية القنوي؛ لأنّ هذا المعنى من معاني (لو) كما صرح به علماء العربيّة، وفي الآية لم يوجد شيءٌ يفيد ذلك. يُنظر: (116/8).

- والمراد بالمصنّف في كلامه هو الإمام البيضاوي رحمه الله؛ لأنّ نصّ عبارة الإمام الطيبي: «... قال القاضي: وفيه نظر!». وتصرف الشهاب رحمه الله في العبارة على ما رأينا موهمٌ.

- والأثر المروي عن سيّدنا عمر رضي الله عنه لا يُعرف في مظانّ كتب الأحاديث والآثار بهذا اللفظ، وإنّما نجده في كتب الموضوعات أو الأحاديث المشتهرة على الألسنة، واشتهر في كلام الأصوليين وكتب أهل اللغة موقوفاً أو مرفوعاً، يُنظر: المقاصد الحسنة، (ص494-450) - الفتاوى الحديثيّة، (ص276).

قال في كنز العمال: «أوردّه أبو عبيد في الغريب ولم يسقِ إسناده، وقد ذكر المتأخرون من الحفاظ أنّهم لم يقفوا على إسناده، وإنّما ذكرته هنا... لشهرته، ولأنّبه على أنّ أبا عبيد أوردّه، وأبو عبيد من الصدر الأوّل، قريبُ العهد، أدركَ أتباع التابعين، والظاهر أنّه وصل إليه إسناده». (437/13-438). ويُنظر: غريب الحديث، القاسم بن سلام، (4/284).

- وله شواهد أخرى مرفوعة لكن بسند ضعيف. يُنظر: حلية الأولياء، أبو نعيم (1/177) - الفردوس بمأثور الخطاب، (1/234) - كشف الخفاء، (2/428-429).

- وهو من الشواهد النحويّة على عدم لزوم امتناع جواب (لو) بامتناع شرطها، والمعنى: أنّه يطيع الله على كلّ حال، فعدم العصيان محكومٌ به سواءً وُجد الخوف أم لا، فيفيد المبالغة في نفي المعصية عنه. يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (3/1630-1631) - مغني اللبيب، (1/257 وما بعدها) - شرح التصريح على التوضيح، (2/420-421) - همع الهوامع، (2/471-472).

وقيل: بل وجه النظر أَنَّ الإِشْرَاكَ في النصب بالعطف يقتضي الإِشْرَاكَ في سبب النصب، وهو توقُّفُ الثاني على الأول بحيث يُلْزَمُ من انتفاء الأول انتفاؤه، وإِنَّهُ مُنْتَفٍ كونه من الظالمين سواءً لُوْحِظَ ابتداءً أو بعدَ ترتبه على الطرد. وأمَّا جعله مُرتَّباً على نفس الطرد بلا اعتبار كونه مُرتَّباً على المنفيِّ ومُنْتَفِياً بانتفائه فَيَقْوَتْ وجودَ سببيَّةِ النصب⁽¹⁾.

وفي «البحر»⁽²⁾: هما منصوبان تَقَدَّمهما نهيٌّ ونفيان، وكلُّ منهما أَهْلٌ أَنْ يُجَابَ به⁽³⁾، ولا يكون جوابٌ واحدٌ لمتناقضين. (فتطردهم) جوابٌ للنفي و(تكون)⁽⁴⁾ جوابٌ للنهي⁽⁵⁾، ولا يمكن عكسه؛ لأنَّ يكونَ الجوابُ والمجَابُ واحداً، ولا يستقيم أن يقول: (لا تطردهم فطردهم)، ويمكن أن يكون (فتطردهم) جواباً للنفي⁽⁶⁾ كما مرَّ، ويكون (فتكون) عطفاً على الجواب.

فالجائزُ وجهان خاصَّةٌ، أَحْمَهُما⁽⁷⁾ الأول لا الثاني؛ إذ لا يناسبُ أَنْ يُجَابَ به⁽⁸⁾؛ لأنَّه يصير معناه: (ما عليك كُلُّ منْهم فطردهم) فيناسب، وإن أُجيب بالثاني صار المعنى: (ما لك كُلُّ عليهم فطردهم) فمفهومه: (إن كانوا يُحْمَلُونَ عليك⁽⁹⁾ كان طردُك إِيَّاهم حسناً) وهو خُلْفٌ لا يجوز حملُ القرآن عليه. وهو وإن خرج عن مختار البصريين لإعمال الثاني لا يضرُّ⁽¹⁰⁾؛ لأنَّ شرطه عندهم أن يكون المعنى مستقيماً فيهما،

(1) قاله في حاشية سعدي أفندي. يُنظَر: [20/ب]. ووافقه على سبيل الاحتمال في حاشية شيخ زاده. يُنظَر: (51/4).

(2) أي: في البحر الكبير لابن المنير. وقد سبق بيان أنَّ الجزء الذي فيه سورة الأنعام لَمَّا أَجَدَه. والله المستعان!

(3) أي: من حيث الصناعة، لا من حيث المعنى؛ بدليل قوله بعده: (ولا يمكن عكسه). والله أعلم!
والنهي هو: (ولا تطرد)، والنفيان هما: (ما عليك من حسابهم، وما من حسابك عليهم).

(4) قوله: (جوابٌ واحدٌ لمتناقضين، (فتطردهم) جوابٌ للنفي و(تكون)). سقط من (ك2). ولا يستقيم الكلام إلا بتمامه كما أُثْبِتَ؛ إذ العبارة فيها: «وَكُلُّ أَهْلٍ أَنْ يُجَابَ به، ولا يكون جواب النبي، ولا يمكن عكسه». وهذا خللٌ في المعنى.

(5) في (ك1): (جواب النفي). ولعلَّه سبق قلم. والمثبت هو الصحيح في سياق المعنى. والله أعلم!

(6) في (ك2) و(ف): (جواباً للنفي). ولعلَّه سبق قلم. والمثبت هو الصحيح في سياق المعنى. والله أعلم!

(7) في (ك1): (أحدهما). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام. والله أعلم!

(8) في (ك2) و(ف): (إِذْ كُلِّهِمَا لا يناسب أن يجاب بزيادة (كليهما) والمثبت هو الصحيح في سياق المعنى. والله أعلم!

(9) في (ك2) و(ف): (عنك) والمثبت أوفق بسياق الكلام. والله أعلم!

(10) أي: عن مختارهم في باب التنازع؛ وحاصل المسألة: أَنَّهُ إِذَا تَنَازَعَ عاملان وأكثر في معمولٍ واحدٍ وأكثر فيجوز إعمال أيٍّ من العاملين اتفاقاً، لكن المختار في ذلك عند البصريين إعمالُ العامل المتأخَّر لمجاورته المعمول. خلافاً للكوفيَّين. يُنظَر: شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص545، 548).

— ففي الآية هنا على ما اختاره في الإعراب أعمل النفي الأول: (ما عليك...) فنصب (فتطردهم)، دون العامل الثاني: (ما من حسابك...)؛ ليستقيم المعنى. فخرج على مقتضى شرط الجميع في استقامة المعنى، وإن خالف ظاهراً أصل اختيار البصريين.

فَإِنْ لَمْ يَسْتَقِمَّ أَعْمَلٌ⁽¹⁾ الْأَوَّلُ اتَّفَاقاً، كما في قوله: (... وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ). انتهى⁽²⁾.

(1) في (ك1): (فإن لم يستقيم على الأول). والمثبت هو الصحيح لاستقامة المعنى. والله أعلم!.

(2) أي: انتهى نص كلام البحر الكبير.

- وقوله: (وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ) من الشواهد النحوية، وهو جزء من بيت شعرٍ لامرئ القيس من قصيدة طويلة من البحر الطويل، أولها:

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَتَيْهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْصُرُ الْغُصْرُ الْخَالِي

وتمام البيت:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ.

ووجه الشاهد فيه: رفع (قليل) على أنه فاعل (كفاني). فهو من باب التنازع الذي أعمل فيه الفعل الأول (كفاني) دون الثاني (أطلب)؛ ليستقيم المعنى. وللنحويين في توجيهه وفي كونه شاهداً على قاعدة التنازع هذه مقالٌ وتفصيل يُطلب من مظانّه. يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص122، 129)- مغني اللبيب، (508/2-509)- شرح شواهد المغني، السيوطي (ص340، 642)- خزانة الأدب، (327/1).

﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: 53]

﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ ومثل ذلك الفتن، وهو اختلاف أحوال الناس في أمور الدنيا.

قوله: (ومثل ذلك الفتن... إلخ) يعني: مثل ما فتنا الكفار بحسب غناهم وفقير المؤمنين حتى أهانوهم لاختلافهم في الأسباب الدنيوية فتناهم بحسب سبق المؤمنين إلى الإيمان وتخلّفهم عنه حتى حسدوهم، وقالوا ما قالوا لاختلاف أديانهم. فشبه فتناً بفتن⁽¹⁾.

والزمخشري جعل (ذلك) إشارة إلى هذا الفتن المذكور، وعبر عنه بـ(ذلك) إيداناً بتفخيمه⁽²⁾، ولذا قال: «ومثل ذلك الفتن العظيم»⁽³⁾.

كقولك: (ضربتُ زيداً ذلك الضرب). ولا يلزم منه تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنّ المثل ليس بمرادٍ، وإنّما جيء به مبالغةً، كما يقال: (ذلك كذلك). كذا قرره العلامة⁽⁴⁾.

يعني: إنّ التشبيه كما يُجعل كنايةً عن الاستمرار؛ لأنّ ما له أمثالٌ يستمرّ نوعه بتجدّد أمثاله، كما أشار إليه شُراح «الحماسة»⁽⁵⁾ في قوله:

(البحر المنسرح)

(1) المراد: أنّ الكاف في (كذلك) على التشبيه حقيقةً بمعنى (مثل)، وهي في محلّ نصب صفة المصدر المحذوف، والتقدير: (فتناً بعض الناس ببعض في أمور الدين فتناً مثلاً ذلك الفتن الواقع باختلافهم في أمور الدنيا). و(ذلك) إشارة إلى ما تقدّم من تحقير الكفار للمؤمنين لفقرهم في أمور الدنيا. يُنظر: حاشية ابن التمجيد، (8/116) - حاشية شيخ زاده، (4/52) - حاشية بستان أفندي، [66/ب].

(2) أي: جعل الإشارة في (ذلك) إلى نفس الفتنة المذكورة بعده، كقولك: (مثلك لا يبخل) أي: (أنت لا تبخل). وعبر البيان الإلهي عنه باستعمال (ذلك) التي هي للإشارة إلى البعيد؛ تنبيهاً على أنّه أمرٌ عظيم. ولم يجعله إشارةً إلى ما قبله؛ لأنّ الفتن فيما قبله مفهومٌ من سياق الآية وسبب نزولها وليس بصريحٍ. يُنظر: حاشية القونوي، (8/117).

(3) الكشف، (2/22).

قال في حاشية سنان أفندي: «... وأمثاله كثيرةٌ، فالقصدُ إلى المصدر في الحقيقة، وإن كان ظاهرُ الكلام على التشبيه». [27/ب].

(4) المراد به القطب الرازي في حاشيته على الكشف. يُنظر: [197/أ].

(5) كتاب الحماسة: وضعه الشاعر المعروف أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (ت231هـ)، وقد جمع فيه من مختارات شعر العرب ما استحسّنه من قصائد وأبيات. ورتبه على عشرة أبواب أولها: باب الحماسة، وبه اشتهر اسمه. وحظي الكتاب بعنايةٍ كثيرٍ من أهل اللغة والأدب فكان له شروح كثيرةٌ جداً، بين مقتصرٍ على الإعراب أو مستفيض في الشرح والتعليق والنقد. يُنظر: كشف الظنون، (1/691) - شرح الحماسة، التبريزي، مقدّمة التحقيق، (ص4-9).

.....

وهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الأثر⁽¹⁾

والاستمرار يقتضي / التحقق والتقرر⁽²⁾ ويستلزمه، فجعل في أمثال هذا بواسطة الإشارة إلى البعيد عبارة عن [237/أ] تحقق أمرٍ عظيم. وكونه عظيماً مستفاداً من لفظ (ذلك) المشار به إلى هذا الفتن القريب المذكور، وليست الكاف فيه زائدة.

ومن قال: الكاف فيه مُحَمَّمة⁽³⁾ أراد أن التشبيه غير مقصود فيه، بل المراد لازمه الكنائي أو المجازي. وصاحب «الكشاف» لما في هذا الوجه من البلاغة والدقة اختاره فيما ورد فيه (كذلك)⁽⁴⁾.

وبعضهم لما رأى غموضه وتوهم فيه تشبيه الشيء بنفسه أوله وتكلف لوجه التشبيه والمغايرة⁽⁵⁾.

(1) يُنسب هذا البيت لرجل من بني أسد يرثي أخاه، وقيل: هو لمحمد بن كُنَاسة الأسدي (ت207هـ) في رثاء أحد العلماء. وهي قطعة شعرية، ويأتي قبله أبيات ثلاثة. يُنظر: كتاب الحماسة، (3/79-80).
- وجه الشاهد في البيت قوله: (هكذا...) فعبر باستعمال اسم الإشارة عن الاستمرار، ولم يسبق في الكلام ما يصلح أن يكون مشاراً إليه. يُنظر: شرح الحماسة، المرزوقي، (3/1059).

(2) في (ك1): (التحقيق والتقرر). وفي (ف): (التحقق والتقرّب). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام. والله أعلم!

(3) قاله الإمام التفتازاني في حاشيته على الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ...﴾ [البقرة: 143]. ونصّه: "... وإذا تحققت فالكاف مقحّم إقحاماً لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم، وهكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام". [94/أ].
وقد أسهب الشهاب في شرح هذا التركيب في سورة البقرة فراجع للفائدة. يُنظر: حاشية الشهاب، ([البقرة: 143]، 2/250-251).

(4) يُنظر مثلاً: الكشاف، ([البقرة: 143]، 1/317-). [فاطر: 36]، 3/310-). [محمد: 3]، 3/530).

- ونبه في حاشية القنوني أن الإمام البيضاوي وافق قول الزمخشري في بعض الآيات، وعلل عدم موافقته هنا بقوله: "... ولم يذهب إليه المصنّف [أي: في هذه الآية] مع أن فيه مبالغة لكونه كناية: لأنّ قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِنْ آلِهِ ...﴾ الآية يصلح أن يكون مشبهاً بالفتن المذكورة قبله المفهومة من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ ...﴾ الآية، فمهما أمكن التشبيه الحقيقي لا يُصار إلى غيره... فنظر العلامة أدق، ونظر المصنّف بالقبول أحق". (8/117).

(5) لعله يشير إلى كلام الإمام الطيبي الآتي. ويرجح هذا سياق الكلام في تفسير الألوسي حين نقل مضمون عبارة الشهاب. يُنظر: (7/162).

وقال الطيبي في شرح قوله: ﴿...كَذَلِكَ زَيْنًا...﴾⁽¹⁾ في هذه السورة لما قال الرمخشري: «ومثل ذلك التزيين البليغ...»⁽²⁾:

«هذا على أن يكون المُشارُ إليه ما في الذهن... وسيجيء بيانه في قوله تعالى: ﴿...هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ...﴾ [الكهف: 78]. والمبالغة إنما يفيدها الإيهام الذهني والتفسير⁽³⁾ بقوله: (زَيْن)، وهو ما يعلمه كلُّ أحدٍ من المزيّن من هو»⁽⁴⁾. انتهى.

فعلى هذا: المشبّه به الأمر المقرّر في العقول، والمشبّه ما دلّ عليه الكلام من الأمر الخارجي. وهو تخریج لطيف إلا أنه يخالف ما نقل صاحب «الكشف» في سورة الدخان عن العلامة الرمخشري أنه قال:

«المعنى فيه أنه لم يستوف الوصف، وأنه بمثابة ما لا يحيط به الوصف، فكأنه قال: (الأمر نحو ذلك) وما أشبهه. أقول: أراد أن الكاف مُقَحَّمٌ للمبالغة، وقد سلف إشارة إلى ذلك، وأن هذا الإقحام مُطَرِّدٌ في عرْفِي العرب والعجم»⁽⁵⁾. انتهى. فهو من باب الكناية وهو وجهٌ بديع⁽⁶⁾.

وهذا ممّا منّ الله به علينا فاحفظه، فإنك لا تجده في غير كتابنا هذا.

(1) وردت الآية في كلّ النسخ، وفي (صادر) أيضاً [...] وَكَذَلِكَ زَيْنًا...]. والذي في سورة الأنعام كما أثبت بغير حرف العطف (الواو).

-على أن نص الإمام الطيبي المذكور واردٌ في تفسير قوله تعالى: ﴿...وَكَذَلِكَ زَيْنًا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ...﴾ [الأنعام: 137]. فعلنّ الموضوعين اختلطا على النسخ أو الشهاب.

(2) الكشف، [الأنعام: 137]، [53/2].

(3) في (ف): (والتعبير). وكلاهما قريب المعنى. والمثبت موافق لنص حاشية الطيبي.

(4) حاشية الطيبي، [الأنعام: 137]، [257/6]. ويُنظر أيضاً: [الكهف: 78]، [532/9] ففيه مزيد بيان عن أن المشار إليه لا يُشترط أن يكون موجوداً حاضراً، بل يكفي الوجود الذهني.

(5) الكشف على الكشف، [الدخان: 28]، [435/أ].

(6) حاصل الأمر أن شراح الكشف اختلفوا في شرح كلامه في معنى هذا التركيب: (كذلك)، مع اتفاقهم على أنه عنده خارجٌ عن أصل بابه من التشبيه، فمنهم من جعله تمثيلاً لحالة مقرّرة في الذهن كالإمام الطيبي، ومنهم من جعله على الكناية والمبالغة كالإمام القزويني والتفتازاني. أمّا الإمام البيضاوي فاختر بقاءه على أصل التشبيه. يُنظر: حاشية الشهاب، [البقرة: 143]، [250/2-251]- التحرير والتنوير، [البقرة: 143]، [15/2].

﴿فَتَنَّا﴾ أي: ابتَلَيْنَا بعضهم ببعض في أمر الدين، فقدّمنا هؤلاء الضعفاء على أشراف قُرَيْشٍ بالسُّبْقِ إلى الإيمان. ﴿يَقُولُوا أَهْؤُلَاءِ مَنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِن بَيْنِنَا﴾ أي: أهؤلاء مَن أنعم الله عليهم بالهداية والتوفيق لما يُسعدُهم دوننا، ونحن الأكابر والرؤساء وهم المساكين والضعفاء.

وهو إنكارٌ لِأَن يُخَصَّ هؤلاء مِن بينهم بإصابة الحقِّ والسُّبْقِ إلى الخير، كقولهم: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: 11].

قوله: ﴿فَتَنَّا﴾ أي: ابتَلَيْنَا إشارةً إلى مَا قَدَّمْنَا⁽¹⁾ من أَنَّ⁽²⁾ أصلَ معنى (الْفَتْنِ) تصفيةُ الذهبِ ونحوه، ثم استعمل في الابتلاء والاختبار⁽³⁾.

قوله: (أي: أهؤلاء مَن أنعم الله...) إلخ هذا بيانٌ لمَحْصَلِ المعنى، وإِنَّمَا أتى بـ(مَن) الموصولة إشارةً إلى أَن إنكارهم إِنَّمَا هو لوصفهم بذلك، وجعله سِمَةً لهم؛ لعدم اعترافهم بذلك، واعتقادهم أَنهم ليسَ عليهم آثارُ النِّعْمَةِ. وهذا نحو مَا قَرَّرَهُ الخطيبُ⁽⁴⁾ في قوله⁽⁵⁾:

يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَن تَصْرَعُوا⁽⁶⁾

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانُكُمْ

(1) ينظر: حاشية الشهاب، [الأنعام: 23]، [40-39/4].

(2) قوله: (أَنَّ) سقط من (ك2).

(3) قال في لسان العرب: "...جماع معنى الفتنة الابتلاء والامتحان والاختبار، وأصلها مأخوذٌ من قولك: (فتنتُ الفضة والذهب) إذا أذبتَهما بالنار لتمييز الرديء من الجيد...". مادة (فتن)، (3344/5). ويُنظر: المفردات، (481/2-482).

(4) أي: الخطيب القزويني. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص44).

- وهو محمد بن عبد الرحمن، قاضي القضاة جلال الدين القزويني، خطيب جامع دمشق، الفقيه المتفَنِّ في علوم العربية، ورزق السعادة في مؤلفاته، ومن أشهرها: كتاب (تلخيص المفتاح في المعاني والبيان) وكتاب (الإيضاح) في البلاغة، توفي رحمه الله بدمشق سنة (739هـ). يُنظر: طبقات الشافعية، السبكي (158/9 وما بعدها) - الدرر الكامنة، (3/4 وما بعدها) - معجم المطبوعات، (2/1508-1509).

(5) البيت للشاعر المخضرم عبدة بن الطبيب (ت25هـ)، من قصيدة طويلة يوصي فيها أبناءه بعد أن أدركته الشيخوخة، وهي من جِيَاد شعره. أولها:

أَبْنِيَّ إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ وَرَأَيْتِي بَصْرِي وَفِي لِمُصْلِحٍ مَسْتَمْتَعٍ

يُنظر: شعر عبدة بن الطبيب، (ص10، 43 وما بعدها).

- وهو من الشواهد البلاغية في علم المعاني في باب تعريف المسند إليه بمجيئه اسماً موصولاً، لتنبيه المخاطب على خطأ له أو لغيره. يُنظر: عروس الأفراح، (1/172) - جواهر البلاغة، (ص114).

- وجه الشاهد في البيت: تعريف المسند إليه بمجيئه اسماً موصولاً (الذين) تنبيهاً على خطأ اعتقادهم.

ومثله في كلام الإمام البيضاوي باستعماله (مَن) الموصولة؛ توضيحاً لحاصل المعنى ببيان خطأ اعتقاد المشركين بأن المؤمنين ليسوا من أهل النعمة. وليس مراده أَنها مقدرةٌ في الآية. يُنظر: حاشية القنوي، (8/117).

(6) في (ك1): (ترون). ولا يستقيم الوزن به. فالمثبت هو الصحيح.

.....

وليس مراده بيان التقدير والإعراب ليتقدّم الخبر على المبتدأ فيفيد الحصر، حتّى يردّ عليه: أنّ المعنى على إنكار أن يكونوا مختصين بإصابة الحقّ دونهم، كما قرّره. وإذا كان المعنى على ما ذكره يكون هناك من أنعم الله عليه من بينهم يعرفونه بكونهم كذلك، ولكن يُنكر المتكلم أن يكونوا هؤلاء الفقراء، وهو غير المعنى المراد. وأنّ معنى الحصر مستفاد من قوله: (بيننا) فإنّه في موضع الحال من الضمير المجرور، أي: (منفردين من بيننا)⁽¹⁾.

ولم يدر أنّ ما توهّمه غير صحيح لفظاً؛ لأنّ المبتدأ والخبر إذا تعرّفا لم يجرّ تقديم الخبر فيه للبس⁽²⁾، مع ما في حذف الموصول وإبقاء صلتّه من الضعف، وإنّ جوّزه بعض النحاة⁽³⁾، كما في «الدرّ المصون»⁽⁴⁾.
لكيّ أظنّ أنّ هذا التكلّف⁽⁵⁾ لم يخطر ببال المصنّف رحمه الله⁽⁶⁾.

(1) صاحب الإيراد هو الإمام سنان أفندي في حاشيته. يُنظر: [27/ب].

(2) يُنظر: مغني اللبيب، (2/451).

(3) أجاز الكوفيون والإمام الأخفش حذف الموصول الاسمي، وأجازه الإمام ابن مالك بشرط كونه معطوفاً على موصول آخر. يُنظر: مغني اللبيب، (2/625).

(4) يُنظر: [المائدة: 60]، [4/337-338].

(5) في (ك1): (التكليف). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام.

(6) استطرّد في حاشية بستان أفندي في تفنيد الإيراد ورده بمزيد بيان. يُنظر: [67/أ-ب].

واللام للعاقبة أو للتعليل على أنّ (فتناً) متضمن معنى (خدلنا).

قوله: (واللام للعاقبة... إلخ) قيل: إنّ ما يترتب على فعل الفاعل من حيث ترتبته عليه فائدة، ومن حيث وقوعه في طرفه⁽¹⁾ غاية، ومن حيث كونه باعثاً عليه غرض بالنسبة إلى الفاعل وعلّة غائيّة بالنسبة إلى الفعل. ولأفعاله تعالى فوائد وغايات؛ لأنّ أفعاله تعالى لا تُعلّل بالأغراض، كما بُرهن عليه في الكلام. ثمّ إنّّه قد تشبّه الغاية بالعلّة الغائيّة من حيث إنّها عاقبة له، فتستعمل فيها اللام التعليليّة على نهج الاستعارة التبعيّة، كاللام الداخلة على ثمرات أفعاله تعالى المسمّاة بالحكم. وليست هذه لامّ العاقبة عند الزمخشريّ ومَنْ تابعه⁽²⁾.

وفي «شرح المقاصد»⁽³⁾: إنّ لامّ العاقبة إنّما تكون فيما لا يكون للفاعل شعورٌ بالترتب وقت الفعل أو قبله فيفعل لغرض، ولا يحصل له ذلك بل ضده؛ فيجعل كأنّه فعل الفعل لذلك الغرض الفاسد؛ تنبيهاً على خطائه⁽⁴⁾. ولا يتصور هذا في كلام علام الغيوب بالنظر إلى أفعاله، وإن وقع فيه بالنظر إلى فعل غيره، كقوله: ﴿... لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرًا...﴾ [القصص: 8] إذ ترتب فوائد أفعاله تعالى عليها⁽⁵⁾ مبنية على العلم التام، فبيّنها مباينة⁽⁶⁾.

(1) في (ك1): (ظرفه) بالطاء المعجمة. والمثبت هو الصحيح والموافق لنصّ حاشية سنان أفندي.

(2) قاله في حاشية سنان أفندي، [27/ب- 28/أ].

– ومسألة تعليل أفعال الله تعالى من مسائل علم الكلام، وهي خلافة بين أهل السنّة والجماعة وبين المعتزلة. فمذهب أهل السنّة أنّ أفعاله سبحانه لا تُعلّل بالأغراض؛ لأنّ الغرض ما يمتنع الفعل بدونه، والله تعالى منزّه عن امتناع شيء عنه، ثمّ إنّ الأغراض والأسباب الباعثة على الأفعال إنّما تجوز على من له ميل ونفور، وكلّ ذلك منتفٍ في حقّ الله تعالى. وإنّما أفعاله سبحانه مستتبعة لمصالح العباد تفضلاً وإحساناً، ولا تخلو من حكم ومصالح لا تُحصى.

وهذه المعتزلة إلى وجوب تعليل أفعال الله تعالى دفعاً لنسبة العبث أو السفه فيها، وعليه بنوا قاعدتهم المشهورة في وجوب رعاية الصلاح أو الأصلح.

وبيان مذهب كلٍّ وأدلّته مبسوطٌ في مظانّه. يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (ص133-134) - تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، (ص50) - غاية المرام في علم الكلام، (ص196 وما بعدها).

(3) كتاب «شرح المقاصد» للإمام التفتازانيّ (ت791هـ)، هو شرح جامع لمتن كتابه (المقاصد) في علم الكلام، ولعلّه من أواخر ما كتبه الإمام التفتازانيّ، وقد حظي ذلك المتن بحواشٍ كثيرة لعدد من العلماء، ونظّمه بعضهم. وهذا الشرح أحد أهمّ المراجع في علم الكلام؛ إذ فيه خلاصة وافية لما كُتب في مباحث هذا العلم، مع لغة قريبة تسهّل فهم المسائل. يُنظر: كشف الظنون، (2/1780) - شرح المقاصد، التفتازانيّ، مقدمة التحقيق، (1/141 وما بعدها).

(4) في (ف): (تنبيهاً على خطايه). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام.

(5) قوله: (عليها) سقط من (ك2). والمراد: ترتب الفوائد على أفعال الله تعالى مبنية على العلم التام.

(6) يُنظر: شرح المقاصد، التفتازانيّ، (4/280).

.....

ولم يعتبر ابن هشام⁽¹⁾ وغيره فيها هذا القيد، وجعلها لاماً تدلُّ على الصيرورة والمآل / مطلقاً⁽²⁾، فيجوز أن تقع [237/ب] في كلامه تعالى، وعليه المصنّف.

والفرق بين لام العاقبة وهذه في كلامه تعالى من حيث إنّ ترتّب الفائدة في الأولى لمجرد الإفضاء لا السببية⁽³⁾ والاقتضاء بخلاف الثانية، ولهذا كانت لام عاقبة إنّ لم يُردّ الخذلان على طريقة المصنّف رحمه الله⁽⁴⁾. وسيأتي الكلام عليه قريباً.

وهذا ممّا منّ الله به، وينبغي للطالب حفظه.

قوله: (أو للتعليل على أنّ (فتناً) متضمّن معنى (خذلناً)) (الخذلان): تركه على ما هو فيه من الغواية من غير إرشاد وإعانة⁽⁵⁾.

فالفتن متضمّن معنى⁽⁶⁾ الخذلان؛ لأنّه سبب لافتتانهم، وهو سبب لذلك القول، أو هو من إطلاق المسبّب على السبب، واللام في هذا⁽⁷⁾ للتعليل؛ لأنّه سبب مقتضى⁽⁸⁾ له، وإن لم يكن باعثاً عليه⁽⁹⁾.

(1) هو عبد الله بن يوسف، جمال الدين، أبو محمّد الأنصاريّ المصريّ، العلامة النحويّ الفاضل المشهور، شيخ المتأخّرين في علم النحو، صنّف كتباً عديدة منها: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(مغني اللبيب عن كتب الأعارب) في النحو، توفي رحمه الله سنة (761هـ). يُنظر: الدرر الكامنة، (93/3) - بغية الوعاة، (68/2-69).

(2) قال الإمام ابن هشام: "لام العاقبة، وتسمّى أيضاً لام الصيرورة ولام المآل، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها". شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص389).

ولام العاقبة أنكرها البصريّون ومن تابعهم، وجعلوها فيما وردت فيه من الأمثلة للتعليل المجازي. وهو مذهب الإمام الزمخشريّ فيها. يُنظر: مغني اللبيب، (214/1) - حاشية الصبّان، (323/2-324).

(3) في (ك1): (إلا السببية). ولعلّه سبق قلم. والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام.

(4) قال في حاشية القونويّ بعد أن نقل كلام الشهاب: "وفيه نوعٌ تعقيد...". (8/118-119) ثمّ رجّح اختيار الإمام ابن هشام فيها.

(5) الخذلان: أصله من (خذل، يَخْذُل، خَذْلًا وخِذْلانًا): ترك نُصْرته وعونه... ومنه: (تخاذل القوم) إذا أدبر بعضهم عن بعض. يُنظر: المفردات، (1/191) - لسان العرب، مادة (خذل)، (2/1118).

(6) في (ك1): (مُضمّن معنى). وفي (ك2): (متضمّن لمعنى). والمعنى قريب.

(7) في (ك1): (على هذا). والمعنى واضح على كلّ.

(8) في (ك2) و(ف): (لأنّه سببٌ مقتضى) بثبوت حرف العلة في آخره. والمثبت هو الصحيح؛ لأنّه اسمٌ منقوص نكرة.

- والضمير في (لأنّه) عائد على (الخذلان)، وفي (له) على الافتتان.

(9) اختاره في حاشية الطيبيّ على الكشف. يُنظر: (6/105).

- وحاصل هذا الوجه أنّ اللام في (ليقولوا) إذا كانت لام (كي) للتعليل لا يصحّ هذا إلا بتضمين الفتن معنى الخذلان؛ لأنّ مجرد الابتلاء ليس سبباً أو علّة لقولهم، وإنّما سببه هو خذلانهم، أو يصحّ باعتباره مجازاً مرسلأً بعلاقة السببية. يُنظر: حاشية ابن التمجيد، (8/117-118) - حاشية شيخ زاده، (4/52).

وعلى ما قبله⁽¹⁾ كان ابتلاء بعضهم ببعض -لما مرّ مؤدّي⁽²⁾ إلى الحسد المؤدي إلى ذلك القول، فاللام لأمّ العاقبة.

والثاني هو المذكور في «الكشاف» بناءً على مذهبه من أنّ الفتن أمرٌ قبيحٌ لا يُسند إلى الله تعالى⁽³⁾.

فإن كان هذا نقلاً لكلامه وأخره إشارةً إلى أنّه ليس مذهبنا المرضيّ عنده فظاهراً، وإن كان بياناً لمعنى يحتمله النظم، فالخذلان لا ينافي كون ذلك بإيجاده؛ فكلام الزمخشريّ إشارةً إلى نفيه، وكلام المصنّف رحمه الله ساكتٌ عنه⁽⁴⁾.

(1) أي: الوجه الأول المذكور من كونها لام العاقبة.

(2) هكذا في كلّ النسخ، وفي (صادر): (مؤدّياً) بألف النصب، وهو الصحيح؛ لأنّه خبر (كان).

(3) في (ك1): (لا يسند إليه تعالى).

- وكون الفتن بمعنى الخذلان هو اختيار الإمام الزمخشريّ بناءً على مذهبه الاعتزاليّ في مسألة إسناد القبيح وهي من مسائل علم الكلام الخلافية بين أهل السنّة والمعتزلة. وهي فرع عن مسألة عموم إرادة الله تعالى، وخلق الشرّ والقبايح، وتندرج تحت أصل العدل عند المعتزلة.

فمذهب أهل السنّة والجماعة أنّ إرادة الله تعالى متعلّقة بكلّ كائن مهما كان وصفه، وهو خالق كلّ شيء، لكن لا قبيح منه تعالى كما لا واجب عليه في شيء؛ لأنّه المالك المتصرّف في ملكه. ولهم في هذا أدلة كثيرة، نقلية وعقلية.

أمّا المعتزلة: فخصّصوا إرادة الله تعالى بما هو خير وحسن، أمّا الشرور والقبايح فلا يريدونها ولا يخلقها، مع التسليم بقدرته عليها؛ تمسكاً منهم بأنّ إرادة القبيح قبيحة، وهو التزامٌ بما لا يلزم، فالقبيح هو فعل القبايح لا خلقها. وتعرّفوا في تأويل ما ورد على خلاف مذهبهم. غافلين عن أنّ لازم قولهم: أن يجري في ملك الله تعالى ما هو بخلاف إرادته، وهو قبحٌ أكبر يجب تنزيه المولى عنه. وتفصيل المسألة ومناقشة الأدلة مبسوطاً في مظانّه. يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (ص301، 312، 317 وما بعدها).- المواقف، (ص320 وما بعدها، 328 وما بعدها)- شرح المقاصد، التفتازاني، (4/274 وما بعدها، 294 وما بعدها).

(4) ذكر الشهاب رحمه الله ههنا توجيهاً لعبارة الإمام البيضاويّ في ذكره وجه التعليل والتضمين. أحدهما: أنّه وجهٌ مبنيّ على فهم المعتزلة فهو غير معتبر عنده، ولذلك أخره. والثاني: أنّه وجه معتبر لكنّه منتظم على مقتضى مذهب أهل السنّة؛ لأنّ تضمينه معنى الخذلان لا ينافي كون ذلك بخلق الله تعالى وإيجاده خلافاً للمعتزلة. ثمّ نبّه أنّ عدم التنبيه تصريحاً على هذه النكتة الاعتزالية مأخذ وارد على الإمام البيضاويّ.

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ بِمَنْ يَقَعُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالشُّكْرِ فَيُوقِّعُهُ، وَبِمَنْ لَا يَقَعُ مِنْهُ فَيَخْذُلُهُ.

وَأُورِدَ هُنَا بَعْضُهُمْ سَوْالاً، وَهُوَ: فَإِنْ قِيلَ: التَّعْلِيلُ هُنَا لَيْسَ بِمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى مَنْزَهَةً⁽¹⁾ عَنِ الْعِلَلِ وَالْأَعْرَاضِ، فَيَكُونُ مَجَازاً عَنْ مَجَرَّدِ التَّرْتَبِ⁽²⁾، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْنَى لَامِ الْعَاقِبَةِ فَلَا وَجْهَ لِلتَّرْدِيدِ؟! قِيلَ: هُمَا مُخْتَلِفَانِ بِالْإِعْتِبَارِ، فَإِنْ اُعْتُبِرَ تَشْبِيهِ التَّرْتِيبِ بِالتَّعْلِيلِ كَانَتْ لَامٌ تَعْلِيلٌ، وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرِ كَانَتْ لَامٌ عَاقِبَةٌ⁽³⁾. وَفِيهِ: أَنَّ الْعَاقِبَةَ⁽⁴⁾ أَيْضاً اسْتِعَارَةٌ، فَلَا يَتِمُّ هَذَا الْفَرْقُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَعْنَى حَقِيقِيٌّ، وَعَلَى خِلَافِهِ يَحْتَاجُ إِلَى فَرْقٍ آخَرَ. فَلْيَتَأَمَّلْ⁽⁵⁾!.

قَوْلُهُ: (بِمَنْ يَقَعُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالشُّكْرِ...) إِلَخِ الْبَاءِ الْأُولَى زَائِدَةٌ⁽⁶⁾، وَالثَّانِيَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِ(أَعْلَمَ). وَفِي «الدَّرِّ الْمَصُونِ»: الْعِلْمُ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ؛ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى الْإِحَاطَةِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ النَّاسِ نَحْوُ: (عِلِمَ بِكَذَا)، وَ(لَهُ عِلْمٌ بِهِ)⁽⁷⁾.

وَذَكَرَ الْإِيمَانَ لِأَنَّ الشُّكْرَ عَلَى النِّعَمِ الْمَمْنُونِ بِهَا عَلَيْهِمْ، وَهِيَ تَفْضِيلُهُمْ فِي الدِّينِ. وَذَكَرَهُ الْخِذْلَانَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، أَوْ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ لَازِمٌ لَهُ. وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى مَا فِيهِ قَرِيباً.

(1) فِي (ك 1): (مَنْزَهَةٌ). وَالمُثَبِّتُ هُوَ الصَّحِيحُ وَالْمُوَافِقُ لِنَصِّ حَاشِيَةِ الْكَازِرُونِيِّ.

(2) فِي (ك 1): (الرَّتَبُ). وَالمُثَبِّتُ هُوَ الصَّحِيحُ وَالْمُوَافِقُ لِنَصِّ حَاشِيَةِ الْكَازِرُونِيِّ.

(3) أوردته مع جوابه في حاشية الكازروني. يُنظر: (2/190).
والمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (التَّرْدِيدُ) أَي: تَعْبِيرُ الْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ بِ(أَوْ) عَنْ مَعْنَى اللَّامِ وَإِعْرَابِهِ فِي قَوْلِهِ: (وَاللَّامُ لِلْعَاقِبَةِ أَوْ لِلتَّعْلِيلِ).

(4) فِي (ف): (أَنَّ الْغَايَةَ). وَالمُثَبِّتُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ!.

(5) قَالَ فِي تَفْسِيرِ الْأَلُوسِيِّ: "... وَقَدْ يُقَالُ فِي الْفَرْقِ: أَنَّ فِي التَّعْلِيلِ الْمَقَابِلَ لِلْعَاقِبَةِ سَبَبِيَّةً وَاقْتِضَاءً، وَفِي الْعَاقِبَةِ مَجَرَّدُ تَرْتَبٍ وَإِفْضَاءٍ، وَفِي التَّعْلِيلِ الْحَقِيقِيِّ يُعْتَبَرُ الْبَعْثُ عَلَى الْفِعْلِ... وَالبَحْثُ بَعْدُ مُحْتَاجٌ إِلَى تَأَمُّلٍ فَتَأَمَّلْ! وَإِذَا فُتِّحَ لَكَ فَاشْكُرِ اللَّهَ سُبْحَانَهُ". (7/163).

(6) أَي: الْبَاءُ فِي (بِأَعْلَمَ). وَزِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَيْرٍ (لَيْسَ) مَشْهُورٌ فِي اللُّغَةِ. يُنظر: مَغْنَى اللَّيْبِ، (1/110).

(7) يُنظر: (4/648).

﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا ابْجَهَلَ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54]

﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ : هم الذين يدعون ربهم؛ وصفهم بالإيمان بالقرآن واتباع الحُجَج بعدما وصفهم بالمواظبة على العبادة. وأمره بأن يبدأ بالتسليم، أو يُبلِّغَ سلامَ الله تعالى إليهم، ويشترهم بسعة رحمة الله تعالى وفضله بعد النهي عن طردهم؛ إيداناً بأنهم الجامعون لفضيلتي العلم والعمل، ومن كان كذلك ينبغي أن يُقَرَّبَ ولا يُطْرَدَ، ويُعَزَّزَ ولا يُذَلَّ، ويُبَشَّرَ من الله بالسلامة في الدنيا والرحمة في الآخرة.

قوله: (وصفهم بالإيمان بالقرآن... إلخ (الآيات): تُطْلَقُ على آيات القرآن وعلى الحُجَج⁽¹⁾، وكلُّ منهما صحيح هنا، كما أشار إليه المصنّف رحمه الله، لكنَّ كَانَ الظاهر (أو) مكان (الواو)⁽²⁾، ولذا قيل: المراد بالحُجَج هنا الحُجَج القرآنية⁽³⁾.

ثمَّ إِنَّهُ جُوزَ في (الباء) هنا أن تكون صلة الإيمان، وأن تكون سببيةً، أي: يؤمنون بكلِّ ما يجب الإيمانُ به بسبب نزول الآيات⁽⁴⁾.

وقوله: (بعدما وصفهم بالمواظبة... إلخ إشارة إلى ما مرَّ في تفسير (الغداة والعشي)، أمَّا على الوجه الأول فظاهر، وأمَّا على الثاني فلأنَّ مَنْ واطبَ على هذين الوقتين مع كثرة تشاغل الناس عنهما لزمه المواظبة على غيرهما⁽⁵⁾.

(1) أصل معنى (الآية) لغة: العلامة، و(الآية): العبرة، وآيات الله: عجائبه. يُنظَر: لسان العرب، مادة (آية)، (1/185).
وسمي البرهان والحجة آية؛ لأنه بهما يظهر الحق. يُنظَر: التحرير والتنوير، (1/445).

(2) ذكره في حاشية الإسفراييني. يُنظَر: [282/ب].

(3) لم أهد لقاؤه. وقد رجَّح في حاشية بستان أفندي أنَّ المراد بالآيات هنا أعم من أن يُخصَّص. يُنظَر: [68/ب].

(4) المراد الباء في ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فإمَّا هي للتعدي، والجار والمجرور متعلقان بفعل الإيمان، أو سببية فيكون المؤمن به محذوف مقدَّر. يُنظَر: حاشية الإسفراييني، [282/ب].

(5) أي: على الوجه الأول من كون المراد منهما (الدوام) فظاهر وجه وصفهم بالمواظبة. وأمَّا على الوجه الثاني من كونهما وقتين مخصوصين فيكون وجه وصفهم بالمواظبة ما دُكر من التلازم.

.....

وقوله: (أَنْ يَبْدَأَ بِالتَّسْلِيمِ) أي: وإن كان في محلٍّ لا ابتداءً به فيه⁽¹⁾؛ إكراماً لهم بخصوصهم⁽²⁾، كما روي عن عكرمة⁽³⁾، وإلا فالسلام منه ليس مخصوصاً بهؤلاء⁽⁴⁾.

قوله: (وَيُبَشِّرُهُمْ بِسَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ...) إلخ تفسير لقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾⁽⁵⁾. و(السَّعةُ): مأخوذة من شمولها لمن أذنب في قوله: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ...﴾ إلخ.

ولم يُعطَف على ما قبله؛ لأنَّ جملة السلام دُعائيةٌ إنشائية⁽⁶⁾.

و(إيذاناً) تعليلٌ لقوله: (وصفهم...) إلخ، و(فضيلتي العلم والعمل) من قوله: (يدعون) و(يؤمنون)⁽⁷⁾.

وقوله: (مَنْ اللَّهُ بِالسَّلَامَةِ) مبني على الوجه الثاني في (سلام)⁽⁸⁾.

(1) قوله: (به) سقط من (ك1). ولا إشكال فالمعنى واضح على كل.

(2) في (ف): (بخصوصهم). ولعله سبق قلم.

(3) اختلف فيمن نزلت فيهم هذه الآية على أقوال، منها ما روي عن الإمام عكرمة وهو قول جمهور المفسرين: أنها نزلت في الذين نُهي عن طردهم، فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رآهم بدأهم بالسلام، وقال: «الحمد لله الذي جعل في أمتي من أمرني أن أبدأهم بالسلام». يُنظر: أسباب النزول للواحدي، (ص218-219). ويُنظر: تفسير الطبري، (262/9)- زاد المسير، (48/3)- البحر المحيط، (143/4).

- وعكرمة: هو التابعي الثقة عكرمة بن عبد الله المدني، أبو عبد الله، مولى سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما، روى عنه وعن عدد من الصحابة، وكان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، توفي رحمه الله تعالى في المدينة المنورة سنة (105هـ). يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء، (457/1)- تقريب التهذيب، (ص397)-طبقات المفسرين، الداودي، (386/1-387).

(4) أي: كانت خصوصيتهم في هذا أن يبادرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالسلام على كل حال. وإلا فإنه عليه الصلاة والسلام كان يبتدئ غيرهم في محلٍّ يُبدأ فيه بالسلام، كأن أقبل على جماعةٍ أو دخل مكاناً. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [28/ب]- التحرير والتنوير، (257/7).

(5) وردت في كل النسخ بلفظ: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، وهو سهوٌ لأنَّ المقصود نصَّ الآية.

(6) أي: لم يعطف بين جملة (سلام عليكم) وجملة (كتب ربكم على نفسه الرحمة) مع أنها مقول القول أيضاً؛ لأنَّ الأولى إنشائية والثانية خبرية، ولا يُعطَف بين الخبر والإنشاء. وقيل: إشارةٌ إلى استقلال كلٍّ من مضمونَي الجملتين، وهما السلامة من المكاره ونيل المطالب بالبشارة. يُنظر: تفسير الألوسي، (164/7).

(7) أي: فضيلة العلم مستفادة من وصفهم بالإيمان والتصديق، وفضيلة العمل مستفادة من وصفهم بالمواظبة على العبادة. يُنظر: حاشية شيخ زاده، (53/4)- حاشية بستان أفندي، [68/ب].

(8) أي: بأن يكون المراد الأمر بتبليغ سلام الله تعالى إليهم. وهذا قول الإمام سنان أفندي في حاشيته. يُنظر: [28/ب]. لكن عقب في حاشية بستان أفندي بأنه لا وجه لتخصيصه بالثاني، بل هو معتبرٌ في الوجهين، ووجهه على الأول ظاهر، فإنَّ التسليم من النبي صلى الله عليه وسلم دعاء لا يُشكَّ في استجابته، فيلزم منه البشارة أيضاً بالسلامة من الله تعالى لا محالة! وكذلك رجَّحه في حاشية القنوي. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [68/ب]- حاشية القنوي، (120/8).

وقيل: إنَّ قوماً جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: إِنَّا أَصَبْنَا ذُنُوباً عِظَاماً، فلم يُرَدِّ عليهم شيئاً، فانصرفوا؛ فنزلت.

﴿إِنَّهُ مَنْ عَجَلَ مِنْكُمْ سُوءًا﴾ استئناف بتفسير الرحمة، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم ويعقوب بالفتح على البدل منها.

وقوله: (وقيل... إلخ) وجه آخر في المراد بالذين. وهو حديث مرسل رواه الفريابي وغيره⁽¹⁾. وفاعل (نزلت) ضمير يعود على هذه الآية.

وفي هذه الآية دليل على إطلاق النَّفْسِ على الله من غير مُشاكَلَةٍ⁽²⁾، كما تقدّم⁽³⁾.

قوله: (استئناف) إمّا نحويّ أو بيانيّ، كأنه قيل: وما هي؟⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: لباب النقول، (ص115). وأخرج الحديث عددٌ من الحفاظ والمفسرين. يُنظر: تفسير الطبري، (272/9) - تفسير ابن أبي حاتم، (1300/4) - المطالب العالية، (644/14) - تفسير الألوسي، (164/7).

- والفريابي: هو الإمام محمد بن يوسف الفريابي، أبو عبد الله، ويُعرف هذا من تصريح الإمام السيوطي في «الإتقان» و«لباب النقول» بالنقل عن تفسيره مع تتبع مشايخه الذين يروي عنهم. وهو الحافظ المحدث الورع، وله اشتغال بالتفسير، يروي عن الإمام مجاهد والثوري، وهو من شيوخ الإمام البخاري، من مصنفاته: كتاب في التفسير ومسند في الحديث، تركي الأصل، سكن بفلسطين وتوفي فيها رحمه الله تعالى سنة (212هـ). يُنظر: تهذيب التهذيب، (739/3) - طبقات المفسرين، الأدنه وي، (ص30). ولم أعر على شيء من كتبه.

(2) يُنظر: حاشية الإسفراييني، [283/أ].

- وهذه المسألة من مسائل علم الكلام ومما تناوله المفسرون وشرّح الحديث أيضاً، والخلاصة فيها: أن (النفـس) تطلق في اللغة على عدّة معاني، منها: الذات، وحقيقة الشيء، والروح التي بها الحياة، والبدن، والعقل، وغير ذلك. يُنظر: لسان العرب، مادة (نفس)، (4500/6 وما بعدها).

وقد ورد إطلاق (النفـس) على الله تعالى وإضافته إليه في القرآن والسنة النبوية، واختلف العلماء فيما ورد فيه: فمنهم من أجراه على حقيقته بمعنى الذات فقط؛ لأنّ الله تعالى منزّه عن غيره من المعاني، ودون حاجة إلى اعتبار المشكلة فيه، خاصّة فيما ورد مفرداً من غير مقابلة. ومنهم من جعله من المتشابهة يؤلّ بما يليق بالسياق وهو على المشكلة اللفظية أو التقديرية للمبالغة والتأكيد. يُنظر: تأسيس التقديس، (ص130-131) - تفسير الرازي، (120/1-122) - فتح الباري، (396/13) - التحرير والتنوير، ([البقرة: 72، 560/1، (المائدة: 116، 115/7)].

(3) تناول الشهاب رحمه الله تفصيل المسألة في أوائل سورة الأنعام، واختار أنّه متى أريد بلفظ (النفـس) الذات والحقيقة جاز إطلاقه على الله تعالى من غير اعتبار المشكلة. واستبعد فيها المشكلة التقديرية. يُنظر: حاشية الشهاب، (دراسة وتحقيق)، أحمد برهان، ([الأنعام: 12، ص177 وما بعدها]).

- ووافقه في حاشية القونوي مستبعداً المشكلة التقديرية بمعنى: (كتب على نفسه الرحمة ولأنفسكم المغفرة). يُنظر: (120/8).

(4) في (ف) بزيادة: (وما هي؟ إلخ).

- والاستئناف باعتبار قراءة الكسر في (إنّ) فالكلام تامّ قبلها. وأجاز نوعي الاستئناف بلا منافاة بينهما في حاشية بستان أفندي، واستبعد في حاشية القونوي الاستئناف النحوي. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [69/أ] - حاشية القونوي، (121/8).

- والاستئناف النحوي: هو انقطاع الجملة المستأنفة عمّا قبلها معنى وإعراباً، ولا محلّ لها من الإعراب. يُنظر: مغني اللبيب، (382/2).

- والاستئناف البياني: هو ما وقع جواباً لسؤال مقدّر، بحيث تكون هذه الجملة منفصلة عمّا قبلها من جهة الإعراب لا المعنى، وهي من الجمل التي لا محلّ لها. يُنظر: مغني اللبيب، (383/2).

﴿يَجْهَلُونَ﴾ في موضع الحال، أي: مَنْ عمل ذنباً جاهلاً بحقيقة ما يَتَّبِعُهُ مِنَ المضارِّ والمفاسد، كَعُمَرَ فيما أشار إليه. أو ملتبساً بفعل الجهالة، فإنَّ ارتكاب ما يؤدي إلى الضرر من أفعال أهل السفه والجهل.

وفي قراءة الفتح وجوه؛ منها ما ذكره⁽¹⁾، وقيل: إنَّه على تقدير اللام⁽²⁾، وقيل: إنَّه مفعول (كَتَبَ)، و(الرحمة) مفعول له⁽³⁾.

وقوله: (كَعُمَرَ) إشارة إلى⁽⁴⁾ ما روي سابقاً، و(أشار) بمعنى: رأى ذلك رأياً⁽⁵⁾، وروي أنَّه رضي الله عنه بكى عند نزولها وقال معتذراً: (ما أردتُ إلا خيراً)⁽⁶⁾.

قوله: (في موضع الحال...) إلخ / (الجهل): له معنيان كما في «الكشاف»: عدمُ العلم بالشيء أو بعاقبته، [238/1] والمخاطرة من غير نظرٍ إلى العواقب⁽⁷⁾، كما في قوله⁽⁸⁾:

(1) أي: الإمام البيضاوي، وهو كونها في محل نصب على البذل من (الرحمة)، بدل كَلِّ، فإنَّ مضمون الجملة لا شكَّ أنَّه رحمة. يُنظر: الدرّ المصون، (650/4) - حاشية شيخ زاده، [54/4].

- واقتصر الإمام البيضاوي على ما ذكره لكونه الأظهر والأشهر. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [69/أ].
- ويُنظر في وجوه القراءات المتواترة في الآية: الحجة في القراءات السبع، (ص139-140) - شرح طيبة النشر، ابن الجزري، (ص224).

(2) أي: على تقدير: (لأنَّه مَنْ عمل...)، أو بتقدير الباء للبيان: (بأنَّه مَنْ عمل...). يُنظر: الدرّ المصون، (650/4) - حاشية الإسفراييني، [283/أ] - حاشية بستان أفندي، [69/أ].

(3) في (ك2) و(ف): (مفعولة له). والمثبت أوفق بالاستعمال.
والتقدير على هذا الوجه: (كتب لأجل رحمته إياكم أنَّه مَنْ عمل...). يُنظر: البحر المحيط، (144/4) - الدرّ المصون، (650/4).

(4) في (ك1) زيادة: (أَنَّ). ولم أجد لها حاجة في السياق. والله أعلم!
والمقصود ما سبق ذكره من الرواية في شأن طلب طرد المستضعفين من المؤمنين، وأنَّ سيّدنا عمر رضي الله عنه رأى فِعْل ذلك رجاء إيمان قريش، ثم ندم واعتذر.

(5) من معاني هذه المادة اللغوية: عَرَضُ الشيء وإظهاره. و(أشار عليه بالرأي) إذا ما وَجَّه الرأي. يُنظر: مقاييس اللغة، مادة (شور)، (226/3) - لسان العرب، مادة (شور)، (2358/4).

(6) لم أجد هذه الرواية في مظانِّ كتب الآثار، وإنَّما ذكرتها بعض التفاسير. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [69/ب] - حاشية سنان أفندي، [28/ب] - تفسير الألوسي، (165/7).

(7) يُنظر: (23/2).

(8) البيت للشاعر الجاهلي عمرو بن كلثوم التغلبي (ت93 ق.هـ) من معلقته المشهورة. ومطلعها:

أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا

يُنظر: ديوان عمرو بن كلثوم، (ص64، 78).

﴿ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ بعد العمل أو السوء. ﴿وَأَصْلَحَ﴾ بالتدأرك والعزم على أن لا يعود إليه.

(البحر الوافر)

وَنَجَّهْلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ⁽¹⁾

ولذا تتمدح به العرب.

فعلى الأول: المرادُ بها⁽²⁾ الجهالةُ بمضار ما يفعله، وعلى الثاني: السَّفه من غير تقديرٍ مفعولٍ⁽³⁾.

وقوله: (وَأَصْلَحَ) أي: في توبته بأن أتى بشروطها⁽⁴⁾، ولذا ذكر العزم على عدم العود، مع أنه لا بد منه في التوبة⁽⁵⁾.

قيل: وهذه⁽⁶⁾ الآية -سيما على الوجه الثاني- تقوي مذهب المعتزلة؛ حيث ذكر في مقام بيان سعة الرحمة أن عمل السوء إذا قارن الجهل التوبة والإصلاح فإنه يُغفر، ولذا قيل: إنها نزلت في عمر رضي الله عنه لما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو أجبتهم لما قالوا لعن الله يأتي بهم". قاله حين لم يعلم المضرة، وتاب وأصلح⁽⁷⁾.

(1) هكذا ورد في كل النسخ بالواو، وإنما رواية البيت بالفاء، وهو بتمامه:

أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلْ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

والبيت من الشواهد البلاغية في باب المجاز والمشكلة. وجه الشاهد: أن التعبير بالجهل في قوله: (فنجهل) من باب المشكلة على معنى المجازاة على الجهل بما هو أعظم منه تأديباً وعقاباً. ومن شأن العرب أن تسمي الجزاء باسم ما يجازى عليه. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص208) - معاهد التنصيص، (253/2).

(2) في (ك1): (أنها). والمعنى قريب.

(3) يُنظر: حاشية الإسفراييني، [283/أ].

(4) ذكر العلماء للتوبة أربعة شروط: الإقلاع عن المعصية حالاً، والندم على فعلها في الماضي، والعزم جازماً أن لا يعود إلى مثلها أبداً، وإن كان الأمر يتعلق بحق آدمي، فليُشترط فيها ردُّ المظالم أو تحصيل البراءة. يُنظر: بدائع الصنائع، (96/7) - المغني، (14/193) - تفسير الألوسي، (28/158).

(5) أي: ذكره لزيادة التقرير. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [29/أ].

وفيه جواب على ما جاء في حاشية سعدي أفندي من تعقيب على ذكر العزم مع أنه داخل في مفهوم التوبة. يُنظر: [20/ب].

(6) في (ك1): (وبين الآية). والمثبت هو الصحيح في السياق.

(7) قاله في حاشية التفنازي على الكشاف، [236/أ]. - والمقصود بالوجه الثاني: أن يكون المراد الأمر بتبليغ سلام الله تعالى إليهم.

- واحتجاج المعتزلة بهذه الآية على أن المغفرة والرحمة مقيدة بالتوبة والإصلاح، فلا مغفرة للمعصية والذنوب بدونهما، ويُجاب: بأن هذا القيد في الآية لبيان أن المغفرة مقطوع بها عند توفر شرط التوبة، ولا مفهوم مخالفة فيه فلا يفهم منه عدم المغفرة بدونه، خاصة مع ورود النصوص المطلقة في مغفرة الذنوب جميعاً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: 53]. يُنظر: حاشية القونوي، (122/8).

﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فَتَحَهُ مَنْ فَتَحَ الْأَوَّلَ غَيْرَ نَافِعٍ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ، أَي: فَأَمْرُهُ، أَوْ فَلَهُ غَفْرَانُهُ.

وأوردَ عليه أَنَّهُ تَقَرَّرَ⁽¹⁾ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بَعْمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ، فَزَوَّلُ الْآيَةِ فِي حَقِّ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَدْفَعُ الْإِشْكَالَ⁽²⁾.

قُلْتُ: يَرِيدُ أَنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ عَامًّا، وَخَطَابُ (مَنْكُمْ) لَمَنْ كَانَ⁽³⁾ فِي تِلْكَ الْمَشَاوِرَةِ، وَالْعَامِلُ لَذَلِكَ مِنْهُمْ عَمَرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَا إِشْكَالَ.

وَفَسَّرَ ضَمِيرَ (بَعْدَهُ) بِالْجِهَالَةِ أَوْ السَّوَاءِ، وَلَوْ فَسَّرَهُ بِالْجِهَالَةِ الْمَلْتَبَسَةِ بِالسَّوَاءِ كَانَ أَظْهَرَ.

وَقَوْلُهُ: (مَلْتَبَسًا بِفَعْلِ الْجِهَالَةِ⁽⁴⁾) إِيَّارَةٌ إِلَى أَنَّهُ هَالٌ مُؤَكَّدَةٌ حِينَئِذٍ⁽⁵⁾.

قَوْلُهُ: (فَتَحَهُ مَنْ فَتَحَ الْأَوَّلَ غَيْرَ نَافِعٍ...) الْخِ ذَكَرَ فِيهَا وَجُوهًا مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ الْمَصْتَفُ⁽⁶⁾، وَمِنْهَا أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفَعْلِ مُقَدَّرٍ، أَي: (فَلْيُعْلَمَ أَنَّهُ...)، وَقِيلَ: إِنَّهَا تَكْرِيرٌ لِلأَوَّلَى لِلتَّأْكِيدِ وَطَوِيلُ الْعَهْدِ، وَالْجَوَابُ مُحذُوفٌ⁽⁷⁾. وَهُوَ بَعِيدٌ.

(1) فِي (ك2) وَ(ف): (مَقَرَّرَ). وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ. وَالْمُثَبَّتُ هُوَ الْمَوَافِقُ لِنَصِّ حَاشِيَةِ مَا خَسِرُوا.

(2) أَوْرَدَهُ الْإِمَامُ مَا خَسِرُوا فِي حَاشِيَتِهِ. يُنْظَرُ: [20/أ].

- وَمِمَّنْ الْإِيْرَادُ: أَنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِسَبَبِ نَزْوِلِهَا لَا يَصْلُحُ رَدًّا عَلَى اسْتِدْلَالِ الْمَعْتَزِلَةِ بِهَا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بَعْمُومِ اللَّفْظِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ.

- وَمَسْأَلَةُ عَمُومِ اللَّفْظِ وَخُصُوصِ السَّبَبِ مِنْ مَسَائِلِ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَمِنْ قَوَاعِدِ التَّفْسِيرِ الْهَامَّةِ. وَمُلَخَّصُهَا: أَنَّ النَّصَّ الْقُرْآنِيَّ النَّازِلَ فِي سَبَبٍ خَاصٍّ إِمَّا أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ خَاصٍّ لَا عَمُومَ فِيهِ فَالْنَّصُّ يَدُلُّ عَلَى مَنْ نَزَلَ فِيهِ قِطْعًا، وَقَدْ يَعْصَمُ حُكْمُهُ بِأَدْلَةٍ أُخْرَى. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِلَفْظٍ عَامٍّ فَالْمَعْتَمَدُ عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بَعْمُومِ اللَّفْظِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِخُصُوصِ السَّبَبِ وَتَعْدِيَةِ الْحُكْمِ يَكُونُ بِدَلِيلٍ أُخَرَ. وَالْمَسْأَلَةُ ذَاتُ تَفَاصِيلٍ مَبْسُوطَةٌ بِأَدْلَتِهَا فِي مِظَانِهَا. يُنْظَرُ: الْمَحْصُولُ، (125/3 وَمَا بَعْدَهَا)- شَرْحُ التَّلْوِجِ، التَّفْتَازَانِي، (63/1)- الْإِتْقَانُ، (95/1-98)- عُلُومُ الْقُرْآنِ، د. الْعَتَر، (ص52-53).

(3) فِي (ك2) وَ(ف): (كَانَتْ). وَالْمُثَبَّتُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ.

(4) هَكَذَا وَرَدَتْ فِي كُلِّ النَّسَخِ. وَفِي (صَادِرٍ): (الْجِهَالَةُ) مُوَافِقَةٌ لِلْمَطْبُوعِ الْمَعْتَمَدِ. وَهُوَ مِنْ اِخْتِلَافِ نَسَخِ تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ. يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ بَسْتَانَ أَفْنَدِي، [69/ب]. وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ نَسَخٍ مَخْطُوطَةٍ لِتَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ.

(5) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ سَعْدِي أَفْنَدِي، [20/ب].

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مُؤَخَّرَةٌ هُنَا عَنْ مَوْضِعِهَا فِي سِيَاقِ كَلَامِ الْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ قَبْلَ قَوْلِهِ: (ثُمَّ تَابَ).

(6) ذَكَرَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ عِدَّةَ أَوْجِهٍ، وَنَصَّ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ هُنَا عَلَى وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ لَهُ وَالتَّقْدِيرُ: (فَأَمْرُهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)، وَالثَّانِي: عَلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ مُحذُوفٍ وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٍ وَالتَّقْدِيرُ: (فَلَهُ غَفْرَانُهُ) أَوْ (فَغَفْرَانُهُ وَرَحْمَتُهُ حَاصِلَانِ لَهُ). يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ، (54/4)- حَاشِيَةُ بَسْتَانَ أَفْنَدِي، [70/أ].

(7) قَالَهُ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ فِي كِتَابِهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ. يُنْظَرُ: (2/431).

.....

وأجاز الزجاجُ كسرَ الأولى وفتحَ الثانية⁽¹⁾، وهي قراءة الأعرجِ والزهرائيِّ وأبي عمرو الداني⁽²⁾. ولم يطلع على ذلك أبو شامة⁽³⁾ رحمه الله فقال: إنَّه محتملٌ إعرابٌ وإن لم يُقرأ به⁽⁴⁾. وليس كما قال.

(1) ذكر هذا الوجه بعد ذكر الأوجه الأخرى، ووجهه عنده: أنَّ الأولى كُسرت على الحكاية، والثانية تفتح على تأويلها بالمصدر على أنَّه مبتدأ وخبره محذوف، بتقدير: (إنَّ مَنْ عَمِلَ كذا وكذا فمغفرةُ الله له). يُنظر: معاني القرآن، الزجاج، (253/2-254).

(2) في (ك1): (عمر). والمثبت هو الصحيح.

- وعبارة الشهاب رحمه الله موهمة؛ لأنَّ المذكور في الكتب أنَّها قراءة الأعرج برواية الزهرائيِّ والداني عنه. وهي قراءة شاذة. يُنظر: المحرر الوجيز: (372/3)- البحر المحيط: (144/4)- الدر المصون، (650/4)- حاشية بستان أفندي، [69/أ]. على أنَّ الإمام سيبويه حكى روايةً أخرى عن الإمام الأعرج توافق قراءة غيره، بفتح الأولى وكسر الثانية. يُنظر: الكتاب، سيبويه، (134/3). - والأعرج: هو عبد الرحمن بن هُرْمُز، أبو داود المدني، تابعيٌ جليل، أخذ القراءة عرضاً على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم، وروى القراءة عنه: نافع بن أبي نعيم. يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء، (381/1)- الأعلام، (340/3).

- والزهرائي: علي بن سليمان، أبو الحسن، المغربي الطبيب، كان من أهل العلم في التفسير والقراءات والفرائض، من مؤلفاته: (الأركان على طريق البرهان) في المعاملات، و(الزهرائي) في الطب، وكتاب كبير في تفسير القرآن، توفي رحمه الله سنة (431هـ). يُنظر: الديباج المذهب، (117/2)- هدية العارفين، (686/1).

- و أبو عمرو الداني: هو عثمان بن سعيد الداني المالكي الأندلسي، محدث ومفسر ومقرئ من أئمة علم القراءات ورواياتها، متفنن في العلوم والضبط والحفظ، ومؤلفاته كثيرة مشهورة منها: (جامع البيان) في القراءات السبع وطرقها، و(التيسير في القراءات السبع) و(المقنع) في رسم المصحف، و(طبقات القراء)، توفي رحمه الله تعالى في بلدة (دانية) بالأندلس سنة (444هـ). يُنظر: معرفة القراء الكبار، (773/2 وما بعدها)- تحبير التيسير، (ص9 وما بعدها)- طبقات المفسرين، الداودي، (379/1 وما بعدها).

(3) هو عبدُ الرحمن بن إسماعيل المقدسي، شهاب الدين، أبو القاسم، الدمشقي الشافعي، وأبو شامة لقب له. عالمٌ بالقراءات ومحدث ومؤرخ، أتقن الفقه وبرع في العربية. له تصانيف كثيرة منها: (إبراز المعاني) في شرح الشاطبية، و(الروضتين في أخبار الدولتين)، و(الوصول في الأصول)، و(نظم المفصل) للزمخشري. توفي رحمه الله بدمشق سنة (665هـ). يُنظر: طبقات الشافعية، السبكي (165/8 وما بعدها)- بغية الوعاة، (77/2-78)- طبقات المفسرين، الأدنه وي، (ص244).

(4) يُنظر: إبراز المعاني، (ص444). وانتقد عليه في الدر المصون عدم اطلاعه على القراءة مع أنَّه من المتأخرين. يُنظر: (654/4).

﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 55]

﴿وَكَذَلِكَ﴾ ومثل ذلك التفصيل الواضح. ﴿نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ أي: آيات القرآن في صفة المطيعين والمجرمين المصيرين منهم والأوابين. ﴿وَلِتَسَتِّيَنَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ قرأ نافع بالتاء ونصب (السبيل) على معنى: (ولتستوضح يا محمد سبيلهم فتعامل كلاً منهم بما يحق له فصلنا هذا التفصيل)،

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ...﴾ قد مرّ الكلام على (كذلك)⁽¹⁾.

وقوله: (في صفة المطيعين والمجرمين) خالف فيه ما في «الكشاف»، حيث قصره على الثاني⁽²⁾؛ لظاهر قوله: ﴿سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ والمصنف رحمه الله رأى الاختصار عليهم⁽³⁾؛ لأن بيان أحوالهم أهم هنا؛ لما فيها من المفاسد التي يجب التنبيه لها، أو⁽⁴⁾ اكتفاءً بذكر أحد الفريقين.

و(استبان) ك(تبين) يكون لازماً ومتعدياً⁽⁵⁾. وقد دلّ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُوبَكُمْ...﴾⁽⁶⁾ [الأنعام: 39] على أهل الطبع، وقوله: ﴿...الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا...﴾ [الأنعام: 51] على أهل أمانة القبول، وقوله: ﴿...الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا﴾ [الأنعام: 54] على المطيعين أو المفرطين⁽⁷⁾.

(1) سبق الكلام عليها عند الآية (53) من (سورة الأنعام).

– وذكر أصحاب الحواشي أنّ كلام الإمام البيضاوي هنا يحتمل أن يكون على مذهب الإمام الزمخشري من قبيل: (ضربته كذلك) وسيأتي بيانه، أو كما هي عادته في أمثاله على التشبيه بينه وبين ما جاء من تفصيل الآيات في أحوال المعاندين والمؤمنين. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [71/أ] - حاشية سنان أفندي، [29/أ].

(2) أي: قصره على بيان صفة المجرمين. قال في الكشاف: «ومثل ذلك التفصيل البين نفصل آيات القرآن ونلخصها في صفة أحوال المجرمين، من هو مطبوع على قلبه لا يرجى إسلامه، ومن يرى فيه أمانة القبول وهو الذي يخاف إذا سمع ذكر القيامة، ومن دخل في الإسلام إلا أنه لا يحفظ حدوده، ولتستوضح سبيلهم فتعامل كلاً منهم بما يجب أن يُعامل به، فصلنا ذلك التفصيل». (23/2).

(3) أي: رأى أنّ الآية هنا اقتضت على ذكر المجرمين مع أنّ التفصيل المشار إليه جاء مُستغرقاً أحوال الجميع؛ لأنّ بيان حال المجرمين هنا أهم، والتهريب بوصفهم أوقع في النفس، أو اكتفاءً ببيان أحد الضدين عن بيان الآخر، كما في كثير من آيات القرآن. يُنظر: تفسير ابن كمال باشا: [173/أ] - حاشية بستان أفندي، [71/أ] - حاشية سنان أفندي، [29/أ].

(4) في (ك1): (و اكتفاءً...). بالواو، والمثبت أولى في سياق الكلام. والله أعلم!

(5) يُنظر: لسان العرب، مادة (بين)، (406/1) - تاج العروس، مادة (بين)، (297/34).

(6) في (ف): [والذين كفروا بآياتنا...]. ولعله سبق قلم من الناسخ.

(7) ذكره في حاشية التفتازاني على الكشاف. يُنظر: [236/أ]. وهو تفریع على كلام الإمام الزمخشري في تفصيل أصناف المجرمين.

وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وخفص عن عاصم برفعه على معنى: (ولنبين سبيلهم)، والباقون بالياء والرفع على تذكير (السبيل) فإنه يُذكر ويُؤنث، ويجوز أن يُعطف على علّة مقدّرة، أي: (نفصل الآيات ليظهر الحق وليستبين).

قال التحرير: قوله: «فصلنا ذلك» إشارة إلى تقدير متعلق لام (لتستبين)، وقدّره ماضياً؛ نظراً إلى ما اقتضاه المعنى، وذكر تفصيل الآيات بلفظ المضارع؛ لقصد الاستمرار وتناول الماضي والآتي⁽¹⁾.

ومبناه على كونه من قبيل: (ضربته كذلك)⁽²⁾، وهو على التشبيه ظاهر أيضاً⁽³⁾. وتذكير (السبيل) وتأنيثه لغتان مشهورتان⁽⁴⁾.

وقوله: (بما نصب...) إلخ راجع لـ (صرفت)، و (أنزل)⁽⁵⁾ راجع لـ (زجرت) على اللف والنشر المرتب⁽⁶⁾.

﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾ معطوف على مُقدّر، وإليه أشار المصنّف رحمه الله بقوله: (ليظهر الحق...) إلخ⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: حاشية التفتازاني على الكشاف، [236/أ]. وهو شرح لكلام الإمام الزمخشري المذكور في حاشية (2) في الصحيفة السابقة. فالماضي المقدّر هو قوله: «ولتستوضح سبيلهم فتعامل كلاً منهم بما يجب أن يُعامل به، فصلنا ذلك التفصيل». والمضارع يقصد به قوله: «ومثل ذلك التفصيل البيّن نفصل آيات القرآن ونلخصها».

(2) في (ك2) و(ف): (ضربت). والمثبت أوفق بالاستعمال وهو موافق لما في حاشية سنان أفندي. - وهذا توجيه لمذهب الإمام الزمخشري في أمثال هذا التركيب. فإن المراد في أمثال هذا: (إني فعلت وأفعل كذلك)، فإنه إذا ضرب زيداً ثم قال: (كذلك أضرب) يكون معناه: (ضربت، وأضرب ضرباً كذلك). يُنظر: منهوات حاشية سنان أفندي، [29/أ].

(3) أي: على ما ذهب إليه الإمام البيضاوي في أمثال هذا التركيب من حمله على التشبيه.

(4) يُنظر: المذكر والمؤنث، الفراء، (ص21) - لسان العرب، مادة (سبل)، (3/1930).

- والتذكير لغة بني تميم وأهل نجد، والتأنيث لغة أهل الحجاز، والتأنيث في اللغة أكثر. وقد ورد القرآن الكريم بهما، فمنه قوله تعالى: ﴿... وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ...﴾ [الأعراف: 146] بالتذكير، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: 108] بتأنيث السبيل. يُنظر: المحرر الوجيز: (3/373) - حاشية بستان أفندي، [72/أ] - حاشية سنان أفندي، [29/أ] - حاشية القونوي، (8/124).

(5) في (ف): (وأنزلت). والمثبت موافق للمطبوع المعتمد في تفسير البيضاوي.

(6) هكذا وردت هنا في كل النسخ، وفي (صادر) أيضاً، والأليق تأخيرها إلى موضعها في الآية التالية كما في سياق تفسير البيضاوي.

(7) أي: تفصيل الآيات هو المعلّل، والواو لعطف العلّة التي هي (لتستبين) على العلّة المحذوفة المقدّرة (ليظهر الحق). يُنظر: حاشية بستان أفندي، [72/أ] - حاشية سنان أفندي، [29/أ].

- وهذا أحد الوجهين في تقدير المعنى، والوجه الآخر: أن يكون عطف جملة على جملة بتقدير: (ومثل ذلك التفصيل البيّن نفصل آيات القرآن وفصلنا لتستبين..). يُنظر: الكشف على الكشاف، [175/ب] ورجّحه - حاشية الطيبي على الكشاف، (6/108).

﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾

[الأنعام: 56]

﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ﴾ صُرِفَتْ وَزُجِرَتْ بِمَا نُصِبَ لِي مِنَ الْأَدَلَّةِ، وَأُنْزِلَ عَلَيَّ مِنَ الْآيَاتِ فِي أَمْرِ التَّوْحِيدِ. ﴿أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ عَنْ عِبَادَةِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَوْ مَا تَدْعُونَهَا آلِهَةً، أَي: تُسَمُّونَهَا. ﴿قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ﴾ تَأْكِيدٌ لِقَطْعِ أَطْمَاعِهِمْ، وَإِشَارَةٌ إِلَى الْمَوْجِبِ لِلنَّهْيِ وَعَلَّةِ الْامْتِنَاعِ عَنْ مَتَابَعَتِهِمْ، وَاسْتِجْهَالُ لَهُمْ، وَبَيَانٌ لِمَبْدَأِ ضَلَالِهِمْ، وَأَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هَوًى وَلَيْسَ بِهُدًى، وَتَنْبِيهُ لِمَنْ تَحَرَّى الْحَقَّ عَلَى أَنْ يَتَّبِعَ الْحُجَّةَ وَلَا يُقَلِّدَ.

قوله: (عن عبادة ما تعبدون) تفسير لقوله: ﴿أَنْ أَعْبُدَ...﴾ إلخ (1) فـ ﴿تَدْعُونَ﴾ (2) إمّا بمعنى (تعبدون) لتضمين العبادة للدعاء (3)، أو بمعنى (تسمونها آلهة) (4).

وقوله: (تأكيد لقطع أطماعهم) جعله تأكيداً لأنه يفهم من نهيه عما هم عليه المذكور قبله، مع استمرار المضارع المنفي هنا (5).

والموجب للنهي كون ما هم عليه هوى باطل (6). واستجهاالهم من اتباع الهوى وترك الهدى، أو من قوله: ﴿نُهِيتُ﴾ لأن من لم تنه الأدلة فهو جاهل. وإليه جنح الزمخشري (7).

(1) قوله: (إلخ) سقط من (ك) و(ف). وإثباته أولى؛ لأن تنمة الآية مرادة أيضاً.

(2) في (ك): (فلتدعون) بزيادة حرف اللام. ولم أجد لها معنى في سياق الكلام، فهي خطأ من الناسخ. والله أعلم!

(3) قوله: (للدعاء) سقط من (ك) 1. وإثباتها ضروري لبيان المعنى.

- ومعنى التضمن هنا أن الدعاء جزء من العبادة، فيكون مجازاً مرسلاً من ذكر الجزء وإرادة الكل.

(4) أي: على معنى التسمية، كما يقال: (دعوت ولدي زيدا) أي سمّيته. يُنظر: البحر المحيط، (145/4).

- وأجر هذا الوجه لما فيه من التكلف مع إمكان الأول وقربه. يُنظر: حاشية ابن التمجيد، (124/8) - حاشية القونوي، (125/8).

(5) أي: هو تأكيد معنوي مقرر لمضمون النهي قبله. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [72/أ] - حاشية القونوي، (125/8).

- والمضارع المنفي هو: (لا أتبع أهواءكم) الذي يفيد الاستمرار.

(6) قوله: (باطل) هكذا في كل النسخ، وفي صادر أيضاً بالرفع، والظاهر المتبادر لاستقامة المعنى أن تكون منصوبة بالمصدر (كون).

- والمعنى: كأنهم قالوا: لم نهيت عما نحن فيه؟ فكان الجواب: بأن ما أنتم عليه هوى وليس بهدى، فكيف أتبع الهوى؟! يُنظر: حاشية شيخ زاده، (56/4).

(7) يُنظر: الكشف، (23/2).

- فكونه هوى هو دالة الدليل العقلي والنقلي الذي دل على لزوم التوحيد، ومن لم ينزجر مع توفر الأدلة فهو جاهل لا يميز بين الحق والباطل، ولا بين الهوى والهدى. يُنظر: حاشية شيخ زاده، (56/4) - حاشية سنان أفندي، [29/ب].

.....

قوله: (تنبيه لمن تحرى الحق... إلخ قيل: إنه مِيلٌ منه إلى مذهب الأشعري⁽¹⁾ وغيره من أن إيمان المقلد غير صحيح في حق الآخرة⁽²⁾. كما تقرر في الأصول⁽³⁾.

ولك أن تقول: مراده بمن تحرى الحق من يقدر على الاستدلال، والمراد بقوله: (ولا يُقلد) التقليد الصّرف، كما يفعله الكفرة وأهل الأهواء⁽⁴⁾.

(1) الإمام الأشعري: هو علي بن إسماعيل، أبو الحسن البصريّ البغداديّ المالكيّ، الإمام القدوة المتكلم، صاحب الكتب والتصانيف في الردّ على الملاحدة والمبتدعة، كان على الاعتزال في بادئ أمره، ثم أظهر البراءة منه ونصر معتقد أهل السنّة والجماعة بالحجّة والبيان، وتلقّى العلماء مؤلفاته بالقبول درساً وتديساً حتى نُسب مذهب أهل السنّة إليه، ومصنّفاته كثيرة جداً، منها: (التبيين عن أصول الدين)، و(الاستطاعة) في نقض استدلالات المعتزلة، وذكر أنّ له كتاباً في التفسير لكنّه مفقود، توفي رحمه الله تعالى ببغداد سنة (324هـ) على الأغلب. يُنظر: تبين كذب المفتري، (ص34 وما بعدها- ص113 وما بعدها)- وفيات الأعيان، (ص284 وما بعدها)- الديباج المذهب، (94/2 وما بعدها)- هدية العارفين، (1/676-678).

(2) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [29/ب].

(3) مسألة إيمان المقلد: من مسائل علم الكلام وعلم أصول الفقه أيضاً. إذ يتفرّع البحث فيها إلى حكم التقليد في أصول الاعتقاد، وحكمه في الفروع ومسائل الاجتهاد. ونقتصر ههنا على الأول منهما؛ لأنّه الذي يتصلّ بسياق الكلام. وتحرير المسألة هنا: أن المقلد إذا تلقّط بالشهادة من غير نظر أو استدلال هل يصحّ إيمانه؟

- اختلف العلماء في ذلك، وخلافهم هذا إنّما هو بالنظر إلى أحكام الآخرة وما يترتب عليها من ثواب أو عقاب، أمّا أحكام الدنيا فمدارها على الإقرار باللسان مع انتفاء الناقض. ثمّ هو خلاف في المقلد الجازم الذي يجزم بصحّة ما يُقلد فيه، أمّا الشاكّ المتردد فلا اتفاق منعقد على عدم صحّة إيمانه. كما أنّه يخرج من خلافهم هذا عوامّ المسلمين في ديار الإسلام؛ إذ لهم حظّ ما من النظر العقليّ جليل في طبائعهم يستدلّون به على معرفة ربّهم ودلائل وجوده، وإن قصّرت عباراتهم عن الإفصاح عنه. واختلافهم على أقوال:

الأول: عدم صحّة إيمان المقلد. وهو قول بعض المعتزلة وعدد من العلماء، واشتهر عن الإمام الأشعريّ، لكن أنكر نسبته إليه عدد من العلماء المحقّقين كالإمام القشيريّ والجويني. فغريب من الشهاب رحمه الله تعالى نسبته إليه جزماً دون مزيد بيان.

الثاني: صحّة إيمان المقلد مع كونه عاصياً بترك النظر والاستدلال مطلقاً، سواء كان من أهل النظر أم لا.

الثالث: صحّة إيمان المقلد مع التفصيل، فهو عاصٍ بترك الاستدلال إن كان فيه أهليّة النظر، فإن لم يكن كذلك فلا شيء عليه. وهو قول الجمهور من العلماء، والمختار الذي عليه الأكثر.

الرابع: صحّة إيمان المقلد وعدم الحكم بعصيان مطلقاً، فالنظر والاستدلال عندهم شرط كمال لا شرط صحّة.

- وفي المسألة أقوال أخرى ليس عليها كبير معوّل، وبيان الأدلّة في كلّ ذلك ومناقشتها مبسوط في مظانّه. يُنظر: تبصرة الأدلّة، (1/154-155)- أباركار الأفكار، (1/163-164)- شرح جوهرة التوحيد، اللقّاني، (ص28-31). ويُنظر أيضاً: البحر المحيط في أصول الفقه، (6/278 وما بعدها).

(4) قاله في حاشية بستان أفندي كتوجيه آخر محتمل لكلام الإمام البيضاوي. يُنظر: [72/ب].

﴿قَدْ ضَلَّكَ إِذَا﴾ أي: إن اتبعت أهواءكم فقد ضللك. ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ أي: في شيء من الهدى حتى أكون من عدادهم، وفيه تعريض بأنهم كذلك.

قوله: (أي: في شيء من الهدى) قيل: (هو من المهتدين) أبلغ من (هو مهتدٍ) فنفيّه بالعكس، فهو هنا لتأكيد النفي، لا لنفي التأكيد⁽¹⁾. وإليه أشار المصنّف بقوله: «في شيء من الهدى»⁽²⁾. وهو معنى دقيق.

وهو ردّ لما قيل: إنّ في هذا التفسير نظراً؛ لأنّ هذا الأسلوب في الإثبات يوجب أن يكون المدخول ليس ممّن له حظّ قليل في ذلك الوصف /، بل له حظوظ وافرة، وفي السلب يوجب أن يكون المدخول له حظّ ما فيه⁽³⁾. [238/ب]

وفي «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿...إِنِّي لَعَمَلِكُم مِّنَ الْفَالَيْنِ﴾ [الشعراء: 168] قولك: (فلان من العلماء) أبلغ من قولك: (فلان عالم)؛ لأنك تشهد له بكونه معدوداً في زميرتهم، معروفاً بمساهمته لهم وعراقته في وصفه⁽⁴⁾.

(1) ذكره في حاشية التفਤازاني على الكشاف بأسلوب الفنقلة. يُنظر: [236/أ].

- (وكون (هو من المهتدين) أبلغ؛ لأنّ هذا الأسلوب يفيد بطريق الكناية أنّه مهتدٍ راسخ القدم حتى يُعدّ في زمرة المهتدين، وهي طريقة تشبه طريقة الاستدلال. وفيها إثبات الشيء بإثبات ملزومه، فهي أبلغ من مجرد التصريح بأنّه مهتدٍ. يُنظر: التحرير والتنوير، (263/7).

- وقوله: (فهو هنا لتأكيد النفي...) جواب عمّا قيل من كون البلاغة في نفي هذا الأسلوب على عكسها في الإثبات. فأوضح أنّ ما ههنا ليس من هذا القبيل؛ إنّما الجملة الاسميّة تدلّ على دوام النفي واستمراره، فهو ممّا اعتُبر فيه النفي أولاً ثم التأكيد، فأبلغيته في النفي والإثبات سواءً. يُنظر: حاشية الشهاب، ([البقرة: 8]، [308/1]- تفسير الألوسي، (168/7)- حاشية القنوي، (126/8)- التحرير والتنوير، (264/7).

(2) أي: يشير كلام الإمام البيضاوي إلى كونه لتأكيد النفي. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [72/ب].

- قال في الانتصاف: «وكثيراً ما ورد في القرآن ... العدول عن التعبير بالفعل إلى التعبير بالصفة المشتقة. ثم جعل الموصوف بها واحداً مع جمع ... والسّر في ذلك -والله أعلم-: أنّ التعبير بالفعل إنّما يُفهم وقوعه خاصّةً، وأمّا التعبير بالصفة، ثم جعل الموصوف بها واحداً مع جمع، فإنّه يُفهم أمراً زائداً على وقوعه، وهو أنّ الصفة المذكورة كالسمة للموصوف ثابتة العلوق به كأنها لقب، وكأنّه من طائفة صارت كالنوع المخصوص المشهور ببعض السمات...». ([الشعراء: 167]، [125/3]).

(3) ذكره في حاشية الطيّبي على الكشاف على سبيل إيهام قائله. يُنظر: (110/6). والشهاب ناقل عنه بتصريف.

- ومبنى النظر: أنّ البلاغة في نفي هذا الأسلوب تكون على عكسها في الإثبات؛ لأنّ نفي الحدوث أبلغ من نفي الثبوت، فينبغي أن يكون قولنا في النفي: (ما اهتديت) أبلغ من: (ما أنا من المهتدين). وهو نظر مردود كما أوضحه.

(4) يُنظر: الكشاف، (125/3).

- والمراد من إيراد هذا النصّ الاستشهاد لما تقرّر عند القائل من أنّ هذا الأسلوب في الإثبات يوجب للموصوف حظاً عظيماً من الوصف، فالعالم لا يوصف أنّه من زمرة العلماء حتى يكون متّصلاً في العلم. فكذلك قولنا: (من المهتدين). إلا أنّه ليس في كلام الزمخشريّ تصريح بما هو أبعد من ذلك، والذي هو محلّ الاستشكال أي: البلاغة عند النفي، والفرق بين نفي التأكيد وتأكيد النفي. فالاستشهاد به قاصر عن عموم المرام. والله أعلم!.

.....

وأجيب: بأن إفادة معنى الاستغراق في ⁽¹⁾ نفى الهدى ليست من هذا القبيل، بل جواب لما دلّ عليه: ﴿قُلْ لَا أُنِجُ أَهْوَاءَكُمْ﴾ على سبيل التعريض ⁽²⁾، كأنه قيل: (إن اتبعت أهواءكم ضللت وكنتم منكم، وممن انغمس وتوغل في الضلال، ولا أكون من الهدى في شيء مثلكم)، وهو يدل على أنه من زمرة المهتدين المساهمين فيه ⁽³⁾. وهو وإن كان له وجه، لكن الأول أولى.

وهذه الفائدة قد ذكرها ابن جني رحمه الله في «الخصائص» ⁽⁴⁾، وقد بسطنا الكلام فيها في غير هذا المحل ⁽⁵⁾. وقيل: إنه يريد أن نفى كونه من المهتدين يستلزم نفى كونه في شيء من الهدى؛ لأن الشخص بأدنى شيء يُعد منهم ⁽⁶⁾.

وقوله: (وفيه تعريض بأنهم كذلك) ⁽⁷⁾ فهو كقوله تعالى: ﴿...لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ...﴾ [الزمر: 65] كما تقرر في المعاني ⁽⁸⁾.

(1) قوله: (... في نفى الهدى...) سقط حرف الجرّ (في) من (ك1) وإثباته لازم للسياق، وموافق لما في حاشية الطيبي.

(2) **التعريض**: من فنون الكناية التي يساق الكلام فيها لغير المخاطب به، ويفهم معناه من عرض الكلام اعتماداً على سياقه، وعلى قرائن الأحوال لا على صريح اللفظ. ومباحثه تدور بين بابي البيان والمعاني. يُنظر: مفتاح العلوم، (ص411-412)- البلاغة العربية، (ص154/2).

(3) أجاب به في حاشية الطيبي على الكشاف. يُنظر: (110/6).

(4) الفائدة المقصودة: هي إفادة التعبير بالمشتقات لمعنى زائد عما يفيد التعبير بالفعل فقط، والذي عليه تنبي أبلغية العبارة المذكورة. وقد ذكرها في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية. يُنظر: الخصائص، (101/3).

- **والخصائص**: كتاب في أصول النحو وفلسفة اللغة، ناقش فيه بنية اللغة وفقهها، وعرض مباحث شتى في خصائص اللغة العربية، وختّمه بحديث عن أغلاط العرب، وسقطات العلماء. وقد قال عن كتابه: «واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صُنّف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر... وأجمعه للأدلة على ما أُودعته هذه اللغة الشريفة...». وقد اختصره في كتاب: «الاقتراح» وضمّ إليه فوائد أخرى، وللعلماء عليه مختصراتٌ وحواشي. يُنظر: كشف الظنون، (706/1)- معجم المطبوعات، (66/1).

(5) يُنظر مثلاً: حاشية الشهاب، ([البقرة: 8]، 308/1)- ([المائدة: 28]، 234/3)- ([الشعراء: 168]، 25/7).

(6) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [29/ب].

(7) **وجه التعريض المستفاد**: أنه إذا كان من اتبع أهواءهم ضالاً لزم أن يكونوا ضالين. يُنظر: حاشية القونوي، (126/8).

(8) قال الإمام التفتازاني: «فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم، وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضاً بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم...». المختصر، (ص278-279).

وتناول البلاغيون هذه الأمثلة في أغراض تقييد الفعل بالشرط في علم المعاني. يُنظر: مفتاح العلوم، (ص245)- الإيضاح في علوم البلاغة، (ص82-83).

﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ ۚ بِهِ ۚ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾
[الأنعام: 57]

﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ تنبيه على ما يجب اتباعه بعد ما بين ما لا يجوز اتباعه. والبيّنة: الدلالة الواضحة التي تفصل الحق من الباطل. وقيل: المراد بها القرآن والوحي، أو الحجج العقلية، أو ما يعمّها.

قوله: (البيّنة: الدلالة الواضحة...) الخ هكذا فسرها الراغب على أنّها من (بَانَ، يَبِينُ) بمعنى: (ظَهَرَ)⁽¹⁾. ولذا قيل: فالوضوح ليس مأخوذاً من التنكير كما قيل⁽²⁾.

وقوله: (التي تفصل...) الخ إشارة إلى أنّها من (البينونة) بمعنى: (الانفصال)، والمعنى الأصلي ملاحظ فيها وإن صارت بمعنى (الدليل)⁽³⁾.

ولما قال في «الكشاف» -بعد تفسيرها بما ذكر-: يُقال⁽⁴⁾: (أنا على بينة من هذا الأمر)، و(أنا على يقين منه) إذا كان ثابتاً⁽⁵⁾ عندك دليل⁽⁶⁾. عُلِمَ أنّ قيد الوضوح ليس في مفهومها، فلذا قيل: إنه مأخوذ من التنكير⁽⁷⁾.

و(بَانَ) بمعنى (ظَهَرَ)، وبمعنى (انفصل) معنى آخر فلا ينبغي خلطهما.

(وقيل: المراد القرآن) فعطف الوحي عليه من عطف العام على الخاص⁽⁸⁾. و(البيّنة): ما به التبيين، أو المبيّنة.

(1) يُنظر: المفردات، (88/1).

(2) أي: فمعنى الوضوح معتبر في أصل مفهوم البيّنة. والقول في حاشية سنان أفندي ردّاً على قول الإمام التفتازاني بأنّ الوضوح مستفاد من تنكير (بيّنة). يُنظر: حاشية التفتازاني على الكشاف، [236/ب] - حاشية سنان أفندي، [29/ب].

(3) يُنظر: حاشية بستان أفندي، [73/أ] - حاشية سنان أفندي، [29/ب].

(4) في (ك2) و(ف): (فقال). والمثبت أليق بسياق الكلام وموافق لما في الكشاف.

(5) في (ك2) و(ف): (بايناً). أي: بائناً ظاهراً، وكلاهما صحيح المعنى. يُنظر: لسان العرب: مادة (بين)، (1/406). والمثبت أوضح في السياق وموافق لما في الكشاف.

(6) يُنظر: الكشاف، (23/2).

(7) قاله في حاشية التفتازاني على الكشاف. [236/ب].

- وبين في حاشية بستان أفندي أنّ هذا القول من الإمام التفتازاني لا غبار عليه؛ لأنّه مبنيّ على تفسير الإمام الزمخشري للبيّنة بأنّها (الحجة الواضحة)، فالحجة تُستعمل في العرف على مطلقها سواء كانت واضحة أم لا، وحينئذٍ يُستفاد وصفها بالوضوح من التنكير، فمن اعترض عليه لم يفرّق بين استعمال (البيّنة) بمعنى (الدلالة) كما ذهب إليه الإمام البيضاوي، أو بمعنى (الحجة) كما صرح به الإمام الزمخشري. يُنظر: [73/أ].

(8) ذلك لأنّ الوحي يعمّ غير المتلو أيضاً. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [73/أ] - حاشية سنان أفندي، [29/ب].

﴿مَنْ رَبِّي﴾ من معرفته وأنه لا معبود سواه، ويجوز أن يكون صفةً لـ (بَيِّنَةٍ). ﴿وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾ الضمير لـ (رَبِّي) أي: كذبتُم به حيث أشركتُم به غيره، أو (للبيِّنَةِ) باعتبار المعنى.

وقوله: (من معرفته) إشارة إلى تقدير مضافٍ في أحد الوجهين⁽¹⁾.

قوله: ﴿عَلَّ بَيِّنَتِي مِنْ رَبِّي﴾ إن قيل: معناه (على حُجَّة من جهة رَبِّي) فعلى هذا (من رَبِّي) صفةٌ لـ (بَيِّنَةٍ) على معنى: (كائنة من رَبِّي صادرة عنه).

وضمير (به) للبيِّنَةِ؛ لأنها بمعنى: البيان والمثبت، كما قاله الزجاج⁽²⁾، لا لـ (رَبِّي)؛ إذ الفرق للتفرقة والتفصيل بينه وبينهم، وذلك: (إني صدقتُ بالبيِّنَةِ وأنتم كذبتُم بها)، بخلاف ما إذا قيل: (وأنتم كذبتُم برَبِّي)⁽³⁾. وأما على الوجه الآخر فالمعنى: (من معرفة رَبِّي) فيعود الضمير على (رَبِّي)⁽⁴⁾؛ لأنَّ المعنى: (إني صدقتُ به وأنتم كذبتُم به)، وعليه: فالخبرُ مقدَّرٌ⁽⁵⁾ يتعلَّق به (على بَيِّنَةٍ) و(من رَبِّي)، أي: (على بَيِّنَةٍ لأجل معرفة رَبِّي).

ويجوز أن يكون (من رَبِّي) صفةً (بَيِّنَةٍ) أيضاً، و(من) اتِّصَالِيَّةٌ⁽⁶⁾، أي: (بَيِّنَةٍ متَّصلةٍ بمعرفة رَبِّي أنا عليها)⁽⁷⁾. كما في شروح الكشَّاف⁽⁸⁾، فنُزِّلَ عليه كلامُ المصنِّف رحمه الله⁽⁹⁾.

وقوله: (على المعنى⁽¹⁰⁾) إشارة إلى تأويل البيِّنَةِ بما مرَّ⁽¹¹⁾.

(1) أي: وهو الوجه الأول في معنى (البيِّنَةِ)، وهو الدلالة الواضحة. وفسَّر الإمام البيضاوي هذه المعرفة بقوله: (وأنه لا معبود سواه). يُنظر: حاشية سنان أفندي، [29/ب].

(2) قال في معاني القرآن: ﴿وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾ هذه الهاء كناية عن البيان، أي: (وكذبتُم بالبيان)؛ لأنَّ (البيِّنَةِ) و(البيان) في معنى واحد، ويكون ﴿وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾ أي: بما أتيتكم به؛ لأنه هو البيان. (256/2).

(3) في (ف): (بي). والمثبت هو الصحيح؛ إذ هو المراد في سياق الكلام.

(4) في (ف): (بي). والمثبت هو الصحيح؛ إذ هو المراد في سياق الكلام.

- والمراد: أنه على الوجه الأول من تقدير مضاف، أي: (من معرفة رَبِّي) يعود الضمير في (كذبتُم به) على (رَبِّي).

(5) أي: خبر (إني) في الآية.

(6) قال في تفسير الألوسي: «وتسميها (اتِّصَالِيَّة) لأنه يُفهم منها اتِّصالُ شيءٍ بمجورها، وهي ابتدائيةٌ إلا أنَّ ابتدائيَّته باعتبار الاتصال ... يعني أنَّ مجورها ليس مبدأً أو منشأً لنفسٍ ما قبلها بل لاتِّصاله». (235/13). ولم أقف عليها في مظانِّ كتب النحو وحروف المعاني.

(7) يُنظر: حاشية الإسفراييني، [283/أ]- حاشية بستان أفندي، [73/أ].

(8) يُنظر: حاشية التفتازاني على الكشَّاف، [236/ب]- حاشية الطيبي على الكشَّاف، (111/7 وما بعدها).

(9) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [29/ب].

(10) هكذا في كلِّ النسخ، وفي (صادر): (باعتبار المعنى) كما في المطبوع المعتمد من تفسير البيضاوي، ولعلَّه من اختلاف نسخ التفسير، لكن لم أقف عليه فيما بين يدي من نسخ المخطوطة والمطبوعة. والله أعلم!

(11) أي: على معنى: البيان أو القرآن أو الوحي، فيستقيم عود الضمير المذكور في (به) إليها. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [73/ب].

﴿مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾ يعني: العذاب الذي استعجلوه بقولهم: ﴿...فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ اقْتُلْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأفقال: 32]. ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ في تعجيل العذاب وتأخيرهِ. ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ أي: القضاء الحق، أو يصنع الحق، ويدبره، من قولهم: (قضى الدرغ) إذا صنعها، فيما يقضي من تعجيل وتأخير.

قوله: (في تعجيل العذاب وتأخيرهِ) قيل: هو أولى من تخصيص الزمخشري بالتأخير، ثم إنه قد سلك مسلك المصنّف في تفسير (يقضي)⁽¹⁾.

وكانّه لم يقف على مراده⁽²⁾ من أنّ المقصود من قوله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾⁽³⁾ التأسّف على وقوع خلاف مطلوبه، كما يشهد به موارد استعماله، وهو على التأخير فقط، ثمّ أردفَه بالقضاء بالحقّ فيهما تكميلاً للخاصّ بإردافه بأمرٍ عامٍّ⁽⁴⁾، كقوله: ﴿...بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: 1] وهو أولى ممّا ذكره المصنّف. فلله در العلامة⁽⁵⁾ ما أدقّ نظرَه!

قوله: (أي: القضاء الحقّ) لما كان القضاء يتعدّى بالباء لا بنفسه قالوا: إنّ (الحقّ) منصوبٌ على المصدرية؛ لأنّه صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ قامت مقامه، أو (يقضي) ضمّن معنى (يُنْفِذ)⁽⁶⁾، أو⁽⁷⁾ هو متعدّد من (قضى الدرغ) إذا صنعها⁽⁸⁾، كقوله⁽⁹⁾:

(1) قاله في حاشية سنان أفندي. [29/ب]. فالإمام الزمخشري خصّص المعنى بتأخير العذاب في ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ثمّ عمّم في ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾. بينما عمّم الإمام البيضاوي في الكلّ، فكان أولى عند هذا القائل.

- وجاء رسم المصحف على قراءة الضاد في: ﴿يَقْضِ﴾ بغير ياء فيها، تبعاً لحذفها في اللفظ؛ لالتقاء الساكنين. يُنظر: جامع البيان، (ص 810) - تفسير الألوسي، (7/169).

(2) الضمير في (كانّه) يعود على صاحب القول، والضمير في (مراده) يُقصد به الإمام الزمخشري.

(3) في (ك) و(ف): (إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ) بسقوط حرف الاستثناء. والمثبت هو الصحيح الموافق لنص الآية الكريمة.

(4) يُنظر: حاشية بستان أفندي، [73/ب].

- **مفاد الكلام:** أنّ الإمام الزمخشري خصّ الأول بالتأخير فقط؛ لأنّ مقصود استعجالهم هو السؤال عن سبب تأخير العذاب، فليس تعجيل العذاب مقصوداً لهم على الحقيقة، بل مقصودهم هو الإنكار والتكذيب، فكان من مقتضى جوابهم ذكر سبب التأخير أولاً وهو كونه حكم الله تعالى، ثمّ جاء قوله تعالى ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ في مقام التعليل الكلّي بأنّ كلّ أمرٍ بيده سبحانه فقضاؤه هو الحقّ. فهو من قبيل إثبات القضية الجزئية في ضمن الكلية؛ فينتظم كلام العلامة الزمخشري على أتمّ انتظام.

(5) يقصد به الإمام الزمخشري.

(6) أي: و(يُنْفِذ) يتعدّى بنفسه ف(الحقّ) مفعولٌ به للفاعل. يُنظر: البحر المحيط، (4/146) - حاشية سنان أفندي، [29/ب].

(7) في (ك) و(1): (اني) هكذا رُسِمَت الكلمة، ولم أقف على معناها في سياق الكلام. والله أعلم.

(8) أي: فهو يتعدّى بنفسه، و(الحقّ) مفعولٌ به. يُنظر: تفسير ابن كمال باشا، [173/ب] - حاشية شيخ زاده، (4/57).

(9) البيت للشاعر المخضرم أبي ذؤيب الهذليّ من قصيدته العينية في رثاء بنيهِ الخمسة. يُنظر: جمهرة أشعار العرب، (ص 241 وما بعدها) - المفضّليات، (ص 419، 428) - ديوان الهذليين، (1/19).

وأصل القضاء: الفصل بتمام الأمر، وأصل الحكم: المنع، فكأنه منع الباطل، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم: {يَقُصُّ} من: قص الأثر، أو من: قص الخبر. ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلَيْنِ﴾ القاضي.

(البحر الكامل)

وعليهما مسرودتان⁽¹⁾ قضاهما داؤد (2)

فهو استعارة⁽³⁾. وقوله: (فيما يقضي) ظرف لـ (يقضي) على المعنيين⁽⁴⁾.

وقوله: (وأصل الحكم من المنع)⁽⁵⁾ من حكمة لجام الفرس⁽⁶⁾. وقوله: (من قص الأثر) أي بالصّاد المهملة المشددة.

قيل: وهذه القراءة لا تناسب ما بعده، فإن قوله (خير الفاصلين) يقتضي ذكر القضاء قبله، وإلا لقيل: (خير القاصين)⁽⁷⁾.

و ردّ بانه قريء بذلك⁽⁸⁾، فكانت هذه القراءة لم تبلغه، وبأن القصص بمعنى (القول) وهو يوصف بالفصل، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾ [الطارق: 13] وغيره فيُناسبه⁽⁹⁾، مع أن معنى (يقصّه) أنه بيّنه / بياناً شافياً، [239/أ] وهو عين القضاء.

(1) في (ك1): (مسرودتا) بسقوط حرف النون من آخر الكلمة، ولعله سبق قلم من الناسخ؛ لأنه ليس ثمة ما يقتضي حذفها، والوزن لا يستقيم إلا بها. و (السرد): الدروع. يُنظر: لسان العرب، مادة (سرد)، (3/1987-1988).

(2) البيت بتمامه:

وعليهما مسرودتان قضاهما داؤد أو صنع السوابغ تبغ

- وجه الشاهد في البيت: ورود الفعل (قضي) على معنى (صنع).

(3) أي: استعارة تبعية. يُنظر: تفسير الألوسي، (7/169).

(4) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [29/ب-30/أ].

(5) هكذا في كلّ النسخ، وفي (صادر): (... وأصل الحكم: المنع) وهو الموافق للمطبوع المعتمد من تفسير البيضاوي، ولعله من اختلاف نسخ التفسير، لكن لم أقف عليه فيما بين يدي من نسخه المخطوطة والمطبوعة. والله أعلم!

(6) يُنظر: لسان العرب، مادة (حكم)، (2/952).

(7) عزي هذا القول إلى أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)، من القراء السبعة. يُنظر: البحر المحيط، (4/146)- الدرّ المصون، (4/658).

(8) وهي قراءة متواترة قرأها الإمام: ابن كثير ونافع وعاصم وأبو جعفر. يُنظر: النشر، ابن الجزري، (2/258)- إتحاف فضلاء البشر، (1/264).

(9) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، (3/318)- البحر المحيط، (4/146)- الدرّ المصون، (4/658-659).

﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 58]

﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي﴾ أي: في قُدْرَتِي ومُكْنَتِي. ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾ من العذاب. ﴿لَفُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ لأهلككم عاجلاً غضباً لرَبِّي، وانقطع ما بيني وبينكم. ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ في معنى الاستدراك، كأنه قال: ولكن الأمر إلى الله سبحانه وتعالى، وهو أعلم بمن ينبغي أن يُؤخذ، وبمن ينبغي أن يُمهّل منهم.

و (قضي الأمر)⁽¹⁾ بمعنى: (قُطِعَ)⁽²⁾، و (قُطِعَ الأمرُ بينه وبينهم) كنايةٌ عن إهلاكهم⁽³⁾.

وقوله: (يُؤْخَذُ...) إلخ أي: يُهْلِكُ أو يُؤْخَرُ هلاكه⁽⁴⁾.

وفسّر (عنده) بما هو في قُدْرَتِهِ⁽⁵⁾؛ لأنّه لا يُشترط⁽⁶⁾ فيها الحضورُ بالفعل، ولذا قد يُراد بها العلمُ أيضاً⁽⁷⁾.

وجعله في المعنى استدراكاً⁽⁸⁾؛ لأنّ مآله: لو قَدِرْتُ أهلككم، ولكن الله أعلم بمن يُهْلِك من غيره، وله حكمةٌ في عدم التمكن⁽⁹⁾ منه.

(1) شاع هذا التركيب بالبناء للمفعول وجرى مجرى المثل. يُنظر: التحرير والتنوير، (269/7).

(2) يُنظر: لسان العرب، مادة (قضي)، (3665/5).

(3) يُنظر: حاشية بستان أفندي، [74/ب].

(4) أي: يؤخذ في الدنيا، أو يُمهّل في الدنيا أو إلى الآخرة. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [74/أ].

(5) أي: فهو مجازٌ عن القدرة. يُنظر: حاشية القونوي، (129/8).

(6) في (ك2) و(ف): (لأنّه يشترط فيها...). بغير حرف النفي. والمثبت هو الصحيح المراد.

(7) تأتي (عند) اسماً لمكان الحضور الحسيّ أو المعنويّ، وتأتي أيضاً لزمانه، وتستعمل ظرفاً للأعيان والمعاني فتقول: (هذا القول عندي صواب)، و(عند فلان علمٌ به)، ولا تختصّ بحضور المقصود، فيجوز استعمالها في الغائب فتقول: (عندي مالٌ) وإن كان غائباً. يُنظر: مغني اللبيب، (157-155/1).

(8) قال في حاشية بستان أفندي: "...وليسقّه على أسلوب نسق الوعيد قصداً لم يأت بحرف الاستدراك صريحاً؛ لئلا يُشعر الاستدراك المحض. فتأمل فإنّه دقيق!". [74/ب].

(9) في (ك1): (في عدم التمكن منه). والمعنى واضحٌ على كلّ.

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا سُفِّطَ مِنْ رَفَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ أَلْأَرْضِ وَلَا رُطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: 59]

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ خزائنه، جمع (مَفْتَح) بفتح الميم، وهو المخزن أو ما يُتوصَّل به إلى المغيبات، مستعار من (المفاتيح) الذي هو جمع (مِفْتَاح) بكسر الميم، وهو المفتاح، ويؤيده أنه قُرئ {مفاتيح}، والمعنى: إنه المتوصل إلى المغيبات المحيط علمه بها.

قوله: (خَزَائِنُهُ، جمع (مَفْتَح) بفتح الميم...) الخ هو بالفتح: المخزن والخزانة والكنز⁽¹⁾؛ لأنه مما يُفتح، فكأنه محلّ الفتح. و(المِفْتَاح) و(المِفْطاح) بكسر ميميهما آله الفتح، و سِمة في العُنُق والفَخْد⁽²⁾.

قيل: والأنسب جعله بمعنى (الكنز) على أن (مَفَاتِيحَ الْغَيْبِ) من قبيل: (لُجَيْنُ الْمَاءِ)⁽³⁾. وآخر الزمخشري تفسيره بالخزائن لعدم تبادره من لفظ (المَفَاتِيحِ)⁽⁴⁾.

وعليه: فهو استعارة مكنية وتخيلية، شبه (الغيب) بأمور تُحْفَظ وتُصَان، وأثبت لها (المَخَازِن) تخيلاً⁽⁵⁾. والمقصود: أن علمها مخصوص به؛ لأنه يلزم من علم المَخَازِن علم ما حُفِظَ فيها، ولذا لم يعطف عليه جملة ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ لاتحاديهما معنى، فهي مؤكدة.

وقال الإمام: المراد على هذا التفسير أنه القادر على جميع المُمكِنات، كما في قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ...﴾⁽⁶⁾ [الحجر: 21].

و(الخزائن) و(المَخَازِن) متقاربان معنى، لكن الأولى لغة القرآن الفصيحة، فلذا فسّر النظم بها، ثم أشار بعد إلى أنّهما بمعنى.

(1) يُنظر: القاموس المحيط، مادة (فتح)، (ص212) - لسان العرب، مادة (فتح)، (3337/5، 3339).

(2) يُنظر: القاموس المحيط، مادة (فتح)، (ص212). والمقصود علامة على البعير في العنق والفخذ.

(3) قاله في حاشية سعدي أفندي. يُنظر: [20/ب].

- وقولهم: (لُجَيْنُ الْمَاءِ): (اللُّجَيْن): الفضّة. يُنظر: لسان العرب، مادة (لجن)، (4002/5). وأصله قول الشاعر:

وَالرَّيْحُ تَعَبْتُ بِالْغُصُونِ، وَقَدْ جَرَى دَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

وهو تشبيه مؤكد حذفت فيه أداة التشبيه، وأضيف المشبه به إلى المشبه، والتقدير: (ماء كاللُّجَيْن). يُنظر: المختصر، التفتازاني، (ص549) - جواهر البلاغة، (ص237).

(4) يُنظر: الكشاف، (24/2).

(5) ذكره في حاشية التفتازاني على الكشاف. يُنظر: [236/ب].

(6) المقصود بالإمام هو الفخر الرازي، وقاله في تفسيره. يُنظر: (9/13- و [الحجر: 21، 174/19]).

واستبعده في حاشية التفتازاني على الكشاف، [236/ب].

.....

فلا يقال: لو قال (مخازنه) لكان أنسب بما بعده⁽¹⁾. والأمر فيه هيئ.

قوله: (مستعار... إلخ) يعني أنها مكنية وتخييلية؛ إذ شبه (الغيب) بالأشياء المستوثق منها بالأقوال، وإثبات المفاتيح تخيل ك(أظفار المنيّة)⁽²⁾.

وأما جعلها تمثيلية⁽³⁾ فبعيد⁽⁴⁾، وكذا جعل (المفاتيح) بمعنى العلم وجعله قرينة المكنية بناءً على أنه لا يلزم أن يكون حقيقة، كما تقرر في ﴿...يَتَفَضَّلُونَ عَهْدَ اللَّهِ...﴾⁽⁵⁾ [البقرة: 27].

أو هو استعارة مصرية والإضافة إلى (الغيب) قرينتها⁽⁶⁾. وهذا أسلم من التكلف. وجوز فيه أن يكون مجازاً مرسلًا، فإن كونه (مفاتيح الغيب) مستلزم للتوصل إليه⁽⁷⁾.

(1) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [30/أ]

(2) يُنظر: حاشية الشيخ زكريا الأنصاري، [122/ب]. وذكره في حاشية الطيبي على الكشاف، (6/115).

- وقوله: (أظفار المنيّة)، أي: في قول الهذلي:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

وهي من الأمثلة المشهورة في الاستعارة المكنية التخيلية. يُنظر: المختصر، التفتازاني، (ص 617-618) - جواهر البلاغة، (ص 261).

(3) أجاز بعض أرباب الحواشي، ورجّحه في حاشية القونوي، وذلك بأن يجعل الوجه مُنزعاً من أمور متوهمة، وهو ما يتوهم من تمكين تحصيل شيء مستوثق منه يختص حصوله بمن عنده ما يتوصل به، وأنه مركّب من أمور متعددة. يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (6/115) - الكشف على الكشاف، [175/ب] - حاشية سنان أفندي، [30/أ] - حاشية القونوي، (8/130).

(4) استبعده كذلك في حاشية التفتازاني على الكشاف. يُنظر: [236/ب].

(5) نبّه على بعده في حاشية التفتازاني على الكشاف، [236/ب] - ومنهوات حاشية سنان أفندي، [30/أ].

وقد أسهب الشهاب رحمه الله تعالى في بيان الكلام عن هذه الاستعارة ووجهها، ومذاهب العلماء فيها مع الردّ والمناقشة في سورة البقرة. يُنظر: حاشية الشهاب، ([البقرة: 27]، [2/104-106]).

(6) أجازها في حاشية الطيبي، واستبعدها في الكشف. وتقريرها: أن يُستعار العلم للمفاتيح فحذف المشبه (العلم)، وصرّح بالمشبه به (المفاتيح) على معنى: (عنده علوم الغيب)؛ لأنّ المفاتيح هي التي يتوصل بها من علم بها، وبكيفية فتح المخازن المستوثق منها بالأغلق إلى ما في المخازن من المتاع. يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (6/114-115) - الكشف على الكشاف، [175/ب].

(7) اختاره في حاشية الكازروني. يُنظر: (2/191).

.....

وتأييدُ قراءةٍ {مفاتيح} ظاهرٌ⁽¹⁾، ولذا قيل: إِنَّ (مَفَاتِيح) جُمُع (مِفْتَاح)⁽²⁾، كما قيل في جمع (مِحْرَاب) (مَحَارِب)⁽³⁾. وجَوَزَ الواحدُ⁽⁴⁾ في (مَفْتَح) بفتح الميم أن يكون مصدرًا بمعنى (الفتح)⁽⁵⁾.
قوله: (والمعنى: إِنَّهُ الْمُتَوَصِّلُ...) إلخ الظاهر أَنَّهُ تفسِيرٌ للوجه الثاني، ويُنتَقَلُ منه إلى معنى الأول، كما خصّه به الزمخشريُّ، وجعلهُ تفسيرًا لهما ينبو عنه اللفظُ.
وقوله: (إِنَّهُ الْمُتَوَصِّلُ) الحصرُ من تقديم الخبر⁽⁶⁾، والمراد بالتوصّل: إحاطةُ العِلْمِ، والإحاطةُ تؤخَذُ من لامِ الاستغراق، ووجهُ اختصاصها به تعالى: أَنَّهُ لا يَعْلَمُهَا كما هي ابتداءً إلّا هو⁽⁷⁾.
وقيل: المرادُ بالغيب هنا المُغَيَّبَات الخمس⁽⁸⁾.

(1) هي قراءة ابن المُسَيِّف، وهي شاذّة. يُنظَر: البحر المحيط، (534/4).

- **وجه التأييد:** أَنَّ (المَفَاتِيح) جمع (مِفْتَاح) في هذه القراءة، فيؤيّد كون (المَفَاتِيح) في القراءة الأولى جمع (مِفْتَح) بمعنى (مِفْتَاح). يُنظَر: حاشية القونوي، (130/8).

(2) في (ك1): (قيل إنَّ مفاتيح) جمع (مفتاح)). والمثبت هو الصحيح كما يفيدُه السياق.

- والقول ذكره في حاشية الشيرازي. يُنظَر: [157/ب].

(3) قال في حاشية بستان أفندي: "...إلا أن (المَفَاعِل) في (المِفْعَال) ضعيفٌ: لأنَّ الأكثر إذا جُمِع قُلِب ألفه ياءً ك(دنابير)، لكنّه قد نُقِلَ في (مِصْبَاح، مَصَابِح)، وفي (مِحْرَاب، مَحَارِب)، وفي (فُرُقور، قَرَارِق)..." [75/أ]. يُنظَر: الدرّ المصون، (659/4).

(4) هو عليّ بن أحمد، أبو الحسن الواحديّ، الإمام المفسّر النحويّ، أخذ العلوم عن أئمّة العلماء في عصره، وجلس للتدريس والإفادة سنين، وتخرّج به طائفة من الأعلام، ورزق السعادة في تصانيفه الكثيرة، ومنها: التفاسير الثلاثة المشهورة: (البسيط، الوسيط، الوجيز)، و(أسباب النزول)، و(الإعراب في الإعراب)، وله شرح على ديوان المتنبيّ، توفّي رحمه الله بنيسابور سنة (468هـ). يُنظَر: طبقات الشافعيّة، السبكيّ (240/5-242)- بغية الوعاة، (145/2)- طبقات المفسّرين، الأدنه وي (ص127-128).

(5) والمعنى: (وعنده فتوح الغيب)، أي: (هو يفتح الغيب على مَنْ يشاء من عباده). يُنظَر: التفسير البسيط، (190/8).

(6) أي: تقديم الظرف (عنده) في الآية يفيد الحصر. يُنظَر: حاشية شيخ زاده، (57/4)- حاشية سنان أفندي، [30/أ].

(7) يُنظَر: حاشية سنان أفندي، [30/أ]. والمراد لام التعريف في (الغيب) التي دلّت على الاستغراق.

(8) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظَر: [30/أ]. ويؤيّدُه الحديث الوارد في صحيح البخاريّ. يُنظَر: كتاب التفسير، باب ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ...﴾، رقم (4627)، (ص792).

﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ فَيَعْلَمُ أوقَاتَهَا وما في تعجيلها وتأخيرها من الحكم فيُظهرها على ما اقتضته حكمته وتعلّقت به مشيئته. وفيه دليل على أنه سبحانه وتعالى يعلم الأشياء قبل وقوعها.

وفي «الانتصاف»: لا يجوز إطلاق (المتوصل) على الله؛ إذ لم يرد إذن به، مع إيهامه بتجدد الوصول، وما في صيغة التوصل من الإشعار بأنه وصل بعد تباعدٍ عن نيّله⁽¹⁾.

ولا يدفعه ما قيل: إنه يراد به الاستمرار التجديدي⁽²⁾، ولذا أشار التحرير إلى أنه مُرتضى عنده⁽³⁾. وهو غير وارد على المصنّف رحمه الله؛ لأنه وصف به العلم، ولم يطلقه⁽⁴⁾ على الله.

قوله: (فَيَعْلَمُ أوقَاتَهَا) إلخ فيه إشارة إلى ربطها بما قبلها، وهو ظاهر⁽⁵⁾.

وقوله: (وفيه دليل... إلخ أورد عليه أن علمه تعالى ليس بزمني، فلا قبليّة ولا بعديّة بينه وبين الأشياء الواقعة في الأزمنة⁽⁶⁾.

وأجيب: بأنه عند مَنْ جَوَزَ كون علمه زمانياً لا إشكال فيه، ومَنْ منعه -وهو الصحيح- تأوّل القبليّة والبعديّة بأنّها بالنظر إلى وجود المعلوم دون العلم، أو بالنظر إلى تعلّقه الحادث⁽⁷⁾.

وقيل: لا شك في تقدّم ذاته تعالى وعلمه على المصنوعات، غايته أن ذلك التقدّم ليس بزمني، بل بنوع من التقدّم، كتقدّم أجزاء الزمان بعضها على بعض، كما حَقَّقَ في محلّه⁽⁸⁾. يعني: إنّ (قَبْلَ) هنا مجاز عن مُطلق التقدّم. وهو وجه حسن.

(1) يُنظر: (24/2). وهذه المسألة من مسائل علم الكلام وهي كون أسماء الله توقيفية بحيث يُتوقّف إطلاقها على ورود الإذن من الشارع، فما لم يرد فيه نصّ بإذن أو منع فالجمهور على المنع منه للاحتياط؛ احترازاً عما قد يوهّم باطلاً لعظم الخطر في ذلك، وقال بعضهم: يجوز إطلاق كلّ لفظ دلّ على معنى ثابت لله تعالى مع إشعار هذا الاسم بالتعظيم له سبحانه وما لم يكن إطلاقه موهماً لما لا يليق. يُنظر: أبحاث الأفكار، (501/2) -المواقف، (ص333) - شرح المواقف، الجرجاني (404/2).

(2) قاله في حاشية الطيبي على الكشف يدفع به ما ورد من اعتراض الانتصاف. يُنظر: (116/6).

- والاستمرار التجديدي: هو الذي يتوالى فيه الإيجاد والانقطاع بغير توقّف، كاستمرار الليل والنهار، أمّا الاستمرار الدوامي فهو الذي لا يتخلّله انقطاع. ويفيد اسم الفاعل الاستمرار التجديدي. يُنظر: خزانة الأدب، (35/2-36) - النحو الوافي، (39/3، 247 هامش 4).

(3) يُنظر: حاشية التفتازاني على الكشف، [236/ب]. حيث ارتضى اعتراض الانتصاف.

(4) في (ك1): (لم يُطابقه). ولم أقف على معناها في السياق. ولعلّه سبق قلم من الناسخ. والله أعلم!

(5) أي: بيان مناسبة هذه الآية لما قبلها. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [75/ب] - حاشية سنان أفندي، [30/أ].

(6) أوردته على الإمام البيضاوي في تفسير ابن كمال باشا. يُنظر: [174/أ].

(7) أجاب به في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [30/ب].

(8) قاله في حاشية سعدي أفندي. يُنظر: [20/ب].

- ومسألة التقدّم الزمني في علم الله تعالى من مسائل علم الكلام، لكن لم أقف على تفصيل المسألة فيما بين يدي من مظانّ المصادر بعد كثير وقت وبُحث. والله يعفو ويغفر!

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ عطفٌ للإخبار عن تعلُّق علمه تعالى بالمشاهدات على الإخبار عن اختصاص العلم بالمغيبات به. ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ مبالغةٌ في إحاطة علمه بالجزئيات. ﴿وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَاسٍ﴾ معطوفاتٌ على (ورقة).

قوله: (عطفٌ للإخبار... إلخ أي: هو معطوفٌ على قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ إلخ؛ لأنّ قوله: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ كالتأكيد لها، فلا يصحّ عطفه عليه؛ لأنّه لا يصلح للتأكيد ولو كان علمه لها على وجه التفصيل والاختصاص؛ لأنّ علم الغيب والشهادة متغايران، فلا يؤكّد أحدهما الآخر⁽¹⁾. / [239/ب]

نعم! من لم يجعلها مؤكّدةً بجوّزه⁽²⁾، فيكونان مُستأنفتين لتفصيل علمه وشموله، ولا تعلّق له بما قبله. ويصحّ أنّ المجموع مؤكّدٌ لاشتماله على مضمون ما قبله⁽³⁾؛ لأنّه ليس تأكيداً اصطلاحياً. وجعلَ المُعَرَّبُ الجملة الأولى حالاً⁽⁴⁾، فلا مانع من العطف عنده، والمصنّف⁽⁵⁾ رحمه الله لم يتعرّض لذلك فكلّامه يحتملُهما.

قوله: (إلا يعلمها) حالٌ من (ورقة)⁽⁶⁾، وجاءت الحال من النكرة لاعتمادها على النفي، والتقدير: (ما يسقط من ورقة إلا عالمها)؛ لصحّة التفريع في الحال⁽⁷⁾.

أو نعتٌ لها بناءً على جوازه فيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾⁽⁸⁾ [الحجر: 4].

(ومن) في ﴿مِنْ وَرَقَةٍ﴾ زائدةٌ في الفاعل⁽⁹⁾، وما بعده معطوفٌ عليه. وقُرئَ بالرفع عطفاً على المحلّ⁽¹⁰⁾ وسيأتي.

(1) يُنظر: حاشية بستان أفندي، [75/ب].

(2) بيّنه بعدُ بأنّه المُعَرَّبُ، الإمام السفاقيّ. ووافقه في الدرّ المصون. يُنظر: (660/4).

(3) يُنظر: حاشية بستان أفندي، [75/ب].

(4) المراد به الإمام السفاقيّ في تفسيره. يُنظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد، [165/أ].

(5) قوله: (والمصنّف رحمه الله) سقط من (ك1). وإثباتها لازم لاستقامة المعنى.

(6) يُنظر: حاشية شيخ زاده، (58/4).

(7) وهي «حال لازمةٌ بعد النفي حصل بها مع الفعل المنفي الفائدةُ الاستثناء من عموم الأحوال، أي: (ما تسقط من ورقة في حالة إلا حالة يعلمها)». التحرير والتنوير، (272/7).

(8) أجازته في الدرّ المصون، وتكون حينئذٍ في موضع جرٍّ على اللفظ، أو رفعٍ على المحلّ. يُنظر: (661/4).

(9) قال في حاشية شيخ زاده: «(ومن) زائدةٌ لاستغراق الجنس». (58/4).

(10) أي: قرئت المعطوفات الثلاثة (ولا حبة، ولا رطب، ولا يابس) بالرفع، وهي قراءة شاذّة، قرأ بها الحسن البصريّ وابن السّميفع وغيرهما. ووجهها: أنّها معطوفةٌ على محلّ (ورقة) ومحلّها الرفع على أنّها فاعل (تسقط)، أو مرفوعةٌ بالابتداء. يُنظر: بحر العلوم، (454/1)- البحر المحيط، (536/4)- الدرّ المصون، (661/4)- حاشية شيخ زاده، (58/4).

وقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ يدلُّ من الاستثناء الأول بدل الكلي على أنَّ (الكتاب المُبين) علم الله سبحانه وتعالى، أو بدل الاشتمال إن أُريد به اللوح. وفُترت بالرفع للعطف على محلّ (ورقة)، أو رفعاً على الابتداء والخبر (إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ).

وقوله: (مبالغة في إحاطة علمه بالجزئيات) ردُّ على الفلاسفة في قولهم: إنَّه لا يعلمها، وهو قول باطل⁽¹⁾، إلَّا أنَّ المحقِّق الطوسي⁽²⁾ أنكره وقال: إنَّهم لم يفهموا كلامهم. وله فيه رسالة جليلة⁽³⁾.

قوله: (بدل من الاستثناء الأول بدل الكلي...) إلخ قال أبو البقاء رحمه الله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ إلَّا هو في كتاب مُبين، ولا يجوز أن يكون استثناءً يعمل فيه (يَعْلَمُهَا) لأنَّه يصير المعنى: (وما تَسْقُط من ورقةٍ إلَّا يعلمها إلَّا في كتاب) فينقلب المعنى من الإثبات إلى النفي، فإذاً يكون الاستثناء الثاني بدلاً من الأول، أي: (ولا تَسْقُط من ورقةٍ ولا حبةٍ ولا رطبٍ ولا يابس إلَّا في كتابٍ مُبينٍ وما يَعْلَمُهَا إلَّا هو)⁽⁴⁾.

وهذا معنى قوله في «الكشاف» إنَّه كالتكرير⁽⁵⁾، وقيل: أي: من جهة المعنى على ما بيَّن، وأمَّا من جهة اللفظ فهو صفةٌ للمذكورات، كما أنَّ ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ صفةٌ لورقة، وأمَّا ما يقال إنَّه تأكيدٌ للاستثناء الأول أو بدل، وإنَّه ليس استثناءً من: (لا يَعْلَمُهَا) للزوم كونه نفيًا من الإثبات؛ لكون ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ إثباتًا من المنفي فمما لا ينبغي أن يُصغى إليه المحصِّل⁽⁶⁾. انتهى.

(1) ذكره في حاشية الطيبي على الكشاف. يُنظر: (116/8).

- واختلف في مذهب الفلاسفة في هذه المسألة من مسائل علم الكلام، فذهب الإمام الغزالي إلى قولهم بأنَّ الله تعالى لا يعلم الجزئيات وتفصيل الحوادث، وإنَّما يعلم الكليات. وهي عنده من المسائل التي كَفَّر بها الفلاسفة. يُنظر: الاقتصاد في الاعتقاد، (ص 176). وذهب غيره أن ذلك هو قول ابن سينا فقط أمَّا جمهور الفلاسفة فليسوا على هذا بل يثبتون علم الجزئيات كما الكليات لكن مقصودهم أن علم الله بالأشياء غير مجانيٍّ لعلمنا بها، فإدراكنا للأشياء والأحداث متعلِّق بوجودها، معلولٌ بها ولاحقٌ عليها، وحدوثُ تغَيُّر في المدرك يستتبع تغَيُّراً في إدراكنا له، بخلاف علم الله تعالى بالأشياء والأحداث؛ لأنَّه عِلْمٌ محيطٌ كُلِّي يتجاوز الزمان والمكان والحدوث، وهو سابق عليها وعلَّةٌ لحدوثها. يُنظر: تهافت التهافت، (ص 444، 451، 455-456). موقف ابن رشد من مسألة علم الله بالكليات دون الجزئيات، بحث محكم، (ص 333، 342، 345-346).

(2) هو محمَّد بن محمَّد، أبو جعفر، نصير الدين الطوسي الفيلسوف المدقِّق المشهور، برع في العلوم العقلية والرياضيات وفي علم الأرصاد، وله مؤلفات كثيرة، منها: (البارع) في علم الهيئة، و(تلخيص المحصِّل) اختصر فيه محصِّل الفخر الرازي، و(حل مشكلات الإشارات والتنبيهات لابن سينا)، وله رسائل متفرقة ومكاتبات، وله شعر كثير بالفارسية، توفي رحمه الله تعالى ببغداد سنة (672هـ). يُنظر: تاريخ الإسلام، (50/113-114) - الوافي بالوفيات، (1/147 وما بعدها) وذكر أنه: (أبو عبد الله) - الأعلام، (7/30-31).

(3) يُنظر: أجوبة المسائل النصيرية، (ص 96-100).

- وهي رسالة لطيفة حول مسألة العلم وما يتفرَّع عنه، جاءت إجابةً عن رسالة ورَّدته من بعض معاصريه من علماء الشيعة؛ لتفصيل القول في بعض المسائل المتعلقة حول العلم، فيها ما يقرب من (24) مسألة عدا عن المقدمات الإحدى عشرة الممهِّدة للموضوع، وقد طبعت في حدود (40) صحيفة - من (ص 71) إلى (ص 108) - ضمن مجموع من الرسائل الأخرى.

(4) يُنظر: إملاء ما منَّ به الرحمن، (1/245).

(5) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [30/ب]. ونص الإمام الزمخشري: الكشاف، (2/24).

(6) قاله في حاشية التفازاني على الكشاف تفسيراً وتعقيباً على كلام الإمام الزمخشري. يُنظر: [236/ب].

.....

فهو استثناء من أعم الأوصاف، والمعنى: (ما يسقط من ورقة بوصفٍ إلا بأنه يعلمها)، وكذا حال ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾، والحصْرُ إضافيٌّ بالنسبة إلى غير العلم⁽¹⁾.

والذي أجنح إليه: أنه إن دخلَ في حيزِ العطف لم تصحَّ البدليَّةُ، وإلا فلا؛ لتخلُّلِ العطفِ وفصله بين البديل والمبدل.

مع أنه قيل عليه: إنَّ صفةً شيءٍ كيف تكون تكريراً لصفة شيءٍ آخرَ معنى!، ووجه كونه بدلاً: أنَّ قوله: (ولا رطب ولا يابس) معطوفان على (ورقة) ليشاركاهما في صفتها، أعني: (لا يعلمها إلا هو) فكأنَّه قيل: (ولا رطب ولا يابس إلا يعلمها)⁽²⁾.

ولا يخفى أنه تكلفٌ لا حاجة إليه، وأنَّ ما أورده غيرُ واري؛ لأنَّ الورقةَ داخلةٌ في الرطب واليابس فلا تغيّر بحسب المعنى، فصحَّ ما ذكره⁽³⁾، وسيأتي له تفصيلٌ في سورة يونس⁽⁴⁾.

قوله: (أوبدل الاشتمال) ولا يصحَّ أن يكون بدلٌ كلٍّ من كلٍّ؛ لعدم اتحادهما⁽⁵⁾، وهو ظاهرٌ.

وأما ما قيل: إنَّ اللوح محلَّ معلوماته فيؤولُ إليه⁽⁶⁾، فتكلفٌ لا حاجة إليه مع صحَّة الاشتمال.

وكذا ما قيل: إنَّه حينئذٍ يصحَّ أن يكون بدلٌ كلٍّ من حيث إنَّ كونها في اللوح كنايةٌ عن كونها معلومةً له⁽⁷⁾؛ لأنَّه خلطٌ بين التفسيرين بجعلهما واحداً، والكلام ناطقٌ بخلافه.

(1) قاله في حاشية سنان أفندي شرحاً لمراد الإمام التفتازاني. يُنظر: [30/ب].

(2) قاله في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [283/ب].

(3) أي: صحَّ ما ذكره المحقِّق التفتازاني.

- ويكون وجه كونه كال تكرار للصفة: أنه بيانٌ لتعلُّق علمه تعالى بالأشياء في الموضعين، فتعلَّق علمه تعالى بشيء يؤيِّد تعلُّق علمه تعالى بشيء آخر، بجامع إمكان التعلُّق بكلٍّ منهما، فيُفهم منه عموم علمه تعالى بالأشياء كلّها. يُنظر: حاشية القونوي، (133/8).

(4) في (ل2): (وسيأتي له تفسيرٌ في سورة يونس). وكلاهما صحيح المعنى.

ويُنظر: حاشية الشهاب، ([يونس: 61]، 44/5).

(5) أي: لا يصحَّ أن يكون بدل اشتمال على هذا المعنى: (اللوحة المحفوظ) فهو لا يتضمَّن كل علم الله تعالى.

- ويأتي البديل على أضرب، فيكون: بدل كلٍّ من كلٍّ، وهو أن يكون مسمّى البديل والمبدل منه واحداً، كقولنا: (هذا زيدٌ أخوك)، ولا بد فيه من التوافق في التذكير والتأنيث، وفي الأفراد والتثنية والجمع.

ويكون: بدل اشتمال، وهو ما دلَّ على معنى في الأوَّل أو استلزمه وصحَّ الاستغناء بالأوَّل عنه ولم يكن بعضه، ولا بدَّ فيه من عائِدٍ يربطه بالأوَّل، كقولنا: (أعجبي زيدٌ علمه). يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش (259/2-261) - شرح التسهيل، ابن مالك (333/3)، (335) - همع الهوامع، (147/3-148).

(6) أي: يؤوَّل إلى معنى (العلم). قاله في الكشف على الكشاف. يُنظر: [176/أ].

(7) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [30/ب-31/أ].

وقال الزجاج: إنه تعالى أثبت المعلومات في كتاب من قبل أن يخلق الخلق، كما قال: ﴿... إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْل أَن نَّبْرَأَهَا﴾⁽¹⁾ [الحديد: 22].

وفائدة ذلك أمور:

أحدها: اعتبار الملائكة موافقات المحدثات للمعلومات الإلهية.

وثانيها: تنبيه المكلفين على عدم إهمال أحوالهم المشتمة على الثواب والعقاب، حيث ذكر أن الورقة والحنة في الكتاب.

وثالثها: عدم تغيير الموجودات عن الترتيب السابق في الكتاب، ولذا قال: «جفّ القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة»⁽²⁾.

وهذا الكتاب يسمى: (اللوح المحفوظ)⁽³⁾.

(1) يُنظر: معاني القرآن، الزجاج، (257/2).

(2) ذكر هذه الفوائد في تفسير الرازي. يُنظر: (11/13-12).

- والحديث الوارد: جزء من حديث وهو بلفظه عند الإمام الطبراني، وقريب منه عند الإمام أحمد. يُنظر: مسند الإمام أحمد، رقم: (2804)، (244-246)- المعجم الكبير، الطبراني، رقم: (11560)، (11/223). قال الشيخ (أحمد شاكر) بعد دراسة تفصيلية للأسانيد الحديث في المسند: "وعلى كلّ فالإسناد صحيح".

(3) يُنظر: حاشية القطب الرازي على الكشاف، [198/أ].

﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: 60]

﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾ يُنَبِّئُكُمْ فِيهِ وَيُرَاقِبُكُمْ، اسْتَعِيرَ التَّوَفَّى مِنَ الْمَوْتِ لِلنَّوْمِ؛ لِمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْمَشَارَكَةِ فِي زَوَالِ الْإِحْسَاسِ وَالتَّمْيِيزِ، فَإِنَّ أَصْلَهُ: قَبْضُ الشَّيْءِ بِتَمَامِهِ. ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ كَسَبْتُمْ فِيهِ، خَصَّ اللَّيْلَ بِالنَّوْمِ وَالنَّهَارَ بِالْكَسْبِ جَرِيًّا عَلَى الْمَعْتَادِ. ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ﴾ يُوقِظُكُمْ، أَطْلَقَ الْبَعْثَ تَرْشِيحًا لِلتَّوَفَّى. ﴿فِيهِ﴾ فِي النَّهَارِ.

قوله: (استعير التوفي...) إلخ أشار بذكر المصدر إلى أَنَّ الاستعارة تَبَعِيَّةٌ⁽¹⁾.

وقوله: (لزوال الإحساس)⁽²⁾ إشارة إلى وَجْهِ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ (أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ، أَي: إِحْسَاسِ الْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي (سُورَةِ يُوسُفَ) أَنَّ الْحَوَاسَّ الْبَاطِنَةَ تُدْرِكُ فِي النَّوْمِ⁽³⁾.

وَقِيلَ: إِنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى مَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّ النَّوْمَ ضِدُّ الْإِدْرَاكِ⁽⁴⁾. وَجَعَلَ صَاحِبُ «التَّلْخِيسِ» وَجْهَ الشَّبَهِ عَدَمَ ظُهُورِ الْفِعْلِ⁽⁵⁾.

وقوله: (جرباً⁽⁶⁾ على المعتاد) أَي: مِنَ الْكَسْبِ فِي النَّهَارِ، وَعَدَمِهِ فِي اللَّيْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ يُعْكَسُ⁽⁷⁾.

قوله: (يُوقِظُكُمْ...) إلخ يَعْنِي: إِنَّ / (الْبَعْثَ) بِمَعْنَى: (الْإِيقَاطِ). وَضَمِيرُ (فِيهِ) لِلنَّهَارِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ⁽⁸⁾.

[240/]

(1) أَي: جَرَتْ الِاسْتِعَارَةُ فِي الْفِعْلِ (يَتَوَفَّاكُم)، حَيْثُ اسْتَعِيرَ التَّوَفَّى مِنَ الْمَوْتِ لِلنَّوْمِ. يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ سَنَانِ أَفْنَدِي، [31/أ].

(2) هَكَذَا فِي كُلِّ النَّسخِ بِحَرْفِ اللَّامِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ اخْتِلَافِ نَسَخِ التَّفْسِيرِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ نَسَخِهِ الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ!.

(3) يُنْظَرُ: تَفْسِيرُ الْبِيضَاوِيِّ، ([يوسف: 5]، [155/3]) - حَاشِيَةُ الشَّهَابِ، ([يوسف: 5]، [156/5]).

(4) قَالَ فِي حَاشِيَةِ سَنَانِ أَفْنَدِي: يُنْظَرُ: [31/أ].

(5) الْمُرَادُ بِهِ الْإِمَامُ الْقَزْوِينِي (ت 739هـ)، وَذَلِكَ عِنْدَ شَرْحِ الِاسْتِعَارَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿... مِنْ بَعْثًا مِنْ مَرْقَدِنَا ...﴾ [يس: 52] حَيْثُ قَالَ: «فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ: (الرَّقَادُ)، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ: (الْمَوْتُ)، وَالْجَامِعُ: (عَدَمُ ظُهُورِ الْفِعْلِ)، وَالْجَمِيعُ عَقْلِيَّ». التَّلْخِيسُ، (ص 313).

(6) فِي (ك 1): (أُجْرِيًا) بِالْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ وَبِالتَّثْنِيَةِ. وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالثَّبُوتُ مُوَافِقٌ لِلْمَطْبُوعِ الْمَعْتَمَدِ مِنْ تَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ.

(7) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ سَنَانِ أَفْنَدِي، [31/أ].

(8) يُنْظَرُ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، (287/9) - الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ، (378/3) - الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، (151/4) - تَفْسِيرُ أَبِي السَّعُودِ، (223/2).

والزمخشري لما رأى قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ دالاً على حال اليقظة وكسبهم فيها، وكلمة (ثم) تقتضي تأخير البعث عنها عدل عنه فقال في تفسيره: «ثُمَّ يَبْعَثُكُم مِّنَ الْقُبُورِ فِي شَأْنِ ذَلِكَ الَّذِي قَطَعْتُمْ بِهِ أَعْمَارَكُمْ مِّنَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ، وَكَسَبِ الْآثَامِ بِالنَّهَارِ وَمِنْ أَجْلِهِ، كَقَوْلِكَ: (فِيمَ دَعَوْتَنِي؟!)»⁽¹⁾.

فجعل الضمير جارياً مجرى اسم الإشارة، عائداً⁽²⁾ على مضمون كونهم متوفين وكاسبين، ومعنى (في) هو حاصل معنى (لام العلة)، و(الأجل المُسَمَّى): هو الكون في القبور، وقد ضرب أجلاً للبعث والجزاء فيقضى بالبعث عن القبور⁽³⁾.

قال التحرير: ولا يخفى ما فيه من التكلف، وأنه لا حاجة إليه؛ لأن قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ إشارة إلى ما كسب في النهار السابق على ذلك الليل، ولا دلالة فيه على الإيقاظ من هذا التوفي، وأن الإيقاظ متأخر عن التوفي، وأن قولنا: (يفعل ذلك التوفي لتقضى مدة الحياة المقدرة) كلام منتظم غاية الانتظام⁽⁴⁾. ولا يخفى أنه تكلف بعيد⁽⁵⁾.

وما قيل في وجه التراخي: إن حقيقة الإنامة⁽⁶⁾ في الليل تتحقق في أوله، والإيقاظ متأخر عنه، وإن لم يتراخ عن جملته⁽⁷⁾، ليس بسديد؛ لأنه لا وجه حينئذ لتوسط قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم ...﴾ بينهما. ومعنى (جرحتُم): كسبتم، مأخوذاً من (جوارح الطير)⁽⁸⁾.

(1) الكشف، (25/2).

- وقد سقط في كل النسخ تمام المثال الذي ساقه، وهو: «فتقول: (في أمر كذا)». وهو مذكور في (صادر)، وإثباته ضروري لاستقامة المثال وإفادة المراد.

(2) في (ك) و(ف): (عائد) من غير ألف تنوين النصب. والمثبت هو الصحيح.

(3) قوله: (وقد ضرب أجلاً للبعث والجزاء فيقضى بالبعث عن القبور) سقط من (ك) و(ف). وهي من تنمة كلام حاشية التفتازاني.

- والكلام منقول عن حاشية التفتازاني على الكشف بتصريف يسير، وهو يبين حاصل كلام الإمام الزمخشري. يُنظر: [236/ب].

(4) يُنظر: حاشية التفتازاني على الكشف، [236/ب].

(5) ذهب إليه في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [283/ب].

(6) في (ف): (الإنابة في الليل). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام.

(7) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [31/أ].

(8) قال في لسان العرب: «(جَرَحَ) الشيء و(اجترحه): كسبه... والجوارح من الطير والسباع والكلاب: ذوات الصيْد؛ لأنها تجرح لأهلها، أي: تكسب لهم، الواحدة: جارحة». مادة (جرح)، (587/1).

.....

قوله: (ترشيحاً للتوفي) قيل: فعلى هذا يكون الترشيح⁽¹⁾ مجازاً، وقد يقال: إنه ليس بمجاز، ولا يخفى أن الترشيح له نوعٌ خصوصٌ بالمشبه به، والبعثُ ممّا لا خصوصَ له؛ إذ يقال: (بعثه من نومه) إذا أيقظَه، كما صرح به في «المطول». ولك أن تتكلّف بأنّه كذلك في اللغة، لكنّه حقيقةٌ شرعيةٌ في إحياء الموتي في الآخرة⁽²⁾.

قلت: كونه ترشيحاً باعتبار ما ذكره، وأنّه المتبادرُ في عرف الشرع وإن كان لغةً أعمّ، وإذا أُسندَ إليه تعالى لم يفهم منه إلّا هذا أو الإيجاد، و(بعث) هنا ليس مجازاً كما توهم، بل حقيقةٌ جعل ترشيحاً لما مرّ، ولا يشترط في الترشيح اختصاصه بالمشبه به، بل أن يكون أخصّ به بوجه، كما قرّروه في قوله⁽³⁾:

(البحر الطويل)

لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ
لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ⁽⁴⁾

(1) في (ف): (الترجيح). والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام.

- والترشيح: من فنون علم البيان، وقد يُسمّى (التوشيح)، وهو من أقسام الاستعارة باعتبار الملائم، وهو اقتران الاستعارة بما يُلائم المُستعار منه، أي: المشبه به. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص228)- الطراز لأسرار البلاغة، (1/237-238).

(2) قاله في حاشية شيخ زاده. يُنظر: (59/4).

- ونصّ «المطول» جاء في الكلام عن قوله تعالى: ﴿... مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ...﴾ تعقيباً على مَنْ اعتبر الجامع بين النوم والموت: هو عدم ظهور الفعل، فقال بأنّه لا يصلح؛ لأنّه في الموت الذي هو المُستعار له أقوى، والشرط أن يكون الجامع في المُستعار منه أقوى وأشهر، وردّ أيضاً على مَنْ جعل الجامع (البعث) إذ كان في النوم أقوى وأشهر بأنّ فيه نظراً؛ لأنّ البعث لا اختصاص له بالموتى، فيقال: (بعثه من نومه) إذا أيقظَه، و(بعث الموتى) إذا أنشروهم، والقرينة يجب أن يكون لها اختصاصٌ بالمُستعار له. يُنظر: (ص596).

(3) هو من قول الشاعر الجاهلي المعروف: زهير بن أبي سُلمى، وهو والدُ كعب بن زهير صاحب بردة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والبيت من معلقته المشهورة في مدح سيّدين من (دُبيان)؛ لسعيهما الحثيث في الصلح بين قبائل غطفان، وأولها:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةَ الدَّرَاجِ فَالْمُتَثَلِّمِ

يُنظر: ديوان زهير، (ص102، 108)- طبقات فحول الشعراء، الجمعي، (1/51)- شرح القصائد العشر، التبريزي، (ص202، 231-232).

(4) هذا شطر من البيت، وهو بتمامه:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ

والبيت في وصف سيّد من (دُبيان) أبى الصلح وسعى في ثأر أخيه، ومعناه: (عند شجاع تامّ السلاح يُرمى به إلى الحروب، يُشبهه أسدٌ له لبِدتانٍ لم تُقلّم برائنه، فهو رجلٌ لا يعتريه ضعفٌ، ولا يعيبه عدمُ شوكة). يُنظر: شرح المعلقات السبع، الزوزني، (ص146).

- ومبنى الاستعارة: وهي تصريحية، أنّه شبه الرجلَ الشجاعَ بالأسد، فحذف المشبه، أي: الرجل (وهو المُستعار له) وذكر ما يلائمه في قوله: (شاكِي السلاح) فهذا تجريد، ثم ذكر ما يلائم المشبه به، أي: الأسد (وهو المُستعار منه) في قوله: (له لبِدتانٍ...). وهذا ترشيح.

- وهو من شواهد البلاغة في اجتماع الترشيح والتجريد معاً، واجتماعهما يؤدّي إلى تعارضهما، وتعود استعارة مُطلقة. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص229)- المختصر للتفتازاني، (ص608-610)- خزنة الأدب، (3/16)- جواهر البلاغة، (ص272-273).

إِذْ جَعَلُوا (لَمْ تُقَلَّمْ) ترشيحاً⁽¹⁾، والبعثُ في الموتِ أقوى؛ لأنَّ عدمَ الإحساسِ فيه أقوى فإزالتهُ أشدُّ، وهو ظاهرٌ، وإنْ خالفه ما في «المطوّل» لأنّه غيرُ مُسلّم.

حتّى جعله بعضهم قرينةً في قوله: ﴿... مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِدًا ...﴾ [يس: 52] مع أنّ البعثَ حقيقةٌ في الإيقاظِ، لكنّ المُتبادِرُ منه ما ذُكر⁽²⁾، وإلّا لم يكن ترشيحاً بل تجريداً⁽³⁾. ولو سلّم أنّه مجازٌ فهو لا ينافي الترشيح.

قال في «الفرائد»⁽⁴⁾: الترشيحُ يجوز أن يكونَ باقياً على حقيقته، تابعاً للاستعارة لا يقصد به إلّا تقويها، وأن يكونَ مُستعاراً من مُلائمِ المستعارِ لملائمِ المستعارِ له⁽⁵⁾.

فلا يتّجه ما قيل: «فيه بحثٌ؛ لأنّه لمّا كان البعثُ مجازاً عن الإيقاظِ لم يكن من الترشيح في شيءٍ؛ لأنّ الترشيحَ باقٍ على حقيقته لا يُعتبر فيه تشبيهٌ ولا استعارة»⁽⁶⁾. والذي غرّه ظاهرُ كلامهم.

وكذا ما قيل: البعثُ: الإثارة، لا الإيقاظُ. غايته أنّ بعثَ النائم يكون بإيقاظه فلا ترشيح فيه، ولو قلنا: (بعثُ النائمِ بإيقاظه) لا يكون ترشيحاً بل تجريداً⁽⁷⁾.

(1) أي: وهو غير مختصّ بالأسد الذي هو المُستعار منه، لكنّه أكثر اختصاصاً به لسياق الكلام في القصيدة. والله أعلم!

(2) أي: المتبادر هو معناه في عُرف الشرع، وهو إحياء الموتى في الآخرة.

(3) التجريد: من فنون علم البيان، وهو من أقسام الاستعارة باعتبار الملائم، وهو اقتران الاستعارة بما يُلائم المُستعار له وهو المشبّه. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص228) - الطراز لأسرار البلاغة، (1/236-237).

(4) قوله: (لملائمِ المستعارِ له) سقط من (ك1). وإثباته ضروريٌّ لانتظام المعنى.

- والمقصود هنا بالفرائد: الكتاب المعروف بـ «الرسالة السمرقندية في الاستعارات» للإمام أبي القاسم، إبراهيم بن محمّد الليثي السمرقندي (توفي بعد 907هـ). وهي رسالة صغيرة تكلم فيها عن الاستعارة والمجاز وأقسامهما، وقد جاءت في ثلاثة مباحث سمّاها عقوداً، وأدرج تحت كلّ عقد فروعاً سمّاها (فرائد)، ولها شروحٌ عديدة منها: شرحٌ مختصرٌ للإمام الإسفراييني، وشرحٌ للعلامة الصّبّان وهو كالحاشية على شرح الإسفراييني. وهي مطبوعة بشكل مستقلّ، أو مع شروحها عدّة طبعات. يُنظر: كشف الظنون، (1/845) - اكتفاء القنوع، (ص241-242) - شرح العصام على رسالة الاستعارة، مقدّمة الناشر، (ص8-9).

(5) يُنظر: الرسالة السمرقندية: (ص4).

(6) قاله في حاشية سنان أفندي. [31/أ].

(7) قاله في تفسير ابن كمال باشا. يُنظر: [174/أ].

- وعقب في حاشية سنان أفندي بقوله: «أقول: لا يخفى أنّه غلطٌ نشأ من عدم الفرق بين الترشيح والتجريد، فتأمل!». [31/أ].

﴿لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ لِيُبْلَغَ الْمُتَبَقِّظُ آخِرَ أَجَلِهِ الْمُسَمًّى له في الدنيا ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ بالموت. ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالمجازاة عليه. وقيل: الآية خطابٌ للكفرة. والمعنى: إنكم مُلقون كالجيف بالليل، وكاسيون للآثام بالنهار، وإنه سبحانه وتعالى مُطَّلِعٌ على أعمالكم يبعثكم من القبور في شأن ذلك الذي قَطَعْتُمْ به أعماركم من النوم بالليل وكسب الآثام بالنهار؛ ليُقْضَىٰ الأجل الذي سَمَّاه وضربه لبعث الموتى وجزائهم على أعمالهم، ثم إليه مرجعكم بالحساب، ثم يُنَبِّئُكُمْ بما كنتم تعملون بالجزاء.

قوله: (لِيُبْلَغَ الْمُتَبَقِّظُ...) إلخ الظاهر أنه علةٌ غائيةٌ لما تقدّم، أعني: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ...﴾ إلخ، أي: جُعِلَ هذا مُنتهى أعماركم.

وقوله: (آخر أجله) إمّا تفسيرٌ للمُرَاد من (الأجل)، أو إشارةٌ إلى أنّ المراد به مجموعُ العُمُر؛ لأنّه يُطْلَقُ عليهما، كما مرَّ (1).

قوله: (ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) قال الشريف المرتضى (2) في «الدُّرَرِ والغُرَرِ» (3) فيما وقع في القرآن من ذكر الرجوع إلى الله نحو: ﴿... وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ (4) كيف تُرْجَعُ إليه وهي لم تَخْرُجْ عن يده؟! وأجاب: بأنّه في دار التكليف قد يَغْتَرُّ (5) البعضُ فيُضَيِّفُ بعضَ أفعاله تعالى إلى غيره، فإذا انكشفَ الغطاءُ انقطعت حبالُ الآمالِ عن غيره فيرجعُ إليه. أو أنّ المراد أنّ الأمورَ في يده من غير خروجٍ ورجوعٍ حقيقيٍّ، و(رجع) بمعنى (صار)، تقول العرب: (رجع عليّ من فلانٍ مكروهٌ) بمعنى (صار)، ولم يكن سبق، فهو بمعنى: المصير إليه، كما تشهد به اللغة. أو أنّه في دار الدنيا ما يكون للعباد ظاهراً كالعبد (6) لسيّده، فإذا أفضى الأمرُ إلى الآخرة زال ذلك ورجع الأمرُ كلّهُ إلى الله ظاهراً وباطناً (7).

(1) يُنظَر: حاشية الشهاب، [الأنعام: 2]، 13/4.

(2) هو عليّ بن الحسين، أبو القاسم العلويّ، من ذرّة سيّدنا الحسين رضي الله عنه، الإمام المتكلّم النحويّ الأديب، من أهم مصنفاته: (الغُرَرُ والدُرَرُ)، و(الذخيرة) في الأصول، و(الانتصار) في الفقه، وله كتب في علم الكلام على مذهب الشيعة، توفي رحمه الله ببغداد سنة (436هـ). ينظر: إنباه الرواة، (249/2-250)- بغية الوعاة، (162/2)- الأعلام: (278/4 وما بعدها).

(3) كتاب: «غُرَرُ الفوائد ودُرَرُ القلائد»، ويُعرف أيضاً بـ«أمالِي المرتضى»، وهو مجموعة مجالس أملاها في تفسير آيات متفرقة من القرآن الكريم، وشرح بعض الأحاديث، ويتضمّن تقريراتٍ وفوائد في النحو واللغة وعلم الكلام وغير ذلك، بما يدلّ على فضل مؤلّفه وتوسّعه في العلوم. وهو كتابٌ مطبوع عدّة طبعا. يُنظر: كشف الظنون، (748/1)- أبجد العلوم، محمّد صديق خان، (66/3-67)- معجم المطبوعات العربيّة، (1355/2).

(4) وردت الآية في كلّ النسخ، وفي (صادر): [إليه تُرجع الأمور]، وليس في القرآن آية هكذا، وإنّما وردت فيه باسم الجلالة الظاهر، وليس بالضمير. وهي جزء من ستّ آيات في القرآن. يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، (ص301-302).

(5) في (ك2) و(ف): (يُغَيَّرُ) بالياء المثناة التحتيّة، والمثبت هو الأصحّ الموافق لنصّ الغُرَر والدُرَر.

(6) في (ك1): (كالعبيد) بالجمع، والمعنى على كلّ حال صحيح، لكن المثبت موافق لنصّ الغُرَر والدُرَر.

(7) أجاب الشريف المرتضى بخمسة وجوه، ذكر منها الشهاب هنا هذه الثلاثة. يُنظر: الغُرَر والدُرَر، (375/1-376).

.....

قيل: ولو حمّله على البعث من القبور لكان أولى؛ لأنّ انقضاء الأجل يتضمن الموت⁽¹⁾. والظاهر أنّه تمثيل، مثل: (قدّم على ربّه).

وقوله: (بالمجازة) / هو إمّا مجازٌ فيها، أو كناية⁽²⁾. ثمّ إنّه يحتمل أن يكون ما في القبر، أو ما بعده، أو أعمّ منهما، [240/ب] ولو فُسّر بالمحاسبة وعَرَضِ الصحف لكان أظهر.

قوله: (وقيل: الآية خطابٌ للكفرة...) إلخ هذا مختارُ الزمخشري⁽³⁾؛ لأنّها مَسْوَقةٌ للتهديد، كما في قوله: ﴿ثُمَّ يُبَيِّنُكُمْ...﴾ إلخ، ولأنّ حَمَلَ البَعثِ على الإيقاظ تكريرٌ مع ذِكْرِ كَسْبِ النهار، ولأنّ (ثمّ) تدلُّ على التراخي، وهنا ليس كذلك⁽⁴⁾. وقد مرّ جوابه⁽⁵⁾.

وأما الجواب: بأنّ (واو) ﴿وَيَعْلَمُ﴾ حَالِيَّةٌ و(ما) عبارةٌ عمّا كَسَبَ في النهار السابق كما يُرشد إليه عدمُ إيرادِهِ بصيغة الاستقبال، فلا دلالة فيه على أنّ الإيقاظَ عن هذا التَّوَقِّي، وكلمة (ثمّ) إنّما تدلُّ على تأخُّر الإيقاظِ عن التَّوَقِّي دون غيره، ولو سلّم فإنّما يدلُّ على تأخُّره عن العِلْمِ دون الجَرَحِ، ولا ضيّر فيه، فإنّه يَعْلَمُ في الماضي أنّهم يكسبون كما في الآتي، ثمّ إنّ المتبادِرَ هو البعثُ عن التَّوَقِّي المذكور، لا عن غير المذكور⁽⁶⁾.

فحمّله عليه غيرٌ سديد؛ لأنّ (واو) الحال لا تدخل على المضارع إلّا شذوذاً أو ضرورةً في المشهور⁽⁷⁾.

وقوله: (في شأن...) إلخ يشير إلى أنّ الضمير واقعٌ موقع اسم الإشارة، كما مرّ⁽⁸⁾.

ومعنى: (في شأنه) لأجل جزائه وحسابه، وتشبيهه نوم الليل بالموت لِمَا فيه من تركِ العبادة، فتكونُ بيوتهم مقابرهم⁽⁹⁾، كما قيل⁽¹⁰⁾:

(1) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [أ/31].

(2) ذهب إليه في حاشية سنان أفندي، فالإنباء بالعمل كناية عن المجازة؛ لأنّه من روادفها. يُنظر: [أ/31].

(3) يُنظر: الكشف، (25/2).

(4) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [أ/31].

(5) أي: في بداية التعليق على الآية.

(6) أجاب به في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [أ-ب/31].

(7) يُنظر: شرح ابن عقيل، (1/595-596) - مع الهوامع، (2/249-250).

(8) أي: في بداية التعليق على الآية.

(9) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [ب/31].

(10) هو من قول سيدي محيي الدين بن عربي رحمه الله تعالى، وهو في ديوانه المسمّى: «ترجمان الأشواق»، من قصيدة مطلعها:

حَمَلْنَ عَلَى الْيَعْمَلَاتِ الْخُدُورَا وَأَوْدَعْنَ فِيهَا الدُّمَى وَالْبُدُورَا

يُنظر: ديوان ترجمان الأشواق، (ص 83-88).

(البحر المتقارب)

أَيَا نَائِمَ اللَّيْلِ هُنَّتَتْهُ فَقَبْلَ الْمَمَاتِ سَكَنْتَ الْقُبُورَ⁽¹⁾

وقوله: (ليقضي الأجل...) إلخ فالمراد بالأجل مدّة موتهم أو غايتهما. وقوله: (سمّاه وضربته) أي: عينه، والبعث علة لانقضاء تلك المدّة.

فإن قلت: قد علّل البعث بقوله: (فيه) على هذا التوجيه فما وجه قوله: (ليقضي)؟ قلت: هو تعليل لتأخير البعث المُستفاد من (ثمّ)⁽²⁾.

وفي «الكشف»: وأما أنّ قضاء الأجل المسمّى لا يصلح علة للبعث فليس بشيء بعدما فسّره المصنّف بقوله: الأجل المضروب لبعثهم وجزائهم، أي: يبعثكم من القبور ليقضي أجل البعث والجزاء فيه، وهو متأخر عن البعث لا محالة، ألا ترى إلى قوله: ﴿... ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ [يونس: 4].

وقال العلامة⁽⁴⁾ في «شرح الكشاف»: لا شك أنّ ظاهر الآية على العموم، لكن قوله: ﴿... وَبَعَثَ مَا جَحَثُوا يَوْمَئِذٍ﴾ يدلّ على تهديد شديد لا يليق إلا بالمعاندين الجاحدين، ولهذا فسّر (التوفي) وإن كان مُسنّداً إلى الله بانسدادهم كالجيف؛ لأنّ المقصود بيان حالهم المذمومة في الليل، كما أنّ قوله: ﴿... مَا جَحَثُوا...﴾ إلخ بيان حالهم المذمومة في النهار. و(يَتَوَفَّاكُم) أي: يقبض أرواحكم عن التصرف بالنوم كما يقبضها بالموت، كما في قوله تعالى: ﴿... اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ [الزمر: 42] الآية. وفي أكثر التفاسير: (يبعثكم) يوقظكم في النهار. (ليقضي أجل مسمّى) أي: مدّة الحياة. (ثمّ إليه مرجعكم) بعد الممات. (ثمّ يُنبئكم) بالمجازاة. وإنّما عدل عنه لأنّ قوله: ﴿... وَبَعَثَ مَا جَحَثُوا يَوْمَئِذٍ﴾ دالّ على حال اليقظة وكسبهم فيها، وكلمة (ثمّ) تقتضي تأخّر البعث عنها⁽⁵⁾.

(1) هكذا ورد في كلّ النسخ، وهو في الديوان بلفظ قريب:

أَيَا رَاقِدَ اللَّيْلِ هُنَّتَتْهُ فَقُلْ لِلْمَمَاتِ عَمَرَتِ الْقُبُورُ

يُنظر: ديوان ترجمان الأشواق، (ص 87).

(2) ذكر هذه الفنقلة في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [283/ب].

(3) يُنظر: الكشف على الكشاف، [176/أ]. وفيه ردّ على ما أورده الإمام الطيّبي من استشكال لتفسير الإمام الزمخشري للآية. يُنظر: حاشية الطيّبي على الكشاف، (6/118). والمراد بالمصنّف هنا: الإمام الزمخشري كما يقتضيه الكلام.

(4) يقصد به هنا القطب الرازي.

(5) يُنظر: حاشية القطب الرازي على الكشاف، [198/أ]. والشهاب نقله بطوله بتصريف يسير.

فإن قلت: البعثُ من القبور ليس علّةً لقضاءِ الأجلِ المسمّى. فنقول: المرادُ بالأجلِ المسمّى مدّةُ الكونِ في القبور، لا مدّةُ الحياة كما قالوا، والبعثُ علّةٌ لانقضاءِ تلكِ المدّة⁽¹⁾.

قوله: (من النوم...) إلخ فإن قلت: النومُ ضروريٌّ، والنائمُ غيرُ مكلفٍ، فكيف يُحاسبُ عليه؟! قلت: المرادُ أنّه يُحاسبُ على أسبابه ومقدّماته؛ فإنّها اختياريّةٌ. ألا ترى أنّ مَنْ نامَ في آخرِ الوقتِ حتّى فاتتَهُ الصلاةُ يكونُ عاصياً بنومه⁽²⁾.

(1) يُنظر: حاشية القطب الرازي على الكشاف، [198/أ].

(2) بيان هذه المسألة: وهي من فروع المسائل الفقهيّة، أنّ المكلف إذا نام بعد دخول وقت الصلاة ولم يستوثق من نفسه بالاستيقاظ لإدراك الصلاة، ثمّ خرج الوقت وفاتته الصلاة فقد أثمَ إثمين، أحدهما: إثمُ ترك الصلاة، والثاني: إثمُ التسبّب إليه بالنوم، وهذا معنى كونه عاصياً بنومه. وهو وإن استيقظ بخلاف ظنّه فأدرك الصلاة في وقتها لم يرتفع عنه إثمُ التهاون بالنوم إلا بالاستغفار. وهذا بخلاف ما لو نام قبل دخول الوقت وغلب على ظنّه أنّ نومه يستغرق الوقت بحيث تفوته الصلاة لم يمتنع عليه؛ لأنّ التكليف لم يتعلّق به بعد. والمسألة بتفصيلها في الأشباه والنظائر للسيوطي. يُنظر: (ص 215). ولذلك يُسنّ إيقاظ النائم للصلاة في وقتها، ويكره السهر بعد العشاء لخوف فوات صلاة الصبح. يُنظر: مواهب الجليل، الحطّاب، (406/1)- البحر الرائق، ابن نجيم، (6/188).

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ﴾ [الأنعام: 61]

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ ملائكةٌ تَحْفَظُ أَعْمَالَكُمْ، وَهُمْ الْكَرَامُ الْكَاتِبُونَ. وَالْحِكْمَةُ فِيهِ: أَنَّ الْمَكْلَفَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ أَعْمَالَهُ تُكْتَبُ عَلَيْهِ، وَتُعْرَضُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ كَانَ أَزْجَرَ عَنِ الْمَعَاصِي، وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَثِقَ بِلُطْفِ سَيِّدِهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى عَفْوِهِ وَسِتْرِهِ لَمْ يَحْتَشِمِ مِنْهُ احْتِشَامَهُ مِنْ خَدَمِهِ الْمُطَّلَعِينَ عَلَيْهِ.

قوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ﴾ قد مرّ تفسيره⁽¹⁾. و﴿فَوْقَ﴾ منصوبٌ على الظرفيّة، حالٌ، أو خبرٌ بعدَ خبرٍ⁽²⁾. وذكر (الإرسال) بعده ليُفيدَ أَنَّ إرساله ليس لاحتياجه، بل لَمَّا ذُكِرَ مِنَ الْحِجَمِ⁽³⁾.
وقوله: ﴿تَحْفَظُ أَعْمَالَكُمْ﴾ تفسيرٌ لِلْحَفَظَةِ: جمعُ (حافظ) ⁽⁴⁾، ك(كَتَبَ) و(كَاتَبَ)⁽⁵⁾. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ بِهِمْ⁽⁶⁾ الْمُعَقَّبَاتُ الَّتِي تَحْفَظُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ⁽⁷⁾.

(1) ذكره الشهاب رحمه الله في أوائل السورة عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 18] وبين أنها إما استعارةٌ تمثيليّةٌ تصويراً للغلبة والقهر، أو كنايةٌ عنهما، فلا يلزم الجهة فيها مطلقاً على ما هو مذهب أهل السنّة في تأويل الآيات المتشابهة وردّها إلى المُحَكَّمِ منها، ثم قال: «والحاصل أَنَّ قوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ عبارةٌ عن كمال القدرة... أي: المُسْتَعْلَى فوق عباده بالرتبة والمنزلة والشرف، والعرب تستعمل (فوق) لعلو المنزلة وتَفَوْقَهَا». يُنْظَرُ: حاشية الشهاب، [الأنعام: 18]، [35/4].

(2) يُنْظَرُ: حاشية سنان أفندي، [31/ب].

- وَرَجَّحَ فِي حَاشِيَةِ بَسْتَانِ أَفْنَدِي النِّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ: [78/أ] - واقتصر على الظرفيّة والحال في حاشية القونوي، (137/8).
- وَذَكَرَ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ. يُنْظَرُ: الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ، [الأنعام: 18]، [327/3-328] - الدَّرُ الْمَصُونُ، (4/666) - تَفْسِيرُ الْأَلُوسِيِّ، (175/7).

- وَكَوْنُهُ مَنْصُوباً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ: أَي: «لَا فِي الْمَكَانِ، بَلْ فِي الْمَعْنَى الَّذِي تَضَمَّنَهُ لَفْظُ (القاهر)، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ فَوْقَ عَمْرٍو فِي الْمَنْزِلَةِ)، وَحَقِيقَةُ (فَوْقَ) فِي الْأَمَّاكِنِ، وَهِيَ فِي الْمَعَانِي مُسْتَعَارَةٌ شُبَّهَ بِهَا مَنْ هُوَ رَافِعٌ رَتْبَةً فِي مَعْنَى مَا، لَمَّا كَانَتْ فِي الْأَمَّاكِنِ ثُنْيًى حَقِيقَةً عَنِ الْأَرْفَعِ». الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ، (327/3-328).

- وَكَوْنُهُ حَالاً: عَلَى تَقْدِيرٍ: (وَهُوَ الْقَاهِرُ غَالِباً أَوْ مُسْتَعْلِياً). يُنْظَرُ: إِمْلَاءُ مَا مِنْ بِهِ الرَّحْمَنِ، [الأنعام: 18]، [237/1].

(3) يُنْظَرُ: حاشية سنان أفندي، [31/ب].

(4) قوله (جمع) سقط من (ك1). وإثباتها يحتاجه السياق.

- و(حَفَظَةً): جمع تكسير ل(حافظ). يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (حَفَظَ)، (2/929).

(5) قَالَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ: «... وَهُوَ جَمْعٌ مَنْقَاسٌ ل(فَاعِلٍ) وَصِفَاءٌ مَذْكُراً صَحِيحَ اللَّامِ عَاقِلاً، وَقَلَّ فِيمَا لَا يَعْقِلُ». (4/152).

(6) فِي (ك2) وَ(ف): (بِه) بِالْإِفْرَادِ. وَالمُثَبِّتُ أَظْهَرَ فِي السِّيَاقِ.

(7) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ سِنَانِ أَفْنَدِي، [31/ب]. وَقَدْ ذَكَرَهُ جَمْهُورُ الْمَفْسِّرِينَ. يُنْظَرُ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، (9/289) - تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ، (13/14) - الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، (4/152).

.....

و(يُرْسِلُ) مستأنف⁽¹⁾، أو عطفٌ على (القاهر)؛ لأنَّه بمعنى: (الذي يَقهر)⁽²⁾. ولا يصحُّ جعله حالاً⁽³⁾؛ لأنَّ الواوَ الحالية لا تدخل على المضارع، وتقديرُ المبتدأ لا يُخرجه عن الشذوذِ على الصحيح⁽⁴⁾.

و(عَلَيْكُمْ) متعلِّقٌ بـ(يُرْسِلُ) أو بـ(حَفْظَة)⁽⁵⁾، و(الأشهاد): جمعُ (شَهِيدٍ)⁽⁶⁾ كـ(صَحْبٍ)⁽⁷⁾، وهو جمعُ (شاهدٍ)⁽⁸⁾، أو اسمُ جمعٍ له؛ لأنَّ (فاعل) لا يُجمع على (أفعالٍ) إلَّا نادراً⁽⁹⁾.

وقوله: (يَحْتَشِمُ) بمعنى (يستحي)⁽¹⁰⁾، وضميرُ (من خَدَمَه) إمَّا إلى السيِّد⁽¹¹⁾ أو إلى العبدِ. قيل: والمبالغةُ في الثاني أكثرُ⁽¹²⁾. و(خَدَمَ): بفتحَتين جمعُ (خادمٍ)، وهو من نواذر الجموع⁽¹³⁾.

(1) يُنظر: حاشية شيخ زاده، (60/4) - حاشية سنان أفندي، [31/ب].

(2) يُنظر: حاشية بستان أفندي، [78/أ] - حاشية سنان أفندي، [31/ب]. ورَّجَّحه في حاشية القونوي، (137/8).

- لكن ضعفه بعض المفسرين، واختار أنَّ العطف بين جملة فعلية واسميَّة، من غير أن يُحتاج إلى تقدير موصول و صلة. يُنظر: البحر المحيط، (151/4) - حاشية شيخ زاده، (60/4).

(3) أجازَه الإمام العكبريُّ على أنَّه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ بتقدير: (وهو يُرْسِلُ) والجملةُ الحالية. يُنظر: إملاء ما منَّ به الرحمن، (245/1). وضعفه في البحر المحيط، (151/4).

(4) هذا ردُّ على ما ذكره في الدرِّ المصون وتابعه عليه في حاشية بستان أفندي معللاً الحاجة إلى تقدير المبتدأ لتصحيح دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت. يُنظر: الدرِّ المصون، (666/4) - حاشية بستان أفندي، [78/أ].

- والواو الحالية تدخل على الجملة الفعلية إذا كان الفعل ماضياً أو مضارعاً منفياً، ولا تدخل على المضارع المثبت، وما جاء على هذا فهو مؤوَّلٌ بتقدير مبتدأ بعد الواو، فتكون جملة اسميَّة. يُنظر: الجنى الداني، (ص164) - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، (72/2). ولم أقف على مَنْ قرَّر أنَّ تقدير المبتدأ لا يُخرجه عن الشذوذ. والله الموفق.

(5) يُنظر: تفسير ابن كمال باشا، [174/ب] - حاشية بستان أفندي، [78/أ] - حاشية سنان أفندي، [31/ب].

(6) قوله (جمع) سقط من (ك1). وفي (ف): (شهيد) بوزن فعيل، والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام بدليل قوله (كصحب).

(7) قال في لسان العرب: «(والصَّحْبُ): جمعُ (الصاحبِ) مثل: (راكِب) و(زَكَب)، و(الأصحاب): جماعةُ (الصَّحْبِ) مثل: (فَرَّخ) و(أفراخ)». مادة (صحب)، (2400/4).

(8) يُنظر: لسان العرب، مادة (شهد)، (2348/4). ويُنظر: حاشية بستان أفندي، [78/ب] - حاشية سنان أفندي، [31/ب].

(9) قال الإمام أبو جعفر النحاس: «... ليس باب (فاعل) أن يُجمع على (أفعال)، ولا يُقاسُ عليه، ولكنَّ ما جاء منه مسموعاً أدَّى كما سُمِعَ، وكان على حذف الزائد». إعراب القرآن، ([غافر: 51]، ص901).

(10) يُنظر: حاشية بستان أفندي، [78/ب] - حاشية سنان أفندي، [32/أ].

(11) اقتصر عليه في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [32/أ]. ورَّجَّحه في حاشية بستان أفندي، [78/ب].

(12) قاله في حاشية الإسفراييني مع جواز الوجه الأوَّل عنده. يُنظر: [283/ب].

(13) يُنظر: لسان العرب، مادة (خدم)، (1115/2).

﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ مَلَكُ الْمَوْتِ وَأَعْوَانُهُ. وقرأ حمزة: {توفاه} بالألف مُمالةً. ﴿وَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ بالتواني والتأخير.

وقوله: (مَلَكُ الْمَوْتِ وَأَعْوَانُهُ) جمع (عَوْنٍ) وهو (المُعِين) و(الظَّهِير)⁽¹⁾.

والظاهر / منه أَنَّ قَبْضَ الْأَرْوَاحِ بِجُمْلَتِهَا لَيْسَ مُوَكَّلاً إِلَى مَلَكِ الْمَوْتِ، بَلْ لَهُ أَعْوَانٌ يَقْبِضُونَهَا مَعَهُ⁽²⁾. [241/أ] وقيل: إِنَّ الْمُبَاشِرَ مَلَكُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ⁽³⁾.

وإِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْمُبَاشِرِ وَالْمَعَاوِنِ مَعاً مُجَازٌ، كَمَا يُقَالُ: (بَنُو فُلَانٍ قَتَلُوا قَتِيلًا) وَالْقَاتِلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ⁽⁴⁾. وَقَدْ يُسْنَدُ إِلَيْهِ فَقَطْ، وَإِلَى اللَّهِ تَعَالَى⁽⁵⁾.

وقوله: ﴿ حَتَّى ﴾ أي: بَلَغَتْ غَلْبَتُهُ إِلَى أَنَّهُمْ لَا يَتَأَتَّى لَهُمْ مُخَالَفَةُ رُسُلِهِ فِي قَبْضِ الْأَرْوَاحِ، وَلَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِإِرْسَالِ الْحَفَظَةِ حَتَّى يُقَالَ: لَيْسَ غَايَةُ إِرْسَالِ الْحَفَظَةِ وَقْتُ مَجِيءِ الْمَوْتِ إِلَى أَحَدِهِمْ⁽⁶⁾.

(1) (أعوان): هو جمع تكسير. يُنْظَرُ: لسان العرب، مادة (عون)، (4/3179).

(2) هذا ما عليه جمهور المفسرين. يُنْظَرُ: المحرر الوجيز، (3/379)- البحر المحيط، (4/152)- تفسير الألوسي، (7/176).

(3) أي: وأطلق عليه لفظ الجمع تعظيماً. يُنْظَرُ: البحر المحيط، (4/152).

- وقد نسب هذا القول في تفسير الطبري فقال: «وقال الكلبي: إِنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ هُوَ يَلِي ذَلِكَ، فَيَدْفَعُهُ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا إِلَى مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا إِلَى مَلَائِكَةِ الْعَذَابِ» (9/291).

(4) أي: مجازٌ عقلي، بإسناد الفعل الواقع من البعض للكل. يُنْظَرُ: حاشية بستان أفندي، [78/ب].

(5) ورد التوقيُّ مُسْنَدًا إِلَى مَلَكِ الْمَوْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ: وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي ذُكِّرَ بِكُمْ...﴾ [السجدة: 11]، وَأَكْثَرُ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ جَاءَ مُضَافًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا...﴾ [الزمر: 42]. وَيُنْظَرُ: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (ص756-757).

(6) بَيَّنَّ الْمَعْنَى وَأَوْرَدَ الْقَوْلَ مَعَ إِهَامِ قَائِلِهِ فِي حَاشِيَةِ الْإِسْفَرَايِينِي. يُنْظَرُ: [283/ب].

- قَالَ فِي حَاشِيَةِ بَسْتَانَ أَفَنْدِي بَعْدَ ذِكْرِ مَا سَبَقَ مُصَحَّحًا لِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْإِعْرَابِ: «وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ يَصَحُّ كَوْنُهُ نَهَايَةً لِلْإِرْسَالِ لِلْحَفْظِ، وَلِلْحَفْظِ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ يَنْتَهِي الْكُلُّ». [78/ب]. بَلْ رَجَّحَ فِي حَاشِيَةِ الْقَوْنَوِيِّ كَوْنَهُ غَايَةً لِلْإِرْسَالِ، وَضَعَّفَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ غَلْبَتَهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ لَيْسَ لَهَا نَهَايَةٌ لَا بِالْمَوْتِ وَلَا بغيره. يُنْظَرُ: (8/139).

وَقُرِئَ بِالتَّخْفِيفِ، والمعنى: (لَا يُجَاوِزُونَ مَا حَدَّ لَهُمْ بزيادةٍ أو نقصانٍ).

قوله: (والمعنى...) إلخ يعني: معنى قراءة التخفيف⁽¹⁾. والضمائر كلها للرسُل⁽²⁾.

و(الإفراط): مجاوزة الحد⁽³⁾، وهو يكون بالزيادة والنقصان. و(التفريط): التقصير⁽⁴⁾، ولذا فسره **(بالتواني والتأخير)**.

وقيل: إنه على القراءتين، وفيه لفٌّ ونشْرٌ مرتَّبٌ إن كان ضمير (لهم) للناس و(مَا) عبارة عن آجالهم، وغير مرتَّبٍ إن كان الضمير للرسُل و(مَا) عبارة عن الإكرام والإهانة⁽⁵⁾. وفيه نظرٌ!

(1) أي: {لَا يُفْرِطُونَ} وهي قراءة شاذة قرأ بها الإمام الأعرج وعمرو بن عبيد. يُنْظَرُ: المحتسب، (223/1) - البحر المحيط، (153/4).

(2) أي: الضمائر في قول الإمام البيضاوي: «(لَا يُجَاوِزُونَ مَا حَدَّ لَهُمْ بزيادةٍ أو نقصانٍ)».

(3) في (ك1): (تجاوز الحد). والمعنى واحد.

- وهذا مقتضى قراءة التخفيف، من (أَفْرَطُ، يُفْرِطُ، إِفْرَاطًا). يُنْظَرُ: المحتسب، (223/1).

(4) هذا مقتضى قراءة التشديد، من (فَرَطُ، يَفْرِطُ، تَفْرِيطًا). يُنْظَرُ: المحتسب، (223/1).

(5) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنْظَرُ: [أ/32].

- فالزيادة بمعنى (الإفراط) على قراءة التخفيف، والنقصان بمعنى (التفريط) أي: التقصير على قراءة التشديد. يُنْظَرُ: حاشية الطيبي على الكشاف، (121/6) - حاشية ابن التمجيد، (139/8).

﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ لَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام: 62]

﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ إلى حكمه وجزائه. ﴿مَوْلَاهُمْ﴾ الذي يتولّى أمرهم.

قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ (... إلخ قيل: الضمير للكل المدلول عليه بأحد، وهو السرّ في مجيئه بطريق الالتفات والإفراد أولاً والجمع آخرًا؛ لوقوع التوقّي على الانفراد، والردّ على الاجتماع، أي: (رُدُّوا بعد البعث) ⁽¹⁾.

وقيل أيضاً: فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، ومن التكلم إليها؛ لأنّ الردّ يُناسبه اعتبار الغيبة، وإن لم يكن حقيقة؛ لأنهم ما خرجوا من قبضة حكمه طرفة عين ⁽²⁾.

وقيل عليه: ضمير (رُدُّوا) عبارة عن الأحّد العام؛ إذ المراد ليس فرداً واحداً، لا عن المخاطبين، فالالتفات واحد. ثم إنّ الردّ إنّما يقتضي غيبتهم وقت الردّ، لا وقت الخطاب بأنكم تُردّون، فكأنّه لم يسمع قوله: ﴿... ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ...﴾ ⁽³⁾ [التوبة: 94].

ولا يخفى أنّ الأحّد وإن كان يعمُّ كما مرّ في سورة البقرة ⁽⁴⁾، لكنّه لما أُضيف إلى المخاطبين اقتضى ذلك التغاير بينهما، والردّ لا يختصّ بل يعمُّ الجميع فيرجع إلى العباد ⁽⁵⁾، فيكون فيه التفاتان بلا تكلف.

وكون الردّ يقتضي الغيبة ممّا لا شبهة فيه؛ لأنّه لا يُردّ إلا من ذهب وغاب، فالمردود في أوّل تعلق الردّ به غائب، وبعده يصير حاضراً، فيجوز اعتبار كلّ من حاله، واعتبار حالة البعد أنسب بالمقام، فلا يرّد ما ذكره، وهو لا ينافي الخطاب في ﴿... ثُمَّ تُرَدُّونَ...﴾.

ولكلّ وجهة، وللناس فيما يعشقون مذهباً! ⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: البحر المحيط، (4/153) - الدرّ المصون، (4/668).

(2) قاله في تفسير ابن كمال باشا. يُنظر: [174/ب].

(3) قاله في حاشية سنان أفندي ردّاً على قول الإمام ابن كمال باشا. يُنظر: [32/أ].

(4) يُنظر: حاشية الشهاب، ([البقرة: 136]، 2/246). وهي قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ وَإِنَّا لَمُتَّبِعُونَ﴾. والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي التّائوت من ربهم لا نفريق بين أحدهم منهم ونحن لهم مسلمون.

(5) ذكره في حاشية بستان أفندي ردّاً على ما أورده في حاشية سنان أفندي. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [79/أ].

(6) اشتهر على الألسنة، ولعل أصله شطر بيت من شعر أبي فراس الحمداني (ت 357هـ) في قوله:

وَمِنْ مَذْهَبِي حُبُّ الدِّيَارِ لِأَهْلِهَا وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشُقُونَ مَذَاهِبُ

ودرج على السنة كثير من الشعراء بعده في قصائدهم، وسار مثلاً في كلام الناس لمن يخالف في منهجه المعروف ويحتج بما يبعد عنه. يُنظر: الأمثال المولدة، الخوارزمي، (ص 266-276) - ديوان أبي فراس الحمداني، (ص 40) - ديوان الصبابة، ابن أبي حجلة، (ص 5، 86، 244).

﴿الْحَقُّ﴾ الْعَدْلُ الَّذِي لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْحَقِّ. وَفُرِيَ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ. ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾ يَوْمَئِذٍ لَا حُكْمَ لغيره فيه. ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ يَحَاسِبُ الْخَلَائِقَ فِي مِقْدَارِ حَلَبِ شَاةٍ، لَا يَشْغَلُهُ حِسَابٌ عَنْ حِسَابٍ.

وقوله: (إلى حكمه وجزائه) وقيل: إنه الردُّ من البرزخ إلى موضع العَرْضِ والسؤال⁽¹⁾. وليس ببعيدٍ من هذا⁽²⁾.

قوله: (العدل) (الحق): يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ إِمَّا مَجَازاً⁽³⁾ وَهُوَ بِمَعْنَى (العدل)، أَوْ (مُظْهِرُ الْحَقِّ) أَوْ (وَاجِبُ الْوُجُودِ)، أَوْ (الصَّادِقُ الْوَعْدِ)⁽⁴⁾. وَنَصْبُهُ عَلَى الْمَدْحِ⁽⁵⁾، أَوْ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، أَيْ: (الردُّ الْحَقُّ)⁽⁶⁾، فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ الْمُرَادُ بِهِ اللَّهُ.

قوله: (لا يشغله حساب عن حساب) هذا بناءً على أنه يحاسبهم. وقيل: إنه يأمر الملائكة بذلك، فيحاسب كل إنسان ملكاً⁽⁷⁾.

وَإِذَا حَاسَبَهُمْ بِنَفْسِهِ فِي زَمَانٍ قَلِيلٍ لَزِمَ أَنْ لَا يَشْغَلَهُ حِسَابٌ عَنْ حِسَابٍ. فَلَا يَرِدُ مَا قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾⁽⁸⁾.

وقوله: (مقدار حلب شاة) عبارة عن تقليل زمانه وهوانه عنده⁽⁹⁾.

(1) قاله في تفسير ابن كمال باشا. يُنظَر: [174/ب]. وبناءً عليه يكون الردُّ حَسَبًا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ. يُنظَر: حَاشِيَةُ سَنَانِ أَفْنَدِي، [32/أ].

(2) استبعده في حاشية بستان أفندي بأنَّ المقام هنا لا يُناسِبُهُ، خَاصَّةً أَنَّهُ أَضْيَفُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ الرَّدُّ حُكْمِيًّا، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنَ الرَّدَّيْنِ وَاقِعًا لَا مُحَالَةً. يُنظَر: [79/أ].

(3) أَيْ: مَجَازٌ عَقْلِيٌّ كَقَوْلِنَا: (رَجُلٌ عَدْلٌ). يُنظَر:

- وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي حَاشِيَةِ الْقَوْنَوِيِّ بِأَنَّ (الْحَقَّ) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى فَلَا وَجْهَ لَجْعَلِهِ مَجَازًا. يُنظَر: (141/8).

(4) ذَكَرَهَا جَمِيعًا فِي حَاشِيَةِ سَنَانِ أَفْنَدِي. يُنظَر: [32/أ]. وَعَزَاهَا إِلَى «الْمَوَاقِفِ» لِلإِيحِيِّ. يُنظَر: (ص335).

- قَالَ فِي حَاشِيَةِ بَسْتَانِ أَفْنَدِي: «لِكُلِّ مَنَاسِبَةٍ ظَاهِرَةٌ بِهَذَا الْمَقَامِ». [79/ب].

- وَ(الْحَقُّ) يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ، مِنْهَا: (الصَّدَقُ)، وَ(الْعَدْلُ فِي الْحُكْمِ)، وَ(الشَّيْءُ الثَّابِتُ)، وَ(الْأَمْرُ الْوَاجِبُ). يُنظَر: مُعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ، السِّيُوطِيُّ، (152/2). فَتَفْسِيرُهُ عَلَى (وَاجِبِ الْوُجُودِ) عَلَى أَنَّ (حَقًّا) بِمَعْنَى (وَجَبٌ)، وَعَلَى (مُظْهِرِ الْحَقِّ) بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ.

(5) هِيَ قِرَاءَةُ شَاةٍ قَرَأَ بِهَا الْإِمَامُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْأَعْمَشُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةٌ قَطَعَتْ عَنْ مَوْصُوفِهَا فَانْتَصَبَتْ بِالْمَدْحِ. يُنظَر: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، (153/4) - إِنْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ، (265/1).

(6) يُنظَر: حَاشِيَةُ بَسْتَانِ أَفْنَدِي، [79/ب] - حَاشِيَةُ سَنَانِ أَفْنَدِي، [32/أ].

(7) ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَوَاشِي. يُنظَر: حَاشِيَةُ الشَّيْرَوَانِيِّ، [158/ب] - حَاشِيَةُ سَنَانِ أَفْنَدِي، [32/أ].

(8) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ. يُنظَر: [283/ب].

(9) أَيْ: فَهُوَ كُنَايَةٌ عَنْ زَمَنِ قَلِيلٍ. وَأَجَازُ فِي حَاشِيَةِ الْقَوْنَوِيِّ أَنَّ يَكُونُ عَلَى ظَاهِرِهِ. يُنظَر: (141/8).

- **وقوله: (مقدار حلب شاة)** سَاقَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مَرْوِيٌّ. يُنظَر: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ، الْقُرْطُبِيُّ، ([البقرة: 202]، 360/3) - تَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ، ([البقرة: 202]، 173/1) - الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، ([البقرة: 202]، 114/2) - تَفْسِيرُ أَبِي السَّعُودِ، (224/2).

لَكِنْ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مِثَالِ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَتَخْرِيجِهِ، وَأَوْرَدَهُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكُشَافِ دُونَ تَعْلِيْقٍ أَوْ تَخْرِيجٍ لَهُ. يُنظَر: (128/1) - وَقَدْ نَصَّ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ أَيْضًا. يُنظَر: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ، (360/3)، هَامِشُ التَّحْقِيقِ (4) - الْبَيْضَاوِيُّ مَفْسَّرًا، (ص488).

﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَنْجَنَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [الأنعام: 63]

﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ من شدائدهما، استُعيرت الظلمة للشدة؛ لمشاركتها في الهول وإبطال الإبصار، فقيل لليوم الشديد: (يومٌ مُظْلِمٌ) و(يومٌ ذو كَوَاكِبٍ)، أو من الحَسَف في البرِّ والعَرَق في البحر. وقرأ يعقوب: {يُنَجِّيكُمْ} بالتخفيف، والمعنى واحد.

قوله: (فقيل لليوم الشديد: (يومٌ مُظْلِمٌ) و(يومٌ ذو كَوَاكِبٍ) أي: إنه يومٌ اشتدَّت ظلمته حتى صار كالليل في ظلمته. وقوله: (ذو كَوَاكِبٍ) كقوله⁽¹⁾:

(البحر الطويل)

..... إذا كان يومٌ ذو كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا⁽²⁾

بناءً على أنَّ الليلَ إذا لم يَسْتَرِ⁽³⁾ بنور القمرِ ظَهَرَتِ الكواكِبُ صغارُها وكبارُها، وكلَّما اشتدَّت ظلمته اشتدَّ ظهور الكواكب فيه⁽⁴⁾. ومن الأمثال القديمة: (رأى الكواكب مُظْهِراً)⁽⁵⁾ أي: أَظْلَمَ يومُه لاشتداد الأمر فيه، كما قال الهذلي⁽⁶⁾:

(البحر الكامل)

إِنِّي أَرَى وَأُظُنُّ أَنَّ سَتْرِي وَضَحَ النَّهَارِ وَعَالِي النَّجْمِ⁽⁷⁾

(1) هو للشاعر المخضرم: عمرو بن شأس الأسدي، من قصيدته التي أولها:

مَتَى تَعْرِفِ الْعَيْنَانِ أَطْلَالَ دِمْنَةٍ لَيْلَى بِأَعْلَى ذِي مَعَارِكٍ تَدْمَعَا

يُنْظَرُ: ديوان عمرو بن شأس، (ص 29-31).

(2) هو شطر بيت، وهو بتمامه:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا

هكذا ورد في الديوان برفع (يوم) ونصب (ذا). والبيت من شواهد الكتاب لسيبويه في (كان) التامة، وأثبت فيه سماعه برفع (ذو) أيضاً على تقدير: (إذا وقع يومٌ ذو كواكب). يُنْظَرُ: ديوان عمرو بن شأس، (ص 31) - الكتاب، سيبويه، (1/47).

(3) في (ك) و(ف): (يستتر) بقاءين، والمثبت هو الصحيح في سياق الكلام، والموافق لما في نص حاشية سعدي أفندي.

(4) يُنْظَرُ: حاشية سعدي أفندي، [20/ب].

(5) يُضْرَبُ مثلاً في الشدائد، فكأنما أَظْلَمَ يومه حتى رأى الكواكب وقت الظهر. يُنْظَرُ: مجمع الأمثال، (1/303).

(6) هو عبد الله بن سلم، أبو صخر السهبي الهذلي، من شعراء الدولة الأموية، وكان موالياً لبني مروان متعصباً لهم، وله فهم مدائح توفي رحمه الله (نحو 80هـ). يُنْظَرُ: الأغاني، (24/110 وما بعدها) - خزانة الأدب، (3/261-263) - الأعلام، (4/90-91).

(7) هو بيت من قصيدة له، وهي من الشعر المغنى، ولم أقف عليها كاملة في مظان المصادر، لكن يُذكر قبل هذا البيت قوله:

بَيْدَ الَّذِي شَعَفَ الْفُؤَادَ بِكُمْ تَفْرِجُ مَا أَلْقَى مِنَ الْهَمِّ

وَيُقِرُّ عَيْنِي وَهِيَ نَازِحَةٌ مَا لَا يَقْرُ بِعَيْنِ ذِي الْحَلَمِّ

- ووجه الشاهد في البيت: أنه يرى الكواكب ظهراً، ممَّا يقاسيه من بَرَحِ الهوى. يُنْظَرُ: شرح الحماسة، التبريزي، (3/209-210).

وَيُنْظَرُ: الأغاني، (24/126) وفيه بعض أبيات القصيدة.

﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ مُعْلِنِينَ وَمُسْرِينَ، أو إعلاناً وإساراً. وقرأ أبو بكرٍ هنا وفي (الأعراف): {وَخُفْيَةً} بالكسر، وقرأ: {خُفْيَةً}.

وقد تلطفَ بعضُ المتأخِّرين⁽¹⁾ فيه إذ قال:

(البحر الخفيف)

قَدْ أَعَرْتُ الشَّبَابَ غَيْرِي وَمَا زَالَ شَبَابُ الْإِنْسَانِ ثَوْبًا مُعَارَا
أَطْلَعَ الشَّيْبُ فِي عِذَارِي نُجُومًا فَرَأَيْتُ النُّجُومَ مِنْهُ نَهَارًا⁽²⁾

قوله: (أو من الخسف) معطوفٌ على قوله: (من شدائدهما) قيل: فهو على الأول استعارةٌ للهول⁽³⁾، وعلى هذا: المراد حقيقةُ الظلمات⁽⁴⁾، يعني: ليس المرادُ شدةُ الخسف والغرق حتى يدخلَ هذا الوجهُ في الأول فيكونَ أعمَّ منه، بل المرادُ ظلمةُ البرِّ بالخسف في الأرض، وظلمةُ البحر بالغرق فيه فتغاييراً⁽⁵⁾. ومنهم من جعله كنايةً عن الخسف / والغرق فهو حقيقةٌ أيضاً⁽⁶⁾.

[ب/241]

قوله: (مُعْلِنِينَ وَمُسْرِينَ) يعني: نصَّهما على الحال، أو المصدريَّة⁽⁷⁾. وقيل: بنزع الخافض⁽⁸⁾. والإعلان والإسارُ يحتمل أن يُراد بهما ما باللسان والقلب⁽⁹⁾. وقرأه: {خُفْيَةً} بالكسر؛ لأنها لغةٌ فيه⁽¹⁰⁾ كالإسوة والأُسوة⁽¹¹⁾.

(1) هو هبة الله بن جعفر بن سناء المُلْك، أبو القاسم المصري، القاضي السعيد، كان وافر الفضل، جيّد الشعر، من مؤلفاته: (فصوص الفصول) جمع فيه بعض المكاتبات في عصره، و(روح الحيوان) اختصر فيه كتاب (الحيوان) للجاحظ، وله ديوان شعر مطبوعٌ، توفي رحمه الله تعالى في مصر سنة (608هـ). يُنظر: وفيات الأعيان، (61/6 وما بعدها)- الأعلام، (71/8).

(2) هما بيتان من قصيدة يمدح فيها أحد ملوك عصره. يُنظر: ديوان ابن سناء المُلْك، (135/2-137).

(3) قاله في حاشية بستان أفندي. يُنظر: [ب/79]. وهو مذهب جمهور المفسرين. يُنظر: التفسير البسيط، (199/8)- المحرر الوجيز، (381/3)- البحر المحيط، (154/4)- تفسير أبي السعود، (225/2).

(4) أي: وعلى هذا الوجه الثاني يكون المراد حقيقة الظلمات. قاله في حاشية الطيبي. يُنظر: (122/6).

(5) قاله في حاشية سعدي أفندي شرحاً للمراد من تغاير الوجهين. يُنظر: [ب/20-أ/21].

(6) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [ب/32-أ].

(7) أي: نصب (تضرعاً) و(خفيةً)، إمّا على الحال، وصاحب الحال هو الفاعل في (تدعون)، أو على أنّهما مصدرٌ وهو مفعول مطلق جاء على غير لفظ الفعل. يُنظر: الدرّ المصون، (669/4)- حاشية شيخ زاده، (62/4).

(8) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [ب/32].

(9) رجّحه في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [ب/283].

(10) وهي قراءة متواترة قرأ بها الإمام عاصم في رواية أبي بكر عنه، وقرأ الباقر بالضم. يُنظر: الحجّة للقراء السبعة، (316/3-317)- شرح طيبة النشر، ابن الجزري، (ص225).

(11) يُنظر: الدرّ المصون، (669/4)- حاشية شيخ زاده، (62/4). قال في حاشية القونوي: «لكن الأفصح الضمّ». (142/8).

﴿لَئِنْ أُنْجِيتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ على إرادة القول، أي: (تقولون لئن أُنْجِيتَنَا). وقرأ الكوفيون: {لَئِنْ أُنْجِيتَنَا} لِيُؤَافِقَ قوله: ﴿تَدْعُونَهُ﴾. و﴿هَٰذِهِ﴾ إشارة إلى الظُّلْمَةِ.

قوله: (على إرادة القول) أي: تقديره، والقولُ المقدَّرُ حالٌ⁽¹⁾، أو على إرادة معناه من: (تدعون) بناءً على مذهب الكوفيين في الحكاية بما يدل على معنى القول من غير تقدير⁽²⁾.

والصحيحُ الأولُ⁽³⁾ فيكونُ محلُّ الجملةِ النصبُ⁽⁴⁾. وقيل: إنَّ الجملةَ القسميَّةَ تفسيرٌ للدَّعاءِ فلا محلَّ لها⁽⁵⁾.

«وقرأ الكوفيون: {أُنْجِيتَنَا} بلفظ الغيبة مراعاةً لقوله: ﴿تَدْعُونَهُ﴾، والباقون: {أُنْجِيتَنَا} بالخطابِ حكايةً لخطابهم في حالة الدَّعاءِ»⁽⁶⁾.

(1) أي: تدعونه قائلين لهذا الكلام، فصاحب الحال هو ضمير الفاعل في (تدعونه). يُنظر: حاشية شيخ زاده، (62/4).

(2) ممَّا يلحق في الحكاية بالقول عند الكوفيين: ما في معناه كالدَّعاء، والنداء، والوصية، والقراءة، فهذه عندهم تجري مجرى القول دون حاجةٍ إلى تقديره، خلافاً للبصريين فهي على إضمار القول فيما جاءت فيه. يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (96/2 وما بعدها) - ارتشاف الضرب، (2129/4).

(3) ممَّن رجَّح مذهب البصريين الإمامُ ابن مالك، باعتبار أنَّ حذف القول استغناءً عنه بالمقول مُجمَعٌ عليه في غير هذه الأفعال محلَّ النزاع، فحذفه فيما هو محلَّ النزاع أولى. وساق على ذلك أمثلةً واستدلالاتٍ. يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (96/2 وما بعدها).

(4) أي: جملة القسم ﴿لَئِنْ أُنْجِيتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ في محلِّ نصب مقول القول. سواء كان مقدراً أو محكيّاً بالدعاء.

(5) قاله في الدرِّ المصون واستظهره. يُنظر: (670/4).

(6) الدرِّ المصون، (670/4).

- والكوفيون من القراء الذين أورد قراءتهم الإمام البيضاوي هم: الإمام عاصم وحزمة والكسائي، وقراءتهم بالألف، وقراءة الباقيين بالياء والتاء، وكلها متواترة. يُنظر: الحجة للقراء السبعة، (322/3) - شرح طيبة النشر، ابن الجزري، (ص 225).

- والموافقة في كون الضمير في (تدعونه) للغائب. يُنظر: حاشية القونوي، (142/8).

﴿قُلِ اللَّهُ يُجِيبُكُم مِّنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 64]

﴿قُلِ اللَّهُ يُجِيبُكُم مِّنْهَا﴾ شَدَّدَهُ الْكُوفِيُّونَ وَهَشَامٌ، وَخَفَّفَهُ الْبَاقُونَ. ﴿وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ غَمٍّ سِوَاهَا.

قوله: (غَمٍّ سِوَاهَا) أَمَرَهُ بِالْجَوَابِ تَنْبِيهاً عَلَى ظُهُورِهِ كَمَا مَرَّ⁽¹⁾، أَوْ إِهَانَةً لَهُمْ؛ إِذْ لَا يَلِيقُونَ⁽²⁾ لَخَطَابِهِ.

وَالْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ نَظَرَ إِلَى الظَّاهِرِ فَخَصَّهُ بِقَوْلِهِ: (سِوَاهَا)؛ لِتَقْدُّمِ قَوْلِهِ: ﴿مِّنْهَا﴾، فَ(كُلٌّ) لِلتَّكْثِيرِ حِينَئِذٍ. وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَبْقَى عَلَى أَصْلِهَا مِنَ التَّعْمِيمِ وَالْإِحَاطَةِ⁽³⁾، وَذَكَرُ التَّعْمِيمِ بَعْدَ التَّخْصِصِ كَثِيرٌ، وَلَا يُعَدُّ تَكَرُّاراً.

ثُمَّ إِنَّ الْمُرَادَ بِالْكَرْبِ⁽⁴⁾ مَا يَعُثُّ مَا تَقَدَّمَ، وَلَا مَحْذُورٌ فِي التَّعْمِيمِ بَعْدَ التَّخْصِصِ، أَوْ أَهْوَالُ الْقِيَامَةِ، أَوْ مَا يَعْتَرِي الْمَرْءَ مِنَ الْعَوَارِضِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي، كَالْأَمْرَاضِ وَالْأَسْقَامِ.

فَمَا قِيلَ: إِنَّ هَذَا "يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا تَقَدَّمَ كَرْبٌ مَّخْصُوصٌ، كَالْخَسْفِ وَالْغَرَقِ، وَإِلَّا فَشَدَائِدُ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبِ فَلَا فَائِدَةَ فِي التَّعْمِيمِ"⁽⁵⁾، أَوِ الْأُولَى نِعْمَةً رَفَعَ وَهَذِهِ نِعْمَةٌ دَفَعَ، وَإِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ: (مُتَقَلِّدًا سِيفًا وَرُمْحًا)⁽⁶⁾.. تَكْلُفٌ لَا دَاعِيَ لَهُ⁽⁷⁾.

(1) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ الشَّهَابِ، ([الأنعام: 12]، 28/4).

- وَالْمُرَادُ التَّنبِيهِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُتَعَبِّينَ لِنَجَاتِهِمْ بَحِثٌ لَا يُمْكِنُهُمْ ذِكْرُ غَيْرِهِ عِنْدَ السُّؤَالِ، وَإِذَا تَعَيَّنَ الْجَوَابُ عِنْدَ الْخَصْمِ بَحِثٌ لَا يُمَكِّنُهُ غَيْرُهُ يَجِبُ السَّائِلُ بِنَفْسِهِ: لِبَيَانِ تَمَامِ الْإِلْزَامِ لِلْخَصْمِ. يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ بَسْتَانَ أَفْنَدِي، [80/أ]- حَاشِيَةُ سَنَانِ أَفْنَدِي، [32/ب]- حَاشِيَةُ الْقَوْنَوِيِّ، (8/142).

(2) فِي (ك) وَ(ف): (لَا يَلْتَفِتُونَ). وَالْمُثَبَّتُ هُوَ الْأَلِيقُ بِسِيَاقِ الْكَلَامِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ!.

(3) تَأْتِي (كُلٌّ) لِلتَّعْمِيمِ وَالْإِحَاطَةِ، وَقَدْ تَأْتِي لِمَعَانٍ أُخْرَى كَالْتَّكْثِيرِ. يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيْثِ، (194/1)- أَحْكَامُ كُلِّ وَمَا عَلَيْهِ تَدَلُّ، (ص 40-42)- الْكَلِّيَّاتُ، (ص 742، 744).

(4) فِي (ك) وَ(ف): (بِالْكَذِبِ). وَالْمُثَبَّتُ هُوَ الصَّحِيحُ.

(5) قَالَهُ فِي حَاشِيَةِ سَنَانِ أَفْنَدِي. [32/ب]. أَي: فَيَكُونُ (مِنْهَا) أَي: مِنَ الْخَسْفِ وَالْغَرَقِ، وَ(كُلْ كَرْبٍ) عَامٌّ فِيمَا سِوَاهَا.

(6) قَالَهُ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَمَالٍ. يُنْظَرُ: [174/ب].

- وَقَوْلُهُ: (مُتَقَلِّدًا سِيفًا وَرُمْحًا): هُوَ شَطْرٌ مِنْ بَيْتٍ لِلشَّاعِرِ الْمُخَضَّرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَعَرِيِّ (ت: نَحْوَ 15هـ)، وَهُوَ مِنَ الشُّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَالبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

(البحر الكامل)

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سِيفًا وَرُمْحًا

وَوَجْهُ الشَّاهِدِ فِيهِ: أَنَّ مَجِيءَ (رُمْحًا) مَنْصُوبًا ظَاهِرُهُ الْعُطْفُ عَلَى قَوْلِهِ: (سِيفًا) فَيَكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ (مُتَقَلِّدًا) هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ: (تَقَلَّدَ رُمْحَهُ)، فَوَجَبَ وَاحِدٌ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ (رُمْحًا) مَفْعُولًا لِمَحْذُوفٍ، أَي: (مُتَقَلِّدًا سِيفًا وَمُعْتَقِلًا رُمْحًا) وَهُوَ مِنْ عُطْفِ الْجَمْلِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ (مُتَقَلِّدًا) قَدْ ضُمِّنَ مَعْنَى يَصِحُّ تَسْلِيْطُهُ عَلَى الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ جَمِيعًا كَ(حَامِلًا سِيفًا وَرُمْحًا). يُنْظَرُ: الْكَامِلُ، (1/291، 2/204)- الْخَصَائِصُ، ابْنُ جَنِّي، (2/431)- ارْتِشَافُ الضَّرْبِ، (3/1491).

(7) أَفَادَهُ فِي حَاشِيَةِ بَسْتَانَ أَفْنَدِي رَدًّا عَلَى مَا فِي حَاشِيَةِ سَنَانِ أَفْنَدِي. يُنْظَرُ: [80/أ].

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ تعودون إلى الشرك، ولا توفون بالعهد، وإنما وضع (تشركون) موضع (لا تشكرون) تنبيهاً على أن من أشرك في عبادة الله سبحانه وتعالى فكأنه لم يعبد رأساً.

قوله: (تعودون إلى الشرك... إلخ) لأن الخطاب للمشركين، وشركهم مقدّم على ذلك، فالشرك المذكور بالمضارع و(ثم) شرك آخر عادوا إليه بعد النجاة، كما يقتضيه السياق⁽¹⁾. وهذا يؤيد ما سلكه الزمخشري سابقاً من تخصيص الخطاب بالكفرة⁽²⁾.

ووضع (تشركون) موضع (لا تشكرون) الذي هو مقتضى الظاهر المناسب لقوله: ﴿... لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾؛ لأن إشراكهم تضمن عدم صحة عبادتهم وشكرهم؛ لأنه عبادة، بل نفياً لعدم الاعتداد بها معه؛ إذ التوحيد ملاك الأمر وأساس العبادة، فوضعه موضع توبيخاً لهم لعدم الوفاء بالعهد⁽³⁾. ولم يذكر متعلقه لتنزيله منزلة اللازم؛ تنبيهاً على استبعاد الشرك في نفسه⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: حاشية بستان أفندي، [80/أ].

- و(ثم) في الآية ليس للتراخي الزمني بل لبيان البعد بين إحسان الله تعالى إليهم وبين قبح فعلهم. يُنظر: المحرر الوجيز، (381/3)- حاشية الإسفراييني، [284/أ]- التحرير والتنوير، (283/7).

(2) في (ك1): (بالنكرة). ولعله سبق قلم، والمثبت هو الصحيح.

- وجاء تخصيص الإمام الزمخشري الخطاب بالكفرة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ ...﴾ [الأنعام: 60] وما بعدها من الآيات. يُنظر: الكشاف، (25/2).

(3) يُنظر: حاشية الإسفراييني، [284/أ]- حاشية الكازروني، [192/2].

(4) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [32/ب].

- والمراد: أنه نزل الفعل المتعدي (تشركون) منزلة الفعل اللازم فلم يذكر مفعوله؛ تنبيهاً على أن نفس الإشراك مستبعد ومنافٍ للشكر، من غير حاجة إلى ملاحظة خصوص الشريك. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [80/ب].

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلِيَسْكُمُ شَيْعًا وَيَذِقَ بَعْضُكُم بِأَسَ بَعْضٍ ۚ أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: 65]

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ كما فعلَ بِقَوْمِ نوحَ ولُوطَ وأصحابِ الفيلِ.

قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ في «الكشاف»: «هو الذي عرفتموه قادراً، أو هو الكاملُ القدرة»⁽¹⁾.

ولشراحه فيه كلامٌ؛ فقليل: مراده أنها للعهد أو للجنس، وأنَّ الحصر فيه باعتبار الكمال⁽²⁾، أو لخصوص هذه الأشياء المذكورة في النظم⁽³⁾.
وإنما أوله بذلك لأنَّ في هذه الأمور شروراً⁽⁴⁾ وقبائح لا تُسند إليه عند المعتزلة⁽⁵⁾. وفيه تفصيل كفاً المصنّف رحمته الله مؤنّته بتركه.

(1) الكشاف، (26/2).

(2) قاله في حاشية الطيبي على الكشاف. يُنظر: (123/6-124). واختار العبدية فقط في حاشية القطب الرازي. يُنظر: [198/أ].
- ولم يرتض هذا الفهم لكلام الإمام الزمخشري في حاشية التفتازاني، بل ذهب إلى أن مراده كون الألف واللام هنا لمعنى آخر غير العهد والجنس. يُنظر: [236/ب]. وأحال إلى ما أوضحه مستفيضاً عند تفسير: ﴿... وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5] حيث قال:
«وينبغي أن يُعلم أنه إشارة إلى معنى آخر لتعريف الخبر، أورده الشيخ [أي: الجرجاني] في «دلائل الإعجاز» بعدما ذكر العهد والجنس وبعض شعبه، حيث قال: أعلم أن للخبر المعروف باللام معنى آخر دقيقاً، يكون المتأمل عنده كما يُقال يَعْرِفُ وَيُنْكِرُ، وذلك قولك: (هو البطل الحامي)... تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل الحامي؟! وهل حصلت معنى هذه الصفة؟! وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يُقال ذلك له وفيه؟! فإن كنت قتلته علماً وتصوّرتَه حقّ تصوّره فعليك بصاحبك، واشدّد به يدك فهو ضالّتك، وعنده بُغيّتك». [البقرة: 5]، [30/أ].

(3) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [32/ب].

(4) في (ف): (شور) بغير ألف النصب. والمثبت هو الصحيح؛ لأنّه اسم (أن) المؤخّر المنصوب وهو غير ممنوع من الصرف.

(5) قاله في حاشية التفتازاني على الكشاف. يُنظر: [237/أ]. ووافقه في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [32/ب-33/أ].

- وملخص ما قاله الإمام التفتازاني: أن الإمام الزمخشري إنما أوله بهذا بناءً على مذهبه الاعتزالي؛ لأنَّ تلك الأمور المذكورة تشتمل على شُرور وقبائح فلو كان في الآية حصراً للقدرة لكانت واقعةً بقدرة الله وحده، وهو خلاف مذهبه الاعتزالي.

- وقد سبق بيان مسألة خلق الشرّ والقبائح عند المعتزلة وأهل السنة، (ص 205).

﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ كما أغرق فرعون، وحسف بقارون. وقيل: (من فوقكم): أكابركم وحكامكم، و(من تحت أرجلكم): سفلكم وعبيدكم. ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ﴾ يخلطكم. ﴿شِيعًا﴾ فرقا متحزبين على أهواء شتى؛ فينشأ القتال بينكم. قال:

وَكَيْبَةٍ لَبَسْتُهَا بِكَيْبَةٍ حَتَّى إِذَا التَّبَسْتُ نَفَضْتُ لَهَا يَدِي

وقوله: ﴿مَنْ فَوْقَكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ المراد به جهة العلو و جهة السفلي، فلا يتوهم أن الماء ليس تحت أرجلهم⁽¹⁾. والذي من فوقهم كإمطار حجارة من سجيل في قصة الفيل⁽²⁾، وإرسال السماء في قصة نوح⁽³⁾، وإمطار الحجارة على قوم لوط عليه الصلاة والسلام⁽⁴⁾.

قوله: ﴿يَلْبِسَكُمْ﴾ معنى (يلبسكم): يخلطكم⁽⁵⁾، فقول: المراد اختلاط الناس في القتال بعضهم ببعض⁽⁶⁾. وهو مراد المصنف رحمه الله.

وقيل: المراد (يخلط أمركم عليكم)، ففي الكلام مُقَدَّرٌ، و(خَلَطَ أمرهم عليهم) يجعلهم مُخْتَلِفِي الأهواء⁽⁷⁾. و(شيعاً): جمع (شيعه)، وهم كل قوم اجتمعوا على أمر⁽⁸⁾، وهو حال⁽⁹⁾. وقيل: إنه مصدر منصوب بـ(يلبسكم) من غير لفظه⁽¹⁰⁾.

(1) صاحب التوهم هو الإمام الإسفراييني في حاشيته، حيث قال: «في كون إغراق فرعون عذاباً من تحته نظر؛ لأنه كان الماء أعلى منه، حيث حُبِسَ فإذا جرى بقوا تحت الماء». [284/أ].

- والجواب: أن المراد من التحت وجه الأرض، فإن الماء الذي أغرق فرعون لم ينزل من جهة السماء، وإنما حُبِسَ وصار كالطود العظيم من جهة الأرض، فلا إشكال. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [80/ب].

(2) يُنظر: قصص الأنبياء، الثعلبي، (ص446-447)- قصص القرآن، ابن الجوزي، (ص201).

(3) يُنظر: قصص الأنبياء، الثعلبي، (ص58-61)- قصص القرآن، ابن الجوزي، (ص28-29).

(4) يُنظر: قصص الأنبياء، الثعلبي، (ص107-108)- قصص القرآن، ابن الجوزي، (ص59).

(5) يقال: (لَبَسْتُ الأمر) بالفتح، (أَلْبَسُهُ): إذا خلطت بعضه ببعض، وربما شُدَّ للمبالغة، و(اللبس): الخلط، و(التلبس): كالتدليس والتخليط. يُنظر: لسان العرب، مادة (لبس)، (3987/5).

(6) قاله في حاشية زكريا الأنصاري. يُنظر: [122/ب].

(7) أي: فحذف أحد المفعولين وحرف الجر. قاله في إعراب القرآن، النحاس، (ص268)- وهو في تفسير القرطبي، (414/8). وفي حاشية سنان أفندي، [33/أ].

(8) يُنظر: لسان العرب، مادة (شيع)، (2377/4).

(9) أي: حال من مفعول (يلبسكم). يُنظر: حاشية شيخ زاده، (63/4).

(10) قاله على أنه أحد الوجهين في الإعراب في إعراب القرآن للنحاس، (ص268). وذكره من غير بيان قائله عدد من المفسرين. يُنظر: البحر المحيط، (4/155)- الدرّ المصون، (4/671)- حاشية سنان أفندي، [33/أ].

.....

قوله: (فَيَنْشَبُ الْقِتَالُ بَيْنَكُمْ...) إلخ أصلُ معنى (النُّشُوبُ): (التعلُّقُ)⁽¹⁾. وفي الحديث: (قد نَشَبُوا في قَتْلِ عَثْمَانَ رضي الله عنه)⁽²⁾ أي: وَقَعُوا فيه.

ويكون (نَشَبَ) بمعنى: (لَبِثَ)، نحو: (لم يَنْشَبْ أَنْ ماتَ) أي: لَمْ يَلْبِثْ⁽³⁾. وليس مراداً هنا.

قوله: (وَكَتَبَتْهُ... إلخ) هو شعْرٌ للفرار السلمي⁽⁴⁾ وهو:

(البحر الكامل)

وَكَتَبَتْهُ لَبَسَتْهَا بِكَتَبَةٍ حَتَّى إِذَا التَّبَسَّتْ نَفَضَتْ لَهَا يَدِي⁽⁵⁾
فَتَرَكْتُهُمْ تَقِصُّ الرَّمَا حَ ظُهُورَهُمْ مِنْ بَيْنِ مُنْعَفِرٍ وَآخِرٍ مُسْنَدِي⁽⁶⁾
مَا كَانَ يَنْفَعُنِي مَقَالُ نِسَائِهِمْ وَقُتِلْتُ دُونَ رِجَالِهِا: لَا تَبْعَدِي⁽⁷⁾

(1) يقال: (نَشَبَ الشَّيْءُ بالشَّيْءِ) بالكسر، (نَشَباً) و(نُشُوباً) و(نُشُوبَةً): لم يَنْفُذْ، و(نَشَبَ الشَّيْءُ في الشَّيْءِ) أي: عَلِقَ فيه. يُنْظَرُ: الصحاح، (224/1) - لسان العرب، مادة (نشب)، (4420/6).

(2) هو من قول سيدنا الأحنف بن قيس رضي الله عنه، وقد مرَّ بالمدينة المنورة في السنة التي جرى فيها مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه. وهذا من صادق حدسه ورأيه. يُنْظَرُ: عمدة القاري، العيني، (99/1) - الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري، (49-50). ولم أقف عليه في مظان متون الحديث والآثار. وهو ممَّا يرد في كتب اللغة أيضاً. يُنْظَرُ: لسان العرب، مادة (نشب)، (4420/6). - فاستعمل الشهاب رحمه الله هنا (الحديث) بمعناه الأعم، وهو ما يشمل أقوال الصحابة رضي الله عنهم. والله أعلم!

(3) قال في لسان العرب: "(و)لم يَنْشَبْ أَنْ فعلٌ كذا) أي: لم يَلْبِثْ، وحقيقته: لم يتعلَّق بشيءٍ غيره، ولا اشتغل بسواه". مادة (نشب)، (4420/6).

(4) هو حَبَّان بن الحَكَم رضي الله عنه، صحابيٌّ، وشاعرٌ مُخَضَّرَم، كان حاملَ لواء بني سُليم يوم الفتح، وسَيِّ (الفرار) لهذه الأبيات التي قالها يُحَسِّن فيها الفرار من القتال، وقد فرَّ من بني عوف، فسُيِّ في الجاهلية بهذا. يُنْظَرُ: شرح الحماسة، التبريزي، (185/1) وفيه أَنَّهُ (حَبَّان): (فَعْلان) من الحياء - المذاكرة في ألقاب الشعراء، النشائي، (ص32-33). ويُنْظَرُ أيضاً: الإصابة في تمييز الصحابة، (318/1) وفيه أَنَّهُ (حَبَّان) بكسر الحاء والباء الموحدة. فلعَلَّ ما في كتب الأدب مصحَّف. والله أعلم!

(5) وجه الشاهد في البيت: استعمال (اللَّبس) بمعنى: خلط شقاق واختلاف، لا خلط اتحاد واتفاق. يُنْظَرُ: حاشية القونوي، (145/8).

(6) في (ك2) و(ف) و(صادر): (نفض الرماح)، (منعقر). وما أثبت هو الأصحُّ الموافق لما في ديوان الحماسة، لكن (مُسند) فيه بغير ياء. يُنْظَرُ: (117/1). والمعنى: "(تَقِصُّ): أي تكسِرُ، ... يقول: فارقْتُهُم والرماحُ تختلف بالظعن بينهم وتكسر ظهورهم، فهم من بين مصروع أُلْقِيَ في العَفَر، وهو التراب، وآخرَ مَطْعُونٍ أو مجروحٍ، وقد أُسِنِدَ إلى ما يُمسكه، وبه رَمَقٌ". شرح الحماسة، المرزوقي، (192/1).

(7) هكذا في كلِّ النسخ، وفي (صادر) أيضاً، لكن في ديوان الحماسة (لا تَبْعَدِي) بغير ياء. يُنْظَرُ: (117/1). ودُكِّر في هوامش تحقيقه اختلاف الروايات في الأبيات. والمعنى: "... نَبَّهَ بهذا الكلام على أَنَّهُ لو ثَبَّتَ لم يَنْفَعَهُ الثبات، فيقول: أَيَّ شَيْءٍ كان يَنْفَعُنِي قول النواذب لي: لا تَبْعَد، وقد قُتِلْتُ! ومعنى: (لا تَبْعَد): لا تَهْلِك... وكانوا يَدُلُّون بهذه اللفظة عند الندبة بها على مَساس الحاجة إلى حياة المندوب...". شرح الحماسة، المرزوقي، (192/1).

﴿وَيُذِيقُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ يُقَاتِلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا. ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ بِالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ. ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾.

ف(لَبَسَتْهَا) بمعنى: (خَلَطْتُهَا)، فَ(التَّبَسَّتْ) أَي: (اخْتَلَطَتْ). والمراد بقوله: (نَفَضْتُ لَهَا يَدِي) أَنَّهُ فَرَّ، يُقَالُ: (نَفَضْتُ يَدِي مِنْ فُلَانٍ) إِذَا وَكَلْتَهُ لِنَفْسِهِ، وَيُقَالُ فِي ضِدِّهِ: (قَبَضْتُ كَفِّي) وَ(جَمَعْتُ عَلَيْهِ يَدِي)⁽¹⁾.

[أ/242]

والمراد: تَبَرَّيْهِ مِنْهُمْ وَتَرَكُهُمْ / وَشَأْنَهُمْ، كقوله: ﴿... فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنْ بَرِئْتُ مِنْكَ ...﴾ (2) [الحشر: 16].

يُرِيدُ أَنَّهُ مِهْيَا جُ لِلشَّرِّ خَبِيرٌ بِمَدَاخِلِهِ وَمَخَارِجِهِ، وَفِيهِ طَرَفٌ مِنَ اللُّؤْمِ وَالْجُبْنِ⁽³⁾، وَلِذَا عِيبٌ عَلَيْهِ هَذَا الْمَقَالُ.

و(الْكُتَيْبَةُ): بِالتَّاءِ الْمُثَنَّاةِ، (الْجَيْشِ)⁽⁴⁾.

قوله: (يُقَاتِلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا) هذا التفسير مأثور⁽⁵⁾، رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ لَا يَبْعَثَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَذَابًا مِنْ فَوْقِهِمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ، فَأَعْطَانِي ذَلِكَ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ بِأَسْهَمَ بَيْنَهُمْ فَمَنْعَنِي، وَأَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أَنَّ فَنَاءَ أُمَّتِي بِالسَّيْفِ»⁽⁶⁾.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ أُجِيبَتِ الدَّعَوَتَانِ وَقَدْ وَقَعَ الْخَسْفُ، وَسَيَكُونُ خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ وَخَسْفٌ بِالْجَزِيرَةِ؟ قُلْتُ: الْمَمْنُوعُ خَسْفٌ مُسْتَأْصِلٌ لَهُمْ.

وَأَمَّا عَدَمُ إِجَابَتِهِ فِي بِأَسْهَمَ فَبِذَنُوبٍ مِنْهُمْ، وَلَئِنَّهُمْ بَعْدَ تَبْلِيغِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَصِيحَتِهِ لَهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا بِقَوْلِهِ.

(1) يُنْظَرُ: شرح الحماسة، المرزوقي، (191/1-192).

(2) يُنْظَرُ: شرح الحماسة، التبريزي، (185/1)- حاشية الإسفراييني، [أ/284].

(3) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الطَّبِيِّ عَلَى الْكُشَافِ: «وَفِي الْبَيْتِ كُنَايَاتٌ، إِحْدَاهَا: أَنَّهُ مِهْيَا جُ لِلْحَرْبِ، وَثَانِيهَا: قَوْلُهُ: (نَفَضْتُ يَدِي) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خَلَّاهُمْ وَالْفَتْنَةَ، وَثَالِثُهَا: أَنَّهُ فَتَانٌ جَبَانٌ». (125/6).

(4) قَالَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: «و(الْكُتَيْبَةُ): مَا جُمِعَ فَلَمْ يَنْتَشِرْ... وَ(الْكُتَيْبَةُ): الْجَيْشُ... (الْكُتَيْبَةُ): الْقِطْعَةُ الْعَظِيمَةُ مِنَ الْجَيْشِ، وَالْجَمْعُ: (كُتَائِبٌ)». مَادَّةُ (كُتِبَ)، (3818/5).

(5) هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَمُقَاتِلٍ وَالسَّيِّدِيِّ. يُنْظَرُ: التفسير البسيط، (204/8-205).

(6) ذَكَرَهُ هَذَا اللَّفْظُ فِي الْكُشَافِ: (26/2). وَقَالَ الْإِمَامُ الزَّيْلَعِيُّ: «... غَرِيبٌ هَذَا اللَّفْظُ، وَأَقْرَبُ مَا وَجَدْتُهُ إِلَى هَذَا اللَّفْظِ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ... وَلَمْ أَجِدْ لَفْظَ الْمَصْتَفِ إِلَّا فِي تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ مِنْ غَيْرِ سَنَدٍ وَلَا رَأْيٍ». تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْكُشَافِ، (440/1-442).
ثُمَّ سَاقَ عِدَّةَ رَوَايَاتٍ أُخْرَى قَرِيبَةً، أَصَحُّهَا مَا وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ. يُنْظَرُ: كِتَابُ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَابُ هَلَاكِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، رَقْمُ (2889)-(2890)، (1321/2). وَيُنْظَرُ الْحَدِيثُ فِي: تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ، (105/12).

.....

قوله: (بالوعد والوعيد) فسره بعضهم بقوله: يُحوّلها من نوعٍ إلى آخرٍ من أنواع الكلامِ تقريراً للمعنى، وتقريباً إلى الفهم، والوعد والوعيد لا يُناسب قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾⁽¹⁾.
وقيل: الترغيب والترهيب ربّما يحملُ الإنسان على تأمّلٍ يقودُه إلى بُرْهانٍ⁽²⁾. وهذا مُصحّحٌ لا مُرجّحٌ⁽³⁾.

(1) قاله في تفسير ابن كمال باشا. يُنظر: [175/أ]. وذهب إليه في البحر المحيط. يُنظر: (156/4).

(2) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [33/أ].

(3) أي: القول الأول يُصحّح بإضافة الثاني إليه فيكون المعنى: نحولها من نوعٍ إلى نوعٍ آخر من الكلامِ تقريراً للمعنى وتقريباً إلى الفهم ومشتماً على الوعد والوعيد الذي يحمل على التأمل المؤدّي إلى الفهم والمُفضي إلى الفقه؛ فيتناسب المعنى تماماً مع سياق النظم القرآني. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [81/أ].

﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: 66]

﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ أي: بالعذاب أو بالقرآن. ﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾ الواقع لا محالة، أو الصدق. ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ بحفيظٍ وُكِّلَ إِلَيَّ أَمْرُكُمْ فَأَمْنَعُكُمْ مِنَ التَّكْذِيبِ، أو أَجَازِيكُمْ، إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ وَاللَّهُ الْحَفِيزُ.

وقوله: (الواقع لا محالة...) الخ لفٌ ونشرٌ مُرتَّبٌ⁽¹⁾. و(الصدق): صدق أخباره وأحكامه⁽²⁾.

قوله: (بحفيظٍ وُكِّلَ إِلَيَّ أَمْرُكُمْ) أصلٌ معنى (التوكيل): أَنْ تَعْتَمِدَ عَلَى غَيْرِكَ⁽³⁾ قال تعالى: ﴿... وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: 12] ، و(الموكل على القوم): هو الذي فُوضَ أمرهم إليه، فهم يَعْتَمِدُونَ عليه، ويلزمه حفظهم. فكونه بمعنى (حفيظ) استعمالٌ له في لازم معناه⁽⁴⁾.

قال الراغب: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ أي: بموكلٍ عليهم وحافظٍ، و(وكيل): (فَعِيلٌ) بمعنى: (مَفْعُولٌ) في قوله: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ ، أي: اِكْتَفِ بِهِ أَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَكَ وَيَتَوَكَّلَ لَكَ⁽⁵⁾.

(1) يُنْظَرُ: حاشية سنان أفندي، [33/أ].

أي: قوله (الواقع لا محالة) يعود على (العذاب)، و(الصدق) يعود على (القرآن). يُنْظَرُ: حاشية الكازروني، (192/2).

(2) يُنْظَرُ: حاشية سنان أفندي، [33/أ].

(3) يُنْظَرُ: مقاييس اللغة، (136/6) - لسان العرب، مادة (وكل)، (4910/6).

(4) أي: على سبيل المجاز المرسل، وهو مجازٌ مشهور. يُنْظَرُ: حاشية القونوي، (145/8).

(5) يُنْظَرُ: المفردات، (689/2).

﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 67]

﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ﴾ خبرٌ يريد به إمّا بالعذاب أو الإيعاد به. ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ وقتٌ استقرارٍ و وقوع. ﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عند وقوعه في الدنيا والآخرة.

قوله: (إمّا العذاب⁽¹⁾) فالنَّبَأُ بمعنى المُنبَأ به⁽²⁾، أو بمعنى المصدر أي: (الإنباء)⁽³⁾.

وقوله: (وقتٌ استقرار⁽⁴⁾) فسره به لأنّه المناسِب لما بعده⁽⁵⁾، وأمّا جعله مصدراً ميميّاً بمعنى (الاستقرار)⁽⁶⁾ فغيرُ مناسبٍ، لكن قولُ المصنّف رحمه الله **(ووقوع)** إن عُطِفَ على (استقرارٍ) على أنّه بيانٌ للاستقرار فظاهرٌ، ويصحّ عطفه على (وقت) فيكونُ تجويزاً للمصدرية فيه، لكنّه خلافُ الظاهر.

(1) هكذا في كلّ النسخ، وفي (صادر) من غير باء الجرّ. ولعلّه من اختلاف نسخ التفسير، لكن لم أقف عليه فيما بين يديّ من نسخه المخطوطة والمطبوعة. والله أعلم!

(2) أي: على التقدير الأوّل، وهو الأنسب بقريّة المقام، وإلا فكلّ ما أخبر به الله تعالى من وعد ووعد له وقتٌ ومكانٌ لا يتخلف عنه. يُنظر: حاشية شيخ زاده، (64/4) - حاشية سنان أفندي، [33/أ].

(3) وهو على التقدير الثاني. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [33/أ].

(4) في (ك1) و(ف): (استقرارهم). ولعلّه من اختلاف نسخ التفسير، لكن لم أقف عليه فيما بين يديّ من نسخه المخطوطة والمطبوعة. والله أعلم!

(5) يُنظر: حاشية شيخ زاده، (64/4).

(6) ذهب إليه في حاشية بستان أفندي. يُنظر: [81/ب].

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 68]

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا﴾ بالكذب والاستهزاء بها، والطعن فيها. ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ فلا تُجالسهم، وقم عنهم. ﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ أعاد الضمير على معنى الآيات؛ لأنها القرآن.

قوله: (بالتكذيب... إلخ) كانت قريش تُفعل ذلك في أُنديتها، ولذا أتى بـ(إذا) الدالة على التحقيق⁽¹⁾، بخلاف النسيان⁽²⁾. وفسر الإعراض بعدم المجالسة، وإن احتمل غير ذلك؛ لدلالة قوله: ﴿فَلَا تَقْعُدْ﴾ عليه⁽³⁾. ثم إنه قد استدلل بهذه الآية على أن (إذا) تفيد التكرار⁽⁴⁾ حيث حرم القعود مع الخائن كلما خاض. وفيه نظر؛ لأن العموم ليس من (إذا)، بل من الصيغة؛ لترتب حكم المشتق على مأخذ اشتقاقه وهو (الخوض)⁽⁵⁾.

قوله: (أعاد الضمير... إلخ) يعني: إلى (الآيات)⁽⁶⁾، والظاهر عودُه إلى (الخوض)⁽⁷⁾ أو (الطعن)، أو مجموع ما مضى⁽⁸⁾.

وأصل معنى (الخوض): عبور الماء. استعير للتفاوض في الأمور⁽⁹⁾، وأكثر ما ورد في القرآن للذم⁽¹⁰⁾، و(تخاوضوا) في الحديث و(تفاوضوا) بمعنى⁽¹¹⁾.

(1) تدخل (إذا) الشرطية على ما يُثبَّن وجوده أو رُجَّح. يُنظر: الجنى الداني، (ص 367)- شرح التسهيل، ابن مالك، (81/4).

(2) أي: النسيان الذي سيأتي ذكره في الآية وحكمه. يُنظر: تفسير الألوسي، (182/7).

(3) أي: الإعراض عنهم يُتصور من وجوه شتى، لكن سياق نظم الآية يقتضي تفسيره بالقيام عنهم وعدم مجالستهم. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [33/أ].

(4) لم أهد لمن ذكر هذا الاستدلال. والله الموفق!

(5) أي: ترتب حكم المشتق وهو الفعل (يخوضون) على مأخذ اشتقاقه وهو (الخوض).

(6) أي: الضمير الهاء في قوله (في حديث غيره). فذكر الضمير مع أن لفظ (الآيات) مؤنث؛ لأنه يعود على معناها باعتبار أنها القرآن، أو باعتبار أنها قولٌ وحديثٌ. يُنظر: البحر المحيط، (157/4)- الدرّ المصون، (674/4)- حاشية سنان أفندي، [33/أ].

(7) يُنظر: حاشية الإسفراييني، [284/أ]. ورجحه في الدرّ المصون، وهو مدلولٌ عليه بالفعل (يخوضوا). يُنظر: (674/4).

(8) قاله في تفسير ابن كمال باشا، فيكون من قبيل عود الضمير إلى ما عُلم من سياق الكلام، ولم يرتض القول بعود الضمير إلى الآيات معنى. يُنظر: [175/أ].

(9) يُنظر: مقاييس اللغة، (229/2)- لسان العرب، مادة (خوض)، (1289/2).

(10) يُنظر: حاشية شيخ زاده، (65/4)- حاشية بستان أفندي، [82/أ].

(11) يُنظر: لسان العرب، مادة (خوض)، (1289/2).

﴿وَمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ﴾ بَأَنْ يَشْغَلَكَ بَوَسْوَسَتُهُ حَتَّى تَنْسَى النِّهْيَ. وقرأ ابن عامر: {يُنْسِيَنَّكَ} بالتشديد.

وقوله: (بَأَنْ يَشْغَلَكَ بَوَسْوَسَتُهُ) هذا على سبيل الفرض؛ إذ لم يقع، ولذا عبّر بـ(إن⁽¹⁾)، و﴿وَمَا﴾: (إن) الشرطيّة زيدت بعدها (ما).

واختلف في لزوم تأكيد الفعل الواقع بعدها⁽²⁾، فالمشهور لزومه، وقيل: لا يلزم⁽³⁾.

وعليه قوله في «المقصورة»⁽⁴⁾:

(البحر الخفيف)

إِذَا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لُونُهُ طُرَّةً صُبِحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى⁽⁵⁾

وقوله: (بالتشديد) يعني: تشديد السين⁽⁶⁾. و(نَسَى) بمعنى: (أَنَسَى)⁽⁷⁾. وقال ابن عطية⁽⁸⁾ رحمه الله: (نَسَى) أبلغ من (أَنَسَى)⁽⁹⁾.

(1) ذلك لأنها تأتي للمشكوك فيه، وما ليس محقق الوقوع. يُنظر: الجنى الداني، (ص367) - شرح التسهيل، ابن مالك، (81/4).

(2) في (صادر): (... تأكيد الفعل الواقع ما بعدها). والكلام هكذا غير مستقيم، والمثبت هو الصحيح.

- والمقصود: تأكيد الفعل بنون التوكيد إذا وقع بعد (ما) الزائدة في (إن) الشرطيّة.

(3) ذهب بعض النحويين إلى لزوم تأكيد الفعل بالنون إذا زيدت (ما) بعد (إن) الشرطيّة، ولا يجوز حذفها إلا لضرورة، منهم الإمام الزجاج، وذهب الجمهور إلى عدم لزوم ذلك بل هو جائز.

قال الإمام ابن مالك: "... الفعل بعد (إِذَا) يقلّ وقوعه بلا (نونٍ)، ولذا لم يحى في القرآن بعدها إلا مؤكّداً، كقوله تعالى: ﴿... وَمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ ...﴾، وزعم بعضهم أنّ ذلك لازمٌ... وليس بصحيح، بل هو جائز قليل". شرح الكافية الشافية، (1409/3). ويُنظر: المقتضب، (13/3) - ارتشاف الضرب، (656-655/1).

(4) المقصورة: من مشهور شعر ابن دُرَيْد (ت321هـ)، وهي قصيدة في المدح طويلة جداً، ولها شروح كثيرة، وفيها من الأمثال السائرة والأخبار النادرة ما لا يجتمع في غيرها، مع سلاسة ألفاظ وانسجام معاني، ومطلعها:

يَا ظَلِيَّةُ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالمَهَا تَرَعَى الخُرَامَى بَيْنَ أَشْجَارِ النَّقَا

يُنظر: ديوان ابن دُرَيْد، (ص123) - خزانة الأدب، (3/118-119).

(5) **وجه الشاهد فيه:** مجيء الفعل (ترى) من غير تأكيد بعد (ما) الزائدة في الشرط.

(6) وهي قراءة متواترة، قرأ بها الإمام ابن عامر، والقراءة بالتخفيف في القرآن أكثر. يُنظر: الحجة في القراءات السبع، (ص142) - معاني القراءات، الأزهرى، (ص363) - شرح طيبة النشر، ابن الجزري، (ص225).

(7) يُنظر: لسان العرب، مادة (نسا)، (4417/6). قال في حاشية بستان أفندي، "وليس في القرآن (نسى)". [82/أ].

(8) هو عبد الحق بن غالب، المشهور بابن عطية، أبو محمد الغرناطي، شيخ المفسرين، الحافظ القاضي، كان إماماً في الفقه والتفسير والعربية، وكان من بيت علم وفضل، من أهم مصنفاته: (المحرر الوجيز) في التفسير، وله (برنامج) في ذكر مروياته وأسماء شيوخه، توفي رحمه الله بالأندلس فقيل: سنة (541هـ) أو (542هـ) أو (546هـ)، يُنظر: تاريخ قضاة الأندلس، (ص123) - بغية الوعاة، (73/2) - طبقات المفسرين، الأدنه وي (ص175-176) - الأعلام، (282/3).

(9) يُنظر: المحرر الوجيز، (385/3). وردّ التفرقة بينهما في البحر المحيط؛ إذ لا فرق بين التعدية بالتضعيف (نسى) والتعدية بالهمزة (أنسى). يُنظر: (158/4).

﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ﴾ بعد أن تذكّره. ﴿مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ أي: معهم، فوضع الظاهر موضع المضمّر دلالةً على أنّهم ظلّموا بوضع التكذيب والاستهزاء موضع التصديق والاستعظام.

تنبيه: قال في كتاب «الإحكام»⁽¹⁾: اختارَ الرافضةُ أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم منزّه عن النسيان؛ لقوله تعالى: ﴿سُنِّرْتُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: 6] وذهب غيرُهم إلى جوازه⁽²⁾. انتهى.

وعندي: أن يُجمَعَ بين القولين بأنّه لا ينسى شيئاً من القرآن والوحي، ويجوز⁽³⁾ في غير ذلك.

قوله: (بعد أن تذكّره) الذكرى مصدر⁽⁴⁾، والمصدر يؤنّث بالتاء كـ(ضربة) وبالألف كـ(بُشرى)⁽⁵⁾، والضمير راجعٌ إلى النهي⁽⁶⁾.

(1) هو كتاب «إحكام الأحكام في أصول الأحكام»: للإمام سيف الدين الأمدي الشافعي (ت 631هـ)، من الكتب الأصيلّة في علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين، لخص فيه مؤلفه زبدة كتب المتقدمين، وامتاز بحسن العرض للقضايا وتحليلها ومناقشتها، وبتفريع المسائل عن أصولها، وقام بتلخيصه الإمام ابن الحاجب في كتابيه: «المُنْتَهَى»، و«المُنْتَقَى». والكتاب متداولٌ مطبوع. يُنظر: كشف الظنون، (17/1) - أبجد العلوم، (2/77-78) - الإحكام، مقدّمة التحقيق، (8/1-9).

(2) يُنظر: الإحكام، (1/229).

- ومسألة حكم النسيان فرعٌ عن مسألة عصمة الأنبياء، وهي من مسائل علم الكلام وتُبَحّث في أصول الفقه أيضاً، والكلام فيها متفرّع جداً وسيقتصر البحث على ما يتصل بالمذكور هنا، وهو النسيان والسهو في الأفعال بعد النبوة: فالنسيان في أمور الدنيا جائزٌ وواقعٌ، والنسيان فيما يتعلّق بالوحي والتبليغ لا يجوز بالاتفاق، وأمّا النسيان فيما سوى ذلك فمختلفٌ فيه: وأجاز جمهور العلماء وقوع الصغائر غير المنقّرة سهواً أو تأوّلًا، لكن لا يُقرّون عليها بل يُنّهون، وهم معصومون عن تكرارها. وذهب الرافضة من الشيعة إلى منع وقوع السهو والنسيان منهم لعصمتهم مطلقاً. والمسألة باستفاضة أدلّتها في مظانّها. يُنظر: المحصول، الرازي، (3/227-228) - عصمة الأنبياء، الرازي، (ص40) - المواقف، (ص358 وما بعدها) - شرح المقاصد، التفتازاني، (5/50 وما بعدها).

- والرافضة: من فرق الشيعة الضالّة، كان أول نشأهم في زمن سيّدنا عليّ كرم الله وجهه، ثم افتقرت منهم بعد زمنه فرق كثيرة، يتفاوتون في معتقدهم الضالّة، وأكثرهم يعتقد بورود نصّ قاطع في إمامة سيّدنا عليّ فكلّ من خالفه كفر، وبأحقّيّة الإمامة في ولده من بعده، وأنّهم أنتمة معصومون، وسبب تسميتهم: أنّهم رفضوا إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أو لأنّهم رفضوا سيّدنا زيد بن عليّ زين العابدين حين أبي عليهم قولهم وشنّع عليهم. يُنظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، (1/88 وما بعدها) - الفصل في المِلل والنحل، ابن حزم، (4/166، 168) - الفرق بين الفرق، أبو منصور البغدادي، (ص21 وما بعدها).

(3) في (ف): (ولا يجوز) بزيادة حرف النفي. والمثبت هو الصحيح المراد من سياق الكلام. والله أعلم!

(4) التقدير: (فلا تقعد بعد تذكّر النهي). يُنظر: حاشية بستان أفندي، [82/أ].

- قالوا: ولم يعي مصدرٌ على (فعل) غيره. يُنظر: البحر المحيط، (4/158) - الدرّ المصون، (4/675).

(5) في (ك2): (كضربت) هكذا رُسِمَت الكلمة. والمثبت هو الصحيح.

- من مصادر الثلاثي ما يأتي مؤنثاً بالتاء مثل: (رحمة)، أو بالألف المقصورة مثل: (دعوى). يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (3/468).

(6) أي: الضمير الهاء في قول الإمام البيضاوي: (أن تذكّره). أي: (فلا تقعد بعد تذكّر النهي).

وفي «الكشاف»: «وإن كان الشيطان يُنسينك قبل النهي فُبَحَّ مجالسة المستهزئين؛ لأنَّها ممَّا تُنكره العقول...»⁽¹⁾. وهو مبنيٌّ على الاعتزال⁽²⁾ مع تكلفه⁽³⁾، ولذا تركه المصنّف رحمه الله. وقوله: (ظَلَمُوا...) إلخ المراد: ظلمٌ خاصٌّ، والظلم: وضعُ الشيء في غير موضعه⁽⁴⁾.

(1) الكشاف، (27/2).

(2) تأويله هذا مبنيٌّ على قاعدة (التحسين والتقييح)، وهي من أصول مذهب المعتزلة، ومن مسائل علم الكلام وأصول الفقه المشهورة بين الأشاعرة والمعتزلة. وخلاصة المسألة: أنَّ الحُسْنَ والقُبْحَ الذي يتعلّق بهما الثواب والعقاب حكمٌ شرعيٌّ عند الأشاعرة، فالتقيح ما قبحه الشرع، والحسن ما حسّنه، ولا حكم للعقل في تحسين الأشياء وتقييحها، وليس هو عائدٌ إلى أمرٍ حقيقيٍّ في نفس الفعل يكشف عنه الشارع، بل الشرع يُثبتُه ويبيّنه، وله أن يعكس الأمر فيحسن ما قبحه أو يقبح ما حسّنه. أمَّا المعتزلة فالحاكم فيه عندهم هو العقل، وللأفعال جهة حُسن أو قبح في نفسها، والشرع كاشفٌ لهذا ومبيّنٌ، وليس له أن يعكس القضية. وأدلة الفريقين ومناقشاتهم مبسوبةٌ في مظاهرها. يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (ص 564 وما بعدها). المواقف، (ص 323 وما بعدها). المحصول، الرازي، (1-123-124).

- فالإمام الزمخشري يرى أنَّ العقل كافٍ في تمييز الحُسْنَ والقُبْحَ وإن لم يرد شرعٌ بالأحكام فيها إذا كانت واضحةً للعقل، كما مجالسة المستهزئين هنا، وحيث ورد الشرع به فهو كاشفٌ لحكمها في العقل. يُنظر: الانتصاف، (27/2).

(3) قال في الانتصاف: «... على أنَّ الآية تنبو عنه، فإنَّه لو كان النسيان ههنا نسيانَ الحُكم الذي يدلُّ عليه العقل قبل ورود هذا النهي لما عبّر عنه بالمستقبل في قوله: ﴿وَلَمَّا يُنسينك﴾، فأما وقد ورد بصيغة الاستقبال فلا وجهَ لحمله على الماضي». (27/2).

(4) يُنظر: لسان العرب، مادة (ظلم)، (2756/4).

﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَٰكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأُنعام: 69]

﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ وما يلزم المتقين من قبائح أعمالهم وأقوالهم الذين يُجالسونهم. ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ شيءٌ مما يحاسبون عليه. ﴿وَلَٰكِنْ ذَكَرُوا﴾ ولكن عليهم أن يُذكروهم ذكرى، ويمنعهم عن الخوض وغيره من القبائح، ويظهروا كراهتها. وهو يحتملُ النصب على المصدر، والرفع على: (ولكن عليهم ذكرى)، ولا يجوز عطفه على محلّ (من شيءٍ)؛ لأنّ (من حسابهم) يأتاه، ولا على (شيءٍ) لذلك، ولأنّ (من) لا تُزاد في الإثبات.

قوله: (مِمَّا يُحَاسِبُونَ عَلَيْهِ) الظاهر أنّه تفسير لقوله: ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ فيكون مصدراً بمعنى المفعول⁽¹⁾. ولا يصحّ أن يكون / تفسيراً لشيء⁽²⁾، وأمّا جعل (من) ابتدائيةً بمعنى الأجل⁽³⁾ فمع كونه تكلفاً الظاهر أن يقول [242/ب] إنّها تعليليةٌ لأنّها تردّ لذلك، كما ذكره النحاة⁽⁴⁾.

وفسر (على) في ﴿عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ باللزم، كما في قولهم: (عليّ ألف درهم)، ولم يفسره بالمؤاخذه، كما في قوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتِ﴾ [البقرة: 286] قيل: لأنّه لا يناسب سبب النزول⁽⁵⁾، ولا وجه له لأنّه لا يؤخذ إلا بما يلزمه، ومآلهما بحسب المعنى واحد.

وقوله: (وغيره من القبائح) عممه، والزمخشريّ خصّه بالخوض⁽⁶⁾: لمناسبة المقام⁽⁷⁾.

قوله: (لأنّ من حسابهم يأتاه) لأنّه يصير المعنى: (ولكن ذكرى من حسابهم) وليس بسديد، وقد تبع فيه الزمخشريّ⁽⁸⁾.

(1) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [33/أ].

(2) ذكره وجهاً محتملاً في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [33/أ].

(3) ذكره وجهاً محتملاً في حاشية سنان أفندي بمعنى: (لا يلزمهم شيءٌ من أجل ما يُحاسبون عليه). يُنظر: [33/أ].

(4) ترد (من) لمعانٍ كثيرة، منها: أن تأتي بمعنى التعليل. يُنظر: مغني اللبيب، (1/320).

(5) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [33/ب].

(6) يُنظر: الكشف، (2/27).

(7) أي: فمناسبة التخصيص أنّه جاء في سياق الآية السابقة التي خصّت الخوض بالذكر، فتكون هذه الآية معذرة للمؤمنين عمّا يطرق أسماعهم من خوض المشركين وطعنهم في الآيات من غير قعودهم معهم. يُنظر: حاشية بستان أفندي، [82/ب]- التحرير والتنوير، (292/7).

وأما مناسبة التعميم التذكير الذي جنح إليه الإمام البيضاويّ فلأنّ المنع والنهي عن المنكر عامٌ غير خاصّ بشيء. يُنظر: حاشية القونوي، (148/8).

(8) يُنظر: الكشف، (2/27).

واعتَرَضَ عليه كثيرٌ من الشراح⁽¹⁾ وغيرهم⁽²⁾ بأنه لا يلزم من العطفِ على مقيدٍ بقيدٍ اعتبارُ ذلك القيدِ في المعطوف.

وظاهرُ كلام بعضهم⁽³⁾ هنا أنه مخصوصٌ بالحال، والجائرُ والمجرورُ هنا حالٌ⁽⁴⁾ لأنه صفةٌ للنكرة قُدِّمت عليها، والحال قيدٌ في عاملها. فإذا كان من عطفِ المفردات، وعَمِلَ فيها العاملُ لزمَ تقيُّدها، فإن قُدِّرَ عاملٌ آخر لم يكن من عطفِ المفردات.

وقيل: نحن لا ندعي هذا، بل نقول: إنه إذا عُطِفَ مفردٌ على مفردٍ - لا سيما بحرفِ الاستدراك - فالقيودُ المعتبرةُ في المعطوف عليه السابقةُ في الذِّكرِ عليه معتبرةٌ في المعطوفِ البتَّةَ بحكم الاستعمالِ، تقول: (مَا جَاءَنِي يَوْمَ الجمعةِ أو في الدَّارِ أو رَاكِباً أو مِنْ هَؤُلَاءِ القَوْمِ رجلٌ، ولكنِ امرأةٌ) فَيَلْزَمُ مَجِيءُ المرأةِ في يَوْمِ الجمعةِ، أو في الدَّارِ، أو بصفةِ الركوبِ، أو تَكُونُ مِنَ القَوْمِ البتَّةَ، ولم يَجِ الاستعمالُ بخلافه، ولا يُفْهَمُ مِنَ الكلامِ سِوَاهُ، بخلاف: (مَا جَاءَنِي رجلٌ مِنَ العَرَبِ، ولكنِ امرأةٌ) فإنه لا يَبْعُدُ كَوْنُ المرأةِ مِنْ غَيْرِ العَرَبِ⁽⁵⁾.

قالوا: والسرُّ فيه أنَّ تقدُّمَ القيودِ يدلُّ على أنَّها أمرٌ مُسَلَّمٌ مفروغٌ منه، وأنَّها قيدٌ للعاملِ مُدْسَجِبٌ على جميعِ معمولاتِهِ⁽⁶⁾.

(1) أي: اعترض على الإمام الزمخشري في رده جواز هذا العطف بعض من شرح كلامه، منهم القطب الرازي وصاحب تقريب التفسير. يُنظر: تقريب التفسير، [94/أ]-حاشية القطب الرازي على الكشف، [198/ب].

- ووصفُ الشهاب رحمه الله الشراح المعترضين بالكثرة مشكلاً: إذ جُلَّ مَنْ نقل الاعتراض من أصحاب الحواشي على الكشف عزاه إلى التقريب فقط ثم أجابوا عنه بما يقوي رأي الإمام الزمخشري.

(2) كالإمام أبي حيان في تفسيره، لكن خصَّ عدم لزوم التشريك بكون العطف بـ (ولكن)، وساق أمثلةً عليه يُنظر: البحر المحيط، (158/4). وقد ناقش في الدرِّ المصون اعتراض الإمام أبي حيان على الزمخشري وفند أمثلته. يُنظر: (677/4-678).

(3) هو ظاهر كلام الإمام ابن التمجيد في حاشيته. يُنظر: (148/8).

(4) أي: (من حسابهم) حالٌ من (شيء).

(5) قاله في حاشية التفتازاني على الكشف ردّاً على الاعتراض السابق. يُنظر: [237/أ].

والفرق بين المثالين المذكورين كَوْنُ المعطوف عليه في الأوَّل (رجل) مقيداً بقيدٍ سابقٍ عليه (يوم الجمعة، في الدار...) فلزم اعتبار هذا القيد في المعطوف (امرأة)، بخلاف المثال الثاني حيث جاء المعطوف عليه موصوفاً بقيدٍ متأخَّر عنه فلم يلزم اعتباره في المعطوف.

(6) يُنظر: حاشية الكازروني، (193/2)- حاشية سنان أفندي، [33/ب].

وإنَّ هذه القاعدة مخصصةٌ بالمفرد لذلك، وأمَّا في الجَمْل فالقيد إذا جُعِلَ جزءاً من المعطوفِ عليه - وإن سَبَق - لم يشاركه فيه المعطوفُ، كما في قوله تعالى: ﴿...إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: 49] كما في شرح المفتاح⁽¹⁾.

وهذا إذا لم تُفهم القرينةُ خلافه، كما في قولك: (جاءني من تميم رجلٌ وامرأةٌ من قريش).

وتخصيصُ هذه القاعدة بتقدُّم القيد، وادِّعاء أطرافها كما ذكره النحريرُ ممَّا يقتضيه الذوق، لكنَّا لم نَرِ مِنَ التزمه غيره.

ومنهم من عمَّمها⁽²⁾، كما قيل: إنَّ أهل اللسان والأصوليين يقولون: إنَّ العطفَ للتشريك في الظاهر، فإذا كان في المعطوف عليه قيدٌ فالظاهرُ تقييدُ المعطوفِ بذلك القيد، إلَّا أن تَجيءَ قرينةٌ صارفةٌ فيُحالُ الأمرُ عليها، فإذا قلتَ: (ضربتُ زيداً يومَ الجمعة، وعمرأً) فالظاهرُ اشتراكُ عمرو مع زيدٍ في الضرب مُقيداً بيوم الجمعة. فإن قلتَ: (وعمرأً يومَ السبت) لم يشاركه في قيده. والآية من القبيل الأول، فالظاهرُ مشاركته في قيده، ويكفي مثله للمنع⁽³⁾. وفيه بحثٌ⁽⁴⁾.

(1) حاولتُ بذل الوسع في البحث عن مظانَّ المسألة في شرح المفتاح للتفتازاني والجرجاني، لكن لم أقف عليها. والله الموفق!

- وجه الشاهد في الآية المذكورة هو على القول بالعطف بين الجملتين، فالمعطوف عليه (لا يستأخرون) مقيّد بالشرط السابق (إذا جاء أجلهم)، والمعطوف (لا يستقدمون) مطلقٌ لم يشاركه في هذا القيد ليستقيم المعنى؛ لأنَّ التقديم على الأجل وقتَ حضوره مستحيل. فكان العطف بين الجمل لا يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في القيد. ومنهم من حمل الواو على الاستئناف لا العطف فتخرج الآية عن الاستشهاد في المسألة. يُنظر: الدرّ المصون، (308/5).

(2) كالإمام السمين الحلبي في الدرّ المصون. يُنظر: (677/4-678) واختاره في حاشية بستان أفندي فقال: "...وهكذا الحال في كلّ حال، بل كلّ قيد سواء قُدِّم أو أُخِّر بناءً على أنّها قيدٌ للعامل، والقيد مع المقيّد في المعنى وإن تأخّر في اللفظ، لكن إذا قُدِّم في اللفظ لم يُفهم منه إلَّا المقيّد؛ لأنّه يُشعر بالاعتناء بشأنه بخلاف المؤخّر، ولذا خُصَّ بهذا الاعتبار بمواضع التقديم في اللفظ وتُرك القياس بحكم الاستعمال". [أ/83].

(3) قاله في الدرّ المصون. يُنظر: (677/4-678) وذكره في حاشية شيخ زاده. يُنظر: (66/4).

- قوله: (والآية من القبيل الأول) أي: لم يأت مع المعطوف قرينةٌ صارفةٌ، فالظاهرُ مشاركته في القيد لو جعلناه معطوفاً عليه، وذلك أنّ (من حسابه) حالٌّ من (شيء) وقيدٌ له، فلو عُطف (ذكرى) عليه لكان مقيداً أيضاً بكونه ممَّا يحاسبون عليه، ولا شك أنّ الذكرى ليس من حسابه فلا يجوز عطفه. يُنظر: الدرّ المصون، (677/4) - حاشية شيخ زاده، (66/4).

(4) قال في تفسير الألوسي: "وبحث فيه السفاقي وغيره فتدبر!". (185/7).

وليس في إعراب القرآن للسفاقيّ طویلٌ بحثٍ في المسألة، إمّا أفاد أنّه لا يلزم التشريك في القيد بين المعطوف والمعطوف عليه سواء كان العطف بـ(ولكن) أو غيرها، وأنّ ما ساقه الإمام أبو حيّان من أمثلة يعترض بها على الإمام الزمخشري لا تسلم من نظر. يُنظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد، [أ/167].

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ يَجْتَنِبُونَ ذَلِكَ حَيَاءً أَوْ كَرَاهَةً لِمَسَاءَتِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِـ (الَّذِينَ يَتَّقُونَ)، والمعنى: (لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ عَلَى تَقْوَاهُمْ وَلَا تَنْتَلِمْ بِمَجَالِسَتِهِمْ).
 رُوي: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا: لَئِنْ كُنَّا نَقُومُ كُلَّمَا اسْتَهْزَؤُوا بِالْقُرْآنِ لَمْ نَسْتَطِعْ أَنْ نَجْلِسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَنَطُوفَ؛ فَنَزَلَتْ.

قوله: (ولا على (شيء) لذلك...) إلخ مراده بقوله: (لا تُزَادُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ) لا تُقَدَّرُ عاملةٌ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ⁽¹⁾؛ لِأَنَّهَا إِذَا عَمِلَتْ كَانَتْ فِي قُوَّةِ الْمَذْكُورَةِ الْمَزِيدَةِ، وَلِذَا قِيلَ: الظاهر أن يقول: لا تُقَدَّرُ عاملةٌ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ⁽²⁾.

ولا ينافيه ما مرَّ من تجويز زيادتها في الإثبات في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ...﴾ [الأنعام: 42]، كما أوردته عليه بعضهم⁽³⁾، لا لِأَنَّهُ مَشَى عَلَى قَوْلٍ هُنَا وَعَلَى آخَرٍ ثَمَّةً؛ لِأَنَّهَا عُكَّازَةٌ أَعْمَى، بَلْ لِأَنَّ خِلَافَ الْأَخْفَشِ وَغَيْرِهِ فِي غَيْرِ الظُرُوفِ كَ(قَبْلَ وَبَعْدَ)، وَأَمَّا دُخُولُ (مِنْ) زَائِدَةٌ عَلَى الظُرُوفِ فِي الْإِثْبَاتِ فَذَهَبَ إِلَى جَوَازِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ وَارْتَضَوْهُ، كَمَا فِي «شرح التسهيل»⁽⁴⁾. وهذا ممَّا يَغْفُلُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ.

وقوله: (لِمَسَاءَتِهِمْ) مصدرٌ إمَّا مضافٌ للفاعل والمفعول مُقَدَّرٌ، أَوْ مضافٌ للمفعول⁽⁵⁾.

قوله: (ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِـ (الَّذِينَ يَتَّقُونَ) والمعنى...) إلخ أي: ضَمِيرُ (لَعَلَّهُمْ) لِـ (الْمُتَّقِينَ)، أَي: يَذْكُرُ الْمُتَّقُونَ الْمُسْتَهْزِئِينَ؛ لِيُثَبِّتَ الْمُتَّقُونَ عَلَى تَقْوَاهُمْ، وَلَا يَأْتُمُوا بِتَرْكِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَذَكَرُوا الثَّبَاتَ لِأَنَّ أَصْلَ التَّقْوَى كَانَ لَهُمْ قَبْلَهُ.

(1) أي: لِأَنَّ (لَكِنْ) حَرْفُ إِجْبَابٍ، فَلَوْ عُطِفَ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَجْرُورِ بِ(مِنْ) لَزِمَ زِيَادَتُهَا فِي الْمَوْجِبِ. يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ سَعْدِي أَفْنَدِي، [21/أ]- حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ، (67/4).

(2) قَالَهُ فِي حَاشِيَةِ الْإِسْفَرَايِينِي. يُنْظَرُ: [284/أ].

(3) أوردته فِي حَاشِيَةِ سَنَانِ أَفْنَدِي. يُنْظَرُ: [33/ب].

(4) يُنْظَرُ: شرح التسهيل، ابن مالک (138/3-140).

- وَكِتَابُ «شرح تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ»: لِلْإِمَامِ ابْنِ مَالِكٍ، شَرْحٌ لِكِتَابِهِ (تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ) فِي النُّحُوِّ وَهُوَ غَزِيرُ الْمَادَّةِ، وَفِيرُ بِالشَّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، يَسْتَوْفِي فِيهِ الْأَقْوَالُ وَيَعْقِدُ الْمَوَازِنَاتِ، وَيَبَيِّنُ الْأَدْلَةَ وَيَفْنَدُ الْأَرْاءَ، فِي عِبَارَةٍ سَلْسَةٍ وَأَسْلُوبٍ وَاضِحٍ، وَقَدْ يَتَفَرَّدُ فِي الْمَسَائِلِ بِرَأْيٍ مُسْتَقِلٍّ مَعَ بَيَانِ حُجَّتِهِ. وَيَقَالُ أَنَّهُ وَصَلَ فِيهِ إِلَى بَابِ (مَصَادِرِ الْفِعْلِ) وَلَمْ يَتِمَّهِ، وَيَقَالُ بَلْ أَكْمَلَهُ لَكِنْ فُقِدَتْ نَسْخَتُهُ التَّامَّةُ، فَأَكْمَلَهُ: وَلَدُهُ بَدْرُ الدِّينِ (ت 686هـ) مِنْ بَابِ الْمَصَادِرِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ، وَأَتَمَّهُ أَيْضاً: الْإِمَامُ خَلِيلُ بْنُ أَبِيكَ الصَّفْدِيِّ (ت 894هـ)، وَالْكِتَابُ مُحَقَّقٌ مَطْبُوعٌ عَدَّةً طَبْعَاتٍ. يُنْظَرُ: كَشَفُ الظُّنُونِ، (1/406)- الْأَعْلَامُ، (6/233)- شرح التسهيل، مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ (1/5-6).

- وَعَلَى التَّسْهِيلِ شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ، لَكِنْ يَغْلِبُ أَنَّ الشَّهَابَ يَقْصِدُ شَرْحَ ابْنِ مَالِكٍ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَإِنْ أَرَادَ غَيْرَهُ بَيَّنَّ ذَلِكَ.

(5) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ سَنَانِ أَفْنَدِي، [33/ب].

- وَالْمُرَادُ بِالْإِضَافَةِ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ: أَيِ إِضَافَةِ الضَّمِيرِ الْهَاءِ إِلَى الْمَصْدَرِ (مَسَاءَةٍ)، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْإِضَافَةِ لِلْفَاعِلِ بَعْدَ الضَّمِيرِ إِلَى الْخَائِضِينَ: (كَرَاهَةٌ مَسَاءَةِ الظَّالِمِينَ لِلْمُتَّقِينَ) فَيَجْتَنِبُونَ الْخَوْضَ كَرَاهَةً أَنْ يُعْرِضَ الْمُؤْمِنُونَ عَنْ مَجَالِسَتِهِمْ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَ الضَّمِيرِ لِلْمُتَّقِينَ: (كَرَاهَةٌ مَسَاءَةِ الْمُتَّقِينَ) فَيَجْتَنِبُونَ الْخَوْضَ كَرَاهَةً أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِتَقْرِيعِ الْمُؤْمِنِينَ. يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ الْإِسْفَرَايِينِي، [284/أ].

وقوله: (تَنْتَلِم) أي: تنقص، وأصل معناه: الكسر وثقب الحائط⁽¹⁾.

وقد ذكر العلماء أنه لا يترك ما يُطلب لمقارنة بدعة، كترك إجابة دعوة لما فيها من الملاهي، وصلاة جنازة لنائحة. فإن قدر على المنع منع، وإلا صبر. هذا إذا لم يكن مقتدى به، وإلا فلا يفعل؛ لأن فيه شين الدين. وما روي عن أبي حنيفة / من أنه ابتلي به كان قبل صيرورته إماماً مقتدى به⁽²⁾؛ لقوله: ﴿... فَلَا تَقْعُدَ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾ [الأعام: 68].

[243/أ]

(1) يقال: (تَلَم) الإناء والسيف (يُثْلِمُه ثُلْمًا، فانتلَم): كسر حرفه، و(الثُلْمَةُ): الخلل في الحائط وغيره، و(تَلِم) في ماله: إذا ذهب منه شيء، وهو من المجاز: يُنْظَر: لسان العرب، مادة (تلم)، (502/1) - تاج العروس، مادة (تلم)، (357/31)، (359).

(2) يُنْظَر: الهداية شرح البداية، المرغيناني، (176/7 - 178) والشهاب نقل عبارته بتصريف يسير. وهي من مسائل علم الفقه، وهذا قول الحنفية فيها. وبيانها عندهم: أنه إذا دُعي إلى وليمة وكان فيها شيء من المخالفات: فإن كان عالماً بها قبل حضوره وغلب على رأيه تمكنه من التغيير أجاب الدعوة؛ لأنها سنة وتغيير المنكر واجب. وإن غلب على ظنه أنه لا يقدر على منعهم منها فلا بأس بإجابته الدعوة؛ لأن السنة لا تُترك لمعصية من الغير، كما لا يُترك شهود الجنازة وتشجيعها لمعصية تتخللها من نياحة وغيرها. وخص بعضهم هذا فيما إذا كان إماماً يُحتشم منه ويُحترم، فإن لم يكن فترك الإجابة أولى.

وإن لم يكن عالماً بما يقع فيها حتى حضر إليها فإن أمكنه التغيير والمنع فعل، وإلا فلا بأس ببقائه ويصبر ويقعد، فإجابة الدعوة سنة مندوب إليها فلا تترك لأجل معصية الغير، وعليه حُمل ما روي عن سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى من صبره وبقائه حين ابتلي بمثل هذه الدعوة، خاصة أنه لم يكن حينها إماماً معروفاً مقتدى به.

أما من كان إماماً يُقتدى بفعله فلا يمكن، بل يخرج؛ لأن في المكث استخفافاً بالعلم والدين، وتجربة لأهل الفسق، وفتحاً لباب المعصية على المسلمين. يُنْظَر: بدائع الصنائع، الكاساني، (512/6 - 513).

أما عند الجمهور: فإجابة الدعوة لا تجب ولا تُسن إلا بخلوها من المنكرات، فإن كان المنكر يزول بحضوره فيحضر إجابةً للدعوة وإزالةً للمنكر، وإن لم يزل بحضوره حرّم الحضور؛ لأنه كالرضا بالمنكر، فإن كان لا يعلم به حتى حضر نهاهم عنه، فإن لم ينتهوا وجب خروجه. يُنْظَر: مواهب الجليل، (243/5) - مغني المحتاج، الشربيني، (325/3) - كشف القناع، الهوتي، (149/4 - 150).

(3) وفي هذه الآية موعظة وعبرة لكل من يتساهل في حضور مجالس أهل الأهواء والمستهترين بشرائع الدين فضلاً عن الملحدين والكفار. يُنْظَر: المحرر الوجيز، (386/3) - فتح القدير، الشوكاني، (ص426).

خاصة لمن لا ضرورة تدعوه إليها، ولا عُدّة تمكنه من ردعهم أو دعوتهم. وما هو بيسير إلا على من عظم شريعة الله في قلبه. والله المستعان!

﴿وَدَرِ الَّذِينَ أَخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَذَكَرَ بِهِمْ أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾
[الأنعام: 70]

﴿وَدَرِ الَّذِينَ أَخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ أي: بنوا أمر دينهم على التشهي، وتديّنوا بما لا يعود عليهم بنفع عاجلاً وآجلاً، كعبادة الأصنام، وتحريم البحائر والسوائب، أو اتّخذوا دينهم الذي كلفوه لعباً ولهواً حيث سَخروا به،

قوله: ﴿لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ قال السفّاقسي: هو مفعول ثانٍ لاتّخذوا، وظاهر كلام ابن عطية والزمخشري أنّه مفعول أول⁽¹⁾ و(دينهم): ثانٍ وفيه إخبار عن⁽²⁾ النكرة بالمعرفة، وقال الرازي: إنّ مفعول لأجله، أي: اكتسبوا دينهم للهو واللّعب⁽³⁾. فهو متعدّ لواحد⁽⁴⁾.

قوله: (أي: بنوا أمر دينهم...) **إلخ** لما أضاف الدّين إليهم، وليس لهم دينٌ في الواقع أوّلُه في «الكشاف»⁽⁵⁾ بأوجه⁽⁶⁾:

(1) قوله (أول) سقط من (ك1). ولعلّ الناسخ أثبتها سهواً بعد عدّة كلمات، كما سيتضح في الحاشية (2).

(2) في (ك1): (وفيه إخبار عن أول النكرة بالمعرفة) بزيادة (أول). ولعلّه سبق قلم؛ إذ مكانها عند قوله: (مفعول أول). والله أعلم!

- وما بين معترضتين تعقيب من الشّهاب على كون (لعباً ولهواً) - وهو نكرة - مفعول أول، و(دينهم) - المعرف بالإضافة - مفعول ثانٍ. ومبنى التعقيب أنّ (اتّخذوا) من أفعال التحويل التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والإخبار عن النكرة بالمعرفة قبيح في غير الشعر، وإنّما جاز عند البعض في حالات مشروطة خلافاً للأصل. وفي المسألة تفصيل نحويّ يطلب من ملاحظته. يُنظر: مغني اللبيب، (2/451-453) - حاشية الصّبّان، (1/256).
قال في حاشية القونوي: "...ولعلّه فصيحٌ فيما إذا كان داخلاً عليهما النواسخ". (8/150).

(3) انتهى كلام الإمام السفّاقسي. يُنظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد، [167/ب].

ويُنظر: كلام الإمام ابن عطية في المحرّر الوجيز، (3/387) - وكلام الإمام الزمخشري في الكشاف، (2/27) - وكلام الإمام الرازي في تفسيره، (13/27).

على أنّ العبارة فيها تسمّخ؛ فالمذكور عن الإمام ابن عطية والزمخشري إنّما هو ظاهر بعض كلامهما؛ فقد ذكرا أوجهاً أخرى. وعبارة البحر المحيط أضبط حيث قال: "ويظهر من بعض كلام الزمخشري وابن عطية ...". (4/159).
وسيّأتي أنّه في الدرّ المصنوع شتّع على هذا الفهم لكلامهما، وأنّ قولهما هذا هو تفسير معنى لا إعراب. يُنظر: (4/679).

ثمّ الإمام السفّاقسي لم يجزم بنسبة القول إلى الإمام الرازي؛ إذ يفهم هذا من ترجيح الإمام الرازي لأحد وجوه المعاني في الآية دون التصريح به. ففي نقل الشّهاب عنه تسمّخ، وعبارة البحر المحيط أضبط. يُنظر: (4/159).

(4) إذ يكون (اتّخذوا) على هذا القول بمعنى (اكتسبوا - عملوا) وقد نصب مفعولاً لأجله. يُنظر: حاشية شيخ زاده، (4/68).

وأجازه في الدرّ المصنوع، يُنظر: (4/678) واستبعده في تفسير الألوسي يُنظر: (7/186).

(5) يُنظر: الكشاف، (2/27).

(6) نقل الشّهاب تفصيل هذه الأوجه من عبارة الإمام التفتازاني، بعضها نصّاً وبعضها بتصرّف يسير مع التعليق عليها. كما سيظهر عند ملاحظة العزو في الحواشي الآتية.

.....

«الأول: أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا الدِّينَ الْمُفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ شَيْئاً مِنْ جَنَسِ اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ، كَعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَنَحْوِهَا. والدِّينُ الْمُفْتَرَضُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ فِي الْوَاقِعِ دِينَ الْإِسْلَامِ، لَكِنْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ هَذَا الْمَفْهُومَ، بَلْ مَجْرَدُ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الدِّينِ الْوَاجِبِ⁽¹⁾.

الثاني: أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا مَا يَتَدَيَّنُونَ بِهِ وَيَنْتَحِلُونَهُ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ لِأَهْلِ الْأَدْيَانِ شَيْئاً مِنَ اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ⁽²⁾. وحاصله: أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا اللَّعِبَ وَاللَّهْوَ دِيناً لَهُمْ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَلَيْسَ مِنَ الْقَلْبِ فِي شَيْءٍ، وَلَا مِنْ جَعْلِ الْمَبْتَدَأِ نَكِيراً وَالْخَبَرِ مَعْرِفَةً كَمَا تُؤْهِمُ⁽³⁾. وفيه بحث⁽⁴⁾.

«الثالث: أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا دِينَهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ وَكُلِّفُوا - أَعْنِي: الْإِسْلَامَ - لِعِبَاءٍ وَلِهَواً، حَيْثُ سَخِرُوا بِهِ وَاسْتَهْزَؤُوا. فحاصل الأول: اتَّخَذُوا الدِّينَ الْوَاجِبَ لِعِبَاءٍ وَلِهَواً⁽⁵⁾، والثاني: جَعَلُوا اللَّعِبَ دِيناً وَاجِباً، والثالث: اسْتَهْزَؤُوا بِالدِّينِ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعَظَّمَ غَايَةَ التَّعْظِيمِ. ومعنى الإضافة في الأول والثالث ظاهرٌ، وفي الثاني أَنَّهُ عَادَةً لَهُمْ⁽⁶⁾.

(1) أي: مطلق الدين وحقيقته، حيث يجب على كل مكلف أن يتدين بدين ما، وهؤلاء تدنوا باللعب واللهو. يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (129/6).

(2) حاشية التفتازاني على الكشاف، [أ/237].

(3) يُنظر: حاشية التفتازاني على الكشاف، [أ/237].

- والقلب اصطلاحاً: «جعل كلٍّ من الجزأين في الكلام مكان صاحبه؛ لغرض المبالغة». جواهر البلاغة، (ص 213-214). وهو من فنون علم المعاني، وفيه إخراج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر لاعتبارات يراها المتكلم ممّا يورث المعنى ملاحظة. يُنظر: مفتاح العلوم، (ص 211) - الإيضاح في علوم البلاغة، (122/1-123).

- ونص عبارة الكشاف: «... أَوْ اتَّخَذُوا مَا هُوَ لِعِبٍّ وَلِهَوٍّ مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَغَيْرِهَا دِيناً لَهُمْ». (27/2).

- فحاصل الكلام أَنَّ عبارة الإمام الزَّمَخْشَرِيِّ تَوْهَمُ أَنَّ فِيهَا قَلْباً؛ إِذْ أُبْدِلَ مَوْضِعُ الْمَفْعُولَيْنِ (دِينَهُمْ - لِعِبَاءٍ وَلِهَواً)، وَلَئِنْ أَصْلُهُمَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فَيَكُونُ كَلَامُهُ خَرَجَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ بِجَعْلِهِ الْمَبْتَدَأَ نَكِيراً وَالْخَبَرَ مَعْرِفَةً.

- ومسألة القلب ذكرها الإمام الطيبي، وفصل في بيان وجهه، وذكر أمثلة مشابهة من القرآن خرجها بعض العلماء على أسلوب القلب، أمّا مسألة النكرة والمعرفة فذكرها القطب الرازي بأسلوب الفنقلة وبين وجه تصحيحها. يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (129/6-131) - حاشية القطب الرازي على الكشاف، [ب/198].

- والإمام التفتازاني ينبّه هنا على بطلان هذا التوهم أساساً فضلاً عن الحاجة إلى تصحيحه، ويقرّر أَنَّ كلا الوجهين حاصلهما واحدٌ في الإعراب. وكذلك استبعده في كشف الكشاف، [ب/176].

(4) سيأتي بعد قليل كلام للشهاب عن هذه المسألة.

(5) قوله: (ولهواً) سقط من (ك1) و(ك2).

(6) حاشية التفتازاني، [أ/237].

- والمقصود بالإضافة هنا: إضافة الدين إليهم مع أَنَّهُ لَا دِينَ لَهُمْ، فالإضافة في الأول: من حيث وجوب اتّخاذهم ديناً، ووجهها في الثالث: أَنَّهُمْ مَكْلَفُونَ بِالْإِسْلَامِ. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [33/ب] - حاشية القونوي، (150/8).

أو جعلوا عيدهم الذي جعل ميقات عبادتهم زماناً لهو ولعب.
والمعنى: أعرض عنهم ولا تُبال بأفعالهم وأقوالهم. ويجوز أن يكون تهديداً لهم، كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]. ومن جعله منسوخاً بآية السيف حمّله على الأمر بالكف عنهم، وترك التعرض لهم.

والوجه الرابع: «أنّ المراد بالدين العيد الذي يُعاد إليه كلّ حينٍ معهودٍ، بالوجه الذي شرّعه الله كعيد المسلمين، أو بالوجه الذي اعتادوه من اللعب واللهو كأعياد الكفرة»⁽¹⁾؛ لأنّ أصل معنى الدين: العادة⁽²⁾، والعيد مُعتادٌ في كلّ عامٍ⁽³⁾. ولُبّعده عن الظاهر أُخِرَ.

وترك المصنّف رحمه الله الثاني منها؛ لما فيه من الخفاء، ولأنّه إنّ حُمِلَ على ظاهره من القلب فهو ضعيف⁽⁴⁾، وإلا فهو راجعٌ إلى الوجه الآخر⁽⁵⁾، والفرق بينهما سهل.

وقوله: (زمانٍ لهُو...) إلخ إشارة إلى أنّه إذا كان بمعنى العيد -وهو اسمُ زمانٍ؛ لأنّه يومٌ مخصوصٌ- يُقدّر مضافٌ ليصحّ الحملُ.

قوله: (والمعنى: أعرض عنهم ولا تُبال...) إلخ إشارة إلى أنّ الظاهر يقتضي الكف عنهم مع أنّه مأمورٌ بالتبليغ والقتال!؛ فأوّله بأنّ المراد: لا تُبال بهم وامضٍ لما أمرت⁽⁶⁾، أو هو للتهديد⁽⁷⁾،

(1) حاشية التفਤازاني، [أ/237].

(2) قال في لسان العرب: «والدين: العادة والشأن. تقول العرب: ما زال ذلك ديني وذديني، أي: عادي». مادة (دين)، (2/1469).

(3) يبيّن الشهاب هنا قرينة حمّله على هذا المعنى؛ ردّاً على ما قاله في حاشية الإسفراييني: «... وحملُ الدين على العيد لا يُدّ له من قرينة». [أ/284].

(4) **وجه الضعف** ما يلزم عن القلب من الإخبار عن النكرة بالمعرفة كما سبق بيانه.
قال في حاشية الإسفراييني: «... ولم يلتفت إليه [أي: الإمام البيضاوي]؛ لأنّه يُشعر بجعل (لهواً ولعباً) مفعولاً أولاً، فيلزم كونُ المسند إليه نكرةً مع تعريف المسند، وكأنّ الكشف اعتمد على أنّ المراد من لهو ولعب الأمور المعيّنة المخصوصة، فلا نكارة إلا في العبارة، وعلى المعنى مدارُ الإفادة». [أ/284].

(5) أي: راجعٌ إلى الوجه الأوّل. قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [أ/34].

(6) أي: اترك معاشرتهم وملاطفتهم ولا تترك الإنذار ولا القتال، فلا نسخ على هذا الوجه. بدليل الأمر بعده: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ﴾، ونظيره قوله تعالى: ﴿... أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ...﴾ [النساء: ٦٣]. وعليه أكثر المفسرين. يُنظر: تفسير الرازي، (27/13) - تفسير أبي السعود، (2/228) - حاشية الشيرازي، [أ/160] - حاشية القونوي، (8/151).

(7) أجازه عددٌ من المفسرين، وهو مروى عن الإمام مجاهد. يُنظر: تفسير الطبري، (9/319) - الدر المنثور، (6/91) - تفسير ابن كمال باشا، [ب/175].

ويخرج الأمر عن معناه الأصلي على سبيل المجاز إلى معاني أخرى تُستفاد من سياق الكلام، وقرائن الأحوال منها: التهديد. يُنظر: مفتاح العلوم، (ص 318-319) - الإتيان، (2/892).

.....

أو أَنَّ الآيةَ نزلت قبلَ آيةِ السيفِ التي في سورةِ براءة والأمرِ بالقتال؛ فتكون منسوخةً⁽¹⁾، وعلى ما قبله فهي مُحْكَمَةٌ. ف(ذَر) بمعنى: (أترك) فيه ثلاثة وجوه.

واعلم أَنَّهُم اختلفوا في الوجوه المذكورة في الكشف، فقليل: إنها أربعة، وقيل: ثلاثة⁽²⁾.

وقوله⁽³⁾: «اتَّخَذُوا مَا هُوَ لَعِبٌ وَلَهُوَ دِيناً لَّهُمْ» ليس من توجيهه معنى الدِّين في شيء، وهو الأول بعينه، وإنما ذكره الزمخشري لبيان الوجهين من كونه مفعولاً أول أو ثاني⁽⁴⁾، والقلب الداعي له أن لا يثبت لهم دين⁽⁵⁾. فقول التَّحْرِير: إنه ليس من القلب؛ إذ لا داعي له، لا وجه له.

وفسَّره العلامة بقوله: (ما هو لعبٌ) إشارةً إلى تأويله بمعرفة المفهومة من (ما) الموصولة، كما قيل⁽⁶⁾. وفيه تأمل⁽⁷⁾.

(1) أي: يبقى على حقيقته من الأمر بتركهم والكف عنهم، لكن حكمه منسوخ بما نزل بعد من الأمر بالقتال، وهو مروى عن الإمام قتادة. يُنظر: تفسير الطبري، (319/9) - الناسخ والمنسوخ، ابن سلامة، (ص 23-24) - الدر المنثور، (91/6). واستبعد: إذ لا ضرورة إليه مع صحة المعنى على الوجهين الأولين. يُنظر: الناسخ والمنسوخ، النحاس، (ص 136) - حاشية الإسفراييني، [284/أ] - تفسير ابن كمال باشا، [175/ب]. وأعرض بعضهم عن ذكره كما في تفسير أبي السعود، (228/2).

(2) يُنظر: الكشف على الكشف، [176/ب] - حاشية الطيبي على الكشف، (6/129-132) - حاشية سنان أفندي، [34/أ]. وجملة الوجوه المذكورة في الكشف هي: (1) اتخاذ الدين الواجب لهواً - (2) اتخاذ اللهو ديناً - (3) الاستهزاء بدين الإسلام - (4) الدين بمعنى العيد. ولعل منشأ الاختلاف في عدّها هو اعتبار الوجهين الأولين متلازمين أو متغايرين.

(3) أي: الإمام الزمخشري في الكشف.

(4) هكذا في كلّ النسخ بغير ألف تنوين النصب في الكلمتين، وفي (صادر): (مفعولاً أول أو ثانياً). وهو الصحيح: لأنّ (أول) قد تمنع من الصرف، لكن لا أعلم وجهاً لعدم تنوين (ثانياً) والله أعلم!.

- وكلام الشهاب ردُّ على اعتراض الإمام التفتازاني وقبله السمين الحلبي؛ فقد شنع في الدرّ المصون على هذا التوجيه الإعرابي لكلام الإمام الزمخشري - وهو من أكابر علماء اللغة والبيان - من غير داعٍ إليه، وعدّه تفسير معنى لا إعراب. يُنظر: (679/4) - وللإمام ابن عرفة كلام حسن في عموم مسألة تحديد المفعول الأول والثاني في الآية، حيث قال: «الجملة الابتدائية إذا نصّبها الفعل يُنظر المقصود الأهم فيها... يجعل مفعولاً أولاً... وهؤلاء لم يكن مقصدهم اتخاذ اللعب واللهو بوجه، وإنما مقصدهم التدين والإيمان؛ فصيّروه لعباً ولهواً، فالمفعول الأول هو (دينهم)». تفسير ابن عرفة، (2/167).

(5) بيّن في حاشية بستان أفندي فائدة القلب فقال: «... نكتة القلب: وهي ادّعاء أَنَّهُم اتَّخَذُوهُ بوجهٍ كان لهم كسائر الأديان؛ تقبيحاً لصنيعهم». [84/أ]

(6) المقصود بـ (العلامة) هنا هو الإمام الزمخشري. والكلام قاله في حاشية بستان أفندي على البيضاوي ونصّه: «... أراد بقوله: (ما هو لعبٌ...) أن معنى (لعباً) في الآية اعتُبر بجنسه وجُعِلَ له وجهٌ تُعرَّف؛ لأنّ (ما هو لعبٌ) معرفة كما لا يخفى؛ إذ هو موصولٌ وصلته، أي: ما يُعرَف ويُمَيَّز ويتعيّن عند كلّ أحدٍ بهذا الجنس ويقال: هو اللعب، أو أراد به الأمور المعيّنة التي ذكرها من عبادة الأصنام وتحريم البحائر...». [84/أ]

(7) من قوله: (واعلم أَنَّهُم اختلفوا...) إلى قوله: (وفيه تأملٌ) أخر في (ك1) بعد بيت الشعر الآتي. وإثباتها هنا أولى لسياق الكلام.

﴿وَعَزَّزْتُهُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ حَتَّى أَنْكَرُوا الْبَعْثَ. ﴿وَذَكَّرْتَهُمْ﴾ أَي: بِالْقُرْآنِ.

قوله: ﴿وَعَزَّزْتُهُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ حَتَّى أَنْكَرُوا الْبَعْثَ (فَعَزَّ) مِنَ الْغُرُورِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ⁽¹⁾. وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنَ الْغَرِّ وَهُوَ مَلَأَ الْفَمَ⁽²⁾، أَي: أَشْبَعَتْهُمْ لَذَائِهَا حَتَّى نَسُوا الْآخِرَةَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

(البحر الطويل)

وَلَمَّا التَّقِينَا بِالْعَشِيَّةِ غَرَّنِي بِمَعْرِوفِهِ حَتَّى خَرَجْتُ أَفُوقُ⁽³⁾

قوله: ﴿وَذَكَّرْتَهُمْ﴾ أَي: بِالْقُرْآنِ جَعَلَ الْضَمِيرَ لِلْقُرْآنِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿... فَذَكَّرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: 45]، وَالْقُرْآنُ يَفْسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ⁽⁴⁾.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَعُودُ عَلَى (حَسَابِهِمْ)، وَقِيلَ: عَلَى (الدِّينِ)⁽⁵⁾، وَقِيلَ: إِنَّهُ ضَمِيرٌ يَفْسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، فَيَكُونُ (أَنْ تُبْسَلَ) بَدَلُ⁽⁶⁾ مِنْهُ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ⁽⁷⁾.

(1) غَرَّه، يَغُرُّهُ: بِالضَّمِّ، غَرًّا: بِالْفَتْحِ، وَغُرُورًا: بِالضَّمِّ، أَي: خَدَعَهُ وَأَطْمَعَهُ بِالْبَاطِلِ، وَالْغُرُورُ: بِالضَّمِّ، الْأَبَاطِيلُ، وَكُلُّ مَا اغْتُرَّ بِهِ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا. يُنْظَرُ: الْمَفْرَدَات، (464-465/2) - لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (غُر)، (3232/5) - تَاجُ الْعُرُوسِ، مَادَّةُ (غُر)، (214-215/13).

(2) (الغَرَّ): بَفَتْحِ الْغَيْنِ، غَرَّرَ السَّقَاءُ: مَلَأَهُ، وَغَرَّ الطَّائِرُ فَرْخَهُ أَي: أَلْقَمَهُ وَمَلَأَ فَمَهُ. يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (غُر)، (3236) - تَاجُ الْعُرُوسِ، مَادَّةُ (غُر)، (217/13)

- قَالَ فِي الْمَحَرَّرِ الْوَجِيزِ: "وَلَا يَتَّجِهْ هَذَا الْمَعْنَى فِي تَفْسِيرِ (غَرَّ) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ". (387/3)

(3) ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْأَغَانِي لِ(بِشَّارِ بْنِ بُرْدٍ) يُنْظَرُ: (213/3)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مَنْسُوبًا فِي غَيْرِهِ مِمَّا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مِطَازِ الْكُتُبِ، وَقَدْ سَاقَهُ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ. يُنْظَرُ: الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزِ، (387/3) - الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، (160/4) وَعَلَّقَ مُحَقِّقُو الْكِتَابَيْنِ أَنَّهُمْ لَمْ يَهْتَدُوا لِقَائِهِ. وَمَعْنَى (أَفُوقُ): مِنَ الْفُوقِ: وَهُوَ تَرْدِيدُ الشَّهْقَةِ الْعَالِيَةِ، وَالرَّيْحُ الَّتِي تَشْخَصُ مِنْ صَدْرِهِ، وَتَتَابُعُ النَّفْسِ. يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (فُوقُ)، (3488/5)

فَالشَّاعِرُ هُنَا عَنَى بِقَوْلِهِ (غَرَّنِي) الْإِمْتِلَاءَ، وَكَتَى بِهِ عَنْ كَثْرَةِ الْعَطَايَا حَتَّى اسْتَغْنَى عَنِ الْمَزِيدِ.

(4) تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ هُوَ أَحْسَنُ طَرُقِ التَّفْسِيرِ وَأَعْلَاهَا، وَأَوَّلُ مَا يَطْلُبُهُ الْمَفْسِّرُ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ. يُنْظَرُ: الْإِتْقَانُ، (1197/2)

(5) أَي: ذَكَرَهُمُ بِالْدِّينِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَتَدَيَّنُوا بِهِ؛ فَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ (الدِّينُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لُيُبًا وَلَهُمْ﴾. يُنْظَرُ: الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزِ، (387/3) - تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ، (28/13) - حَاشِيَةُ الشَّيْرَوَانِيِّ، [160/أ]

(6) قَوْلُهُ: (بَدِلُ مِنْهُ) هَكَذَا فِي كُلِّ النُّسخِ مِنْ غَيْرِ أَلْفِ تَنْوِينِ النِّصْبِ، وَفِي صَادِرٍ: (بَدَلًا مِنْهُ) وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ (فَيَكُونُ).

(7) لَعَلَّ مَعْنَى (اخْتَارَهُ) أَي: أَجَاذَهُ، فَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو حَيَّانَ الْوَجُوهَ الْآخَرَى وَجَعَلَ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى (الْقُرْآنِ) أَوَّلَاهَا، ثُمَّ قَالَ: "... وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ [أَي: (أَنْ تُبْسَلَ)] فِي مَوْضِعٍ جَرَّ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ، وَالضَّمِيرُ مُفَسَّرٌ بِالْبَدَلِ... فَالتَّقْدِيرُ: (وَذَكَرَ بَارْتَهَانَ النُّفُوسِ وَحَبَسَهَا بِمَا كَسَبَتْ)". الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، (160/4)

وَاسْتُحْسِنَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفْخِيمِ وَزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ. يُنْظَرُ: الدَّرُّ الْمَصُونُ، (679/4) - تَفْسِيرُ أَبِي السَّعُودِ، (229/2).

لَكِنْ تُعَقَّبُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ؛ إِذِ التَّذْكِيرُ يَنَاسِبُ الْقُرْآنَ. يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ الْقَوْنُوِيِّ، (151/8)

﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ يَمَا كَسَبَتْ﴾ مخافةً أَنْ تُسَلَّمَ إِلَى الْهَلَاكِ وَتُرَهَّنَ بِسُوءِ عَمَلِهَا.

قوله: (مخافةً أَنْ تُسَلَّمَ... إلخ) إشارةً إلى أَنَّهُ مفعول لأجله بتقدير مضاف⁽¹⁾، أو أصله: (أَنْ لَا تُبْسَلَ)⁽²⁾، ومنهم مَنْ جعله مفعولاً به (ذَكَرَ)⁽³⁾.

و(تُسَلَّمَ) من الإفعال، ويجوز أَنْ يَكُونَ من التفعيل، وهما متقاربان⁽⁴⁾. وفَسَّرَ التَّبَسَّلَ بالإسلام إِلَى الْهَلَاكِ، أي: وقوعه فيه وجعله كَأَنَّهُ رهنٌ بيده.

قال الراغب: (تُبْسَلَ) هنا بمعنى تُحَرَّمَ الثواب⁽⁵⁾، والفرق بين الحرام⁽⁶⁾ والتَّبَسَّل: أَنَّ الْحَرَامَ عَامٌّ لِمَا مُنِعَ مِنْهُ بِحُكْمٍ أَوْ قَهْرٍ، وَالتَّبَسَّلُ: الْمَمْنُوعُ بِالْقَهْرِ، وقوله تعالى: ﴿... أَبْسَلُوا يَمَا كَسَبُوا ...﴾ [الأنعام: 70] أي: حُرِّمُوا الثَّوَابَ، وَفُسِّرَ بِالْإِثْرَانِ؛ / لقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ يَمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ [المدثر: 38]. و(رهينة) فَعِيلَةٌ بمعنى فاعل، أي: ثابِتَةٌ مُقِيمَةٌ⁽⁷⁾، وقيل: [ب/243] بمعنى مفعول، أي: كُلُّ نَفْسٍ مُقَامَةٌ فِي جَزَاءٍ مَا قَدَّمَتْ⁽⁸⁾ مِنْ عَمَلِهَا، وَلَمَّا كَانَ الرَّهْنُ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ حَبْسُهُ اسْتُعِيرَ ذَلِكَ لِلْمَحْتَبَسِ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ⁽⁹⁾. انتهى.

فمعنى **قوله: (تُرَهَّنَ)** أي: تُحْبَسَ فِي الْهَلَاكِ؛ بِسَبَبِ سُوءِ عَمَلِهَا، وَهُوَ مَعْنَى إِسْلَامِهِ إِلَيْهِ؛ وَلِهَذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ رَوَى كُلُّ مَنْهُمَا عَنِ السَّلَفِ⁽¹⁰⁾. وقال الزجاج: إِيَّاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ⁽¹¹⁾، وإليه أشار المصنِّف رحمه الله.

(1) أي: بتقدير (مخافةً الإسلام إِلَى الْهَلَاكِ). وحكى الاتفاق على هذا المعنى وشهرته غيرُ واحدٍ من المفسرين. يُنظَرُ: البحر المحيط، (160/4) - الدرّ المصون، (679/4).

(2) رَجَّحَهُ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ كَالْإِمَامِ الطَّبْرِيِّ وَأَبِي السَّعُودِ، وَالْمَعْنَى: (وَذَكَرَهُمْ بِهِ؛ لِيُؤْمِنُوا، فَلَا تُبْسَلَ أَنْفُسُهُمْ بِمَا كَسَبَتْ مِنَ الْأَوْزَارِ)، وَحَذَفَتْ (لَا) لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا. يُنظَرُ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، (320/9) - تَفْسِيرُ أَبِي السَّعُودِ، (228/2).

(3) ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْوَاحِدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ يُنظَرُ: التفسير الوسيط، (286/2) - وَأَجَازَهُ فِي حَاشِيَةِ الْأَسْفَرَايِينِيِّ، [284/أ] - وَرَجَّحَهُ فِي التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ، (296/7 - 297).

(4) قَالَهُ فِي حَاشِيَةِ سَنَانِ أَفْنَدِي. يُنظَرُ: [34/أ] - وَالْمُرَادُ أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَزِيدِ: (أُسْلِمَ، يُسَلَّمُ، إِسْلَامًا= إِفْعَالًا)، أَوْ الْمَضْعَفِ: (سُلِّمَ، يُسَلَّمُ، تَسْلِيمًا= تَفْعِيلًا) فَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ. وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى اخْتِلَافِ نُسْخِ تَفْسِيرِ الْبَيْضاوِيِّ. يُنظَرُ: حَاشِيَةُ بَسْتَانَ أَفْنَدِي، [85/أ - ب].

(5) اسْتَبَعْدَهُ فِي الْمَحَرَّرِ الْوَجِيزِ، (388/3).

(6) فِي (ك1): (وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالتَّبَسَّلِ). وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ؛ إِذْ نَصَّه فِي الْمَفْرَدَاتِ كَمَا أُثْبِتَ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْسِّيَاقِ.

(7) فِي مَنَهَوَاتِ هَامِشٍ (ف): «وَمِنْهُ: (الْحَالَةُ الرَّاهِنَةُ) أَيِ: الثَّابِتَةُ الْبَاقِيَةُ إِلَى الْآنَ». [244/أ]

(8) فِي (ك1): (فِي جَزَاءٍ مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهَا). وَمَا أُثْبِتَ أَصَحُّ؛ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِنَصِّ الْمَفْرَدَاتِ.

(9) جُمِعَ الشَّهَابُ هُنَا بَيْنَ نَصِّينَ لِلْإِمَامِ الرَّائِبِ، أَحَدُهُمَا فِي مَادَّةِ (بَسَلَ) وَالثَّانِي فِي مَادَّةِ (رَهْن) يُنظَرُ: الْمَفْرَدَاتِ، (59/1) وَ(270/1).

(10) مَعْنَى الْإِسْلَامِ إِلَى الْهَلَاكِ مَرْوِيُّ عَنْ سَيِّدِنَا ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْإِمَامِ عَكْرَمَةَ وَالْحَسَنَ وَمَجَاهِدَ، وَمَعْنَى الرَّهْنِ وَالْحَبْسِ مَرْوِيُّ عَنْ الْإِمَامِ قَتَادَةَ. يُنظَرُ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، (320/9 - 321) - الدَّرُّ الْمَنْثُورُ، (92/6)

(11) يُنظَرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، (261/2).

وأصلُ الإِبْسَالِ والبَسْلِ: المنع، ومنه: أَسَدٌ بَاسِلٌ؛ لأنَّ فريستَه لا تُفْلِتُ منه، والبَاسِلُ: الشجاع؛ لامتناعه من قِزْزِه، وهذا بَسْلٌ عليك أي: حرامٌ.

فما قيل: إنَّه من (راهنته على كذا): إذا خاطَرَه، فكأنَّ الهلاكَ يقول: (إن حصل منك سوءُ العمل فالنفسُ لي)⁽¹⁾، تكلفُ نشأً من قلة التدبُّر⁽²⁾.

و(فريسة الأسد): ما يفتَرُسُه ويصطاده. و(لا تُفْلِتُ) أي: تتخلَّص منه. و(القرن): بالكسر، الكُفُو في الشجاعة⁽³⁾. و(البَسْلُ): بالسكون، الحرام، و(الإِبْسَالُ): التحريم⁽⁴⁾، قال:

(البحر الطويل)

أَجَارْتُكُمْ بَسْلٌ عَلَيْنَا مُحَرَّمٌ وَجَارْتُنَا حِلٌّ لَكُمْ وَحَلِيلُهَا⁽⁵⁾

ويكون (بَسْلٌ) جواباً بمعنى: (نَعَمْ) و(أَجَلٌ)، واسمَ فِعْلٍ بمعنى: (اكْفُفْ)⁽⁶⁾.

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ﴾ فُسِّرَ هنا بالعموم، أي: كلُّ نفسٍ، وهو نكرةٌ في الإثبات، كقوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: 14]، إمَّا لأنَّه قد يُؤخَذُ عمومُه من السياق⁽⁷⁾، وإمَّا لأنَّه نفْيٌ معنًى، كما يُفهم من كلام المصنِّف⁽⁸⁾. فتأمَّل!⁽⁹⁾.

(1) قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظَر: [أ/34]

(2) هذا المعنى من حيث اللغة صحيحٌ سائغ، فقد ورد في الصحاح للجوهري. يُنظَر: مادة (رهن)، (2128/5)، وتعقيب الشهاب من حيث حملُ الآية عليه، ففيه تكلفٌ ظاهرٌ، بينما حملُها على المعاني السابقة أوضح وأظهر.

(3) ذكره في حاشية سنان أفندي، [أ/34] - يُنظَر: لسان العرب، مادة (قرن)، (3610/5)

(4) (البَسْلُ) من الأضداد، بمعنى الحلال والحرام، والمذكَّرُ والمؤنَّثُ والواحدُ والجمع فيه سواءٌ. يُنظَر: لسان العرب، مادة (بسَل)، (285/1)

(5) البيت للأعشى (ت11هـ) من قصيدة له يعاتب فيها بعضَهم في حربٍ كانت بينه وبين أبي قيس بن ثعلبة، ومطلعها:

لِمَيْئَاءَ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ طُلُوبُهَا عَفَّتْهَا نَضِيبَاتُ الصَّبَا فَمَسِيلُهَا

يُنظَر: ديوان الأعشى الكبير، (17/2) ووجه الشاهد فيه ظاهرٌ فقد جاء (البَسْلُ) بمعنى (الحرام) وقابله بالجلِّ في الشطر الثاني.

(6) يُنظَر: الدرّ المصون، (681/4).

- قال في المفردات: "و(بَسْلٌ) في معنى (أَجَلٌ) و(بَسٌ)". (60/1) - وقال في لسان العرب: "و(البَسْلُ) أيضاً في الكفاية... و(بَسْلٌ) بمعنى (أَجَلٌ)". مادة (بسَل)، (285/1)

(7) ذلك أنَّ سياق الآية في الموعظة؛ فناسب أن تكون عامّة لكلِّ نفس. يُنظَر: التحرير والتنوير، (297/7).

- ووجه الشاهد في آية (التكوير): معي (نفس) على معنى العموم، رغم كونها نكرة في سياق الإثبات. يُنظَر: حاشية الشهاب، (328/8)

(8) من صيغ الدلالة على العموم: النكرة في سياق النفي. يُنظَر: الإيضاح في علوم البلاغة، (ص63) - الإنقان، (682/2).

(9) قوله: (وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ﴾ فُسِّرَ هنا بالعموم... فتأمَّل!) مؤخَّر في (ك1) عن هذا الموضع إلى نهاية التعليق على الآية بعد قوله: (ولأنَّ نفْيَهما أبلغ). وإثباته هنا أليق بسياق كلام الإمام البيضاوي.

﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ يَدْفَعُ عَنْهَا الْعَذَابَ. ﴿وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدْلٍ﴾ وَإِنْ تَفْدَى كُلَّ فِدَاءٍ. وَالْعَدْلُ: الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهَا تُعَادِلُ الْمُفْدِيَّ، وَههنا الفداء. و(كلّ) نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ.

قوله: ﴿لَيْسَ لَهَا...﴾ (... الخ في هذه الجملة ثلاثة وجوه: فقليل: إنها مستأنفة للإخبار بذلك، أو في محل رفع صفة (نفس)، أو في محل نصبٍ على أنها حالٌّ من ضمير (كسبت) ⁽¹⁾.

وضمير (يُدفع) للولي والشفيع، باعتبار أنه مذكور وتأويله بذلك، أو بكل واحدٍ على البديل ⁽²⁾.

ومعنى كونهما (من دون الله) -سواء كانت (من) زائدة أو ابتدائية⁽³⁾-: أنهما يحولان بينها وبينه بدفع عقابه، ولذا قيل: إن فيه مضافاً مقدراً، أي: دون عذابه ⁽⁴⁾، وإليه يشير كلام المصنّف.

فلا يرد أنه من أين يؤخذ العذاب من النظم؟!.

قوله: ﴿وَإِنْ تَفْدَى كُلَّ فِدَاءٍ﴾ الفداء: بالكسر والمدّ، وإذا فُتِحَ قُصِرَ ⁽⁵⁾. و(كلّ) منصوبٌ على المصدريّة؛ لأنّه بحسب ما يضاف إليه ⁽⁶⁾، لا مفعولٌ به ⁽⁷⁾.

(1) ذكر هذه الأوجه الثلاثة، ورجّح الاستئناف عدّد من المفسّرين وأصحاب الحواشي. يُنظر: البحر المحيط، (160/4) - حاشية شيخ زاده، (69/4) - حاشية سنان أفندي، [34/أ، ب].

- ورجّح وجهاً رابعاً بكونها حالاً من (نفس) في تفسير أبي السعود، (229/2) - حاشية القونوي، (152/8).

(2) جعله على البديل في حاشية سنان أفندي يُنظر: [34/ب]

(3) أجاز كونها زائدة الإمام ابن عطية يُنظر: المحرّر الوجيز، (388/3) ووضّعه في البحر المحيط، (160/4) وذهب أكثر المفسّرين إلى أنها لايتداء الغاية يُنظر: المحرّر الوجيز، (388/3) - البحر المحيط، (160/4) - تفسير الألوسي، (187/7).

(4) يُنظر: الدر المصون، (682/4)

(5) قال في لسان العرب: «الفداء: بالكسر والمدّ، والفتح مع القصر: ... يقال: فداه، يفديه، فداءً وفديّ». مادة (فدى)، (3366/5).

(6) يُنظر: مغني اللبيب، (195/1) - أحكام (كلّ) وما عليه تدلّ، (ص30)

(7) ذهب إليه الإمام ابن عادل في تفسيره، والتقدير: (وإن تفدي يداها كلّ ما تفدي به لا يؤخذ). يُنظر: الباب في علوم الكتاب، (215/8). وردّ بأنّ الفعل (تعدّل = تفدي) إنّما يتعدّى بنفسه إلى الشيء المفدي وليس هو المقصود هنا، ولو كان مفعولاً به لقليل: (بكلّ عدل). يُنظر: الانتصاف على الكشاف، (28/2) - منهوات حاشية سنان أفندي، [34/ب] - التحرير والتنوير، (298/7).

﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ الفعل مُسْنَدٌ إِلَى (منها)، لا إِلَى ضَمِيرِهِ، بخلاف قوله: ﴿... وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ...﴾ [البقرة: 48] فَإِنَّهُ الْمُقْدَى بِهِ.

وقيل: هو بمعنى (الكامل)، كقولك: (هو رَجُلٌ كُلُّ رَجُلٍ) أي: كاملٌ في الرجوليّة، وتقديره: (عدلاً كُلُّ عَدْلٍ)⁽¹⁾. وفيه: أَنَّ (كُلَّ) بهذا المعنى يُلْزَمُ التَّبَعِيَّةُ، والإضافةُ إِلَى مثل المتبوع نعتاً لا توكيداً، كما في «التسهيل»⁽²⁾. ولا يجوز حذفُ موصوفها.

وقوله: (لا إلى ضميره) لَأَنَّ (العَدْل) هنا مصدرٌ؛ لوقوعه مفعولاً مطلقاً، وليس هو بمأخوذ⁽³⁾.

نعم، يجوز أن يُراد بضميره (العَدْل) بمعنى (الفدية) على الاستخدام؛ فيصحّ الإسناد إليه، كما في قوله تعالى: ﴿... وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ...﴾ [البقرة: 48]، لكن لا حاجةُ إليه مع صحّة الإسناد إلى الجارّ والمجرور، كـ (سِيرَ من البلد) و(أَخَذَ من المال)⁽⁴⁾.

وكذا كونه راجعاً إلى المعدول به المأخوذ من السياق⁽⁵⁾، وكونُ (يُؤْخَذُ) بمعنى (يُقْبَلُ) ونحوه⁽⁶⁾.

(1) قاله في حاشية الإسفراييني. [284/أ، ب]

(2) يُنظَر: تسهيل الفوائد، ابن مالك، (ص166).

- وكتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»: للإمام ابن مالك (ت672هـ) كتابٌ جامع لمسائل النحو والصرف، اختصره من كتابه (الفوائد)، واهتمّ فيه بذكر مسائل الخلاف وأصحاب الآراء والمذاهب مع مناقشتها، قد وحاز على عناية العلماء فصنّفوا عليه شروحاً كثيرة، وشرحه المؤلّف نفسه واختلف فيه هل أكمله أم لا؟!، كما نظمّه بعضهم، والكتاب محقّق مطبوع. يُنظَر: بغية الوعاة، (1/132)- كشف الظنون، (1/406)- هدية العارفين: (2/14)- تسهيل الفوائد، مقدّمة التحقيق، (1/64-68).

(3) المقصود أَنَّ الجارّ والمجرور (منها) نائبٌ عن فاعل (يُؤْخَذُ)، وليس للفعل ضمير مقدّر بمعنى (العَدْل)؛ لَأَنَّ (العَدْل) هنا جاء مَصَدَرًا فليس هو المأخوذ؛ فالأخذ يتعلّق بالأعيان لا المعاني. يُنظَر: حاشية الطيّبي على الكشاف، (6/134)- حاشية شيخ زاده، (4/69)- التحرير والتنوير، (7/298).

(4) يُنظَر: حاشية التفتازاني على الكشاف، [237/ب]

وذكر هذا الوجه واستبعده أيضاً في حاشية الإسفراييني، [284/ب]- حاشية شيخ زاده، (4/69)- حاشية سنان أفندي، [34/ب]- وأجازه مُستَساغاً في حاشية ابن التمجيد والقونوي، (8/153)

- ونباية الجارّ والمجرور عن الفاعل مشهورٌ في اللغة. يُنظَر: شرح التسهيل، ابن مالك، (2/126)

- والاستخدام: «هو أن يُراد بلفظٍ له معنيان أحدهما، ثمّ بضميره معناه الآخر، أو يُراد بأحد ضميريه أحدهما، وبالأخر الآخر». الإيضاح في علوم البلاغة، (ص268).

وهو من المحسنات المعنويّة في علم البديع. يُنظَر: المطوّل، التفتازاني، (ص653-654)- الإتيقان، (2/901).

(5) قاله في البحر المحيط. يُنظَر: (4/160-161). والمرادُ استبعاد هذا الوجه مع جوازه.

(6) قاله في تفسير الرازي. يُنظَر: (13/28). والمرادُ استبعاد هذا الوجه مع جوازه.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾ أي: سُلموا إلى العذاب؛ بسبب أعمالهم القبيحة وعقائدهم الزائغة.
 ﴿لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ تأكيد وتفصيل لذلك. والمعنى: هم بين ماءٍ مغليٍّ يَنْجَرُجَرُ في بطونهم ونارٍ تَشْتَعِلُ بأبدانهم؛ بسبب كفرهم.

قوله: (سُلموا إلى العذاب... إلخ) فالمشار إليه بـ ﴿أُولَئِكَ﴾ هم الذين اتَّخذوا دينهم لعباً ولهواً، لا الجنس المفهوم من قوله: ﴿أَن تَبْسَلَ نَفْسٌ﴾ مع قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾⁽¹⁾ [الأنعام: 70]؛ لاحتياجه إلى تكلُّفٍ. وكونُ هذا مشروط بعدم رجوعهم عما هم عليه معلومٌ بالضرورة، ولا ينافية (مخافة أن تُدسَّل... إلخ؛ لأنَّه يخاف على كلِّ أحدٍ ويحرص على إنقاذه من كفره؛ شفقةً منه⁽²⁾).

قوله: (تأكيد وتفصيل لذلك... إلخ) لأنَّ المسلم إليه مجملٌ مفصَّلٌ بهذا فيؤكِّده⁽³⁾.

و(ماءٍ مغليٍّ): بصيغة المفعول، تفسيرٌ للحميم⁽⁴⁾. و(يَنْجَرُجَرُ): من الجَرْجَرَة، بجيمين وراءين مُهمَلَتَيْنِ، بمعنى: يتردَّد، ويضطرب فيها. وأصلُ الجَرْجَرَة: صوتٌ يُرَدِّده البعيرُ في حَنَجْرته⁽⁵⁾.

وخصَّ العذابُ بالنار؛ لأنَّه المتبادر منه، فلا يردُّ أنَّه لا وجهَ له⁽⁶⁾.

(1) ذكر هذا الوجه في حاشية سنان أفندي وعزاه إلى صاحب اللباب. يُنظر: [34/ب]
 وإنَّما ذكره في اللباب باعتباره وجهاً أجازَه الإمام ابن عطية وأبو البقاء العكبري. يُنظر: المحرَّر الوجيز، (389/3)- إملاء ما من به الرحمن، (247/1)- اللباب في علوم الكتاب، (216/8).

(2) قوله: (وكونُ هذا مشروط) هكذا في كلِّ النسخ، وفي (صادر): (مشروطاً) بتنوين النصب، وهو الصحيح.
 - والضمير في قوله: (لأنَّه يخاف... شفقةً منه) يقصد به النبيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم.
 - وهذا جوابٌ إشكاليٌّ مفادُه: كيف يتَّسق الإخبارُ في نهاية الآية بأنَّهم أُسلموا إلى الهلاك مع ما سبق فيها من الأمر بالتذكير لهم مخافة أن يُسلموا إليه؟ فأجاب الشهاب: بأنَّه معلومٌ بالضرورة أنَّ العذاب المخبر به مشروطٌ بعدم الاستجابة للتذكرة.
 وهذا على القول بأنَّ (أولئك) يعود على (الذين اتَّخذوا..) وهم الذين أُمِر النبيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم بتذكيرهم، وأمَّا على القول الآخر بعودته إلى عموم الجنس المفهوم من النفس فلا إشكال فيه أصلاً. يُنظر: حاشية سنان أفندي، [34/ب].

(3) قال في حاشية ابن التمجيد: "... أي: تأكيد وتفصيل لما أجمله في جملة ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾، أمَّا كونه تأكيداً له؛ لأنَّ مؤدَّى كليهما لصوقُ العذاب بهم، وأمَّا كونه تفصيلاً له؛ فليكونه ... مبيناً موضعاً لمعناه". (153/8-154)

(4) يُنظر: المفردات، (171/1)- لسان العرب، مادة (حمم)، (1008/2)

(5) في (ك2) و(ف): (يردّه) بدالٍ مهملة واحدة. والمثبت أوضح سياقاً وموافقاً للمعاجم. يُنظر: مقاييس اللغة، مادة (جر)، (413/1)- ولسان العرب، مادة (جر)، (595/1)

قال في حاشية ابن التمجيد: "... فاستعمل في كلِّ صوتٍ يُسمع من باطن الشيء". (154/8)

(6) هذا تعقيب على ما أورده في حاشية الإسفراييني بأنَّ تخصيص العذاب الأليم بالنار غير ظاهر. يُنظر: [284/ب].
 فبين الشهاب وجهَ التخصيص، وبينه كذلك قبله في حاشية سنان أفندي، [34/ب] وتابعه عليه في حاشية القنوي، (154/8)

﴿ قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى أَتَيْنَا قُلًّا إِنَّكَ هُدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: 71]

﴿ قُلْ أَدْعُوا ﴾ أَنْعَبُدُ ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا ﴾ ما لا يقدر على نفعنا وضررنا. ﴿ وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا ﴾ وَنَرْجِعُ إِلَى الشِّرْكِ ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ فَأَنْقَذَنَا مِنْهُ وَرَزَقَنَا الْإِسْلَامَ.

وفسّر (ندعو) بـ (نعبد)⁽¹⁾، و (النفع) و (الضرر) بالقدرة عليهما؛ لأنه الواقع، ولأنّ نفعهما أبلغ⁽²⁾.

قوله: ﴿ وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا ﴾ جمع (عَقِبٍ)، وهو مؤخّر الرِّجْلِ. يقال: رَجَعَ عَلَى عَقِبِهِ، إذا انثنى راجعاً⁽³⁾، كَ (رَجَعَ عَلَى حَافِرَتِهِ)، و (انقلبَ عَلَى عَقِبَيْهِ). قال تعالى: ﴿ فَكُنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ تُنْكَصُونَ ﴾ [المؤمنون: 66] ومعناه: القهقري⁽⁴⁾. وقيل: إنه كناية عن الذهاب من غير رؤية مَوْضِعِ الْقَدَمِ، وهو ذهابٌ بلا عِلْمٍ بخلاف الذهاب مع الإقبال⁽⁵⁾. وخطابُ (قُلْ) وإنْ كان للنبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم، لكنّ فاعلُ (ندعو) و (نُرَدُّ) عامٌّ له ولغيره، والمعنى: أَيْلِيقُ بِنَا مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ! فلا يَرِدُ أَنَّ ذَلِكَ لم يكن من النبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم حتى يُتَصَوَّرَ رُدُّهُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لِتَغْلِيْبِ⁽⁶⁾ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. وليس مخصوصاً / بالصدّيق أيضاً بسبب النزول⁽⁷⁾.

[أ/244]

وقيل: الردّ على الأعقاب بمعنى الرجوع إلى الضلال والجهل شركاً أو غيره⁽⁸⁾.

(1) أي: على سبيل المجاز المرسل، من باب ذكر الجزء وإرادة الكلّ، فالدعاء من العبادة. يُنظَر: حاشية القونوي، (154/8).

(2) فالمرادُ نفي استحقاق العبادة، وهو إنّما يكون بنفي القدرة. يُنظَر: حاشية القونوي، (154/8).

(3) يُنظَر: لسان العرب، مادة (عقب)، (3022/4، 3023). وشاع استعماله مثلاً فيمن رجع من خير إلى شرّ. يُنظَر: تفسير الطبري، (327/9) - البحر المحيط، (161/4). ولم أجده مثلاً مُفْرَدًا في مظانّ كتب الأمثال.

(4) يُنظَر: معاني القرآن، الزجاج، (262/2) - حاشية الإسفراييني، [284/ب].

(5) قاله في حاشية الإسفراييني. يُنظَر: [284/ب].

(6) في (ك1) و(ف): (لأنّه تغليب مَنْ أَسْلَمَ) بغير لام الجرّ. والمثبت أوضح في المعنى.

(7) ذكر هذا الإشكال في حاشية سنان أفندي بأسلوب الفنقلة، ومقتضاه: أنّ خطاب (قُلْ) موجّه للنبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم وهو لم يتطرّق إليه شِرْكٌ حتّى يَرُدَّ إِلَيْهِ!! وأجاب عنه بوجّهين: أحدهما: بأنّ الخطاب للنبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم نيابةً عن سيّدنا الصّدّيق رضي الله عنه، على مقتضى سبب النزول. الثاني: أنّه يحتمل العموم والتغليب في (ندعو) و (نُرَدُّ). يُنظَر: [34/ب - 35/أ].

فرجّح الشهاب الخفاجي العموم والتغليب، وردّ احتمال التخصيص بسبب النزول.

- وسبب النزول هو: «ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مبيّنة لحكمه أيام وقوعه». مناهل العرفان، الزرقاني، (89/1).

- والمراد هنا: ما روي من أنّها نزلت في سيّدنا عبد الرحمن بن أبي بكر قبل إسلامه، إذ والداه يدعوانه إلى الإيمان، وهو يدعوهم أن يعودوا إلى دين آبائهم. وقد أسلم بعدُ وحسُن إسلامه. يُنظَر: غريب القرآن، ابن قتيبة، (ص155) - تفسير الرازي، (30/13) - تفسير أبي السعود، (230/2). لكن رَدُّه في البحر المحيط، (162/4). وأعرض عن ذكره أكثرُ المفسّرين باعتبار أنّ الآية في عموم محاجة الكافرين الذين يراودون المسلمين عن دينهم. وسيأتي مزيدُ بيانٍ ومناقشةٍ لهذا في الآية التالية.

(8) قاله في حاشية سنان أفندي. [35/أ].

﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ كالذي ذهبَ به مردَّةُ الجنِّ في المَهَامِهِ، (استفعال) من: (هَوَى يَهْوِي هَوِيًّا): إذا ذهبَ.

قوله: (من: هَوَى يَهْوِي هَوِيًّا⁽¹⁾: إذا ذهبَ) هذا هو المعروف في اللغة⁽²⁾.

وأما كونه من: (هَوَى) بمعنى سَقَطَ، يقال: (هَوَى، يَهْوِي، هَوِيًّا)، بفتح الهاء: من أعلى إلى أسفل، وبضمِّها: لعكسه، أو هما بمعنى⁽³⁾، وأنه على تشبيه حال الضالِّ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الحج: 31] لأنه في غاية الاضطراب⁽⁴⁾، فلا يُناسِبُ قوله: ﴿فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ مع أنه يتوقَّف على ورود (الاستفعال) منه⁽⁵⁾.

و(مَرْدَّة): جمع (مَارِدٍ)⁽⁶⁾. و(المَهَامِهِ): جمع (مَهْمَةٍ)، وهو الفلاة⁽⁷⁾.

(1) قوله: (هَوِيًّا) سقط من (ك) و(ف). والمثبت موافق لنصِّ تفسير البيضاوي.

(2) سياق كلام الشهاب يفيد بأنَّ المعنى مشهورٌ، وتابعه عليه في حاشية القنوي، وعده معنى ثالثاً للكلمة. يُنظر: (155/8).

- ولعلَّ شهرة المعنى فيما نظر: إذ نيَّه في حاشية بستان أفندي فقال: "... وقول المصنِّف: (إذا ذهب) مطلقاً ليس بمشهورٍ، والسند بهذا إلى ابن عوسجة [هكذا سمَّاه]: (والمذكور في كتب اللغة: (هَوَى، يَهْوِي) ك(رمى، يرمى) (هَوِيًّا) بالفتح: ذهب مُسرِعاً)...". [87/أ].

ثم رجَّح كغيره أن يكون (استهْوَتْه) بمعنى السقوط. ولعلَّ المراد في النصِّ السابق هو أبو عوسجة، توبة بن قتيبة الإمام اللغوي، وقد نقل هذا المعنى عنه في تفسير الماتريدي، وهو كثير النقل عنه في مسائل اللغة؛ إذ هو من شيوخه. يُنظر: تفسير الماتريدي، (125/4) - ويُنظر في ترجمته: القند في ذكر علماء سمرقند، نجم الدين النسفي، (ص115).

- واستبعد معنى الذهاب في التحرير والتنوير بأنَّه لا يُعرَف من كلام أئمة اللغة، ونيَّه أنَّ الإمام الزمخشريَّ إذ ذكره في تفسيره لكن لم يذكره في كتابه «الأساس» رغم ذكره الآية: يُنظر: (301/7).

- وعند البحث في مظانَّ كتب اللغة، يظهر أنَّ جملة المعاني فيها تدور على (السقوط) أو (الميل) و(المحبة)، لكنهم يذكرون أيضاً: «(هَوَى، يَهْوِي، هَوِيًّا): إذا أسرع في السير...». لسان العرب، مادة (هوا)، (4728، 4727/6). ويُنظر: مقاييس اللغة، (15/6-17) - تاج العروس، مادة (هوي)، (329/40، 331).

- ثمَّ هذا التفسير لم يتفرَّد به الإمام الزمخشريُّ أو البيضاوي، بل ذهب إليه عددٌ من التفاسير. يُنظر: غريب القرآن، ابن قتيبة، (ص155) - تفسير النسفي، (514/1) - التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، (265/1) - تفسير أبي السعود، (230/2).

(3) يُنظر: المفردات، (713/2) حيث فرَّق بين الفتح والضمِّ في (هَوِيًّا) - لسان العرب، مادة (هوا)، (4727/6) ورجَّح كونهما بمعنى واحدٍ وذكرَ الفرق بلفظ (يقال) - تاج العروس، مادة (هوي)، (327-328/40).

(4) رجَّح كثير من التفاسير والحواشي حمل الآية على هذا المعنى. يُنظر: تفسير الرازي، (29-30) - الكشف على الكشاف، [176/أ] - حاشية شيخ زاده، [70/4] - حاشية الشيرازي، [160/ب] - التحرير والتنوير، (301/7).

(5) سبق الشهاب إلى استبعاده بعضُ المفسرين يُنظر: المحرَّر الوجيز، (390/3-391) - تفسير ابن كمال باشا، [176/أ]. وتابعه الإمام القنوي في حاشيته، (155/8).

(6) المارد: العاتي، من (مَرَدٌ) بالضمِّ، (يَمْرُدُ)، و(تمرَّد): إذا عتا وطغى. يُنظر: لسان العرب، مادة (مرد)، (4172/6).

(7) يُنظر: لسان العرب، مادة (مهه)، (4291/6).

وقرأ حمزة: {استهواه} بألفٍ مُمالّة. ومحلّ (الكاف) النصبُ على الحال من فاعل (نُرِدُّ) أي: مشبهين الذي استهوته، أو على المصدر أي: ردّاً مثل ردّ الذي استهوته. ﴿فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾ مُتَحَيِّراً ضالّاً عن الطريق. ﴿لَهُ أَصْحَابٌ﴾ لهذا المُسْتَهْوَى رِفْقَةٌ.

وترك قول الزمخشري: كما تزعمه العرب⁽¹⁾؛ لأنّه مبنيٌّ على إنكار الجنّ، وهو مذهب باطل⁽²⁾.

والتشبيه تمثيلي⁽³⁾، وقدر (ردّاً) بعد (الكاف) ليكون تشبيهه ردّاً برّد.

وقوله: (مُتَحَيِّراً) بيانٌ لأنّه حال، وكذا (في الأرض)، ويصحّ تعلّقه بـ(استهوته)⁽⁴⁾. و(المُسْتَهْوَى) بصيغة المفعول.

(1) يُنظَر: الكشاف، (28/2).

وقد سبق ذكر هذه المسألة في الكشاف بتوسّع أكثر في آية أكل الربا في سورة البقرة. يُنظَر: الكشاف، ([البقرة: 275]، 398/1-399).

(2) قال في حاشية شيخ زاده: «وصاحب الكشاف لما أنكر الجنّ واستيلاءها على بعض الأناسي بقدرته الله تعالى جعل الأوصاف المعتبرة في جانب المشبه به مبنية على ما تزعمه العرب وتعتقدّه من أنّ الجنّ تستهوي الإنسان وتستولي عليه، والحال أنّه ممّا يقول به العرب والعجم وأكثر أهل الملل، ويدعي مشاهدته كثيرٌ من الثقات، وليس لمنكره دليلٌ يُعوّل عليه...» (71/4).

- ومسألة إنكار الجنّ أو تأثيره من مسائل علم الكلام التي يخالف فيها المعتزلة أهل السنّة والجماعة. فأنكر أكثر المعتزلة قدرة الجنّ على التسلّط على البشر وإيصال الضرر إليهم والتلبّس ببواطنهم، وأنكروا ما ورد فيه من روايات، أو تأوّلوها بأنّه على سبيل الوسوسة لا غير. وذهب أهل السنّة والجماعة وبعض المعتزلة إلى أنّ تسلّط الجنّ بقدرته الله تعالى ممكنٌ عقلاً وغير ممتنع شرعاً بل ظواهر كثير من النصوص تدلّ عليه، وهو واقع مشاهد، وبسطوا أدلّهم في ذلك.

يُنظَر: تفسير الجبائي، (ص119-120)- تفسير القاضي عبد الجبار، (ص74-75)- تفسير الرازي، (85/1)- آكام المرجان في أحكام الجنّ، (ص105-108)- شرح المقاصد، التفتازاني (ص366-367)- لقط المرجان في أحكام الجنّ، (ص88-97) وقد بسط كثيراً من الروايات والأخبار في المسألة.

- وقد فنّد شراح الكشاف مذهب الإمام الزمخشري في إنكار تأثير الجنّ، وجعله ذلك من حكايات العرب وزخارفهم الباطلة. يُنظَر: الانتصاف، ([البقرة: 275]، 398/1-399) - حاشية التفتازاني على الكشاف، [133/ب-أ/134].

(3) التشبيه التمثيلي: أو تشبيه التمثيل، هو ما كان وجهه وصفاً منتزِعاً من أمورٍ عدّة. وهو من فنون علم البيان الذي يحتاج إلى إمعان فكرٍ وتدقيق نظر وهو أعظم أثراً في المعاني. ويكون لإيضاح المعنى وتقديره إذا جاء بعد تمام الكلام، كما جاء ههنا يُنظَر: مفتاح العلوم، (ص346 وما بعدها) - الإيضاح في علوم البلاغة، (ص190)- المختصر للتفتازاني، (ص537).

- وتقرير التشبيه: أنّه شبه حال من تخلص من الشّرك ثم عاد إليه بمثل حال من ذهبَ به الغيْلانُ في الفياثي والقفار بعدما كان على الطريق الواضحة المستقيمة. فوجه الشبه منتزِع من أمور متعدّدة. يُنظَر: حاشية القطب الرازي على الكشاف، [199/أ].

(4) ذُكر في تعلّق الجارّ والمجرور (في الأرض) أربعة أوجه، اقتصر الشهاب منها هنا على وجهين: الأول: أنّهما متعلّقان بحالٍ مقدّرة من مفعول (استهوته) أي: (كائنات في الأرض)، والثاني: متعلّقان بالفعل (استهوته) ورَجَّحه في البحر المحيط. و(حيران) حالٌ، إمّا من مفعول (استهوته)، أو من الموصول (الذي). يُنظَر: البحر المحيط، (162/4) - الدرّ المصون، (685/4).

﴿يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى﴾ إلى أن يَهْدُوهُ الطريقَ المستقيم، أو إلى الطريقِ المستقيم. وسَمَّاهُ (هدى) تسميةً للمفعول بالمصدر.

قوله: (ومحلّ الكاف النصبُ على الحال) قال في «الفرائد»: حاصله حينئذٍ (نردّ حالَ مشاهرتنا)، كقولك: (جاء زيدٌ راكباً) أي: في حال ركوبه، وليس الردّ في حال الشبّه⁽¹⁾.

ورُدّ بأنّ الحالَ مؤكّدة، كقوله: ﴿وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: 25] فلا يلزم ذلك⁽²⁾. وفيه نظرٌ.

والتشبيه على الحاليّة تمثيليٌّ: شبّه حالَ مَنْ خَلَصَ مِنَ الشَّرْكِ ثمّ عادَ له بحالٍ مَنْ ذهبَتْ به الغيلانُ في مَهْمَةٍ بعدما كان على الجادّة. وعلى أن يكون مصدراً⁽³⁾: مركّبٌ عقليٌّ⁽⁴⁾.

قوله: (أنّ يَهْدُوهُ... إلخ) هو وما بعده وجهٌ واحدٌ، وأوّلُ كلامه بيانٌ لحاصل المعنى.

وقيل: هما وجهان؛ الأوّل: بقاؤه على المصدريّة وتقدير متعلّقه، والثاني: تأويل المصدر باسم المفعول⁽⁵⁾. وسوّق الكلام يَأْبَاه.

(1) يُنظر: فرائد التفسير، [69/أ]. والنصّ نقله الشهاب هنا مختصراً، وهو بتمامه في حاشية الطيّبيّ، وفيه ترجيح إعراب الكاف بكونها في محلّ نصبٍ صفةٍ لمصدر محذوف. يُنظر: حاشية الطيّبيّ على الكشّاف، (136/6).

- وكتاب (فرائد التفسير) للإمام أبي المحامد، فصيح الدين، محمد بن عمر المابرنابازي (ت 824هـ تقريباً)، وهو مختصر على الكشّاف، وفيه زياداتٌ ومناقشاتٌ نحويّة وكلاميّة وأدبيّة. يُنظر: كشف الظنون، (1242/2). وهو مخطوط قيد التحقيق والدراسة ضمن رسائل ماجستير في كلية الشريعة، جامعة دمشق.

(2) قاله في حاشية الطيّبيّ على الكشّاف. يُنظر: (136/6).

(3) في (ك1): (وعلى أن يكون مصدراً) بغير ألف تنوين النصب. وما أثبت هو الصحيح لأنّه اسم كان المنصوب.

(4) يُنظر: حاشية الطيّبيّ على الكشّاف، (136/6-137).

ومعنى كونه مصدراً أنّ الكاف بمعنى (مثل) في محلّ نصب صفةٍ للمصدر المحذوف على تقدير: (نُردّ ردّاً مثلَ ردّ الذي استهوته الشياطين). يُنظر: الدرّ المصون، (684/4).

- والمركّب العقليّ: هو أحد أنواع التشبيه باعتبار وجه الشبّه، حيث يكون منتزِعاً من أمور مجموعة يُقرن بعضها إلى بعض ثم يُستخرج من مجموعها وجه الشبّه. وهو من فنون علم البيان. من أمثلته: قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَبِلُوا الذِّكْرَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً...﴾ [الجمعة: 5] فوجه الشبّه: الهيئةُ الحاصلة من حرمان الانتفاع بأبلغ نافع، مع التعب في استصحابه، وهو منتزِع من أمور مجتمعة مقترنة في المشبّه وفي المشبّه به. يُنظر: أسرار البلاغة، (ص101-102) - الإيضاح في علوم البلاغة، (ص178).

- وتقديره ههنا: الهيئةُ الحاصلة من الردّة إلى حالٍ قبيحةٍ سابقة بعد الوصول إلى حالٍ حسنةٍ مستقيمة. وهو منتزِع من أمور مجموعة قُرِن بعضها إلى بعضٍ في جانب المشبّه والمشبّه به، بحيث لا يقع غرض التشبيه من انفراد كلّ واحد من هذه الأمور، بل بمجموعها. والله أعلم! يُنظر: حاشية شيخ زاده، (71/4).

(5) قوله: (وتقدير متعلّقه) سقط من (ك2) و(ف).

والقول قاله في حاشية سنان أفندي. يُنظر: [35/أ]. ورجّحه في حاشية القونوي، (156/8).

﴿أَتَيْنَا﴾ يقولون له: إيتنا. ﴿قُلْ إِيَّاكَ هُدَى اللَّهُ﴾ الذي هو الإسلام. ﴿هُوَ الْهُدَى﴾ وحده وما عداه ضلالٌ. ﴿وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ من جملة المَقُولِ، عُطِفَ على ﴿إِيَّاكَ هُدَى اللَّهُ﴾، واللام لتعليل الأمر، أي: أَمَرْنَا بِذَلِكَ لِنُسَلِّمَ، وقيل: هي بمعنى الباء، وقيل: هي زائدة.

قوله: (يقولون له: إيتنا) مَرَّ أَنْ أَمْثَالَهُ يُقَدَّرُ فِيهِ قَوْلٌ هُوَ حَالٌ، أَوْ يُحْكَى بِالْدَعَاءِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ، عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِيهِ⁽¹⁾. وَلَا يَنَافِيهِ تَعْدِيَةٌ (يَدْعُونَ) بِـ (إِلَى) كَمَا تُوهِّمُ⁽²⁾.

وقوله في محلٍّ آخر: «لَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِ الْقَوْلِ»⁽³⁾ بِنَاءٌ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ كَمَا قِيلَ⁽⁴⁾.

وقوله: (هُوَ الْهُدَى) وحده الحَصْرُ مِنْ تَعْرِيفِ الطَّرَفَيْنِ، أَوْ ضَمِيرِ الْفَصْلِ⁽⁵⁾.

قوله: (واللام لتعليل... إلخ) (بذلك) إشارةٌ إِلَى قَوْلِ (إِنَّ الْهُدَى...) إلخ، أي: أَمَرْنَا أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ عَنْ خُلُوصِ طَوِيَّةٍ؛ لِنَنْقَادَ لِأَمْرِهِ. فَالْلامُ لِأَمْ تَعْلِيلٍ⁽⁶⁾. وَهَذَا مَعْنَى⁽⁷⁾ قَوْلِ أَبِي حَيَّانٍ: مَفْعُولُ (أَمَرْنَا) الثَّانِي مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَمَرْنَا بِالْإِخْلَاصِ لِكِي نَنْقَادَ وَنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ⁽⁸⁾.

(1) سبق ذكر المسألة بالتفصيل عند الآية (63).

(2) ورد هذا الوهم على صاحب حاشية بستان أفندي. يُنظَرُ: [87/ب].

(3) قاله في تفسير ابن كمال باشا. [174/ب]. عند الآية (63) السابقة.

وعبارة الشهاب رحمه الله تعالى هكذا غامضة مُشْكِلَةٌ لَا يَوْضَحُهَا سِيَاقُ الْكَلَامِ. فإِظْهَارُ الضَّمِيرِ فِي (قَوْلُهُ) أَوَّلَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ!.

(4) نسبته إِلَى التَّنَاقُضِ فِي حَاشِيَةِ سَنَانِ أَفْنَدِي. يُنظَرُ: [35/أ].

والشهاب هنا ينفي هذا التناقض بحمل كلام الإمام ابن كمال على أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي كُلِّ آيَةٍ. وَقَدْ سَبَقَهُ فِي حَاشِيَةِ بَسْتَانِ أَفْنَدِي فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ، وَفِي تَخْرِيجِ قَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ كِمَالٍ فِي كُلِّ مَنَّهُمَا. يُنظَرُ: حَاشِيَةُ بَسْتَانِ أَفْنَدِي، [87/ب].

(5) **ضمير الفصل:** «هُوَ ضَمِيرٌ مَنْفَصِلٌ مَرْفُوعٌ يُؤْتَى بِهِ فَاصِلًا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، أَوْ مَا أَصْلُهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَيَفِيدُ تَقْوِيَةَ الْإِسْنَادِ وَتَوْكِيدَهُ، وَقَدْ يَفِيدُ الْقَصَرَ بِمُسَاعَدَةِ قَرَائِنِ الْحَالِ أَوْ الْمَقَالِ». الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، (542/1). وَيُنظَرُ: الْإِيضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، (ص 54).

– وَتَعْرِيفُ طَرَفِي الْكَلَامِ، وَتَوَسُّطُ ضَمِيرِ الْفَصْلِ مِنْ طَرُقِ الْحَصْرِ. يُنظَرُ: الْمَصْبَاحُ شَرْحُ الْمِفْتَاحِ، (ص 407).

(6) تَأْتِي اللَّامُ حَرْفَ جَرٍّ لِمَعَانِي عَدَّةٍ مِنْهَا: التَّعْلِيلُ. يُنظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ، (209/1).

(7) قوله: (معنى) سقط من (ك2)، وسياق الكلام يحتاجه.

(8) يُنظَرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، (163/4).

.....

وليس هذا ما وقع في «الكشاف» حتى يقال إنه مبنيٌّ على الاعتزال؛ من تساوي الأمر والإرادة⁽¹⁾، وأنَّ المصنّف رحمه الله تابعه غفلةً منه، كما تُوهّم⁽²⁾.

وهذا غفلةٌ عن مراده وعن أنَّ ما أورده في «الانتصاف»⁽³⁾ ليس مُسلِّماً، ولذا لم يُعرج عليه من الشراح غير الطيبي⁽⁴⁾.

والذي في «الكشاف»: «هي تعليلٌ للأمر بمعنى: أمرنا، وقيلَ لنا: أسلِّموا لأجلِ أن نُسلِّم»⁽⁵⁾.

(1) مسألة الأمر والإرادة من مسائل علم الكلام، والخلاف فيها مشهور بين المعتزلة وأهل السنة. وحاصلها: أنَّ إرادة الله تعالى عند أهل السنة والجماعة ليست عين أمره، ولا هي مستلزمة له؛ لذلك فجائزٌ مثلاً أن يريدَ ولا يأمرَ، ويأمرَ ولا يريدَ. وفائدة الأمر حينئذ لا تنحصر في رغبة الامتثال، بل قد تكون لمجرد الابتلاء والاختبار، أو إقامة الحجة، أو لغير ذلك من الحكم التي لا نعلمها.

أما مذهب المعتزلة: فإرادة الله تعالى الفعل من المكلف هي عين أمره النفسي به، والله تعالى لا يريدُ إلا ما أمر به من الإيمان والطاعة، سواءً أوقع ذلك أم لا. وبناء مذهبهم هذا قائمٌ على مسلماتٍ لهم لا تسلم عند المعارضة، واستدلالاتهم فيها مرجوحة عند المناقشة، بل لازم مذهبهم إمكانُ تعلق الإرادة الإلهية بشيءٍ ثم لا يقع، وأن يقع شيءٌ دون الإرادة له. وهو أوجب ما يجب تنزيه المولى عز وجل عنه، ولا يقول به عاقلٌ فضلاً عن المؤمن. وتفصيل المسألة والأدلة مبسوطٌ في مظاته. يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (ص 434، 436، 457 وما بعدها)- تبصرة الأدلة، (ص 578)- شرح جوهر التوحيد، اللقاني، (ص 92).

(2) ورد هذا الوهم على الإمام السيوطي في حاشيته. يُنظر: (364/3).

(3) ونصّه: «هو مبنيٌّ على أنَّ الأمر هو الإرادة، أو من لوازمه إرادة المأمور به، وهذا الإعراب مُنزَّل على مُعتقد هذا. وأما أهل السنة فكما علمت أنَّ الأمر عندهم غيرُ الإرادة، ولا يستلزمها. وقولهم في هذه اللام كقولهم ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ [الذاريات: 56] من نفي كونها تعليلًا. والوجه في ذلك أنهم لما أوضحت لهم الآيات البيّنات، وأزجحت عنهم العُلل، وتمكّنوا من الإسلام والعبادة امتثالاً للأمر جعلوا بمثابة مَنْ أريدَ منهم ذلك؛ تمكيناً لحضهم على الامتثال ولقطع أعذارهم... وإن لم تكن الطاعة مرادةً من جميعهم». (29/2).

(4) يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (6/138).

(5) الكشاف، (2/28).

وفي «الكشف»: «قال جارُّ الله: إذا قلتَ: (أمرته ليقوم) كان ظاهره أمراً مطلقاً خصَّصه⁽¹⁾ التعليل، ونحوه قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: 39] وقوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: 31] أي: أُذِنَ في القتل، وقيل⁽²⁾ لهم صلُّوا. أقول: والتحقيق أنَّ حقَّه أن يُعَدَّى بالباء، فلما عدلَ عن ذلك حُمِلَ على أنَّه لامٌ التعليل، وتقديره: أُمِرنا بأن نُسلم للإسلام، لا لغرضٍ آخر؛ فأفادَ مبالغةً في الطلب⁽³⁾ من وجهين⁽⁴⁾ انتهى. وهو محلُّ تأمُّلٍ.

وقيل: إنَّ الإشارة للإسلام، ولا غبارَ في تعليل الأمر بالإسلام بنفسِ الإسلام؛ لأنَّ مآله أنَّه طلبُ النفع⁽⁵⁾. وهو تكلفٌ لا حاجةً إليه.

وقيل: اللامُ بمعنى الباء. قال أبو حيَّان: وهو غريبٌ لا تعرفه النحاة⁽⁶⁾. وأما زيادتها وتقديرُ (أنَّ) بعدها فقولٌ مرَّ ما فيه⁽⁷⁾.

(1) في (ف): (حقيقته التعليل)، وما أثبت موافق لنصِّ الكشف وأليق بالسياق.

(2) هكذا في كلِّ النسخ، والذي في (صادر): (قُلْ لهم) وهو الموافق لنصِّ الكشف ولسياق الآية.

(3) هكذا في كلِّ النسخ، والذي في الكشف: (فأفاد مبالغةً والطلب من وجهين).

(4) الكشف على الكشاف، [176/ب]

وحاصله: أنَّ الأصل في فعل (أمر) أن يتعدَّى إلى المأمور به بالباء، فلما عدلَ البيانُ الإلهيَّ فعَدَّاه باللام عِلْمُ أنَّ المأمور به محذوفٌ دلَّ عليه السياق، كما حُذِفَ المأذون به في آية (سورة الحج) لدلالة (يُقاتلون) عليه بتقدير: (أُذِنَ لهم في القتال)، وحُذِفَ المقول في آية (سورة إبراهيم) لدلالة جواب الطلب عليه بتقدير: (قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا الصلاة). وتكون اللام وما اتصلت به للتعليل، والتقدير: (أُمِرنا بدين الإسلام للإسلام) أي: للانقياد والتسليم بما فيه. يُنظر: الكشاف، [الحج: 39]، [15/3] و([إبراهيم: 31]، [378/2]) - حاشية القونوي، (156/8).

(5) قوله: (أنَّه طلبُ النفع) هكذا في كلِّ النسخ وفي (صادر) أيضاً. ولا يتَّضح معناه في السياق!! ولعلَّه سبق نظر والقول لسنان أفندي في حاشيته. يُنظر: [35/أ] وفيه: «لأنَّ مآله أنَّه طلب ليقع» وهو الأنسب لسياق الكلام، أي: طُلِبَ منهم الإسلام وأُمِرُوا به ليقع منهم الإسلام ويسلموا.

(6) يُنظر: البحر المحيط، (163/4).

(7) أي: اللام زائدة، والتقدير: (أُمِرنا بأن نُسلم) على المشهور من تقدير الباء مع (أن) المصدرية.

وقد سبق بيان الشهاب لهذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿رَبِّدُّ اللَّهُ لِتُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: 26]. يُنظر: حاشية الشهاب، (127/3). وضِعَفَ في الدرِّ المصون القول بزيادتها مع تقدير (أنَّ) بعدها بأنَّه خلافُ مذهب البصريين والكوفيين معاً؛ و(أنَّ) - فيما نصَّ عليه النحويون - لا تقدَّر بعد اللام إلا وهي لامٌ تعليل أو وجود. يُنظر: الدرِّ المصون، [النساء: 26]، [659/3 - 660]. - وأجاز الرضي ذلك مع فعل الأمر والإرادة خاصة. ونصَّ في شذور الذهب على جوازه دون تقييد. يُنظر: شرح الكافية، الرضي، (1171/2) - شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص 390).

وقال الخليل وسيبويه وَمَنْ تَابَعَهُمَا: الفعلُ في هذا وفي: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْزِيَ لَكُمْ﴾ [النساء: 26] يؤوّل بالمصدر، وهو مبتدأً واللام وما بعده خبرٌ⁽¹⁾، أي: أمرنا للإسلام. وعليه: فلا مفعول للفعل، كما في «المغني»⁽²⁾. وهو كـ (تسمع بالمُعَيدي) ⁽³⁾. ولا يخفى بعده. وذهب الكسائي⁽⁴⁾ والفراء إلى أَنَّ اللامَ حرفٌ مصدريٌّ بمعنى (أَنْ) بعدَ (أردتُ) و(أمرتُ) خاصّةً⁽⁵⁾. وردّه الزجاج⁽⁶⁾، وارتضاه صاحبُ «الانتصاف»⁽⁷⁾.

(1) في (ف): (واللام وما بعدُ خبره) والمعنى واحدٌ.

وفي بيان هذا المذهب يُنظر: الكتاب، سيبويه، (153/3، 161 و 44/4)- شرح الكتاب، السيرافي، (396/3). وحاصله: أَنَّ الفعل قبلَ اللام يُراد به المصدر وهو مبتدأ، واللام للتعليل وهي مع ما بعدها جازٌ ومجرور متعلّق بمحذوف هو خبر. ومعنى الآية: (الإرادة للبيان)، و(الأمر للإسلام). يُنظر: البحر المحيط، ((النساء: 26)، [234-235 و [الأنعام: 71]، 163/4). وضعفه في الدرّ المصون؛ إذ فيه تأويل الفعل بمصدر من غير حرفٍ مصدريٍّ. يُنظر: ((النساء: 26)، [659/3].

(2) يُنظر: مغني اللبيب، (216/1). والمراد: أننا لا نطلب مفعولاً ثانياً للفعل (أمرنا)؛ إذ هو بتأويل المصدر.

(3) (تسمع بالمعديّ خبرٌ من أن تراه) هكذا جرى المثل على الألسنة، وقيل أصله بلفظ: (تسمع بالمُعَيديّ لا أن تراه) ويُضرب مثلاً لمن خبره خبرٌ من صورته ومرآه. يُنظر: مجمع الأمثال، (129-131)- شرح الفصيح، الزمخشري، (621-622). ووجه الشاهد: أَنَّ المضارع (تسمع) فيه وجهان: الأول: منصوبٌ بتقدير (أَنْ) المصدريّة قبله وينسبك منهما مصدرٌ؛ بدليل إظهار (أَنْ) في بعض روايات المثل. الثاني: مرفوعٌ بأن يُعامل الفعل نفسه معاملةً المصدر وهو مبتدأ خبره (خبرٌ). والتقدير: (سماكٌ بالمعديّ خبرٌ من رؤيته). وهذا مذهب الإمام سيبويه وأصحابه.

يُنظر: زهر الأكم، (176-178)- المُستقصى من أمثال العرب، (370-371)- ولمزيد التفصيل يُنظر: حاشية الشهاب، (دراسة وتحقيق)، د. محمد إدريس، ماجستير، ((البقرة: 6)، ص 238-242).

(4) هو علي بن حمزة، أبو الحسن الكسائي الكوفي، إمام في اللغة والنحو والقراءات، وكان مؤدّب الخليفة الرشيد وابنه الأمين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة وله قراءة واختيارات خاصّة، ومن أبرز مصنفاته: (معاني القرآن)، و(المتشابه في القرآن)، و(القراءات)، وله مختصر في النحو، توفي رحمه الله بالريّ سنة (189هـ) على الراجح. يُنظر: إنباه الرواة، (162/2 وما بعدها)- غاية النهاية في طبقات القراء، (ص 239 وما بعدها)- طبقات المفسرين، الداودي (404/1 وما بعدها).

(5) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ((النساء: 26)، [261-262]- وعزاه إلى الكسائي في التفاسير. يُنظر: البحر المحيط، (163/4)- تفسير الألوسي، (190/7).

وتعليل هذا المذهب: أَنَّ الأمر والإرادة يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي، و(أَنْ) تكون للماضي والمستقبل في غير هذين الفعلين؛ فجعلوا لام (كي) -بعد أن تنوسي منها معنى التعليل- عوضاً عن (أَنْ) استيثاقاً لمعنى الاستقبال فيهما. يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ((النساء: 26)، [261-262]).

فائدة: عزيّ هذا القول إلى الإمام سيبويه في المحرّر الوجيز (393/3)، وهو خطأ نبّه إليه في البحر المحيط، (163/4).

(6) يُنظر: معاني القرآن، الزجاج، ((النساء: 26)، [42-43]).

(7) قال الإمام ابن المنير في بيان وجه ارتضائه: «(و(كي) و(لام كي) في (أمرتُ) و(أردتُ) خاصّةً بمعنى (أَنْ)، لا على بابها من التعليل. والغرض من دخولها إفادة الاستقبال على وجهٍ أوثق وأبلغ... وهذا الوجه أيضاً سالمٌ المعنى من الخلل الذي يعتقده الزمخشري، والمحافظة على العقيدة -وقد وجدنا السبيل إلى ذلك بحمدِ الله- متعيّنة، والله الموفق» (30/2).

.....

ففي اللام هنا أربعة وجوه: كونها زائدة، وتعليقية للفعل أو للمصدر المسبوك منه، أو بمعنى الباء، أو (أن) المصدرية. فاختر لنفسك ما يحلو! وفي هذه المسألة كلام سيأتي تفصيله⁽¹⁾.

و(الهدى) بمعنى: (الاهتداء) لم يفسره⁽²⁾ بالإسلام، ولذا قابله بالضلال. فليس الظاهر أن / يقول (الإضلال)، كما قيل⁽³⁾.

[244/ب]

(1) سيأتي مزيد كلام عنها في الآية التالية.

(2) في (ك1): (تفسيره بالإسلام). ولعلّ المثبت أوفق بالسياق؛ لأنّ كلامه في قوله: (هو الهدى) حيث فسرها الإمام البيضاوي بما يقابل الضلال، وهو الاهتداء. ولم يُفسرها بالإسلام كما فسّر ما قبلها في قوله: (قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ). والله أعلم!

(3) قاله في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [284/ب]

﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: 72]

﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ عطفٌ على (لنسلم) أي: للإسلام ولإقامة الصلاة،

قوله: (عطفٌ على لنسلم... إلخ أي: بناءً على أنّ اللام تعليليّةٌ. وهذا قبله حرفٌ جرٌّ مقدّرٌ؛ لاطّراد حذفه⁽¹⁾. والجارّ والمجرور معطوفٌ على الجارّ والمجرور⁽²⁾.

وهو أيضاً على مذهب سيبويه ومن تابعه من النحاة القائلين بدخول (أنّ) المصدريّة على الأمر، كما مرّ⁽³⁾.

أو فيه تسمُّحٌ بناءً على أنّه معطوفٌ على (نسلم) وأنّه علّة⁽⁴⁾، واللفظ مؤوَّلٌ إذ المراد: (وليقيموا) فأخرج على لفظ الأمر⁽⁵⁾. وفيه تأمُّلٌ⁽⁶⁾.

وأورد على هذا ابن عطية رحمه الله أنّ في اللفظ ما يمنعه؛ لأنّ (نسلم) مُعَرَّبٌ و(أقيموا) مَبْنِيٌّ، والمبني لا يُعطف على المُعَرَّب؛ لأنّ العطف يقتضي التشريك في العامل⁽⁷⁾.

وودّ بأنّه ليس كما ذكر، بل هو جائزٌ كـ (قام زيدٌ وهذا) وكقوله: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: 98] إلى غير ذلك⁽⁸⁾.

(1) أي: قبل (أنّ) المصدريّة في (أن أقيموا الصلاة) حرفٌ جرٌّ محذوفٌ، والتقدير: (بإقامة).

ويكثر ويطرّد حذف حرف الجرّ قبل (أنّ). يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص 427-428) - مغني اللبيب، (2/640).

(2) أي: فالعطف عطف مفردات. فحرف الجرّ المقدّر والمصدر المجرور المنسبك من (أن أقيموا) معطوفٌ على اللام الجارّة والمصدر المجرور المنسبك من (أنّ) المقدّرة و(نسلم). يُنظر: تفسير الألوسي، (7/190) - التحرير والتنوير، (7/305).

(3) مرّ تفصيله في الآية السابقة.

(4) يُنظر: حاشية زكريّا الأنصاري، [123/أ] - حاشية سنان أفندي، [35/أ]. وقال في حاشية الإسفراييني: «أمثال هذه المسامحة ممّا يكثر وقوعه في كلامهم اعتماداً على ظهور المراد، لا سيّما مع وجود ما يدلّ عليه، وهو هنا قوله: للإسلام ولإقامة.. إلخ». [284/ب].

(5) قال الإمام ابن عطية في المحرّر الوجيز: «... وإنّما يتخرّج على أن يقدر قوله (وأن أقيموا) بمعنى: (لنقيم)، ثم خرجت بلفظ الأمر لما في ذلك من جزالة اللفظ...» [393/3].

(6) عقّب في البحر المحيط بأنّ هذا التخرّج لتصحيح العطف مع بقاء (أن أقيموا) على معناها من الأمر، بيد أنّ دخول (أنّ) المصدريّة على فعل الأمر يعني أن ينسبك منهما مصدرٌ، فيزول منه معنى الأمر؛ لأنّ المصدر خالٍ عن الزمان. يُنظر: (4/164).

(7) يُنظر: المحرّر الوجيز، (3/393).

(8) الردّ المذكور قاله في البحر المحيط. وأضاف: «غاية ما في هذا أنّ العامل إذا وجد المُعَرَّب أثر فيه، وإذا وجد المَبْنِي لم يؤثر فيه» [4/163]. وللتوسّع في مسألة العطف يُنظر: ارتشاف الضرب، (4/2012) - وشرح الألفيّة، الأشموني، (4/615-616).

وعقّب في حاشية القونوي على قول الإمام ابن عطية: «وهذا عجبٌ منه؛ لأنّ العطف يقتضي التشريك في الإعراب ولو تقديرأ أو محلاً، ولا يقتضي التشريك في الإعراب اللفظي أو التقديري أو المحلي» [8/157]. والتشريك هنا حاصلٌ تقديرأ بالمصدر المجرور. والله أعلم!

أو على موقعه كأنه قيل: (وأُمرنا أن نُسلم وأن أقيموا الصلاة).

قوله: (أو على موقعه) تبع فيه الزمخشريّ إذ قال: إنّه عطف على موضع (لنُسلم) كأنه قيل: (وأُمرنا أن نُسلم وأن أقيموا)⁽¹⁾

قيل: المراد⁽²⁾ أنّه كثيراً ما يقع في هذا الموقع (أن نُسلم) فعطفَ عليه (وأن أقيموا) بهذا الاعتبار على التوهم، كما في: ﴿... فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: 10] وبه يُشعر قولُ الزمخشريّ: "كأنه قيل: وأُمرنا أن نُسلم وأن أقيموا"، لكن لا يخفى أنّ (أن) في (أن نُسلم) مصدريةٌ ناصبةٌ للمضارع وفي (أن أقيموا) مفسّرةٌ. وقيل: لا حاجة إلى هذا الاعتبار، بل المراد أنّه عطفٌ على مجموع اللام وما بعدها، ثم جُوز أن يكون عطفاً على ما بعد اللام و(أن) مصدريةٌ موصولةٌ بالأمر بناءً على جواز وصلها به⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الكشف، (29/2).

(2) قوله: (المراد) سقط من (ك) و(ف). وما أثبت موافقاً لأصل النصّ في حاشية التفاتزاني.

(3) قوله: (أنّ) سقط من (ك) و(ف). ولا يستقيم الكلام إلا بها وهي مثبتة في أصل النصّ في حاشية التفاتزاني.

(4) قاله في حاشية التفاتزاني على الكشف. يُنظر: [237/ب].

وذهب إلى القول بالعطف على اعتبار التوهم لكن يجعل (أنّ) مصدريةً في المعطوفين في حاشية سنان أفندي، [35/ب]- وفي حاشية سعدي جلي، [21/أ]- وحاشية شيخ زاده، (71/4). ثم ههنا مسائل، بيّنها كما يلي:

أولاً: **العطف على التوهم**: نوعٌ من أنواع العطف يجيز للمتكلّم إعراب كلامه على غير الوجه الظاهر توهماً لوجود عامل، فالعامل هنا مفقود متوهم لكن أثره ظاهر، وشرطه: صحّة دخول هذا العامل المتوهم، وأمّا كثرة دخوله فشرطٌ للحسن. وأجاز وقوعه في **المجزوم** الإمام الخليل وسيبويه. وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿... لَوْلَا أَخْرَجْتَ إِلَيْنَا جَلِيَّ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ ...﴾ على قراءة الجمهور في جزم {أَكُنْ}. ويقع هذا العطف أيضاً في المجرور والمرفوع والمنصوب وفي الجمل، وهل يقاس عليه أو لا؟! في كلّ ذلك أقوال وتفصيل وشروط مذكورة في كتب النحو. يُنظر: الكتاب، سيبويه، (100/3-101)- شرح التسهيل، ابن مالك، (192/3)- ارتشاف الضرب، (1075/3، 1078-1758/4)- مغني اللبيب، (476/2-479)- الإِتقان، (635/1-636)- معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، (ص246).

ووجه **الشاهد** في الآية: عطف (أَكُنْ) المجزوم على (أَصْدَقَ) المنصوب بأنّ المصدرية المقدّرة في جواب الطلب، وهذا العطف على توهم الشرط الذي يدلُّ عليه التمني في (لولا أخرجني)، ويكون التقدير: (إنّ أخرجني أَصْدَقَ وَأَكُنْ). على أنّ أهل التفسير استقبحوا التعبير بلفظ (التوهم) فيما يتعلّق بالقرآن وربّما عبّروا عن ذلك بقولهم: (عطفٌ على موقعه، محلّه). يُنظر: البحر المحيط، (270/8-271)- تفسير الألوسي، (117/28-118)- التحرير والتنوير، (254/28).

وعليه ففي الآية هنا عطف (أنّ أقيموا) على (لنُسلم) على اعتبار كونه (أنّ نُسلم)؛ "فإنّ العرب تقول: (أمرتك أن تُسلم) و (أمرتك بأن تُسلم) و (أمرتك لنُسلم) ... فلمّا جاز كلّ واحدٍ من هذه العبارات كان قوله: (لنُسلم) واقعاً في موقع (أنّ نُسلم) مغنياً غناءه، فصار (أنّ نُسلم) كأنه هو المذكور ... فجاز أن يُعطف عليه". حاشية سعدي جلي، [21/أ].

ثانياً: **تُعقّب** قوله (لكن لا يخفى...): بوجهين: 1- جواز أن تكون (أنّ) في (أنّ أقيموا) مصدرية أيضاً فلا إشكال حينئذ. يُنظر: حاشية الكازروني، (194/2). 2- جواز أن تكون (أنّ) المقدّرة في (لنُسلم) تفسيريّة. وسيأتي عزوه واستبعاد الشهاب له.

ثالثاً: قوله: "وقيل: لا حاجة إلى هذا الاعتبار..." هو عين الوجه الأوّل الذي ذكره الإمام البيضاويّ وبينه الشهاب.

روي: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ دَعَا أَبَاهُ إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، فنزلت. وعلى هذا: كان أمرُ الرسول صَلَّى الله عليه وسلم بهذا القولِ إجابةً عن الصديق رضي الله تعالى عنه؛ تعظيماً لشأنه وإظهاراً للاتحاد الذي كان بينهما. ﴿وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ يوم القيامة.

وأما دفعه بأنَّ العطف على توهّم (أن) المفسّرة، وأنه توهّم أنَّ مكانه (أن) أسلموا⁽¹⁾ فبعيدٌ. وقال أبو حيان رحمه الله: ظاهره أنَّ (لنُسلم) في موضع المفعول الثاني لِ (أمرنا) وعُطف عليه (أن) أقيموا فتكون اللام زائدة، وقد قدّم أنّها تعليلية فتناقض كلامه⁽²⁾. فتأمل! ولما ذكر سبب النزول⁽³⁾ نشأ منه سؤالٌ أشار إلى جوابه بقوله: (وعلى هذا) كما بيّنه في «الكشاف»⁽⁴⁾. وفي «الدرّ المصون»: إنَّ فيه وجوهاً: فقليل: معطوفٌ على قوله (إنَّ هدى الله)، وقيل: على قوله (لنُسلم)، وقيل: على (ائتنا) وهو بعيدٌ، وقيل: معطوف على مفعول الأمر المقدّر، أي: أمرنا بالإيمان وإقامة الصلاة، وقيل: هو محمولٌ على المعنى⁽⁵⁾. وفيه كلامٌ طويلٌ فانظره⁽⁶⁾!

- (1) قاله في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [284/ب]. وهو الوجه الثاني في تعقّب قول الإمام التفتازاني: (لكن لا يخفى...).
- (2) يُنظر: البحر المحيط، (164/4). وكلامه هذا بيانٌ لمقتضى ظاهر كلام الإمام الزمخشري، فالضمير في (ظاهرة- قدّم- كلامه) يعود إليه. وقد بيّن وجه التناقض بأنَّ ما يكون علّة يستحيل أن يكون مفعولاً.
- (3) السبب المرويّ هنا: ذكره الإمام مكي في تفسيره بصيغة التضعيف (قليل)، ولعلَّ غالب مَنْ أورده من المفسّرين بعده إنّما نقله عنه. وقد ضعّف ورود سبب النزول هذا غير واحد من المفسّرين؛ محتجّاً بما ثبت في الصحيح من قول السيّد عائشة رضي الله عنها: «... ما نزل فينا من القرآن شيءٌ إلا براءتي». يُنظر: المحرّر الوجيز، (392/3)- البحر المحيط، (162/4).
- بل أعرض بعض المفسّرين عن الإشارة إلى هذا السبب إعرافاً تامّاً، وقصروا ورود الآية على العموم في حجاج مشركي قريش. يُنظر: تفسير الطبري، (327/9-328)- تفسير ابن كثير، (79/6-81).
- (4) السؤال الوارد هنا بيّنه في الكشاف فقال: «فإن قلت: فإذا كان هذا وارداً في شأن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكيف قيل للرسول صَلَّى الله عليه وسلم (قل أندعو)؟ قلت: للاتحاد الذي كان بين رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم والمؤمنين، خصوصاً بينه وبين الصديق أبي بكر رضي الله عنه». (29/2).
- قال في البحر المحيط: «وهذا السؤال إنّما يرد إذا صحَّ أنّها نزلت في أبي بكر وابنه عبد الرحمن، ولن يصحّ». (162/4).
- (5) يُنظر: (687/4-690).

(6) استوفى في الدرّ المصون شرح هذه الأوجه الخمسة وبيان وجهها أو التعقيب عليها فيما يقارب أربع صفحات، وهي باختصار: الأول: (وأن أقيموا) في محلّ نصب بالقول عطفاً على (إنَّ هدى الله هو الهدى) أي: قُلْ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ. والثاني: أنّه عطفٌ على (لنُسلم) وقد سبق بيانه. والثالث: أنّه عطفٌ على (ائتنا) إذ معناه: (أنَّ ائتنا)، وهو بعيدٌ معنىً وسباقاً. والرابع: أنّه معطوفٌ على مفعول الأمر المقدّر، أي: وأمرنا بالإيمان وبإقامة الصلاة. والخامس: أنّه محمولٌ على المعنى؛ إذ المعنى: وأمرنا فقل لنا أسلموا لربّ العالمين، وأقيموا الصلاة. وللاستزادة يُنظر: معاني القرآن، الزجاج، (263/2)- تفسير السمرقندي، (494/1)- مُشْكِلُ إعراب القرآن، (293/1-294)- البحر المحيط، (163/4-164)- تفسير أبي السعود، (231/2)- تفسير الألوسي، (190/7).

﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: 73]

﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾: قائماً بالحقِّ والحكمة. ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ ﴾: جملة اسمية قُدِّم فيها الخبر، أي: (قوله الحقُّ يومَ يقول)، كقولك: (القتالُ يومَ الجمعة).

قوله: (قائماً بالحق) إشارةٌ إلى أنَّ الجارَّ والمجرور في موقع الحالِ من الفاعل⁽¹⁾، ومعنى الآية حينئذٍ كقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ... ﴾⁽²⁾ [ص: 27]، ويجوز أن يكونَ حالاً من المفعول، أي: مُلتبساً بالحق⁽³⁾.

قوله: (جملة اسمية...) الخ قال الطيبي: «الواو استئنافية»، والجملة تذييلٌ لقوله: ﴿... خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ ولهذا جعلَ (اليومَ) بمعنى (الحين)؛ ليُعَمَّ الزمانَ⁽⁴⁾.

(1) أي: الجارَّ والمجرور (بالحقِّ) متعلِّق بحال قدرها بـ (قائماً) من ضمير الفاعل للفعل (خلق). يُنظر: حاشية القونوي، (159/8).

قال في حاشية سنان أفندي: «... ولم يقل: (ملتبساً) رعايةً لحسن الأدب». [35/ب].

- والباء في (بالحقِّ): إمَّا للملايسة كما ذهب إليه كثيرٌ من المفسرين. يُنظر: تفسير أبي السعود، (232/2)- حاشية سنان أفندي، [35/ب]- حاشية القونوي، (159/8)- التحرير والتنوير، (306/7). أو للتعدية: كما في قولنا: (قام بأمر كذا). ورجَّحه في حاشية شيخ زاده. يُنظر: (72/4). أو بمعنى اللام: أي إظهاراً للحقِّ. يُنظر: حاشية شيخ زاده، (72/4).

- و(الحقِّ) هنا يرادف الحكمة، ويقابله الباطل المرادف للعبث. يُنظر: البحر المحيط، (164/4)- التحرير والتنوير، (306/7).

(2) وردت الآية في جميع النسخ وفي (صادر) بلفظ: [وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما باطلاً]، ولم أجد آيةً أو قراءة بهذا اللفظ، فإنما الآية التي أُثبتت، أو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الدخان: 38]. فكأنه مزج بين الآيتين سهواً، ثم كلا الآيتين تفيدان موضع المشابهة. يُنظر: تفسير البيضاوي، [ص: 27]- (28/5). وقد ذكرهما ههنا في حاشية سنان أفندي، [35/ب]. - وهذه المشابهة إمَّا تتأتَّى على أحد الوجوه المحتملة في تفسير آية (ص): وهو كونُ (باطلاً) حالاً من فاعل (خَلَقْنَا)، على تقدير: (مُبطِلين عابثين)، وقد ذكر الشهاب الخفاجي الوجوه الأخرى مفصلةً في موضعها. يُنظر: حاشية الشهاب، [ص: 27]، (308/7).

(3) في (ف): (ملتبساً بالحقِّ)، والمثبت أصح؛ إذ يعود الكلام على مؤنث هو: (السموات).

- وذكر هذا الوجه الثاني في حاشية الإسفراييني، ثم رجَّح الأول. يُنظر: [248/ب].

(4) حاشية الطيبي على الكشف، (139/6). قوله: (الواو استئنافية) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾.

- والتذييل: «تعقيبُ الجملة بجملةٍ تشتمل على معناها للتوكيد». الإيضاح في علوم البلاغة، (205/3).

وهو من باب الإطناب في علم المعاني. وفي بيان أقسامه وأغراضه يُنظر: الطراز لأسرار البلاغة، (111-114، 321-322)- الإِتقان، (ص869)- جواهر البلاغة، (ص204-205).

- وغرض التذييل هنا التأكيد لمعنى الجملة الأولى في الآية: «لكينونة هذا القول عند خلق السموات والأرض أيضاً». الكشف على الكشف، [177/أ].

- والحين: ظرف زمانٍ مُهم لا يدلّ على وقتٍ بعينه. يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص116).

والمعنى: إنَّه الخالقُ للسماءِ والأرضين، وقوله الحقُّ نافذٌ في الكائنات.

ف(قوله): مبتدأ و(الحقُّ): صفتُه⁽¹⁾، والمرادُ المعنى المصدريُّ، أي: القضاءُ الصواب الجاري على وفق الحكمة؛ فلذا صحَّ الإخبارُ عنه بظرفِ الزمانِ، أعني: يومَ... إلخ⁽²⁾.

وإلى هذا يشيرُ كلامُ المصنّف رحمه الله تعالى، وتمثيلاً بـ(القتالُ...) إلخ إشارةً للمصدرية⁽³⁾.

وقوله: (وقوله الحقُّ...) إلخ إشارةً إلى أنّ تقديمَ الخبر ليس للحصر⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: حاشية شيخ زاده، (73/4). ورَّجَّحه على باقي الأعراب في البحر المحيط، (164/4).

- فالجملة الاسمية تتركَّب من: (قوله): مبتدأ مؤخَّر، و(الحقُّ): صفة للمبتدأ، و(يومٌ يقول...): ظرفٌ متعلِّقٌ بخبرٍ مقدَّم محذوف، والتقدير: (قوله الحقُّ) كأنَّ حينَ يقولُ لشيءٍ من الأشياءِ كُنْ، فيكون ذلك الشيء) والعامل في الظرف معنى الاستقرار. يُنظر: الكشف، (29/2)- حاشية الشيرازي، [160/ب].

(2) يُنظر: حاشية التفتازاني على الكشف، [237/ب].

وإنَّما جاز أن يقع ظرفُ الزمانِ (يوم) موقع خبره؛ لأنَّ (القول) في الآية مصدر دالٌّ على الحدث المجرَّد، من: (قال، يقول، قولاً)، وليس المراد كلاماً معيَّناً.

قال في حاشية شيخ زاده: "ظرفُ الزمان ... يقع خبراً عن الحدث، والقولُ بمعنى الحدث". (72/4).

وقال في شرح المفصل لابن يعيش: "... والحدثُ ما كان معيَّ، نحو المصادر مثل: (العلم) و(القدرة)... وإذا كان المبتدأ حَدَثاً... جاز أن يُخبر عنه بالمكان والزمان" (230/1-231).

- ثمَّ إنَّ "المصدر يُستعمل بمعنيين: الأول: المعنى المصدري، وهو تأثير الفاعل، أعني تعلُّق قدرته بالمفعول، فهو أمر اعتباري نسبي لا وجود له في الخارج. والثاني: الحاصل بالمصدر، وهو أثر التأثير، أعني الفعل الذي تُقارنه القدرة كالحركات مثلاً، وهو أمرٌ وجودي له تحقُّق في الخارج". رسالة في الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر، [100/أ]. ويُنظر: شرح التلويح على التوضيح، (175/1-176).

(3) أفاده في حاشية الإسفراييني. يُنظر: [284/ب].

- وجه المماثلة: أنَّ المبتدأ (القتال) مصدرٌ أُخبر عنه بظرفِ الزمانِ (يوم). والتقدير: (القتالُ واقعٌ يومَ الجمعة).

قال في المقتضب: "فأمَّا الظروفُ من الزمانِ فإنَّها لا تتضمَّن الجُثث؛ لأنَّ الاستقرار فيها لا معنى له... فلا فائدة فيه، ولكن (القتالُ يومَ الجمعة) -أي: فيه فائدة- لأنَّها أشياء تكون في هذه الأوقات وقد كان يجوز أن تخلو منها". (329/4-330).

فظروفُ الزمان إذا وقعت خبراً عن الحدث أفادت المخاطب ما لم يكن في معلومه؛ لأنَّ الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كلِّ الأحيان، بل هي أعراضٌ تنقضي وتحدث في وقت دون وقت. يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (231/1).

- على أنَّ المثال يوافق أكثر لو قلنا: (يومَ الجمعة القتالُ) بتقديم الخبر، كما ورد في الكشف، (29/2)- تفسير الرازي، (32/13).

(4) تقديم الخبر هنا جاء للاهتمام بشأنه، ولا يصحُّ كونه للحصر؛ إذ لا ينحصر وصف قوله وقضائه سبحانه بالحقية في وقت دون وقت، إنَّما كلُّ حينٍ قوله الحقُّ نافذٌ، فلالهتمام بعموم الوقت قدَّمه. يُنظر: حاشية الإسفراييني، [284/ب]- حاشية القونوي، (159/8).

.....

وقوله: (نافذاً) هو معنى ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽¹⁾، وكونه في جميع الكائنات مأخوذاً من جملة الكلام والتذييل.

وقال النحرير: تقديم الخبر لكونه الشائع في الاستعمال، مثل: ﴿...عِنْدَهُ، عِلْمُ السَّاعَةِ...﴾ [لقمان: 34] لَأَنَّ الحَصْرَ غَيْرُ مناسبٍ هنا، وقولُ الزمخشري: «لا يكونُ إلا عن حكمةٍ وصوابٍ» مستفادٌ من المقام، ولو جعلَ التقديمَ هنا للحصرَ لكانَ الحصرُ على عكس ما ذكّر، أي: قضاؤه الحقُّ لا يكون إلا يومَ يقول. وهو فاسدٌ⁽²⁾. انتهى

(1) إشارة إلى أنّ اختيار الإمام البيضاوي في دلالة (كُنْ فيكون) هو التنبيه على سرعة نفاذ قدرة الله في تكوين الأشياء. - وفيه تعقيبٌ على ما أفاده في حاشية شيخ زاده من أنّه بهذا التفسير خالف اختياره بأنّها مجازٌ عن سرعة التكوين في مواضع أخرى من تفسيره. يُنظر: (73/4). فجاء تعقيب الشهاب بجريان كلام المصنّف هنا على نسق كلامه في المواضع الأخر بحمل (كُنْ) على ظاهرها، وأنّ الله تعالى أجرى عادته في تكوين الأشياء عند قول هذه الكلمة، كما هو مذهب الأشاعرة. والله أعلم!.

- وأصل هذه المسألة من مسائل علم الكلام يرجع إلى الكلام عن إثبات صفة (التكوين) صفةً ثامنة من صفات المعاني كما ذهب إليه الماتريديّة، وعندهم أنّ التكوين ليس متعلّقاً بكلمة (كُنْ)، وإنّما هي مجازٌ عن سرعة الإيجاد أو البعث تمثيلاً بأمر المطاع للمطيع في حصول المأمور به من غير امتناع وتوقّف ولا افتقار إلى عمل وآلة، خلافاً لما ذهب إليه الأشاعرة من أنّ (التكوين) تندرج في صفة (القدرة) وليست صفة وحدها، وعندهم أنّ وجود الأشياء متعلّق بكلامه الأزلي المنزه عن الحروف والأصوات، وكلمة (كُنْ) دالة عليه، حيث أجرى الله تعالى سنته في تكوين الأشياء أن يكونها بهذه الكلمة. يُنظر: تفسير الماتريدي، (4/127) - تفسير الرازي، (13/33) - شرح التلويح على التوضيح، (154-155) - شرح المواقف، الجرجاني، (ص367) - نظم الفرائد، شيخ زاده، (ص17-20).

(2) يُنظر: حاشية التفਤازاني على الكشاف، [237/ب]. واختاره في تفسير ابن كمال باشا، [176/أ]. واكتفى في حاشية سعدي أفندي بعد نقله عن الإمام التفتازاني بقوله: «فيه بحث». [21/أ]. ونقله الإمام السيوطي في حاشيته دون تعقيب. يُنظر: (ص365).

- وقوله: (وقول الزمخشري... مستفاد من المقام) احترازٌ عن فهم كلام الإمام الزمخشري على إرادة الحصر؛ لمخالفته مراده ولفساده كما وضّحه.

.....

وفيه: أَنَّ المعروفَ الشائعَ تقدّمُ الخبرِ الظرفيِّ إذا كان المبتدأ نكرةً، أو نكرةً موصوفةً⁽¹⁾، كما مرّ في ﴿...أَجَلٌ مُّسَمًّى...﴾⁽²⁾ [الأنعام: 2] أمّا إذا كان معرفةً فلم يقله أحدٌ. ومثاله غيرُ مستقيمٍ؛ لأنّه قُصِدَ فيه الحصرُ؛ لأنّ عِلْمَ الساعة عند الله لا عند غيره⁽³⁾.

وما قيل من أنّه «يشير إلى أنّ العاطفَ داخلٌ في المعنى على المبتدأ، وأنّ المقصودَ بكون (قوله⁽⁴⁾ الحقّ) وقتَ إيجاد الأشياء نفاذه فيها، وأنّ المرادَ السماواتُ والأرض وما فيهما، أو⁽⁵⁾ الكلامُ على الظاهر والمقصودُ تعميمُ (قوله الحقّ) لجميع الكائناتِ»⁽⁶⁾ لا محصّل له، وهو ناشئ من قلة التدبُّر.

(1) قال في شرح المفصّل لابن يعيش: «وقد التزم تقديمه [أي الخبر] فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفاً» (237/1). وسبق في (226/1) زيادة بسط. ويُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (300/1-301).

(2) قال في حاشية الشهاب: «... لكن النكرة الموصوفة المعروف فيها التأخير في استعمال البلغاء، فيقولون: (عندي عبدٌ كَيْسٌ) ... لا يكادون يتركون تقديم خبره إلا لمقتضى...» (13/4). وقد أفاض الشهاب في نقل الأقوال وتفنيدها عن تقديم الخبر وتأخيره في الآية، وفيه فوائد عزيزة قد لا تجتمع في غيره.

(3) قال في حاشية الشهاب: «ولم يقل (إنّ عِلْمَ الساعة عند الله) مع أنّه أخصر؛ لأنّ اسمَ الله أحقّ بالتقديم، ولأنّ تقديمه وبناء الخبر عليه يفيد الحصر... وتقديم الظرف يفيد الاختصاص أيضاً». [القمان: 34- 145/7]. ويُنظر: حاشية الطيّبي على الكشاف، [القمان: 34- 423/12].

(4) في (ك2) و(ف): (قول الحق) من غير ضمير الهاء. والمثبت موافق للآية.

(5) في (ك1): (و الكلام على الظاهر) بالواو العاطفة. ولعلّه سبق قلم؛ لأنّ الكلام فيه تفرّيع. والمثبت موافق لأصل النصّ في حاشية سنان أفندي.

(6) قاله في حاشية سنان أفندي. [35/ب]

وقيل: (يومٌ) منصوبٌ بالعطف على (السمواتِ)، أو الهاءِ في (واتَّقوهُ)، أو بمحذوفٍ دلَّ عليه (بالحقِّ).

قوله: (وقيل: منصوبٌ بالعطف على السمواتِ... إلخ إذا عطف على (السمواتِ) فهو مفعولٌ به، والمعنى: أنه أوجدَ السمواتِ والأرضَ وما فيهما وأوجدَ يومَ الحشر والمعاد⁽¹⁾).

وكذا إذا عطف على الهاءِ فهو مفعولٌ به أيضاً، كما في قوله: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ...﴾⁽²⁾ [البقرة: 48] وهو بتقدير مُضافٍ، أي: هوْلُهُ وعقابه وفزعَه، أو المرادُ باتِّقاء ذلك اليوم / اتِّقاء ما فيه من ذلك.

وأما القولُ بأنَّه معطوفٌ على (بالحقِّ) وهو ظرفٌ لـ (خلق) ⁽³⁾ فيتوقَّفُ على صحَّةِ عطفِ الظرفِ على الحال؛ لأنَّ الحالَ ظرفٌ في المعنى⁽⁴⁾، وهو تكلفٌ⁽⁵⁾.

قوله: (أو بمحذوفٍ دلَّ عليه بالحقِّ) أي: يقوم بالحقِّ يومٌ... إلخ؛ لأنَّ معنى (بالحقِّ) قائماً بالحقِّ⁽⁶⁾، كما مرَّ. قال أبو حيَّان رحمه الله تعالى: وهو إعرابٌ متكلفٌ⁽⁷⁾.

(1) أي: هو من عطف الجُمْل، بتقدير فعل (خلق) أو كما قدره الشهاب (أوجد)، ويكون المراد باليوم يومٌ معيَّن، لا مطلق الوقت. والظرف قد يخرج عن الظرفية فيكون مفعولاً به مجازاً من باب التوسُّع في الظروف، ولا يكون هذا الاتِّساع إلا في الظروف المتمكِّنة. يُنظر: شرح المفصَّل، ابن يعيش، (1/431 وما بعدها) - شرح التسهيل، ابن مالك، (2/234 وما بعدها).

(2) ذكره في معاني القرآن، الزجاج، (2/263).

(3) قاله في حاشية الإسفراييني، ونصّه: «ونحن نقول -والله أعلم-: (ويوم) معطوفٌ على (قائماً بالحقِّ)؛ لأنَّ الحال في المعنى ظرفٌ، أي: خلقَ السموات والأرضَ بعظَمها حين قال: (كُن) فكان. عبَّر عن الماضي بصيغة الحال؛ إحضاراً للأمر البديع. (وقوله الحقِّ) إخبارٌ عن صدق قوله ومطابقته، ولم يُعطَف على ما سبق؛ لأنَّه كالمؤكِّد له». [أ/285]. وأجاز هذا الوجه في حاشية سنان أفندي، [35/ب].

(4) الحال لها شبهةٌ بالمفعول فيه، خاصَّةً ظرفُ الزمان. ومن أوجه الشبه أنَّها تُقدَّر بـ (في)، كما يُقدَّر الظرفُ بها، والحال لا تبقى، بل تنتقل إلى حالٍ أخرى، كذلك فالزمانُ ينقضي ويخلُفه غيره. يُنظر: شرح المفصَّل، ابن يعيش، (2/4).

(5) قال في البحر المحيط: «وهذه الأعراب كلها بعيدةٌ بنبو عنها التركيب». (4/165).

(6) تقدير الحال (قائماً بالحقِّ) فيه معنى الفعل (يقوم بالحقِّ)، وهو المعنى بقوله (بمحذوفٍ دلَّ عليه بالحقِّ) كأنَّه قيل: (يقوم بالحقِّ يومٌ يقول). يُنظر: حاشية شيخ زاده، (4/73).

(7) يُنظر: البحر المحيط، (4/165). ويُضاف إلى التكلف فيها احتياجها إلى تقدير محذوف، والأصل عدمه. والله أعلم!.

و ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾: مبتدأ وخبر، أو فاعل (يكون) على معنى: وحين يقول لقوله الحق -أي: لقضائه- كُنْ فيكون. والمراد به: حين يكون الأشياء ويحدثها، أو حين تقوم القيامة فيكون التكوين حشر الأموات وإحياءها.

قوله: (وقوله الحق مبتدأ وخبر، أو فاعل (يكون)...) إلخ يعني على الوجوه الثلاثة الأخيرة⁽¹⁾.

وقوله: (على معنى: وحين يقول...) إلخ تقرير للمعنى على تقدير أن يكون (قوله الحق) فاعل (يكون) على الوجوه الثلاثة، و(حين) على الأول مفعول (خلق)، وعلى الثاني: مفعول (اتقوا)، وعلى الثالث: منصوب بفعل محذوف⁽²⁾.

وقوله: (لقوله الحق) إشارة إلى أن الكائن جميع المخلوقات، وإسناد الكون إلى الحق إسناد مجازي إلى السبب. وقيل: «لما اقتضى كون (قوله الحق) فاعل (يكون) تعلق (كن) به، قال: (لقوله الحق) وفسره بالقضاء، ولا شك أن تكوين القضاء يوجب تكوين المقضي»⁽³⁾.

وهو تحريف لكلامه، والقضاء بالمعنى المصدري لا يتعلق به التكوين إلا مجازاً؛ فالوجه ما قدمناه.

وفي «الكشف»: المراد بالقول ما يقع بالقول وهو المقضي، أي: حين يقول لمقضيته كُنْ فيكون المقضي، والوجه الأول⁽⁴⁾ انتهى.

فلا يرُدُّ عليه أن هذا التفسير لا يناسب أن يكون (قوله) فاعلاً ل(يكون)، بل المناسب أن يقال: وحين يقول كُنْ فيكون إثر قوله الحق⁽⁵⁾. كما توهم.

وعلى كونه فاعلاً فإن عطف على السماوات فالمراد بالتكوين الإيجاد⁽⁶⁾، وإليه أشار بقوله: **(حين يكون... إلخ)**.

وإن عطف على مفعول (اتقوا) أو تعلق بمقدّر فالمراد بالتكوين الإحياء للحشر؛ لأنه الذي يتقَى، ويظهر بعده القيام بالحق، وإليه أشار بقوله: **(فيكون التكوين... إلخ)**.

(1) وهي أن يكون (يوم) منصوب: بالعطف على (السماوات)، أو بالعطف على الهاء في (واتقوه)، أو بمحذوف دلّ عليه (بالحق).

(2) حاشية سنان أفندي، [35/ب].

(3) قاله في حاشية سنان أفندي. [35/ب].

(4) يُنظر: [177/أ]. وقد ذكره ثم رجّح الوجه الأول بكونها جملة اسمية قدّم خبرها. والشهاب ساقه مختصراً مؤيداً به ترجيحه.

(5) ذكر هذا الإشكال في حاشية الكازروني، (194/2).

(6) ذلك لأن المراد حينئذٍ ب(يوم يقول) مطلق الوقت فيتعلق التكوين بمطلق الخلق والإيجاد. يُنظر: حاشية الاسفراييني، [285/أ].

﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾: كقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: 16] أي: هو عالم الغيب. ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾: كالفذلكة للآية.

وفي قوله: (حشر الأموات) تسمَح؛ لأنه ليس بتكوين.

وقوله: (كقوله: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ...﴾ الخ يعني: إن تخصيص الملك بذلك اليوم لتعظيمه، لا لاختصاص ملكه به⁽¹⁾. وفيه كلام آخر سيأتي⁽²⁾.

قوله: (كالفذلكة للآية) لأن (الحكيم) جامع لجميع أفعاله المتقنة الجارية على وفق المصالح، و(الخبير) جامع لعلم الغيب والشهادة. ففيه لف ونشر مرتب⁽³⁾.

قيل: والواو ليست للعطف، بل هي استئنافية⁽⁴⁾، نحو: ﴿...جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾⁽⁵⁾ [سبا: 17] وهو المسمى في المعاني: بالتذييل.

(1) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [36/أ]. وكلا الآيتين أفادت حصر الملك يوم القيامة لله تعالى وحده بلا منازع أو معارض، وليس حصر ملكه تعالى بذلك اليوم فقط.

(2) لعله يقصد كلامه الآتي بعد قليل، عند قوله: «أي: استقر الملك يوم يُنفخ... فلا يدّعيه غيره».

(3) يُنظر: حاشية سنان أفندي، [36/أ].

- واللف والنشر المرتب: هو من أنواع اللف والنشر، ويسمى أيضاً اللف والنشر على السّن. وهو من المحسنات المعنوية في علم البديع. ويُعرف اللف والنشر -ويسمى: (الطي والنشر)- بأنه: «ذكر متعدي على التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكل واحد من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يردّه إليه». التلخيص في علوم البلاغة، (ص 361).

ويأتي اللف مفصلاً ويكون على نوعين: 1- اللف والنشر المرتب: وهو ما جاء فيه النشر على نسق ترتيب اللف، الأول للأول والثاني للثاني، وهكذا... وهو المقصود هنا. 2- اللف والنشر غير المرتب: وهو ما جاء فيه النشر على غير ترتيب اللف ثقة بأن السامع يردّ إلى كلّ واحد منهما ما يليق به.

ويأتي اللف أيضاً مجعلاً ويسمى: اللف والنشر المشوّش. يُنظر: عروس الأفراح، (2/ 246-249). الإتيان، (ص 929).

وكثيراً ما يُطلق في الكتب (اللف والنشر المشوّش) على غير المرتب فينبغي التنبيه إليه.

- وجاء اللف والنشر في الآية مرتباً، كما بينه الشهاب الخفاجي، حيث دلّ (الحكيم) على مضمون أول الآية من خلق السماوات والأرض بالحق، ودلّ (الخبير) على ما صرح به الجزء الثاني منها من علم الغيب والشهادة. يُنظر: حاشية القونوي، (8/ 161).

(4) ذكره في حاشية سنان أفندي دون تعيين القائل. يُنظر: [36/أ].

(5) قراءة (يُجَازَى): بالياء وفتح الزاي مبنياً للمفعول ويرفع (الكفور) هي قراءة الإمام نافع وابن كثير وغيرهم، وقرأ الإمام حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: {...وَهَلْ يُجْزَى...} بنون العظمة وكسر الزاي مبنياً للمعلوم وبنصب (الكفور). وكلاهما متواترة. يُنظر: تحبير التيسير، (ص 516) - إتحاف فضلاء البشر، (2/ 385).

- والآية من شواهد بلاغة القرآن في استعمال أسلوب (التذييل). يُنظر: الإتيان، (2/ 869).

.....

والمرادُ بالفَذْلُكَّة: إجمالُ ما فُصِّلَ أوْلاً⁽¹⁾.

[البحر الكامل]

قال الواحدي رحمه الله تعالى في شرح قول المتنبي:

نُسِقُوا لَنَا نَسَقَ الْحَسَابِ مُقَدِّمًا وَأَتَى فَذَلِكَ⁽²⁾ إِذْ أَتَيْتَ مُؤَخَّرًا⁽³⁾

(فَذَلِكَ): جمعُ (فَذْلُكَّة)، وهي جملةُ الحاسب؛ لقوله فيها: فَذَلِكَ كذا⁽⁴⁾. انتهى. وهو من النحتِ المولَّد⁽⁵⁾.

(1) قال في القاموس المحيط: «فَذْلُكَ حِسَابُهُ: أَنَّهُاءُ وَفَرَعٌ مِنْهُ، مُخْتَرَعَةٌ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا أَجْمَلَ حِسَابَهُ: فَذَلِكَ كَذَا وَكَذَا». مادة (فذلک)، (ص 855).

- وهي مشتقة من (فَعْلَلَة) مصدر، وجمع (فَذْلُكَّة): (فَذَالِك)، والمعنى الذي أورده الشهاب هنا تعبيرٌ أحدثه المولَّدون، فأصل المعنى للفعل هو كما في القاموس، ثم توسَّعوا في الاشتقاق منه وإطلاقه استعمالاً. يُنظر: حاشية الشهاب، ([فصَّلَت: 10]، [390/7]) - تاج العروس، مادة (فذلک)، (293/27) - الكلِّيَّات، (ص 697).

(2) في (ك 2) و(ف): (فذلک) من غير ألف في الموضعين. وفي (ك 1): (فذاك) في بيت الشعر. وفي (صادر): (فذاك) بألف في الموضعين. وكله في وزن البيت صحيح، لكن ورد في ديوان المتنبي المطبوع من غير ألف. فما أثبت في المتن ترجيح له ولما في (ك 2) و(ف).

(3) البيت من قصيدة طويلة يمدح فيها الوزير ابن العميد، مطلعها:

بَادِ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَمْ لَمْ تَصْبِرَا وَبُكَائِكَ إِنْ لَمْ يَجِرْ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

ويسبق البيت المذكور قوله: وَلَقَيْتُ كُلَّ الْفَاضِلِينَ كَأَنَّمَا رَدَّ إِلَهُهُ نَفُوسَهُمْ وَالْأَعْصُرَا

يُنظر: ديوان المتنبي، (ص 522، 526).

- معنى البيت: كان شخصُك في الفضل جملةً ما تفرَّق في فضلاء الأزمنة الماضية، فمثلك ومثلهم كالحساب يُذكر تفاصيله أولاً، ثم تُجمل في مؤخَّر الحساب بقول: (فَذَلِكَ كَذَا وَكَذَا). يُنظر: شرح ديوان المتنبي، الواحدي، (4/1959، 1977) - شرح ديوان المتنبي، العكبري، (177/2).

- وجه الشاهد: استعمال (الفَذْلُكَّة) في الكلام فيما أُجمل بعد تفصيل، كما استعمل البيان الإلهي اسْمِي الْجَلَالَةِ (الحكيم، الخبير) إجمالاً لما فُصِّل قبل من مظاهر معناه. والله أعلم!

(4) نسب الشهاب هذا النصَّ للإمام الواحدي أيضاً في كتابه (شفاء الغليل). يُنظر: (ص 235).

لكن لم أجده فيما بين يدي من طبعة لشرحه على الديوان، وغاية ما ذكره توضيح معنى البيت ببيان إجمال الحساب بعد تفصيله. ولم أجد من ذكره أو نسبه للإمام الواحدي غير الشهاب الخفاجي، وكل من وجدته ينص على هذا الجمع فإنما يعزوه للشهاب.

(5) قال في حاشية الشهاب: «وهذه اللفظة لم تُسمع من فصحاء العرب الذين يُحتج بكلامهم، وإنما أحدثها المولَّدون». ([البقرة: 18] - [387/1]).

- النحت: هو أن تختزل من كلمتين فأكثر كلمةً واحدةً تدل على معنى الكلام. يُنظر: مقاييس اللغة، (1/328-329) - فقه اللغة، (ص 378).
- وهو جنسٌ من الاختصار لا يُشترط فيه على الصحيح حفظُ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، كما هو معلوم من شواهد. إنما يُشترط اعتبار ترتيب الحروف في الكلمة المنحوتة وفق ترتيبها في الأصل. وهو كثير في اللغة، من أمثلته: (بَسْمَل: إذا قال بسم الله). واختلف هل هو سماعي أو قياسي؟! يُنظر: المزهري، (1/482-485) - حاشية الخضري، (1/4-5).

- أما الكلام المولَّد فهو: «مُسْتَحْدَث لم يكن من كلام العرب». كتاب العين، (8/71). ويقابله (المصنوع).

.....

قوله: (يوم يُنفخ في الصور) أي: استقرَّ الملك يوم يُنفخ⁽¹⁾، وإليه أشار بقوله: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ...﴾ [غافر: 16] فلا يدعيه غيره. و(الصُّور): قَرْنٌ يُنفخ فيه⁽²⁾، كما ثبت في الأحاديث⁽³⁾، لا جمع (صُورَة)، كما قيل⁽⁴⁾. والصُّورُ وأحواله مُفَصَّلَةٌ في كُتُب السنَّة⁽⁵⁾.

(1) تصريحٌ بأنَّ (يوم) هنا ظرفٌ متعلِّق بالخبر المقدَّر للمبتدأ (الملك). يُنظر: حاشية القونوي، (161/8).

(2) الصُّور: بضمِّ الصاد وسكون الواو، هي القراءة المتواترة. يُنظر: إتحاف فضلاء البشر، (17/2)

- وذهب الجمهور من أهل اللغة والتفسير إلى أنَّ الصُّور هو قَرْنٌ يُنفخ فيه، وهو من لغة أهل اليمن. والمراد به حيث ورد ذكره في القرآن اسمٌ لقَرْنٍ ينفخ فيه سيِّدنا إسماعيل عليه السلام نفختي الصعق والبعث. وأيدوا ذلك بما ورد في جملة من الأحاديث. يُنظر: لسان العرب، مادة (صور)، (2524/4). ويُنظر: تفسير الطبري، (339/9-340) - تفسير الرازي، (33/13) - الدرِّ المصون، (693/4) - حاشية القطب الرازي على الكشاف، [199/أ].

(3) ممَّا جاء صريحاً في ذكر الصُّور ومعناه، ما روي أنَّه جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ صَلَّى الله عليه وسلَّم فقال: ما الصُّور؟ قال: «قَرْنٌ يُنفخ فيه». يُنظر: سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في شأن الصُّور، رقم (2430)، (620/4). وقال: هذا حديثٌ حسنٌ. وللإستزادة في جملة الأحاديث الواردة فيه يُنظر: كنز العمال، (351/14-353) - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، مادة (صور) (438/3) - مادة (قرن) (371/5، 372، 373) - مادة (نفخ) (499/6).

(4) قاله في مجاز القرآن واقتصر عليه. يُنظر: (196/1، 416).

ونقل التشنيع على القائل بهذا القول، وأنَّه خطأ فاحشٌ وتحريفٌ لكلام الله عزَّ وجلَّ عن مواضعه، وأنَّ قائله صاحبُ أخبارٍ وغريب، لكنَّ عقِب بعض العلماء بأنَّه لا ينبغي أن يُنسب إلى هذه الغاية من التشنيع. يُنظر: التفسير البسيط، (230-231) - الدرِّ المصون، (694/4).

- واستدلَّ لهذا القول: 1- باللغة: فالصُّور جمع (صُورَة)، مثل (الصُّوف) جمع (صُوفَة)، و(ثمر) جمع (ثمرة). 2- بما ورد من قراءة شاذة: {في الصور} بفتح الواو، أي: ينفخ الروح في صور الموتى، فتحيا. يُنظر: المحتسب، (59/2) - التفسير البسيط، (230-233) - المحرَّر الوجيز، (395/3-396)، ([النمل: 87] 562/6) - الدرِّ المصون، (693/4).

- وَدَّ على ذلك: بأنَّ هذا الباب في اللغة إنما يسري فيما سبق جمعه مفردَه، وأمَّا صورة الإنسان فتُجمع على (صُور)، مثل: (غُرْفَة) و(غُرْف). يُنظر: تهذيب اللغة، (228-229).

ثمَّ لو كان المرادُ نَفْخُ الروح في صور الأجساد لأضافه تعالى إلى نفسه، كما هي عادة التنزيل، وقد ثبت في الحديث أنَّ الصُّور قَرْنٌ يُنفخ فيه. يُنظر: تفسير الرازي، (34/13) - فتح الباري، كتاب التفسير، سورة الأنعام، (114/10).

- والخلاصة كما قال الزجاج: «وأثبتها في الحديث والرواية أنَّ الصُّور قَرْنٌ، والصُّور جمع صورة: أهل اللغة على هذا». معاني القرآن، (264/2).

فجاء أن ينفخ الملك في ذلك القَرْن، ثمَّ يمتدَّ النَفْخُ بإرجاع تلك الأرواح إلى الصُّور، فتحيا بإذن الله. فإضافَةُ النَفْخِ إلى القرن حقيقةٌ، وإلى الصُّور والأجساد مجازٌ. يُنظر: اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، (ص 243-244) - فتح الباري، كتاب الرقاق، باب نفخ الصُّور، (5/15).

(5) في (ك1): (وأحواله مفسَّرة). والمعنى متقارب.

- وممَّا جاء في صفة الصُّور أنَّه: قَرْنٌ عظيم جداً، مستطيلٌ كهيئة البوق، وأنَّه خُلِقَ من لؤلؤة بيضاء في صفاء الزجاج، وفيه ثقب بعدد كلِّ روح مخلوقة، فإذا نفخ فيه سيِّدنا إسماعيل خرجت روحُ كلِّ جسدٍ من ثقب من تلك الثقوب. يُنظر: التذكرة، القرطبي، (486/1) وما بعدها - التوضيح، ابن الملقن، كتاب الرقاق، باب نفخ الصور، (626-628) - فتح الباري، كتاب الرقاق، باب نفخ الصُّور، (5/15).

الخاتمة

الحمد لله الذي جعل الحمد له سبحانه فاتحةً وختمًا، وصَلَّى الله وسلَّم على سيِّدنا محمدٍ الفاتح لما أُغْلِقَ، والخاتم لما سَبَقَ، وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

في ختام هذه الدراسة الموجزة لحياة الشهاب الخفاجي رحمه الله، وتحليل منهجه في حاشيته على تفسير البيضاوي بما وُفِّق له فهمي القاصر، وبعد بذل الوسع في العناية بجزء من نصِّ الحاشية تدقيقاً وتحقيقاً يمكن أن يخلص البحث إلى أهمِّ النتائج والتوصيات.

نتائج البحث:

من أهمِّ النتائج في هذا البحث:

1. ملاحظة التقارب في طبيعة البيئة العلميَّة التي نشأ فيها القاضي البيضاوي والشهاب الخفاجي رحمهما الله تعالى، فكلَّ واحد منهما سليل عائلةٍ علمٍ وفضل، وقد تهيَّأ لهما التلقِّي عن كبار علماء عصرهم، ممَّا كان له الأثر البالغ في تكوين تلك المكانة العلميَّة التي تبوَّأها القاضي والشهاب، مع ما كان لمؤلَّفاتهم في أبواب العلم وفنونه من أثر علميٍّ متفرد في المكتبة الإسلاميَّة امتدَّ قرونًا.

2. نجد من خلال دراسة مختصرة لتفسير البيضاوي أثر تفسير الكشاف فيه واضحاً جليّاً أكثر من أيِّ مصدر آخر من مصادره، بحيث يسهل تلمسُه في صياغة عبارته، وفي وجوه اختياراته، وقد اهتمَّ بتنقيح عبارات الكشاف ممَّا أودعها من اعتزالٍ، ولذلك أولى الشهاب عنايته بالمقارنة بين نصِّ الكتّابين، وأمعن نظره في تلك المواضع والمسائل لتحليل صنيع الإمام البيضاوي فيها، واستدراك ما فاتَه منها.

3. عني الإمام البيضاوي في تفسيره عنايةً فائقة بمباحث التفسير بالمأثور كما التفسير بالرأي، وإن غلبت عليه عنايته باللغة ووجوه الإعراب وفنون البيان بما يشهد بتفردَه في هذه الجوانب.

4. يظهر من خلال دراسة حياة الشهاب تأثرُه بأحداث عصره وسماته تأثراً جليّاً يتضح في مجربات حياته وتقلّبات أحواله، كما نتلمَّسه في توجَّهه العلميِّ ونتاجه التأليفيِّ.

5. كان الشهاب رحمه الله تعالى حاضراً في مجتمعه كشخصيَّة ناقدة، تلحظ مواطن الخلل وتفنّده، ساعياً جهده في الإصلاح والتقويم، وكان قلمه يرتوي من مداد بلاغته ويسطرُّ ذلك في كتاباته؛ ممَّا حفظ لنا أحوال ذلك المجتمع وبعض ظواهره.

6. ظهر من خلال البحث سعة اطلاع الشهاب الخفاجي ومُكنته العلميّة في مختلف العلوم والفنون، ولا سيّما علوم الآلة التي يحتاجها كلُّ من يخوض غمار تفسير الكتاب العزيز. ويتضح هذا في سيرته العلميّة بما حصّله من علوم كثيرة، وثمرّة ذلك ظهرت بما يدلّل عليه منهجه من قدرة فائقة في توظيف تلك العلوم عند تمحيص الآراء وتحقيق المسائل، ناهيك عن غزارة مصادره وتنوّعها.
- 5 7. سلك الشهاب الخفاجي في حاشيته منهجاً أغليّاً غير مطّرد؛ لذلك يضطرّ الباحث عند تقرير منهجه لاستخدام عبارات غير جازمة، والاستدراك على ما يثبته أو ينفيه. علماً أنّ الشهاب رحمه الله لم يُصرّح بمنهجه في تأليف الحاشية، وإنّما يوزن عمله فيها وفق ما شاع في أمثاله من المؤلّفات، ثمّ بقدر ما تتضمّنه المادّة العلميّة في كلّ دراسة عن منهجه.
- 10 8. اهتمّ الشهاب الخفاجي بما ورد في حواشي الكشاف، خاصّة فيما اعترض فيه بعضهم على بعض عند مناقشة المسائل، كما اعتنى بتتبّع حواشي تفسير البيضاوي، النامة منها أو المتعلقة بجزء أو سورة أو آية منه، مستفيداً من ذلك في تنوير معاني كلام الإمام البيضاوي، مع تحليلها وبيان ما هو الأقرب لسياق الكلام، وردّ ما لا يناسب مراد القاضي أو هو بعيد عنه.
- 15 9. غلب على منهج الشهاب رحمه الله عند النقل عن حواشي تفسير البيضاوي أن يكون نقلاً بالمعنى دون عزو لها، وقد يسبك ما يريده من عباراتهم ضمن الكلام سبكاً متقناً، وقد يورد آراءهم عند مناقشته لها بألفاظ عزو مبهمّة مثل: (قيل، أورد، توهم).
- 10 10. تكاد تكون «حاشية سنان أفندي» على تفسير البيضاويّ مضمّنة في حاشية الشهاب رحمه الله تعالى، فهو لا يكاد يُغفل قولاً ورد فيها، أو وجهاً تفرّدت به أو رجّحته، سواء كان نقله عنها لموافقة أو لنقد وتفنيد، وإن كان الثاني هو الغالب.
- 20 11. حفظت لنا حاشية الشهاب نقولات عن كتب لا تزال مخطوطة، أو بعض أجزائها مفقودة، كتفسير: «البحر الكبير» للإمام ابن المنير رحمه الله تعالى.
12. أكثر الشهاب الخفاجي من النقل والعزو تصريحاً إلى ثلاثة كتب: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني، و«البحر المحيط» لأبي حيّان، و«الدرّ المصون» للسمين الحلبي.
13. أطلق الشهاب الخفاجي ألقاباً خاصّة على بعض العلماء الذين يُكثر النقل عنهم، لكنّه أحياناً يستعمل اللقب في غير من اعتاد إطلاقه عليه؛ ممّا يوقع في اللبس إذا لم يتيقظ الباحث ويميّز النقولات والآراء.
- 25 14. للشهاب الخفاجي رحمه الله شَعْفٌ علميٌّ ظاهرٌ بالإمام التفتازاني رحمه الله؛ إذ نجد كتبه في مختلف العلوم الشرعيّة واللغويّة والكلاميّة من أهمّ مصادر الشهاب التي ينقل منها ويعزو إليها، وهو يهتمّ بمداولة آرائه بياناً لها، أو نقداً لبعضها، وقد خصّه وحده بلقب: (النحرير) في حاشيته.

15. ظهرت عناية الشهاب بتفسير كلام الإمام البيضاوي على مستوى المفردة والتراكيب، مع التوسّع في تجلية المعاني الكثيرة المحتملة لعبارته، وكذلك بالمقارنة بين كلامه في عدّة مواضع من تفسيره أو مع كلام «الكشاف».

16. تبين من خلال دراسة منهج الشهاب في مباحث التفسير بالمأثور التفاته إلى هذا الجانب في حاشيته، على مستوى الاستدلال بالقرآن لغة ونحواً وبلاغةً، أو من خلال الربط بين معاني المفردات والآيات القرآنية، وأفادت مادّة هذا البحث اعتماد الشهاب رحمه الله في تخريج الأحاديث والآثار على المراجع الوسيطة ككتب تخريج الأحاديث أو كتب التفسير بالمأثور، ولعلّ ذلك لم يكن مطّرداً في باقي الحاشية.

17. أولى الشهاب رحمه الله عنايةً خاصّة في حاشيته لمباحث اللغة وفنونها؛ ممّا يجعلها مرجعاً هاماً ضمن التفاسير اللغويّة، ويمكن عدّها مرجعاً في الدراسات التفسيرية المقارنة، حيث:

- اهتمّ بالألفاظ شرحاً وبياناً وبلغ عدد ما شرحه (81) مفردةً.

- اعتنى بمسائل النحو استدلالاً بها على بعض الاختيارات التفسيرية، أو استنباطاً لجوازاها بورود البيان الإلهي، مع تفصيل مذاهب النحاة واختلافهم في بعض تلك المسائل.

- زخرت حاشية الشهاب كما هو متنها بوجوه البلاغة في أبواب المعاني والبيان خاصّة، واستفاد في هذا الجانب ممّا ناقشته حواشي الكشاف أولاً ثم باقي المصادر الأخرى، وكان له رأيه وترجيحاته.

18. كان للشهاب رحمه الله نظرٌ متفرّد في تحليل العبارة لاستنباط دلالتها على المسائل العلميّة المتنوّعة من فقه، وعقيدة، وأصول، سواء كان ذلك على مستوى تحليل النصّ القرآني أو تفسير كلام الإمام البيضاوي.

19. بذل الشهاب رأيه نقداً وتفنيداً لآراء الفرق المبتدعة، ومناقشةً لأدنى استدلال لهم يمكن أن يتمسكوا به عند تفسير القرآن الكريم.

20. كان لمنهج الشهاب في تأليف حاشيته من حيث طريقته في تناول كلام الإمام البيضاوي، أو من حيث تصرّفه في النقول أو إبهامها أثرٌ في صعوبة فهم عبارته، وتشويش ذهن القارئ عن تبين مراده.

21. يلاحظ أنّ كثيراً من نسخ حاشية الشهاب المخطوطة رغم تباعد أزمنة نسخها تتوارد على إثبات عزو مختصرٍ في هامشها يتضمّن ذكر بعض الأسماء أو الكتب، ويتّضح بعد تدقيق ذلك العزو ومتابعة تلك النقول أنّها تدلّ على مصادرهما من الكتب والحواشي، بما يوحي أنّها تصدر عن مرجع واحد، ولعلّ الشهاب أثبتّها عزواً مختصراً لمصادره في أصل نسخته.

22. يتلمّس الباحث في حاشية الشهاب الخفاجي رحمه الله أنّه أوتي مع العلم الغزير رحمةً المعلّم الشفيق، فتراه ينبّه القارئ إلى بعض النكات العلميّة والمسائل الدقيقة، ويقول في غير ما موضع: "... فاحفظه، فإنّك لا تجدّه في غير كتابنا هذا"، إلى غير ذلك من العبارات المنشورة بعد تعليقاته على بعض المسائل.

5

10

15

20

25

أهم التوصيات

مما سنع للخطر بعد هذه الرحلة الشاقّة في البحث من التوصيات:

1. وضع فهرس موحد لحاشية الشهاب يتضمّن ما فيها من شرح مفردات ومصطلحات ومسائل وأعلام وكتب، إلى غير ذلك ممّا جهدت في جمعه رسائل التحقيق الأكاديمية، وإرفاد مكتبة الكلية به؛ بما يعين الطلاب على الاستفادة من الحاشية، ويشجّعهم على الاعتماد عليها في أبحاثهم. 5
2. إعداد دراسة علميّة حول الاختيارات اللغويّة للمفسّرين في معاني المفردة، ومناقشتها من حيث اللغة والسياق، كما مرّ معنا في هذا البحث أنموذجاً في مناقشة معنى: (هوى). 10
3. إعداد دراسة بحثيّة عن منهج الإمام البيضاويّ كما نصّ عليه الشهاب الخفاجيّ في حاشيته، استقراءً ونقداً. ويمكن اعتماد ما جمعه د. محمّد إدريس في رسالته في تحقيق ودراسة جزء من هذه الحاشية نواةً علميّة لهذه الدراسة. 10
4. جمع المفردات التي شرحها الشهاب الخفاجيّ في حاشيته ضمن بحث علميّ يدرس مصادره ومنهجه في بيان معاني المفردة من حيث أصلها اللغويّ، ومن حيث استعمالها في السياق القرآنيّ. 15
5. توجيه العناية لتحقيق «حاشية بستان أفندي» على تفسير البيضاويّ، فهي حاشية تضمّ فرائد علميّة وتحقيقاتٍ تفسيريّة ونحويّة وبلاغيّة، مع عنايته بالموازنة بين عبارة الإمام البيضاويّ والزمخشريّ، واهتمامه ببيان اختلاف نسخ التفسير مع الترجيح أو التوفيق. وكلّ واحدة من هذه الجوانب قد تصلح بحثاً منفرداً. 15
6. إعداد دراسة بحثيّة عن الأساليب التعليميّة والتربويّة في الحواشي بشكل عامّ كأسلوب من أساليب التأليف، أو في حاشية الشهاب أنموذجاً، تُعنى باستخراج ملامح طرائق التعليم المبثوثة فيها؛ بما يُبرز أهميّة الحواشي وقيمتها العلميّة والتعليميّة ضمن منظومة التأليف، وبما يعزّز الدراسات المشتركة بين الكليّات المختصة. 20
7. توجيه طلاب التفسير عامّة وطلاب تحقيق الحاشية خاصّة للاعتناء بالرجوع إلى تفسير: «التحرير والتنوير»، فهو من المصادر المهمّة في فهم وجوه البلاغة، وشرح التقديرات النحويّة بعبارة سهلة اللغة وقريبة المعنى على مقتضى ما استقرّ من مصطلحات علميّة، قد تكون متداخلة أو غامضة في عبارة المتقدّمين. 20
8. العناية بتجديد طباعة «حاشية القونوي» على تفسير البيضاويّ بحلّة علميّة تتيح الاستفادة من هذه الحاشية على الوجه الأمثل، فالطباعات المتاحة التي وقفتُ عليها للحاشية بعد كثير من البحث مشحونة بالتصحيفات والخلل. 25

رحم الله الشهاب الخفاجيّ رحمة واسعة، ورفع في ميزان القبول عمله وعلمه، وبارك فيما تركه من علم ومؤلّفات ونفع بها.

والحمد لله في بدء وفي ختم

الفهارس العلميّة

وتتضمّن الفهارس التالية:

- فهرس الآيات القرآنيّة
- فهرس القراءات
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الأمثال والحكم
- فهرس الأشعار
- فهرس شرح المفردات
- فهرس المصطلحات والمسائل العلميّة
- فهرس الفرق والمدارس والقبائل
- فهرس التعريف بالأماكن والبلدان
- فهرس تراجم الأعلام
- فهرس التعريف بالكتب
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	جزء الآية	رقمها	الصحيحة
سورة البقرة			
1.	﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾	(27)	225
2.	﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾	(48)	293 - 275
3.	﴿عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾	(68)	157
4.	﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾	(212)	144
سورة النساء			
5.	﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾	(43)	185
6.	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾	(48)	136
7.	﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾	(172)	174
سورة المائدة			
8.	﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتُهُ، فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	(116)	148
سورة الأنعام			
9.	﴿أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾	(2)	292
10.	﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾	(37)	165
11.	﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾	(108)	142
12.	﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	(137)	142
13.	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾	(164)	191
سورة الأعراف			
14.	﴿مَا نَهَيْتُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكَةً أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾	(20)	177
سورة الأنفال			
15.	﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾	(48)	143
سورة التوبة			
16.	﴿وَلَيْسَ تُمْدِيرُونَ﴾	(25)	280
17.	﴿ثُمَّ تَرْدُّوهُمْ إِلَى عِلْبِ الْغَيْبِ﴾	(94)	244

سورة يونس

238	(4)	﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ، لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	18.
264	(49)	﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾	19.
140	(98)	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾	20.

سورة هود

286	(98)	﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ، يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾	21.
-----	------	--	-----

سورة إبراهيم

256	(12)	﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾	22.
283	(31)	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	23.

سورة الحجر

228	(4)	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾	24.
224	(21)	﴿وَلِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا﴾	25.
143	(39)	﴿لَأَذْنِتنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَاغْوِينَتَهُمْ﴾	26.

سورة الإسراء

133	(67)	﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُ﴾	27.
-----	------	--	-----

سورة الكهف

124	(63)	﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخَرَةِ﴾	28.
199	(78)	﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾	29.

سورة الحج

278	(31)	﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾	30.
283	(39)	﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾	31.

سورة المؤمنون

277	(66)	﴿فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَبِكُمْ نَنكِصُونَ﴾	32.
-----	------	---	-----

سورة الفرقان

170	(7)	﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾	33.
-----	-----	---	-----

سورة الشعراء

190	(113)	﴿إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾	34.
217	(168)	﴿إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾	35.

سورة النمل

36.	﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾	(4)	142
37.	﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ﴾	(58)	155
38.	﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾	(59)	155

سورة القصص

39.	﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرًا﴾	(8)	202
40.	﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	(88)	189

سورة لقمان

41.	﴿عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾	(34)	291
-----	------------------------------	------	-----

سورة السجدة

42.	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ ثَابِتَ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾	(22)	160
-----	---	------	-----

سورة يس

43.	﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾	(52)	235
-----	-----------------------------------	------	-----

سورة الصافات

44.	﴿زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾	(6)	142
-----	-----------------------------------	-----	-----

سورة ص

45.	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾	(27)	289
-----	--	------	-----

سورة الزمر

46.	﴿لَيْنَ أَشْرَكَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾	(65)	218
47.	﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	(73)	151

سورة غافر

48.	﴿لَمَنِ الْمُلْكُ﴾	(16)	297
-----	--------------------	------	-----

سورة الفتح

49.	﴿وَزَيَّنَّا ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾	(12)	145
-----	--------------------------------------	------	-----

سورة القمر

50.	﴿فَفَنَحْنَا﴾	(11)	151
-----	---------------	------	-----

سورة الحديد

51.	﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلٍ﴾	(22)	231
-----	----------------------------------	------	-----

سورة الحشر

254	(16)	﴿فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنْ بَرِئْتُ مِنْكَ﴾	52.
-----	------	--	-----

سورة المنافقون

287	(10)	﴿فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ﴾	53.
-----	------	-----------------------	-----

سورة الملك

221	(1)	﴿بِيَدِهِ الْمَلِكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ﴾	54.
-----	-----	---	-----

سورة المدثر

272	(38)	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾	55.
-----	------	---	-----

سورة التكوير

273	(14)	﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾	56.
-----	------	-----------------------------------	-----

سورة الطارق

222	(13)	﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾	57.
-----	------	-----------------------------	-----

سورة الأعلى

260	(6)	﴿سُنْفِرَتُكَ فَلَا تَنسَى﴾	58.
-----	-----	-----------------------------	-----

فهرس القراءات

الرقم	جزء الآية	رقمها	القراءة	النوع	القارئ	الصحيفة
سورة البقرة						
1.	﴿يُنذِرَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	(212)	زَيْنَ	شاذة	مجاهد- أبو حيوة- الحسن البصري- ابن مُحَيِّصِن	144
سورة الأنعام						
2.	﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ﴾	(44)	فَتَحْنَا	متواترة	ابن عامر	151
3.	﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ يَفْتَنَهُ أَوْ جَهَنَّمَ﴾	(47)	بَعَثَهُ أَوْ جَهَنَّمَ	شاذة	الحسن البصري- سهل بن شعيب	163
4.	﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾	(52)	بالغدوة	متواترة	ابن عامر- الحسن البصري- مالك بن دينار- أبو رجاء العطاردي	186
5.	﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	(54)	أَنَّهُ	متواترة	نافع- ابن عامر- عاصم- يعقوب	209
			فَأَنَّهُ	متواترة	ابن عامر- عاصم- يعقوب	211
6.	﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَفْضُلُ الْحَقُّ﴾	(57)	يقصّ يقض	متواترة	ابن كثير- نافع- عاصم الجمهور	222
7.	﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾	(59)	مفاتيح	شاذة	ابن المُسَيِّف	226
8.	﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾	(62)	الحقّ	شاذة	الحسن البصري- الأعمش	245
9.	﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَٰذَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾	(63)	خفية	متواترة	أبو بكر عن عاصم	247
			لئن أنجانا لئن أنجيتنا	متواترة	الكوفيون الجمهور	248
10.	﴿وَمَا يُنْسِيكَ الشَّيْطَانُ﴾	(68)	يُنْسِيكَ	متواترة	ابن عامر	260

سورة الأعراف

11.	﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمُ﴾	(96)	لَفَتَحْنَا	متواترة	ابن عامر	151
12.	﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾	(55)	خُفْيَةً	متواترة	أبو بكر عن عاصم	247

سورة الزمر

13.	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتِيحتُ أَبْوَابُهَا﴾	(71)	فُتِيحتُ	متواترة	الكوفيون	151
			فُتِيحتُ	متواترة	الجمهور - ابن عامر	
14.	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتِيحتُ أَبْوَابُهَا﴾	(73)	فُتِيحتُ	متواترة	الكوفيون	151
			فُتِيحتُ	متواترة	الجمهور - ابن عامر	

سورة الأنبياء

15.	﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِيحتُ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾	(96)	فُتِيحتُ	متواترة	الجمهور	151
			فُتِيحتُ	متواترة	ابن عامر	

سورة القمر

16.	﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنَمِّرٍ﴾	(11)	لَفَتَحْنَا	متواترة	الجمهور	151
			لَفَتَحْنَا	متواترة	ابن عامر	

سورة النبأ

17.	﴿وَفُتِيحتُ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾	(19)	فُتِيحتُ	متواترة	الكوفيون	151
			فُتِيحتُ	متواترة	الجمهور - ابن عامر	

فهرس الأحاديث والآثار

الرقم	طرف الحديث/الأثر	القائل	التخريج	الصحيفة
1.	«إذا رأيت الله يُعطي العبدَ في الدنيا...»	حديث نبويّ	المسند، المعجم الكبير، شعب الإيمان، الدر المنثور	150
2.	«بشّروا ولا تنفّروا...»	حديث نبويّ	متفق عليه	161
3.	حديث الشفاعة	حديث نبويّ	متفق عليه	134
4.	«سألتُ الله أن لا يبعثَ على أمتي عذاباً...»	حديث نبويّ	تخريج أحاديث الكشاف	254
5.	(قد نَشَبُوا في قَتْل عثمانَ...)	الأحنف بن قيس	عمدة القاري، الفائق	253
6.	(مقدار حَلَب شاةٍ)	-----	تخريج أحاديث الكشاف	245
7.	(من وُسِّعَ عليه في دنياه...)	عليّ بن أبي طالب	ربيع الأنوار	150
8.	(نعم العبدُ صهيبتُ، لو لم يَحْفِ الله لم يَعِصِه)	عمر بن الخطاب	المقاصد الحسنة، الفتاوى الحديثية، كنز العمال	194

فهرس الأمثال والحكم

الرقم	المثل	الصحيفة
1.	تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه	284
2.	رأى الكواكبَ مُظهِراً	246
3.	عاداتُ السادات ساداتُ العادات	192
4.	فرّ من المطر ووقفَ تحت الميزاب	146
5.	قُطِعَ الأمر بينه وبينهم	223
6.	وللناس فيما يعشقون مذاهبُ	244
7.	يوم ذو كواكب	246

فهرس الأشعار

الرقم	الشعر	الشاعر	البحر	الصحيفة
1.	فيها خطوطٌ من سَوَادٍ وبلق	كأنه في الجلد تُولِغُ البَهَق	رؤية	الرجز 157
2.		كأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي مُحَالٍ	المتنبى	الوافر 179
3.	رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا		ابن ميادة	الطويل 188
4.		 قَلِيلٌ مِّنَ الْمَالِ	امرؤ القيس	الطويل 196
5.	وهكذا يَذْهَبُ الزَّمَانُ وَيَفْنَى الْعِلْمُ فِيهِ وَيَدْرُسُ الْأَثَرُ	الأسدي	المنسرح	198
6.	إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ	يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا	عبدية بن الطبيب	الكامل 200
7.		وَنَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ	عمرو بن كلثوم	الوافر 210
8.	وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا	دَاوُدُ.....	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل 222
9.		لَهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ	زهير بن أبي سلمى	الطويل 234
10.	أَيَا نَائِمَ اللَّيْلِ هُبْنَتْهُ	فَقَبْلَ الْمَمَاتِ سَكَنْتَ الْقُبُورَا	ابن عربي	المتقارب 238
11.		إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا	عمرو بن شأس	الطويل 246
12.	إِنِّي أَرَى وَأَظُنُّ أَنْ سَتَرَى	وَضَحَّ النَّهَارِ وَ عَلَيَّ النَّجْمُ	أبو صخر الهذلي	الكامل 246
13.	قَدْ أَعْرَتْ الشَّبَابَ غَيْرِي وَمَا زَالَ شَبَابُ الْإِنْسَانِ ثَوْبًا مُعَارَا	أَطْلَعَ الشَّيْبُ فِي عِدَارِي نُجُومًا فَرَأَيْتُ النُّجُومَ مِنْهُ نَهَارَا	ابن سناء الملك	الخفيف 247
14.		مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَوُحَاً	الزبيرى	الكامل 249
15.	وَكَيْسِيَّةٌ لَبَسَتْهَا بِكَيْسِيَّةٌ	حَتَّى إِذَا التَّبَسَّثَ نَقَضْتُ لَهَا يَدِي	الفزار السلمي	الكامل 253
16.	فَتَرَكْتُهُمْ تَقْصُ الزَّمَاخَ ظُهُورُهُمْ	مِنْ بَيْنِ مُنْعَفِرٍ وَآخَرَ مُسْنَدِي	ابن دريد	الخفيف 259
17.	مَا كَانَ يَنْفَعُنِي مَقَالُ نِسَائِهِمْ	وَقُتِلْتُ دُونَ رِجَالِهَا: لَا تَبْعَدِي	بشار بن برد	الطويل 271
18.	إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ	طُرَّةٌ صُبِحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى	الأعشى	الطويل 273
19.	وَلَمَّا التَّقِينَا بِالْعَشِيَّةِ غَرْنِي	بِمَعْرُوفِهِ حَتَّى خَرَجْتُ أَفُوقُ	المتنبى	الكامل 296
18.	أَجَارَتْكُمْ بَسَلٌ عَلَيْنَا مُحَرَّمٌ	وَجَارَتْكُمْ حِلٌّ لَكُمْ وَحَلِيلُهُا		
19.	نُسِفُوا لَنَا نَسَقَ الْحِسَابِ مُقَدَّمَاً	وَأَتَى قَدْلِكَ إِذْ أَتَيْتَ مُؤَخَّرَاً		

فهرس شرح المفردات

مفردات متن حاشية الشهاب

الرقم	المفردة	الصحيفة	الرقم	المفردة	الصحيفة	الرقم	المفردة	الصحيفة
1.	الإبسال	273	28.	تنثلم	266	55.	الفتن	200
2.	الإبلاس	153	29.	التوكيل	256	56.	الفداء	274
3.	أرأيتكم	123	30.	التوليع	158	57.	الفذلكة	296
4.	أرى	123	31.	جرحتم	233	58.	فريسة الأسد	273
5.	استبان	213	32.	الجهل	209	59.	الفسق	168
6.	أشار	209	33.	الحفظة	240	60.	القرن	273
7.	الأشهاد	241	34.	الحق	245	61.	قضي الأمر	223
8.	الأعبد	182	35.	الحكم	222	62.	الكتيبة	254
9.	أعجبوا	152	36.	الحكيم	295	63.	لا تفلت	273
10.	أعوان	242	37.	الحميم	276	64.	مراوحة	149
11.	الإفراط	243	38.	الخبير	295	65.	مردة	278
12.	الاقتراح	165	39.	خدم	241	66.	المستحيل	179
13.	الآيات	206	40.	الخدلان	203	67.	المستقيم	179
14.	أيس	153	41.	الخزائن	169	68.	مفتاح	224
15.	بان	209	42.	الخوض	258	69.	المهامه	278
16.	بسّل	273	43.	الدابر	154	70.	نسى	259
17.	البسّل	272	44.	الدين	269	71.	هوى	278
18.	البطر	152	45.	راهنه على	273	72.	وكيل	256
19.	البعث	232	46.	رجع	277	73.	يتجرجر	276
20.	بغته	161	47.	رهينة	272	74.	يحتشم	241
21.	البيئة	219	48.	زّين	142	75.	يقصّ	222
22.	البيونة	219	49.	شيعاً	252	76.	يقضي	221
23.	تبسل	272	50.	الصور	297	77.	يلبسكم	252

24.	تدعون	215	.51	الضراعة	139	.78	ينجع	180
25.	ترضية	182	.52	الظلم	194	.79	ينشب	253
26.	التفريط	243	.53	عقب	277	.80	يؤخذ	223
27.	التلهي	165	.54	عَرَّ	271	.81	يوم ذو كواكب	246

مفردات هامش البحث

الرقم	المفردة	الصحيفة	الرقم	المفردة	الصحيفة	الرقم	المفردة	الصحيفة
1.	أبلس	153	.17	جرح	233	.33	عَرَّ	271
2.	أشار	209	.18	الجهرة	161	.34	العَرَّ	271
3.	أشتفّ	36	.19	الحقّ	245	.35	الفتنة	200
4.	الأصلين	146	.20	الخدلان	203	.36	الفداء	274
5.	الافتراح	165	.21	الخفية	161	.37	الكتيبة	254
6.	الآية	206	.22	الدين	269	.38	اللبس	252
7.	أيس	153	.23	ذؤابة	36	.39	اللجين	224
8.	البسل	273	.24	رأى	123	.40	اللهو	165
9.	البغات	63	.25	السرد	222	.41	المارد	278
10.	البغنة	161	.26	شدّ	123	.42	المستقيم	179
11.	البلق	157	.27	الشهوة	144	.43	المفرطون	180
12.	البهق	157	.28	الصحب	241	.44	الموالي	182
13.	التوليع	157	.29	الصور	297	.45	نجع	180
14.	ثافن	33	.30	ضرع	139	.46	نشب	253
15.	ثلم	266	.31	العاطل	63	.47	هوى	278
16.	جام	36	.32	العبد	182			

فهرس المصطلحات والمسائل العلميّة

الرقم	المصطلح / المسألة	الصحيفة
المصطلحات والمسائل في النحو		
المصطلحات النحويّة		
1.	الاستثناء المفرغ	164
2.	الاستئناف البيانيّ	208
3.	الاستئناف النحويّ	208
4.	الإضراب	174
5.	البدل	169
6.	بدل الاشتمال	230
7.	بدل الكلّ	230
8.	التحضيض	141
9.	التضمنين	162
10.	التعليق	125
11.	التنازع	195
12.	الحال	165
13.	الحصر	164
14.	ضمير الفصل	281
15.	العطف على التوهم	287
16.	عطف البيان	169
17.	الفاء الفصيحة	139
18.	الفاعل الكلامي	145
19.	اللام العاقبة	203
20.	النحت المولّد	296
المسائل النحويّة		
1.	(ما) التميميّة والحجازيّة	190

290	2. الإخبار بظرف الزمان (يوم)
267	3. الإخبار عن النكرة بالمعرفة
175	4. الإضافة المحضة
248	5. إلحاق الدعاء بحكم القول
157	6. تأويل الضمير باسم الإشارة (ذلك)
205	7. تعدية (العلم) بالباء
125	8. تعليق (أرايتكم)
292	9. تقديم الخبر الظرفي
259	10. تأكيد الفعل بالنون إذا وقع بعد (ما) الزائدة في (إن) الشرطيّة
126	11. حذف المفعول اختصاراً
201	12. حذف الموصول الاسمي
249، 149	13. دلالة (كلّ)
205	14. زيادة (الباء) في خبر (ليس)
293	15. شبه الحال بالظروف
137	16. شروط زيادة (من)
286	17. عطف المعرب على المبني
171	18. عطف المنفيّات
263 - 262	19. العطف على التقييد
152	20. مجيء (إذا) الفجائية
160	21. مجيء (أل) للعهد
284	22. مجيء (اللام) بمعنى (أن) بعد (أردت) و(أمرت)
203	23. مجيء (اللام) للعاقبة وللتعليل
160	24. مجيء (ثمّ) للاستبعاد
223	25. مجيء (عند) على معانٍ
147	26. مجيء (لما) بمعنى (حين)
140	27. مجيء (لولا) على معانٍ

28.	مجيء (ما) موصولة أو مصدرية	170
29.	مجيء (من) ابتدائية	137
30.	مجيء (من) مع (قبل/بعد)	137
31.	مسألة أصل معنى (أرايتكم)	124، 123
32.	المنع من الصرف في (البأساء والضراء)	139
33.	المنع من الصرف في (الغدوة)	186
34.	نيابة الجار والمجرور عن الفاعل	275

المصطلحات والمسائل في البلاغة

المصطلحات البلاغية		
1.	الاستخدام	275
2.	الاستعارة التبعية	127
3.	الاستعارة التخيلية	161
4.	الاستعارة المكنية	161
5.	أسلوب الحصر	164
6.	الإسناد المجازي	145
7.	التأكيد المعنوي	215
8.	التجريد	235
9.	التذييل	289
10.	الترشيح	234
11.	التشبيه البليغ	174
12.	التشبيه التمثيلي	279
13.	التعريض	218
14.	التقابل	161
15.	ردّ العجز على الصدر	192
16.	الفذلّة	296
17.	قصر القلب	191
18.	القلب	268

19.	اللف والنشر	295
20.	المركّب العقليّ	280
21.	المشكلة	188
المسائل البلاغيّة		
1.	بلاغة التعبير بالمشتقّات وجعل الموصوف واحداً من جمع	217
2.	تعريف المسند إليه بمجيئه اسماً موصولاً	200
3.	خروج الاستفهام إلى التعجيب	127
4.	خروج الاستفهام إلى معانٍ أخرى	128
5.	ذكر الجزء وإرادة الكلّ	277
6.	النكرة في سياق النفي تفيد العموم	273
7.	وجوه البلاغة في استعمال التركيب (كذلك)	214

المصطلحات والمسائل في العقيدة وعلم الكلام

المصطلحات العقديّة والكلاميّة		
1.	الجوهر	153
2.	العرض	153
المسائل العقديّة والكلاميّة		
1.	اشتراط وجود بُنية مخصوصة في ثبوت الحياة والأعراض	167
2.	إطلاق لفظ (النفس) على الله تعالى	208
3.	إيمان المقلّد	216
4.	بقاء العرض	156
5.	تأثير الجن	279
6.	التحسين والتقبيح	261
7.	تعليّل أفعال الله تعالى	202
8.	التفضيل بين الملائكة والأنبياء	173
9.	تماثل الجواهر	177
10.	توقيفية أسماء الله تعالى	227
11.	حقيقة الصور وصفته	297

146	خلق الأفعال	12.
204	خلق القبیح	13.
135	الشفاعة	14.
291	صفة التكوین من الصفات المعنویة	15.
229	علم الله تعالى بالجزئیات	16.
282	مسألة الأمر والإرادة	17.
210	مغفرة الذنوب بشرط التوبة	18.
134	وجوب رعاية الأصلح	19.
260	وقوع السهو والنسیان من الأنبياء	20.

المصطلحات والمسائل المتفرقة

المصطلح/ المسألة	تصنيفها	
1. العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب	أصول الفقه - علوم القرآن	211
2. العطف للتشريك	أصول الفقه	264
3. جواز اجتهد الأنبياء	أصول الفقه	169
4. مخاطبة الكفار بفروع الشريعة	أصول الفقه	168
5. تفسير القرآن بالقرآن	علوم القرآن	271
6. رعاية الفواصل	علوم القرآن	133
7. سبب النزول	علوم القرآن	277
8. إجابة الدعوة التي تنضوي على مخالفات	الفقه	266
9. تكليف النائب	الفقه	239
10. شروط التوبة	الفقه	210

فهرس الفرق والمدارس والقبائل

الرقم	الفرقة / المدرسة	الصحيفة
1.	خفاجة	36
2.	الرافضة	260
3.	القرّاء الثمانية	19
4.	الكوفيّون من القرّاء	151
5.	الكوفيّون من النحاة	153

فهرس التعريف بالأماكن والبلدان

الرقم	البلد / المدينة	الصحيفة
1.	استنبول	31
2.	أسكوب	42
3.	بلاد الروم	41
4.	البيضاء	1
5.	تبريز	2
6.	رأس الرجاء الصالح	30
7.	روم إيلي	42
8.	سرياقوس	36
9.	سلانيك	42
10.	شنوان	47
11.	شيراز	2

فهرس تراجم الأعلام

الرقم	الشهرة	الاسم	الصحيفة
1.	إبراهيم العلقمي	إبراهيم بن عبد الرحمن	44
2.	ابن جني	عثمان بن جني	163
3.	ابن خروف	علي بن محمد	148
4.	ابن عامر	عبد الله بن عامر	153
5.	ابن عصفور	علي بن مؤمن	126
6.	ابن عطية	عبد الحق بن غالب	259
7.	ابن غانم المقدسي	علي بن محمد	45
8.	ابن كمال	أحمد بن سليمان	162
9.	ابن مالك	محمد بن عبد الله	147
10.	ابن هشام	عبد الله بن يوسف	203
11.	أبو البقاء العكبري	عبد الله بن الحسين	131
12.	أبو بكر الشنواني	أبو بكر بن إسماعيل	46
13.	أبو حيّان	محمد بن يوسف	124
14.	أبو رجاء العطاردي	عمران بن تيم	186
15.	أبو سالم العياشي	عبد الله بن محمد	50
16.	أبو شامة	عبد الرحمن بن إسماعيل	212
17.	أبو عبيد	القاسم بن سلام	187
18.	أبو عبيدة	معمر بن المثنى	154
19.	أبو علي الجبائي	محمد بن عبد الوهاب	173
20.	أبو عمرو الداني	عثمان بن سعيد	212
21.	أحمد العجمي	أحمد بن أحمد	49
22.	أحمد العلقمي	أحمد بن علي	48
23.	أحمد العنايةي	أحمد بن أحمد	46
24.	الأخفش	سعيد بن مسعدة	123
25.	الأزهري	محمد بن أحمد	152
26.	الأشعري	علي بن إسماعيل	216
27.	الأصمعي	عبد الملك بن قُريب	154
28.	الأعرج	عبد الرحمن بن هرمز	212
29.	برهان الدين الكوراني	إبراهيم بن حسن	50
30.	البوشكاني	عمر بن الرّكي	5

31.	البضاوي	عبد الله بن عمر	1
32.	الحسن البصري	الحسن بن يسار	186
33.	حفيد العصام الإسفراييني	علي بن إسماعيل	45
34.	خَبَّاب	خَبَّاب بن الأرت	183
35.	الخطيب القزويني	محمد بن عبد الرحمن	200
36.	الخليل	الخليل بن أحمد	186
37.	داود البصير	داود بن عمر	45
38.	داود الحبر	-	48
39.	ذكروك المغربي	محمد ذكروك (ركروك)	48
40.	الدماميني	محمد بن أبي بكر	132
41.	الراغب الأصفهاني	الحسين بن محمد	143
42.	الرضي الاسترابادي	محمد بن الحسن	126
43.	رؤبة	رؤبة بن عبد الله العجاج	157
44.	الرياشي	العباس بن الفرج	153
45.	الزجاج	إبراهيم بن السري	159
46.	الزمخشري	محمود بن عمر	124
47.	الزهرائي	علي بن سليمان	212
48.	زين الدين الهنكي	-	6
49.	سعد الملة والدين	محمد بن حسن جان	45
50.	السفاقي	إبراهيم بن محمد	172
51.	سلمان الفارسي	-	183
52.	سهل بن شعيب السهمي	-	163
53.	سيبويه	عمرو بن عثمان	125
54.	السيوطي	عبد الرحمن بن أبي بكر	150
55.	الشجري	محمد بن العتاف	163
56.	شرف الدين الشيرازي	سعيد الشيرازي	5
57.	الشريف المرتضى	علي بن الحسين	236
58.	شمس الدين العناني	محمد بن داود	50
59.	الشمس الرملي	محمد بن أحمد	44
60.	شهاب الدين الخفاجي	أحمد بن محمد	35
61.	صفي الدين العزي	محمد بن يحيى	47
62.	صهيب بن سنان	-	183
63.	الطوسي	محمد بن محمد	229

49	عبد البر بن عبد القادر	عبد البر الفيومي	64.
6	عبد الرحمن بن أحمد	عبد الرحمن الأصفهاني	65.
50	عبد القادر بن عمر	عبد القادر البغدادي	66.
183	-	عبد الله بن جدعان	67.
47	مصطفى بن محمد	عزمي زاده	68.
150	-	عقبة بن عامر	69.
207	عكرمة بن عبد الله	عكرمة	70.
46	-	علي بن جار الله	71.
183	-	عمار بن ياسر	72.
4	-	عمر بن محمد البيضاوي	73.
6	أحمد بن الحسن	فخر الدين الجاربردي	74.
129	يحيى بن زياد	الفراء	75.
253	حبان بن الحكم	الفزار السلمي	76.
208	محمد بن يوسف	الفريابي	77.
173	عبد الجبار بن أحمد	القاضي عبد الجبار	78.
5	محمد بن محمد	الكتحتاني	79.
125	محمد بن يوسف	الكرماني	80.
6	عمر بن إلياس	كمال الدين المراغي	81.
186	-	مالك بن دينار	82.
148	محمد بن يزيد	المبرّد	83.
179	أحمد بن الحسين	المتنبي	84.
46	محمد بن عمر	محمد الخفاجي	85.
46	-	محمد الصالحي	86.
47	علي بن يحيى	نور الدين الزياتي	87.
246	عبد الله بن سلم	الهدلي	88.
140	علي بن محمد	الهروي	89.
226	علي بن أحمد	الواحدى	90.
49	فضل الله بن محبّ الله	فضل الله المحبّي	91.

فهرس التعريف بالكتب

الرقم	اسم الكتاب	المؤلف	الصحيفة
1.	الإحكام (إحكام الأحكام في أصول الأحكام)	الأمدي	260
2.	الاستيعاب	ابن عبد البر	183
3.	الانتصاف من الكشف	ابن المنير	144
4.	أنوار التنزيل وأسرار التأويل	القاضي البيضاوي	7
5.	البحر الكبير	ابن المنير	134
6.	البوارح والسوانح	الشهاب الخفاجي	56
7.	تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة	القاضي البيضاوي	7
8.	تخريج أحاديث الكشف	جمال الدين الزيلعي	184
9.	التسهيل (تسهيل الفوائد)	ابن مالك	275
10.	تقريب التفسير	قطب الدين السيرافي	135
11.	التمامة في صفة العمامة	الشهاب الخفاجي	56
12.	تهذيب الأخلاق	القاضي البيضاوي	8
13.	تهذيب اللغة	الأزهري	152
14.	حاشية ابن قاسم العبادي	الشهاب الخفاجي	60
15.	حاشية شرح الفرائض	الشهاب الخفاجي	56
16.	حاشية على شرح الجرجاني القسم الثاني من المفتاح	الشهاب الخفاجي	56
17.	حديقة السحر	الشهاب الخفاجي	57
18.	حواش على التسهيل لابن مالك	الشهاب الخفاجي	57
19.	حواش على المطول للتفتازاني	الشهاب الخفاجي	57
20.	حواش على شرح الكافية للجامي	الشهاب الخفاجي	57
21.	حواش على شرح الكافية للرضي	الشهاب الخفاجي	57
22.	خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا	الشهاب الخفاجي	51
23.	الخصائص	ابن جني	218
24.	الدُّرَر والغُرَر (غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد)	الشريف المرتضى	236
25.	ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب	الشهاب الخفاجي	51
26.	ديوان البشتكي	الشهاب الخفاجي	60
27.	ديوان الحماسة	أبو تمام	197

28.	ديوان شعر	الشهاب الخفاجي	57
29.	ذات الأمثال	الشهاب الخفاجي	52
30.	الرحلة	الشهاب الخفاجي	58
31.	رسالة الطوسي	نصير الدين الطوسي	229
32.	رسالة جنة ولدان في الحسان من الغلمان	الشهاب الحجازي	60
33.	رسالة عن المشاكلة والاستعارة	الشهاب الخفاجي	58
34.	رسالة في (إنما) وأحوالها	الشهاب الخفاجي	58
35.	رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ...﴾	الشهاب الخفاجي	58
36.	رسالة في قوله تعالى: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ﴾	الشهاب الخفاجي	52
37.	رسالة في موضوعات العلوم وتعريفها	القاضي البيضاوي	8
38.	رسالة كنس الجواني في الحسان من الجواني	الشهاب الحجازي	60
39.	رسائل إخوان الصفا وهدايا أخدان الوفا	الشهاب الخفاجي	59
40.	الرسائل الأربعون	الشهاب الخفاجي	57
41.	ريحانة الألبا ونزهة الحياة الدنيا	الشهاب الخفاجي	53
42.	شرح التسهيل	ابن مالك	265
43.	شرح التسهيل (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)	البدر الدماميني	132
44.	شرح الفصول	القاضي البيضاوي	8
45.	شرح المقاصد	السعد التفتازاني	202
46.	شرح درة الغواص في أوهام الخواص	الشهاب الخفاجي	53
47.	شرح مطالع الأنوار	القاضي البيضاوي	8
48.	شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل	الشهاب الخفاجي	54
49.	طراز المجالس	الشهاب الخفاجي	54
50.	طوالع الأنوار	القاضي البيضاوي	7
51.	عناية القاضي وكفاية الراضي	الشهاب الخفاجي	55
52.	الغاية القصوى في دراية الفتوى	القاضي البيضاوي	7
53.	الفرائد (الرسالة السمرقندية)	أبو القاسم السمرقندي	235
54.	فرائد التفسير	فصيح الدين المابرنابازي	280
55.	قلائد النحور من جواهر البحور	الشهاب الحجازي	60
56.	الكشف على الكشاف	الشهاب الخفاجي	58
57.	لُبُّ الألباب في علم الإعراب	القاضي البيضاوي	8

189	القشيري	لطائف الإشارات	58.
158	أبو القاسم الزجاجي	مجالس العلماء	59.
163	ابن جني	المحتسب	60.
128	السعد التفتازاني	المختصر شرح التلخيص	61.
128	السعد التفتازاني	المطوّل شرح التلخيص	62.
141	ابن هشام	مغني اللبيب	63.
143	الراغب الأصفهاني	المفردات في غريب القرآن	64.
7	القاضي البيضاوي	منهاج الوصول إلى علم الأصول	65.
55	الشهاب الخفاجي	نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض	66.
8	القاضي البيضاوي	نظام التواريخ	67.
59	الشهاب الخفاجي	النفحة القدسيّة في بيان حقيقة الصلاة على خير البريّة	68.
55	الشهاب الخفاجي	نكت على مغني اللبيب	69.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

1. **الاقتصاد في الاعتقاد:** محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، تحقيق: إنصاف رمضان، دار قتيبة، بيروت، ط1: (1423هـ/2003م).
2. **إبراز المعاني من حرز الأمان:** عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو شامة (ت665هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلميّة، بيروت.
3. **أبكار الأفكار في أصول الدين:** علي بن محمد، سيف الدين الآمدي (ت631هـ)، تحقيق: أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ط2: (1423هـ/2002م).
4. **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر:** أحمد بن محمد البنّا (ت1117هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1: (1407هـ/1987م).
5. **الإتقان في علوم القرآن:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تعليق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط1: (1407هـ/1987م).
6. **أثر تحوّل التجارة العالميّة إلى رأس الرجاء الصالح:** فاروق أباطة، دار المعارف، القاهرة، ط2.
7. **أحكام القرآن:** محمد بن أحمد القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط: (1423هـ/2003م).
8. **أحكام (كلّ) وما عليه تدلّ:** علي بن عبد الكافي، تقيّ الدين السبكي (ت756هـ)، تحقيق: طه محسن، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ط1: (2000م).
9. **الأدب المصريّ في ظلّ الحكم العثمانيّ:** محمد سيّد كيلاني، دار الفرجاني، القاهرة.
10. **أربع مسائل في النحو:** رسالة في إعراب (أرأيتمكم): أحمد بن محمد، شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة.
11. **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** محمد بن يوسف، أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: (1418هـ/1998م).
12. **الأزهر في ألف عام:** عبد المنعم خفاجي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة، ط2: (1407هـ/1987م).

13. الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2: (1413هـ/1993م).
14. أسباب نزول القرآن: علي بن أحمد الواحدي (ت468هـ)، تحقيق: عصام الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط2: (1412هـ/1992م).
15. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر (ت463هـ)، تحقيق: عادل مرشد، دار الأعلام، الأردن، ط1: (1423هـ/2002م).
16. أسد الغابة في معرفة الصحابة: علي بن محمد، ابن الأثير الجزري (ت630هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1415هـ/1994م).
17. أسرار البلاغة: عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
18. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1403هـ/1983م).
19. اشتقاق أسماء الله تعالى: عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: (1406هـ/1986م).
20. الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
21. أطلس تاريخ الإسلام: حسين مؤنس (ت1996م)، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1: (1407هـ/1987م).
22. أطلس دول العالم الإسلامي: شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق، ط2: (1424هـ/2003م).
23. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: إبراهيم بن محمد، العصام الإسفراييني (ت943هـ)، المطبعة العامرة، القاهرة، ط: (1284هـ).
24. إعراب القراءات الشواذ: عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط1: (1417هـ/1996م).
25. إعراب القرآن: أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط2: (1429هـ/2008م).
26. الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15: (2002م).

27. الأغاني: علي بن الحسين أبو الفرج الأصبهاني (ت356هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: (1357هـ/1938م).
28. اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر: فهرس أبي سالم العياشي (ت1090هـ)، تحقيق: نفيسة الذهبي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1: (1996م).
29. آكام المرجان في أحكام الجان: محمد بن عبد الله الشبلي (ت769هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت.
30. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: إدوارد فنديك، صححه: محمد علي الببلاوي، مطبعة الهلال، مصر، ط: (1313هـ/1896م).
31. الالتفات في حاشية الشهاب: هاشم محمد هاشم، صدر كتاباً عن المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، طبعة (2016م).
32. الألقاب والوظائف العثمانية: مصطفى بركات، دار غريب، القاهرة، ط: (2000م).
33. الأمثال: القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1: (1400هـ/1980م).
34. الأمثال المولدة: محمد بن العباس الخوارزمي (ت383هـ)، تحقيق: محمد حسين الأعرجي، المجمع القافي، أبو ظبي، ط: (2003م).
35. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن: عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
36. إنباه الرواة على أنباه النحاة: علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1: (1406هـ/1986م).
37. إنباه الغمر بأبناء العمر: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط: (1389هـ/1969م).
38. الانتصاف من الكشاف: أحمد بن محمد، ابن المنير (ت683هـ)، مطبوع على هامش الكشاف، دار الفكر، بيروت، ط: (1427هـ/2006م).
39. الأنساب: عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت562هـ)، تحقيق: عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، ط1: (1408هـ/1988م).

40. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: (2002م).
41. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت1399هـ)، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقبا، رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
42. الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن، الخطيب القزويني (ت739هـ)، شرح وتعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1424هـ/2003م).
43. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم، ابن نجيم المصري (ت970هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1418هـ/1997م).
44. البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، صححه: عبد القادر العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1: (1413هـ/1992م).
45. البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1413هـ/1993م).
46. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت587هـ)، تحقيق: علي معوض و عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2: (1424هـ/2003م).
47. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع: محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
48. البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي الجويني (ت478هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1418هـ/1997م).
49. البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه الحجة والبيان: محمود بن حمزة الكرمانلي (ت505هـ)، تحقيق: السيد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ط: (1997م).
50. البرهان في علوم القرآن: محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
51. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2: (1399هـ/1979م).

52. البلاغة العربية: عبد الرحمن حسن حَبَنَكَة الميداني (ت1425هـ)، دار القلم، دمشق، ط1: (1416هـ/1996م).
53. البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1: (1421هـ/2000م).
54. البيان في عدّ آي القرآن: عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1: (1414هـ/1994م).
55. البيضاوي مفسراً: د. عبد العزيز حاجي، دار النوادر، دمشق، ط1: (1434هـ/2013م).
56. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد، المرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، ط2: (من: 1965م إلى 2001م).
57. تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف، دار الهلال.
58. تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات: مصر): شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.
59. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: (1424هـ/2003م).
60. التاريخ الإسلامي (العهد العثماني): محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3: (1411هـ/1991م).
61. تاريخ الدولة العثمانية: الأمير شكيب أرسلان، تحقيق: حسن سويدان، دار ابن كثير، دمشق، ط1: (1432هـ/2011م).
62. تاريخ الدولة العلية العثمانية: محمد فريد بك المحامي، تحقيق: إحسان حقّي، دار النفائس، بيروت، ط1: (1401هـ/1981م).
63. تاريخ الشعوب الإسلامية: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5: (1968م).
64. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت1237هـ)، دار الجيل، بيروت، ط2: (1978م).
65. تاريخ العلماء النحويين: المفضل بن محمد التنوخي (ت442هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط2: (1412هـ/1992م).

66. تاريخ القضاء في مصر العثمانية: عبد الرزاق إبراهيم عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط: (1998م).
67. تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر: عمر الإسكندري وسليم حسن، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ط: (2014م).
68. تأسيس التقديس: محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، تحقيق: أنس الشرفاوي - أحمد الخطيب، دار نور الصباح، دمشق، ط1: (2011م).
69. تبصرة الأدلة في أصول الدين: ميمون بن محمد، أبو المعين النسفي الماتريدي (ت508هـ)، تحقيق: محمد النور حامد عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1: (2011م).
70. تحرير التيسير في القراءات العشر: محمد بن محمد، ابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: أحمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، ط1: (1421هـ/2000م).
71. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد، ابن عاشور (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ط: (1984م).
72. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت762هـ)، اعتنى به: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، سلطان بن فهد الطبشي، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1: (1414هـ).
73. تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1419هـ/1998م).
74. التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة: محمد بن أحمد، أبو عبد الله القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: الصادق بن محمد بن إبراهيم، دار المنهاج، الرياض، ط1: (1425هـ).
75. التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض: الحسن بن متويه المعتزلي (ت469هـ)، تحقيق: سامي نصر لطف، فيصل عون، دار الثقافة، القاهرة،
76. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1: (1422هـ/2002م).
77. تراسل الحواس في الشعر العربي القديم: عبد الرحمن الوصفي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1: (1424هـ/2003م).

78. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت672هـ)، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، ط1: (1319هـ).
79. التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد بن جزيّ الغرناطيّ (ت741هـ)، تحقيق: عبد الله الخالديّ، دار الأرقم، بيروت.
80. تعريف الدارسين بمناهج المفسرين: صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، دمشق، ط3: (1429هـ/2008م).
81. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: محمد بن أبي بكر الدمامينيّ (ت827هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المفدى، حقوق الطبع محفوظة للمحقق، ط1: (1403هـ/1983م).
82. تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم): عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازيّ (ت327هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط1: (1417هـ/1997م).
83. تفسير ابن عرفة: محمد بن محمد، ابن عرفة التونسيّ (ت803هـ)، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (2008م).
84. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة قرطبة، مصر، ط1: (1421هـ/2000م).
85. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم): محمد بن محمد، أبو السعود العماديّ (ت982هـ)، تحقيق: عبد القادر عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
86. تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني): محمود بن عبد الله الألوسي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
87. التفسير البسيط: علي بن أحمد الواحديّ (ت468هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلميّ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1: (1430هـ).
88. تفسير البيضاويّ (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): عبد الله بن عمر البيضاويّ (ت691هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربيّ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1.
89. تفسير الثعلبيّ (الكشف والبيان عن تفسير القرآن): أحمد بن محمد، أبو إسحاق الثعلبيّ (ت427هـ)، تحقيق: عبد الله أبو طعيمة، دار التفسير، السعودية، ط1: (1436هـ/2015م).

90. تفسير الجبائي: محمد بن عبد الوهاب، أبو علي الجبائي (ت303هـ)، جمعه: خضر محمد نبها، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1428هـ/2007م).
91. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، دار الكتب العلمية، طهران، ط2.
92. تفسير السمرقندي (بحر العلوم): نصر بن محمد السمرقندي (ت375هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1413هـ/1993م).
93. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، دار هجر، مصر، ط1: (1422هـ/2001م).
94. تفسير القاضي عبد الجبار (تنزيه القرآن عن المطاعن): عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي (ت415هـ)، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة النافذة، مصر، ط1: (2006م).
95. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة): محمد بن محمد، أبو منصور الماتريدي (ت333هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1426هـ/2005م).
96. تفسير الماوردي (النكت والعيون): علي بن محمد الماوردي (ت450هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
97. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): عبد الله بن أحمد النسفي (ت710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1: (1419هـ/1998م).
98. التفسير الوسيط: علي بن أحمد الواحددي (ت468هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1415هـ/1994م).
99. التفسير والمفسرون: محمد حسين الذهبي (ت1977م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
100. التفسير ورجاله: محمد الفاضل بن عاشور (ت1390هـ)، مجمع البحوث الإسلامية، مصر، ط: (1417هـ/1997م).
101. تقريب التهذيب: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط3: (1411هـ/1991م).
102. التلخيص في علوم البلاغة (تلخيص المفتاح): محمد بن عبد الرحمن، الخطيب القزويني (ت739هـ)، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط1: (1904م).

103. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: محمد بن الطيب، أبو بكر الباقلاني (ت403هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1: (1407هـ/1987م).
104. تهذيب التهذيب: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: (1416هـ/1995م).
105. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، ط: (1384هـ/1964م).
106. التوضيح شرح الجامع الصحيح: عمر بن علي، ابن الملقن (ت804هـ)، دار النوادر، دمشق، ط1: (1429هـ/2008م).
107. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم المُرادي (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1: (1422هـ/2001م).
108. التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت444هـ)، تحقيق: خلف حمود سالم الشغذلي، دار الأندلس، السعودية، ط1: (1436هـ/2015م).
109. جامع البيان في القراءات السبع: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت444هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1: (1428هـ/2007م).
110. جمهرة الأمثال: الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت نحو 395هـ)، دار الفكر، بيروت.
111. جمهرة أنساب العرب: علي بن أحمد، ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5.
112. الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المُرادي (ت749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1413هـ/1992م).
113. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد بن إبراهيم الهاشمي (ت1362هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
114. حاشية ابن التمجيد على البيضاوي: مصطفى بن إبراهيم الرومي، ابن التمجيد (ت880هـ)، مطبوعة هامش حاشية القنوني على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1422هـ/2001م).

115. حاشية الألوسي على شرح قطر الندى: محمود الألوسي (ت1270هـ)، تحقيق: ذاكر عودة الحمادي، علي محيسس البصري، دار لنور المبين، عمان، ط1: (2015م).
116. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: محمد بن عفيفي الباجوري الخصري (ت1345هـ)، دار الفكر.
117. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت1230هـ)، دار الفكر.
118. حاشية الدسوقي على شرح التلخيص للتفتازاني: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت1230هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1: (1428هـ/2007م).
119. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت1230هـ)، دار الطباعة العامة، مصر، ط: (1286هـ).
120. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي): أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ)، تصحيح: محمد الصباغ، دار صادر، بيروت، ط: (1283هـ).
121. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
122. حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب): الحسين بن عبد الله الطيبي (ت743هـ)، تحقيق عدد من الباحثين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ط1: (1434هـ/2013م).
123. حاشية القنوي على تفسير البيضاوي: إسماعيل بن محمد الحنفي (ت1195هـ)، ضبط وتصحيح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1422هـ/2001م).
124. حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي: عبد الله بن حسن العفيف الكازروني (ت945هـ)، مطبوع هامش تفسير البيضاوي، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى، مصطفى البابي الحلبي، مصر.
125. حاشية جامع الفوائد على حل المعاهد: ملا حسن بن أحمد الديريزي، مكتبة سيدا، تركيا، ط3: (1441هـ/2019م).
126. حاشية شيخ زاده على البيضاوي: محمد بن مصطفى القوجوي، شيخ زاده (ت951هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1419هـ/1999م).
127. حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (نحو403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5: (1418هـ/1997م).

128. **الحجّة في القراءات السبع**: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3: (1399هـ/1979م).
129. **الحجّة للقراء السبعة**: الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1: (1404هـ/1984م).
130. **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**: زكريّا بن محمّد الأنصاريّ (ت926هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: (1411هـ/1991م).
131. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت911هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، مصر، ط1: (1387هـ/1967م).
132. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصفهاني (ت430هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1409هـ/1988م).
133. **خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا**: أحمد بن محمّد، شهاب الدين الخفاجيّ (ت1069هـ)، تحقيق: محمّد مسعود أركين، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ط: (1426هـ/2015م).
134. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت1093هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4: (1418هـ/1997م).
135. **الخصائص**: عثمان بن جنيّ (ت392هـ)، تحقيق: محمّد علي النجار، المكتبة العلميّة، القاهرة.
136. **خطط المقرئزيّ (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)**: أحمد بن علي المقرئزيّ (ت845هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1418هـ/1998م).
137. **الخفاجيون في التاريخ**: عبد المنعم خفاجيّ، دار الطباعة المحمّديّة، القاهرة، ط: (1971م).
138. **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: محمّد أمين بن فضل الله المحبّيّ (ت1111هـ)، المطبعة الوهبيّة، مصر، ط: (1284هـ).
139. **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**: أحمد بن يوسف، السمين الحلبيّ (ت756هـ)، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق.
140. **الدّر المنثور في التفسير بالمأثور**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت911هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، هجر للبحوث والدراسات، القاهرة، ط1: (1424هـ/2003م).

141. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دار الجيل، بيروت، ط: (1414هـ/1993م).
142. الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.
143. الدليل إلى المتون العلمية: عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميقي، الرياض، ط: 1: (1420هـ/2000م).
144. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها: عبد العزيز الشناوي، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، ط: (1980م).
145. الدولة العثمانية، عوامل النهضة وأسباب السقوط: علي الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ط: 1: (1421هـ/2001م).
146. الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث: إسماعيل ياغي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط: 2: (1998م).
147. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن علي اليعمرى، ابن فرحون المالكي (ت799هـ)، تحقيق: محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث، القاهرة.
148. ديوان ابن دريد: تحقيق: عمر بن سالم، مؤسسة سلطان العويس، دبي، ط: 1: (2012م).
149. ديوان ابن سناء الملك: تحقيق: محمد إبراهيم نصر، دار الكاتب العربي، القاهرة، ط: (1388هـ/1969م).
150. ديوان أبي فراس الحمداني: شرح: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 2: (1414هـ/1994م).
151. ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: محمود إبراهيم الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، ط: 1: (2010م).
152. ديوان امرئ القيس: ومعه شرح الوزير أبي بكر عاصم بن أيوب، المطبعة الخيرية، مصر، ط: 1: (1307هـ).
153. ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر الكندي، اعتنى به: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 5: (1425هـ/2004م).
154. ديوان ترجمان الأشواق: محيي الدين بن علي، ابن العربي، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط: 1: (1425هـ/2005م).

155. ديوان الحماسة: حبيب بن أوس الطائي، أبو تمام (ت231هـ)، ومعه شرح التبريزي (ت502هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
156. ديوان رؤية بن العجاج (مجموع أشعار العرب): ترتيب وتصحيح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
157. ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط3: (1428هـ/2008م).
158. ديوان الصبابة: أحمد بن حجلة، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط: (1409هـ/1989م).
159. ديوان عمر بن أبي ربيعة: جمع وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي - عبد العزيز شرف، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
160. ديوان عمرو بن شأس: عناية: يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط2: (1403هـ/1983م).
161. ديوان عمرو بن كلثوم: جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: (1411هـ/1991م).
162. ديوان المتنبّي: أحمد بن الحسين، أبو الطيّب المتنبّي (ت354هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ط: (1403هـ/1983م).
163. ربيع الأنوار ونصوص الأخبار: محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1: (1412هـ/1992م).
164. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرفة: محمد بن جعفر، الشريف الكتاني (ت1345هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط5: (1414هـ/1993م).
165. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: (1394هـ).
166. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: الميرزا محمد باقر بن زين العابدين الخوانساري الموسوي (ت1313هـ)، الدار الإسلامية، بيروت، ط1: (1411هـ/1991م).
167. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه: عبد الله بن أحمد، ابن قدامة المقدسي (ت620هـ)، تحقيق: عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: (1413هـ/1993م).

168. ربحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: أحمد بن محمد، شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1: (1386هـ/1967م).
169. زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي، أبو الفرج الجوزي (ت597هـ)، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط3: (1404هـ/1984م).
170. زهر الأكم في الأمثال والحكم: الحسن بن مسعود اليوسي (ت1102هـ)، تحقيق: محمد حجّي، محمد الأخضر، دار الثقافة، المغرب، ط1: (1401هـ/1981م).
171. زوائد ابن ماجه: أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت840هـ)، تحقيق: محمد مختار حسين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1414هـ/1993م).
172. سحر البلاغة وسرّ البراعة: عبد الملك الثعالبي النيسابوري (ت429هـ)، تحقيق: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلميّة، بيروت.
173. سلاطين الدولة العثمانيّة: صالح كوّن، ترجمة: منى جمال الدين، دار النيل، القاهرة، ط1: (1435هـ/2014م).
174. سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر: علي بن أحمد بن معصوم (ت1119هـ)، مكتبة الخانجي، مصر، ط1: (1324هـ/1906م).
175. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد خليل بن علي المرادي (ت1206هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
176. سلّم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله، حاجي خليفة (ت1067م)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط وآخرون، مكتبة إرسیکا، إستانبول، ط: (2010م).
177. السلوك في طبقات العلماء والملوك: محمد بن يوسف الجندي (ت732هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوّالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط1: (1414هـ/1993م).
178. السلوك لمعرفة دول الملوك: أحمد بن علي المقرئ (ت845هـ)، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط: (1936م).
179. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: عبد الملك بن حسين الشافعي (ت1111هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1419هـ/1998م).
180. سمير الليالي: محمد أمين صوفي السكّري، المكتبة الرفاعيّة، لبنان، ط: (1328هـ).

181. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد، ابن ماجه القزويني (ت275هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيّة.
182. سنن الترمذي (الجامع الصحيح): محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي (ت279هـ)، تحقيق: أحمد شاکر، إبراهيم عطوة عوض، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط1: (1382هـ/1962م).
183. سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: (1402هـ/1982م).
184. الشامل في أصول الدين: عبد الملك بن عبد الله، إمام الحرمين الجويني (ت478هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1420هـ/1999م).
185. شدّ الإزار في حطّ الأوزار عن زوّار المزار: معين الدين جنيد الشيرازي (ت791هـ)، تصحيح: محمد قزويني وعبّاس إقبال، طهران، ط: (1328م).
186. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحيّ بن أحمد، ابن العماد الحنبلي (ت1089هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1: (1413هـ/1993م).
187. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن، ابن عقيل (ت769هـ)، المكتبة العصريّة، بيروت، ط2.
188. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت900هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1419هـ/1998م).
189. شرح الأصول الخمسة: عبد الجبار بن أحمد الهمدانيّ المعتزليّ (ت415هـ)، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3: (1416هـ/1996م).
190. شرح التسهيل لابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيّد-محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1: (1410هـ/1990م).
191. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1421هـ/2000م).
192. شرح التلويع على التوضيح: مسعود بن عمر، السعد التفتازانيّ (ت793هـ)، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، ط: (1377هـ/1957م).

193. شرح جوهرة التوحيد (إتحاف المريد بجوهرة التوحيد): عبد السلام بن إبراهيم اللقاني (ت1078هـ)، قدم له: محمد علي إدلبي، مكتبة دار الفلاح، حلب، ط1: (1411هـ/1990م).
194. شرح جوهرة التوحيد (تحفة المريد على جوهرة التوحيد): إبراهيم بن محمد الباجوري (ت1276هـ)، تحقيق: محمد أديب الكيلاني، عبد الكريم تّان، راجعه: الشيخ عبد الكريم الرفاعي.
195. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الأسترباذي (ت686هـ)، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، الرياض، ط1: (1414هـ/1993م).
196. شرح طيبة النشر في القراءات العشر: أحمد بن محمد، ابن الجزري (ت835هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2: (1420هـ/2000م).
197. شرح العقائد النسفيّة: مسعود بن عمر، السعد التفتازاني (ت793هـ)، تحقيق: علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: (1436هـ/2014م).
198. شرح الفصيح: محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، ط: (1417هـ).
199. شرح كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن، الرضي الأسترباذي (ت684هـ)، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، إدارة الثقافة بجامعة محمد بن سعود الإسلاميّة، الرياض، ط1: (1414هـ/1993م).
200. شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية.
201. شرح المفصل: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1422هـ/2001م).
202. شرح المقاصد: مسعود بن عمر، السعد التفتازاني (ت793هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط2: (1419هـ/1998م).
203. شرح المواقف: علي بن محمد، الشريف الجرجاني (ت816هـ)، ومعه: حاشيتا السيالكوتي وحسن جليبي، دار الطباعة العامرة، استانبول.
204. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للبحوث والدراسات، مصر، ط1: (1410هـ/1990م).

205. شرح درة الغواص في أوهام الخواص: أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، ط1: (1417هـ/1996م).
206. شرح ديوان الحماسة: أحمد بن محمد المرزوقي (ت421هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1424هـ/2003م).
207. شرح ديوان الحماسة: يحيى بن علي، الخطيب التبريزي (ت502هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
208. شرح ديوان المتنبي (التيبان في شرح الديوان): عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
209. شرح ديوان المتنبي: علي بن أحمد الواحدي (ت468هـ)، تحقيق: ياسين الأيوبي، قصي الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، ط1: (1419هـ/1999م).
210. شرح شذور الذهب: عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.
211. شرح شواهد المغني: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تعليق: محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي.
212. شرح قطر الندى وبلّ الصدى: عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط11: (1383هـ/1963م).
213. شرح كتاب سيبويه: الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1429هـ/2008م).
214. شرح مفتاح العلوم: مسعود بن عمر السعد التفتازاني (ت793هـ)، تحقيق: د. عجاج برغش، دار التقوى، دمشق، ط1: (1443هـ/2022م).
215. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، أشرف على التحقيق: مختار الندوي، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، ط1: (1423هـ/2003م).
216. شعر ابن ميادة: جمع وتحقيق: حنا جميل حدّاد، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ط: (1402هـ/1982م).
217. شعر عبدة بن الطبيب: جمع: يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة، بغداد، ط: (1391هـ/1971م).

218. **الشعر والشعراء:** عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.
219. **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل:** أحمد بن محمد، شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ)، تحقيق: محمد كشاش، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1418هـ/1998م).
220. **الصحيح (تاج اللغة وصحاح العربية):** إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4: (1990م).
221. **صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، دار السلام، الرياض، ط2: (1419هـ/1999م).
222. **صحيح مسلم:** مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
223. **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر:** محمد بن الحاج بن محمد الإفرائي (ت بعد 1154هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ط1: (1425هـ/2004م).
224. **طبقات الشافعية:** أبو بكر بن أحمد، ابن قاضي شهبة (ت851هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1: (1399هـ/1979م).
225. **طبقات الشافعية:** عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي.
226. **طبقات الشعراء:** عبد الله بن محمد، ابن المعتز (ت296هـ)، تحقيق: عبد الستار فراج، دار المعارف، القاهرة، ط3.
227. **طبقات القراء السبعة:** عبد الوهاب بن يوسف، ابن السّار الشافعي (ت782هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط1: (1423هـ/2003م).
228. **الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار القدسية في مناقب العلماء والصوفية):** عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت973هـ)، تحقيق: أحمد السايح وتوفيق وهبة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1: (1426هـ/2005م).
229. **طبقات المعتزلة:** أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت840هـ)، تحقيق: سوسنة ديفلد فلزّر، بيروت، ط: (1380هـ/1961م).

230. طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدنه وي (ت القرن 11هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزري، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط1: (1417هـ/1997م).
231. طبقات المفسرين: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1: (1396هـ/1976م).
232. طبقات المفسرين: محمد بن علي الداودي (ت 945هـ)، مراجعة: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1403هـ/1983م).
233. طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2: (1392هـ/1973م).
234. طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام (ت 231هـ)، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط: (1400هـ/1980م).
235. طراز المجالس: أحمد بن محمد، شهاب الدين الخفاجي (ت 1069هـ)، المطبعة الوهبيّة، مصر، ط: (1284هـ).
236. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي (ت 745هـ)، مطبعة المقتطف، مصر، ط: (1332هـ/1914م).
237. العدة في إعراب العمدة: عبد الله بن محمد، ابن فرحون المدني (ت 746هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الإمام البخاري، قطر، ط1.
238. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي، بهاء الدين السبكي (ت 773هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1: (1423هـ/2003م).
239. علوم القرآن الكريم: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط1: (1414هـ/1993م).
240. عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي (ت 1329هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2: (1415هـ).
241. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي.
242. الغاية القصوى في دراية الفتوى: عبد الله بن عمر ناصر الدين البيضاوي (ت 685هـ)، تحقيق: علي محيي الدين علي القره داغي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1: (1429هـ/2008م).

243. غاية المرام في علم الكلام: علي بن محمد، سيف الدين الأمدي (631هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1424هـ/2004م).
244. غاية النهاية في طبقات القراء: محمد بن محمد، ابن الجزري (ت833هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1427هـ/2006م).
245. غرائب القرآن ورغائب الفرقان (تفسير النيسابوري): الحسن بن محمد القمي النيسابوري (ت850هـ)، تحقيق: زكريّا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1416هـ).
246. غريب الحديث: القاسم بن سلام (ت224هـ)، تحقيق: حسين شرف، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ط: (1404هـ/1984م).
247. غريب القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: (1398هـ/1978م).
248. الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت، ط: (1414هـ/1993م).
249. الفتاوى الحديثيّة: أحمد بن محمد، ابن حجر الهيتمي (ت974هـ)، دار المعرفة، بيروت.
250. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عبد القادر شيبه الحمد، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرياض، ط1: (1421هـ/2001م).
251. فتح القدير (تفسير الشوكاني): محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط4: (1428هـ/2007م).
252. الفتح المبين في طبقات الأصوليين: عبد الله مصطفى المراغي، الطبع والنشر: مطبعة أنصار السنّة المحمديّة، مصر.
253. الفردوس بمأثور الخطاب: شيرويه بن شهردار الديلمي (ت509هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1406هـ/1986م).
254. الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق): أحمد بن إدريس، شهاب الدين القرافي (ت684هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار السلام، القاهرة، ط1: (1421هـ/2001م).
255. الفصل في الملل والأهواء والنحل: علي بن أحمد، ابن حزم الظاهري (ت456هـ)، تحقيق: محمد نصر، عبد الرحمن عُميرة، دار الجيل، بيروت، ط2: (1416هـ/1996م).

256. **الفصول في الأصول**: أحمد بن علي، أبو بكر الجصاص (ت370هـ)، وزارة الوقاف الكويتية، الكويت، ط2: (1414هـ/1994م).
257. **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني**: عبد الرحيم عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط: (1990م).
258. **فقه اللغة وسر العربية**: عبد الملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي (ت430هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط3: (1392هـ/1972م).
259. **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، ط: (1989م).
260. **فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيكات والمسلسلات**: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت1382هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2: (1402هـ/1982م).
261. **فوات الوفيات**: محمد بن شاعر (ت764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1: (1973م).
262. **القاضي البيضاوي**: د. محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، ط1: (1408هـ/1988م).
263. **القاموس الجغرافي للبلاد المصرية**: محمد رمزي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط: (1994م).
264. **القاموس المحيط**: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط: (1420هـ/1999م).
265. **القراءات**: القاسم بن سلام، أبو عبيد (ت223هـ)، جمع ودراسة: جاسم الحاج جاسم محمد الدليمي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، بغداد، ط1: (1428هـ/2007م).
266. **قصص الأنبياء**: الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق: صدي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط1: (1424هـ/2004م).
267. **قصص القرآن**: عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت597هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: (1428هـ/2007م).
268. **قصص القرآن الكريم**: فضل حسن عباس، دار النفائس، الأردن، ط3: (1430هـ/2010م).
269. **القند في ذكر علماء سمرقند**: عمر بن محمد النسفي (ت537هـ)، تحقيق: يوسف الهادي، دار مرآة التراث، طهران، ط1: (1420هـ/1999م).

270. قواعد التدبّر البلاغيّة عند العلامة الشيخ عبد الرحمن حبنكة الميدانيّ وأثرها في تفسيره (معارض التفكر ودقائق التدبّر): د. صفاء الفلاح، دار المقتبس، بيروت، ط1: (1443هـ/2022م).
271. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف بن علي الهذلي (ت465هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1: (1428هـ/2007م).
272. الكامل في اللغة والأدب: محمّد بن يزيد، المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3: (1417هـ/1997م).
273. الكتاب: عمرو بن عثمان، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3: (1408هـ/1988م).
274. الكشّاف عن حقائق التنزيل: محمود بن عمر الزمخشريّ (ت538هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: (1427هـ/2006م). ومعه حاشية السيّد الجرجانيّ وكتاب الانتصاف لابن المنير.
275. كشف الأسرار عن أصول البزدويّ: عبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاريّ (ت730هـ)، تحقيق: عبد الله عمر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1418هـ/1997م).
276. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمّد العجلوني (ت1162هـ)، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط2: (1421هـ/2000م).
277. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله، حاجي خليفة (ت1067هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
278. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط5: (1418هـ/1997م).
279. الكلّيّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة): أيّوب بن موسى، أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمّد المصريّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط2: (1419هـ/1998م).
280. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علي المتّقّي الهنديّ (ت975هـ)، تحقيق: بكري حيّاني، صفوة السقّا، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط5: (1405هـ/1985م).
281. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاريّ: محمّد بن يوسف الكرمانيّ (ت786هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط1: (1356هـ/1937م) - ط2: (1401هـ/1981م).

282. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: محمد بن محمد الغزي (ت1061هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1418هـ/1997م).
283. لباب النقول في أسباب النزول: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت، ط1: (1422هـ/2002م).
284. اللباب في تهذيب الأنساب: علي بن محمد، ابن الأثير الجزري (ت630هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.
285. اللباب في علوم الكتاب: عمر بن علي، ابن عادل الحنبلي (ت بعد 880هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1419هـ/1998م).
286. لسان العرب: محمد بن مكرم، ابن منظور (ت711هـ)، دار المعارف، القاهرة.
287. لطائف الإشارات (تفسير القشيري): عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري (ت514هـ)، تحقيق: إبراهيم بسيوني، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط: (2000م).
288. لقط المرجان في أحكام الجان: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة.
289. متشابه القرآن: عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي (ت415هـ)، تحقيق: عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة.
290. مجاز القرآن: معمر بن المثنى، أبو عبيدة (ت210هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
291. مجالس العلماء: عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3: (1420هـ/1999م).
292. مجمع الأمثال: أحمد بن محمد النيسابوري (ت518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمّدية، ط: (1374هـ/1955م).
293. المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شبلي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط2: (1420هـ/1999م).
294. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب، ابن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق: عدد من المحققين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط2: (1428هـ/2007م).

295. **المحصل في علم أصول الفقه:** محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
296. **المختصر شرح تلخيص المفتاح:** مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)، تحقيق: د. عجاج برغش، دار التقوى، دمشق، ط1: (1442هـ/2021م).
297. **المخصّص:** علي بن إسماعيل، بن سيده (ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1: (1417هـ/1996م).
298. **المستقصى من أمثال العرب:** محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط3: (1407هـ/1987م).
299. **المدارس النحويّة:** شوقي ضيف (ت2005م)، دار المعارف، القاهرة، ط7.
300. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:** مهدي المخزومي (ت1993م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2: (1377هـ/1958م).
301. **المذكّر والمؤنّث:** يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: مصطفى الزرقا، المطبعة العلميّة، حلب، ط1: (1345هـ).
302. **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان:** عبد الله بن أسعد اليافعي (ت768هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1417هـ/1997م).
303. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التراث، القاهرة، ط3.
304. **المستدرك على الصحيحين:** محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: (1411هـ/1990م).
305. **المسند:** أحمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1: (1416هـ/1995م).
306. **مشكل إعراب القرآن:** مكّي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1: (1424هـ/2003م).
307. **المصباح في شرح المفتاح:** علي بن محمد، الشريف الجرجاني (ت740هـ)، تحقيق: يوكسل جليك، جامعة مرمرة، كليّة الإلهيات، قسم اللغة العربيّة والبلاغة، استانبول، ط: (2009م).

308. مصر العثمانية: جرجي زيدان، تحقيق: محمد حرب، دار الهلال، ط: (1994م).
309. مصنف ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد العبيسي (ت235هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1: (1427هـ/2006م).
310. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار العاصمة، الرياض، ط1: (1419هـ/1998م).
311. المطول شرح تلخيص المفتاح: مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3: (1434هـ/2013م).
312. معاني القراءات: محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط1: (1412هـ/1991م).
313. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1: (1408هـ/1988م).
314. معاني القرآن: أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1: (1408هـ/1988م).
315. معاني القرآن: سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: (1411هـ/1990م).
316. معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3: (1403هـ/1983م).
317. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت963هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الجميد، عالم الكتب، بيروت، ط: (1367هـ/1947م).
318. معترك الأقران في إعجاز القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1408هـ/1988م).
319. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: (1993م).
320. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي: محمد أحمد دهمان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1: (1410هـ/1990م).
321. معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط: (1397هـ/1977م).

322. المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية: س. موستراس، ترجمة: عصام الشحادات، دار ابن حزم، بيروت، ط1: (1423هـ/2002م).
323. المعجم الشامل في التراث العربي المطبوع: جمعه: عدد من الباحثين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ط1: (1418هـ/1997م).
324. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر رضا كحالة (ت1408هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8: (1418هـ/1997م).
325. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2: (1405هـ/1984م).
326. معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير البلدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: (1405هـ/1985م).
327. معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: يوسف سركيس (ت1351هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
328. معجم المفسرين: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط1: (1403هـ/1983م)، ط3: (1409هـ/1988م).
329. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي (ت1388هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط: (1364هـ).
330. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: مجموعة من المستشرقين، مكتبة بريل، ليدن، ط: (1936-1969م).
331. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (ت1408هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: (1414هـ/1993م).
332. معرفة الصحابة: أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق: عادل العزاوي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1: (1419هـ/1998م).
333. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: طيار آلي قولا، استانبول، ط: (1416هـ/1995م).
334. معيار العلم في المنطق: محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2: (1434هـ/2013م).

335. المغني: عبد الله بن أحمد، ابن قدامة المقدسي (ت620هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط3: (1417هـ/1997م).
336. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
337. المغني في أبواب التوحيد والعدل: عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي (ت415هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، المؤسسة المصرية العامة.
338. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: أحمد بن مصطفى، طاشكبرى زاده (ت968هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1405هـ/1985م).
339. مفتاح العلوم: يوسف بن محمد السكاكي (ت626هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2: (1407هـ/1987م).
340. المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني (ت502هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة.
341. المفصل في صناعة الإعراب: محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي بن ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1: (1993م).
342. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1399هـ/1979م).
343. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط: (1399هـ/1979م).
344. المقتضب: محمد بن يزيد، المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط: (1415هـ/1994م).
345. مقدمة في أصول التفسير: أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني (ت728هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط: (1490هـ/1980م).
346. المقرّب: علي بن مؤمن، ابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد الجوّاري - عبد الله الجبوري، ط1: (1392هـ/1972م).

347. المناهج والأطر التأليفية في تراثنا: محمد بن لطفى الصبّاح (ت1439هـ)، المكتب الإسلامى، بيروت، دمشق، ط1: (1405هـ/1985م).
348. مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقانى (ت1367هـ)، تحقيق: فواز زمرلى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط1: (1415هـ/1995م).
349. منهاج الوصول إلى علم الأصول: عبد الله بن عمر البضاوى (ت685هـ)، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
350. المواقف في علم الكلام: عبد الرحمن بن أحمد، عضد الدين الإيجى (ت756هـ)، عالم الكتب، بيروت.
351. موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامىة: أحمد شلبى، مكتبة النهضة المصرىة، القاهرة، ط7: (1986م).
352. الموسوعة العربىة العالمىة: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزیع، الرياض، ط2: (1419هـ/1999م).
353. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن على التهانوى الحنفى (ت1158هـ)، تحقيق: على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1: (1996م).
354. موسوعة المدن العربىة والإسلامىة: يحيى شامى، دار الفكر العربى، بيروت، ط1: (1993م).
355. الناسخ والمنسوخ: أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، المكتبة العلمىة، القاهرة، ط: (1357هـ/1938م).
356. الناسخ والمنسوخ: هبة الله بن سلامة (ت410هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.
357. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغرى بردى (ت874هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمىة، بيروت، ط1: (1413هـ/1992م).
358. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3: (1405هـ/1985م).
359. نسب قریش: المصعب بن عبد الله الزبيرى (ت236هـ)، تحقيق: إ. ليفى بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط3.
360. نسيم الرياض في شرح شفاء القاضى عیاض: أحمد بن محمد، شهاب الدين الخفاجى (ت1069هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمىة، بيروت، ط1: (1421هـ/2001م).

361. النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد بن يوسف، ابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
362. النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق: حسن بن إسماعيل الجناحي (ت1429هـ)، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1: (1403هـ/1983م).
363. نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد: عبد الرحيم بن علي، شيخ زاده (ت944هـ)، المطبعة الأدبية، مصر، ط: (1317هـ).
364. نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة: محمد أمين بن فضل الله المحببي (ت1111هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1: (1388هـ/1968م).
365. نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب التويري (ت733هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1: (1423هـ).
366. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: أحمد القلقشندي (ت821هـ)، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2: (1400هـ/1980م).
367. النهاية في غريب الحديث والأثر: المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط1: (1383هـ/1963م).
368. الهداية شرح بداية المبتدى: علي بن أبي بكر المرغيناني (ت593هـ)، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، ط1: (1417هـ).
369. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين الباني البغدادي (ت1399هـ)، وكالة المعارف الجلييلة، إستانبول، أعادت طبعه دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: (1951-1955م).
370. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1418هـ/1998م).
371. الوافي بالوفيات: خليل بن أيك الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط1: (1420هـ/2000م).
372. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد، ابن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: (1414هـ/1994م).

ثانياً: الرسائل الجامعية والأبحاث المحكّمة:

1. ابن جني وجهوده اللغوية في (الخصائص): توني فرانسيسكا، مجلّة المستقبل الإسلامي العلميّة، جامعة سونان كاليجاكا الإسلامية الحكومية، إندونيسيا، المجلد 17. العدد 1، أغسطس 2017، ص 150-168.
2. بلاغة اللف والنشر في النظم القرآني: عطا الله بن جضعان العنزي، إشراف: صالح بن محمّد الزهراني، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، (1429/1430هـ).
3. البيان عند الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي: فريد النكلاوي، جامعة الأزهر، مصر، (1401هـ/1981م).
4. البيضاوي وجهوده البلاغية في ضوء تفسيره: علاء جميل أبو عنزة، إشراف: د. محمّد شعبان علوان، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، (1436هـ/2015م).
5. البيضاوي ومنهجه في التفسير: يوسف أحمد علي، إشراف: د. محمّد شوقي السيّد، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة.
6. حاشية السيوطي على البيضاوي (نواهد الأبقار وشوارد الأفكار): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، من أول الكتاب إلى الآية (20) من سورة البقرة، دراسة وتحقيق، أحمد بن عبد الله الدروبي، إشراف: د. سليمان الصادق البيرة، دكتوراه، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، (1424هـ).
7. حاشية السيوطي على البيضاوي (نواهد الأبقار وشوارد الأفكار): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، من الآية (113) من سورة آل عمران إلى الآية (48) من سورة التوبة، دراسة وتحقيق، أحمد حاج محمّد عثمان، إشراف: د. أمين محمّد عطية باشا، دكتوراه، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، (1424هـ).
8. رسالة في (إنما) وأحوالها: أحمد بن محمّد، شهاب الدين الخفاجي (ت 1069هـ)، تحقيق: عمر هاشم الكبيسي، بحث محكم، مجلّة كليّة التربية للبنات، العراق، العدد (25)، بتاريخ (أيلول، 2024م).
9. الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير: زهير هاشم ريبالات، إشراف: مصطفى المشني، ماجستير، الجامعة الأردنية، (2004م).
10. شهاب الدين الخفاجي حياته وأدبه: عبد الله إبراهيم الزهراني، إشراف: إبراهيم أحمد الجارجلو، ماجستير، كليّة اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، السعودية، (1406هـ/1986م).

11. الشهاب الخفاجي نحوياً: حاتم أحمد القضاة، إشراف: عبد الفتاح الحموز، ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، (1997م).
12. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من أول الكتاب إلى الآية (2) من سورة الفاتحة، دراسة وتحقيق، محمود بكداش، إشراف: د. عبد الإله الحوري، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2012م).
13. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من الآية (6) إلى الآية (12) من سورة البقرة، دراسة وتحقيق، محمد إدريس، إشراف: د. عبد القادر الحسين، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2013م).
14. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من الآية (23) إلى الآية (27) من سورة البقرة، دراسة وتحقيق، عبد الرحمن المغربي، إشراف: د. عبد القادر الحسين، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (1434هـ/2013م).
15. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من بداية سورة آل عمران إلى الآية (102) منها، دراسة وتحقيق، فداء شلاش، إشراف: د. عبد العزيز حاجي، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2017م).
16. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من الآية (12) إلى الآية (39) من سورة الأنعام، دراسة وتحقيق، أحمد برهان، إشراف: د. حازم محيي الدين، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2019م).
17. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من الآية (74) إلى الآية (110) من سورة الأنعام، دراسة وتحقيق، محمد سعيد طه، إشراف: د. حازم محيي الدين، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2018م).
18. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من بداية سورة الأعراف إلى الآية (58) منها، دراسة وتحقيق، إيمان حمدان، إشراف: د. نصار نصار، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2024م).
19. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من الآية (152) من سورة الأعراف إلى الآية (4) من سورة الأنفال، دراسة وتحقيق، أسماء مزيتك، إشراف: د. عدنان خضر، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2021م).
20. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من الآية (25) إلى الآية (80) من سورة التوبة، دراسة وتحقيق، محمد نور السكاف، إشراف: د. حازم محيي الدين، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2021م).
21. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من الآية (81) إلى آخر سورة التوبة، دراسة وتحقيق، بتول دعدوش، إشراف: د. عبد العزيز حاجي، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2020م).

22. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من الآية (6) إلى الآية (49) من سورة هود، دراسة وتحقيق، فدوة البتول كوزم، إشراف: د. عجاج برغش، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2021م).
23. عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي: من بداية سورة الحجر إلى الآية (9) من سورة النحل، دراسة وتحقيق، لما البغدادى، إشراف: د. زكريا الخولي، ماجستير، كلية الشريعة، جامعة دمشق، (2024م).
24. القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه: جلال عبد الرحمن، دكتوراه، دار المصطفى، مصر.
25. قلائد النحور من جواهر البحور: أحمد بن محمد، شهاب الدين الحجازي (ت875هـ)، تحقيق: عهدي إبراهيم السيسى، بحث محكم، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، العدد (30) ج1، (كانون الثاني، 2017م).
26. المصباح في شرح المفتاح: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، يوكسل جليك، إشراف: أحمد طوران أرسلان، دكتوراه، كلية الإلهيات، جامعة مرمرة، إستانبول، (2009م).
27. مآخذ الشهاب الخفاجي في نكته على مغني اللبيب على ابن هشام الأنصاري، دراسة نحوية، زكريا التميمي، بحث محكم، مجلة كلية دار العلوم، العدد (146)، بتاريخ (تموز، 2023م).
28. مسائل علم المعاني في حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: محمد أبو العلا الحمزاوي، دكتوراه، جامعة الأزهر، القاهرة، (1426هـ/2005م).

ثالثاً: المخطوطات:

- 1- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن عمر ناصر الدين البيضاوي (ت691هـ)، مكتبة بشير آغا، المكتبة السليمانية، تركيا، رقم (11).
- 2- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن عمر ناصر الدين البيضاوي (ت691هـ)، مكتبة مراد البخاري، المكتبة السليمانية، تركيا، رقم (10).
- 3- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن عمر ناصر الدين البيضاوي (ت691هـ)، مكتبة محمود أفندي، المكتبة السليمانية، تركيا، رقم (37) الرقم العام (5120).
- 4- البحر الكبير في نخب التفسير: أحمد بن محمد، ابن المنير (ت683هـ)، دار الكتب المصرية، رقم (60).
- 5- البحر الكبير في نخب التفسير: أحمد بن محمد، ابن المنير (ت683هـ)، مكتبة غوتا، ألمانيا، رقم (534).
- 6- تفسير ابن كمال باشا: أحمد بن سليمان (ت940هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (64).
- 7- تقريب التفسير: محمد بن مسعود الفالي السيرافي (ت بعد 712هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، رقم (11255).
- 8- حاشية الإسفرايني على تفسير البيضاوي: إبراهيم بن محمد، العصام الإسفرايني (ت943هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (178).
- 9- حاشية بستان أفندي على تفسير البيضاوي: مصطفى بن محمد (ت977هـ)، مكتبة راغب باشا، تركيا، رقم (153).
- 10- حاشية التفتازاني على الكشاف: مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ)، مكتبة الحرم المكي، السعودية، التفسير رقم (576)، (13153).
- 11- حاشية زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي: زكريا بن محمد الأنصاري (ت910هـ)، مكتبة الأزهر الشريف، القاهرة، رقم (227)، (3369).
- 12- حاشية سعدي أفندي على تفسير البيضاوي: سعد الله بن عيسى، سعدي جلبي (ت945هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (156).

- 13- حاشية سنان أفندي على تفسير البيضاوي: يوسف الأماسي البردعي (ت986هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (180).
- 14- حاشية الشيرواني على تفسير البيضاوي: محمد بن جمال الدين الشيرواني (ت1063هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (183).
- 15- حاشية القطب الرازي على الكشاف: محمود بن محمد الرازي، القطب التحتاني (ت766هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (193).
- 16- حاشية ملا خسرو على البيضاوي (على سورة الأنعام): محمد بن فراموز، ملا خسرو (ت885هـ)، مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، الرياض، ضمن مجموع، رقم (2176).
- 17- رسالة في الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر: محمد سعيد بن محيي الدين الحسني الجزائري، شقيق الأمير عبد القادر الجزائري (ت1278هـ)، ضمن مجموع رسائل، دار الكتب القطرية، مخطوطات، الدوحة، رقم (117).
- 18- عناية القاضي وكفاية الرازي: أحمد بن محمد الخفاجي (ت1069هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (163)، (ج2).
- 19- عناية القاضي وكفاية الرازي: شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت1069هـ)، مكتبة فيض الله أفندي، تركيا، رقم (130)، (ج2).
- 20- عناية القاضي وكفاية الرازي: أحمد بن محمد الخفاجي (ت1069هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (159)، (ج2).
- 21- فرائد التفسير: فصيح الدين محمد بن عمر المابرناباذي (ت بداية القرن الثامن الهجري)، مكتبة في تركيا، رقم (26652).
- 22- الكشف على الكشاف: عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني (ت745هـ)، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (188).
- 23- المٌجيد في إعراب القرآن المجيد: إبراهيم بن محمد السفاسي (ت742هـ)، مكتبة المسجد النبوي، المدينة المنورة، رقم: (211) (ج2).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحيفة
المقدمة	
مقدمة	أ
موضوع البحث وحدوده	ب
أسئلة البحث وأهدافه	ب
أهميّة البحث	ج
أسباب اختيار البحث	ج
صعوبات البحث	د
الدراسات السابقة	هـ
منهج البحث	ط
إجراءات كتابة البحث	ي
خطة البحث	ل
القسم الأول: قسم الدراسة	
الفصل التمهيدي: التعريف بالإمام البيضاويّ وتفسيره	
المبحث الأول: التعريف بالإمام البيضاويّ	1
المطلب الأول: السيرة الذاتية للإمام البيضاويّ	1
المطلب الثاني: السيرة العلميّة للإمام البيضاويّ	4
المطلب الثالث: آثاره العلميّة	6
المطلب الرابع: مكانته وأقوال العلماء فيه	9
المبحث الثاني: التعريف بتفسير الإمام البيضاويّ	10
المطلب الأول: مصادر الإمام البيضاويّ في تفسيره	10
المطلب الثاني: منهج الإمام البيضاويّ في تفسيره	12
المطلب الثالث: مكانة تفسير البيضاويّ	23
الفصل الأول: التعريف بالشهاب الخفاجي وحاشيته على تفسير البيضاويّ	
التمهيد: لمحة عامة عن عصر الشهاب الخفاجي وأثره فيه	25

35	المبحث الأول: التعريف بالشهاب الخفاجي
35	المطلب الأول: السيرة الذاتية للشهاب الخفاجي
39	المطلب الثاني: السيرة العلمية للشهاب الخفاجي
49	المطلب الثالث: الآثار العلمية للشهاب الخفاجي
63	المبحث الثاني: التعريف بحاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي
63	المطلب الأول: التعريف العام بالحاشية
64	المطلب الثاني: الجهود العلمية المبذولة في الحاشية
66	المطلب الثالث: مصادر الشهاب في حاشيته
78	المطلب الرابع: الطريقة العامة للشهاب الخفاجي في حاشيته وأسلوبه فيها
الفصل الثاني: منهج الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ومكانتها	
86	المبحث الأول: منهج الشهاب الخفاجي في خدمة نص تفسير البيضاوي
95	المبحث الثاني: منهج الشهاب الخفاجي في التفسير بالمأثور
100	المبحث الثالث: منهج الشهاب الخفاجي في التفسير بالرأي
105	المبحث الرابع: المكانة العلمية للحاشية
القسم الثاني: قسم التحقيق	
107	التمهيد:
107	أولاً: وصف النسخ المخطوطة المعتمدة
112	ثانياً: منهج التحقيق والتعليق
115	ثالثاً: نماذج مصورة من النسخ المخطوطة المعتمدة
النص المحقق:	
123	قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
133	قوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾
140	قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾
141	قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
148	قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِم أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةٍ فَإِذَا هُمْ خِسُفُونَ﴾
155	قوله تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

157	قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ أَنْظَرُ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾
162	قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَعْتَهُ أَوْ جَهَرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾
166	قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
167	قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾
170	قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنَّا أَنْتَجِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾
181	قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾
183	قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾
198	قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾
207	قوله تعالى: ﴿وَلِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾
213	قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ أَلْمِيزِينَ﴾
215	قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَنْتِجُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾
219	قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾
223	قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَن عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾
224	قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾
232	قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾
240	قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْفَاقِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾
244	قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَمَرُ الْحَسِيِّينَ﴾
246	قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُضْلِكُمْ مَن ظَلَمْتَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَنْجَنَّا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾
249	قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾
251	قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسَنَكُمْ شِعَاعًا وَيُذِيقَنَّ بَعْضَكُمْ بِأَسْبَغِ أَنْظَرُ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُوْنَ﴾
256	قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِكَلِيلٍ﴾
257	قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَفْزَعٌ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾

258	قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُبْسِتُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾
262	قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾
267	قوله تعالى: ﴿وَدَرَّ الذَّرِبُ أَخَذُوا مِنْهُمْ لَعِبًا وَلَهُمْ وَغَرَّتُهُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا ۚ وَذَكَرَ بِهِ ۚ أَنْ تَبْسُلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ هَآ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَإِذْ لَا شَافِعُ ۚ وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلٌّ لِّإِذْ يُؤْخَذُ مِنْهَا ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾
277	قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوْا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا لَهُ ۚ أَصْحَابُ يَدْعُوْنَهُ إِلَىٰ آلِهَتِي قُلْ إِنِّي هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ وَأُمِّرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
286	قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾
289	قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾
الخاتمة	
298	النتائج
301	التوصيات
الفهارس العلمية	
302	فهرس الآيات القرآنية
306	فهرس القراءات
308	فهرس الأحاديث والآثار
308	فهرس الأمثال
309	فهرس الأشعار
310	فهرس شرح المفردات
312	فهرس المصطلحات والمسائل العلمية
317	فهرس الفرق والمدارس والقبائل
317	فهرس التعريف بالأماكن والبلدان
318	فهرس تراجم الأعلام
321	فهرس التعريف بالكتب
324	فهرس المصادر والمراجع
358	فهرس الموضوعات

**The Care of the Judge and the Sufficiency of the Content by
AL-Shihab AL-Khafaji**

From verse (40) to verse (73) of surat Al-An'am

(Study and investigation)

Student: Maysa Mohammed Badie Al-Khayat

Supervision: A. Dr. Abdulaziz Haji

Abstract of the thesis:

The research aims to bring out a part of the Tafsir of Surah Al-An'am from "Al-Shahab Al-Khafaji's Footnote" with a scientific investigation that contributes to clarifying its meanings, explaining its ambiguities and solving its issues, thus making it easier for students of knowledge to benefit from it and widening the segment of beneficiaries of what Al-Shahab deposited in it of linguistic and grammatical jokes and rhetorical benefits, while detailing the approach of Al-Shahab as a commentator on Al-Baydawi's interpretation or independent commentator in explaining the meanings; this is under the supervision of the Faculty of Shari'ah at Damascus University.

The dissertation is organized into two sections: The study section: It includes an introductory essay on Imam al-Baydawi, his tafsir and his approach to it, and two chapters: The first: The first includes an introduction to Al-Khafaji and his footnote and his general method in it, and the second: Al-Khafaji's approach in the footnote with regard to the topics of interpretation by tradition or opinion. As for the investigation section: The second section includes Al-Shahab's approach to the footnote with regard to the topics of Tafsir al-Ma'akhur or opinion.

The research concluded with a number of conclusions, the most important of which are: Al-Shihab Al-Khafaji's footnote has a distinguished scientific status compared to other footnotes on Tafsir Al-Baydawi, especially its great interest in the sciences of Arabic, especially grammar and rhetoric, with Al-Shihab's unique personality in editing issues and refuting opinions.

Keywords: (Tafsir - Footnote - Tafsir al-Baydawi - Al-Shihab al-Khafaji - Interpretation by tradition - Interpretation by opinion - Rhetoric)

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Damascus - Faculty of Sharia

Department of Interpretation and Quranic Sciences



The Care of the Judge and the Sufficiency of the Content
by
AL-Shihab AL-Khafaji
From verse (40) to verse (73) of surah Al-An'am
(Study and investigation)

Letter submitted to complete the requirements for obtaining a
master's degree in Interpretation and Quranic Sciences

Prepared by the student:
Maysaa Muhammad Badie AL-Khayat

Supervised by: Pro. Dr. Abd Alaziz Haji

1426 AH \ 2025 AD